

﴿ الجزء الاول ﴾

من حاشية العلامة الشهير والفهامة التحرير المسماة

بالمصنف من الكلام على معنى ابن هشام

تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد

الشمسي نور الله حفرته

ورفع في الجنة

درجته

آمين

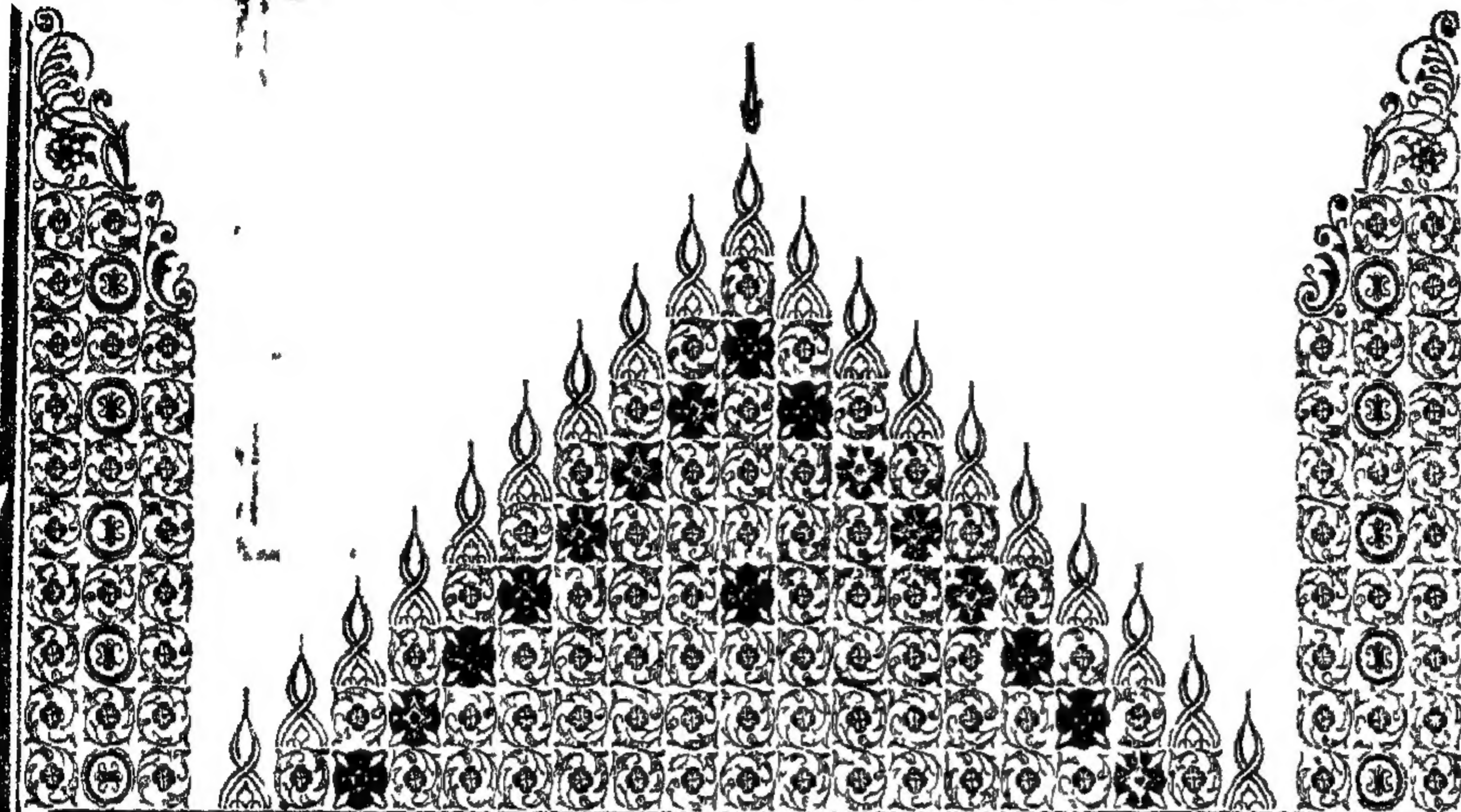
بجواب ما مشهاتر من الامام محمد بن أبي بكر الدمايني

على متن المعنى المذكور



من شيء بعد حمد الله تعالى أو بما لنيابتها عن فعل الشرط وعند بعض بالفعول الواقع بعد الصلاة أو الصلوة وهو تعرج أي
مهما يكن من شيء فإن أولى ما تفرحه القرائح بعد حمد الله تعالى كذا ما عليه أن التقدير لغرض مهم لم يأت به إلى وجود
المانع في غير هذا الموضع كما ستعرفه إن شاء الله تعالى والحمد مخفوض بإضافة الطرف إليه وهو مصدر مصاف إلى المفعول وقيل
في تعريفه هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل ولا يخفى أن لفظ الوصف إذا أطلق لم يتبادر منه إلا فعل اللسان كما
في قولك وصفت فلانا بكدا وعلمه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط ولا شك أن الجليل يتناول الانعام وغيره وأن الوصف

لواقع في التعريف لم يقيد
بكونه في مقابلة النعمة
وعليه فيكون متعلق الحمد
أعم من النعمة إذ قد يكون
واقعا بأزائها وقد لا يكون
وهذا بخلاف الشكر في
الامر من فاه يكون بالقول
وبالفعل وبالأعتقاد ولا
يكون إلا في مقابلة النعمة
وحدوها فظهر أن بينهما
عموما وخصوصا من وجه
على ما هو المشهور وإنما
اشتراط كون ذلك الوصف
على جهة التعظيم ظاهرا
وباطنا لانه إذا عرى عن
مطابقة الاعتقاد أو خالفته
أفعال الجوارح لم يكن
حدا حقيقة بل استهزاء
وسخرية وهذا لا يقتضي
أن الحمد كما يكون باللسان
يكون بالجنان وبغير اللسان
من الجوارح وهو خلاف
ما صرح من أنه لا يكون إلا
باللسان فقط لأن اعتبار



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالعجز وجعله تبيان لكل شيء فهو مغني اللبيب
بالحقيقة لا بطريق المجاز وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من
الباطل وماز وحل بينان البيان عقد المشتبهات فوقف عند ما حل وما جاز وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله الهادي إلى سبيل الرشاد فسمع من اقتدى بهديه وفاز صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وأصحابه ومن حوى بينه من أزواجه الطاهرات وحاز بوجوهه مدح فقد نظرت عند
أقراي المغني اللبيب عن كتب الأعراب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ
الحنفي وسماه بتزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك إلى اثناء البقاء الموحدة والتعليق الذي
كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدمايني بالديار المصرية والشرح الذي أظهره به ذلك

بالبلاد

كل من فعل الجنان والأركان انما هو من حيث كونه شرط الكون فعل اللسان حاد ولا اشكال

وعطف التجليل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين وقائده تقرير المعنى في الذهن وينضم إليها رعاية
الجميع المعين على تاني الاذهان للمعاني ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان في باب الاطناب من ان ذلك تطويل لا لفائدة فانه غير
مسلم والطرف الثاني لغو متعلق بالحمد وكون على حقيقة أو هي بمعنى اللام فيه كلام سترام بالعين ان شاء الله تعالى والافصال
الاحسان يقال أفضل عليه وتفضل بمعنى (والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كل من الصلاة والسلام مخفوض لكن الصلاة
مطوية على الحمد ولا واحد والسلام امام مطوف عليه أيضا وعلى الصلاة على القوانين المشهورين ذكرها أبو حيان وغيره

أى أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام وهما عاملان تنازعا الطرف الواقع بهما ويحتمل أن يكون مستقرا في محل
نصب على الحال منهما أى وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سبيلنا محمد فان قلت أنى يصح هذا وهما مضافان
اليهما والحال من المضاف اليه انما يقع في الصور الثلاث المشهورة وليس هذا منها قلت لما كانا بمعنى ما ليس بمضاف اليه جاءت
الحال منهما إذ المعنى مهمما يكن من شئ تاخر عن الحمد والصلاة والسلام وجمع المصنف بينهما لانها مخصوصان بذلك حيث أمر الله
تعالى بهما جميعا في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة اسم يوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة
ولا تقول نصيبة كذا في الصحاح وفيه أيضا أن السلام اسم من التسليم وهى فى اللغة الدعاء بخير وتعدية فعلها بهما على لتضمنه معنى
لعطف تقول عطف على فلان وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان وسيأتى فيه كلام فى الباب الخامس من هذا
الكتاب ان شاء الله تعالى وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنوه اسم ونحو المطلب على المشهور عند المالكية والخيار عند الشافعية وقيل
عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل جميع أمته ونسب هذا القول الى الامام مالك وقيل اتقيا المؤمنين قال القاضي عياض
وفى رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال كل بقى وانما يشمل الآل الصحابة على هذا القول واما على الاول
والثاني فانه يشمل بعضهم (فان أولى ما تفرحه القرائح وأعلى ما تنجح الى تحصيله الجوائح) أولى اما بمعنى أحق تقول فلان أولى
بكذا أى أحق به قال الجوهرى وفلان أحق بكذا أى آخرى به وأجدر واما معنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو وتفرحه
سأله من غير روية وهو دليل على الشغف البليغ والقرايح جمع القريحة وهى الطبيعة قال الجوهرى القريحة أول ما يستنبط
من البئر ومنه قولهم لفلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع وتنجح ٣ تميل يقال جنح بفتح النون فى الماضى

والمصارع وتحصيل الشئ
رده الى حاصله والجوائح
الاضلاع التى تحت الترائب
وهى مما يلي الصدر كالضلع
مما يلي الظهر الواحدة جانحة
وأطلقت هنا على القلوب
بحرارته رسلا والعلاقة
المجاورة وفى تفرحه القرائح

بالبلاد الهندية وسماء تحفة الغريب فاذا هى مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة
بأشكال لم ينغلق والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة ما عظم من ذلك وتنوير ما أظلم
من أشكال حاله فسألنى بعض الاصحاب أن أقيد ذلك بكتاب وان أضمر اليه حل الشواهد
والآيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطالوبه وحققت مرغوبه
بمسالك سبيل الانصاف حاددا عن طريق التعصب والاحفاف ووسمينته به بالنصف من
الكلام على معنى ابن هشام وأسأل الله تعالى العصمة عما يعاب والمهداية الى طريق
الصواب (قوله أما بعد حمد الله) الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لا جمل جميل

جناس الاشتقاق أو ما يشبهه وكذا فى تنجح الجوائح وفى قوله أولى وأعلى الجناس اللاحق ويجوز ضبط كل من تفرحه وتنجح
بالمثناة الزوقية والتحتية إذ المسند اليه مؤنث غير حقيقى لكن الاولى ضبطه بالتحتية فيما يظهر من كلام الجامعة لوجود الفاصلة
نحو فرجاء موعظة وأنا أقول قد تتبعنا الواقع من ذلك فى القرآن العزيز فوجدت المواضع التى لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو
خمسين موضعا ووجدت الاماكن التى لحقت فيها العلامة تزيد على مائتى مكان منها قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله واننا اليه راجعون وقوله وتقطعت بهم الأسباب
الى غير ذلك مما يطول استقصاؤه وأكثرية أحد الاستعمالات دليل أفصح منه فالاولى عندى ضبط ذلك وأمثاله بالمثناة الزوقية
(ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر أى يسهل ويتضح أى يتبين ويظهر والمعنى
فى الاصل مصدر تقول عني زيد بلفظة كداعناية ومعنى ومعاونة ثم يستعمل مراداه المفعول أى المعنى بتشديد الياء كما فى قولهم
هذا الثوب نسج فلان أى منسوج قلت ولا يمنع أن يكون اسم مكان مفعلا بمعنى المقصد من عناء أى قصده ولا شك ان ما يراد
باللفظ محمل للقصص لانه قصد بذلك اللفظ ويجوز ان يضبط المنزل بتشديد الزاى مع الفتح من التنزيل وبتحقيقهما من الانزال
والثاني أولى لان التناسب بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق فى الرتبة والمرسل صفة له فيه وانما نهت على ذلك مع ظهوره لاني
رأيت فى بعض الحواشي بهذه البلاد تجوز جعله صفة للحديث ولا وجه له (فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى
تحصيل المصالح الدينية والدينية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع الى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم وأفرد
المصنف الوسيلة والذريعة إشارة الى أنهما فى معنى الشئ الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعبر ولا شك أن كلا منهما اشتمل
على الامر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والارشاد الى مصالح المعاش والمعاد فالعمل بهما موصل الى سعادة الدارين والظفر

اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء لاجل
جميل غير اختياري فانه مدح لاجل المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة
على صفاتها ومدحت زيدا على رشاقته ولا يقال حمدت زيدا ومنهم من منع اطلاق المدح على
الثناء لاجل جميل غير اختياري بناء على انه مساو للحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به
وما قيل في القدر خطأ أو مؤول بدلالة على الافعال الاختيارية وعلى هذا التقيد بالاختياري
ليبين ماهية الحمد لا لا حراز وفي الكشف الحمد والمدح اخوان قال التفناني من الشائع في
كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين أن يكون بينهما اشتقاق كبيران يشتركان في الحروف
الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح أو أكبران يشتركان في أكثر الحروف فقط كالفاق والفلج
والفلمع اتحاد في المعنى أو تناسب لكن سوق كلامه ههنا وصرح كلامه في الفائق يدل على
ترادفهما اه وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد
بما يدخل تحت الاختياري وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطبري في شرح الكشف
* والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة اعماني
اسماءه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم
الله هو من اسماء الله ولا ينعكس قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة
منه وفيه نظيران الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى أما في اللفظ فلان أحدهما في الظاهر الذي
لا يعدل عنه الال دليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام وأما في المعنى فلان
الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذف ابتداء
من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها الزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة
ثلاثية اللفظ وان حذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها الزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة
في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظيره ونقل الحركة الى مثل ما بعدهما وذلك بوجوب اجتماع
مثابن متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كالأعمال وادغام المنقول اليه
فيما بعده الهمزة وذلك بمنزلة عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب (وأقول)
قد ذكر ابن مالك نحوه هـ ذ في شرح التسهيل وأطال فيه والجواب عن هذا ان اسم الله أن لفظة الله
بحسب الاصل مخالفة للفظه الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل
عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الاله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله
تعالى قال التفناني ان ذلك رجع الحكم بان أصله الاله على ما جوزه سيوييه من ان أصله لاه تستر
واحتجب واختلا فهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر لان
ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق ولا نسلم أن كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعية غاية
الامر أنها ثلاثية الاصول وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزم لم يكن نقل
الحركة في كلمتين * والافضال الاحسان وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا أتباعه كذا في
الصحيح وآله صلى الله عليه وسلم بنوه هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل
أتقياء المؤمنين فتدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمد المصنف فانه لم يذكر الصحابة
وفي حاشية التفناني ومعنى أهل الرجل خاصته وقرابته وأهل البيت سكانه وأهل الاسلام
المسلمون وعن بعضهم الا ل القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع أولم يكن وأصله عند
سيوييه أهل كذا قال المصنف في آخر بحث آل وقيل أصله أول واختار هذا غير واحد من

لحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا
 آل فاطمة وعن الانخس أنهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضر عند
 الاسكاف وأبي جعفر النحاس وأبي بكر الزبيدي وأجازها غيره وهو الصحيح ووجه تسميته تسأله
 من غير روية والقراخ جمع قريحة وهي أول ماء يستنبط من البئر ثم قيل منه لقلان قريحة أي
 استنباط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبائع وتخرج بفتح النون تعبد
 والجواخ الاضلاع مما يلي الصدر أريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم أحد المتجاورين على
 الآخر والذريعة بالذال المجهمة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث
 النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشيء الواحد أفردا خبر عنهما والاعراب في اللغة
 الافصح بالشيء وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف
 بها أحوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولد مصنفها علم بالحكام
 مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالحكام في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية
 والتقديم والتأخير ليجتزأ بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحدو عليه اه ولا يخفى
 أن العلم بالحكام التصريفية غير داخل في التعريف الاول ودخل في التعريف الثاني
 ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال أيضا على
 ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر أو المقدور الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد
 هنا الاول من المعاني الاصطلاحية واطافة العلم انية اضافية بيانية (قوله الهادي الى صوب
 الصواب) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق توصل الى
 المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب
 والصوب نزول المطر والصواب نقيض الخطأ ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفي
 تفسيرها مذهب أحد ما يفهم من كلام السلف وصححه بعض متأخري الخلف أن لا يصرح
 بذلك الاستعارة بل يذكر ديفه ولازمة الدال عليه فالقصد بقولنا أظفار المنية استعارة السبع
 للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسد الكمال نصح بذلك الاستعارة أعني
 السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه أعني الاظفار لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية
 فالاستعارة هو لفظ السبع الذي لم يصرح به والاستعارة منه هو الحيوان المفترس والاستعارة له هو
 المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى يتقضون عهد الله ثانيا ما صرح به
 صاحب المفتاح وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء حقيقة بواسطة قرينة وهي
 ان ينسب اليه شيء من لوازم المشبه به كانية المراد بها السبع ادعاء يجعل لفظها مرادفا لاسم
 السبع واصادة شيء من لوازم السبع اليها وهو الاظفار ثالثا ما ذهب اليه صاحب التلخيص
 وهو أن يضمن التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه
 بان يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري
 عليه اسم ذلك الأمر فالتشبيه المضمن في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الأمر للمشبه
 استعارة تخيلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعارة المطر للصواب ولم يصرح
 بذلك الاستعارة بل اقتصر على لازمه وهو الصواب لينقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر
 الصواب وأريد به المطر بجمله مرادف له ادعاء واضيف اليه شيء من لوازم المطر للدلالة على ذلك
 وهو الصواب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه

في الدنيا والآخرة بخبري
 الدارين والذريعة بالذال
 المجهمة كالوسيلة وزنا ومعنى
 (وأصل ذلك علم الاعراب
 الهادي الى صوب الصواب)
 المراد بالاصل ههنا ما بيني
 عليه غيره والاشارة راجعة
 الى ما سبق فالأمر الذي
 يقيني عليه ما ينسب به فهم
 القرآن ويتضح به معنى
 الحديث هو علم الاعراب
 أي علم النحو وليس المراد
 الاعراب الذي هو قسم
 البناء والهادي المرشد
 واستناد الهداية الى علم
 الاعراب مجزؤا كان المراد
 بالصوب الاستقامة من
 قولك صاب السهم اذا قصد
 ولم يبعد عن الغرض والصوب
 أيضا المطر أو نزوله ويمكن ان
 يراد بها على سبيل الاستعارة
 فاما ان يكون الصواب مشبها
 بالصواب من قبيل الاستعارة
 بالكناية واثبات الصوب
 له مراد به المطر استعارة
 تخيلية واما ان يكون مشبها
 بالمطر وأثبت له الصوب
 المراد به نزول المطر على
 حسب ما مر ووجه التشبه
 حصول النفع المبهج
 النفوس وفي صوب الصواب
 ما يشبه جناح الاشتقاق
 (وقد كنت في عام تسعة
 وأربعين وسبعمائة أنشأت
 بمكة زادها الله تعالى شرفا
 كتابا في ذلك منورا

من ارجاء قواعد كل حال (عام تسعة بالمشقة الفوقية في أوله وهذا هو عام الويا الكبير الواقع في الديار المصرية وغالب أقطار
الديار على ما قيل وكثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أن المراد بقولك وقع كذا في عام أربعين مثلا الاخبار بوقوع
ذلك في العام الاخير من الأربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرر الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه
الاضافة بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الأربعين كونه جزأ منها كما في
ي زيد وهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق بهام ما من سواه كان الاخيرا وغيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة
الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة التار يخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يطبه ظاهر اللفظ
من كون العام المؤرخ به واحدا من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرص لم يكن لتخصيص الأربعين مثلا معنى يحصل به كمال
التمييز للمقصود لكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو كمال عدة الأربعين أو يقال حذف
مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر أربعين والاضافة بيانية أي في عام هو الاخير من أربعين فتأمل فلاشارة من قوله
كتبا في ذلك ترجع الى علم الاعراب ٦ وينبغي أن يقرأ ذلك وحال ذلك بسكون الكاف محافظة على السجع اذ لو قمت الاولى

وكسرت الثانية افعال
والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز نعم الفاضل الطبع
يأق بالانواصل على وجه
يحصل به السجع من غير
تفاوت بين الوصل والوقف
كما تقدم في كلام المصنف
فينبغي أن يمد ذلك من
باب لزوم ما لا يلزم وان كانوا
لم يذكروه وأكثر السجع
الواقع في مقامات الحريري
من هذا النمط والارجاء
بالمد على زنة أعمال جمع الرجا
بالجيم مقصورا والمراد بها
النواحي وهو من ذوات الواو
يقال لناحيتي البئر رجوان

به وأثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية واثبات ذلك للارزام استعارة تخيلية ويحتمل أن لا يكون في الكلام استعارة
بان يكون الصواب مشبها بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه
وأضيف اليه كقول الشاعر

والريح تعبت بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

أي أصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه
و يكون الصوب بمعنى الجوة مجازا مرسلها هذا وتذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب
وهي أني كنت وأنا شاب حاضرا في دفن مينة وكان غيرة بيدي مني شخصان أحدهما متصوف
جاهل والاخر فاضل عنده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من أسمى الله تعالى الغرور
لقوله تعالى وغرركم بالله الغرور فقال له الاخر لو كان كما قلت لك انت لكانت النلاوة بجر الغرور فاجبني
ذلك منه وأغلظت على الجاهل القول (قوله من ارجاء قواعد كل حال) الارجاء بالمد جمع رجا
بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاساس صفة غالبية من القعود بمعنى
النبات أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي الاصل والضابط والقانون أمر
كل ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال الشديد السواد قيل ولا يستعمل الا تابعا
وفي الكشف يقال في التوكيد أسود حالك وحالك وأصفر فاقع ووارس وأبيض يقق ولحق

والقواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال هو الشديد
السواد يقال حالك الشئ يميلك حالوك اشتد سواده ويقال أسود حالك وحالك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام
لحفاظته على محسن بدعي وهو لزوم ما لا يلزم ومنور اسم فاعل من التشوير أي به على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه
مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لم يفي من التحقيق شبه ما في كتابه من التحقيق بالنور في الاهتداء به الى المقصود
وشبه المشكلات بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يهتدي الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم اني
أصبت به وبغيره في منصرفي الى مصر) معنى أصبت به تلفظ مني وذهب والمنصرف يحتمل أن يكون مصدرافيتعلق به الى مصر
ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهبا الى مصر أو عائدا الى مصر (ولما من الله تعالى على في
عام ستة وخمسين بمساودة حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف العلم بالمقصود أي في عام ستة وخمسين
وسبع مائة والمعاودة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها للاصاق متعلقة بمن والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة وهي البت
بالمكان ويطلق على الاعتكاف بالمسجد ومراة بخير بلاد الله مكة شريها لله تعالى وهو مبني على أحد القولين في المسئلة ونوفي
المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا ستة أعوام أو نحوها

(شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا) شمرت جواب لما ان كانت حرفا وعاملا ان كانت طرفا وتشمير الازار رفعه أي رفعت الساتر عن ساعد الاجتهاد فالفعول محذوف ان لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم والافتراء أي فعلت التشمير وفيه استعارة مكينة من حيث تشبيه الاجتهاد بانسان شديد الاهتمام بالعمل النافع وتخيلية من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل الا به و ذكر التشمير ترشيحا ويحتمل أن تكون اضافة الساعد الى الاجتهاد للابسة وثانيا صفة مقدار ما ظرف أو مصدر أي زمانا ثانيا وتشمير ثانيا واستئناف العمل ابتداء وهو الكسل بفتح السين المهملة الفتور وكذا التواني والكسل بكسر هاء صفة مشبهة والمتواني اسم فاعل من تواني بمعنى وفي وليس من باب تجاهل وتغال في المصنف عن نفسه كون الكسل صفة لا ثابتة ولا حادثة فان في أصلا أما الاول فن قوله لا كسلا اذ هي صفة مشبهة وهي ان قام به الفعل على معنى الثبوت وأما الثاني فن قوله ولا متوانيا اذ هو اسم فاعل كما تقدم فهو من قام به الفعل على معنى الحدوث فاندفع ما قد يتوهم من أن نفي الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقا بل قد يفيد ثبوته في الجملة ونفي اطهار الفتور لا يلزم منه نفي الفتور من أصله وفي هاتين السجعتين الزام ما لا يلزم (ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف) وضعت هنا جعلت وأنشأت والظرف اما الغرض على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر في محل نصب على الحال من مفعوله أي كما تعالى أحسن احكام والمعنى أنه وضعه مبنيا على ذلك ففيه استعارة مكينة وتخيلية قال الجوهرى وتصنيف الشيء جعله أصنافا وتمييز بعضها عن بعض قال ابن أحرر سقيا بجوان ذي الكروم وما * ٧ صنف من تينه ومن عنبه

اه كلامه وحاول ان اسم
بلد معروف بطيب التين
والغضب قال

حلوان حلوان من بخار
بادتها *

حلوان لا ينكر ان التين
والغضب

الاول اسم بلد والثاني
اسم ما يعطى والثالث

تنبيه حلو واطاهر ان

وأجر قاني وذريجي وأخضر ناضر ومدهام وأورق خطباني وارمكرداني (قوله شمرت عن ساعد
الاجتهاد ثانيا) في ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي
وصاحب التلخيص في الاجتهاد استعارة بالكناية والمكينة عنه أو المشبهة به على ما سبق من
الخلاف في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام في عمل بيده فيكون في الساعد استعارة تخيلية
وفي شمرت ترشحج وقوله ثانيا صفة لمحذوف أي تشمير ثانيا أو وقتا ثانيا والترصيف الضم من
رصفت الحجارة اذا ضمت بعضها الى بعض (قوله مقفلات مسائل الاعراب فاقتحتها) في
مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في
مسائل الاعراب استعارة بالكناية والمكينة عنه أو المشبهة به على ما مر هو أما كن مقفلة فيكون
في المقفلات استعارة تخيلية وفي اقتحتها ترشحج (قوله ومعضلات) هو بكسر الصاد جمع معضلة

المصنف أشار بهذا الى الكتاب فاطلق التصنيف عليه مبالغة والاحكام الاتقان ويقال رصفت الحجارة أرضها رصفا اذا ضمت
بعضها الى بعض ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف والقائم من التصنيف والترصيف ساكنة لينأتى السجيع كما مر (وتتبع فيه
مقفلات مسائل الاعراب فاقتحتها) معنى تتبع الشيء تطلبته متبعاله وتشبيه مسائل الاعراب بالخزائن استعارة بالكناية وإثبات
الاقفال لها استعارة تخيلية والافتتاح ترشحج ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالاشياء التي توضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل
الى الغرض منها الا بزالة المانع فيكون استعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضي للوصول الى
ما وراءه من المطالب وآثر اقتحتها على فتحها اشارة الى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشككة كان باجتهاد وفيه ايماء الى أن
مثل ذلك لا ينال بالهوى بنا (ومعضلات تستشكها الطلاب فاوضحتها ونقحتها) معضلات جمع معضلة أو معضل بكسر الضاد من
قولك أعضله الامر اذا اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه بسهولة أي مسائل ومعضلات أو اباحت معضلات ويستشكها
الطلاب أي يطلبون اشكالها أي ازالة اشكالها وهو التباسها وابهامها فالهزة فيه السلب كما حكاه الجوهرى نقلا عن بعض الكتب
أنه يقال أشككت الكتاب بالالف اذا أزلت عنه الاشكال والاتباس فان قلت القاعدة أخذت استغلق وسائر أبواب المزيد من
المجرد وأشكل غير مجرد قلت قد حكى شكل مجردا بعناه قال في القاموس وأشكل الامر التباس كشكل فلا اشكال حينئذ
وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجودا وان المسموع أشكل مزيدا فاذا ذكر من هذا القاعدة انما هو أمر أكثرى فقد
سمع من كلامهم استعان أي طلب الاعانة واستعداد الحديث أي طلب اعادته واستعفاه من الخروج أي طلب اعفائه منه واستجاره
بالراء طلب منه الاجارة واستجاره بالزاي طلب منه الاجارة واستجاره بمجلسه أي طلب منه اخلاعه له وجعل منه الرخشي

الاسترضاع في قوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الام الصبي من أرضعت المرأة الصبي لا على طلب أن يرضع الصبي الام من رضع الصبي الام أو الثدي فلهذا جعله مأخوذا من أرضع لا من رضع وجعل منه القاضي ناصر الدين البياضى استنجدت الله أى طلبت انجازه والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب وكتاب والايضاح التبيين والتنقيح التهذيب وتنقيح الخدع تشديده وهو إزالة قشره وما فيه من شوك ونحوه وكل شئ فيه أذى اذا نقيته فقد نقيته والكلام المنقح ٨ هو الذى أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التى لا يحتاج اليها (واغلاطا وقعت

لجاعة من الممر بين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها) الاغلاط جمع غلط وهو ما يقع على سبيل الذهول والتبس على الشئ هو التوقيف عليه والاصلاح اخراج الشئ من حيز الفساد الى حيز الصلاح وفي هذه السجدة مع السابقتين عليها لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالهاء قبل التاء (فدونك كتابا تشد الرجال فيمادونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه) الفاء فصحة وتم شرطه قدر أى اذا كان الامر كذلك ودونك اسم فعل بمعنى خذومه مفعوله محذوف أى فدونك أى هذا التصنيف وكتابا حال موطئة ويحتمل أن يكون كتابا هو المفعول فلا حذف وفيه حينئذ اقامة الظاهر مقام المضمير لقصد التعظيم وتقوية داعي الامور وكان القياس على هذا أن يحل به باللام العهدية لكن نكره تنجيما لسانه والرجال جمع

أو معضل من أعضل الامر اذا اشتد يستشكها الطلاب أى يعدونها مشكلة صعبة الادراك وفي الشرح وعندى أن معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة أى إزالة التباسها يقال أشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة فيه للسلب تمام ما في الشرح كما حكاها الجوهري نقلا عن بعض الكتب أنه يقال أشككت الكتاب اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس يعنى فى أشكل الذى الاشكال مصدره وليس الضمير المجزوء بى عائدا الى يستشكها كما توهمه بعض الهنديين المعاصر بن للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة فى أشككت السلب أن يكون فى استفعل كذلك فان الهمزة فى أفعل للقطع وفى استفعل للوصل ولان الهمزة حذفت فى استفعل لكونه اللوصل ولم يخاف الله تعالى فى المضارع همزة وصل فليس فى قوله يستشكها همزة اه ومنش هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشارح أنه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر أشكل الامر اذا التبس فى أى معنى الإزالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل أشكل الامر اذا لتبس ثم قال وشككت الكتاب أى قيدته بالاعراب ويقال أيضا أشككت الكتاب بالالاء كأنك أزلت عنه الاشكال والالتباس وهذا نقله من كتاب من غير سماع اه والتنقيح التهذيب قال فى الصحاح وتنقيح الشعر تهذيبه يقال خبر الشعر الحولى المنقح وتنقيح العظم استخراج مخه نقول نقحت العظام وانتقيته بمعنى (قوله فدونك كتابا تشد الرجال فيمادونه) فى الشرح هذه الفاء الفصيحة أى اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا أى خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المضمير لقصد التعظيم وكان القياس أن يحل به باللام العهدية لكن نكره تنجيما ما ويحتمل أن يكون المفعول محذوف أى فدونك أى وكتابا حال موطئة وأقول وضع الظاهر موضع المضمير وان سلم كونه للتعظيم فانما يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالألقاب المشهورة بالمجد وكتاب ليس كذلك فان قلت فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمير على هذا التقدير تليق التوصل الى التنكير الدال على التعظيم ثم الفاء الفصيحة هى الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء فى قوله تعالى فانفجرت اذا انفجرت فاضرب فانفجرت أو ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشف أن تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثانى وظاهر كلام صاحب المفتاح أنه على التقدير الاول وقبل هى فصحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفى حاشية التفتازانى ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقى لا يمكن التعبير عنه (قوله اذا كان الوضع فى هذا الغرض) اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من

رحل يطلق على ما يستعجبه الانسان من الاثاث فى سفره وعلى رحل البعير وهو أصغر من القتب وكلا المعنيين متأت هنا وهو كناية عن التعظيم وفى من قوله فيمادونه سببية مثل دخلت النار امرأة فى هرة أى تشد الرحال بسبب مادونه وما امامه موصولة أو موصوفة ودونه متعلق بمحذوف صلة أو صفة وفحول الرجال أعلاهم همة وأعظمهم شأنًا جمع فحل وكأنه استعاره من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كرميا ومنحيا فى ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة أى يجاوزونه من قولك عداه يعدوه اذا جاوزه وتقدم عنه (اذا كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمح فريضة بمثاله

ولم ينسخ ناسخ على منواله في اذعالية و متعلقها امام ذكر وهو اسم الفعل أو تشد أو تنقف على سبيل التنازع أو محذوف أي وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الحال ووقوف الفحول دونه والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطابقة بالأقدام عليه وينسخ بكسر السين وضمها مضارع نسخ اذا ضم النعمة الى السدا على وجه يستحكم به داخلها ويستقل به ذلك المنسوج ونشبهه التصنيف بالشوب الرفيع في بديع صنعة وتفرد بحسن أسلوبه استعاره بالكناية واثبت المنوال له استعارة تخيلية والنسخ ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي أشأ هو عليها فكون الاستعارة في هذه الاجراء تحقيقية لكنها تبعية في الاول والثاني أصلية في الثالث وفي الصحاح وفلان نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسخ على منواله غيره واذ لم يكن رفيعا عمل على منواله سد المدة أو ثوب في وعاء حتى على وضعه أنى لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وضعها عند أولى الالباب وسار نفعها في جماعة الطلاب الطاهران الواو استثنائية لا عاطفة لعدم تأني العطف أو لعدم حسنه اذا تأملت والحث على الشيء هو الحاض عليه والحل على فعله بتأكيده والضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذي تقدم ذكره في قوله ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف ويوجد في بعض النسخ بدل قوله في معناه مانصه في هذا الغرض

والمقدمة اما بفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى ان الانسان يقدمها أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله والاعراب الاول لغوي بمعنى الابانة والاطهار والثنائي اصطلاحى أريد به النحو واجزاء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية كما يقال أعرب هذه القصيدة اذا تتبع ألقاطها وبين كيفية جريها على علم النحو ومنه

حيث انها طرفه ونهايته تسمى غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها أقدم على العمل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد في أفعاله تعالى وان جت فوائدها وكثرت وفي الشرح اذعالية و متعلقها امام ذكر وهو اسم الفعل أو تشد أو تنقف على سبيل التنازع واما محذوف أي وقع ذلك أي المتقدم ذكره من شد الحال ووقوف الفحول وأقول ينبغي أن يكون المقدر المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماصيا الا لو قال المصنف شدت ووقفت بلفظ الماضي أو يكون مراده بتشديد وتنقف الماضي فلي تأمل (قوله ولم ينسخ ناسخ على منواله) النسخ الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب عليها وينسخ بكسر السين وضمها وفي منوال استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضمير استعارة بالكناية والمكسب عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعاره تخيلية والنسخ ترشيح المقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت التي جعلته مقديما (قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب) الاعراب الاول لغوي بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحى بمعنى النحو واطافة القواعد اليه اضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذرة بمجتنب القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة أو اللؤلؤة الصغيرة (قوله بل كقطرة من قطرات بحر) في السرح

في ل قولهم هذا كتاب اعراب القرآن فتبين ان الهمزة في الموضعين مكسورة وان بينهما جناسا تاما ورايت في بعض الحواشي بهذه البلاد ضبط الحكامة اثنائية بفتح الهمزة وهو خطأ اذا لاعراب سكان الوادى ولا معنى له هنا والوقع السقوط مصدر وقع يقع والالباب جمع لب وهو العقل وحسن جواب لما وعاملها وان وصلتها في محل رفع على انه مبتدأ وخبره الظرف السابق أي ونما حتى على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها في جمع ان الذي أودعته فيها بالنسبة الى مادخرته عنها كشذرة من قطرة من قطرات بحر في مع تتعلق اما بحسن أو بسار على طريق التنازع وأودع يتعدى بنفسه الى مفعولين تقول أودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمه منى وضع فعدها الى الثاني بنى وبالنسبة ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب في أودعته أي أودعته فيها بالنسبة وادخرت اقلعت من الذخر بالمعجمة فقلت تاء الافعال دالا وأدغمت الفاء التي هي دال معجمة فيها بعد ابد الهمزة كما في ادكر على الوجه القوي والشذرة بشين وذال مجتمين قال الجوهري الشذرة من الذهب ما يلتقط من المعدن من غير اذابة الحجارة والقطعة منه شذرة وقال أيضا والشذرة صغار اللؤلؤ وكان هذا الاخير هو مراد المصنف والعقد بكسر الهمزة والملادة والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء أو غيره من المائع من كل ما ينطقا طرشيا فثيا والقطرات الجمع بفتح الطاء والبحر خلاف البحر

قال الجوهري يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه قلت ولا يظهر للآتيان بقطرات ههنا معنى بل المقام يقتضي عدم ذكرها وذلك لان المراد التدرج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس الى ما لم يضعه فيها ولا شك ان القطرة بالنظر الى كونها من جملة البصر أقل منها بالنظر الى قطرات من البحر وفي هاتين السجعتين الجنس المضارع وهو أنابا بفتح باء أسروته بفتح اسم فاعل من باح يباح يقال باح بسره اذا أظهره والمراد بآسره هو ما دخره عن تلك المقدمة ووقع للمصنف نظير هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وهما أنامور بدعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وهما أنامور ذلك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخال ههنا التنبيه على ضمير الرفع المنصّل مع ان خبره ليس اسم اشارة والمصنف يأباه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب وهو مفيد لما قررته وحررته بفتح النون تثبيت الشيء في مقره والتحرير التهذيب وأخذنا خلاصة واطهارها بعتزلة جعل الشيء جزأ خالصا وفي قررته وحررته الجنس اللاحق وفي هذه السجعة مع ما قبلها الزوم ما لا يلزم وقد ينتقد ههنا التركيب بأن أفادته عدل اثنين بنفسه تقول أفدت زيدا ما لا وأنا مفيد اياه علماف قد اشتمل على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعد لاثنين وهو ممتنع على ما صرح به ابن مالك وجوابه ان هذا محمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين معاملة مدين على العامل أو متأخرين عنه اذ في علة المنع التي ذكرها ايماء الى ذلك المعنى لانه قال ان زبدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذ لا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وارزبت في أحدهما

لزم الترجع بغير مرج وقضية هذا انه لو لم يذكر الا واحد فقط أو ذكرهما معا لكان مع تقديم أحدهما جاز لقيام المرج ولا يخفى ان أحد المفعولين هنا محذوف لان الغرض تعلق بالذكور وهو ما يفاد لا بالمحذوف وهو من يفاد فنزل منزلة المتعدى الى واحد فصح دخول لام التقوية بفتح مقرب فوائده للافهام واضع

والانساب بغرضه من التدرج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر جهة حسن للآتيان ههنا بجمع القلة المنكر وهو قطرات وأقول لعله اغشأني به لثلاث تكون السجعة الثانية أقصر من الاولى فان أحسن السجعة ما تساوت قرائنه ثم ما طالت فريقتة الثانية فاقى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يعم وأيضا ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المنكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالفاء وناه فهو جمع تصحيح لا تنكير سواء وجب فتح ثابته حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كعدو وعدات وتمر وتمرات وقطرة وقطرات أو لم يجب بل جاز سكونه وفتح وضمه كخزفة وغرفات أو جاز سكونه وفتح وكسره كسدره وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بأنه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثابته حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بأنه لم يتحرك ثابته ولم يعرض له التغيرات الا بدحجي والالف والهاء تعريف جمع التصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردي (قوله واضع فرائده على طرف الثمام) الفرائد الدرر البكار أو التي تطمت وفصلت بغيرها والثمام بمثابة

فرائده على طرف الثمام لينالهما طالعهما بأدنى الماس بفتح الفوائد جمع فائدة وهو اسم للامر المتفع به مضمومة وقال الجوهري الفائدة ما استفيد من علم أو مال تقول منه فادته فائدة قلت وهو ياتي العين أو واوياً مع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس وواضع أي ملق والفرائد الدرر اذا نظم وفصل بغيره ويقال فرائد الدرر كبارها وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينها من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذي نظم وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكبار الدرر في النفاسة وعزة وجودها والثمام بمثابة مضمومة نبت ضعيف له خوص أو شيء شبيهه بالخوص الواحدة غمامة شبهه تسهيله للباحث الجليل بما ذكر في كونه ببالا نيل من غير مشقة والامام النزول ومقاربة الشيء وكلاهما يمكن ههنا وفي فوائده وفرائده الجنس المضارع وفي الثمام مع قوله الماس لزوم ما لا يلزم بوسائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أدب بفتح السال يتعدى تارة بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يستلكم أموالكم ان يستلكموها فيحرقكم تبخلوا ومنه ما نحن فيه فن مفعوله الاول وقوله فيما يأتي ان يغتفر مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بس نحو يسألونك عن الاهلة أو ما في معناها نحو الرحمن فاسأل به خبير او الخيم بكسر الخاء المعجمة السحبة والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان ينون سائل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحسد ظم ذي النعمة بقى زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالادب عن القلب

وإذا أثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم في الطرف يشعق بسائل وعثر بثلاثة أي اطاع يقال عثر عليه يعثر يفتح العين في الماضي وضعها في المضارع عثرا كقتلا وعثورا كعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستغامة وهو يائي اللام وواو يها يقال طغى طغيانا وطغى طغوانا والقلم معروف وهو القصة التي يكتب بها أو زلة القدم خروجها غلبة عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه وكلاهما كناية عن وقوع الخطأ وصدور ما لا ينبغي والمعنى إذا أثر على شيء حاولت فيه الصواب فحدث عنه غير اختيار والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية وفي القلم والقدم الجنس المضارع ونعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة وهما قلم المصنف وقدمه فهذا تعريف لا مسمى قائم مقام التعريف الإضافي وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسيأتي فيه كلام في أل من حرف الالف المفردة **ب** أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ووردت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كتب **ب** الغفر استراى أسأل من وصف بحسن السجية والسلامة من الحسد أن يستر ما طلع عليه من سهو وخطأ في جنب ما ذكرته من المحاسن أي يجعل المساوي مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطيا للثالث وسائرهما وفيه إشارة إلى أن أمانة المساوي بالأعراض عنها من حيث جعلها كالعبور في الرمس وأثر يغتفر على يغفر للبالغة في الستر والشريد الطريق القاصي بالصاد المهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادى إلى ضميره مجاز والكتب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة **ب** أن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد يذبو وأن النار قد تنجبو **ب** أن يحضر معطوف على أن يغتفر وهو مفعول سائل الثاني وأن الجواد قد يكبو مفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والآخر معطوف على الثاني أو الأول على الخلاف الذي سبق ذكره وفيه تلحج بالإشارة إلى أمثال العرب مشهورة والجواد الفرس الجيد كبايكبو سقط يسقط والصارم السيف القاطع ونبا يفبوا إذا لم يعمل ١١ في الضريبة والبار مشقة من

نار ينور إذا نقر لان فيها حركة واضطرابا وخبث النار تنجبوا إذا طفتت يعني أنه إذا استحضرن هذه الأمور مع رفعة مقدارها لا يحطها ما قد تتصف به

مضمومة وميم مخففة ثبت ضعيف له خصوص أو شيء يشبه الخوص استعار الفرائد للفوائد استعارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بعينه الأصلي مما يمكن أن يشار إليه إشارة حسية أو عقلية واستعارة الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بعينه الأصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما يقال للتردد دارك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجية والطبيعة والحسد

بما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة **ب** أن الإنسان محل النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات **ب** كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الأول كما سبق والمعنى وأن يحضر قلبه أن الإنسان محل النسيان فلا يؤخذ بما صدر عنه ناسياله وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه سمي إنسانا لأنه عهد إليه فنتسى وعلى هذا فليس وزنه فعلا ن بل هو افعلان والأصل أنسيان فحذفت الياء تخفيفا لكثرة دوره على الالسنه وردوها في التصغير فقالوا أنسيان لأنه لا يكثر حينئذ ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها واستحضار الحسنات يذهبن السيئات مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف في هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبه وفيه تلحج إلى الآية **ب** ومن ذا الذي ترضى مجايه كلها * كفي المرء نبلا أن تعد معاييه **ب** هذا البيت أنشده ابن سعيد الأندلسي في كتابه المسمى بملوك الشعر منسوب إلى يزيد بن خالد المهلب من شعراء المائة الثانية والمرء يحتمل أن يضبط بالنصب مفعول كفي وأن تعد معاييه في محل رفع على أنه فاعل ويحتمل أن يضبط بالرفع وأن تعد معاييه بدل اشتمال ونبلا بنون مضمومة فوحدة ساكنة أي فضلا وقد وجد في بعض النسخ بهذا اللفظ بدل نبلا وفي القاموس النبيل الذكاء والنجابة وانتصاب نبلا أو فضلا على التمييز عن النسبة فالمعنى على الأول اجزأ المرء فضل عدم معاييه أي الفضل الذي هو عدم معاييه جعل ذلك فضلا من جهة أنه لازم لكثرة المحاسن وذلك لأن عدم الماييب يقتضي بحسب العرف قلتها إذا القليل هو الذي يتعرض لعدة واحصائه وقلتها يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثاني اجزأ فضل عدم معاييب المرء والمفعول محذوف ويحتمل الحالية والتنوين فيه للتفخيم أي كفي ذلك حالة كونه فضلا عظيما **ب** ويخصر **ب** هذا التصنيف **ب** في ثمانية أبواب **ب** وإلى ذلك أشرت في تقريري لهذا الكتاب حيث قلت

الانعام غني اللبيب مصنف * جليل به النحوى يحوى أمانيه وما هو الأجنة قد ترخفت * أما تنظر الأبواب فيه ثمانية ووجه الحصر في الأبواب الثمانية أن المتكلم فيه إما أن يكون كيفية الأعراب أولا فان كان الأول فهو الباب السابع وإن كان

الثاني فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما ينطبق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين
المعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثاني اما ان يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من
مفردات وجمل أولا يكون كذلك والاول هو الباب الرابع والثاني اما ان يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل أو ما يتردد بين
المفرد والجمل أولا والثاني هو الباب الثامن والاول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فان تعلق الكلام بمفردات معينة من جهة
تفسيرها وذكرا أحكامها هو الباب الاول وان تعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها وذكرا أقسامها وأحكامها هو الباب
الثاني وان تعلق الكلام بالنظر وشبهه وذكرا أحكامها هو الباب الثالث والاول في تفسير المفردات في المعينة
كهمزة الاستفهام وباء الجروبل و بلى والنداء وغير ذلك وذكرا أحكامها التي تعرض لها عند التركيب في الباب الثاني في
تفسير الجمل وذكرا أقسامها ككونها اسمية أو فعلية وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين وذكرا أحكامها ككونها
في محل رفع أو نصب أو جر الى غير ذلك في الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف كما في نحو زيد
عندك والجار والمجرور كما في نحو زيد في الدار ووجه جعلها مترددين انهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجمل فلم يلزم
طريقة واحدة بل يسلك بهما طريقا فرادى وطريقا جملة أخرى وذكرا أحكامها أي القسمين أحدهما الظرف والاخر
الجار والمجرور في الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويصح بالمعرب جعلها في هذه تتعلق بأبواب معينة كمسوغات
الابتداء بالذكرة وما افترق ١٢ فيه الحال والتمييز وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة الى غير ذلك

في الباب الخامس في ذكر
الوجه التي يدخل على
المعرب بالخلل من جهتها
وهذه لم تشر بين المعربين
على الوجه الذي أورده
المصنف في هذا الباب على
ما استقف عليه ان شاء الله
تعالى والوجه جمع وجه
والمراد به هنا الطريق يقال
هذا وجه الشيء أي طريقه
في الباب السادس في التحذير

ان تنقضي زوال نعمة المحسود اليك بقال حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول
يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشيء وحسدتك الشيء
بمعنى كذا في الصحاح وعثر اطلع وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجها
عن الموضع الذي ينبغي قرارها فيه والشريد الطريق والقاصي بالمهمة البعيد والكتب
بفتح الكاف والمتلثة القرب والجواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع
وينبولا يعمل في الضريبة وتخبوتنطفي والمرء مفعول كفي ونبلاتميز وان تعد معاينه فاعل
كفي ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفي وان تعد معاينه بدل اشتمال منه (قوله فانهم لم توضع
لا فائدة القوانين) هذا استئناف معين اسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب وكلمة أيضا
لا تستعمل الامع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مفعول مطلق
حذف عام له وجوب اسماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار

من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها في هذه الأمور أيضا من الوجه التي يدخل على
المعرب بالخلل من جهتها لكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين المعربين ولذلك خصها بلفظ التحذير في الباب السابع في كيفية
الاعراب والمنافع هذا الباب غلب المبتدئ الناشئ في هذا الفن في الباب الثامن في ذكر أمور كلية يخرج عليها ما لا ينحصر
من الصور الجزئية ويشتمل هذا الباب على ثنتي عشرة قاعدة كما استراه ان شاء الله تعالى والواو من قوله في وعلم اما
استئنافية أو عاطفة على دخول الفاء من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقد يستبعد الثاني بطول الفصل جدا ولفظ اعلم كثيرا
ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذي يلحقه لغرض الاعتناء به واستندار الاصغاء اليه ليقبل عليه السامع ويتمكن منه
فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المتابعة وهو قوله في انتي تأملت أي نظرت متبينا في كتب الاعراب
فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور وهما مضاف محذوف اما من المبتدأ أو من الخبر لتصحيح الجمل فالتقدير على الاول
فاذا أنواع السبب أو أقسام السبب والتقدير على الثاني فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور واذ هذه فجائية فاما
ان تجعل الفاء الداخلة علم السببية المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها أي مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئا عن هذه الأمور
لازمة للتأمل أو هي للعطف على ظاهر كلام ابن الحاجب أي تأملت فجأت وقت تعدد هذا السبب وسيأتي الكلام على
ذلك عند وصول اذا الفجائية ان شاء الله تعالى في أحدها كثرة التكرار فانهم لم توضع لا فائدة القوانين الكلية المنطبقة على
ما يندرج تحتها من الجزئيات في الكلام على الصور الجزئية فيسوقهم الى الكلام على جريئة وان تكررت فيقترأهم

تكمون على التركيب المعين بكلام ثم حبت جاءت نظائره أعاد واذلك الكلام في فبعض الى كثرة التكرار فيحصل التطوين
 في الاتراهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للفقير الذين يؤمنون بالغيب ذكر وافية ثلاثة أوجه هي أوجه
 عراب الاسم فالجور على انه نعت تابع والرفع على انه في الاصل نعت لكن قطع الى الرفع بجعله خبر المبتدأ واجب الحذف أو على
 انه مبتدأ خبره ما بعده والنصب على انه في الاصل نعت لكنه قطع الى النصب بعامل واجب الحذف والقطع في هذه الصور
 وجهيه لارادة المدح وفي غيرهما سبب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترجم ووجه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على
 ما قصد به عماد كونه من المدح والذم والترحم ان في الاقتنان بمخالفة الاعراب وتفسير المؤلف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع
 وتحريك لرغبته في الاستماع وذلك لا سيما مع حذف المبتدأ أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمذ كور وذلك يكون بمدح أو ذم
 أو نحو ذلك مما يعينه المقام وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعاراً بأنه لا تشاء المدح كالمنادي ثم التزم في الرفع حذف
 المبتدأ الجري الوجهان على سنن واحد حيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكر وافية عليه للاهتمام لانه بصدد تعداد
 الاماكن التي وقع فيها التكرار وما تقدمه على الظرف الآخر اللغو وهو فيه فواجب ان لا يعود الضمير على غير متقدم وهو حيث
 جاء هم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك أنت السميع العليم ذكر وافية أيضاً ثلاثة أوجه هي كون أنت تاء كيدا
 للضمير المنصوب وكونه فصلاً وكونه مبتدأ خبراً عنه بما بعده وأيضاً مفعول مطلق حذف عامله وجوباً سماعاً كما ذكر بعضهم
 أحوال حذف عامله أو صاحبها ووقع ذلك معترضين ذكر وافية المفعول الذي هو ثلاثة أوجه والاصل ذكر وافية ثلاثة أوجه
 ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة رجوعاً أو خبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة فملى
 الاول هو مفعول مطلق وعلى الثاني هو حال من ضمير المتكلم واعلم ان أيضاً كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن
 استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشئين جاء زيد أيضاً مقتصر عليه لفظاً ١٣ وتقدير اوبال توافق بينهما جاء زيد

<p>ومات عمرو أيضاً وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو أيضاً فلا يقال شيئ من ذلك على هذه الوجوه المحترز عنها وانما تستعمل</p>	<p>عنهم بذكر الثلاثة رجوعاً وعلى الثاني خبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة (قوله ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا عراب فصلاً له محل) اذا ظرف للخلاف أو ليكررون وله محل بدل اشتمال من الضمير المجرور ربي والتقدير في جواب انه محل أو بدل من مفعول يكررون أعني ذكر أو بدل من الخلاف والمثل الساتمة واستقصى الشيء طلب أفضاه وغايته</p>
---	---

هذه السكامة عند وجود الضابط المذ كور وهي هنا مصدر آض بمعنى رجع وأعر به جماعة في مثل قال زيد كذا وقال أيضاً حالاً
 من ضمير قال المستكن على انه بمعنى اسم الفاعل مثلاً أي وقال أيضاً أي راجعاً الى القول وهذا انما يحسن اذا صدر القول المقيد
 بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرطاً في استعمال أيضاً دليل
 صحة قلت اليوم كذا وقلت أمس أيضاً والذي يطرد في جميع المواضع ما قدمناه ويؤيده انك تقول عند زبد مال وأيضاً علم فلا
 يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج الى التقدير فتأمل في وجوب جاء هم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب
 عليهم ذكر وافية وجهين هما كونه تاء كيدا وكونه فصلاً وسقط كونه مبتدأ بالنصب ما بعده ويكررون ذكر الخلاف فيه
 اذا عراب فصلاً له محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له في الضمير المجرور ربي عائد الى مثل الضمير المنفصل الذي
 تقدم ذكره واذا ظرف للخلاف وأله محل الى آخره في محل جر على انه بدل اشتمال من الضمير المجرور المتقدم ومضاف محذوف
 أي جواب أله محل والمعنى ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول السائل أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فان قلت
 يشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لا يتأتى مع اعرابه فصلاً أي مع جملة معرباً بحسب المحل قلت انما يشكل اذا جعلت
 أم منصلة عاطفة على ما سبق اما اذا جعلت منقطعة لمجرد الاضراب أي بل لا محل له أصلاً لا يكون هذا حينئذ من محل الخلاف
 اذا عراب فصلاً فان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب الاعراب اللغوي أي اذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلاً
 وحينئذ فتكون المحتملات الثلاث موانع للاختلاف قلت هو خروج عن الاصل لا ادع اذا الاصل محل كلام أهل كل فن على
 ما هو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التي مرت فلا يدل عنه ويحتمل ان يكون أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده في
 محل نصب أو رفع على انه محكي بقدر رأي قائلين أله محل أو مفعولاً فيه أله محل على ان يكون حالاً من ضمير يكررون أو فيه والاولى
 ما سبق في الخلاف في بالنصب عطفاً على المضاف من قوله ويكررون ذكر الخلاف وبالجور عطفاً على المضاف اليه المذ كور أي

فيكررون ذكر الخلاف في كون الرفع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت وكونه فاعلاً يفسره
 مذهب سيبويه وأكثر البصريين وكونه مبتدأ مذهب الاخفش وروى عن بعض النحويين ان الشرطية في نحو وان امرأه خافت و
 وكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائلًا به نعم
 الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه ان يكون فاعلاً محذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون وان يكون فاعلاً بالفعل المتأخر
 لانهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه وان يكون مبتدأ واطن الاخفش يجوز هذا الأخير وروى عن بعض النحويين ان
 في نحو وفي الله شك ووجوب كونه فاعلاً نقله ابن هشام الاندلسي عن الأكثرين وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه
 وانما قال ض الأرجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلاً وعكس ابن مالك فرج فاعليته كما استعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى
 وروى عن بعض النحويين لو انهم صبروا وكونه فاعلاً بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره النحشري وابن الحاجب وكونه
 مبتدأ مذهب سيبويه وجماعة وروى يكررون أيضاً ذكر الخلاف في كون ان في المشددة أو ان في الخفيفة ووصفهما في
 ضمير التثنية ولو أفردا كان أحسن لان العطف بأى وصلة إحدى هاتين الكامتين وروى عن حذف الجار في نحو شهد الله انه
 لا اله الا هو أي بانه وهذا امثال الاول وهو ان المشددة وروى نحو حصرت صدورهم ان يقاتلوك أي عن ان يقاتلوك وهذا
 مثال للثاني وهو ان الخفيفة في موضع خفض بالجار المحذوف على حذف قوله أي قول الفرزدق اذا قيل أي الناس شريفة
 وروى اشارت كليب بالاكف الاصابع أي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالا كف ظرف مستقر حال منها أي اشارت الاصابع
 حالة كونها مع الاكف يريد ان الإشارة وقعت بمجموع الاصابع والا كف وفيه مزيد لم هذه القبيلة فان قلت كيف تجعل ان
 أو ان مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حذف ما وقع في هذا البيت والواقع فيه ليس بشاذع عند القائل به قلت انما جعل على
 حده في مطلق الجر بالمحذوف لاني خصوصية الجر به من حيث كونه شاذاً وروى في موضع ١٤ وروى نصب بالفعل المذكور على

حذف قوله في صفة ربح لدن يهز الكف به عمل متنه وفيه كما عسل الطريق الثعلب في الاصل
 كما عسل في الطريق وذلك لان الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل اذا أريدت
 الظرفية الا بواسطة في أو ما هو بعينه تقول سرت في الطريق وسرت بالطريق فان وصل
 الفعل اليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ ولم يقس كالبيت وقد علمت ما فيه من سؤال

وجواب كالبيت ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للربح قال الجوهري يقال ربح لدن ورمح لدن ولم يرد على ذلك الرضى
 وفي القاموس اللدن اللين من كل شيء ويعسل يهتر ومتنه صدره وضمير فيه يعود الى المزوف في المصاحبة فخرج على قومه في زينته
 يقول ان هذا الرمح يضطرب بصدره مع هز الكف اليه وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجزوء من غير
 إعادة الخافض في كافي نحو سرت بك وزيد وما فيها غيره وفروا والجواز مطلقاً مذهب الكوفيين ويونس والاخفش واختاره
 ابن مالك والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين وروى في جواز العطف على الضمير المنصل المرفوع
 من غير وجود الفاصل في امام مؤ كذا وغيره وصرح بعضهم بان مذهب البصريين المنع الا في الضرورة وقال الرضى البصريون
 يميزون العطف بلا تأكيده ولا فصل لكن على فيج لانهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب وأما الكوفيون فيميزون
 العطف المذكور بلا تأكيده ولا فصل ولا فصل من غير استقباح وروى كذلك يكررون الخلاف في غير ذلك الذي تقدم
 ذكره وروى انما اذا استقصى بالبناء للمفعول أي طاب اقصاه بحيث انتهى الى غايته وروى القلم في استعارة تبعية في الفعل فان
 الاملال الحقيقي وهو احدث السامة وضمير النفس لا يتعلق بالقلم وروى اعقب السام في بفتح السين المهملة والهمزة وهو الملالة
 أي جعل السام واقعا عقب الاستقصاء من غير تراخ وروى في هذه المسائل في المقدمة وروى نحوها مقررة في الباب
 الرابع من هذا الكتاب وادان كان الامر كذلك في فعلك بمر اجعته أي بالعود اليه وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما
 فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول فهو مثل عليك بذات الدين وصرح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيراً
 في مفعول أسماء الأفعال اضعفها في العمل فتعمل بحرف عاده ايصال اللازم الى المفعول قلت الزيادة خلاف الاصل
 وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متعدي بالباء كما رأيت فلا يبدل عنه ثم علل المصنف الامر بالمراجعة بقوله في فانك تجد به أي الباب
 الرابع في كثرة واسعا تنفق منه والكثرة المال المدفون والمراد بسعته كثرته وروى منها في وهو اسم محل الشرب الذي ترده
 السارية واسم لما فيه من الماء المشروب وروى في سائر ما في أي سهل الدخول الى الخلق فان جعل النهل اسماء للمشروب

(قوله فعليك بمر اجعته) في
 الشرح أي استمسك بها
 فالباء ليست بزايدة كما ظنه

قال اسناد حقيقي وان جعل اسم المكان ذلك فلا اسناد مجازي فحونجرار ^{في} نرده ^{في} أي تصل اليه نائلا منه وفي القاموس
الورود الاشراف على الماء وغيره دخله أو لم يدخله قلت لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف عليه ^{في} وتصدر ^{في}
بضم الدال المهملة وكسر هاء مضارع صدر بمعنى رجع ^{في} عنه ^{في} أي عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلا لما ينتفع به
الناظر في نفسه ويستفيدة منه ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يرد الشارب ويصدر عنه ريانا ناله منه ومحلا لما ينتفع به
ناظره من عداه ويفيده اياه ومن هذه الجهة شبه بالكثر الذي ينفع صاحبه الناس بما ينفعه منه وان أراد ان ذلك أمر مستمر
ولهذا عبر في الموضوعين بالمضارع المفيد للاستمرار ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجديبه مكان تجده فان قلت هل من فرق
بين السختين قلت نعم فان تجده في الاول بمعنى تعلمه ومنه وان وجدنا أكثرهم افاستقينا فالضمير المنصوب أول المفعولين وكثرا
ثانيهما ومنه لا معطوف على الثاني وتجد في النسخة الثانية بمعنى تصب كافي قولهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أبي
الطيب المنبي والظلم من شمس النفوس فان تجد ^{في} ذاعقة فاعلمه لم ينظم ^{في} وبه لغوية ما في تجد وكثرا هو المفعول به فان قلت
فأيتهما أحسن قلت الثانية لأشتمالها على مبالغة ليست في الأولى وذلك لان هـ ذا من قبيل التجريد وهو ان ينزع من أمر
ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة لكمال تلك الصفة فيه حتى بلغ من الانصاف الى حيث يصح ان ينزع منه
موصوف آخر بتلك الصفة فان قلت فما هذه الباء قلت يجوز ان تكون سببية والمعنى انك تجد بسبب وجوده كثر او منهل لا
فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت يزيد البحر ولقيت به الاسد ويجوز ان تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في
قوله تعالى لهم فيها دار الخلد ^{في} الأمر الثاني ^{في} من الأمور التي اقتضت التطويل ^{في} ايراد ما لا يتعلق بالاعراب ^{في} وذلك فضول
وتعرض الى ما لا حاجة اليه في المقصود فيطول الكلام بإيراده ^{في} كالكلام في اشتقاق اسم ^{في} أي هذا اللفظ مقولا في السؤال
عنه ^{في} أهو من السمة ^{في} وهي العلامة الأصل وسمة فحذفت الفاء كما في عدة وعلى هذا ١٥ فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء
^{في} كما تقول الكوفيون ^{في} وهم النخاعة المنسوبون الى الكوفة وهي بلد

الرضي انتهى وأقول في الصحاح ونقول على زيد او على يزيد معناه أعطى زيد او قولهم عليك زيد
أي خذه وهو بفتح نضي ما قاله الرضي من ان الباء فيه زائدة ولم أر من يفسر اسم الفعل هذا بما مره
به الشارح وعبارة الرضي وأسماء الافعال حكمها في النعمى والازم حكم الافعال الى هي
بعناها الا ان الباء تراد في مفعولها كغيرنا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدي بحرف عادتة ابصال

فها خط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه خطها السائب ^{في} أم من السمو ^{في} وهو العلو والرفعة فيكون اسم من
قبيل المحذوف اللام ^{في} كما تقول البصريون ^{في} وهم النخاعة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبلة الاسلام وخرانة العرب
بناها عتبة بن غروان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وكسر هاء وضمها ثلاث لغات حكاهن
الازهرى قال النووى أفصهن الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوه
بالضم وان ضمت البصرة على لغة لان النسب مسموع كذا في تهذيب الاسماء واللغات ^{في} والاحتجاج لكل من الفريقين ^{في}
فريق البصريين وفريق الكوفيين ^{في} وترجيح الرابع من القولين ^{في} المنسوبين اليهما فبرج قول الكوفيين باعتبار المعنى
فان كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى وبرج قول البصريين باعتبار اللفظ فالسموع في الجمع
اسماء وأسام لا أو سام وأواسم وفي النص غير مسمى لا وسيم وسمع في الفعل سميت وجاء في الاسم لغة أخرى وهي مسمى كهدى وكل
ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القاب في الجميع بعيد وأيضاً فان الهزة لم تعهد في كلامهم داخل على ما حذف صدره
^{في} وكالكلام على ألفه ^{في} أي ألف اسم مقولا في السؤال عنها ^{في} لم تحذف من البسمة خطا ^{في} أي حذف خطها وهي صورتها
التي تكتب بها الخط المنصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذف وعلة الحذف كثرة الاستعمال وهي باعثة على
التخفيف ^{في} وعلى باء الجر ولا ^{في} مقولا في السؤال عنها ^{في} كسر اللفظ أي كسر لفظها ما فهو تميز كما مر والعلامة قصد
موافقة حركتها لا أثرها الناشئ عنها ^{في} وكالكلام على ألفها ^{في} الاشارية ^{في} لا الموصولة مقولا في السؤال عنها ^{في} أرأيت ^{في} كما
يقول الكوفيون ^{في} لان تشبيهه ان يحذف الالف ولولا انها زائدة لم تحذف والجواب انها حذفت لاجتماع الالفين ولم ترد
الى أصلها فرباين الممكن فحوقبان وغيره كما حذفت الياء من اللذان قال ابن يعيش لا بأس بأن نقول هو ثنائي كما وذلك انك
اذا سميت به قلت ذاه فتزيد الفاء أخرى ثم تقلها هزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها واما اذا كان

نازها ألفا ولو كان أصله ثلاثة لقليل ذاي ردا الى أصله **ب** أم منقلبة عن ياهى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما تقول البصريون **ب**
 فكموا بانه من الثلاثية لامن الثنائية والذي حملهم على ذلك غلبة أحكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتنشئته
 وتحقيره وجعلوه من مضاعف الباء لان **س** حكي فيه الامالة وليس في كلامهم مثل تركيب حيوه ولا مه أيضا ياء وأصله ذى
 يلاتنوين يتحرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولولم
 يكن كذلك لم تقاب العين الاخرى الى نحو مر توف قد زعم بعضهم ان العين ساكنة وهى المحذوفة لساكنتها والمقلوب هو
 اللام المتحركة والاول اولى لان اللام في موضع التغيير فحذفت اولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا وكثير المحذوف اللام كدم
 ويسوء ونحوها وقيل أصله دوى لان باب طويت أ نثر من باب حبيت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفا والامالة
 نعمة واما أن تقول حذفت العين وحذفتها قلبا كما صرح فلا جرم كان جعله من باب حبيت اولى كذا في الرضى **ب** والعجب من مكى
 ابن أبى طالب اذا ورد مثل ذلك في كتابه الموضوع لمشكل الاعراب مع انه ليس من الاعراب في شيء **ب** وهذا كالتركيب الواقع
 في مثل ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء فالطرف الاول صفة في الاصل لشيء لكن قدم عليه فانتصب على الحال فان قلت
 تقديم حال المجرور عليه ممتنع على الاصح قلت ذلك اذ لم يكن الحال ظرفا ولا جار ومجرورا اما اذا كانت كذلك فقد نص ابن
 برهان على جواز تقدمها على عاملها الذي هو ظرف أو جار ومجرور نقله الرضى عنه في شرح الكافية **ب** وبعضهم اذا ذكر
 الكامة **ب** القرائية **ب** كرتكس يرها **ب** أى جمعها جمع تكسير **ب** وتصغيرها وتأنيتها وتذكيرها وما ذكر **ب** وفي بعض
 النسخ وما ورد **ب** فهم من اللغات ١٦ وما روى **ب** فيها **ب** من القرائات وان لم يبنى على ذلك شيء من الاعراب **ب**

وذلك كله نظو يـ
 لا يحصل فائدة في الغرض
 المقصود **ب** و **ب** الامر
ب الثالث **ب** من الامور
 الثلاثة المتقدمة ولا
 ادري لما خالف الاسلوب
 المتقدم حيث وصل هذا
 بحرف العطف وحذف

اللازم الى المفعول والمنهل بفتح الاول والثالث محل الشرب أو الماء الذي يورد منه والمنهل في
 قول كعب * كانه منهل بالراح معاول * اسم مفعول من أنم - له ينهله أوواه أولا والسائق السهل
 الدخول في الخلق وتصدر ترجع (قوله والعجب من مكى بن أبى طالب) هو مكى بن أبى طالب بن
 جوش بجاه مزهلة مفتوحة وميم مشددة وشين مجة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلثمائة
 وقيل سنة أربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا في علوم
 القرآن والعربية توفي في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة بقرطبة (قوله والامر الثالث
 اعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والماعطف والمعطوف) في

الموصوف وفصل في الامر الثاني وأنت الموصوف **ب** اعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار **ب** الشرح
 والمجرور والماعطف والمعطوف **ب** وذكر الماعطف مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له أصلا فلا وجه لذكره هنا وأما الجار فتارة
 يكون حرفا فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسما وهو المضاف على القول بأنه جار للمضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه
 العامل المسلط عليه **ب** و **ب** أكثر الناس استقصاء لذلك الخوف **ب** نسبة الى الخوف بجاه مهملة مفتوحة فواو ساكنة ففاء وهى
 ناحية تجاه بلبس من أعمال الديار المصرية **ب** وقد تجنبت هذين الامرين **ب** وهما ذكر ما لا يبنى عليه شيء من الاعراب والكلام
 في اعراب الواضحات حذفت التطويل بما لا يترتب عليه فائدة في المقصود **ب** وأنت مكانهم ما يجابى بتصريه الناظر ويتمن **ب** أى
 يعمود **ب** به الناظر **ب** وهو في الاصل الهاجس الذي يخطر بالبال والمراد هنا محله **ب** من اراد النظائر القرآنية **ب** فيزداد الوقوف
 بصحة التركيب المماثل لتلك النظائر ويتمكن في النفس فضل تمكن **ب** والشواهد الشعرية **ب** والمراد عندهم بالشواهد
 الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد وبالا مثله الجزئيات المذكورة لا يضاهاها فالشواهد **ب** اخص **ب** وبعض ما اتفق في المجالس
 النحوية **ب** من سؤال يتعلق بالاعراب وجواب عنه فأتيان المصنف مكان ذينك الامرين اللذين تجنبهما هذه الامور التي
 ذكرها وان حصل بها تطويل فانه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الاعراب ولقد أجاد المصنف رضى الله تعالى عنه **ب** ولما تم هذا
 التصنيف على الوجه الذي قصده ونيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته **ب** اللطائف جمع لطيفة وهى من الكلام
 مادي معناه ونحفي والمعارف الامور التي يحصل بها العرفان لكن المتبادر منها بحسب العرف الامور الحسنة النفيسة وفي
 هاتين الصفتين لزوم ما لا يلزم **ب** سميت بمعنى اللبيب عن كتب الاعراب **ب** وهذا علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من
 الاشعار بالمدح ويكون لقباً واللبيب العاقل وكذا الارب **ب** فالقول معنى الارب لكان أحسن لاشتمال الجميع حينئذ على لزوم

مالا يلزم وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القيراطي رحمه الله تعالى يقرظ هذا الكتاب

جلال ابن هشام من أعاريه لنا * عروسا عليها غيره الدهر لا يني وأبدى لأصحاب اللسان مصنفًا * يفدي بعين كلامه في أدنى
واقعه مغنى اللبيب فأصبحوا * وما منهم إلا فقير إلى المغنى * وخطابى به لمن ابتدأ في تعلم الأعراب * ولمن استمسك
منه بأوثق الأسباب * يعنى أنه وضع كتابه هذا للبدي والمتقى لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا الفن التى تدرك
بسهولة والمباحث الغامضة التى لا يدركها إلا من ارتقى فيه إلى ذروة السكال وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما
ادعاه والأسباب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به إلى غيره وكل منهما يمكن الإرادة ههنا لكن الأول على
سبيل الاستعارة * ومن الله أستمد التوفيق والصواب إلى ما يحظني لديه بجزيل الثواب * الاستمداد طلب المدد والصواب
خلاف الخطأ والتوفيق خلق القدرة والداعية إلى الطاعة ويحظني أى يجعلنى ذا خطوة والجزيل العظيم والثواب الجزاء
كالثوب * وإياه أسأل أن يصمم القلم من الخطأ والخلل والفهم من الزيف والزلل * ١٧ العصمة المنع والخطأ معروف

والخلل الكلام الفاسد
المضطرب والمراد أن يصمم
القلم من كتابة هذين الأمرين
أى كتابة ما يدل علمهما
والزيف الميل والمراد هنا
الميل عن جهة الصواب
والزلل الخروج عما يراد
الثبوت عليه * وإياه أكرم
مسؤل * وإياه واحدة في الخط
وكان القياس أن يكتب
بواوين أحدهما الواو التى
تسهل به الهمزة والثانية
واو معمول وقد تقر في علم
الخط أنه متى أدى القياس
في المهموز وغيره إلى اجتماع
أينسين نحو رؤس وداود
حذف واحد ان لم يفتح
الأول كقراء وقارئان وإنما
نهى على ذلك لكثرة وقوع

الشرح وذكر العاطف في مقام الأعراب مستدرك لأنه لا يكون الأحرف أعراب له أصلا
وأقول لأقاعدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك لأنه
لا يكون الأحرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجربا لاضافة قلت انما يقولون في هذا
مضافا ومضافا اليه لاجار ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالأعراب هنا
مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد
النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبنى والحوافى بضم الحاء المهملة وسكون الواو هو أبو الحسن
على بن ابراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا اللخنة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر
وهو العمل الذى قصته مدينة بلبس وريفه تسمى حوفا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الأدهوى
 وغيره وصنف أعراب القرآن وغيره توفي في ذى الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة والخطيل بالحاء المعجمة
 والطاء المهملة المفتوحين الكلام الفاسد والزيف الميل عن جهة الصواب ولا بأس بذكر شئ
من ترجمة المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
 الانصارى ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النحو والنصرى عن ابن الموكل وغيره
 والقرآن عن المشهد وغيره ولم يأخذ عن أبي حيان غير أنه سمع منه ديوار زهير بن أبي سلمى
 وتوفي في ذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما محب الدين وكانت وفاته
 سنة تسع وتسعين وسبعمائة والآخر عبد الرحمن

بَابُ الْأَوَّلِ

(قوله وقد تبتها على حروف المعجم) في الصحاح والجزم النقط بالسواد مثل الناء عليه نقطتان يقال

٣ ن ل الغلط في كتابة هذه الكلمة * وأعظم مأمول * أى مرجوم من قولك أملت بتخفيف الميم إذا رجوته
بالباب الأول * من الكتاب * في تفسير المفردات * أى تبين معانيها التى وضعت تلك المفردات بازائها * وذكر أحكامها *
كالخذف والاثبات والزيادة وغير ذلك ولما كان لفظ المفردات عاما ومراد المصنف به الخصوص أى بما يبين مراده فقال
 * وأعنى * بفتح الهمزة أى أقصد * بالمفردات الحروف * وهى الكلمات التى لا تدل إلا على معنى فى غيرها * وأعنى أيضا
 بالمفردات * ما تضمن معناها * أى معنى الحروف * من الأسماء * التى ليست بطروف كإى ومن وما * والظروف * كاذ
 واذا ومتى فظهر بما قدرناه جعل الظروف قسمة للأسماء وهذا الجار والمجرور فى محل نصب على الحال من الضمير المستكن
 فى تضمن العائد على ما ومن يمانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبيينها بالأسماء والظروف لكن إعادة الضمير مفردا مذكرا
 للفظها * فإنها * أى المفردات المذكورة * هى * المحتاجة إلى ذلك * الذى تقدم ذكره من تفسير المعانى وذكر الأحكام والفاء
 لمجرد السببية * وقد تبتها * أى المفردات التى عنيها * على حروف * الخط * المعجم * أى الذى وقع عليه الأبحام وهو النقط
 تقول أبجمت الحرف إذا نقطته والمراد بهذه الحروف حروف الهجاء التى تتركب منها الألفاظ ولا يخفى أن النقط انما هو فى

بعضها فاطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب قال الجوهري وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مثل المخرج والمدخل قال التفنيزاني وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة الهمزة وذلك بالنقط قلت انما ينبغي اذا كان جعل الهمزة للسبب مقبوساً أو مسموعاً في هذه الكلمة ليسهل في متعلق بالفعل من رتبها ومعنى يتناولها في أخذها تقول ناوله كذا فتناوله أي أخذه وهو مخصوص بالاجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة ولم يافيه من المبالغة حيث جعلت تلك الامور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة فيورع بما ذكرنا على سبيل القلة في اسماء غير تلك التي عنيت بأولاهي ما ليس متضمناً لمعنى الحروف ولا ظرفاً لكل وكلاً وكلنا في ورع بما ذكرنا أيضاً في أفعالها كحاشا وخلا وعدا وانما لم يصف الأفعال كما وصف الاسماء بكونها غير تلك لان الأفعال لم تدخل في تلك المفردات التي عنها أولاهي حتى يقول واقعاً لا غير تلك في تأسيس الحاجة الى شرحها في أي شرح الاسماء التي لم تتقدم ارادتها والأفعال وقد يقال مقتضى قوله أولاً فانها المحتاجة الى ذلك ان لا يثبت غيرها احتياج الى ذلك لضرورة الحصر وهنا أثبت غيرها الاحتياج فتنا في الكلامان وجوابه ان الحصر في الاول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ التأسيس في حرف الالف أي الحرف الذي هو الالف فلاضافة بيانية والمراد به الهمزة وانما عبر عنها بالالف نظر الى انها تصور في الخط كذلك واما الالف المراد به الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تالي الحرف الواو ثم المذ كور في هذا الحرف المراد به الهمزة كلمات منها ما هو حرف واحد هو الالف ومنها ما هو فوق ذلك وأوله ألف في الالف ١٨ المفردة تأتي في بناء التانيث لا سناده الى ضمير المؤنث ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز

لكن الاول أولى لانه انث أولاً بقوله المفردة فالتانيث ثانياً لغرض المناسبة في وجهين أي طريقين تقول هذا وجه الكلام أي طريقه المفصودة منه في أحدهما أن تكون في بناء التانيث في حرفين ينادى به القريب في الاخبار عن الهمزة بانها حرف للنداء كالاخبار في قولك زيد

أعجمت الحرف والتعجم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الأولى أي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الأولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مع درامثل المخرج والمدخل أي من شأن هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفنيزاني في حاشية الكشف بعد ما ذكرنا في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة الهمزة وذلك بالنقط وفي الشرح انما ينبغي ذلك اذا كان جعل الهمزة للسبب مقبوساً أو مسموعاً في هذه الكلمة انتهى وأقول يمكن ان يكون في قول التفنيزاني وقد يقال ايما الى ما في الشرح

حرف الالف

الالف المفردة (قوله أفاطم مهلاً بهض هذا التذلل) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس

قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى الهمزة وهو آه من قولك آزيد مثلاً حرف نداء وهذا كقولهم عجزه الباء حرف جر والواو حرف عطف أو يقال هو على تقدير مضاف حذف لظهور المراد والمعنى اسم حرف ينادى به والباء اسم حرف جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو بهذه المثابة والامر فيه سهل وانما تبنينا عليه لان الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله تعالى قدح في عبارة القوم وادعى أنها غير محررة ذكر ذلك في شرح التلخيص وينادي مبنى للمفعول والقريب نائب عن الفاعل ولو جعل الفعل مبنياً للفاعل المخاطب والمخاطب الكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على أنه مفعول به لصح قبل والسر في كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى هذه وهو يحصل بان يكون آخره ألفاً والمعنيان متعنيان من الهمزة فجعلت لنداء القريب في كقوله أي قول امرئ القيس وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له فان قلت قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها أي الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل جهل القائل يبين قلت هذه لا تدفع جواز الاضمار نظراً الى شهرة القائل كما ظنه الشيخ سعد الدين التفنيزاني في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلاً ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهوراً بالنسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا وما نحن فيه من هذا القبيل في أفاطم مهلاً بهض هذا التذلل في وان كنت قد أزمعت صريحاً في هذا البيت من بحر الطويل عروضة وضر به مقبوضان وكذا جزؤه الاول وهو موقوف في معنى ان عروضة جاءت على وفق ضربه بزنة زويان من غير اخراج العروضة عن

وزنه المهودوا كثر ما تكون التقفية في مطامع القصيدة وقد تأني في أنثاء عند انمروج من غرض الى غرض كما وقع هنا فان
 امرأ القيس استعمل التقفية في أول قصيدته حيث قال قفانك من ذكري حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحول
 ثم قفي ههنا بعد أبيات مرت له والاصل أفاطمة فرخم يحذف الهاء وأبقى الميم على فتحها جريا على اللغة الفصحى وهي لغة من ينوى
 المحذوف مهلا مفعول مطلق كما مهالا الا انه حذف زائده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا فبعض منصوب به لان
 الفعل الذي جعل المصدر بدلا منه على الاصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالفعل المحذوف أي
 امهلى بعض هذا التمدل أي أخريه عنها هذا الوقت والتدل بدل الميم - ملة التغخ والازماع الاجاع وتضم العزم عليه قال
 الجوهري تقول أزمعت الامر ولا تقول أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعت وأجمعت عليه
 والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه اذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطيعة والاجال الاحسان فان قلت ما المعين لجل النداء هنا
 على نداء القريب قلت القرينة الصارفة الى ذلك ألا ترى الى قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة

ويوم دخات الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيري يا امرأ
 القيس فانزل فقلت لها سيري وأرخزماه * ولا تبعدينني عن جنالك المعلن المراد بعنيزة المشار اليها هنا هي فاطمة
 المناداة في قوله أفاطم مهلا البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الهودج
 ومرجلي أي مصيرتي راجلا لعقرك ظهر بعيري والغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة ١٩ على وزن الرغيض رجل يسند به

الهودج للنساء والجنى
 ما يجنى أي يقتطف من
 الثمرة عبره هنا عن اللذة
 التي ينالها من هذه المرأة
 على طريق الاستعارة
 والمائل ترشح اذ التعليل
 جنى الثمرة مرة بعد أخرى
 ونزل ابن الجبار بنحو
 معجزة وزاى وهو شارح
 ألفية ابن معطى عن
 شيخه أنه أي هذا

عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجلى كذا في الشرح وفي المعلقات صرى بالاصافة الى ياء
 المنكاهم وفاطم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان ينوى المحذوف وهي فاطمة بنت
 العبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا بمعنى امهلى وأصله امهالا مصدر امهل
 حذف زائده وجعل بدلا عن النلفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره
 امهلى وقيل اركى والتدل بالمهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنخ وازمعت بالزاي والعين المهملة
 قال الخليل ازمعت على امر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال
 ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشيء
 اذا قطعته وضمها اسم للقطيعة والاجال الاحسان وفي الشرح والمعين لجل النداء هنا على
 القريب القرينة وهي ظاهرة وأقول هي خطابه عقيب النداء لصاحبه بالامانة فان مثله
 لا يصدر الا بين مخاطبين يكون أحدهما قريبا من الآخر (قوله وهذا خرق لاجماعهم) وذلك

الحرف الذي هو أحد أحرف النداء للتوسط أي لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد وان الحرف الذي وضع
 للقريب أي لنداء القريب هو ياء دون غيره من أحرف النداء وهذا الكلام المنقول عن الشيخ يخرق لاجماعهم
 أي لاجماع النحاة من وجهين الأول دعوى ان الهمزة للتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب فقط والثاني كون القريب
 لم يوضع لندائه غير ياء والقدر يخرق اجماع النحاة مبنى على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر بآراء اتباعه ووقع لبعض العلماء
 تردد فيه وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق لغرض المبالغة في التشنيع وتأويله بذو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر
 الشيخ عبد القاهر في قوالبها فاعلمها اقبال وادبار * انه لا مجاز في شيء من الطرفين وانما المجاز في الاسناد نفسه حيث جعلت كأنها
 تجسمت من الاقبال والادبار قال ولو قلنا المراد ذات اقبال وادبار خرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي من ذول وجه الوجه
 الثاني من وجهي الالف المفردة أن تكون هي لا الاستفهام وحقيقة طلب الفهم ولو قيل طلب الافهام لكان له
 وجه اذا لطلب من المستفهم الاما يمكن أن يفعله وانما يفعله الافهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الافهام هو المطلوب منه وغايته
 أن يكون الاستفهام أخذ من المزيد وليس يبدع وقد تقدمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف في الديباجة
 ومعضلات يستشكها الطلاب وفي كلام الجوهري اشارة الى ذلك فانه قال واستفهمني الشيء واقهمنه وقد يجاب بان المطلوب
 الحقيقي في الاستفهام هو الفهم والافهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقتضى اولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب
 الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض بنحو افهام فان حقيقة طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلبه الفهم وذلك لان

الطلب مصدر أضيف إلى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وحقيقة الاستفهام طلب الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنها لام التعريف على رأى الكوفيين أو تقول هي العهد والتعريف اللامى قائم مقام التعريف الاضافى من غير حذف وتعويض فاعله هو فاعل الطلب فاذن لا يرد النقص فافهم فانه وان كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب نحو همزة أو زيد قائم برفع نحو على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو نحو كذا ونصبه على تقدير فعل أى أعنى مثلاً وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منه وباعلى اسقاط الخافض أى فى نحو كذا قلت وليس ذلك بمقيس فى مثل هذا الموضع فلا ينبغى التخرج عليه بوقوعه أجيرا الوجهان وهما كون الهمزة للنداء وكونها للاستفهام بوقوعه فى قراءة الحرمين نافع المدنى وابن كثير المذكر قوله تعالى فى سورة ٢٠ الرمرى آمن بجمع واحدة خفيفة بوقوعه فانت أى قائم بوظائف العبادات

بأناء الليل أى ساعاته واحدها ألف بكسر الهمزة وسكون النون أى حمل قلت وايست هذه القراءة مختصة بالمحرمين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأها حمزة أيضا وكون الهمزة فيه أى فى هذا الكلام بوقوعه لنداء هو قول الفراء من الكوفيين بوقوعه بعد الامام الامام أو من التبعية والتانى أولى لمناسبة قوله بعد ويقربه فانه من التقريب بوقوعه ليس فى التنزيل نداء بغير ياء هذا فاعل الفعل من يبعده أى ويبعد قول الفراء انه فاعل وقوع نداء بغير ياء فجعل الهمزة هنا للنداء حمل على ما لم يقع له نظير فى القرآن مع امكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من

انهم اتفقوا على ان الهمزة لنداء القريب واتفقوا على ان نداء القريب ليس مختصا فى (قوله فى قراءة الحرمين) آمن هو فانت المراد بالمحرمين نافع وابن كثير وفراء هم فى هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية فى تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة فى الآية للاستفهام التقريرى والوجه الثانى ان يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف وكأنه يقول أصحاب هذه الاوصاف قل هل يستوى قال وهذا معنى صحيح الا انه أجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده وفى التعليق وفيه نظر فان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهى قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل يا عبادى وقل انى أمرت ولا شك ان الصفات المذكورة فى قوله آمن هو فانت آناه الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعلها للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الا جدير بها فاقبل الآية وما بعدهما مناسب لهما لا أجنبي عنها (وأقول) مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الهمزة للنداء أجنبي عما قبلها وما بعدهما انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير ان يكون الموصوف ميم هو النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الآية وما بعدهما فوجه آخر ليس فى كلام ابن عطية تعرض له (قوله ويبعده انه ليس فى التنزيل نداء بغير ياء) قال ابن الصائغ الابعاد مجرد هذا لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد نحو ضيرى الزبانية العهن نعم لو اردف ذلك بان النداء بالهمزة فى كلام العرب قليل لا تجبه ولكن به غنية انتهى وفى الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخرة وأقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما فى القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما ووردت فيه للآخر لان قوله لاحد المعنيين نظير فى القرآن دون الآخرة غير مطابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام ونداء القريب نظير فى القرآن اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبر عنه بتلك الكلمة نظير فى القرآن وليس للآخر معبر عنه

عاصر المصنف الابعاد مجرد ما ذكر لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد كضيرى والزبانية والعهن قلت هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخرة كالمهمزة فى الآية حيث تردت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وان تجعل للنداء ولا نظير له فيه فاین هذا من ضيرى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجوز الوجهين لكنه أبعد وجه النداء انه أجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده قلت وفيه نظر لان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو المخاطب بقوله قل يا عبادى وقوله قل انى أمرت أن أعبد الله وقوله قل انى أخاف أن عصيت ربي وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم فابعدا الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لهما لا أجنبي عنها بوقوعه أى قول الفراء شيان الاول بسلامته من دعوى المجاز الذى لا يلزم على جعل الهمزة للاستفهام

إذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ضرورة أنه يستلزم الجهل بالاستفهام عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لاشك أن الاستفهام طلب الفهم ولكن هل هو طلب فهم المستفهم أو وقوع فهم من لم يفهم كأننا من كان فإذا قال من يعلم قيام زيد لم ير وجوبه بذكر الذي لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طالب من المخاطب الفهم أعني فهم بذكر وإذا كان كذلك فلا بدع في صدور الاستفهام من يعلم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها بناء على أن طلب الفهم مصروف إلى غير المستفهم كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فهم واستفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والاسلام والاحسان حيث قال ما الإيمان قال الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاحسان قال ان تعبد الله كأنك تراه وفي آخر الحديث ثم أدبر فقال ردوه فلم ير واشبا فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليحجب بما أجاب فيفهم الحاضرون ويتعلموا دينهم ٢١ ولم يكن غرضه طلب فهم نفسه بل فهم غيره

من يستمع الجواب وهو على هذا الاستفهام حقيقي وهو الثاني سلامته من دعوى كثرة الحذف أو التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أي المخاطب بقوله أي بمحكي قوله أي قل ندم بكفرك قليلا ولو جعل القانت غير القانت كافرًا كان أو عاصيا لكان حسنا فانه ذكر أو لا مقابل القانت باعتبار القسمين أما الكافر فصريحًا وأما غير المخلص فتلويحًا وحذف شيآن معادل

بها نظير فيه فانه حينئذ يطابق (قوله إذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على إطلاقه وإنما يستحيل إذا كان طلب الفهم مصروفًا إلى المتكلم بالكلام الاستفهامي وأما إذا كان مصروفًا إلى غيره فمن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأعي فهم واستفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فيسه نظرًا ما أولًا فلا ن قول النماء حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقًا سواء كان للطالب أو لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال التفتازاني) في المطول في باب الانشاء وأنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه إما أن يقتضي كون مطلوبه ممكنًا أولاً والثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول أمر في الخارج فان كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان بأحد حروف النداء فهو النداء والا فلامر قانت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب وأما ثانيًا فلا ن المعنى الحقيقي للفظ بقصد منه أولاً وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا لا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الإقرار المطلوب بأداة الاستفهام معنى حقيقياً لتلك الأداة لان فهم الحاضرين مقصود منها تاذاب بواسطة الإقرار أولاً وبلا واسطة (قوله إذا التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر) أي المخاطب بقوله قل ندم بكفرك في

الهمزة وهو أم أو الخبر وهو خير بل ثلاثة أشياء هذان الأمران ومعادل مدخول الهمزة وهو ماد خات عليه أم وهذا أليق بتقرير كثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح في أن أم المقدرة متصلة وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون للذكر وسياق الكلام فيه وتطيره أي تطير هذا الكلام في حذف المعادل وهذا طرف لغوي يتعلق بنظير قول أبي ذؤيب الهذلي ذؤيب همزة بعد ذال مججمة تصغير ذئب ودعاني إليها القلب أي لا أمره سمع فإدري أرشد طلابها وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان وتقديره أي تقدير المعادل المحذوف أم غي قام معادلة الهمزة في أرشد وما بعد أم وهو غي معادل لما بعد الهمزة وهو أرشد وضريح الموثق من إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة وإني لا أمره سمع حال من القلب أو معترضه والرشد بضم الراء واسكان الشين المججمة خلاف الغي والطلاب مصدر طالب بمعنى طاب تكادع بمعنى خدع ووجه العدول عن الجرد إلى المريد قصد المبالغة لان المفاعلة في الأصل للغالب والفاعل متى غواب في الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوى داعيته إلى تحصيله فيجيء أبلغ وأقوى واللام في لا أمره للتقوية وتقديم المسمول لإرادة الحصر أي إني أسمع أمره لا أمر غيره والفعلة الأخيرة مطوَّفة على الأولى والاستفهامية في محل

نصب على انها مفعول أدري وهو ملق عن العمل والمعنى ان قلبه دعاه الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجعل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشده وأمره غي وقد كرر المصنف انشاء هذا البيت بتمامه في أنشاء الكلام على أم حيث قال مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعه موقوفها كقول المصنف وأنشده وكرر أيضا انشاده به وهو فاعل أدري أرشد طلابها في اواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف الموقوف وهو وظاهره في أي نظير تركيب تلك الآية في محي الخبر كلمة خير واقعة قبل أم في آية فصلت في آخر باقي في النار خير أمن يأتي آمنا يوم القيامة فيمكن الخبر في هذا مذكور وفي تلك مقدر في قولك ان تقول في الخطاب هنا لكل من يصلح ان يخاطب لانه من شخص في لا حاجة في البيت في المذكور في تقدير معادل لصحة قولك ما أدري هل أرشد طلابها في معنى ان الهمزة في البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يمنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لان يكون تصوير يامع فرض كونه تصديقا هذا الخاف في وامتناع في أي ولا امتناع في ان يوثق لها معادل في لان الاتيان به يقضي ان يكون الاستفهام مصر وفاطمة مسند أو مسند اليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب

٢٢

النصور وهي لا تستعمل الا لطلب التصديق قلت وهذا منقطع بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما هل تزوجت بكرا أم ثيبا ساقه البخاري بهذا النص في كتاب الجهاد في باب استئذان الرجل الامام قال ابن مالك في التوضيح فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعمين فتكون أم بعد هاتمتصلة غير منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر الم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا أو ثيبا فطاب فيه

التعليق وفي هذا التقدير تقرير لان أم متصلة وقد صرح في الكلام على أم انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الآية مجازي كما سبق انتهى وأقول سيأتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان أم المتصلة المسبوقه بهمزة لا للتسوية قد تكون الهمزة مع الاستفهام الحقيقي لان الهمزة معهادا لالاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة المصنف ان يقول أي المخاطب بتمنع بكفرك (قوله ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت) وذلك بأمر تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب النصور (قوله وامتناع ان يوثق له معادل لان لا تكون الا لطلب التصديق) وفي الشرح فان قلت بتمنع بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا أم ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فبأن المعادل فيأتي النقص كما ذكرنا لكن لقائل ان يمنع اتصال أم في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا فالقدير بل أتزوجت ثيبا وحينئذ فلا نقض انتهى وأقول الدليل على كون أم في الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمرو لان المفرد بعد أم دليل كونه متصلا وثانيه ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر الم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا أو ثيبا انطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع الهمزة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن النقض ان

الان

الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع الهمزة لم يكن استغنى عنها بهل وثبت

بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة قلت وقد عترض باننا لا نسلم اتصالها في الحديث لجواز ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل أتزوجت ثيبا في وكذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك ويخرج حينئذ عن ان يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف اذا المعنى مع كون التقدير أمن هو قانت أثناء الليل كمن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج الى تقدير المعادل قلت ولوجعل المصنف المقدرا لفظ كغيره كما فعل الزمخشري لكان أولى تقديرا للمحذوف ما أمكن فان قلت قد يرجح تقدير المعادل في الآية بموافقة للقراءة الاخرى وهي أمن هو قانت مشددة الميم بادخال أم على من والتقدير را غير القانت خير أم من هو قانت قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكور منقطعة أي بل أمن هو قانت كغيره والاضراب هنا حسن الموقع كانه بعد ما لخص الموجب لان يخص الله تعالى بالعبادة واخلاص الدين له قبل دع بيان الموجب وسلمهم هل من شكر به وقام بوظائف العبودية له كمن غط نعمه وآثر الاشراك على التوحيد ومعنى الاستفهام على قراة في التخفيف والتشديد التبعيت

وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك أو لم يوحده **ب** وهوزة ان من قوله ان التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم وهو سائغ تقول مثلاً قال أبو حنيفة هذا الحكم أي اعتقده ورآه وتقول أيضاً قال فلان بكذا أي خرم به فالفتح على الاول كما في عرفت ان زيدا فاضل وعلى الثاني كما في قولك خربت بان عمرا قائم لكن حذف الجار ويحتمل أن يكون القول بمعناه المشهور فتكسر همزة ان على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ المحكي بعينه منهم ولست اعلم يقين منه فان ثبت انهم قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكي عنهم على هذا الوجه لم تنهين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم ولا يخل ذلك بالعرض اذا المقصود بالاعلام بانهم جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء فحتم أو كسرت ويحتمل ان يقال يجوز الكسر وان لم يتحقق صدور المحكي بعينه منهم بناء على صرف الحكاية الى المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قائم وقصدت الحكاية بالمعنى فيجوز لك اذن ان تقول قال فلان زيدا قائم أي قال معنى هذا اللفظ وهو ان زيدا قائم فؤدى العبارتين واحدا وقد ذكر المصنف تلاوة هذه الآية في الحكم الرابع الذي اختصت به الالف عن بقية أدوات الاستفهام وهو تمام التصور حيث قال واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت * واعلم ان في الآية سؤالين أحدهما انها سبقت مساق الاحتجاج ٢٣ على المشركين في اشراكهم بالله

فما وجه ارتباط الكلام بما قبله وتفرعه عليه ليصح موقع الفاء وجوابه انه لما ذكر بل لله الامر جميعا أي ليس لاحد منه شيء بضل من يشاء ويهدي من يشاء ويصيب الكافرين بما أراد من القوارع وعلى لهم ثم يأخذهم قيل اقل الله الذي هذه افعاله القائم على كل نفس بما كسبت كسركا ثم الذين لا يعلمون لهم ضرر ولا نفع احثي يكفروا به وبآياته ويعرصوا عن توحيد الله السؤال الثاني

البيان هل بما دل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم (قوله وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك أو لم يوحده ويكون وجهه لو الله شركاء معطوف على الخبر على التقدير الثاني) هذا التقدير الثاني صريح به صاحب الكشف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر الابتداء ويعطف عليه وجهه لو او تمثيلة أفن هو بهذه الصفة لم يوحده وجهه لو الله وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء قال أبو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمري في قوله وجهه لو الله أي وجهه لو الله وفيه حذف الخبر غير المقابل وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل وأقول وضع الظاهر هنا موضع المضمرة نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء لله لانه اسم المستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح ولم يلح على وجهه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون الاول وأقول لاح لي أنامن فضل الله تعالى وجهه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني وعدم حصولها في التقدير الاول قال أهل المعاني في نحو زيد يكتب ويشعر مقبول للنسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطى ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر وعابوا على أبي تمام قوله

لا والذي هو عالم ان النوى * صبروا نأبا الحسين كرم

لم عدل عن الاسم الصريح الى الموصول وجوابه ان ذلك لقصد التفتيح بواسطة الابهام الذي يتضمنه الموصول مع تحقيق ان القيام كائن وانهم عارفون به محققون منه ما تدش له الابواب ويكون بمدخول الواو من قوله تعالى وجهه لو الله شركاء معطوف على الخبر على التقدير الثاني وقد صرح به الزمخشري في الكشف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر الابتداء ويعطف عليه وجهه لو او تمثيلة أفن هو بهذه الصفة لم يوحده وجهه لو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء هذا كلامه وفيه اقامة الظاهر مقام المضمري راجع الى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركاء للدلالة الحق الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص ولهذا أتى بالاسم الجامع المعاني الاسماء الحسنى كلها وهو الله وانظر لم لا يجوز ان تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في الاول وهو كمن ليس كذلك فانه مقدر بجملة على رأي الاكثرين فان قلت اعلمهم وأوجهه ان الهمزة لانكار الابطالي وهو غير منتهات في العطف اذا سركا بهم ثابت لا يتطرق الى وقوعه ابطال قلت لا يتعين جعل الانكار ابطاليا حتى يرتكب اذ يجوز ان يكون توبيخا بمعنى لا ينبغي ان يكون وذلك ان مضمون الاولى على هذا التقدير هو اعتقادهم ان القائم على كل نفس بما كسبت مماثل لمن ليس كذلك وهذا لا ينبغي ان يقع ومضمون الثانية اثباتهم لله سبحانه وتعالى شركاء وهذا ايضا مما لا ينبغي ان يكون وقد رأيت لبعض المصريين من أهل الشام ان العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقولهم كمن ليس

كذلك هي ان ليس انفي الحال وجهه والماضي فلا يحسن العطف عليه الا لنكتة قلت وهو غلط اذ الجملة المصدرة بليس صلة
 لا خبر والعطف اغما هو على الخبر لا على الصلة وقالوا التقدير في قوله تعالى في سورة الزمر فيبقى بوجهه وهو أعز
 أعضائه الذي كان يتقى المخاوف بغيره وقاية له فصار حيث ألقى في النار من أوله يداه الى عنقه يتقى بوجهه وهو سوء لعذاب في أي شدته
 في يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة في وقدره الزمخشرى بقوله كن آمن من العذاب والظاهر ان قوله كن ينعم في الجنة خبر عن
 التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلامني حينئذ لا دخل حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر هذا المبتدأ محذوف أي التقدير
 ثابت فدل ذلك على ان ثم مقدر افسر بقوله كن ينعم فلا دخل حرف التفسير حينئذ موقع في قوله تعالى في سورة فاطر في
 في سورة فاطر في زين له سوء عمله فرآه حسنا في التقدير في كن هداه الله في وانما صار والى التقدير لان من مبتدأ وهي
 اما موصولة أو شرطية ومدخول الفاء من قوله فرآه حسنا معطوف على زين له سوء عمله داخل في حكم الصلة أو الشرط فيلزم
 المصير الى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام و يقتضيه المقام فيجوز أن يكون التقدير كن هداه الله في بدل من الله يضل من
 يشاء ويهدي من يشاء والهمزة على هذا لا تنكار التساوي والمحذوف خبر قطعه او من موصولة في أو التقدير ذهبت نفسك عليهم
 حسرة في باعادة ضمير الجماعة على من باعتبار معناها والهمزة على هذا لا تنكار التحسر المذكور والمحذوف اما خبر ومن
 موصولة أو جزاء ومن شرطية وقدر واهذا المحذوف في بدل من الله يضل من يشاء من الفاء من فلا تذهب للسبية
 فان ما تقدمه سبب للنهي عن التحسر ٢٤ وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حيا ومات عليه خزا ومنع الزمخشرى

تعلقها بحسرات قال لان
 صلة المصدرة لا تتقدم عليه
 قلت وفيه كلام ستقف عليه
 ان شاء الله تعالى في الباب
 الثالث وحسرات مفعول
 له أي لا تمهلك نفسك لاجل
 الحسرات وفي جمعها اشعار
 بنضائف اغتمامه على
 أحوالهم وكثرة مساوي
 أفعالهم المقتضية للتأسف
 عليهم فان قلت كيف عدل

وقالوا المناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر بالواو (قوله
 وقالوا التقدير في قوله تعالى فيبقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة)
 قدره ابن عطية كالمعنيين وقدره الزمخشرى كن آمن العذاب وقدره الجرجاني كن لا يصيبه
 العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المستتر
 فلامني اذ لا دخل حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدر محذوف أي ثابت
 وذلك يدل على ان ثم مقدر افسر بقوله كن ينعم في الجنة انتهى وأقول مثل هذا التركيب
 أعني ادخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين (قوله وجاء في التنزيل موضع
 صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كن هو خالد في
 النار) ذكر الكشف وغيره ثلاثة أوجه في قوله تعالى كن هو خالد في النار أحدها أن يكون

المصنف عن الجمع الى الافراد وهو مفوت لهذه النكتة قلت وقع تطيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه
 الشريف الجرجاني بقوله وقال حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسر ما اذا لا ينفع ولا
 يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ما أنت عليهم بوكيل وقد ذكر المصنف تلاوة هذه الآية في النوع السادس من
 الجهة السادسة من الباب الخامس حيث قال وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى في زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب
 الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كن هداه الله بدليل فان
 الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة الى هنا كلام المصنف وفيه بحث ستراه
 ان شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة اليه في وجهه في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ في بناء حذف المفعول
 ورفع المبتدأ على انه نائب عن الفاعل وهذا في العكس مما نحن في أي مما كلاً منا في فيه وهو قوله في سورة القتال في كن
 هو خالد في النار وسقوا ماء حميا أي أفي هو خالد في الجنة يسقي من هذه الانهار كن هو خالد في النار وسقوا ماء حميا فقطع
 امعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعينا لجواز أن يكون كن هو خالد في النار بدلا من كن زين له سوء عمله في قوله
 تعالى في زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم ويكون قوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء
 غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومنفردة من
 ربهم معترضين البديل والمبدل منه ويجوز أيضا أن يكون كن هو خالد في النار خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة
 وتصح المقابلة والتقدير أمثل سا كن كمثل من هو خالد أو التقدير أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد في النار وهو كلام في صورة

الاثبات ومعناه النفي لا نظوائه تحت حكم كلام مصدر يحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله أفن كان على بينة من ربه كن زينا له سوء عمله وقائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه وأنه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقي أهلها الحميم **بوجاء** أي المبتدأ والخبر **بوجاه** مصرحاً به ما على الاصل في قوله تعالى في سورة الانعام **بوجاه** أي ضالاً فهديناه **بوجاه** ما ناله نوراً يمشي به في الناس **بوجاه** والمراد به اليقين والحكمة **بوجاه** أي كالكافر الذي صفته **بوجاه** في الظلمات ليس بخارج منها **بوجاه** قال الركني مكن صفته هذه وهي قوله في الظلمات ليس بخارج منها يعني ان هذه الجملة كما هي تقع صفة ٢٥ لا كافر في قولك مررت برجل

في الظلمات ليس بخارج منها خابط فيها لا ينفك عنها ولا يتخلص منها فاذا قلت صفته في الظلمات ليس بخارج منها فمناه انه اذا تم وصفه بهذه العبارة فهو مبتدأ وخبر أي صفته هذا اللفظ **بوجاه** كذا **بوجاه** مصرحاً به ما على الاصل في قوله تعالى في سورة القتال **بوجاه** أفن كان على بينة من ربه **بوجاه** أي حجة وبرهان من عنده والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم **بوجاه** كن زينا له سوء عمله **بوجاه** وعدا به الله ورسوله والمراد أهل مكة **بوجاه** والاف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت **بوجاه** دون بقية الأدوات الاستفهامية **بوجاه** لا تثبت لغيرها من تلك الأدوات وكان الصواب أو الاولى

خبر المبتدأ المحذوف كما ذكره المصنف وثانها أن يكون بدلاً من كن زينا له سوء عمله وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لانكاره المساواة بين التمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر أي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها أن يكون خبر المثل الجنة وتقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في البار فمري من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه فانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكروه المصنف من آية أو غيرها بعد ذكر حكم مثاله لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذا كراهه فانه ينفعك في الجواب عن تشييعات كثيرة (قوله ولهذا خصت بأحكام) أي ولكون الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين أدواتها بأحكام لا توجد تلك الأحكام في غيرها من أدواتها فالباء داخله على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء بآخر هو تصرفه على الآخر لان معناه جعله بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلان بالذ كر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر فاما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً حتى صار حقيقة واما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى فيه لاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة مثلاً غيرك بها فخصصاها باباك وفي الشرح يعني أي المصنف ان هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب أو الاولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما استراه قريباً انتهى وأقول يريد بالصواب ما نقله عن علماء الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشائع العربي دخولها في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الأحكام ثابتة لله مزة منفية عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الأحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت للذ كر المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الأحكام هو الصواب أو الاولى (قوله بدلى منها معصم الخ) ذكر ابن ربهيش بين هذين البيتين بيتا وهو ولما التقينا بالثنية

ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما استراه قريباً **بوجاه** أحدها جواز حذفها **بوجاه** مفردة عما تدخل عليه والافقيرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال **بوجاه** سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة **بوجاه** المخزومي ولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذكر ذلك يقول ان حق رفع وان باطل وضع **بوجاه** بدلى منها معصم **بوجاه** بن جرت **بوجاه** وكف خضيب زينت بينان **بوجاه** فلما التقينا بالثنية سلمت **بوجاه** ونار عني البغل العين عناني **بوجاه** فوالله ما أدري وان كنت داريا **بوجاه** بسبع رمين الجرام **بوجاه** ثمان **بوجاه** اراد بسبع **بوجاه** المعصم بكسر الميم

وفتح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك والكف موثقة ولهذا أنت الضمير العائد اليها من زينت وخضيب بمعنى مخضوبة اما بالحناء أو غير ذلك مما يزين به النساء والبنان أطراف الاصابع والنية طريق العقبة وان كنت داريا جلة معترضة بين أدري ومعموله المعلق هو عنه وهو بسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصواحبها ويروي رمين بألف بعد النون ومعناه ظاهر والجرجرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما داله من محاسن هذه المرأة عند رمتها الجرات فلم يدرك كونه من أهل الدراية أسبع حصيات رمين أم ثمان أم لم تنقدم أي الألف على أم كقول الكميت بصيغة الصغير ٢٦ طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب * وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم والتلمح لما اتفق لهم من مصائب الدنيا وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور والظاهر انه استعمله في مطلق الخفة يقول حصلت لي خفة لكن لا لا جل شوق الى النساء ولا لا جل لب وانما حصلت للحاق المحن بأهل بيت النبوة قال المصنف أراد أود ذوال الشيب يلعب * وهو استئناف على تقدير سؤال كانه قبل ولم لا تلعب فقال أود ذوال الشيب يلعب على جهة الانكار فأشار الى علة عدم اللعب وهي كونه ذا شيب ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز أن يكون محذوف منه حرف النسي للقرينة أي وذو الشيب لا يلعب

قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم والتلمح لما اتفق لهم من مصائب الدنيا وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور والظاهر انه استعمله في مطلق الخفة يقول حصلت لي خفة لكن لا لا جل شوق الى النساء ولا لا جل لب وانما حصلت للحاق المحن بأهل بيت النبوة قال المصنف أراد أود ذوال الشيب يلعب * وهو استئناف على تقدير سؤال كانه قبل ولم لا تلعب فقال أود ذوال الشيب يلعب على جهة الانكار فأشار الى علة عدم اللعب وهي كونه ذا شيب ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز أن يكون محذوف منه حرف النسي للقرينة أي وذو الشيب لا يلعب

سلمت * ونازعني البغل الأيمن عناني والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك قال في الصحاح والجرة واحدة جرات المناسك وهي ثلاث جرات يرمين بالجار والجرة الحصاة والبنان أطراف الاصابع (قوله طربت وما شوقا الخ) هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور (قوله أراد أود ذوال الشيب يلعب) في شرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز أن يكون محذوف منه حرف النسي للقرينة أي وذو الشيب لا يلعب انتهى وأقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت لي حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير المثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لا يوضح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لا يثبتها (قوله ثم قالوا تحبها الخ) قبل هذا البيت أبرزوها بين المها تهادي * بين خمس كواعب أتراب والمها بقصر الوحش استعير هنا للنساء عبا للغة في تشبيه عيونهن بعينونها وفي الصحاح وجاء فلاں يتهادي بين اثنين اذا جاءا بمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتعايله وكذلك المرأة اذا تهادت في مشيتها من غير ان يمشيا أحدهما قبل تهادي والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يسود ثديها للنهود والارباب اللدان يقال هذه ترب هذه أي لدتها (قوله وقال المتنبي احيا وأبصر الخ) المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمائة ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية وانصل بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافورا الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرئ عليه بهاديوانه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي وهو صبي ينزل في جوارى بالكوفة وكان أبوه يعرف بهمدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للادب فطابه وصحب الاعراب فجاءه ناعم سنين بدويا وقد تعلم الكتابة فلزم أهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حسني ثم ادعى النبوة وذلك ببداية السماوة فخرج اليه أمير حص (لؤلؤ من قبل الاخشيدي فقاتله وأمره وحبس به بالشام الى ان تاب ثم أطلق به ما أشرف على القتل قال ابن أوب خرج المتنبي من بغداد الى فارس وقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع

واختلاف في قول عمر بن أبي ربيعة ثم قالوا تحبها قلت بهرا * عدد القطر والحصي والتراب وخمسين فقيل أراد تحبها * فهو كلام انشائي حذف منه همزة الاستفهام فيكون من قبيل ما نحن فيه وقيل انه خبر أي أنت تحبها * بكسر همزة ان على الحكاية وفتحها على ان القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم كما هو تقدير المصنف لانت ليس على انه محتاج اليه بحسب الصناعة وانما هو لتحقيق كون الكلام خبرا لا انشاء ومعنى قلت بهرا * بفتح الموحدة واسكان الهاء وبراء مهملة قلت أحبها حباً بهرني بهر أي غلبني غلبة * فهو معمول مطلق حذف عامله جوازاً والجـ لـة صفة موصوف محذوف على ما قدره وقد يقال لا حاجة الى هذا التقدير اذ يمكن ان تقدر بهرني حباً بهرا وهو محصل المقصود من الاخبار بكونه يحبها وهو أولى تقليلا للمحذوف ما أمكن * وقيل معناه عجباً * وهذا جزم في الصحاح وانشد البيت شاهداً على ذلك * وقال أبو الطيب المتنبي

أحياء وأبهر ما قاسيت ما قاتلا * والبين جاز على ضعفي وما عدلا
أحياء قتل مضارع

والاصل أحياء حذف همزة الاستفهام وهذا الم يذكره المصنف شاهد المستدل على مدعاه حتى يرد عليه ان المتنبي ليس مما
يحتج بكلامه في اللغة العربية وانما أوردته مثالا في الواو من قوله وأيسر ما لا قيت ما قبل لا للحال والمعنى التعجب من حياته
يقول كيف أحياء وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري ويجوز ان الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف وأبدي وجهها آخر لا همزة
تقدر معه فقال ويجوز أن يكون أحياء من باب أفعل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء عما شرب بينه وبينه فيه كأنه قال أحياء
ما قاسيت وأيسر ما قاسيت حذف المضاف اليه في الاول استغناء عنه بالثاني أو حذف من الثاني استغناء عنه بالاول ثم أخر ليعتمد
التي من حيث اللفظ كما في قولهم نصف وربع درهم واما أحياء باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذاً من حي الشيء اذا كان
فيه حياة كأنه قال أظهر شيء فيه حياة مما قاسيته يقتل ويجوز أن يكون مبنياً من أحييته اذا جعلته حياً كأنه قال أظهر شيء يحيا
مما قاسيته يقتل ويجوز ألا يخفى بقرينة ذلك في الاختيار وفي الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف في عند من
اللبس واما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولاً واحداً وتخصيص الاختصاص بنسبة هذا الحكم اليه في عرف المصنفين يقتضي ان
غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بان حذفها عند أمن اللبس من ضروريات الشعر قال ابن قاسم في الجني الداني وهو ظاهر
مذهب سيوريه قال والمختاران حذفها مطر إذا كان بعدها أم لكثرة تطماوتها قلت وهو كثير مع فقد أم والا حاديت طاحفة
بذلك وقول ابن الحاجب حذف الهمزة شاذ وانما تقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على الانشاء لها صدر الكلام فلا حاز
حذفها لجواز تأخيرها منطور فيه باعتبار هذه الملازمة فانها غير مسلمة في وجعل في أي الاختصاص عليه في أي حذف الهمزة
في قوله تعالى في حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون في تلك نعمة تمنها على ان عبدت بني اسرائيل في أي دللتهم
واتخذتهم عبيداً فان حذف الهمزة هنا لا يقع في الالباس بالخبر ضرورة ان ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نعمة فكيف يتوهم
الاخبار بانها نعمة وانما المقصود الانكار لما عاب بالهمزة المحذوفة قال الزمخشري وتلك ٢٧ إشارة الى خصلة شنعاء مبهمة لا يدري

ما هي الابتسائر هاو محل
ان عبدت الرقع عطف بيان
لتلك وتطيره وقضية اليه
ذلك الامر ان دار هو لاء

وخسين وثلاثمائة (قوله والاصل أحياء) ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملته قطه
من كتاب أبي الغني وجهين آخرين أحدهما انه أخبر عن نفسه أي أعيش ثانياً ما ان أحياء أفعل
تفضيل وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قبل أحياء ما لا قيت وأيسر

مقطوع والمعنى تعبيدك لبني اسرائيل في قوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة في الحكاية عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام
حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الا فليس فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل
قال لن يهدي ربي لا كون من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا كبر فلما أفلت قال يا قوم اني بريء مما
تشركون فانه لا يخفى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاخبار في شيء من المواضع الثلاثة بربوبية ما رآه
من تلك الاجرام السماوية وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والانكار عليهم فحذف الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس
في المحققون على انه في أي على ان الكلام الواقع في الصورتين في خبر وان مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل
فيحكي كلامه كما هو غير منعقب لذهبه لانه ادعى الى قبول الحق وأنجي من التعصب ثم يكرر أي يرجع عليه في أي على
كلام خصمه في بطلان الجحجحة بعد ما حكاها أولاً على صورته ولا محذور في ذلك بل فيه اظهر النصف أو استدراج الخصم الى
الافرار بالحق في وقرأ ابن محيصن فيهم فخاء موله فياه تصغير فصاد موله فتون في سواء عليهم أن نذرتهم في همزة واحدة وهمزة
التسوية محذوف في وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زني وان سرق قال جبريل وان زني وان
سرق في قال شاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم اد الاصل أو ان زني أو ان سرق روى البخاري في أول كتاب الجنائز عن أبي ذر
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني آت من ربي فأخبرني أو بشرني انه من مات من أمي لا يشرك بالله شيئاً
دخل الجنة قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق ووقع في مواضع وفي بعضها التصريح بان الآتي هو جبريل فهذا
مما حذف فيه الهمزة لانه عليه الصلاة والسلام قصد استفهام جبريل عن دخول الجنة لمن مات من أمته
لا يشرك بالله شيئاً أثبت مع فرض زناه وسرقته ولا بد من تقدير الهمزة ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الاصل أي دخل
الجنة وان زني وان سرق فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميع الدلالة ما سبق على ذلك والجملة الواقعة بعد حالية فلا
يكون هذا من فرض المسئلة في شيء على ما ذكرناه أولاً فناء له

الثاني انه ترد لطلب التصور وهو السؤال عن ادراك غير النسبة نحو ازيد قائم أم عمرو قال النسبة هنا معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال عن تعيين المسند اليه وطلب التصديق وهو السؤال عن ادراك النسبة نحو ازيد قائم فان المسؤول عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤول عنه وقد نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة ان المسؤول عنه في نحو المثال الاول وهو ازيد قائم أم عمرو وهو ادراك المسند اليه على التعيين لا النسبة فانها معلومة فقال تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما ٢٨ على التعيين وهو غير التصديق الذي كان حاصلًا عنده وذلك لان التصديق بان

أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده وليس مسؤولًا عنه هو المطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينًا كزيد بخصوصه قائم وهذا ان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في كونهما بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند أو المسند اليه أو قديم في قوده وهذا كلام حسن فتأمل في وهل يختص بطلب التصديق بمعنى انها لا تكون غيره لكن عبارته لا توفي بذلك فقد صرح بان الجور وبالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برجته من يشاء يجعل رجته

ما لا يقتضيه قال وانما يستعمل ذلك في الشعر ولوقفت في النثر أفضل واكرم الناس زيد لقبج (قوله الثاني انه ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم أم عمرو وطلب التصديق) يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور وأخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتأخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفها قال السيد في حاشية المطول والتحقيق انها أي الهمزة في قولك أدبس في الاناء أم غسل لطلب التصديق أيضا فان السائل قد تصور الدبس والغسل وبعد الجواب لم يرد له في تصورهما شيء آخر أصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجيب بان الحاصل هو التصديق بان أحدهما مطلقا في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينًا كالغسل مثلا في الاناء وهذا ان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في الحكم وبان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قديم من قوده وهذا كلام حسن فتأمل في وهل يختص بطلب التصديق بمعنى انها لا تكون غيره لكن عبارته لا توفي بذلك فقد صرح بان الجور وبالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برجته من يشاء يجعل رجته

قالبه

مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل

يختص بطلب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولا اختصاص التصديق بها وصوبه شارح الشجيرة الدين السبكي وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشف للتمازاني ان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزنجشيري في الحمد لله دلالة على اختصاص الحديث والسائق العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يتجسأ ما وقع للصنف هاتم يقال دعوى اختصاص التصديق هل ينقض بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا اذ هي فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفي شرح الكافية للرضي ورماني هل قبل المتصلة على التذويذني قبل أم المتصلة وقضية هذا محي هل اطلب التصور قليلا فان كان سنده في ذلك الحديث ليس بقاطع لما تقدم وبوقية الادوات مختصة بطلب التصور أي لا تستعمل لغيره

وفيه ما هو منتقض بام المنقطة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولا شك انها بمعنى أم من ادوات الاستفهام وقد عدها السكاكي في شرح المفتاح ووجهه انها ان كانت متصلة فلا استفهام فيها واضح أو منقطة فهي مقدرة قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فانها لا تستعمل الامع الهمزة وان كانت منقطة ففيها اضراب لا نأقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام ولا شك ان كل واحد مما قبلها وما بعدهما استفهام عنه وكون المنقطة فيها اضراب لان الاستفهام جزء منها أو أحد معنيها وانما تعني المنقطة التي فيها استفهام دون المحضة للاضراب وقد صرح النحاة بعدم أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره الى هنا كلامه قلت لكني انا استشكل عداهم لام من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان ما بعدهما مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة ولم يقل أحد بان أو من حروف الاستفهام واما المنقطة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنيها بل المفيدة الهمزة

لا يجدي المصنف نفعا في رفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من ادوات الاستفهام كما يجي قريباً ان شاء الله تعالى في نحو من حال وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سقرتك فلا استفهام في ذلك كله لطلب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاءك قد حصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا امثلا جاء المخاطب فهو لسؤاله بطلب التصديق الثاني قطعاً فتكون من لطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع أم

قال بهاء داخلة على المقصور أيضاً كما عرفت وفي الشرح وفيه ما هو من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال وانا استشكل عداهم لام من ادوات الاستفهام مطلقاً اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنيها بل المفيدة الهمزة المقدرة لكن هذا البحث لا يجدي للمصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من ادوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه تحتمل أن تكون داخلة على المقصور ولعلمهم انهم ادوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها منها لان المتصلة ملازمة لعناء التحقيق أو المجازي سابقاً عليها والمنقطة مقارنة في الغالب لعناء متأخراً عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لانها ليست بموضوعة له (قوله وعلى النفي نحو ألم تشرح أولاً أصابتكم مصيبة) في الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفي فهو ظاهر فان لما فيه وجودية لنافية لا يقال الاستفهام فيه لانكار فهو في معنى النفي لا نأقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو توحيي فلا نفي لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذي أورد به لا يقال بوجه لان الكلام في ان مدخول الهمزة نفي واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت في نفسها نفياً لا مدخولاً ثم انه يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية فهو على تقدير أن تكون لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكره المصنف عن الرخصى وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو فالجواب ان بينهما ما فرق ذلك ان السائل عن جالك لم يتصور خصوصية زيدا وعمرو وبهذا السؤال فاذا أجبت بزيد مثلاً فادز يادة في تصور المسند اليه بحسب خصوصية ويختلف بحسب التصديق أيضاً بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو ولا يختلف فيه الجواب تصور بل مجرد التصديق في الثالث انها أي الهمزة لا تدخل على الانبات كما تقدم في التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو وعلى النفي نحو ألم تشرح في ذلك صدر لك وهذا واضح ونحو أولاً أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلاً قلتم اني هذا قل هو من عند أنفسكم وقد ألع كثير من رأيناها بالاعتراض على المصنف هنا ويجعلون التمثيل بهذه الآية لا دخول الهمزة على النفي من قبيل السهول فظهر ان لما في الآية وجودية والمعنى أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلاً فان قلت الاستفهام هنا لانكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورته فصح التمثيل من هذه الجهة قلت كذا ذكر بعض العصر بين من أهل الشام وليس بشئ لان الانكار في هذه الآية توحيي لا ابطالي فابعد ليس منفي لا صورة ولا معنى بل هو تحقق الثبوت ولذلك يتعلق التوحيي بوجوده وقد يقال ان الواو للعطف والمعطوف عليه محذوف أي ألم تجز عروا قائم

كذا حين أصابكم تلك المصيبة فالهمزة داخلة على نفى مقدر كما أنها داخلة في ألم تشرح على نفى مذكور ويكون هذا حسنا لان فيه تمثيلا للنفي باعتبار حالته من الذكر والتقدير فان قلت المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف بل يرى ان الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على اصلها في تمام التصدير كما سيصرح به قريبا فاذا يكون المعطوف عليه من قوله تعالى في قصة أحد ولقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لامذكور ولا مقدر او الاشكال بحاله قلت المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجه التي

نحو قوله الاصطبار لسمي أم لها جلد إذا ألقى الذي لا فاء أمثالي وسيأتي الكلام على هذا البيت في اقسام الهمزة كره في أي هذا الحكم الثالث بعضهم لم يرتضه المصنف بل قال وهو منقوض بام فانها تشاركها في أي تشارك الهمزة في ذلك الحكم وهو الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي أخرى تقول أقام زيد أم لم يقيم بام بادل أم على النفي وتقول أقام زيد أم قد باد خاله على الاثبات وفي هذا اعتراف من المصنف بان أم من أدوات الاستفهام الحكم الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للاضرب كما يذكر غيرهما من بقية الأدوات الاستفهامية ولا تقول أقام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد وانما تحقق صحة هذا الحكم وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الاضرب فان صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأختها بل الاضربية اذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه الزمخشري وغيره انه قرئ بل أدرك علمهم في الآخرة وقرئ أيضا بل أدرك بفتح اللام وتشديد الدال ٢٠ وأصله بل أدرك على الاستفهام والدليل الثاني انها في أي الهمزة إذا كانت في جملة

معطوفة بالواو أو بالفاء أو بتم قدمت على العاطف تنبيه على اصلها في التقدير نحو أو لم ينظروا فلم يسروا أنم اذا ما وقع آمنتم به في فساق الامثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكر وكان الاصل ان يقال وألم ينظروا فلم يسروا وأنم اذا ما وقع لان أول الاستفهام

مدخول الهمزة قبل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير ألم تفعلوا كذا واقام حين أصابكم فتكون الآية مثالا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشف أفعلتم كذا واقلم حين كان كذا وعبارته ما ذهب بقلم وأصابكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره أفعلتم حين أصابكم وأنا في هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريع والمعطوف عليه ماضى من قصة أحد من قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده ويجوز ان يكون محذوفا كانه قيل أفعلتم كذا واقلم حين كان كذا (قوله وهو منقوض بام فانها تشاركها في ذلك) يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعية للاستفهام فلا ترد عليه أم لانها ليست موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفارقه في الغالب (قوله فيقولون التقدير في أفلم يسير وأفنضرب عنكم المذكور صفحا) في الشرح كان

جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت ينبغي الهمزة بتقدمها على العاطف تنبيه على رسوخ تقدمها في التصدير لانها أصل أدوات الاستفهام واخواتها أي اخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام تتأخر في الاولى يتأخرن كما في الاجذاع انكسرن فاه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة والاخوات كذلك فينبغي ان يقال يتأخرن عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة من تأخرها عن العاطف ونحو وكيف تكفرون قايين تذهبون قاني تؤفكون فهل يهلك الا القوم الغاسقون قاي الفريقين في السلم في المناقنين فقتلين هذا الذي ذكرناه من ان الهمزة مقدمة على العاطف لفظا لغرض التنبيه على تمام التصدير مؤخره عنه حكاه هو في مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري ولو قال منهم لكان حسنا فقد نقل عن سيبويه انه قال بذلك في قوله عز وجل وان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصل في ولا تقديم ولا تأخير وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسير وأفنضرب عنكم المذكور صفحا فأن مات أو قتل انقلبتم أفيان نحن عبيت أم كنتم أو أفلم يسير وان هذا هو التقدير في الآية الاولى في أنهم لم يفتضرب عنكم المذكور صفحا وهذا هو التقدير في الآية الثانية في أنهم آمنون به في حياته فان مات أو قتل انقلبتم وهذا هو التقدير في الآية الثالثة في أن نحن مخلدون فأن نحن عبيت وهذا هو التقدير في الآية الرابعة والعطف في هذه وفي الآية الاولى والثانية تفسيري واما في الآية الثالثة فعلى الاصل وقد ساق المصنف التقدير على طريق الالف والنشر المرتب وكان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا في أي بحرف العطف في الموضوعين وليس حذف العاطف من مثل هذا بغير حتى يرتكبه فان قلت وكذا فعل في قوله فيماسبق نحو أفلم ينظروا أفلم يسير وأنم اذا ما وقع فهذا لا يورد ذلك عليه

هناك قلت الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أى تقديم الهمزة على العاطف نحو كذا نحو كذا فهى أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتر كذا قياسا وغايتة انه حذف هناك مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه أى نحو فلم يسروا ثم اذا ما وقع يوضف قولهم شيئا من أحد هما يوضف ما فيه من التكلف ويضف الثانى يوضف انه غير مطرد في جميع المواضع اما الاول وهو التكلف يوضف قد عوى حذف الجملة يوضف فيه نظرا لان هذه الجملة معطوف عليها وحذف المعطوف عليه لقريته جائز جملة كان أو غير جملة ولا تكلف فيه وقد يجاب بان التكلف انما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك لان مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثير ولم يصرح فى شئ من صورته بهذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف قال ابن مالك المدعى لحذف شئ بفتح الميم بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصدده يخالف ذلك فن ثم جاء التكلف فان قبل يوضف هذا الوجه بتقديم بعض المعطوف الذى ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف ولا كنها قدمت على العاطف ولا شك ان هذا التقديم على خلاف الاصل كما ان الحذف كذلك يوضف قد يقال انه يوضف أى تقديم الهمزة يوضف أسهل يوضف من حذف الجملة لان التجوز فيه على قولهم أى قول الجمهور يوضف أقل لفظا يوضف من التجوز فيه على قول الحاذقين لان هذا مفرد وذلك جملة وقد يعارض بان هذا المفرد حرف والتجوز فى الحروف قليل يوضف مع ان فى هذا التجوز يوضف بتقديم الهمزة على مركزها الاصلى يوضف تنبيه على اصالة شئ فى شئ أى اصالة الهمزة فى التصدير ٣١ والترحيم هذا الوجه غير قوى فتأمل

يوضف واما الثانى وهو عدم الاطراد يوضف فلانه غير ممكن فى نحو قوله تعالى يوضف هو قائم على كل نفس بما كسبت يوضف ولذا قال ابن قاسم فى الجنى الدانى وفيه نظر ما أولا فلا نسلم عدم الامكان فيه اذ يجوز ان يجعل من مبتدأ خبره محذوف وهو لم يوحده وتجعل هذه

ينبغي ان يقول التقدير فى كذا وكذا وابتأى بحرف العطف فى الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بمقيس حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المولى على الكاتب انما ليرفع حسابا فيقول مثلاً لادركت اب فرس من غير عطف (قوله فان قول بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه أسهل منه) لقائل ان يقول الحذف كثير فى الكلام وتقدم بعض المعطوف قليل لا يكون الا فى الشعر (قوله واما الثانى فلانه غير ممكن فى نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت) قال ابن الصائغ أى مانع من تقدير المبدى للوجودات فى هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريرى المقصود به تقرير ثبوت الصانع والمعنى أين تنفى المبدى فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المبدى موجود فالقائم على كل نفس هو هو اه وفى الشارح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يتقدروا هم ضالون فن هو

الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير أنهم ضالون فن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحده والهمزة للانكار التوبيخى واما ثانياً فلانه على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما نقوله الجماعة غير ممكن أيضاً فى قوله تعالى أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم اذ لا مجال لعطفه على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولعداؤنا اليك آيات بينات وما يكفربها الا الفاسقون فيتعين المصير الى جعل الهمزة داخلية على معطوف عليه محذوف تقديره أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا عهداً نبذه أى نقضه ورفضه وانما قال فريق منهم لان منهم من لم ينقض وفى حاشية الكشف فى تفسير سورة الاعراف مانصه وقال بعض المحققين ان لو او والما و ثم اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان وقوعها فى أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفاً عليه ولم يجز ذلك مستعسلاً بل لابد من أن يكون مبنياً على كلام متقدم الى هنا كلامه يوضف وقد جزم الزنخشرى فى مواضع بما يقوله الجماعة يوضف سيبويه والجمهور يوضف من قوله فى أفمن أهل القرى انه عطف على فأخذناهم بغيته يوضف بفتح الهمزة من انه على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو بمعنى الجزم وحذف الجار ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لان ذلك لم يقع فى كلام الزنخشرى بهذه العبارة حتى يحكى وانما قال مانصه والفاه والواو فى أفمن واو آمن حرفا عطف دخلت عليها همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم عطفت الاولى بالفاه والثانية بالواو قلت المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغيته وقوله ولو أن أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وانما عطف بالفاه لان المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغيته بعد ذلك آمن أهل القرى ان يأتيهم بأسنا بناتوا وهم نائمون وأمنوا ن يأتيهم بأسنا ضحى الى هنا كلامه

منها قوله في أنسابه موثون أو آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو أن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وأنه كفي بينهما
 بالفصل همزة الاستفهام والهمزة من أو آباؤنا وأنه كفي مفتوحة على ما مر ولا سبيل إلى الكسر على الحكاية اللفظية
 فإن ذلك لم يقع في كلام الزخشي بهذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يتعقبه مع ما فيه من المناقشة وذلك لأن قضية
 قوله أن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون أن يكون من عطف المفردات والهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت
 على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل
 تعليل فيتمين حينئذ أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه والعطف اذ ذلك من عطف الجمل وقد
 يجاب عنه بما سيذكره قريباً عن الطيبي أن شاء الله تعالى وجوز الوجهين في موضع فقال في أفغيردين الله يغنون دخلت همزة
 الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف أي أتولون فغيردين الله
 يغنون وما حكاه عنه في الوجه الأول مشكل وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال
 أن دخول الهمزة على الفاء ونفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضي للترتيب
 والتراخي ونص ما في الكشف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغيردين الله
 يغنون ثم توسطت الهمزة بينهما وهذا كلامه ولا اشكال فيه قلت في دعوى المصنف أن الزخشي في بعض المواضع جزم بما
 تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لأن ظاهر كلامه في مواضع من الكشف أن الهمزة داخلية على العاطف المذكور من
 غير أن يكون هناك تقديم وتأخير وهذا ٢٢ يكشف من قوله في آفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم الفاء معلقة للجملة الشرطية

بالجملة قبلها على معنى
 السببية والهمزة لانكار أن
 يجعلوا خذاق الرسل قبله سببا
 لا تقلاهم على أعقابهم بعد
 هلاكهم موت أو قتل مع
 علمهم أن خذاق الرسل قبله
 وبقاء دينهم متمسك به يجب
 أن يجعل سببا للتمسك بدين
 محمد عليه الصلاة والسلام

ثم على كل نفس بما كسبت لم يوحده والهمزة لانكار التوبيخ (قوله وقوله في أنسابه موثون
 أو آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو أن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون) اعترضه أبو حيان وتبعه
 السفاقي بأن الهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان
 العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها
 فيما بعدها فتعبر أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه وأقول
 يمكن الجواب عن هذا بما سياتي غير مرة وهو أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره (قوله فقال
 في قوله تعالى أفغيردين الله يغنون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم
 توسطت الهمزة بينهما) في الشرح هذا مشكل لأن دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها

وقد صرح الطيبي بأن الهمزة في مثل ذلك مقحمة فزيدة لانكار أو غيره مما يصلح اعتباره بحسب المقامات وبهذا بين
 يتأني الجواب عن الاشكال الذي أسلفناه قريبا فيقال إذا كانت الهمزة مقحمة فزيدة فلا نسلم أنها مانعة من عمل ما قبلها فيما
 بعدها فتأمل في فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتزدل ثمانية معان أي لا حذائية معان واستعمالها حينئذ
 في واحد من تلك المعاني الثمانية استعمال في غير ما وضعت له فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين وتحقيق هذا
 المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحكم أحد حوله وقد حاول بعض تحقيق ذلك في بعض المواضع بما لا يخلو من كلفة
 كما ستراه في أحدها التسوية وربما توهمهم بالبناء للفعول في أن المراد بها الهمزة الواضحة بعد كلمة سواء بخصوصيتها بضم الخاء
 المحجمة وفتحها أيضا وتشديد الياء والحامل على هذا التوهم تخيل أن التسوية مأخوذة من كلمة سواء في وليس كذلك بل كما تقع
 بعدها تقع بعد ما أبالي في نحو ما أبالي أفقت أم قعدت فالذي يظهر لي أن الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معاني قال
 الجوهري وقوله لا أبالي أي لا أكرت به انتهى فهو فعل معد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلي لا بمعنى لا أكرت به
 لا أفكر فيه ازدرابه فجاء التعليل من هذه الجهة (وما أدري) وتسليم المصنف لصحة وقوع همزة التسوية بعدما أدري معارض
 لرد علي ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم وذلك أن ابن الشجري ادعى أن الهمزة للتسوية في قول زهير

وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء فرد المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام
 فيه غير مقصود البتة لمنافاة لفعل الدراية ويستغف عليه أن شاء الله تعالى (وليت شعري) تحوليت شعري أسافر زيد أم أقام
 (ونحوهن) نحو لا أفكر أفقت أم قعدت والظاهر أن الهمزة الواقعة بعدما أدري وليت شعري ونحوها للاستفهام لا للتسوية كما

ستره ان شاء الله تعالى وقد قال الرضى وأما همزة التسوية وأم التي بالنسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم ما أبالي ونحوه رفاته
نحو قولك سواء على قت أم قدمت ولا أبالي أقام أم قدمت فقصرهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما (والضابط
انهم الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلهما وظاهر هذا يقتضى ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس
كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا ونحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي أقت أم قدمت ألا ترى انه يصح
سواء عليهم الاستغفار وعدمه ونحو سواء خبر مقدم والجملة ان في تقدير مفردين متعاطفين بالواو وأرلها مبتدأ والثاني معطوف
عليه وادعى الرضى ان سواء خبر لمخذوف أى الامر ان سواء والجملة ان بيان لذنبك الامرين وسىأتى في حرف السين كلام فى
ذلك ونحو ما أبالي بقيامك وقعودك ونحوه في بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك واستعمل المصنف أبالي متعديا بالباء وقد تقدم
عن الجوهري ما يقتضى انه متعدي بنفسه وكذا فى القاموس ولم يذكر تعديته بالباء فخره قال النووي فى تهذيب الاسماء واللغات
وقولهم لا أبالي به قد استعملوه فى هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلحفون
فى هذا وان الصواب لا أباليه وأنه لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل أخبرنا بجهالة وقلة بضاعته بل يقال لا أبالي به وهو
صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادى الامام فى أول كتابه ادب الفقيه والمثقفه باسناده عن معاوية
رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ومن لم يبال به لم يفقهه وروينا هكذا فى حلية
الاولياء وثبت فى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير العشاء هكذا فى
الصحيحين بالباء وثبت فى صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياتين على الناس زمان
لا يبالى المرء بأخذ المال آمن حلال أم من حرام ذكره فى باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا بأضعاف مائة فى أول كتاب البيوع
وثبت فى صحيح مسلم وأبى داود فى كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٣ مر على امرأة تبيع على صبي لها فقال

اننى لله واصبرى فقالت بين الجملتين فكيف يعطف توسطهما على دخولهما بحرف العطف المقتضى للترتيب والترخي ونص ما فى الكشف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فأولئك هم الفاسقون أفغريدين الله يبعثون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه اه (وأقول) لا اشكال أيضا فى كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

ن ل مدعيه كاذب نحو أقاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا ونحوه وأورد السبكي فى هذه الآية سؤالافال المنكر ما بلى الهمزة على ما تقرر والذي يلزمها الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة اناثا وأجاب بانه اما ان يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجملتين فيفضل منه ما كلام واحد والتقدير ارجع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للعبارة لان زعمهم لمجموع الجملتين أحسن من اقتصارهم على واحدة منهما وان كانت فاحشة ونحوه فاستفتحهم الى البنات ولهم البنون ونحوه والظاهر ان هذه الجملة المترتبة بالهمزة فى محل مفعول مقيد بالجار على ما قررناه والفعل معلق لان الاستثناء متعلق بطريق الى العلم كالسؤال فجاز تعليقه كما علق فعل السؤال نحو سلمهم أيهم بذلك زعيم فان قلت جى فى الآية الاولى وهى قوله تعالى أقاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا بالجملة الفعلية وقدم الكلام فى أمر البنين على الاناث وجى فى الآية الثانية بالجملة الاسمية وقدم الكلام فى شأن البنات على البنين فما الحكمة قلت يمكن أن يقال لما خوطب فى الآية الاولى الكفار قدم ما يتعاقبهم وهو دعواهم الا يثار بالذكور والاختصاص بهم وجى بالمناضوية اشارة الى ان ما يدعونهم من ذلك أمر قد تحقق ودخل فى الوجود ولما خوطب النبى صلى الله عليه وسلم فى الآية الثانية بالامر فى استغنائهم فيما يدعونهم فى هذه القضية الشنعاء قدم فى الاستغناء أبشع الامرين وأشنعهما وهو دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لتأكيده الشناعة وتقريرها حيث ادعوا فى هذا الامر الباطل انه ثابت مستقر والله تعالى أعلم ونحوه أقصرو هذا ونحوه وهذا من قبيل ما زعموه صريحا وكذبوا فيه ونحوه أشهدوا خلقهم ونحوه وهذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل الزموا به الزاموا ذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة اناثا جزم من شاهد خلقهم م كانوا كمن زعم انه قد شهد خلقهم ونحوه لا يجب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه وفى هذا الكلام مبالغات منها الاستغناء بالانكارى ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالحببة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم اشعار بان أحد من الاحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تشييل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا

ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا كذا في المدارك وقال ابن الحاجب في الامالي انه تعالى لما نهي عن الغيبة شبهها بما هو مكره من معتادهم وهو كل لحم الغناب ميتا واتي به على صيغة الانكار تنبيها على انه لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهي عنه وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد به تأكيد كراهة ما نهي عنه اذ به يتحقق توخيهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يابى عنه ويكرهونه ونحوه فافعيننا بالخلق الاول في أي لم نعي ولم نجزع عن الخلق الاول فكيف نجزع عن الثاني يقال عبي بالامر اذ لم يندلجسه عمله ونحوه من جهة افادة هذه المزمزة نفي ما بعدهما لزم ثبوته ان كان منفي لان نفي النفي اثبات في ضرورة انه لا واسطة بين النفي والاثبات فاذا انتفى أحدهما لزم تحقق الآخر وثبوته ونحوه ليس الله بكاف عبده في فادات المزمزة لكونه نفي عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة اثبات كفايته اياه في أي الله كاف عبده ولهذا عطف في مدخول الواو من في ووضعنا على ألم نشرح لك لما كان معناه شرحنا في في نظر من جهة انه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح كونه في معنى شرحنا وذلك يقتضي ان النفي لو لم يكن مؤولا بالاثبات لم يصح العطف وليس كذلك اذ لا نزاع في صحة العطف في نحو لم يحق زيدا كرمته ويمكن أن يجاب عنه بان معناه ولهذا أي لكونه خبرا باعتبار ٣٤ انه لانكار الابطالي جازع عطف وضعنا عليه من حيث كونه خبرا لا من حيث

كونه مثبتا بحسب المعنى
في قوله ألم يجدر بك يتبنا
قأوى ووجدك ضالافهدي
ألم يجعل كيدهم في تضليل
وأرسل عليهم طيرا أبابيل
والكلام في هذا كالأول
سؤال وجواب في هذا كان
قول جرير في عبد الملك
ابن مروان
ألم أستم خير من ركب المطايا
وأندى العالمين بطون راح
المطاي جمع مطية وهي الدابة
تطوف في سيرها أي تسرع
واندى امخى والراح الا كف
الواحد راحة ونسب
السجاء الى بطونهم لان

الرضى وقد تكون ثم والفاء مجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترقا في الذكر على الاول وذلك اذ انهم كرر الاول نحو والله فالتعظيم ونحو قوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين اه ولقائل ان يقول ان التدرج فيما تكرر افطاب شهادة تمثيلهم له وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما في الكشف بنصه على وجه الاختصار لبعضه فالمعطوف عليه يتم في الكشف هو المعطوف عليه به في كلام المصنف وان كان محذوف فافيه (قوله ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح) هكذا وقع في بعض النسخ ويقع في بعضها وضعنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضي انه لو لم يكن مؤولا به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يحق زيدا كرمته وأجيب بان لا نسلم انه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات بل جمعاهما تأويله بالخبر والمعنى ولكون المزمزة التي للابطال مع النفي بمنزلة خبر ثبت عطف وضعنا على ألم نشرح باعتبار انه جملة خبرية (قوله أستم خير من ركب المطايا الخ) في الصحاح قال الاصمعي المطية التي تغطي سيرها قال وهو مأخوذ من المطوى المدو والندى الجود وفلان أندى من فلان اذا كان خيرا منه والراح هنا جمع راحة وهي الكف (قوله افكك آلهة دون الله تريدون) آلهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافكك مفعول له قدم على المفعول به لان الالهة توضعهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولا به وآلهة بدل منه على انها افك في نفس المبالغة أو المراد بها عبادتها

العهاء كثيرا ما يكون به المدح جابل قيل انه امدح بيت قائمه العرب في على ما نقله ابن السجري في أماليه بحذف
ولولا صراحتهم في المدح وعلموه في باب ما ارتاح له الممدوح حتى قال من اراد ان يمدحنا فليمدحنا مثل هذا واعطى جرير على ذلك مائة من الابل في ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا بل تنبيه على معنى القول المقطوع به قال الرضى وكان اللام فيها في الاصل للهدى أي القطعة المعلومة التي لا ترد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيها تردد بحيث اجزم به ثم يبدل في ثم مرة اخرى فيكون قطعتين أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر فالبقرة بمعنى القطعة ونصب المصداق في الثالث لانكار التوبيخ فيقتضي ان ما بعدهما واقع وان قاعله ما لم نحو أتمدون ما تصحون ونحو في غير الله تدعون ونحو في أي أفكك آلهة دون الله تريدون في افكك مفعول لاجله والتقدير أتريدون آلهة دون الله امكوا وانما قدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأنه لانه كان الالهة عندهم أن يكافهم بانهم على افك وباطل في شركهم ويجوز ان يكون افك مفعولا به أي أتريدون افكك ثم فسر بقوله آلهة دون الله تريدون على انها افك في نفسها أو حالا أي أتريدون آلهة من دون الله أفكين ونحو في أي أتريدون آلهة دون الله تريدون على انها باهر فيجوز تفذنه وهو يرى منه لانه يهت عند ذلك أي يتحير وانتصبت بهنا على الحال أي باهتسين وآتين في ونحو في قول

الحاج * بحرف قول عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه * وأطربا وأنت قنصري * والدهر بالانسان دواى أى أنطرب وأنت شيخ كبير * فطربا ما صدروا كدفع لحدوف أى أنطرب أو مقبول به لحدوف أى أتأتى والجملة بعده حالية وقنصري بقاء مكسورة ونون مشددة أمام مفتوحة وأما مكسورة والسين ساكنة ومهمما ويحتمل أن يكون بقاء مفتوحة ومثناة تخنية ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ ودوار صيغة مبالغة فى أمم الفاعل من دار يدور وزيدت بياء النسب للمبالغة أيضا كقولهم فى الخارج خارجى والأجر أجرى وفى الإجم أعجمى * والرابع التقرير ومناهجك المخاطب على الإقرار والاعتراف * وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه فى أول هذا الشرح * وبما مر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه * ليقر بما يعرفه من ذلك * ويجب أن يليها الشئ الذى تقرره به * هكذا قاله غير واحد من علماء البيان وذكر المصنف هنا فى الكلام على أم أن ذلك يجب فى الاستفهام أيضا وقد ذكره ٣٥ ابن الحاجب وغيره قلت وفى كتاب

سبويه مانصه هذا باب أم إذا كان الكلام بجملة متعزلة أيها وأيمهم وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيدا لقيت أم بشر أم قال واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأل عن النفي وإنما تسأل عن أحد الاسمين فى هذا الحال فبدأت بالاسم لأنك تصدد أن تبين أى الاسمين عنده وجعلت الاسم الآخر عديلا للآخر فصار النفي لا يسأل عنه بينهما ولو قلت لقيت زيدا أم عمرا لكان جارا حسنا هذا كلامه وحسبك به شاهدا على خلاف ما ذهبوا إليه من وجوب إيلاء المستفهم

بم حذف المضاف ويجوز أن يكون حالا بمعنى أفكبن (قوله أطربا وأنت قنصري الخ) طربا منصوب بمحذوف أى أنطرب طربا وأتأتى طربا والقنصري بقاء مكسورة ونون مشددة مفتوحة أو مكسورة وسين مهملة ساكنة ويرى بقاء مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصحاح والدواى الدهر يدور بالانسان أحوالا وأنشد عجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور وزيدت فيها لياء أيضا للمبالغة كقولهم فى مبالغة خارج وأجر خارجى وأجرى (قوله ومناهجك المخاطب على الإقرار والاعتراف بما مر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه) يعنى أن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة فى قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني للتقرير بما يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لإبانه قال ذلك كذا قال التفتازانى فى موطؤه وقال أيضا التقرير عندهم يقال للحمل على الإقرار بما يعرفه المخاطب والإلجاء إليه والتحقيق والتمهيت وكلاهما مناسب فى قوله تعالى أنا مرون الناس بالبر وفى قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى الشرح أن قوله الإقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر فأنشأته تقرير المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من أن ذلك تطويل لا لفائدة غير مسلم أه وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وإنما يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض أهل البيان أن نحو عطف مينا على كذا فى قول الشاعر * وألقى قوله كذبا ومينا * مالا ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أى زائد على أصل المراد لا لفائدة وأنت تعلم أنه لا يلزم من ذلك أن يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده (قوله ويجب أن يليها الشئ الذى تقرره به)

عنه الهمزة وبأنى مثله فى التقرير وقد اطاع الرضى على نص سبويه فى المسئلة فأورد الحكم فيها على مقتضاها قلت والعجب من الشيخ بهاء الدين بن النحاس فانه ساقى فى تعليقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فيها توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره فقال ولهذا الأمر جملة ابن الحاجب شرطاً ونص فيه على أنه يجب أن يلي أحد المتعادلين الهمزة والآخر أم فيجب عنده أن يقول أزيد عندك أم عمرو وتأخير عندك عن زيد ولا يجوز تقديمه عنده أصلا والمصنف يعنى ابن عصفور ذكره جواز تقديمه فتحصلنا من هذين الكلامين على تردد فى أنه شرط أو لا انتهى فغفل رحمه الله عن نص سبويه على المسئلة بعينها مع أن هذا الرجل ممن اشتهر بعرفه الكتاب فطارذ كره بذلك * فتقول فى التقرير بالفعل أضربت زيدا بإيلاء الفعل المقرر به الهمزة * وفى التقرير * بالفاعل أنت ضربت زيدا * بإيلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وإن لم يكن فاعلا صناعيا فهو فاعل معنوى * وفى التقرير * بالمفعول أزيد اضربت * بإيلاء المفعول المقرر به الهمزة * كما يجب ذلك فى المستفهم عنه * فتقول أعندك زيدا أم فى السوق وأزيد فى الدار أم عمرو * وقوله تعالى أنت فعلت هذا * بالهتاء * محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقى بأن يكونوا * أى الكفار * لم يعلموا أنه * أى أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو * بالفاعل * لكسر الألف * قال

صاحب التخصيص في ابضاحه اذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عاقلين بانه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الاصنام واعترض بوجوه اما اولها فلان الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق ولو كانوا كفارا ولم يكن فيهم من يقدم على كسر اصنامهم واما ثانيا فلقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا فان بل في الغالب اذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرا بعماقبلها على وجه الابطال له ولو كانت الهزمة للاستفهام المحض لما قصد ابطاله بل كنهم قالوا له أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم واما ثالثا فبالقرائن السابقة مثل لا كيدن اصنامكم وقولهم سمعنا قتي يذكركم ولا ارادة التقرير بان يكونوا قد علموا انه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر اصنامهم وهذا هو الطاهر بدلالة القرائن السابقة وقدرى انهم خرجوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه ولا يكون الاستفهام المقاد بالهزمة يستفهاما عن الفعل وهو كسر ٢٦ الاصنام هل وقع أولا ولا ولا تقرير به بحيث يكون مرادهم حل ابراهيم

صلى الله عليه وسلم على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان ولا الهزمة لم تدخل عليه أي على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة انها لو كانت كذلك لوجب ايلاء الله هل لها ولم يول ولا لانه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا يعني انه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أو لم يقع فلما قال فعله كبيرهم هذا دل على ان المراد التقرير بالفاعل وعن الكسائي انه يقف على فعله والفاعل محذوف وهو يجوز أي فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه

هكذا قال غير واحد من أئمة المعاني انه يجب ايلاء المقر به والمستفهم عنه الهزمة ولكن في كتاب سيبويه على ما نقل في الشرح ان التقدم في نحو أزيد القيت أم بشر أحسن وانك لو لغزت فقلت أقيت زيدا أم بشر لكان حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيريه وقال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالأولى ان يلي الهزمة قبله امثل ما وليا سواء لتكون الهزمة مع أم بتأويل أي والمفرد ان بعدهما بتأويل المضاف اليه أي نحو أزيد عندك أم عمرو يعني أيهما عندك وأفي السوق زيدا أم في الدار أي في أي الموضعين هو وتجاوز المخالفة بين ما وليا هما نحو أزيد عندك عمرو وأزيد عندك أم في الدار وأقيت زيدا أم عمرا جواز احسن لكن المعادلة أحسن اه وأقول يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعاصرين فان قلت كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو أعلم من ذلك فانه قال في أم عند الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهزمة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما وبلى أم المعادل الآخر (قوله ولانه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل) لا يقال لم لا يجوز ان يكون أجابهم بالفاعل فانه مذكور في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لا نأقول مخالفة الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال تدل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وأيضا اشارتهم الى الفعل في السؤال تنع من سؤالهم عنه (قوله فان قلت ما وجه حل الزخشرى الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على التقرير) عبارة الكشف في هذا المقام ما بين لهم انه مالك أمورهم ومديرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقرروهم على ذلك بقوله ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير (قوله فان قلت ما وجه حل الزخشرى الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) عبارة وحده وان التقرير فيها معنى التثبيت على انه تعالى مالك الأمور ومديرها على حسب المصالح

السياق وكأنه ارتكبه فرار عما يلزم من اخبار الصادق بخلاف الواقع اذ الكبير لم يفعل

لا

الكسر قطعا وجوابه كما قال الزخشرى انه نسب الفعل الى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه واثباته لها على وجهه تقريري تبكيته لهم والزما للجهة عليهم لانهم اذا نظروا النظر الصحيح علموا بنجرب كبيرهم وانه لا يصلح الها وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتابا بخط رشيق أنيق أنت كتبت هذا فتقول بل كتبه أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لانفيه عنك واثباته لا لى لان اثباته للعاجز منك والامر دائر بينكما استهزائه واثباته للقادر ويمكن ان يقال غاظه تلك الاصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زياده تعظيمهم له فأسند الفعل اليه لان الفعل كما يستند الى مباشره يستند الى الحامل عليه ويجوز ان يكون حكاية لما يعود الى تجويزه مذهبهم كله قال لهم عما تسكرون ان يفعله كبيرهم فان من حق من يعبد ويدعي الها ان يقدر على هذا فان قلت ما وجه حل الزخشرى الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على

التقرير قلت قد اعتمدت بالبناء للفعول عنه أي عن الزمخشري بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي وقد أجاز قوم ان تكون الهمزة في قوله تعالى ليس الله بكاف عبده لانكار الابطال كما تقدم وان نكون للتقرير أي لجل الخطاب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف عبده لا بالنفي وهو ليس الله وكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ولم نجدك بتيمما وما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة فيه لانكار وفديقال ان التقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه الخطاب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لأباه قد قال ذلك وقد مر نجويز جعلها للاستفهام الحقيقي على ذلك الوجه وأنت خير بان هذا كله مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا انه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذره عن الزمخشري لكنه قد وافق على صحته في الجملة بدليل قوله هو والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطال أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حمل الاستفهام على الانكار التوبيخي فان عدم علمه واقع والتوبيخ عليه منوجه وان كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكابرة حمل الاستفهام على الانكار الابطال ضرورة ان علمه واقع بحسب الادعاء ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله ان الله تعالى ليس كذلك والخامس التهم أي الاستهزاء ونحو أصواتك تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤنا وكذا ان شعيبا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رآه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصواتك تأمرك الهزأة والسخرية لا حقيقة الاستفهام تأمل هو والسادس الامر نحو هو وفل للذين أنوا الكتاب والاميين هو وأسلمتم أي أسلموا الظهور انه ليس المراد أمره بان يستفهم حقيقة هل أسلموا أولا وانما المراد أمره اياهم بالاسلام هو والسابع التعجب ٢٧ على زنة التكرم وفي بعض النسخ

التعجب على زنة التكرم
هو نحو ألم تر الى ربك كيف
مد الظل هو وقد يقال
التعجب من رؤية كيفية
مد الظل لا من عدم
الرؤية وسيأتي جوابه

لا بمعنى الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف فليتأمل (قوله فلو قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي) اعتذر بضم الميم مبنى للفعول وفي الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا أي ما صرح به ولم يحك فيه خلافا أن لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان تحمل الآية على كذا اه وأقول ليس

قريبا هو النام من الاستبطاء نحو ألم بان للذين آمنوا هو ان تخشع قلوبهم لم ذكر الله وقد يقال الاستبطاء لحضور وخشوعهم لا لعدمه يقال أني يأتي أنباء اذا حضر ويجاب بان الاستبطاء وان كان متعلقا بالحضور لكنه عدل عن الاستفهام عن الاثبات الى الاستفهام عن النفي اشعار بان الراجح من الطرفين هو عدم الحضور فعلى به الاستفهام وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقد ظهر الجواب عما تقدم في التعجب هذا وقد داول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التجوز في بعض الامور المتقدمة فقال في استعمال الهمزة لانكار انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المقتضى الى الاستفهام عنه أو تقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب وقال في استعمال الهمزة للتقرير الاستفهام عن المعلوم للخطاب يستلزم حمله على الاقرار بما هو معلوم منه وقال في استعمال التهم الاستفهام عن كون صلاته أمره لذلك يناسب ادعاء ان الخطاب معه قدله وادعاء اعتقاده اياه يناسب الاستهزاء والتهم وبالجمله استعمال هذه الحال منه يناسب التهم به والتحقيق والتحويل والاستبعاد ومناسبة هذه الامور للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجه لان الحقير لا يلتفت اليه فلا يعلم واتهويله من وجه آخر لان الامر الهائل لعظمته وخفائته ينافي ان يحاط به علما ولا استبعاد وقوعه أيضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى ان يكون معلوما وقال في استعمال الاستفهام للتعجب الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب للتعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لدرالك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وقال في استعمال الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء لان الانسب بما هو قريب ان يكون معلوما ما بنفسه او باماراته والانسب بما هو بعيد ان يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وفس على ذلك نظائره هذا كلامه في تأمله

يؤخذ كرمهم معاني أخر لا صحة لها في الظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة فتصرف في تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة علم او هذا غير مستقيم فأي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع حملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القران ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية ألا ترى انك اذا قلت لمن يسى اليك وهو يعلم انك أدبت فلا ناعلى اسأته اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم أودب فلا ناعلى اسأته الى فان مخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام فينتد يتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك ففسر تنبيهه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأي معنى وعدو مضارعه شيء بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفي بقي لقا ف ٢٨ أي صان يصرون ويجوز ان يضبط بالقاء من الوقاء ضد الغدر وهو في بني بالنون

أي فتر يفتري والامر منه اه بحذف اللام للامر وباللهاء للسمكت في الوقف وأما في الوصل فتحذف لهظا لا خطافا ن وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد أي عبد الخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل وفي تاء قالت وتقول على هذا يا زيد قل يا هند فثبتت الحركة والياء بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ومن هذا يفهم ما نظمته في هذه البلاد في سنة احدى وعشرين حيث قلت تقول يا أسماء فو * لي ثم يا زيد قل وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل

هذا الاعتذار مبني على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر به الهمزة معناه اذا أمكن ايلاءه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت ان تذكر تقرير الانباء بصورة النبي قصدا الى الدلالة على ان المقرر على يقين مما أقربه وانه لم يتلق ذلك من تقرير المسكاه وكان العمل المنفي لا يمكن لغة تقديمه على الثاني لم يل المقرر به هاء أداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام زيد مقورا مخاطبك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها قالوا ولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالى للهمزة الا بالقرينة فليستأمل (قوله والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي) في الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاندا فلا استفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادافلا استفهام ابطالي واقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هناء عدم العلم بان الله على كل شيء قدير وكيف يتأتى ما هو ذا كرهنا اه (قوله وذ كرمهم معاني أخر لا صحة لها) في الشرح أي مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع حملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القران ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية اه فان قلت مراد المصنف بقوله لا صحة لها انهم لم ترد في كلام من يحتاج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه أي ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد ألم نعلم انك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف (قوله وعلى ذلك يتخرج اللغز) في القاموس اللغز بضم اللام وبالمجبة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة وفي الصحاح اللغز في كلامه اذا عي مراده والاسم اللغز والجمع اللغز مثل رطب وارتاب وأصل اللغز حجر اليربوع بين القاصعاء والنافعاء يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيحفر مكانه بذلك اللغز (قوله لتقرعن على السن الخ) السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الاغلة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان

والاخلاق

يؤخذ على ذلك يتخرج اللغز المشهور بضم اللام وفتح النون

المجبة وضمها واسكانها وهو ما يعنى به المقصود بحيث يحفى على الناظر فيه الا بفضل تأمل ومزيد نظري وهو قوله ان هند الملية الحسناء * وأي من أضمرت نخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى مع ان القياس نصبها وهذا وجه التعمية والجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد وليس الامر كما توهمه الناظر ان مجموعها حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر والاصل انهم همزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت اليه لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرعن على السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض أخلاقى قرع السن ضغطها والندم التأسف على فوات أمر أو الوقوع فيه والتذكير التفعّل من الدكر القلبي والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كانت والاخلاق جمع خلق بخاء مجبة مضمومة

ولام ساكنة أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع وهو منادى يحذف حرف ندائه أي ياءه في مثل يوسف أعرض عن هذا أي يابوسف وانما قدرت ياء ون غيرهما من أحرف النداء لانها أعم تلك الحروف وأكثرها ورافى كلامهم والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون موقعه ما كثر دون غيره وهو الملحقة نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك يضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجماعة معترفون بان هذه الضمة اعرابية وان الاتيان بها على خلاف القياس اذ المبنى انما يتبع باعتبار محله في الاعراب لا باعتبار لفظه في البناء ألا ترى انك تقول هؤلاء الكرام يضم الميم اعتبارا لمحل هؤلاء من الاعراب ولا تكسر الميم اعتبارا بالكسرة البنائية التي في لفظه آخر او اعتذر بعضهم عن ذلك بان ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث انها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالماملة لتلك الضمة فجاز لا جل هذا المعنى الاتباع على اللفظ وفي الباب ان الضم لا طراد هنا شبه الرفع واعترضه بعض الشارحين بان الاطراد ليس سيبا لجرى المعرب على لفظ المبنى فان كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة ومع ذلك لا توجب اجراء الصفة على لفظه وأجاب صاحب الباب بان نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسرة مطردة اذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الإشارة كهؤلاء أو ظرفا كما مس يكون البناء فيه على الكسرة قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بطرد اذ لو أورد الشارح الأول فعال لسبب المؤنث في باب النداء نحو يافساق ويانجاث فانه مبني على الكسرة قياسا مطردا بل نزاع لم يأت للشارح الثاني هذا الجواب البتة وبعد فالرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقدير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهذا لا يصح ان يكون العامل المحدث للحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المادى ادعو مثلا وهو يقتضى النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويح لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى

لا ينبغي في دفع السؤال شيأ ولم اقف الى الآن على جواب لهذا الاشكال قلت وانما نشأ من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والا فلو قيل بانها حركة

والاخلاق جمع خاق بجمجمة مضمومة ولا م ساكنة أو مضمومة بمعنى السجية (قوله يعود الفضل منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمه بن مدركة بن الياهم بن مضر والقرش الكسب والجمع قال القراء وبه سميت قريش وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهم ما وهي الخم الذي يأخذ بالنفس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين

اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال أصلا وهو الحسناء امانعت لها على الموضع كقول مادح عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش * وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد الخ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف واسكان الراء وهي الحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وهو ما يتقدير امدح وامانعت لمفعول به محذوف أي عدى ياءه نداء الحسناء في بعض النسخ المرأة الحسناء وليست بشيء لانه ليس المقصود امرها بان تعد المرأة الحسناء ادلا يتعلق بذلك غرض للساعرو وانما غرضه ان تدخله حسنة وأمر اجيالا من مواصلة وملاطمة ونحو ذلك وهو ان بنيت على الوجهين الأولين وهما كونه نعتا على الموضع وكونه بتقدير امدح فيكون الشاعر في نعتها ما يبقاها الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود بخلاف الوجه الثالث وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون ولولم تقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النحاة ياباه فان قلت كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل ضرورة انه يصلح ان يجعل شرطاً وكل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فينتزع على ما ينتزع عليه الآية وستعرفه عند افضاء النبوة اليه ان شاء الله تعالى وهو قوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأياما مثل وأي من ومثله فاحذناهم أحمذهم مقتدر وقوله أضمرت بالتاء في بعض النسخ بالتأنيث في محمول على معنى من لا على لفظها اذ المراد منها المرأة المخاطبة في مثل من كانت أمك ببنصب الام على انه خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لان المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان في آباءه حرف لنداء البعيد ومناسبته لذلك تعرف مما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفردة في قولم يذكره سيويوه وذكره غيره أي حرف كذلك أي لنداء البعيد في وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال الشاعر

يا جليل نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخص الى نسيها * فان الصبار يح اذا ما نسيت * على نفس مهموم تجلت همومها
 نعمان بفتح النون الاولى واد في طريق الطائف يخرج منه الى عرفات قال نضوع مسكا بطن نعمان اذ مشيت *
 به زنب في نسوة عطرات ويقال له نعمان الاراك قال اما والرافعات بذات عرق * وعن صلي بن نعمان الاراك
 وفي الوسيط للواحدى وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الارغواني انه ورد في تفسير قوله تعالى اني لا جدر يح
 يوسف ان ربح الصبا استأذنت ربه اعز وجل ان تأتي يعقوب ربح يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل أن يأتيه البشير بالتميص
 فاذن لها فاته بذلك فليد ايسر ربح محزون ربح الصبا وهي من المشرق اذا هبت على الابدان نعمتها وهيجت الاشواق
 الى الاوطان والاحباب وانسد ذنبك البيتين الاولين والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتسببت أى هبت وتجلت انكشفت
 وذهبت فان قلت على ما ذابعود الضمير من قوله نسيها قلت يحتمل ان يعود على النسيم الاول وهو المضاف الى الصبا ويختلف
 حينئذ المراد به ما فیراد بالنسيم الاول ربح الصبا والاضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف قال في المحكم والنسيم
 نفس الريح اذا كان ضعيفا ويحتمل ان يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر اما ان جرى ذكرها فواضح واما
 ان لم يجر لها ذكر فلتنزلها منزلة المذكور المعلوم لانها حاضرة عنده لا تغيب عنه ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم ان قصد
 المصنف بانشاد هذا البيت الاستشهاد به على ان آيات رد لنداء البعيد فقرب وان قصده الرد على الجوهرى وهو الذى يعطيه
 سياق كلامه فلا وجه له لان نداء البعيد في هذا البيت بأيا لا يدل على انها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات فيؤيد
 تبدل همزتها هاء فيقال هيا كقوله وحديثها كالفطر يسميها * داعى سنين تتابعت جدبا فاصاخ برحوان يكون حيا *
 ويقول من فرح هيار با * ٤٠ المراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر والجذب بجيم مفتوحة قدال مهملة سا كنه المحل

ولم يكف بالثاني الذى هو محل الشاهد ليعلم ان الروى منصوب بآيا (قوله يا جليل نعمان الخ)
 نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا
 ربح مبهمة المستوى من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير
 نسيها للمعبوبة أو للنسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من
 ذكر البيت بيان ورود آيات لنداء البعيد لا رد على الجوهرى في قوله ان آيات تكون لنداء القريب
 ايضا لان الرد عليه لا يتأتى بذكر مثال وردت فيه البعد على ما لا يخفى (قوله فاصاخ الخ) اصاخ

خلاف الخصب واصاخ
 بالحاء المحجمة والصاد المهملة
 استمع والحياء بالقصر المطر
 ويجوز ان يكون مرفوعا
 وكان تامة أو منصوبا وكان
 ناقصة على انه خبر والاسم
 ضمير يعود الى القطر والمعنى

انه رجا ان يكون ما سمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم بآجل بسكون اللام بفتح
 الهمزة والجيم بفتح حرف جواب مثل نعم واذا كان كذلك فيكون تصديقا للخبر بفتح سواء كان الخبر مثبتا أو منفيًا بفتح واء لا ما
 للمستخبر أى المستفهم بفتح واء اللطاب بفتح سواء كان أمرا أو ناهيا بفتح فتقع بعد نحو قام زيد بفتح ادهو خبر وكذا بعد نحو ما قام
 زيد بفتح تقع بعد نحو أقام زيد بفتح ادهو كلام مستخبر بفتح تقع أيضا بعد نحو اضرب زيد بفتح ادهو كلام طالب وكذا بعد
 نحو لا تضرب زيد بفتح ونريد الماقي بفتح بفتح اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن
 خلكان وهو غلط ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي بفتح الخبر بالثبت بفتح فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد بفتح والطاب
 بغير انتهى بفتح فلا تقع على رايه بعد نحو لا تضرب زيد بفتح ولا تجي بعد الاستفهام بفتح ومقتضاه انه تجي بعد الخبر والامر
 والنهي والذى نقله ابن أم قاسم في الجنى الدانى انها تصديق الخبر ماضيا كان أو غيره موجبا أو غيره ولا تجي جوابا للاستفهام
 وهذا أخص من الاول بفتح عن الاختصاص بفتح انها تكون في الخبر والاستفهام لكن بفتح بفتح الخبر أحسن من نعم ونعم بعد
 الاستفهام أحسن منها بفتح فاذا قلت أنت سوف تذهب قلت أجل وكان أحسن من نعم واذا قال أنت ذهب قلت نعم وكان أحسن
 من أجل بفتح وقيل تختص بالخبر بفتح سواء كان الخبر مثبتا أو منفيًا ولا تجي بعد ما فيه معنى الطلب كالأستفهام والامر وغيرها
 بفتح وهو قول الخشري وابن مالك وجماعة منهم ابن الحاجب بفتح وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده بفتح أى بعد الخبر وتجي
 أيضا بعد غيره لكن مغلوبا لا غالبًا بفتح بفتح الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون الدون بفتح فيها مسائل الاولى في نوعها قال
 الجمهور بفتح بفتح حرف وقيل اسم بفتح والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم في الجنى الدانى بفتح والاصل بفتح عند
 هذا القائل باسميتها بفتح فى اذن أكرمك بفتح بفتح أكرم بفتح حذف الجمله بفتح التى أضيفت اذن الهاء وهو جئتني
 بفتح وعوض التنوين عنها بفتح كما عرض بفتح في نحو حينئذ يومئذ بفتح وأضمرت ان بفتح فاتهبت الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية

فان قلت اضمارها واجب تأويلها مع صلتها بفرد فيكون مبتدأ وان الخبر محذوف فالجمله اسمية فتجب الفاء الرباطة كالوقت اذا جئتي فاكرامك حاصل ولا فاء هنا فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع كون ذلك المفرد مبتدأ ويجعله فاعلا أى اذا جئتني وقع اكرامك فالجمله حينئذ فعلية ولا اشكال في وجوب اذابتيننا على القول الاول وهو القول بحرف فتمت بها فالصحيح انها بسيطة لامركبة من اذوان في خلاف اللخيل في أحدهما قوله في وجوب اذابتيننا على البساطة فالصحيح انها الناصبة لان مضمرة بعدها في خلاف اللخيل فيمارواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي واختار الرضى غير هذه الآراء كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان أصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت خلفه لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشير وابه الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورني أكرمك أى وقت زيارتك لي أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة نحو كل وبعض الا انهم امعربان واذمبني ثم قال بعد كلام طويل ٤١ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه أعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب

استمع والحياب القصر المطر والخصب (اذن) (قوله فالصحيح انها الناصبة لان مضمرة بعدها) قال الرضى وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيد اضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر (قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشاويين في كل موضع) الشاويين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشاويين الشيبلي كان اماما في النحو والدياربية سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس وأربعين وستمائة وهذه النسبة الى الشاويين وهي باغة أهل الاندلس الابيض الاشقر قال رأيت جماعة من أصحابهم فضلاء ولم تزل اخباره تأتي اليها وفي الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا ومقدروا سواء وقعت في صدره أو حسوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء المضمون كلام آخر (قوله ادلا مجازاة لها) قال الرضى لان الشرط والجزاء اماما في الاستقبال وامام في الماضي ولا

النصب الحاصل بان التي هي عام للاستقبال هذا كلامه

٦ ن ل

وحاصله ان اذن هي اذوتنوين العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمرة في المسئلة الثانية في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال أبو علي في الشاويين بفتح الشين المعجمة وضم اللام وفتحها أيضا وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو عجمي في كل موضع في أى هذا الامر ثابت لها في كل موضع فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء وقال أبو علي في الفارسي في الاكثر لاني كل موضع وقد تنعصص للجواب بدليل انه يقال لك أحبك من الحب أى انا متصف في الحال بمعنى لك فتقول في جواب هذا الكلام اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزءا لذلك الفعل قال المصنف في حاشية التسهيل معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء مشكل لانهم ان أرادوا به ما يراد من تسمية جزء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزءا مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر أبطل ذلك استعانة الله في نحو أظنك صادقا بعد قول القائل انا أحبك وهذا المجازاة فيه وان أريدهما أريد بقولنا في نعم واخوانها انها أحرف جواب فيرد على هذا انهم اذا عدوا أحرف الجواب لم يعددوها منها وانما لا يجوز ان يقتصر عليها وترك الجملة بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب قلت ليس المراد بالجواب شيئا من المعنيين اللذين رددينيهما وانما المراد بكونها للجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ

أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره ولا تقع في مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابته الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الزمخشري في مواضع من الكشف قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا انحلستون اذا وقع في جزاء الشرط وحواب الذين قالوا لو هم من قومهم أي تحسرون عقولكم وتغبنون في آرائكم وقال في تفسير قوله تعالى في سورة المد كوره ما أشد الله من ولدوما كان معه من اله اذا ذهب كل اله بما خلق فان قلت اذا تدخل الاعلى كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه الحاجة من المشركون وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قال فعلتها اذا وانما الضالين فان قلت اذا جواب وجزاء معا والكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى انك جازيت نعمتي بما فعلت فقال له موسى نعم فعلتها مجازا لك تسليما لقوله لان نعمته كانت جديرة بان تجازي بنحو ذلك الجزاء فانظر هذا الكلام فانه يؤخذ منه انه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسيئا عن شيء واقع بعد اداء الشرط المفسده للتعليق بل المراد ما هو أعم من ذلك فأمله وقال في تفسير قوله تعالى في سورة المد كوره قال نعم وانكم اذا لمن المقربين ولما كان قوله ان لنا لاجرا في معنى جزاء الشرط لدلالته عليه وكان قوله وانكم اذا لمن المقربين معطوفا عليه ومدخلا في حكمه دخلت اداء عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء الى هنا كلامه وفي الفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا آتيك فقول ادن اكرمك فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت اكرامك جزاء له على اثباته انتهى واما قول المصنف ٤٢ في الوجه الاول وهو ان المراد بهما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها بجزاء مثله

فهذا لا تأييد فيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف الاصل وأما استناده الى قولهم لا بد قبلها من شرط

مدخل للجزاء في الحال (قوله لئن عاد لي عبد العزيز بعثها الخ) الضمير في مثلها ومنها وأقبلها عائد الى خطة الرشد في البيت قبله وهو عجبت لثرتي خطة الرشد بعدما * بدالي من عبد العزيز قبولها والخطة بضم الخاء المحجمة الامر والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن

ملفوظ به أو مقدر فظاهر لكن قال الرضي وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل على وجوبه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذا وانما الضالين بل والاكثر ان تكون في اذن وجوابا لان أولوطا هرتين أو مقدرتين في فان قلت ادن ليست نفس الجواب قطعا فان اراد المصنف انها رابطة الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم انما جواب الشرط مورد اله فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه فكيف وقع فيما عابه قلت لعله لم يرد هذا وانما اراد انها حرف تصحب الجواب وان لم يكن رابطا فاطلق عليها الجواب تجوز انظر الى ملا بسطاله ووقوعها في محبته في الاول أي فالقسم الاول وهو وقوعها جوابا لان أولوطا هرتين في كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بعثها * وأمكنتي منها اذن لا أقبلها عبد العزيز هو بعض الخلفاء الامويين والضمير في مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن أعطتك فتمني ان يكون كاتبه فلم يجبه الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عادلي الخليفة بعثت تلك المقالة وأمكنتي منها ما أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولا قلت اراد المصنف هذا البيت شاهد الوقوع اذن جوابا لان مخالف القاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتماعا فالجواب للسابق منهما واللام التي في البيت هي التي تصحب قساما مذكورا قبلها أو مقدر او هو هنا مذكورا فان قبل هذا البيت حلفت برب الراقصات الى مني * يقول الفيافي نصها وذمها فيكون الجواب الملقوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم يجزم الفعل والافلو كان للشرط لجزم والراقصات صفة للابل والى مني متعلق به ويقول بغين معجزة أي يهلك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلا كالارض على سبيل الاستعارة والفيافي المغازات التي لاماء فيها وفي بعض النسخ البوادي والنص والذميل بذال معجزة ضربان من السيرة وقول الحماسي في بالجر عطف على مجرور الكاف المتقدم والحماسي بفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من اشعار العرب جميعها أو تمام الطائي الشاعر المشهور

فولو كنت من مازن لم تستج ابلي * بنو القبيطة من ذهل بن شيثانا اذن لقام بنصري معشر خشن * عند الحفيظة
ان ذلولة لانا فقوله اذن لقام بنصري بدل من لم تستج وبدل الجواب جواب ٤٣ فيحسن الاستشهاد به حينئذ

على فقال اتنى أن أكون كاتبك فلم يجبه واعطاء جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة
التي قالها فانال انتر كهاراضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر
ابن عبد العزيز ورضي الله عنه لم يل الخلافة بل ولي امره مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه
فهم ارجل يشكوه صهره فقال ان ختنى فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك
وفتح النون فقال ختنى الخنان الذي يمتن الناس فقال عبد العزيز ان كاتبه ما هذا الجواب فقال
ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس
حتى اعرف النحو واقام في بيته جمعة لا يظهر معه من يعلم العربية ثم صلى بالناس الجمعة
الاخرى وهو من أفصح الناس توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة
اثنين وقيل سنة أربع قال المدايني وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها
يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد
العزيز ما أملك فقال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز أو ما أرا في راجع الى القسطنطينية
مصر فأتى في تلك القرية قال في الصحاح والقسطنطينية من شعرو فيه ست لغات قسطنطين
وقسطنطين وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والقسطنطينية مصر اه وسبب تسمية مصر بذلك ان
عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان
يقوص أي ينقص فاذا عاصمة قد باضت على فقال لقد حرمنا بجوارنا أقرأ والقسطنطينية حتى
تطير فراخها فقرأوا القسطنطينية في موضعه وساروا وفي الشرح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء
الامويين وأقول لم يل الخلافة أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف
هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان مخالف للفائدة المشهورة وهي ان القسم والشرط
متى اجتمعا فالجواب السابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذ كور قبل وهو

حلفت برب الرقصات الى متى * يقول القيا في نصها ودميلها

والرقصات صفة الابل ويقول يهلك والقيافى جمع فيقاء وهي المضارة والنص والذميل ضربان
من السباع انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعاً
لبدر الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور
للشرط المتأخر وان لم يسبق ذوقه وقد جعل صاحب الكشف من ذلك قوله تعالى انهن بسطت
الى يديك لتقتلني ما انابا بسط يدي اليك لا قتلك سلماً انه مثل به بناء على المشهور ولكن لما كان
الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح المثل بالبيت لوقوع اذن في جواب
ان الملفوظة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقد مثل الرضى بالبيت لوقوع
اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيسة من
تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن أيضا بنى صعصعة بن معاوية وفي بني شيبان
واستباح الشيء استأصله وبنو القبيطة سمو بذلك لان أهمهم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد
أضرت بهن السنة فضعها اليه ثم أعجبته فخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان

ولكن الاستشهاد
بقوله نعم الى قبل لو أنتم
تملكون خزان رحمة ربي
اذ لا مسكنكم أولى لامر بن
أحمد الجري على عادة
المصنف في الاستشهاد
بالقرآن ما أمكنه والاخر
ان الواقع في الآية هو
الجواب وفي البيت بدله
ومازن أبو قبيسة من
تميم ومازن أيضا بنى
صعصعة بن معاوية وفي بني
شيبيان وتسنج ابلي أي
تستأصلها أي تأخذها
بجملتها وبنو القبيطة قوم
من العرب وذهل بضم
الذال المعجمة واسكان الهاء
وشيبيان امام شاب يشيب
فوزنه فعلا ن أو من شاب
يسوب اذا خلط فوزنه في
الاصل فيعلان ثم حذفت
واوه بعد قلبها ياء كما في ميت
وهين والمعشر جماعة من
الناس كذا في الصحاح
وبعض أهل اللغة يقولون
المعشر هم الجمع الذين
شأنهم واحد كالانبياء
والفقهاء والانس والجن
وكل قسم من هؤلاء يطلق
عليهم معشر وخشن بضم
الخاء والشين المعجمين أي
السوابلين جمع خشن كتمرة

وغراو جمع اخشن وضمت لشين اتباعا والحفيظة الحصلة التي يحفظ لها أي يغضب ولولة بضم اللام وهي الضعف وبفتحها وهي
القوة والثاء مثلثة فيها قال الامام المرزوقي والرواية الصحيحة هي ضم اللام قال وهو تريض يقومه ليغضبوا ويحتاجوا النصرته
وهو في البعث والنهوض أحسن من التصريح كانه في الذم كذلك (و) القسم الثاني وهو كونها جوابا لان أولو مقدرتين

في نحو ان يقال آتيك فتقول اذن أكرمك في نصب أكرم لتوفر شرائط عمل اذن من التصدير وغيره كما سيأتي فان قلت
يشكل على هذا قوله في أي ان تأتي اذن أكرمك لان تقدير الشرط يوجب اهما لهما وقوعها حشوا ويجزم الجواب حينئذ
أو يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر المصنف الشرط ليظهر ان ما بعدها جوابا له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها
عن الصدرة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى في وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان
معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولم يلا بعضهم على بعض في التقدير كما مر ولو كان معه آلهة اذن لذهب كل اله بما خلق
في قال الفراء حيث جاء بعدها اللام قبلها الوصف مدة ان لم تكن ظاهرة في وقال ابن أم قاسم الظاهر ان اللام جواب قسم
مقدر قبل اذن في المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح في هذه الواو استنافية في ان نونها تبدل الفاتشيم لها
بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان في وهذا هو الظاهر لان النون من نسخ الكلمة وأي داع الى
تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة في روى في هذا القول وهو
الوقف عليها بالنون في عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف
وكذا رسمت في المصاحف في ٤٤

في الوقف وعن المبرد
اشتهى ان تكوي يد من
يكتب اذن بالالف لانها
مثل ان وان ولا يدخل
التنوين في الحروف
لكن نقل عن المازني
كتبتها بالالف فان صح
هذا النقل عنه مع قوله
انه يوقف عليها بالنون
فهو مشكل لان الاصل
في الكلمة ان تكتب
بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها وخلاف ذلك خارج
عن الاصل فلا يرتكب

الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المعجمين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كثر
جمع غرو الحفيظة بالحاء المهملة والطاء المعجمة الحفظة التي يحفظ لها أي ينضب واللوة بالثلاثنة
وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المازني في الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض
بقومه ليغضبوا ويهتاجوا النصرته (قوله نحو ان يقال آتيك فتقول اذن أكرمك أي ان
أتيتني اذن أكرمك) لا يقال هذا التفسير يوجب اهما لهما وقوعها حشوا لان قول الموجب
لاهما لهما وقوعها حشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها حشوا في المعنى دون
اللفظ (قوله بشرط تصديرها) عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك واني اذن أكرمك الموضع الثاني ان
يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتي اذن أكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بعثها * وأمكنني منها اذن لا أقبلها

ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع

متوسطة

الا لداع اليه في وعن الفراء ان عملت كبت بالالف في اذلا تلتبس حينئذ بالظرفية

لقيام المانع من الالباس وهو العمل في والاي في كبت بالنون للفرق بينها وبين اذ او تبه في على ذلك أبو الحسن
في ابن خروف في ومما يؤنسك به ان نون التوكيد الحفيظة تبدل بعد الفتحه ألها بالاختلاف وقد فصلا في ريمها فقالوا ان تكتب
بالالف ان لم تلتبس نحو لست فعاو بالنون ان التبت نحو اضرب ولا تضرب اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لا تلتبس بالالف
الاثنين وحكي ابن أم قاسم عن صاحب رصف المباني انه قال والذي عندي فيها من الاختيار ان ينظر فان وصلت بالكلام كبت
بالنون عملت أولم تعمل كما يفعل بأمثالها من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها اذ ذاك مشبهة بالاسماء المنقوصة
مثل دماويدا في المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع في وهذا على رأي الجمهور القائلين بأنها الناصب بنفسها في بشرط
تصديرها في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها واستقباله في هو معنى المضارع في واتصالها بما في جملتها
بحيث لا يكون بينهما ما فاصل في أو اتصالهما بما في لا بأي شيء كان مطلقا في في القسم في نحو قولك اذن والله أكرمك بنصب
الفعل في جواب من قال سأجيء اليك في أو بلا النافية في كقولك اذن لا أهينك بالنصب جوابا لمن قال سأفعل ما قلت في يقال
آتيك فتقول اذن أكرمك في بالنصب لاجتماع الشرط في ولو قلت أنا اذن قلت أكرمك بالرفع لقوات التصدير في بسبب
وقوعها حشوا واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

أى لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقى كما كان عليه قبل مجيئها ايذا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغيير المعنى فيه بسبب اختلاف قولك زيد لن أكرمه وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذ ابن الحاجب انما لم يعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً في قولها لا تتركى فيهم شطيراً *
 انى اذن أهلك أو أطيراه شطيرابشين معجزة وطاعة مهمة أى تريبوا أهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها وهذا يراد بقضاء على شرط الصدور فانه انما لها في البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها اذ هو خبر فأجاب عنه بقوله يجوز قول على حذف خبر ان أى انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده فجاء النصب لتحقيق شرطه وذكر الرضى في تخريج وجه آخر وهو أن يكون الخبر مجموع قوله اذن أهلك لا أهلك وحده قلت يعنى ان المانع الذى هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها فقط منتفياً اذا المعتمدها هو المجموع لا ما بعدها فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد اذن يقيم الصلاة بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم ياباه يجوز لو قلت اذا يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا من اذ الفصل وقع هنا بانتهاء وهو غير ما تقدم ويجوز ان يصغور الفصل بالطرف نحو اذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهر ويجوز ان باب شاذ الفصل بالنداء كما مر مثله في الدعاء نحو اذن عافاك الله أكرمك بالنصب قال ابن أم قاسم ولم يسمع شئ من ذلك والصحيح منعه وابن بابشاذ هذا هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى حكى ابن خلكان في ترجمته وحكاية غيره أيضاً انه كان يوماً في سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضر قط فرموا اليه لقمة فأخذها في فيه وغاب ثم عاد فرموا له شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً وهم يرمون له فيأخذونه يعود

فجربوا منه فتبعوه فإذا هو يأخذ ذلك الطعام ويدخل به الى خربة شبه بيت خرب وفي سطحه قط أعمى فاذا هو يضع الطعام بين يدي ذلك القط الأعمى فتعجبوا لذلك فقال الشيخ ابن

متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمر ووليس الرجل اذن زيد (قوله لا تتركى فيهم شطيراً الخ) الشطير هنا الغريب وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضى وقد جاء المضارع منصوباً في هذا البيت مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر اذن هو أهلك لا أهلك وحده فتكون اذن مصدرية كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً أى انى اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع أهلك وجعل أو بمعنى الاقالة (قوله ابن بابشاذ) هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ مات سنة تسع وستين وأربع مائة حكى ابن خلكان عنه انه كان يوماً في سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضر قط فرموا له لقمة فأخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرموا شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً فاتبعوه

باب شاذ اذا كان حيوان آخر قد سخره هذا القط وهو يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف يضع مثلى ثم قطع الشيخ علاقته وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى الى ان مات في رجب سنة تسع وستين وأربع مائة رجة الله تعالى عليه وباب شاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل ذالها مهمة أو مهمة وهل هي مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة فلم يتحرر في ذلك ما اعتمد عليه يجوز الكسائي وهشام الفصل بعمل الفعل كما تقول اذازيدا أكرمك والارج حينئذ أى حين اذ وقع الفصل بعمل الفعل عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من ان يكون مرجوحاً ولو قيل لك أحبك من المحبة فقلت اذن أظنك صادفك فقلت الفعل بخلافه حاله والشرط في الاعمال استقبال الفعل قال ابن الحاجب في شرح الفصل وانما لم يعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال تنبيهه قال جماعة من النحويين اذن وقعت اذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها أى في اذن الوجهان وهما الاعمال والالغاء وصرح بعضهم بأن الالغاء أكثر لحصول الاعتماد وبعاء القرآن في نحو واذا لا يلبثون خلافاً لا يلبثون الناس تغييراً هكذا ثبت في القراءات السبع في الموضعين في قرئ شاذ بالنصب فيه ما في وقد يقال ان شاذ حال من النصب المجرور بالباء وليس فعل ذلك بسديد لان تقديم الحال على صاحبها المجرور ما ممتنع وما ضعيف قلت ويمكن ان يقال ليس بحال وانما هو صفة مصدر محذوف أى قرئ قرأنا شاذ يقال قرأ قرأ قرأ قرأنا وقرأه في التحقيق انه اذا قيل ان ترزى أزرك واذا أحسن

اليك فان قدرت العطف على الجواب خربت بسبب ان المعطوف عليه مجزوم وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا في أي ذات حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على اسقاط الخافض أي في حشوا لان ذلك غير مقيس في مثل هذا أو في قدرت العطف في على الجملتين في جملة السرط وجملة الجزاء مجازا لرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن في تقدم العاطف في فن حيث ان ادنى أول جملة مستقلة هو متصدر فيمتص الفعل ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط فليس يمتص في الطاهر في وقيل يمتص بالنصب لان ما بعدهما في أي ما بعد اذا في مستأنف في لا يطلبه شيء مما قبله في أولان المعطوف على الاول أول في لعدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو أول في اعطاف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول في المعنى أو قريب والذي يشير اليه كلام الرنخشي هو هذا القول الأخير فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا يستفزونك من الارض ليخرجوك منها اذا لا يلبثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى أبي ثم قال فان قلت ما وجه القراءتين قلت أما السائفة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم وأما قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي اذا لا يلبثون على جملة قوله وان كادوا يستفزونك هذا كلامه وظاهره انك اذا عطف على الجملة فالنصب متعين واذا عطف على الفعل فالرفع متعين قيل وفي قوله عطف على جملة قوله وان كادوا يستفزونك نظر لانه على هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه اذن جواب وجزاء وأجيب بانه يمكن ان يفهم كونه جوابا وجزاء من حيث المعنى نحو واذن كان كذلك اذا لا يلبثون وقال ابن يعيش في شرح المفصل في مباحث الحروف قولك زيد يقوم واذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطف واذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الظير ٤٦ لان ما عطف على شيء صار واقع موقعه فكانك قلت زيد اذن نكرمك فيكون

قد اعتمد ما بعدهما على ما قبلها لانه خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فاعمل لذلك وهذا

كالاول في انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الا الرفع ولا مع العطف على مجموعها الا النصب باعتبار
 في ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطف على الفعلية في وهي الجملة الصغرى في رفعت في قولنا واحدا في أو على الاعية في وهي الجملة الكبرى في فالله هبان في الاول جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقدم الكلام على ذلك في وان في المكسورة المهمزة في الخفيفة في النون وفي بعض النسخ الخفيفة اسم مفعول من خفف والاولى اولى فيكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر وأما صدقه على الخفيفة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها مخففة أي جعلت خفيفة بالحذف وأما على النصفة الثانية فلا تصدق المخففة على تلك الاقسام الثلاثة الا بتكاف وهو ان يقال أطلقت المخففة على كل منهن وان لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة أي نسبتها الى الخفة كفسقت زيد اذا نسبت به الى الفسق في تأتي على في أحد في أربعة أوجه أحدها أن تكسر شرطية فتعوان ينتهوا فيفقر لهم في ما قد سلف في وان تعود وانعد في قال الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قبضه قد وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشف قلت والقول بان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى الماضي بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عنه جدي من قبل الامام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها يعني كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالموضع له قرآن

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الا لو ولما قال جدي المشار اليه ولو كانت ان لا تقلب معنى كان الى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي لما جاز أن تأتي بعد ان والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع وليس الامر كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب في شرح منظومته وقد راد به يعني الفعل الواقع شرطا لان الماضي مع المستقبل جميعا لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا وكذلك قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به أصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم قلت ليس ما في هذه الآية من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده هنا ولكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره هنا جازيا مشابها للشرط أو رده هذا المثال أيضا تنبيه على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد من آمن ومن يؤمن لأن المعنى والسياق يقتضي ذلك ولذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم فأكرمه وباتسكرك في المطلق لأن السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذ العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم نجدوا أمة فتيمة واطهروا وكقوله تعالى اذا قمتم الصلاة فأمسكوا ولا اشكال في ذلك فان قلت فيلزم على هذا تكرير الشرط وتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة طالت ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف يقتضي التكرير وقد علم من عرف الشارع ان هذه الشروط في التعليم والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصدت تكرير الشرط عند تكررها لان المقصود التعليم مستمر والترغيب مستمر واستمر العرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه ان الشرط لا يتكرر بتكرير الشرط الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرير ٢٧ كقول لقائل ان تركت صلاة الوتر

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (ان المكسورة الخفيفة) (قوله وان من أهل الكتاب الا يؤمن به أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته) في الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى

فعلى كذا فانه يتكرر عليه بتكرير الشرط حتى كأنه قال كلما تركت ادبت ذلك لا يقصد فيه المرة

الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمر ولا يستقيم ذلك الا بتكرير الشرط عند تكرير الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل أنه اخرج الفعل الواقع شرطا في مثل ذلك عن دلالة على الزمن الخاص الذي وضع له واستعمل في مطلق الزمان مجازا للقرينة من باب استعمال المقيد في المطلق قصدق على الماضي كما صدق على المستقبل وقد تقتزن به ان الشرطية لا بد من النافية فيظن من لا معرفة له انها الاستثنائية من جهة انه يجب قلب نون ان لا ما وادغامها في لام النافية الذي بعدها فيصير مجموعهما في اللفظ كالا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم عذابا واولا تغفروا وترجى اكن من الخاسرين والاتصرف عن كيدهم وقد بلغني ان بعض من يدعى الفضل وهو كاذب في دعواه يسأل في الانفعال وقال ما هذا الاستثناء متصل هو يوم أم مقطوع قلت وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع من الفضل الوجه الثاني من وجوه الاربعة بان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا في غرورهم ونحو بان امهاتهم الا اللاتي ولأنهم ومن ذلك قوله تعالى وان من أهل الكتاب الا يؤمن به قبل موته أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به فحذف المبتدأ وهو أحد وبقيت صفته وهو الجار والمجرور والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا والاستثناء مغرض نحو ما زيد الا قائم والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام والضمير من موته راجع الى ذلك المبتدأ المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى الا سيؤمن قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وهذا الايمان لابد من وقوعه من كل أحد ولو حين ترهق روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده قراءة من قرأ الا يؤمن به قبل موته بضم النون لان أحد في معنى الجميع وهذا كالموعيد لهم والتحريض على معالجة الايمان قبل ان يضطروا اليه ولا ينفعوا به وقيل الضمير ان لعيسى عليه السلام والمعنى اذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة روى انه ينزل من السماء حين يخرج الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعا وتصير الملة كلها اسلامية ويقع الامن حتى تزع الاسود مع الابل والنور مع البقر والذئب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث بالارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ويدفونونه فان قلت

لم غير المصنف اسلوبه في سوق الامثلة المتقدمة فقال هنا ومن ذلك قلت لعلمه انما فعل ذلك لان المبتدأ في هذه الآية غير مذكور فربما توهم ان لاجل اسمية بناء على فقد المبتدأ صورة فاراد التصريح بانها من قبيل الجملة الاسمية ليتنبه لان المبتدأ المحذوف فان قلت صرح الزمخشري بان ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به فالاستثناء عندهم مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر أو فاعل للطرف فلم يعدل المصنف عن ذلك قلت لانه يرى ان اجازة التفرغ في الصفة مخالف للكلام التحريين فلا يرضاه كما استعرفه ان شاء الله تعالى في آخر الباب الثاني فان قلت ويلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه مخصوص بالشعر قلت انما ذلك اذ لم يكن المنعوت بعض مجرورين أو في وهو في الآية بعض مجرورين بخاز ولعلنا نتعرض لهذه المسئلة في غير هذا المحل ومثله في دخول ان النافية على جملة قسمية حذف المبتدأ منها قوله تعالى وان منكم ٤٨ الا وادها في أي وان أحد منكم الا وادها وما بعد الا خبر وعنده الزمخشري

انه صفة كما مر في تلك الآية وتدخل أيضا على الجملة الفعلية ماضيا كان فعلها نحو ان أردنا الا الحسنى أو مضارعاً نحو ان يدعون من دونه الا انما هي اللات والعزى ومناة وعن الحسن لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمونه أنثى بنى فلان وقيل كانوا يقولون في أصنامهم هي بنات الله جل وعلا وتقدس اسمه عن ذلك علوا كبيرا وقيل انما أي ضعافا لان الانثى ضعيفة ونحو وتظنون ان لبتم الا قليلا ونحو

عيسى وضمير مونه يرجع الى المبتدأ المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما اذا لم يكن المنعوت بعض مجرورين أو في وهو في الآية بعض مجرورين بخاز انتهى وأقول هذا وهم لان المجرورين أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به أيضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة غير وظاهر ان المجرورين في الآية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما تكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون قوله أي وما أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن بيانا للعلمي لا للاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العائس الواو الدخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفرغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره ونقل أيضا في آخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه أيضا عن الزمخشري وأبي البقاء انه ما يريان جواز ذلك بل قال التفهيزاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاء في رجل الا كرم اه لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال ما سبقوله المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله

وان يقولون الا كذبا وقول بعضهم لا تأتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات أو لما المشددة التي تعالى معناها أي بمعنى الا كقراءة بعض السبعة يعني ابن عامر وعاصم وحركة ان كل نفس لها علمها حافظ بتشديد الميم أي ما كل نفس الا عليها حافظ وقرأ الباقر بتخفيف الميم فان مخففة من الثقيلة لا نافية واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة وهو خبر المبتدأ المتقدم وهو قول المضاف الى بعضهم بقوله تعالى ان عندكم من سلطان هذا بقوله تعالى ان أدري اقرب ما توعدون بقوله تعالى وان أدري له قننه لكم فان في هذه الآيات الثلاثة نافية وليس بعدها الا ولا لما اختها وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك وقد تقدم التنبية على مثله وخروج جماعة على ان النافية قوله تعالى لو أردنا ان نتخذهم الا تحذنا من لدنا ان كنا فاعلين أي ما كنا فاعلين وهذا قول الزحاج وجماعة وعليه فتزاد هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل وكذا ما يأتي بعد الا كثرون على انها في هذه الآية شرطية أي ان كنا ممن يفعل ذلك ولما نابع عليه لاستحالة في حقنا وخروج على ذلك جماعة قوله تعالى ان كان للرحمن ولد أي ما كان للرحمن ولد وهو على هذا أي واذا بيننا على هذا القول فوالوقف هنا على قوله فاننا أول العابدين عندهم يراه شرطية

وعليه فالكلام وارد على سبيل الفرض والمراد في الولد وذلك انه علق العبادة بكيفية الولد وهي محال في نفسه. افكان المعلق بها محال امثلها وتظيره قول سعيد بن جبير للججاج حين قال له والله لا بد لك بالذمة انما انطلق لو عرفت ان ذلك اليك ما عينت الها غيرك وقيل المعنى ان كان للرجن ولد في زعمكم فاننا اول العابدن أي الموحدين لله الكاذبين قولكم باضافة الولد اليه وقيل المعنى ان كان للرجن ولد فاننا اول الآنفين من أن يكون له ولد من عبد بكسر الباء يعبد بفتحها اذا اشتد أنفه ولا يخفى ان هذا محل العطف بالواو وان تركها محل مؤاخذه كما مر ويخرج أيضا جماعة على ان النافية بوقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه أي في الذي مكناكم فيه فجعل ما موصولة ويجوز ان تكون موصوفة أي في شيء ما مكناكم فيه بوقوله وقيل بـ في الآية بزيادة ويؤيد الاول وهو جعله نافية قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الارض ما لم نكن لكم في الذي سبق له الكلام ان كفار مكة دون أولئك ٤٩ في التحكين في الارض والمعنى لم نعط

أهل مكة نحو ما أعطيناها عاد وثمود وغيرهم من البسطة في الاجسام والسعة في الاموال والاستظهار باسباب الدنيا وكما انما عدل في هذا المحل وهو في ما ان مكناكم بـ عن ما تلا تتكرر بـ لو قيل فيما ما مكناكم بـ في نقل اللفظ وكذا قال الزنجشري بـ وقيل ولهذا بـ أي لثقل اللفظ بالتكرير بـ لما زاد واعلى ما الشرطية ما قبلوا الف بـ ما بـ الاولى هاء فقا لوا مهم او قيل بل هي بـ أي ان بـ في الآية بـ المذكورة وهي ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه بـ بمعنى قد بـ ولا يخفالك انه غير مناسب لما سقت الآية له بـ وان

تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي الكشف ليؤمنن بجملة قسمية واصفة لمحذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن ونحوه وما مننا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردة في حاشية التفاتراني فيكون ليؤمنن بجملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة صفة بلاتأويل والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقسم الخبر أو فاعل للظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدأ محذوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد اه وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردة هما الخبر ان انتهى وقال الزجاج حذف أحد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء (قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع) في الشرح لا يخفى ان ان على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وأقول ان أراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية فاذا كره من الضرورة حتى لكن لا يعيده لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطاً لهذا المعنى لجزائها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانما ج وقد يكون سبباً نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطاً ولا سبباً نحو ان كان زيد أبي فانما ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعده ان ونحوها مما يقع مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك ليس بصحيح على كون ان للشرط وسيدكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما تتميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو معناها انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لانك تقدر المحذوف

٧ في ل من ذلك بـ بفتح هزة ان وكمرها كما أسلفناه غير مرة بـ قد كرر ان نعت الذي كرى بـ أي قد نعت ذكر الكراك اذ بها قد حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير مراد فان الرسول صلى الله عليه وسلم ما مور بالذ كرى نعت أولم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتذكير مطلقا بـ وقيل في هذه الآية بـ الاخيرة بـ ان التقدير وان لم تنفع بـ حذف العاطف والمعطوف بـ مثل سرايل تقيمكم الحرأى والبرد بـ ويدل على المعطوف قوله ويتجنبها الاشقي وهذا قول الواحدى ومحي السنة قال اعط يا محمد أهل مكة ان نفع التذكير أو لم ينفع لانه صلوات الله تعالى عليه وسلامه بعث مبلغا لالذارف عليه التبليغ في كل حال نفع أو لم ينفع تأ كيد اللججة واكتساب اللثوبة ولا يخفالك ان ان على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلام بعضهم انه يجوز استعمالها بدون الواو وانما معناها انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لانك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما سبق الى أو هام القاصرين لان حذف العاطف بمفرده قليل

وقد قيل انه منوط بضرورة الشرع فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه وقيل انما قيل ذلك بعد ان عظم بالتدكير ولممت
الجملة فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزنجشري قال قد استفرغ رسول الله صلى الله عليه
وسلم مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكري الاعتموا وطغيانا وكان عليه الصلاة والسلام يتلقى حسرة
وتلهفا ويرد اذ جدا في تدكيرهم فقل له وما أنت عليهم بمبارفد كرى بالقرآن من يخاف وعيد فاعرض عنهم وقل سلام وذكروا
ان نفعك الذكري وذلك بعد الزام الجملة بتدكير التذكير وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد نفع التذكير فيهم
كقولك عظم الظالمين ان سمعوا منك ٥٠ تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وهذا هو الوجه الثاني من وجهي الزنجشري

وقد اجتمعت الشرطية
والنافية في قوله تعالى
واثن زلتان امسكهما من
أحد من بعده الاولى
شرطية وهي التي دخلت
عليها اللام المؤذنة بالقسم
والثانية نافية جواب
القسم أي جزء جواب
القسم والافليست بفرد
جواب القسم الذي آذنت
به اللام الداخلة على الاولى
وجواب الشرط محذوف
وجوابي على القاعدة
المقررة في موضعها وهذا
مما يقضي به المصنف
حيث ادعى في قول الشاعر
لئن عاد لي عبد العزيز بعثها
وأمكنني منها اذن لا أقبلها
ان اذن جواب لان
الظاهرة في أول البيت وقد
أسلفناه وهو اذا دخلت
ان النافية على الجملة الاسمية
لم تعمل عند سيبويه
من البصريين والقراء
من الكوفيين وأجاز

هو العاطف فقط كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بفرد قليل اه واقول فيه
نظرا ما اولانا لا ناسلم ان هذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية وانما
هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قدر لها طوف عليها وذلك لا يقدر لها بل تكون
مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد أشار النفاذاني في نحو هذه الى ذلك حيث قال في
مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك ان كان
ضد الشرط المذكور اولى بالاستعانة لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزاء من
ذلك الشرط كقولك أكرمه وان شئت واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها الحال والعامل فهما متقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبزي ان العطف على
محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به يعني وقديحي بعد تمام الكلام واما ثانيا فانه
لا يمتنع ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو غير تقديرها
محذوفة واما ثانيا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي واو الحال لا العطف وكذلك الجملة
عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال النفاذاني في المطول وقد تستعمل ان في غير
الاستقبال اذ اجيء بها في مقام التأكيذ مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها حينئذ
جزاء محذوف وان كثر ماله بخيل وعمر ووان أعطى جاهاليم (قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان
عظم بالتدكير) ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول
مأمورا بالذكري نفعت أو لم تنفع فامعنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان
الرسول قد استفرغ مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكري الاعتموا وطغيانا
وكان يراد جدا في تدكيرهم وحرصا عليه فقل له ما أنت عليهم بمبارفد كرى بالقرآن من يخاف
وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكروا ان نفعك الذكري وذلك بعد الزام الجملة بتدكير التذكير
الثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذم واستبعاد التأثير الذكري فيهم (قوله وقرأ سعيد بن
جبيران الذين تدعون من دون الله عبادا مثاليكم) قال ابن الصائغ هذا تخريج أبي الفتح لهذه
القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالتسديد يخرجها المعترض
على انها المنخفضة من الثقلية بتقدير عملها في الجزأين النصب وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض

الكسائي منهم والمبرد من البصريين وعمل ليس برفع الاسم وتنصب الخبر وقرا بالتناقض
سعيد بن جبيران الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف النون من ان يوكسرهما لا لتقاء الساكنين وهما
النون المذكورة ولا من الذين الاولى ونصب عبادا على انه خبران واسمها هو الموصول ونصب أمثالكم على انه
صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتكبير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التكبير فان أمثالكم بمعنى
مماثلينك فالإضافة فيه لفظية فان قلت ظاهر هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عبادا وأمثالكم
اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعويين من دون الله تعالى مخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفي المماثلة فهل من سبيل الى
التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي ان هؤلاء الذين تدعونهم آلهة

مماثلون لكم في كونهم مربيون مشبهين بسمه العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اى ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية اذ هم جادوا وتم عقلاء فلكم عليهم هزينة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم واطن انى وقفت على معنى هذا الكلام في شرح التسهيل للقاضى محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى ويوسمع من أهل العلية وهو مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وما والاها والنسبة اليها على ويقال أيضا على غير قياس كذا في الصحاح وان أحد خير من أحد الا بالعافية ينصب خير اعلى انه خير ان وان ذلك نافع بالنصب على انه خبرها ولا ضار لا بالنصب أيضا عطف على الخبر وما يتخرج على الالهال الذي هو لغة الاكثرين من العرب وان قائم وأصله ان اتا قائم فحذفت همزة انا اعتبارا بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة اى لا لعله موجبة للحذف مأخوذة من قولهم عبط الذبيحة اى نحرها من غير علة وهى سمينة فنية وقولهم عبطت الدواهى الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة اى شابا صيحها واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك وادغمت نون ان النافية في نونها اى في نون انا التى هى ضمير رفع منفصل ووحذفت الفها في الوصل على اللغة المشهورة ويوسمع ان قائما على الاعمال كافي قولهم ما زيد قائما بالنصب وكيفية العمل في الحذف والادغام كما مر ويوقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ٥١ ثم سكنت النون التى نقلت اليها حركة

الهمزة وادغمت في نون انا بعد ذهاب همزتها وورد لان المحذوف لعله يقتضى الحذف بعزلة الثابت الذى لم يحذف أصلا ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع اذ الاصل هذا قاضى بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ما كنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعله الالتقاء

بالتناقض بان المثلية في القراءتين لم تتوارد على محل واحد اه وأقول يدعى ان المثلية المثبتة هى المثلية في العبودية والمنفية هى المثلية في الانسانية (قوله من أهل العلية) في الصحاح هى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وهى الجواز وما والاها والنسبة اليها على ويقال أيضا على غير قياس (قوله اعتبارا) هو مهملتين اى لا لعله يقال عبطت الناقة واعتبطها اذا بحتها وايس به علة (قوله ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكان هو الله ربى) فان أصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون فليل لكان وانبات الالف وصلافيه فصيح بخلاف انا اذا أثبت الفه في الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف تبدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعده لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربى خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضى في بحث حقوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة وثانى الوجهين انهم وقفوا عليه

وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فليل هذا قاض بالكسر لان حذف الياء الساكنين اى لالتقاءهما فهو مقدر الثبوت فتكون الضاد مكسورة في حين اذ كان المحذوف لعله بعزلة الثابت الوجود في منع الادغام في ان انا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون لان الهمزة فاصلة في التقدير وهى في حكم الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قلت غاية ما قاله المصنف انه لا يعتد بالعارض وهو أصل مختلف فيه فقد قيل ان المعارض يعتد به الا ترى ان مثل الاجراء نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت أبقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتدًا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش ان يقرأ الان خذف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن الاثمين بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ في الساذن لاثمين بادغام نون من في اللام اعتمد اذ بحر كنها المعارضة كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أنير الدين أبي حيان رحمه الله تعالى راض حبيبي عارض قد بدا يا حسنه من عارض راض وظن قوم ان قلبى سلا والاصل لا يعتد بالعارض ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكان هو الله ربى قال الرضى خبرى أصله لكن انا فحذفت الهمزة وألغيت حركتها على نون لكن فتلاقت النون فكان الادغام ونحوه قول القائل وترميتنى بالطرف اى انت مذنب وتقليبتنى لكن اياك لا اقلى اى لكن انا لا اقلبك هذا كلامه قلت وهذا هو الوجه المردود عند المصنف وقد علمت ما فيه

وقراءة ابن عامر بإثبات الف انافي الوصول والوقف جميعا وحسن ذلك وقوع الالف عوضا من حذف الهمزة وغيره الا في
الوقف الوجه الثالث ان تكون مخففة من **بكر** ان **بكر** التثنية قد دخل على الجملتين **بكر** الاسمية والفعلية **بكر** فان دخلت على **بكر**
الجملة **بكر** الاسمية جازا لعمالها خلافا للكوفيين **بكر** وظاهر هذه العبارة ان خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز
الاعمال وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها مخففة من التثنية وان الغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية وليس كذلك
فان الكوفيين لا يجيزون تخفيف التثنية أصلا وان التي يراها البصريين مخففة من التثنية يقولون انها النافية ويمكن ان
يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسألة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من التثنية فان قلت قوله لما
قراءة الحرمين وأبي بكر يدفعه فان دليله المذكور منصوب لجواز الاعمال وذلك مقتض لان يكون الاعمال هو المتنازع
فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية لا المخففة وقد أجاد المصنف
في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على ان المشددة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل قليلا وتمهل كثيرا وعن الكوفيين
انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد انطلق فان نافية واللام بمعنى الا فان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان
أحدهما ان تكون مصدر خالف أي خالفوا في ذلك خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا أو اجاعا بفتح القاف اتفقا على ذلك اتفاقا
واجمعا عليه اجماعا فان قلت ٥٢ فهاهنا اللام الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو مؤكد

ولا ينفصل اذ هو متعدي بنفسه
قلت هي لام التبيين مثلها
في سقيالك فيتعلى بمحذوف
أي ارادني الكوفيين
وثانيهما ان يكون حالا
والنقدير أقول ذلك خلافا
للكوفيين أي مخالفا لهم
وحذف القول كغيره جدا
حتى قال أبو علي الفارسي هو
من حديث البحر قل ولا
خرج ودل على هذا المحذوف
ان كل حكم جزم به المصنفون
فهم قائلون به فكان القول

بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وانما مبتدأ وهو مبتدأ ثان والله
مبتدأ ثالث وربى خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعائد
على الاول هو الياء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أي أخالف
خلافا للام للتبيين كما في سقيالك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا وذا خلافا
فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من التثنية وهو غير
سديد لانه يقتضي ان الكوفيين قائلون بالمخففة من التثنية غير قائلين باعمالها وهم لا يقولون
قولا باعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انه ان النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا
الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور لدق قولهم انها غير عامة صريحا وقولهم انها النافية
ضمنا وفي الترح ويمكن ان يجاب عنه بمعنى من ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع
الى صدر المسألة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من التثنية ويلزم من الاعمال كونها مخففة
فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية اه (قوله لنا قراءة الحرمين وأبي بكر) وان كلاً
لما يوفينهم) قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرمين بتخفيفها فالفاظ

بالآية

مقدرا قبل كل مقالة وكذا قال المصنف في بعض تمايقه لما أيها القائلون بالاعمال وقراءة

الحرميين وأبي بكر وان كلاً لما يوفينهم **بكر** بنصب كلا وهو ظاهر في اعمال ان المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه
الآية منفقة من كل وجه فانهم ما يقرأون بتخفيف النون والميم من ان ولما وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم
فلواقصر المصنف على قوله وان كلاً لصح وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعاً سواء
شدت ميم لما أو خففت ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على ما وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم
فتحتل وجهين أحدهما ان تكون مخففة من التثنية وبأى في لما تلك الوجه والثاني ان تكون نافية وكلام مفعول باضمار أرى
ولما معنى الا انتهى كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر فكيف يتأني له الاستدلال بهذه
القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم الكوفيين ان يجيبوا عن قراءة الحرمين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلاما منصوب
بان وانما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصريين
لسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت لكم لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض
حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر في المذهبين متعارض فتأمل
بكر لنا أيضاً أيها القائلون بالاعمال **بكر** حكاية سيمويه عن العرب **بكر** ان عمر المنطلق **بكر** وقد يقول الكوفيون هو مخرج
علي الحذف أيضاً أي ان أرى عمر هو منطلق **بكر** يكثرها لها بنحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا **بكر** ونحو **بكر** وان كل

الجميع لدينا محضرون وما في الآيتين صلة وجميع فاعل بمعنى مفعول أي وإن كلكم لمجموعون لدينا وقراءة حفص أن
 هذان لساحران يخففون أن فاهملت وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان وخفف خففها وأما الباقيون فغروا
 بتشديد نون أن لكن أبو عمرو قرأ هذين بالياء ومن عداه بالالف وقراءة ابن كثير شاهد ثلاثه سال كقراءة حفص ومن
 ذلك وهو أهمل أن الخفيفة قوله تعالى أن كل نفس لها عليها حاقط في قراءة من خفف لها من السبعة وهم من عدا عاصما
 وحزرة وابن عامر وأما من شدد لها وهم هؤلاء الثلاثة فإن نافية ولم يعنى الأوامر على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل
 هذه الآية عن المثل المتقدمة بقوله ومن ذلك وإن دخلت أي أن الخفيفة على الجملة الفعلية وجب إهملها
 والاكثر في الاستعمال كون الفعل من تلك الجملة الفعلية ماضيا ناسخا بأن يكون من باب كان وأخواتها أو باب
 كاد وأخواتها أو باب علم وأخواتها ونحو وان كانت لكبيرة ونحو وان كادوا ليفتنونك ونحو وان وجدنا أكثرهم
 لفاسقين فهذه الآيات من تلك الأبواب الثلاثة على ترتيبها في الذكر المتقدم ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً فيكون
 كثيراً أكثر ونحو وان يكاد الذين كفروا ليقولنك ونحو وان نظنك ٥٣ لمن الكاذبين ويقاس على النوعين

وهما الماضي الناسخ
 والمضارع الناسخ اتفقوا
 على ذلك اتفاقاً ودون
 هذا أن يكون الفعل
 ماضياً غير ناسخ
 فيكون قليلاً كثيراً
 ونحو شئت بمنك أن
 قتلت مسلماً

حلت عليك عقوبة
 المتعمد

الشلل فساد في اليد زال
 شلت يده بالفتح تشل
 فهو من باب علم يعلم ولا
 يقاس عليه خلافاً
 للاخفش وقد عرفت
 وجه نصب خلافاً

مثل ذلك وأجاز أن قام لانا
 وان تعدلانت والجماعة

بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وإن كلاً لكفاه في
 الاستدلال ولم يتأت عليه أشكال ثم إن المصنف في بحث لما ذكر أن قراءة أبي بكر محتملة لأن
 تكون أن نافية وكلام مفعولاً بضم أرى ولم يعنى إلا وأنت تعلم أنه مع هذا الاحتمال لا يتأتى
 بقراءة أبي بكر استدلال بل ولا بقراءة الحزميين أيضاً لأن الكوفيين أن يقولوا إن أن نافية وكلام
 منصوب باري محذوف واللام بمعنى الأعلى ما هو معروف من مذهبهم فإن قلت هنالما ما نافيها
 التي بمعنى الأقلت الأولى وأما النافية فهي لا قسم مقدروا في شرح التسهيل لابن أم قاسم
 لا عمل لأن عند الكوفيين ولا هي مخففة من أن بل هي النافية واللام بعدها بمعنى الأويجملون
 النصب في أن وكلام يفعل بفسره ليوفينهم أو به نفسه وبه قال الفراء ورديان اللام لا تعرف في
 كلامهم بمعنى إلا اه فان قلت أي شيء خبر أن في الآية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف
 لما قلت فيه وجهان أحدهما ليوفينهم وما هي زيادة فاصلة بين لام أن ولام القسم وتانيها أن الخبر
 ما وهي نكرة لحق أوجع (قوله والاكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً) أما كونه ماضياً فلأن
 الماضي أشد بالتأكيده من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع
 وأما كونه ناسخاً فلتوفر مقتضى أن عليها وهو تأكيده الجملة الاسمية لذكرى جذبتها بعد ذكر
 ذلك الناسخ (قوله شئت بمنك أن قتلت مسلماً) هذا صدر بيت عجزه حلت عليك عقوبة المتعمد *
 والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد في اليد يقال شلت يده تشل
 بالفتح وأشلها الله وقبل هذا البيت

يا عمرو لو نهيته لوجدته * لا طائشاً رشح الجنان ولا اليد

يمنعون مثل هذا ويعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذاً ودون هذا في القلة أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم
 أن يزيناك لنفسك وإن يشينك لهيه فخر في المضارعة من هذين الفعلين مفتوح يقال زانه يزينه وشانه يشينه والهاء من لهيه
 للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ يمكن ولا يقاس عليه إجماعاً على ذلك إجماعاً فإن قلت لم كان الأكثر دخول
 أن الخفيفة على الأفعال الناسخة قلت لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل أثر وافي ذلك الفعل أن يكون من أفعال
 المتبدا والخبر لا يزول عنها وضعها بالكلية التي ترى أنها إذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخر أعلم إذا لاسممان
 مذكور أن بعدها لأنك إذا قلت أن كان زيد لقاتم فعناه أن زيد القاتم هذا معنى كلام ابن الحاجب فإن قلت فلم كان إلا أكثر
 أن يكون ذلك الفعل الناسخ ماضياً قلت لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن أن يجاب عنه بأن وأخواتها مشابهة للفعل
 لفظاً ومعنى أما لفظاً فلبنائها على الفتح ولكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل وأما معنى فلأنها في معنى أكدت وشبهت
 واستدركت وتغيب وترجيت هكذا قرأه نجم الدين سعيد في شرح الكافية وذكر غيره أيضاً وقدقتضاه مشابهة الفعل
 الماضي فقصودنا في أن بعده تخفيفها أن يدخلوها على ما هو مشابه لها لفظاً ومعنى وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة

وحيث وجدت أن في تخفيف النون وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم في على مذهب البصريين
 في بيان أصحها التشديد في فان قلت ما هذه الفاء من قوله فاحكم قلت هي فاء الجواب اما على اجراء كلمة الطرف مجرى كلمة الشرط
 كما ذكره س نحو وادلم يتدوا به فسيقولون واما على جعله من باب وال جزا فاجزأ أي مما أضمر فيه أما وقد يجيء كلام في هذا
 المعنى بعد في وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام ان شاء الله تعالى وفي الوجه الرابع في بادخال العاطف هنا ولم يفعل ذلك
 في الثاني ولا الثالث ان تكون زائدة كقوله في أي قول النابتة الذي ياني والمؤمن العائذات الطير عسها ركبان مكة بين
 الغيل فالسند ما ان أتيت بشي أنت تكرهه * اذن فلارفعت سوطي الى يدي أراد بالمؤمن الله تعالى والعائذات اللانذات
 اللانذات منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان والغيل بغين معجمة مكسورة فتنة تختصة سا كنة فلام
 والسند بسين مهملة ونون مفتوحة ٥٤ ودال مهملة وهما أجتان كتابين مكة والمدينة يريدان ركبان مكة لا تأخذ هذه

الطير ولا تصيد هابل
 تمسها ولا تضرها حلف
 بما ذكرناه لم يأت شيئا
 يكرهه الممدوح فان فعل
 ذلك فشلت يده حتى لا تقدر
 على رفع السوط وواكثر
 ما زيدت بعد ما النافية
 اذا دخلت على جملة فعلية كما
 في البيت في الذي انشد
 المصنف صدره أو
 جملة في اسمية كقوله
 فما ان طيناجين ولسكن
 من ايانا ودولة آخر بنا
 المراد بالطب هنا العادة
 كذا في الصحاح والجبين
 خلاف الشجاعة والمنيعة
 وهي الموت والدولة في
 الحرب بمعنى النصر والغلبة
 نقول كان لفلان على فلان
 في الحرب دولة أي انتصر
 عليه وغلبه قال أبو عمرو بن

وعمر وهذاهو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجدته نائما في وادي السباع تحت
 شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجبل قبل الواقعة
 وعاتكة هذه هي التي كان أهل المدينة يقولون عنها من أراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك
 انها كانت جميلة وكانت تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاحبها حباشة يدان ثم شهد الطائف
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمى بسهم فقات منه في المدينة فتزوجها الزبير بن العوام
 فقتل فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصنية أم الزبير (قوله ما ان أتيت بشي أنت تكرهه) هذا صدر
 بيت بحجزة * اذن فلارفعت سوطي الى يدي * (قوله فما ان طيناجين الخ) في الصحاح المراد
 بالطب هنا العادة والجبين بسكون الباء وضمها صفة الجبان والمنيا جامع منية وهي الموت لانها
 مقدرة لانه يقال مني له أي قدر والدولة في الحرب ان تداول احدي الفتيين على الاخرى يقال
 كانت لنا عنهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صاروا في عيبنهم دولة يتداولونه
 يكون مرة له ذوا مرة له ذوا والجمع دولان ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي
 يتداول بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام
 الجمعي سألت يونس عن قول الله تعالى كيدا لا يكون دولة فقال قال أبو عمرو بن العلاء لدولة
 بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاها تكون في الحرب والمال
 وقال يونس اما أنا فوالله لا أدري ما بينهما (قوله بني غداة ما ان أتم ذهب الخ) غداة بضم الميم
 بعد هاء مهملة وبالنون حي من يربوع والصر يف بالمهملة الفضة الخالصة والخرف في الصحاح
 هو الجرو في القاموس هو الجرو وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا (قوله يربو
 الموهما ان لا يراه الخ) يربو بتشديد الجيم وكسرها ويعرض يحتمل ان يكون من عرض له أمر
 كذا أي ظهر وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها أي تعرضت له والخطوب جمع

العلاء الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب وقال عيسى بن عمر وكلتاها في المال والحرب وقال يونس خطب
 اما أنا فوالله ما أدري ما بينهما وفي هذه الحالة في وهي حالة زيادة ان بعد ما في تكف عمل ما الحجازية في فيبقى المبتدأ والخبر
 بعد هاء على ما كانا عليه من الرفع في كافي البيت المتقدم وأما قوله بني غداة ما ان أتم ذهب ولا صريفا ولكن أتم الخرف
 في رواية من نصب ذهباً وصرى في رواية من رفعه ما والنصب لهما يرد في الظاهر نقض لقوله ان زيادة ان به ما كافة
 لعملها عند الحجازيين في تخرج على انها نافية مؤكدة لما في لازمة فلهذا لم تكفها عن العمل وغداة بضم الغين وبالذال المهملة
 والنون حي من يربوع والصر يف الفضة الخالصة والخرف قال الجوهر في الجرو في القاموس هو الجرو وكل ما عمل من طين وشوي
 بالنار حتى يكون فخارا وقد زاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يربو الموهما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب في
 تعرض كانه من الاعتراض يقال عرضت له القول بفتح الراء وكسرها فاعلى الثاني تعرض بفتح الراء ويحتمل ان يكون تعرض
 يعني تظهر يقال عرض له أمر كذا أي ظهر وادناه أقرب والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال

ما خطبك أي ما سبب أمرك الذي أنت عليه وغلب استعمال الخطوب في الأمور الشاقة الصعبة ويؤيد ما المصدرية كقوله
ورج الفتى للخير ما أن رأيت * على السن خير الأيزال يزيد الفتى الشاب يقال فتى بكسر التاء يفتى فتاء بالمد فهو فتى بالنقص
والسن العمر وهما مضاف محذوف أي على زيادة السن وخير مفعول يزيد قلت ولا يمين البيت شاهد لما ذكر لا احتمال
أن تكون ما زائدة وان شرطية ويؤيد الاستفاحية كقوله إلا أن سرى ليلى فبت كئيها * أحاذر أن تنأى لنوى بغضوباً
سرى بمعنى سار واسناده إلى الليل مجاز والكئيب المسمى الحال يقال كتب الرجل يكأب كآبة على زنة عمرة وكآبه على زنة كالة
وتنأى تبعد والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير كذا في الصحاح وغضوب اسم امرأة بنين
وضاد معجنتين ويؤيد أن أيضاً قبل مدة الانكار وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة إذا قصدت
انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد انكار محبته لك
أن يدانيه أي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان أنه لا يمتد أنه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك في أن زيدا جاءك ويستنكر
أن لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك سمع سيدي به رجلاً ٥٥ يقال له أخرج أن أخصبت البادية فقال

أنا فيه منكر أن يكون
رأيه على خلاف ذلك
وهذا يحتمل أن تكون مدة
الانكار اجتناباً به من زيارة
أن فتكون المدة بآلة لا
تكسر النسب لا انتقاء
الساكنين فلا يكون الزائد
الأياء ويحتمل أن تكون
المدة اجتناباً قبل زيادة
أن فتكون المدة ألفاً للحاقها
بمدد فتحة نون الضمير
والأصل أنه ثم زيدت
أن بسبب النون والالف
فالنتي ساكنان فكسر
أولهما نون أن المزينة
فانقلبت الالف ياء
ويؤيد أن الحاجب أنها

خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الأمر تقول ما خطبك ثم استعمل في الأمور الشاقة (قوله
ورج الفتى الخ) الفتى الشاب والسن بالهمزة والنون هنا العمر وخير مفعول يزيد والمعنى
إذا رأيت شخصاً كل زاد عمره زاد خيره فرجه للخير (قوله إلا أن سرى ليل الخ) سرى بمعنى سار
والكئيب المنكسر من الحزن وتنأى تبعد والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب
أو بعد وهي مؤنثة لا غير وغضوب معجنتين على وزن صبور اسم امرأة (قوله وقبل مدة الانكار)
قال الرضي هي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة إذا قصدت انكار اعتقاد
كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد
تكذيباً وأن زيدا جاءك أي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان أنه لا يمتد أنه أتاك أو
يقول ذلك من لا يشك أن زيدا جاءك ويستنكر أن لا يجيئك فكانه يقول من شك في هذا وكيف
لا يجيئك اه ولم يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المكسور الههزة بل ذكره من مواضع
مفتوحها (قوله وزعم ابن الحاجب أنه زاد بعد ما الإيجابية وهو سهو) كلام الرضي صريح
في أن ذلك لغة فإنه قال وزيادة أن المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست
فكسر وكسر أو الفتح أشهر اه وابن الحاجب هو أبو عمرو وعثمان بن أبي بكر بن يونس المالكي
كان والده حاجباً للامير عز الدين موسى الصالح وكان كروياً فاشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل
إلى دمشق ودرس بجسامعها في زاوية المالكية ثم عاد إلى القاهرة فقام بها ثم انتقل إلى
الاسكندرية للإقامة بها فتوفي في شوال سنة ست وأربعين وستمائة وكانت ولادته باسنام

تزد بعد ما الإيجابية وهو سهو وأما لك في أن المفتوحة في الههزة وجزم المصنف بالسهو من غير ثبوت يستدل إليه غير مناسب
فإن الحاجب إمام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم أر أحداً من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه وفهم
الائمة النقاد بل أقروا ذلك ولم يتعقبوه وقال الرضي زيادة المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا
وكسر أو الفتح أشهر ويؤيد على هذه المعاني الأربعة في معنيين آخران فزعم قطرب وهو أبو علي محمد بن المستنير البصري
أحدثت له مدة سيدي ويقال أنه هو الذي لقبه بقطرب لما كثره إياه في الأصحاح قال له يوماً ما أنت الا قطرب الليل والقطرب
دوية تستريح بالنهار وتسعي بالليل في أنها أي أن المكسورة قد تكون بمعنى قد كما مر في أن نفعت الذكري وهو مرافق
ذلك من الكلام ويؤيد أن الكوفيين أنها تكون بمعنى أذ في التعليلية ويؤيد جعلا والله أن كنتم مؤمنين أي لا جمل
كونكم مؤمنين فهي بمعنى إذا التي ترد للتعليل وقوله تعالى لا تدخلن المسجد الحرام أن شاء الله وهذا موضع العطف وليكن
المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله ويؤيد قوله عليه الصلاة والسلام وأنا أن شاء الله بكم لا حقون ونحو ذلك بنصب
نحو عطف على المنصوب المتقدم في العمل في الواقع وفيه بعد أن الشرطية في تحقيق الوقوع فلا يصلح أن يكون شرطاً

سأعلمه قبل هذا **و** جملوا من ذلك أيضا **و** قوله اتغضب ان اذنا قتيبة خربا **و** جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم **و** على رواية من رواه بان المكسورة وخرتاجها مهمة وزاى قطعنا وجهارا بكسر الجيم أى مجاهرة غير سر **و** قالوا وليست **و** ان فيه شرطية لان الشرط **و** الذى يقع بعدها **و** مستقبل وهذه القصة **و** هى خزانة قتيبة جهارا **و** قد مضت وأجاب الجمهور **و** عن جميع ما تقدم فاجابوا **و** عن قوله تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جى به التهيج والالهاب كما تقول لا ينك ان كنت ابني فلا تفعل كذا **و** فى ذلك من التهيج له على ان لا يفعل ذلك المنهى عنه ما لا يخفى وهذه نكتة لا يزال هذا المحقق الواقع فى قالب المعدم المشكوك فى وقوعه فلا حاجة الى جعل الاداة غير شرطية بل جعلها كذلك تذهب هذه النكتة **و** **و** أجابوا **و** عن آية المشيئة **و** هى لتدخلان المسجد الحرام ان شاء الله **و** بانه تعلم للعباد كيف يتكلمون اذا أخبروا عن المستقبل **و** مناديين بادب لله تعالى **و** قمتين بسنته روى الواحدى عن أحمد بن يحيى انه قال استثناء الله فيما يعلم واستثناء الخلق فيما لا يعلمون وأمر بذلك فى قوله تعالى ٥٦ ولا تقولن لشيء ائني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله **و** **و** بان أصل ذلك الشرط

ثم صار يذ كر للتبرك **و** وبهذا يجاب عن الحديث **و** **و** وان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال **و** بالراء **و** فى بعض النسخ لا يدفع ووجه ما قاله ن الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعا فلزم تحقق مشيئته لان لا يموت منهم أحد قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت وهذا باطل لاستلزامه الخلف فى الوعد وهو على الله تعالى محال **و** **و** وان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم

قرى الصعيد فى أوخر سنة سبعين وخمسمائة (قوله اتغضب ان اذنا قتيبة الخ) خربا بالحاء المهملة والزاي بمعنى قطعه **و** حازم بميم مهملة وزاى اسم رجل (قوله وهذا الجواب لا يرفع السؤال) وفى بعض النسخ لا يدفع بالدال والمسال واحد وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخول ان شاء الله فى أخباره تعالى يدل على هذا ان الرخصى سأل هذا السؤال وأجاب بما أجاب به المصنف ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السؤال هو ان المشيئة على هذا الجواب أيضا دخلت فى أخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال ما وجه دخوله لهما فيه والجواب ان وجهه الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له أشار الى هذا البيضاوى فى تفسيره وفى الشرح ووجه ما قال ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيئته تعالى ان لا يموت أحد منهم قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف فى وعده تعالى وهو محال اه ولقائل ان يقول انما يلزم تحقق مشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم لو وعد جميع أولئك المؤمنين فى الدخول لو كان الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم وامام مع تقييده بذلك فلا (قوله أو ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا صحابه حين أخبرهم بالنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملاك الذى أخبره فى المنام) فى الشرح يعنى والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظرا لانه كيف يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون فى الكلام اشعار بانه محكى اه وأقول على هذين التقديرين لم يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجويز كون الكلام حكاية عن الغير يكفى فيه ان لا يمنع مانع منه وسياق الشارح انه يجوز ان يكون روى وربكم فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربى وربكم من كلام عيسى ارفى به

لا صحابه حين أخبرهم بالنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملاك الذى أخبره فى المنام **و** فالشرط على هذين الكلام التقديرين على بابه وفيه نظرا وذلك لانه كيف يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون فى الكلام اشعار بانه محكى ثم هذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا فى حق الملاك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه **و** واما البيت فمعمول على وجهين أحدهما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان يكون ان اقترع مفتخر **و** فى المستقبل **و** بسبب خزه **و** فيما مضى **و** اذنى قتيبة اذا لاقتار بالخز يكون سببا للغضب ومسببا عن الخز **و** فان قلت الهمة الداخلة على تغضب لانكار التوبيخ فيقتضى ان ما بعدها واقع وان فاعله ما لم وما اذا كان الغضب واقعا استحتم كونه جواب الشرط أو دليل الجواب اذ لا يتسبب الماضى عن المستقبل قلت لانكار التوبيخ على قسمين اما بمعنى ما كان ينبغى أن يكون نحو اعصيت ربك فيكون الموجب عليه قد تحقق وقوعه واما بمعنى لا ينبغى ان يكون نحو اتعصى ربك فلا يكون الموجب عليه قد وقع ولكن يصددان يقع شافى البيت من القسم الثانى لا الاول والوجه الثانى **و** ان

يكون على معنى التبيين أي أن غضب ان تبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزنا فيما مضى كما قال هو أي الشاعر ربه اذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة ولم تجدي من ان تقرى به بدا أي يتبين اني لم تلدني لثيمة برفع يتبين لا يجزمه جوابا لا اذا ما لانها لا يجزم الاشاذا قال الجوهرى وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لافراق منه ويقال البد المعوس ومن ان تقرى متعلق ببدا وضمير به يعود الى القول المتقدم أي لم تجدي بدا من اقرارك بما قلته من اني لم تلدني لثيمة يقول اذا ما ذكرنا ناسبا علمت يا هذه اني لست بابن لثيمة وظهر لك ما يلجئك الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدني لثيمة لان الام اذا كانت من الكرام فالاب أولى لان العرب لا يزجون من هو دونهم ورعا تر وجوا من دونهم وقال الخليل والمبرد الصواب ان أدنا يفتح الهمزة بضم من ان هو أي لان أدنا ثم هي عند الخليل ان الناصبة بضم الناصبة بحسب الوضع وهو عند المبرد ان الناصبة من الثقيلة بضم واسمها ضمير شان محذوف والجملة الاسمية خبره ويرد قول الخليل ان الناصبة لا يلبها الاسم على اضممار الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان أحد من المشركين استجارك وعلى تخريج الخليل يلزم ان يكون مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أي ان حزت أدنا قتيبة فيكون الاسم قد وليها على اضممار الفعل وانظر لم امتنع ذلك وهو على الوجهين المذكورين وهما اقامة السبب مقام المسبب واردة معنى التبيين يخرج قول الآخر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فان قتله قد وقع ومضى لكنه جعل شرطاً على ما تقدم هو أي ان يقتلوا بسبب قتلك أو ان يتبين ٥٧ انهم قتلوك وعارا ما خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة قتل أو خبر

لهذا الجور رب اذهوني موضع مبتدأ كما سيأتي ان المقنوعة الهمزة الساكنة النون تأتي على وجهين اسم وحرف الظاهر رفعهما على انهما خبر بعد خبر أي ان اسم وحرف وجرهما على الابدال من وجهين غير بين لادائه الى قولك ان على اسم وحرف وفيه ما لا يخفى اللهم الا ان يقدر محذوف

الكلام المحمدي تعظيماً لله تعالى فيرد عليه ما اورده ههنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا في حق الملك لانه خبر عن الله تعالى به هذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه اه وأقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ما أفهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيره بانه مجاز في الكشف فانه مندفع ومبني أيضاً على ان الشرط على هذين التفسيرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهم للتبرك وحاصل هذين الوجهين ان ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو ان أصل ذلك للشرط ثم صار يذكرون للتبرك فان حاصله ان ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتأمل (قوله اذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة) هذا صديريت عجزه ولم تجدي من ان تقرى به بدا وفي الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لافراق منه ويقال البد المعوس والثيم الذي الاصل الشج النقص وانما خص الام بالذكور لانها اذا لم تكن لثيمة فالاب أولى لان العرب لا يزجون من دونهم وقد يتزوجون من هو دونهم

في ل أي وجه اسم ووجه حرف أي طريقته فيمكن الابدال حيث يشاء والاسم على وجهين ضمير المتكلم برفع ضمير وفيه ما مر وذلك في قول بعضهم بضم أي بعض العرب وان فعلت بسكون النون وصلوا ووقفوا هي امة حكاهما قطرب والاكثرون من العرب وهم من عدا بني النضير على فتحها وصلوا على الانسان بالالف وفتحها وأما ضمير فيثبتونها وصلوا ووقفوا بها قرأنا فع ومذهب البصريين ان الضمير هو الهمزة والنون وأما الالف فزائدة بدليل حذفها في الوقف وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة عجم فان قلت على ماذا انتصب وصلوا ووقفوا قلت على الطرفية باعتبار مقامهما مقام مضاف محذوف أي زمن وصل وزمن وقف وهو ضمير للمخاطب بالرفع عطفاً على المتقدم وفيه أيضاً ما مر وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو ان يكون ضمير لمخاطب في قولك أنت في الواحد المذكور وأنت في الواحد المؤنث وهو انما في الخطابين أو للمخاطبتين وأنتم في جماعة المخاطبين وأنتن في جماعة المخاطبات هذا في قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف خطاب ومذهب الفراء ان أنت بكال اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدوا بالتسقل لفظاً والحرف على أربعة أوجه أحدها ان يكون حرفاً صدر يا ناصباً للمضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون هي وصلتها في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تهفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه ان تبرأوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أي خير لكم فحذف الخبر وليس بمتعين لذلك لما سبأني ولجواز كون ذلك في محل جر على انه عطف بيان لايمانكم أي لا لامور المخوف عليها التي

هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس الاصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الحيرات من صلة رحم أو عبادة أو اصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحنث في عيني فيترك البرارادة البر في عينه دقيل لهم لا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم أي حاجز لما حاتم عليه وسمى المحلوف عليه عينا للتباسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها أَرَضَهُ اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حار أو ما أماته والثاني في موضع وقوعها ان تقع في بعد لفظ دال على معنى غير اليقين في سواء كان دالا على ظن أو غيره وكان قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما يتميز به الناصبة من الخفة وفيه نظر فقد قال الامام المروزي في قول الجاسي عمت يا باطع الدهر بعدهم * حياة وكان الصبر ابقى واكرما اطعم منصوب بان ولورفع الجاز على ان تكون مخففة من النقيصة ويكون اسمها مضمرا فدل ذلك على ان المخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا ينافي غرض المصنف وقد يجب بان اللهم يرد معنى العزم على الشيء وهو الجدية ومعنى حديث النفس كما صرح به بعض أئمة اللغة فيكون يقينيا بالاعتبار الاول وغير يقيني بالاعتبار الثاني فلعل المروزي أجاز كونها مخففة نظرا الى كون الفعل يقينيا وأجاز كونها ناصبة نظرا الى كون الفعل غير يقيني فاندفع النظر وقد ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل ضابطا يعلم به موضع تعيين الناصبة وتعين المخففة وموضع جواز الامرين سواء كنت منشئة للكلام أو سامعا قال لفظ ان اما ان تذكر بفعل قبلها مسلط عليها أولا فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون بفعل تحقيق أو ظن أو غيرها فلاول يتعين للشدة والمخففة منها والتالث يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه الامر ان وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرها الجملة أولا فان صدرت به الجملة تعينت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم وان لم تصدر بها جازتا كقولك حسن ان

٥٨

يقوم وحسن أن تقوم على ان أصله انك تقوم وقد ظهر لك هذا الكلام مؤاخذه على المصنف ان كان مقصوده بذلك كرهينك الموضوعين تميز ما يتعين فيه ان الناصبة من الخفة وهو الظاهر من سياق كلامه فتأمل وقد يقال

(أن المفتوحة المضمرة الساكنة النون) (قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين) قال ابن الصائغ يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من النقيصة وان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وأقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان أحد الموضوعين اللذين يقع فيهما أن المصدرية لا لبيان الموضوع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا يرد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين لذي يقع بعده المخففة هو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتيبين واليقين والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر والفكرى وعلى هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على الشائع الكثير (قوله ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى) وذلك ان ان مع صلتها في تأويل

أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيق والتقديرى فلا تتم المؤاخذه واذا وقعت الناصبة بعد فعل غير دال على اليقين فيكون في موضع رفع نحو الم بآن للذين آمنوا ان تخضع في ونحو ويوعى ان تذكر هو اشياء وهو خبر اكم في موضع نصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله كذا اعربه غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كذا كره المصنف في أواخر الكتاب وانما احتج الى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الاخبار وجعله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يأتى في هذا المحل وقال الرضي ان هذه هي المضمرة بدل لام الجود ولام الجود محذوفة وهما متعاقدان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذفت ان لم تأت باللام وعليه فيحتمل المحل النصب والجرك نظائره وقدر أبو البقاء الخبر بمكان فيكون المحل رفعاً على انها وصلتها فاعل بالمحذوف قات ولو قبل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل ونحو فيقولون نخشى ان تصيبنا دأثره ونحو في فاردت ان أعينها في موضع خفض نحو في أو ذين من قبل ان تاتينا ونحو في من قبل ان ياتي أحدكم الموت ونحو في وأمرت ان أكون في أول المسلمين وسياق الكلام على هذه اللام في حرها هل هي زائدة أو لا فيكون ان تكون مع صلتها في محتملة لهما في أي موضع النصب ولو وضع خفض في نحو والذي أطعم ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين أصله في ان يغفر لي ومثله ان تبرأ في الآية المتقدمة لكن ليست مثلها للمحملة للنصب والخفض على الإطلاق وانما هي في اذا قدر في ان تبرأ والجاء على هذا التقدير متعلق بعرضة لما فيه من معنى الاعتراض أي ولا تجعلوا الله معترضا في البرأى انه عرضة في أو في اذا قدر في ان تبرأ في حذف الجار والثاني جميعا وحينئذ يتعلق الجار بالفعل انتهى عنه أي ولا تجعلوا الله لاجل ترك البر والتقوى والاصلاح عرضة لإيمانكم أي حاجزا

أى شأن الذين كقولهم * وما حسببتك أن تحيىنا * أى وما حسببت شأنك المحيى * وان هذه * وهى الثنائية بحسب الوضع *
 * موصول حرفي * والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر زاد ابن مالك ولم يتجوز الى عائد احترام من الذى اذا وقع صفة
 مصدر نحو ونحضرتم كالذى خاضوا اذا التقدير كالخوض الذى خاضوه وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور في
 شرحى على التسهيل فراجع ان شئت * وتوصل بالفعل المتصرف * لا الجامد نحو عسى * مضارعا كان كما مر أو ماضيا نحو
 لولا ان من الله علينا * ونحو * ولولا ان ثبتناك * وأمر الحكاية سيبويه كتبت اليه بان قم هذا هو * القول * الصحيح *
 وصرح به فى الكشف عند تفسير قوله تعالى فى سورة يونس وأمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك للدين حنيفا
 فقال فان قلت عطف قوله ان أقم على ان أكون فيه اشكال لان أن لا تخاومن أن تكون التى للعبادة أو التى تكون مع الفعل
 فى تأويل المصدر فلا يصح ان تكون للعبادة وان كان الامر مما يتضمن معنى القول لان عطفها على الموصول بأى ذلك والقول
 بكونها موصولة مثل الاولى لا يساعد عليه لفظ الامر وهو أقم لان الصلة حقها ان تكون جملة تحتل الصدق والكذب
 قلت قد سوغ سيبويه ان توصل ان بالامر والنهى وشبه ذلك بقولهم أنت الذى تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما
 تكون معه فى معنى المصدر والامر والنهى دالان على المصدر دلالة غيرهما من الافعال الى هنا كلامه ومعناه ان وجه
 التشبيه الذى ذكره سيبويه هو النظر الى المعنى فى الجانبين وذلك ان قولهم أنت الذى تفعل على الخطاب منظور فيه الى
 المعنى من حيث ان الذى خبر ٦٠ لانت فهو بمعناه فعاد الضمير اليه من الصلة بالخطاب نظرا الى المعنى والا

قال اصل ان يكون ضميره
 غائبا اذ هو اسم ظاهر
 فطريقه طريقة الغيبة
 وكذا وصل ان المصدرية
 بالامر والنهى منظور
 فيه الى المعنى من حيث
 كان الغرض ان تكون
 هى وما بعد هاءى تأويل
 المصدر وهو حاصل
 سواء كان الفعل خبريا
 أو انشائيا وقد اختلف
 من ذلك فى أمرين

هى بالناء الفوقية وفخ السنين (قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد)
 هـ ذ انتقض للمقدمة المحذوفة التى هى كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهى
 ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع
 ورده ابن الصائغ بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا
 التخليص كالسنيين فلا يتم النقص بنون التوكيد فانها موضوعة للتأكيـد ونشأ عن ذلك
 انها لا تكون للماضى ولا للمحال لغنائها عن ذلك يعنى لاستغناء كل من الماضى والحال عن
 التأكيـد وأما الماضى فلعدم احتماله التأكيـد وأما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب
 فى الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته (قوله كما انهم المأثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى
 المضارع أثرت النصب فى لفظه) الضمير المنسوب بان عائد الى المفتوحة الهمزة الساكنة
 النون وغرضه من هذا الكلام التنظير لتبعية تأثير ان الشرطية فى اللفظ بالاعراب لتأثيرها
 فى المعنى وفى التعليق قد يقال ليس بين تأثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها

لنصب

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له فى الاصل ثم قدم وجعل حالا وقدم

الكلام على بعض هذا فى قوله فى ديباجة الكتاب مع ان هذا ليس من الاعراب فى شئ * وأحدهما كون الموصولة بالماضى
 والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم * بدون واو على ان الجملة استثنائية على سؤال سائل كانه لما
 قيل والمخالف فى ذلك ابن طاهر قيل فماذا زعم فقيل زعم كذا وفى بعض النسخ وزعم بالواو وكانه عطف على محذوف والتقدير
 خالف فى ذلك وزعم انها غيرها * وبديليان أحدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسنيين
 وسوف والثانى انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما أى موضع الماضى والامر الموصولة هى بهما * بالنصب كما حكم
 على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به * فثبت ان الداخلة على الماضى والامر غير الداخلة على المضارع
 * والجواب عن * الدليل * الاول انه منتقض بنون التوكيد * خفيفة كانت أو ثقيلة * فانها تخلص المضارع للاستقبال
 وتدخل على الامر باطراد وبأدوات الشرط * الجازمة * فانها أيضا تخلصه للاستقبال * مع دخولها على الماضى باتفاق *
 واتفاقنا الادوات الشرطية بالجازمة احترام من نحول ولما على القول بانها ماحر قاطر * والجواب عن الدليل الثانى
 ببدء الفساق وذلك * انه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت الاستقبال فى معناه فأنزلت الجزم
 فى محله * وان المصدرية اذا دخلت على الماضى مثلا لا تؤثر فى معناه شيئا فلا تؤثر عملا فى محله فاقترافا * كما انها أى ان
 المصدرية * لما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه * وقد يقال ليس بين تأثير الادوات

لتخصيص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل سوف في الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الشيخ أمير الدين أبو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية لا مصدرية فان قلت فماذا تصنع في الآية المتقدمة وهي أمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك فقد مرته لا يصح عطف ان أقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان أكون مكان المخالف بالافراد والجملية قلت من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذ وأمرت ان أقم وهذا وان كان سائغا من حيث الاعراب ولكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلته على ان أكون وذلك أن قوله وان أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله ان أكون من المؤمنين على أسلوب أعجبي زيدو كرمه داخل معها في حكم المأمور به فلو قدر هذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وأمرت أو أوحى الى أو نوديت أن أقم ٦١ فأت ذلك الغرض وكانت

الجملة مستقلة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم واستدل بدليلين أحدهما انه ما في أي ان وما دخلت عليه وإذا قدر ان المصدر فاعل معنى الامر الذي كان مستفادا من الصيغة ضرورة ان المصدر لا دلالة له على الطلب البتة الدليل الثاني انه ما لم يقع فاعلا ولا مفعولا ولا المصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلته فاعلا نحو أعجبنى ان أحسن وأن تحسن ومفعولا نحو كرهت ان أساءت وان تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فانه لا يصح فيها ذلك الا ترى انه لا يصح أعجبنى ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع

لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف وأقول لا دلالة في عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالتأثير اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا لما هيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد ثبت لبعضها فقط ككون الجسم ذا ظل في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افرادها كالهواء (قوله والمخالف في ذلك أبو حيان) سبقه الى هذا الرضى فانه قال ولا توصل ما بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما أفاد ان مع ذلك الفعل والافليس بما يؤول به الا ترى ان معنى بمرحبت واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون أمرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمرا الجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو لا يجوز اتفاقا اه (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال عند التقدير المذكور) والسند ما نقلناه عن الرضى من ان معنى بمرحبت و بمرحبا واحدا وفي الشرح ولا يحيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالسكينة والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فوات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتمام لان الذي الزم به المصنف أبو حيان انما هو فوات نفس المضى والاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليه ما عند التأويل بالمصدر ووضعا والتزاما فليتأمل ثم في الشرح على اننا نقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما يؤول بعد ما أخذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشف اه وأقول ذكره هذه العلاوة عقب

الماضى ومع المضارع كما مثلناه والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضى نحو أعجبنى انقت ونحو الموصولة بالمضارع نحو أعجبنى ان تقوم ونحو التقدير المذكور وذلك انك اذا أولت بالمصدر فمما فقلت أعجبنى قيامك فأت معنى المضى والاستقبال كما انك اذا أولت بالمصدر في قولك كتبت اليه بان قم فقلت كتبت اليه بالقيام فأت معنى الامر فكما انه لا يضرفوات ما دلت عليه الصيغة في الاول لا يضرفى الثاني ولا فرق قلت ولا يحيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تفت بالسكينة والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والافعى الزمن مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فوات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على اننا نقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما يؤول بعد ما أخذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام

أو بالنهي عنه فإثبات الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة المخسري في مواضع من الكشف وصرح به في سورة
نوح فقال في قوله تعالى أنا أرسلناك بالبينات فمنه ان اندر قومك فقال ان الناصبة للفعل أي أنا أرسلناك بالبينات قلنا انه اندر
أي بالامر بالانذار ثم انه أي أبا حيان لا يسلم مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة
ان غضب الله عليها أي على قراءة نافع بتخفيف النون وكسر الصاد فلا عمل دعائي وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء
في اذ لا يفهم للدعاء من المصدر اذا كان مفعولا لاسم فاعلا نحو سقا ورعا أي وهو في الآية ليس بمفعول مطلق ولا يفهم منه
الدعاء فان قلت بغيره فليس بغيره فانه مفعول للدعاء وهو ليس بمفعول مطلق فالتأويل هو بحسب الاصل مفعول مطلق
فان أصله قبل الرفع سلاما عليكم أي سلمت سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على الثبوت فافادته للدعاء انما هو باعتبار كونه في
الاصول مفعولا مطلقا في جواب الدعاء عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره من نحو أعجبنى ان قم وكرهت ان قم فلا يلا معنى
لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء ٦٢ الذي لا خارج له في الامداد كره هو ان المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع

صلتها فاعلا أو مفعولا وقد
أسلفنا ان الموصولة بفعل
أمر مؤول مع صلته تصدر
مادته تدل على الطلب واذا
فعلت ذلك هنالم يظهر
مانع من تعلق الاعجاب
والكرهية به اذ التقدير
أعجبنى الامر بالقيام وكرهت
الامر به ثم ينبغي له ان لا
يسلم مصدرية في لانه لا تقع
فأعلا ولا مفعولا وانما تقع
مخفوضة بلام التاميل في
نحو جئت لذكر تكميني
وهو قد سلم مصدرية فدل
ذلك على فساد ما ذهب اليه
في قطع به على
التباس في قوله بالطلان
حكاية سيبويه كتب اليه
بان قم في فانه لا محيص فيه
عن كون ان مصدرية

ذكر ما ينتصر به لابي حيان بسعربانها بما ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن
قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه (قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان
مفعولا مطلقا) أو رد عليه سلاما عليكم فانه مصدر مفعول للدعاء وليس بمفعول مطلق وأجيب
بان أصله التنبه على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله وعن الثاني
انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء) قال ابن الصائغ ان
الانشاء اذ قدرتم بالمصدر بل أين الجملة ان هي اذ ذلك الامر لا تمنع تعلق الافعال كلها بها ثم
اسلم ذلك في الكراهية والتعجب فاستعمل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلامعنى لذي
التعلق عن هذين فان قال هما في كلام المسند قيل هما وفعلا على سبيل التمثيل اه وفي التعليل
أي مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء أي أعجبنى الامر بالقيام وكرهت الامر
به وقد أسلفنا ان الموصولة بأمر أو نهى تقدر مع صلته مصدر طلي فاذا فعلت ذلك هنالم يظهر
مانع اه (قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي) قال ابن الصائغ كي حرف جر أو حرف
مصدرى أو يقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدرية في المكان الصالحة له
جوابه يقع انما مع ذلك عريضة في الجر شبهة بحروفه فالحقت بها بخلاف ان اه (قوله في
لا يقرآن بالسور) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض آخر منها في قوله

هن الحرائر لاربات أخرة * سود المحاجر لا يقرآن بالسور

وضمير هن عائدا الى الآتي في البيت الذي يليه هـ البيت وهو

صلى على عزة الرحمن وانبتها * لبني وصلى على خالاتها الآخر

والحرائر جمع حرة بضم الميم وهى الكريمة وخلاف الامة والاخره جمع خسار بكسر
المجزة قال في القاموس وكل ما شرب شيئا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يمد ومن

لوجود حرف الجر فيلزم كون مدخوله اسما صريحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون النقب

مصدرية في جواب عنها أي عن حكاية سيبويه في بيان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله في تلك الحرائر لاربات أخرة وسود
المحاجر لا يقرآن بالسور وهذا الذي أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة في ذلك في وهم فاحش في الوهم بفتح
الماء مصدر وهم بكسر الميم وهم بفتحها اذا غلط قال القوطي في المفهم حكاية عن ثعلب انه يقال وهمت في الحساب وغيره
أو هم أي غلطت اغلط وعلى هذا فمدروهم بالفتح لان فعل بفتح العين مصدر قياسى بفعل اللازم المكسور العين من غير
الاولان كفتح فرح وجوى وجوى وفي الصحاح وهمت في الحساب بالكسر أو هم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وظاهر هذا
اختصاصه بالغلط في الحساب وأما الوهم باسكان الماء فمصدر قولك وهمت في الشيء بالفتح وهم بذلك اذا ذهب وهمك اليه وأنت
تريد غيره وهذا المعنى ليس مراداهنا وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في اثناء الكلام على الجمل التي لها محل من
الاعراب وهي الواقعة مفعولا حيث تكلم على المستثنين في لان حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل الاعلى الاسم

أوما في تأويله **﴿** واذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم تفسيرية تأدعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلية على غير اسم ولا ماهوفي تأويل الاسم قلت ويجب ان يخص هذا بما اذا كانت حروف الجر غير كفوفة والا فالكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ماهوفي تأويله وبعد هذا كله فانا أقول لم يقم دليل للجماعة على ان الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في ان من بين ادوات النصب خروج عن النطاق من غير داع اليه ولا دليل لهم أيضا على ان التي يذكر بعدها فعل الامر أو النهي موصول حرفي اد كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه ان قم أو لا تقم ومنه انا أرسلنا نوحا الى قومه ان أنذر قومك والثاني نحو كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكرهية دخول حرف الجر على الفعل في الطاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أي بم هذا اللفظ وانما دخلت في التحقيق على ماهو اسم وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل **﴿** تنبيه ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة **﴿** بصيغة التصغير وهاء تأنيث في آخره **﴿** ان بعضهم **﴿** أي بعض العرب **﴿** يجوز بان ونقله اللحياني **﴿** بكسر اللام وسكون الحاء المهملة **﴿** عن بعض بني صباح **﴿** بتشديد الموحدة وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهاء تأنيث **﴿** وانشدوا **﴿** في الاستشهاد على الجزم بها ٦٣ **﴿** لا مرئ القيس **﴿** اذا ما غدونا قال

ولان أهلنا **﴿** تعالوا الى
ان يأتنا الصيد **﴿** نخطب **﴿**
غمدونا بكرنا ونخطب
بكسر الطاء المهملة
مضارع خطب أي جمع
الخطب وأنشده القاضي
الفاضل في بعض كتبه
الى ان يأتي الصيد وعليه
فلا شاهد فيه قال القاضي
الفاضل وكتبت رويت
هذا البيت قال ولدان
حينما قال لي بعض الادياء
الذي قال الشاعر قال
ولدان أهلنا فقلت ولدان
حينما صدح ويستحق
امرؤ القيس لفظة يحسن

النقاب (قولنا ونقله اللحياني عن بعض بني صباح) من ضبة اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال في الصحاح ولحيان أبو قبيلة من العرب وهي لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي آخره حاء مهملة وضبة معجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة وهو ضبة بن أدم عجم بن مر (قولنا اذا ما غدونا الخ) هذا البيت لا مرئ القيس وغدونا من الغد وهو تقيض الروح قال في الصحاح والروح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح واحا وهو تقيض قولك غدا يغدو وغدوا ونخطب بكسر الطاء المهملة أي نجمع الخطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد في كتابه ان الفراء ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن أبي علي انكار ذلك وان الرواية هلم الى ان يأتي الصيد نخطب قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على انه حذف الباء تخفيفا كما حذف من قوله تعالى والليل اذا سرى كنها في الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل (قوله وفي هذا نظرا لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم) قال ابن الصائغ ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائر في الكلام روى عن ابي عمرو بن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه (قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن أراد ان يتم الرضاعة) في الشرح وفيه نظرا لاحتمال ان يكون المضارع مسند الى ضمير الغائبين عائدا الى من رعاية لعناها بمد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس وأقول انما يتجه هذا النظر لو استدل

بهم معناه ويرج ولا خفاء بما ينبت ما من خصوص طعمة الصيد باهله وعمومها بحية **﴿** و **﴿** أنه دوا أيضا **﴿** قوله أحاذران تعلم بها قدرها **﴿** فتتركها ثقلا على كاهيها **﴿** باسكان ميم يعلم على انه مجزوم بان **﴿** وفي هذا **﴿** الاشارة بالبيت الثاني **﴿** ونظرا لان عطف المنصوب **﴿** وهو تزد وتترك بفتح الدال والكاف **﴿** عليه **﴿** أي على المسكن بعد ان وهو تعلم **﴿** يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم **﴿** والا كان المعطوف عليه مجزوما لا منصوبا **﴿** وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها أي بعد ان المصدرية فتكون حينئذ هملة **﴿** كقراءة ابن محيصن **﴿** بنون بعد الصاد المهملة على صيغة تصغير محصن **﴿** بان أراد ان يتم الرضاعة **﴿** بضم الميم فدل على انها قد تمهل وفيه نظرا لاحتمال ان يكون المضارع مسند الى ضمير الغائبين عائدا على من رعاية لعناها بعد رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقر في علم الخط قلت رسم المصنف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكمن فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفي الباب الخامس من الجهة الرابعة منه ان بعضهم ذهب في الآية الى ان الاصل ان يتموا بالجمع قال المصنف وهو حسن **﴿** و قول الشاعر **﴿** بخفض قول عطف على قراءة ابن محيصن يا صاحبي قدت نفسي نفوسكا **﴿** وحيثما كتمنا لا قيتما رشدا **﴿** أن نخملا حاجة لي خف مجملها **﴿** وتصنما نعمة عندي بما ويدا

في ان تقرأ على أسماء ويحك * مني السلام وان لا تشعرا أحدا * ان تحملا منصوب بفعل مقدور أي أسألكما وان تقرأ
أما في محل نصب بدلا من ان تحملا أو من حاجة وأما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي هي ان تقرأ فقد أهل
الشاعر بعدما أهل وأعمل بعدما أهل ٦٤ * وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقيلة عند اتصالها بالفعل *

وذلك ان المخففة اذا وقع
بعدها فعل فان كان جامدا
تحو وان عسى ان يكون
قد اقرب أجملهم وان ليس
لذا نسان الا ماسعى أو دعاء
تحو والخامسة ان غضب
الله عليها في قساة نافع
بصيغة الماضي فلا تحتاج
إلى فاصل بينها وبين ذلك
الفعل وان لم يكن جامدا
ولادعاء فلا بد من الفصل
بعد نحو ونعلم ان قد صدقتنا
أربلو تحو وان لو استقاموا
على الطريقة أو بحرف
تنفيس نحو علم ان سيكون
منكم مرضى أو بحرف نفى
نحو أفلا يرون أن لا يرجع
إليهم قولا هذا على الغالب
وقد تنصل بالفعل المتصرف
الخبري غير مقترنة بشئ
من ذلك كقوله
علم ان يؤملون بخادوا *
قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
وما خرج عليه الكوفيون
ذلك البيت من هذا
القبيل وهو الصواب قول
البصريين انها ان الناصبة
أهلت جملا على أختها
المصدرية * بدليل ان
الشاعر أهل أولا حيث
قال ان تحملا وثانيا حيث

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بهاله والتمثيل يكفي فيه
احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا لا يحصى والاية كذلك وقد سبقه الى ذلك ابن الصائغ
لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واوات هذه القراءة على ان ان ناصبة وعلامة
نصب الفعل حذف النون وحذف الواو لا لتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى
ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقر في علم الخط قلت رسم
المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكف فيه من أشياء خارجة
عن قياس الخط المصطلح اه وأقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف
العثماني وقراءة ابن محيص لا يلزم موافقتها له لانها من الشواذ خارجة عن السمع بل عن
العشرة والقراءات التي يلزم ان تكون على وفقه هي القراءات السبعة وقال ابن الصائغ
فان اعترض على ذلك بانها في المصحف محذوفة أجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو
نحو سندع الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف الواو والجمع
لا مطلق الواو (قوله ان تقرأ على أسماء الخ) ربح كلمة رجعة وويل كلمة عذاب وقال الزبيدي
ها بمعنى واحد تقول ويح زيد وويل له فترفعه ما على الابتداء ولك ان تقول ويح زيد وويل
له كأنك قلت ألزمه الله ويح زيد وويل له ان تقول ويح زيد وويل زيد بالاضافة فتصعب ما أيضا
باضمار فعل وقبل هذا البيت

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا * وحيثما كنت لا قيمنا رشدا

ان تحملا حاجة لي خف حجلها * تستوجبنا نعمة عندي بها ويدا

(قوله شذاتصالها بالفعل) لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء
بقصد ولو أوحرف تنفيس أو نفي بلا أولن أو لم (قوله ولا تدفني في القفلة الخ) هذا البيت لا ي
فحجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل
عبد الله وقيل اسمه كنيته اسم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه
وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا
البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي في الممات عروقها
روينا في المجالسة للقاضي أبي بكر الدينوري عن عمير بن اسحق قال كان سعد بن أبي وقاص يوم
القادسية على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وأبو محجن في الوثاق عند
أم ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد أبو محجن لما رأى الحرب

كفي حزنا ان تطعن الخيل بالقنا * وأترك مشدودا على وثاقها

اذا شئت عناني الحديد واغلق * مغاليق من دوني تصم المنايا

فقال له اتخلف ان أطلقك ان ترجع حتى أعيدك قال نعم فاطلقه فركب فرسا السعد بلقاء
وجعل على المتمركين فجعل سعد يقول لولا ان أبا محجن في الحديد لقات انه أبو محجن وانها فرسي

فلا

قال وتصنعوا واما حيث قال وان لا تخبر فيحمل قوله ثالثا ان تقرأ على ان هذه

هي تلك ولكنه أهلها الماذكر * وليس من ذلك * أي من أهال ان الناصبة * قوله * أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم
واسكان الحاء المهملة وفتح الجيم * اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي بعدما موت عروقها
ولا تدفني في القفلة فاني * أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة لا الناصبة أهملت وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا يدوقها بعد الموت
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور وله في ذلك حكايات معروفة
 فاعمل ذلك جملة على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرامة رجاء ان ينال منها بعد الموت ومن
 ثم قيل ان هذا أحق بيت قالته العرب ويحكى ان معاوية رضى الله تعالى عنه قال لولدي محجن هذا أبوك الذي يقول اذا مات
 فادفني البيتين فقال أبي الذي يقول وقد أجود وما مالي بذى قنع واكنم السرفيه ضربة العنق الوجه الثاني ان تكون
 مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أو لا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ونحو يعلم ان سيكون
 منكم مرضى فهاتان الآيتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو وهو حسبوا ان لا تكون قننة فيمن رفع
 أى في قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحزرة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة
 الفعل الدال على اليقين نزل حسب انهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقر بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان
 ليس من أفعال التحقيق قلت وادعى ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب
 الوضع ونحو قوله أى قول جرير يزعم الفرزدق ان سيقتل مريعا أبشر بطول سلامة يا مريع مريع
 بكسر الميم كتب لقلب وعوغة بن سعيد راوى جرير يواو من مفتوحتين بينهما عين ساكنة مهملة وبعد الواو الثانية عين أخرى
 مهملة يليها هاء تأنيث والفرزدق على زنة سفر حل لقب همام بن غالب بن صعصعة ٦٥ الشاعر المشهور وبينه وبين جرير

مناقصات كثيرة وأهـاج
 كثيرة واستعمل الزعم
 هنا في القول الباطل أى
 دعواه انه سيقتل مريعا
 دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء
 بتحقيقها وهو ان هذه
 ثلاثة الوضع الذى
 مخففة من الثقيلة وهو
 مصدرية أيضا كما ان
 أصلها المخففة هى عنه
 كذلك وكان الثانية
 الوضع التى تنصب المضارع

فما هزم المشركون جاء أبو محجن فأعادته في الحديد واخبرته سدا بالبحر فقال سعد والله
 لا احبسنه في الخراب اذ قال أبو محجن والله لا أنرم ابدا (قوله لان الخوف هنا يقين) وجه
 اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسره بقوله تعالى فان خفتن ان لا يقيما حدود الله وقيل
 هو فى الآية بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا يدوقها بعد الموت
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور
 فاعمل ذلك جملة على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرامة رجاء
 ان ينال منها بعد الموت (قوله فيقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته) قد سبق تفسير اليقين
 واما المنزل منزلة فهو الظن بتأويل ان يكون غالباً بمقار بالعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك
 للايدان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التى
 فأنتم التحقيق انسب (قوله زعم الفرزدق الخ) هذا البيت لجرير والفرزدق لقب همام بن
 غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومريع بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة تاب

٩ فى ل وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية وتنصب أى المخففة من الثقيلة الاسم وترفع الخبر خلافا
 للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا وقاعدة الاتيان بقوله زعموا الى آخره بعد قوله خلافا للكوفيين رفع ما قد يتوهم من ان
 خلافاهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من
 هذا كله في الحكم الاخير فقط وهو العمل وهو شرط اسمها ان يكون ضمير المحذوف اسماء سواء كان ضمير شان أو غيره على ما صرح به
 المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ابن الحاجب وجاعلة فعلى انه يشترط في
 اسمها ان يكون ضمير شان وهو بمثابة أى اسمها وذلك الضمير المحذوف ثبوتاً قليلاً كقوله ولوانك في يوم الرخاء سالتنى
 طلاقك لم أبخل وأنت صديق يخاطب امرأته واصفاً لنفسه بالكرم والجود وقوله في الرخاء من التميم وكذا قوله وأنت
 صديق لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمد النكتة هى المبالغة في الاتصاف بالجود والكرم ويحتمل ان
 يكون مراده وصف نفسه بحسبة هذه المرأة وانه يؤثر ما تخاره هى على ما يؤثر هو حرصا على رضاها وحصول مرادها
 والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ويقال للمرأة صديقة بهاء أيضا وهو أى وثبوت اسمها
 أو الضمير الذى قلنا بوجوب حذفه يختص بالضرورة فلا يستعمل في سعة الكلام على الاصح وشرط خبرها ان
 يكون جملة أما اسمية مجردة نحو وأخذ دعواهم ان الحمد لله رب العالمين أو مصدرية بلا نحو وأن لا اله الا هو أو باداة شرط
 نحو أعلم من زيد ان من يسأله فهو محسن اليه أو رب كقوله تيقنت ان رب امرئى خيل خائفا أمين ونحو ان يخال أمينا

واما فعليه يقترب فعلها غالبا ان تصرف ولم يكن دعاء بقدا وبلا وبجر فتنفيس وقد تقدم لا يجوز افراده في وقت من الاوقات الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامر ان يكون مفردا وكونه جملة لا يوقد اجتماعا في قوله بانك ربيع وغيث ربيع * وانك هذا تكون التمثالا في بانك خبر مفرد في الصدر وجملة في الجزو والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا ربيع الا زمنة وهو المراد هنا ربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الاثني ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الا زمنة فربيعان الربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكماة الثاني الذي تدرك فيه الثمار والسنة ستة ازمنة شهران منها الربيع الاول وشهران صيف وشهران قيط وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء كذا في القاموس والغيث المطر والكلالة ينبت بماء السماء وربيعة اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلالة أي خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر يقال مرع الوادي اذا اخصب فدخل همزة التعدية عليه فتقول امرع الغيث الوادي أي جمعه مريعا ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراز كما في قوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع ودعته تمهي على انه لو جعل الربيع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازي من باب الاسناد الى السبب اذا المطر سبب في ضرورة الارض مريعة لجازو الشمال بكسر المثلثة الغياث * واعلم انه قد رتب بعض اصحابنا الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصلوات اربعة أسئلة في هذا المقام وأجاب عنها استراة السؤال الاول ما وجه التفرقة بين ان وان الخففتين حيث أوجبوا الاعمال الاولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقضي عدم التفرقة لان المسددتين عملتا الشبهما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال بتحقيقهما اشبهما اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرهما فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للاهمال ووجود الشبه المعنوي مجوزا للاعمال فينبغي ان يستوياني جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة ٦٦ الشبه المعنوي فليسوياي وجوب الاعمال السؤال الثاني انه حيث فرق بينهما فينبغي ان تكون التفرقة على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل ان

او عوة بن سعيد واويه جرير (قوله بانك ربيع الخ) في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيعة الا زمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر لا يقال فيه الاشهر وربيعة الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الا زمنة فربيعان الاول الفصل الذي يأتي فيه النور والكماة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار ومن الماس من يسميه الربيع الاول وسمعت ابا الفوت يقول العرب تجعل السنة ستة ازمنة شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران

فينبغي ان تكون التفرقة على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل ان

اعملوها في ظاهر لا في مقدر فالحكمة في ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا في ذلك المقدر ان يكون ضمير شان ولم يجوزوا تقديره ظاهرا والجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة والخففة وبينهما ارتباط معنوي لانها مع جملة في تقدير مفرد اذهي مصدرية ارادوا ان يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي استتباع اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جملة فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لا فرع لا عمل لا قبل وعمل لا جمع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح الباب وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث انه لما كانت ان المفتوحة فرعاً عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا داعيا في الفرع على الاصل في الظاهر فجعلوها في الظاهر كالغاة واعملوا ان الخففة في اسم ظاهر ليري بحسب الظاهر انه قد رتب الاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى اعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضمير الشان في الخفيفة المفتوحة لانهم رأوها داخلية على افعال غير ناصخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالسكية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدرات تكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن السابقة لانها حيث لا تخرج عن أصل وضعها قات قد يقدح فيه بان المقصود من عدم اخراجها عن أصلها حاصل أيضا باعمالها في ضمير غير الشان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في أمالي المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضمير الشان في الخفيفة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلالا ليوفينهم فتعذر ضمير اسمها اذ لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذ لم تهمل في مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قبله أيضا في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع

العمل لتعذر أن يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في زيده وهو ان يقال ان زيدا قائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع
ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما اما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير أو غيرها
في الظاهر فلا يلزم المحذور ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لا تمتنع العمل فتأمل به الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة
أي نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلأف مما وقع فيه بعد هاجلة فعليه ونودوا أن تلکم الجنة مما وقع فيه بعد هاجلة
اسمية ويحتمل في الآيتين المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الآية الأولى ان الثانية في وضعها
ولا دخولها على الامر والمخففة لا تدخل عليه والتقدير وأوحينا إليه بالامر
بصنع الملك ويحتمل تكون
في الآية الثانية
المخففة من التثنية لا دخولها
على الجملة الاسمية
وهي لا تكون صلة لان
الثانية الوضع
الكوفيين انكار ان
التفسيرية البتة وهو
قول في متجه لانه أي لان
الشان اذا قلت كتبت اليه
ان قم فليس قم نفس كتبت
كان الذهب نفس العسجد
في قولك هذا عسجد أي
ذهب وهذا الكلام من
المصنف رحمه الله تعالى
مبنى على ان قم في المثال
المذكور تفسير لكتبت
نفسه فابطله بتغايرها
وليس الامر كما فهمه انما
التفسير في ذلك لتعلق
كتبت وهو الشئ المكتوب
وقم هو نفس ذلك الشئ قال
الرضي وان لا تفسر الا
مفعولا مقدر اللفظ دال
على معنى القول كقوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم

قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع
الارمنه لا ربيع الشهور والغيث المطر والربيع بفتح الميم الخصب واسناده الى الغيث مجاز
والتمثال بالكسر الغيث يقال فلان ثمال قوم أي غياث لهم يقوم بامرهم (قوله وهو عندي
أوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت) في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة
أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرها وليس الامر كما فهم
انما التفسير لتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ قال الرضي وان لا تفسر
الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول نادينا المقدر أي نادينا بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم
أي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذا وحينما الى أمك ما يوحى ان اذفيه اه وأقول هذا اختيار
الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشف ان في قوله أن اعبدوا الله ان جعلتها
مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر ما فعل القول وما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما
فعل القول فيحكي بعده الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم
الا أن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله وأما فعل الامر فسنجد الى ضمير الله فلو
فسرته باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة
بالفعل لم يخل من أن يكون بدلا عما أمرتني به أو من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البديل
هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الاعبادته
لان العبادة لا تقال وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو أقلت أن اعبدوا الله مقام الهاء
وقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته فان قلت
بكيف تصنع قلت يحمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ما أمرتهم
الاجماع أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان تكون ان موصولا
عطف بيان للهاء لا بدلا اه كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسير للفعل السابق عليها
هذا وقد ذكر الرضي عدم تفسيره بان فقال ولا يمنع لو ارتكب من تكب ان المسماة بالمفسرة
زائدة في مفعول ما هو معنى القول فغنى امر ان قم أي قال له قم بتأويل امر يقال أو بتقدير قال

فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر أي نادينا بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى اذا وحينما الى أمك
ما يوحى أن اذفيه الى هنا كلامه ولهذا الوجه بتأيي مكان ان في المثال المذكور فقلت كتبت اليه أي قم ولوجدت الطبع
غير قابل له وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا رد او لا قبول قال الرضي ولو ارتكب من تكب
ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو معنى القول لم يكن ثم مانع منه فغنى امر أي قم قال له قم بتأويل امر يقال أو
بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة في قوله أي لان المفسرة عند منبتها
شروط أحدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها ان الواقعة في قوله تعالى في آخر دعواهم أن الحمد لله رب

أولى أولى العقول عقولهم هذا كلامه وارتكاب ان الوحي في الآية فيه معنى القول ليس ببعيد وهو الرابع من الشروط
 ان لا يكون في الجملة السابقة على ان المفسر في حرف القول ولا يقال قلت له ان ادخل لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير
 وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة في شرح الجمل لا في القاسم الزاجي في الصغير في صفة للشرح
 المنسوب في لابن عصفور قوله عليه شرح آخر كبير في ان أي ان التفسيرية في قد تكون مفسرة بعد صريح القول في
 والخلاف في المسئلة ما ثور ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح في وجود ذكر المختصري في قوله تعالى ما قلت
 لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله وربي وربكم انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر أي ما أمرتهم الا بما أمرتني به
 أن اعبدوا الله وهو حسن وفي اذابنا في هذا في التأويل الذي ذكره المختصري في قوله تعالى في هذا المقام الذي نحن فيه
 في الضابط في بالرفع على انه مبتدأ خبره في ان لا يكون فيها في أي في الجملة السابقة في حروف القول الا والقول مؤول بغيره في
 وهذه الجملة الواقعة بعد الاحال من الضمير المستكن في في أو يحتمل ان يكون الضابط محرورا على انه صفة لهذا ويكون قوله
 ان لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم انه قد نقل عن المختصري انه قال في غير
 الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية ٦٩ لقضية الادب الحسن لتلا يجعل

نفسه ور به معا أمرين ودل
 على الاصل بادخال ان
 المفسرة ولا بتناء جعل القول
 في معنى الامر على هذه
 النكتة لم يكن لك ان تجعل
 كل قول في معنى فعل فيه
 معنى القول فتجعل ان
 مفسرة له كما يشعر به كلام
 المصنف قال التفتازاني
 لكن في جعل ان مفسرة
 لفعل الامر المذكور
 صلته من مثل أمرته بهذا
 ان قم نظرا ما في طريق
 القياس فلان أحدهما
 معن عن الآخر وما في

القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا لن لا يفهم القول ولا الامر وهو الخلل (قوله فيقال في
 هذا الضابط) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها فيقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع
 الضابط على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الاحال من حروف
 القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في في أو أقول ما قلناه أولى وان كان الضمير
 المستكن في في عائد الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها الفعل وفيما
 قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الطرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الإشارة وقوله ان لا يكون
 فيها خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن مبتدأه مقول القول قال التفتازاني في حاشية الكشف
 وعن المصنف يعني صاحب الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول
 موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لتلا يجعل نفسه ور به معا أمرين ودل على الاصل بادخال
 ان المفسرة ولا بتناء جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في
 معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته
 مثل أمرته بهذا ان قم نظرا ما في طريق القياس فلان أحدهما معن عن الآخر وما في الاستعمال
 ولانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح
 ان يكون اعبدوا الله وربي وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال المختصري وأجاب عنه أبو حيان بانها

الاستعمال فلانه لا يوجد قلت كلا وجهيه منظوريه اما الاول فلان في الجمع بينهما من الفائدة ما في ذكر الشيء مرتين مبهما
 أولا ومفسرا ثانيا وله من الموقع في النفوس ما لا يخفى وأما الثاني فشهادة على النفي وفي الكتاب العزيز اذا أوجنسنا الى أمك
 ما يوحى ان اقد فيه في التابوت فان قلت ما في هذه الآية تفسير لمفعول أو حيننا لا لفعل الايحاء والكلام انما هو في جعلها
 مفسرة للفعل الذي ذكرت صلته قلت انما أراد المختصري بكونها مفسرة للقول المؤول بالامر كونها مفسرة لمفعول القول
 لانفس القول وكيف يتصور ان يكون اعبدوا الله تفسير للقول المراد به المعنى المصدري وعليه فهو نظير الآية التي
 أوردناها وقد أسلفنا في أول الكلام على ان المفسرة انها لا تفسر المفعول لا مقدر اللفظ دال على معنى القول وانها قد تفسر
 المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمل في الآية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله وربي
 وربكم مقولا لله تعالى ولا يصح ان يكون تفسير الامر في أي لأموره في لان المفسر عين تفسيره في المعنى ويمكن ان يقال
 المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله وربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال المختصري
 في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح
 في الحكاية عنهم رفعه عيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يدكرونه وتعظيما لآراده وبمثلته وقال ابن الحاجب في أماليه واذحك
 كلمة كلامه ان يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما ليس في كلام الشيخ المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان

يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم أن يعبدوني أو مرهم بأن يعبدوا الله ربكم فعبّر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التسكلم وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذ وتطيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا "الذائقون والاصل انكم لذائقون ثم عدل الى التسكلم لانهم تسكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم تر أني يوم جرسوبقة * بكيت فقالت لي هنيئة ما ليأى مالك وسبأني فيه كلام ولا يمتنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال حينئذ فان قلب القصر الواقع في الآية من أي نصر هو قلت من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واد قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فبه ان المبعوث اليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك وحاشاه منه وكانه صلى الله عليه وسلم ٧٠ قال لم أقل لهم ما يدعونه ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ولا يشرك به شيء

تكون في الآية مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بد من ما اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد كالهاء من به بجزلة النعت في المشتقات وإذا كان كذلك فكأن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان بنصب عطف بالفعل المتقدم والنائب عن الفاعل قوله عليه أو بالرفع على ان يكون هو النائب وعليه لغو متعلق يعطف فهو منصوب المحل وكافي محل نصب على انه نعت مصدر محذوف أحوال والتقدير وإذا كان كذلك فلا يعطف على الضمير عطف بيان يرتكب ذلك ارتكابا مثل ارتكاب عدم نعت

يصح ان يكون تفسير الامر تني الملفوظ به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على اضممار فعل أي أعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا قال السفاقي وفي جوابه خروج عن الظاهر باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضممار فعل والزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ اه وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزخشي في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قلنا المسبح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذي ذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفع عيسى عليه السلام عما يذكرونه وتعظيما لما أرادوا بعثه وقال ابن الحاجب في أماليه واداحكي حال كلامه انه أن يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن أن يصرف التفسير الى المعنى بأن يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم بأن يعبدوني أو مرهم بأن يعبدوا الله ربكم فعبّر عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التسكلم وعنهم بطريق الخطاب وتطيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا "الذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر

ألم تر أني يوم جرسوبقة * بكيت فنادتني هنيئة ما ليأى

أي مالك وسبأني فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمتنع أيضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال اه وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ما ذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجاً عن الظاهر وان الزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله ووههم الزخشي فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعد أبو حيان ما قاله الزخشي بوجه آخر وهو ان عطف البيان أكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقي بان عطف البيان وان كان في الاعلام

الضمير أو بفعل ذلك في حالة كونه مما لا له دم نعت الضمير فان قلت فاموقع كذلك في هذا التركيب قلت لك ان أكثر يجعله توكيد الكاف فهو في محل نصب وان تجعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع أي الامر كذلك ولا يخفى ان تقدم كل ما دخلت عليه هنا أمر واجب لاشتغال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر ولو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع وهو وهم بكسر الهاء أي غلط الزخشي فاجاز ذلك أي عطف البيان على الضمير ذهولا عن هذه النكتة وهي الدققة التي تستخرج بدقة النظر اذ يقرنها غالبا نكت الارض باصبع أو نحوها وهو ممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد عبد الله بن السيد بكسر السين البطليوسي بموحدة وطاء مهملة مفتوحة حتين ولا م سا كنة ومثناة تحية مفتوحة وواو سا كنة وسين مهملة نسبة الى بطليوس بلدة بالاندلس و ابن مالك جمال الدين صاحب التسهيل والقياس معهما في ذلك قلت وليست نكتته المذكورة بالتالي تصل في القوة الى حيث يوههم الزخشي بالذهول عنها ولعله لم يذهل عنها وانما رأيها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المبني منزل منزلة

الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى بهذا الجمهور وهو الثاني وهو امتناع جعل أن اعبدوا بدلا من ما يجوز فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول بل لان العبادة لا تقال قال التفتازاني وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة لا يقال أيضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشري ان ان الموصولة بالامر تقول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا نعم ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جازم صحة تسليطه حينئذ على العبادة اذهى مما يؤمر به وقد فاته هذا الوجه فاطلق المنع وقد يقال انما منع بناء على ان القول بعنايه

٧١

ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله لان العبادة لا تقال والافعال اول بالامر لزال المانع وصح بيان جعلها مصدرية اذ العبادة مما يؤمر بها وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على ان يكون المعنى ما قلت لهم الامرهم بالعبادة الله تعالى أي الزموا عبادته ويكون هو المراد مما أمرتني به وتكون الجملة وهي الزموا عبادته بدلا من ما أمرتني به من حيث انها في حكم المفرد لانها مقولة وما أمرتني مفرد لفظا وجملة معنى يجوز ان قيل لعمل امتناعه في معني الزمخشري يجوز اجازته في باضافة المصدر الى المفعول أي من اجازة الوجه المدعي فواته له لان امر لا يتعدى بنفسه الى الشئ المأمور به الا قليلا في نحو أمرتني

أكثر كما ذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشري في غيرها وقد أجاز أبو علي في قوله تعالى سجرة مباركة زيتونة ان تكون زيتونة عطفي بيان على ان ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا اه والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي جاور بمكة زمانا ف قيل له جار الله وسقطت إحدى رجله من ثلج أصابه في بعض الاسفار وكان يمشي بها على خشب ولد بزمن خمس سنة سبع وستين وأربع مائة وتوفي بجزيرة خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وزمخشري قرية كبيرة من قري خوارزم وجزيرة هي قصبة خوارزم وفي الشرح لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما يتزل منزلة الشئ لا يلزم ان يثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى اه وأقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه (قوله واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول) قال التفتازاني في حاشية الكشاف وكذلك لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة أيضا لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشري ان الموصولة بالامر تقول بمصدر دال بحسب المادة الى الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القاسم بالطلب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهو ذا مراد التفتازاني ويراد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتوارد على محل واحد (قوله وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع) الاشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وبهذا الى بدالة أن اعبدوا من ما قد ذكرنا عبارة الكشاف بنصه اقبل هذا في قوله وهو عندى أوجه وفي الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بعنايه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله أي قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تقال وقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر لان فوات تأويل القول وكون القول بعنايه واحدا فامنع بناء على أحدهما منع بناء على الآخر (قوله ووهم الزمخشري فنع ذلك) قال ابن الصائغ هذا التعقب سبقه اليه أبو حيان في البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينهض الردية بالسمع وهو منازع في القياس اه (قوله والعائد موجود حسا فلا مانع) في الشرح أقدم من

الخير والكثير أمرتني بالخير وكذا ما أول أي اللفظ الذي أول به أي بالامر وحيث أول قات بأمريت لزم تعديه بنهضة الى ما أمرتني وذلك من قبيل ما هو قليل ولا يصار اليه في قولنا هذا الذي ذكره السائل في لازم له أي للزمخشري على توجيهه في التفسيرية ولكنه لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تأويل شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه أجاز التفسيرية وصحها ولم يلتفت الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة المبدل من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد أشرفنا الى وجه اندفاعه ويصح ان يقدر أن اعبدوا على جعل ان فيه مصدرية فيجوز بدلا من المعنى في وهم الزمخشري فنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد وهو محذور ورده المصنف بقوله والعائد موجود حسا فلا مانع وأقدم من هذا

في الرد الزام المخشري بما لا يحصر له عنه ولا يستطيع انكاره وذلك انه قد قال في الفصل ما هذا نصه وقولهم ان البدل في حكم تحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونها متعتين لما يتبعانه لان يعنوا اهدار الاول واطراحه الاتراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدير الاول لم يشهد كلامك فانتظره داسع ما وقع له في الكشف وانتظار اجازته لان يكون قوله أن اعبدوا الله عطف بيان على الهاء في به مع نصريحه بجمع ان تكون تفسيرية لفعل الامر لانه لا يصح ان يكون ان اعبدوا الله وربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر وهذابعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاء وكذا اجازة المصنف أن يقدر المصدر بدلا من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه قنأمله في والخامس في الشروط ان لا يدخل عليها جارا فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية في لا تفسيرية لما تقرر من أن حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم أو ما هو في تأويله وان افعل بتقدير كون ان فيه مصدرية في تأويل الاسم فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تأويله فيمتنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم ثبوت ذلك في مسألة اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معها لا نافية كانت أو ناهية في نحو أشرت اليه ان لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وبخرمه على تقدير هانا هية وفي ادبنا في علمها في أي على هذين الوجهين في قال مفسرة في والعمل مع النافية مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ومع الناهية مجزوم في ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية في ونصب الفعل حيث ذهب في فان فقدت لا امتنع الجزم في لفقدان تامله في و جاز الرفع في على جعل ان تفسيرية في والنصب في على جعلها مصدرية في والوجه الرابع في من أوجه ان التي تقدم ذكرها في ان تكون زائدة ولها أربعة مواضع أحدها وهو الاكثر ان تقع بعد ما التوقيتية في وهي التي بمعنى حين عندهم مضارع وانما سميت في توقيتية نسبة الى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه لانها وقت في أي يعين بها الوقت فاذا قلت لما جاء زيد جاء عمر وقد عينت وقت مجي عمر وأخبرت انه وقت مجي زيد وبعضهم يطلق على ما هذه انها حرف وجود لو جودوا حترز المصنف بالتوقيتية من ما النافية وهي الجازمة ومن ما الموحدة وهي التي بمعنى

هذا في الرد عليه قوله في الفصل وقولهم ان البدل في حكم تحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونها متعتين لما يتبعانه لان يعنوا اهدار الاول واطراحه الاتراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدير الاول لم يشهد كلامك (قوله فان فقدت لا امتنع الجزم) قال ابن الصائغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وأبي عبيدة الجزم فكيف ينعفه هنا وما بالعه من قدم وأقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الا جاع على امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضي ان الجمهور لا يجزمون به او يكفي له كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور (قوله اما والله لو كنت الخ)

فيها الوقت فاذا قلت لما جاء زيد جاء عمر وقد عينت وقت مجي عمر وأخبرت انه وقت مجي زيد وبعضهم يطلق على ما هذه انها حرف وجود لو جودوا حترز المصنف بالتوقيتية من ما النافية وهي الجازمة ومن ما الموحدة وهي التي بمعنى

الا في نحو وما ان جاءت رسنا لو طاسي عنهم في فان قلت في عبارة المصنف مناقضة وذلك لانه جعل لان الزائدة العتيق مواضع ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد ما التوقيتية وليس كذلك فان وقوعها في ذلك المحل حالة من حالاتها موضع من مواضعها ومكانها ما بعد ما مثالا قلت هو على حذف مضاف أي أحدها موضع ان تقع بعد ما وكذا في الثاني والثالث والامر فيه سهل في في الموضوع في الثاني في من مواضع زيادتها في ان تقع بين لو وفعل القسم مذكور في كان فعل القسم في كقوله فاقسم ان لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم في ولا يخفى انه قد نوى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير جواب واحد وهو قوله لكان لكم فيجعل هنا جوابا بالقسم ادهو السابق على القاعدة المقررة في ذلك وقد نص بعض المغاربة لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب للو وانها مع جواب جواب القسم وكلامه في باب الجوازم على ان جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو في او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق في المراد بالعتيق هنا الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مراده ووقف بالترمز وفائدته ما أسلفناه في أول هذا الشرح أو يقال العتيق أخص من الحر لان العتيق يستدعي تقدم المالك بخلاف الحر وجواب القسم في البيت على رأي الجماعة أو جواب الشرط على أحد رأي ابن مالك محذوف أي لو كنت حرا والقوامت في هذا في الذي قلناه من كون ان هي زائدة بين فعل القسم ولو هو في قول سيديويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم في وهذا يشعر بان جواب القسم هو ما بعد ان من لو وما في حيزها من شرط وجواب ك

حرف الجر الزائد فانه كالحرف المعدى أى الذى يمدى الفعل أو مافى معناه الى المفعول **يؤدى** الاختصاص بالاسم فذلك عمل **يؤدى** ولم يلتفت الى كونه زائدا **يؤدى** لا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال الرضى فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا اذنت فائدة معنوية قبل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانهم لم تغد شيئا لم تغاير فائدتها العارضة السائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت أولا زوائد ولم يقولوا به الى هنا كلامه **يؤدى** قال ابو حيان وزعم الرخشي ان لا ينجر مع التوكيد معنى آخر قال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيئهم دخت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى فلو اسلاما تبهاوتا كيدافى ان الاسماء كانت زعمت المجى **يؤدى** على ان تعقب فعل مضارع والمجى منصوب به أو على انه يباء **٧٤** ظرفية داخلية على المضاف الى المجى أى كانت في أثر المجى **يؤدى** مؤكدة للاتصال

واللزوم ولا كذلك في قصة الخليل اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الشاويين **يؤدى** هو الاستاذ أبو على عمر بن محمد بن عمر الأزدي والشاويين يفتح الشين المجهمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فتناء تحته ساكنة فتون وهى بلغة الاندلسيين الايض الاشقرات سنة خمس وأربعين وستائة كذا من ابن خلكان **يؤدى** كانت ان للسبب في جئت ان تعطى أى للاعداء أفادت هنا ان الاسماء كانت لاجل المجى وتعبه **يؤدى** على الضبطين المتقدمين أى وتقع عقبه أو لاجل المجى وفي عقبه **يؤدى** كما لا في قولهم

المضمومة وبالجم معظم الماء والغمر بالمجدة المعطى وهو مبنى للفاعل وأسنده الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية (قوله مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد) في التعليق فيه نظر فقد صرح في من الزائدة بانها تزدل للتخصيص على العموم كقولك ما جاءني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق وبها نص فيه فقد أثبتت الزائدة معنى غير التأكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جاءني زيد ولا عمر وزائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المجى في حالتى الاجتماع والافتراق ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجود لا يمين المعنى الاول اه وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد فان التخصيص على العموم بعد احتمال التأكيد لذلك النفي لان التوكيد تقوية الكلام وتقويته ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضى قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب امام معنوية واما اللفظية فالامنية تأكيد المعنى كفاي من الاستغرافية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانهم لم تغد شيئا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت أولا زوائد ولم يقولوا به وبمض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فمبارجة واما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادته اوضح أو كون الكامة أو الكلام سببا بسبب الاستقامة ووزن شعر او حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والاعدت عيبا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدةان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى (قوله أ كدت ان ما بعد الواو) أى واو القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ أ كدت ان ما بعد الواو هو السبب والمآل واحد (قوله وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصةين) قال ابن الصائغ

اما والله ان فمات لفات أ كدت ان ما بعد الواو وهو السبب في الجواب وهذا الذى ذكرناه **يؤدى** أى الرخشي والشاويين **يؤدى** لا يعمده كبراء النحويين انتهى **يؤدى** كلام أبي حيان **يؤدى** والذى رأيته في كلام الرخشي في تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة أ كدت وجود الفعلين مرتبة أحدهما على الآخر في وقين متجاورين لا فاصل بينهما ما كنهم ما وجدافى جزء واحد من الزمان كانه قيل لما أحسن بحبيبتهم فاجاته المساءة من غير ريث انتهى **يؤدى** كلام الرخشي **يؤدى** والريث البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصةين كما نقل عنه **يؤدى** أبو حيان **يؤدى** ولا كلامه مخالف لكلام النحويين **يؤدى** كما ادعاه أبو حيان أيضا **يؤدى** لا طباقهم على ان الزائد يؤدى كد معنى ما جى به **يؤدى** وهذا الضمير الزائد **يؤدى** ولما كيدهم **يؤدى** وهذا الضمير راجع الى ما **يؤدى** ولما تفيد وقوع الفعل الثانى عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤدى كذلك **يؤدى** فان قلت هب ان الرخشي لم يتعرض للفرق بين القصةين **يؤدى** وقع في سورة هود ولما جاءت رسلنا لوطا سيئهم وضاق بهم ثم ذرعا ووقع في سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيئهم وضاق بهم ثم ذرعا فاذ كرت ان في الثانية دون الاولى والقصة واحدة فـ

السرف في التفريق بين المحلين قلت لما رتب في آية هود على مجي الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مساءنه وضيق ذرعهم
وقوله هذا يوم عصيب ومجي قومهم يهرعون اليه لم يثبت بان لنا فاة معناها هذه المقام وذلك ان مجموع هذه الامور
المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمجي الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من
الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجي الرسل غير مساء لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصال
بذلك المجي فاتي بها شعارا بهذا المعنى كما قال الزمخشري تمام له والذرع مصدرا مأخوذا من الذراع ولما كان الذراع
موضع شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة للانسان به ضاقي بهذا الامر ذراع فلان وذرعه أيضا أي حياته
بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه بانساع القدرة ومنه قول القائل

يا سيد اما أنت من سيد * موطأ الاكفاف رحب الذراع
يؤتم ان قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما ليست في السورة التي
فيها سيء بهم وهي سورة العنكبوت يؤتم هي في سورة هود وليس فيها سيء ونص الله لاوه فيها أعني في سورة هود
واقدها ترسلنا ابراهيم بالبشري قالوا لاسلاما قال سلام فبالت ان جاء به لحن خنيد فان قلت قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما
وقعت في سورة هود كما تلوناه وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم ٧٥ فاذن لم يصدق قول المصنف ليست

في السورة التي فيها سيء
بهم قلت المراد بسيء بهم
ما وقع جوابا للماليزيد
بعدها ان وهي التي
تلاها أبو حيان وهذه في
سورة العنكبوت فقط
وهذه السورة لم يقع
فيها قصة الخليل التي
فيها قالوا لاسلاما وانما
وقعت في سورة هود
فكلام المصنف مستقيم
يؤتم كيف يتخيل ان
النية تقع بعد المجيء
بيطه وانما يحسن

يكفي من التعرض له ما سكونه في قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان
واقول هذا في غاية البعد فان قول أبي حيان فقال يعني الزمخشري دخلت ان في هذه القصة
ولم تدخل في قصة ابراهيم الخ نص في ان هذه الآية ردة وجدت من الزمخشري وفي اشرح
لم أقف على وجه الفرق بينهما الا احد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في آية هود على مجي الرسل
لوطا عليه السلام أمور هي مساءنه وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجي قومهم يهرعون
اليه لم يأت بان لنا فاة معناها هذه المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية
من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمجي الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد
من الزمان ودخلت في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجي الرسل غير مساء لوط وضيق
ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك المجي فاتي بها شعارا بهذا المعنى اه واقول ان اقصين
اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصة ابراهيم ولوط لا القصة
اللتان فرق الشارح بينهما وهما قصة لوط فليأمل (قوله ليست في السورة التي فيها سيء
بهم) يعني مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة هود وفيها في قصة لوط سيء بهم لكن بدون
ان (قوله بل في سورة هود وليس فيها سيء) أي ليس في سورة هود في قصة الخليل الا وليس
في قصة الخليل التي في سورة هود ولما وانما فيها ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشري قالوا لاسلاما

اعتمادنا خراجا جواب عن المجيء في سورة العنكبوت اذا الجواب فيها قالوا انهم لم يذكروا أهل هذه القرية في لاقولهم
قالوا لاسلاما كما في سورة هود يؤتم التعبير في أي تعبير أبي حيان في بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثي كانطبق به التنزيل في
في قوله سيء بهم في جواب الصواب المساءة وهي عبارة لزمخشري واما الاساءة فصدر أساء اللزوم لاساء المتعدى تقول
أساء الى زيد وساء في ما صدر منه من الاساءة والذي في الآية متعد لا لازم يؤتم اما ما نقله أبو حيان يؤتم عن الشاويين
فمعرض من وجهين أحدهما ان المفيد للتعليل في مثاله وهو قولك جئت ان تعطي يؤتم هو لام العلة المقدره في
اذا التقدير جئت لان تعطي لان في نفسها والثاني ان في نفسها في المثال المذكور يؤتم مصدرية في لازائده في البحث
في الزائدة في لافي المصدرية فلا معنى لا يراد هذا المثال فيما نحن فيه يؤتم تنبيه وقد ذكرنا في المفتوحة المنقحة وهي
التي الكلام فيها يؤتم معان أربعة أخرى وان كان واحد الموصوف معنى وانما يقال فيه آخر لا أخرى وهذا
على حد قوله تعالى فعدة من أيام أخرى لوجه فيه ان الموصوف اذا كان جمع مذكرا محملا لا يعقل فانت بالخيار في صفته ان شئت
عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما في الآية وعبارة المصنف وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول صمت أياما أخرى
وذكرت معاني أخرى وهذا جار في الهفات والاختبار والاحوال يؤتم أحدها الشرطية كان اليك سورة واليه ذهب
الكوفيون ويرجح عندي أمور

أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق فيه وفيه تطر بل الاصل عدم التوافق
 وقرئ بالوجهين فتح الهمزة وكسرها في قوله تعالى فان لم يكنوا رجاين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء
 فان تفضل أحدهما في قراءة ان تفضل بكسر الهمزة فتد كرا بالثقل ورفع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ان تفضل بفتح
 الهمزة فتد كرا بالتخفيف والنصب والباقون بفتح الهمزة أيضا وتفضل تد كرو ونصبه وعلى الجملة فن قرأ بفتح همزة ان
 قرأ بنصب تد كرو وقد يقال ان نصبه يوجب ان يكون المعطوف عليه وهو تفضل منصوبا لا محزوما فيتعين ان تكون غير
 شرطية فيرد على المصنف ويمكن ان يجاب باننا نسلم ان نصب هذا الفعل بالهطف على تفضل بل منصوب بان مضمة بعد الفاء
 الواقعة بعد الشرط كما في قولك ان جئتني فتكرمني أجثك بنصب تكرم فهو عطف مصدر على اسم متصide من الفعل
 المتقدم والمعنى ان يكن منك محيى الى فاكرام منك الى أجثك أجر والمضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجراه بعدها
 في سياق الامر والتهى وأخواته مما هو مقرر في محله لكن ذلك قليل والمشهور في توجيه هذه القراءة ان تد كرا
 منصوب معطوف على تفضل المنصوب بان واللام مقدره على ما صرح به سيوييه وجمع من المحققين حيث قالوا ان المعنى
 استشهدوا امرأتين لان تد كرا أحدهما الاخرى وانما تد كرا ان تفضل لان الضلال هو السبب الذي به وجب الاذكار ومنه
 أعددت الخسبة ان تميل الحائط فادعه وانما أعددت للدعم لا لليل لكن ذكر الميل انما هو سبب الدعم كما ذكر الاضلال
 لانه سبب الاذكار وأما قراءة حمزة بكسر الهمزة فتد كرا فتد كرا لا لفتح لا لتقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير المبتدأ
 وهو ضمير القصة أو الشهادة ٧٦ قال التقطازاني ولا يخلو عن تكافؤ بخلاف قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه

أى فهو ومما كان ينبغي
 ان يتعرض له وجهه
 تكرر أحدهما ولا خفاء
 في أنه ليس من وضع
 المظهر موضع المضمير
 اذ ليست المذكرة هي
 الناسبة الا ان يجعل
 أحدهما الثانية في
 موقع المفعول ولا يجوز

(قوله أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق) قال ابن الصائغ
 اذا استقر ان المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف ووقع
 التردد في المفتوحة هل تقع شرطية أولا فلا استدلال بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية
 لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين وأقول بل يتم اذا احطنا مقدمة معلومة وهي ان الاصل
 في الآيات الواردة في المحل الواحدان معناها واحد وفي الشرح ان أراد بالتوافق الترادف
 فهو ممنوع وان أراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته
 فالاصل ان يكون معناها متفقين لا مختلفين فهو أيضا ممنوع اه وأقول يريد معنى آخر وهو
 ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من أحدهما ما يريد

تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح ان يقال فتد كرها
 الاخرى فلا بد له من نكته الى هنا كلامه وفي أمالي ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان المقصود هو اقادة ككون
 التد كير من أحدهما للآخرى كيف ما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تفضل أحدهما فتد كرها الاخرى
 وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا الى الضالة فيتعين لها وذلك يحل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة
 قد تكون هي اذا كره لها زمان آخر فالذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتد كرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود
 الضمير الى الضالة واذا قيل فتد كرها أحدهما الاخرى كان مبهما في كل واحدة منهما ولو ضلت أحدهما وذكرا الاخرى
 قد كرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لو وقع قوله فتد كرها أحدهما الاخرى
 على غير معين فظهر الوجه الذي لا جله عدل عن فتد كرها الى فتد كرها أحدهما هكذا قيل وفيه بحث وقرئ أيضا بالوجهين
 قوله تعالى ولا يجرم منكم شأن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام فان كثير وأبو عمرو على كسر الهمزة والباقون على
 الفتح وكذا قرئ بهما في قوله تعالى ولا تضرب عنكم الذكرا صفحا ان كنتم قوما مسرفين فقرأ نافع وحزرة والكسائي بكسر
 همزة ان والباقون بفتحها وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين والواجب اثباته وهو قد مضى انه روى بالوجهين
 قوله أن تغضب ان اذنا قتيبة حزنا في جهار ولم تغضب لقتل ابن حازم والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من ان الاصل
 التوافق اما بمعنى الترادف وفيه ما علمت واما بمعنى ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته
 فالاصل ان يكون معينا هما متفقين لا مختلفين وهذا أيضا ممنوع والثاني محيى الفاء بعدها كثيرا كقوله في أي قول العباس
 ابن مرداس السلي

بأبنا خراشة اما انت ذانفر • فان قومي لم تأكلهم الضبع • واستظهر الرضى كون ان في هذا البيت شرطية لمساعدة
 اللفظ والمعنى اياه اما المعنى في فلان معنى قوله اما انت ذانفر البيت ان كنت ذاعدا فلست بفرد واما اللفظ فلمعنى الفاء كما قاله
 المصنف ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدروا ان مصدرية كما يقول الجماعة لا شرطية والمعنى
 لا تتعزز على لان كنت ذانفر فان نخرت بذلك نخرت انما مثله فان قومي باقون لم تستأصلهم الا زمان فحذف المسبب وأقيم
 السبب مقامه وأبو خراشة ببناء معجزة مضمومة وراء وشين معجزة وقد حرك بعض الكسرى في خاله كنية شاعر مشهور اسمه
 خفاف ببناء معجزة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهى أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى
 عشرة والنفر أيضا الرهط وهو المراد في البيت والضبع على رنة الرجل السنة المجدية وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان
 المعروف ورشح بقوله تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة ٧٧ شهابا لا كل فهو استعارة تبعية

من الانثاء عطفها على
 المكسورة كقوله
 ما أقت واما أنت من تحلا •
 فله يكلا • ما تأنى وما نذر
 الرواية بكسر الاولى وفتح
 الثانية فلو كانت المفتوحة
 مصدرية لزم عطف المفرد
 على الجملة • واللازم
 باطل وبيان الملازمة ان
 المفتوحة المصدرية تقول
 مع صلتها مصدر وهو من
 قبيل المفردات والمكسورة
 شرطية فانما تدخل على
 الجملة وهذه الملازمة
 التي ذكرها مبنية على
 ما ذكره من عطف
 المصدر على الجملة السابقة
 وهو ممنوع لجواز ان يكون
 المصدر المسبوك فاعلا
 بفعل محذوف أى ان أقت
 ووقع ارتحالك فانما عطف

من الانثاء عطفها على
 المكسورة كقوله
 ما أقت واما أنت من تحلا •
 فله يكلا • ما تأنى وما نذر
 الرواية بكسر الاولى وفتح
 الثانية فلو كانت المفتوحة
 مصدرية لزم عطف المفرد
 على الجملة • واللازم
 باطل وبيان الملازمة ان
 المفتوحة المصدرية تقول
 مع صلتها مصدر وهو من
 قبيل المفردات والمكسورة
 شرطية فانما تدخل على
 الجملة وهذه الملازمة
 التي ذكرها مبنية على
 ما ذكره من عطف
 المصدر على الجملة السابقة
 وهو ممنوع لجواز ان يكون
 المصدر المسبوك فاعلا
 بفعل محذوف أى ان أقت
 ووقع ارتحالك فانما عطف

جملة على جملة • وهو عطف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني أكرمك وقولك أكرمك
 لا تسانك اياى واحدا صم عطف التعليل على الشرط في البيت ولذلك • أى ولا جعل كون التعليل في معنى الشرط
 • وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول • ان جئتني وأحسنك الى أكرمك ثم تقول ان جئتني ولا حسنك
 الى أكرمك وتجعل الجواب لما انتهى • كلام ابن الحاجب • وما أظن العرب فاهت بذلك يوما • يعنى الظاهر كون
 هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له تطير في كلام العرب • المعنى الثانى • من المعانى الاربعة المزیدة • والننى كان قاله
 بعضهم فى • قوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله • ان يؤتى أحد مثل ما أوتيت • أى لا يؤتى أحد
 • وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيت من الكتاب الا لمن تبع دينكم • وهذا كلام
 الزمخشري قال ولا تؤمنوا بمتعلق بقوله ان يؤتى وما بينهما ما اعتراض أى ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى أحد مثل ما أوتيت الا
 لاهل دينكم دون غيرهم أرادوا السر واتصد بكم بان المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيت ولا تغشوه الا الى أشياءكم

وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يسبقه المصنف وقد يقال عليه انما يعمل ما قبل الا فيما بعدها اذا كان مستثنى نحو ما قام الاريد
 او مستثنى منه نحو ما قام الاريد او تابعا نحو ما قام أحد الاريد الفاضل وما بعد الا في الآية على ما ذهب اليه الزمخشري
 ليس شيئا من الثلاثة وقل ان الكلام تم عند قوله ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم ومعنى قوله ان يؤتى لان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم
 قلتم ذلك ودرتموه لا شيء آخر يعني ان ما بكم من الحسد والبغى ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من العلم والكتاب دعاءكم الى أن
 قلتم ما قلتم أن بالمد والاستفهام يعني ألا ان يؤتى أحد منكم مثل ما أوتيتم من الكتاب فعلمت ذلك كذا في الكشف وجوز غير
 ذلك أيضا فق عليه في الثالث من المعاني الاربعة المزيدة في معنى اذ في هي المفيدة للتعليل في كما تقدم عن بعضهم في
 ان المكسورة وهذا المعنى في المفتوحة قاله بعضهم في قوله تعالى في بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم في وقوله تعالى في يخرجون
 الرسول واياكم ان تؤمنوا في وفي كلام المصنف حذف العاطف أي في بل عجبوا ويخرجون في في وقوله ان غضب ان أذنا
 قتيبة خزان في رواية من رواه بفتح الهززة من ان في والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة في بالنصب
 على الحال من الضمير المستكن ٧٨ في قبلها أو من لام العلة على انه فاعل بالنظر في المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ

لغومته على به قلت ومن
 جملة ذلك كله قوله ان غضب
 ان أذنا قتيبة خزان فهذا
 اعتراف منه بان القول
 بانها في هذا البيت شرطية
 خطأ وقد أشار فيما سبق
 الى ان الراجح عنده فيه كونها
 شرطية وهو تنافض
 في الرابع من المعاني
 الاربعة المزيدة في ان
 تكون بمعنى لتلاقي به
 في بين الله انكم ان تضلوا
 في في قوله
 نزلتم منزل الاضاف منا
 فجعلنا القرى ان تشتمونا في
 اقري مقصور بكسر
 القاف ما يقدم للضيف

في ان يؤتى لفظا ما يتقد برح الجران اعترافه معنى الاعتراف أي لا تعترفوا بان يؤتى واما
 بدونه بمعنى لا تظهر واتصدق ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب والرسول وأن يحاجوكم
 ويغال بكم بالجنة يوم القيامة الا لا تباعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين
 لتلاي زدادوا تصلب في الدين ولا للمشركين لتلاي رغبا فيه وأوتى في عطف يحاجوكم كلمة أو على
 الواو انفية للعموم مثل ولا تطع منهم آثما أو كفورا وقائدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا
 من عدم زيادة نبيات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم
 والمعتراض فيه من متكلم آخر ليس بشيء لانه في انشاء كلام هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر
 المقولات فليتدبر اه وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه
 ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الاريد او مستثنى منه نحو ما قام الاريد او تابعا
 للمستثنى بها نحو ما قام أحد الاريد الفاضل وأقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك أو يرى انه في غير
 الظرف والجار والمجرور لا تساعدهم فيها ما لا يتسمعون في غيرها (قوله والصواب انها في ذلك
 كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة) في الشرح من جملة ذلك قوله ان غضب ان أذنا قتيبة خزان
 فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطأ وقد أشار فيما سبق الى أن المتعين
 أو الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تنافض وأقول الذي سبق هو قوله ويرجعه عندي أمور
 وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطأ بل جاز ان يكون غيره هو
 الصواب عنده لان مرجحاته أكثر من تلك المرجحات أو أقوى منها ان المكسورة المشددة

والشتم السب يقال شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسر ها وضمها في المضارع في والصواب انها (قوله)
 مصدرية والاصل في الآية في كراهية ان تضلوا في تخفيف بلاء كراهية في البيت في مخافة ان تشتمونا في أو كراهية ان
 تشتمونا في حذف المضاعف المنصوب على انه مفعول لاجله وأتم المضاعف اليه مقامه في وقيل هو على اضممار لام قبل ان ولا بعدها
 وفيه تصحيف من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شيء واحد وقد يقال حذف الجار قبل ان مطرد وحذف
 الثاني للقرينة جاز في سعة الكلام وائس تعدد المحذوف بغيره موجبا للتصنيف في ان المكسورة في الهززة في المشددة في
 النون في على وجهين أحدهما أن تكون حرف تو كيد تنصب الاسم وترفع الخبر في كاخواتها والسرف في عملها على هذا الوجه
 ان هذه الحروف شابهت الافعال المتعدية معنى لطاها الجزئين متلا وشابهت مطلق الافعال الماضية من حيث كونها على
 ثلاثة أحرف فصاعدا ومن فتح أو اخرها كما أسلفناه فكانت مشابهة للافعال أقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها أقوى
 بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعي عندهم ان يرفع ثم ينصب فتكسبه عمل غير طبيعي فهو تصرف في
 العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي أصلها من أول الامر أو تنبيهها بعمل عملها
 فرعيا على كونها فروعا للعمل وهاتان العاتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى كذا قاله الرضي

يقول وقد تنصهم ما في أي الاسم والخبر في لغة بعض العرب في قوله إذا السور جف الليل فلتات ولتكن خطاك
خفافا ناسداً بنصب الجزين والخضم الجيم وكسر هاء طائفة من الليل والحداج حطوة بالضم وهي ما بين
القدمين وخفافا جمع خففة والخراس جمع حارس وأسد بابا سكان السين جمع أسد قال الجوهرى وهو مخفف من أسد بضمين
لكنه قال أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد في الحديث أن قعر جهنم سبعين خريفاً ووجه الاستدلال به أنه قد ورد
أن قعر جهنم سبعون خريفاً على ما حكاه الرضى فخير بقوله سبعون على القعر والظاهر أن المراد أن مسافة قعر جهنم أي
مسافة السير اليه سبعون خريفاً فليكن النصب كذلك في خروج البيت على الحالية وإن الخبر محذوف أي تلقاهم أسداً وخروج
أيضا على أن يكون منصوباً لا محالة والتقدير يشبهون أسداً في خروج في الحديث على أن القعر مصدر قمرت البئر
إذا بلغت في الخطاب في قعرها وسبعين ظرف في منعلق بالخبر المحذوف لا خبر في أي أن بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً
أي يوجد في سبعين عاماً وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا رواية الرفع لأنه قد ظهر بها أن القعر اسم عين لا مصدر
ويجب أن يكون اسم عين على رواية الرفع لا يجمع من جعله مصدر على رواية النصب فلت وعلى كل تقدير فلا يقدح التخريج
المذكور في نقل صاحب هذا القول أن نصب الجزين في لغة بعض العرب في قوله قد يرفع بعدها لمبتدأ فيكون اسمها ضمير
شأن محذوفاً لقوله عليه الصلاة والسلام أن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون الأصل أنه أي الشأن في وصرح
ابن الحاجب وجماعة بأن حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضى وحجوز ٧٩ حذفه منصوباً مع ضمة صيرورته

بالنصب في صورة الفضلات
مع دلالة الكلام عليه
في كمال الشاعر
في أن من يدخل الكنيسة
بوماً يلق فيها جاذراً وطباً
الجاذر بالذال المججمة جمع
جؤذر بضم الجيم مع ضم
الذال وفتحها ولد البقرة
الوحشية في وانما لم تجل
من اسمها لأنها شريطة
بدليل جزمها للشعاعين في
اذلام الأول مكسورة

(قوله إذا السور جف الليل الخ) جف الليل بضم الجيم وكسر هاء طائفة منه والخطا جمع كثرة
للخطوة بضم الخاء وهي ما بين القدمين وخفافا جمع خففة وأسد بابا سكان السين قال في الصحاح
أسد جمعه أسود وأسد مقصور منه وأسد مخفف (قوله وفي الحديث أن قعر جهنم سبعين خريفاً)
قال النووي في شرح مسلم ووقع في بعض الأصول والروايات سبعين وهو إما على مذهب من
يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله والتقدير سبعين وأما على أن قعر مصدر قمرت
الشيء بلغت قعره والتقدير أن بلوغ قعر جهنم لكأن في سبعين خريفاً والحريف السنة أهو هذا
الإنسان هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على أن قعر مصدر
قمرت البئر أي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرف أي أن بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً
أه والنووي رحمه الله عن أخذ ابن مالك (قوله أن من يدخل الكنيسة الخ) الجاذر بضم الجيم
والذال المججمة جمع جؤذر بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هنا
مستعار لنسوة (قوله والمعنى أيضاً باباه لأنهم ليسوا أشداء) أي من سائر الناس في الشرح فيه

لا لتقاء الساكنين ولا في الثاني محذوفة للجزم في الشرطه الصدر فلا يعمل فيه ما قبله في من رافع أو ناصب وإما الجار فلا يمنع
عمله فيه لشدة اتصاله تقول بن غرراً من رؤس رؤس وعلام من تضرب تضرب وكذا قول الآخر أن من لام في بني بنت حسا * ن ألمه
واعصه في الخطوب وفي شرح المفصل تسخاوى أن حذف هذا الضمير يختص بالشعر وقال ابن مالك وليس كذلك بل
يجوز حذف الاسم المفهوم معناه ثرا وتظما سواء كان ضمير شأن أو غيره فمثال حذف ضمير الشأن في النظم ما مر ومثاله في
النثر قولهم أن يكز يد ما خوذ ومثال حذف غيره في النظم قوله ولو كنت ضياء عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المسافر
ومثاله في النثر قولهم أن يكز ما خوذ أخوالك ولا يجوز أن يقدح المحذوف ضمير شأن لأنه لا يفسر إلا بجملة ولا جملة
في البيت ولا في المثال والتقدير ولكنك زنجي وأنك يكز ما خوذ أخوالك في تخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم أن
بأباه غير الانخفاض من البصريين لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح في وهم يخافون في الشقين في شترطون
كون المجرور نكرة وكونه بهدني أو شبهه والمعنى في المراد من الحديث في أيضاً باباه لأنهم في أي المصورين في ليسوا أشد
عذاباً من سائر الناس في وفيه نظر فقد قيل أن الحديث وارد في صور الصور لتعبد من دون الله تعالى وفاعل هذا كفر
بلاشك ولا بدع حيث تد في أن يكون أهل هذه الحرفة الشعاء أشد الناس عذاباً ويؤيده أن الحديث قد روي في الصحيحين
بطريق ليس فيها لفظ من وبه يقوى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى في وتخفف في أن المشددة في فعل في من الأعمال في قليلاً
وتعمل كثيرًا وعن الكوفيين أنها لا تخفف وإياه إذا قيل أن زيداً ناطقاً فإن نافية واللام في معنى الإبرء أن منهم من يعملها مع

المصنف المتناهي على هذا الا على ان انثو كدهو المبتدا المحذوف وهو يدل اسم ان ضمير الشأن في وحذف والاصل انه هذان
 اسحران وهو هذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا ياسبه الحذف في ضمير الشأن كذلك من جهة انه يمكن
 ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الابهام ثم التفسير وهو المسموع من حذفه شاذ في كل موضع في الا في
 باب ان المفتوحة اذا حذفت فاستعملوا لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعاً أي لاجل التبعية في حذف
 النون في ورب شيء يحذف تبعاً ولا يحذف استقلالاً كأنه فعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وحذف هذا الضمير لعملة
 أخرى أيضاً وهي ان الضرورة داعية الى حذفه عند اعادة تخفيف الحرف في لانه لو د كر لوجب التشديد اذا الضمائر ترد
 الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لا في يحذف النون تخفيفاً ولم يك في يحذف النون أيضاً وهو والله في بالاتيان واو
 القسم التي ليست باصل الحروف ٨٢ القسم في تقول في عند الاتيان بالضمير في لانه ولم يكن في باثبات النون فيهما

أعني ما أنفسم ما وقد يقال ان مراده ان مقام التنا كيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز
 واختصار والجمع بين التنا كيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ ليس
 هذا الراد بصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالناصب ومحذوف كالمعدوم فان اراد الاول
 فهو نوع وان اراد الثاني فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى وأقول ليس هذا الثاني للمصنف
 كما يفهم من قوله فان اراد وانما هو اعتراض لابي على الفارسي في كتاب الاعمال د كره على
 قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران قال المصنف في الخاتمة في الشرط
 الثالث من شروط الحذف معترض عليه وهو مخالف الخليل وسيبويه أيضاً فان سيبويه سأل
 الخليل عن نحو مرت بريد وأتاني أخوه انفسهم ما كيف ينطق بالتنا كيد فاجابه بانه يرفع
 بتقدير هما صاحبان انفسهم ما وينصب بتقدير أعنيهم ما انفسهم ما ووافقهم ما على ذلك جماعة
 (قوله) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسب به
 الحذف قال ابن الصائغ ضمير الشأن موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر المبهم صار
 الكلام له موقع في النفس هذا كلام الناس انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع
 لتقوية الكلام ضمير الشأن وبالحذف حذفه بل قد مدبه ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير
 في حذفه ضمير الشأن ولو سلم فمضى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه
 تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصائغ لان ضمير الشأن الغرض منه تقوية الكلام وان كان
 موضوعاً للابهام قال أهل المعاني فائدة ضمير الشأن تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم
 يفهم منه معنى انتظره ولهذا الشرط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً (قوله) ولانه لو د كر
 عطف على قوله تبعاً (قوله) الضمائر ترد الاشياء الى اصولها في التعليق برده عليه مثل يدك
 ودهك وفيك وأقول مراده ان الضمائر ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها
 المستعملة وما ذكر من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرده عليه (قوله) الا ترى ان من يقول
 لدولم يك والله يقول لدنك ولم يكنه وبك لا فعلن) اما الاولان فلا من يقول لدولم يك يقول

في و بك لا فعلن في بالاتيان
 بالباء التي هي أصل حروف
 القسم وقد ورد على هذا
 نحو قوله
 فلوانك في يوم الرخاء سألتني
 وقوله
 بانك ربيع ونيث مربع
 فان قلت هو ضرورة فلا
 يرد قلت فأتصفح بمثل يدك
 ودمك وفيك في ثم يرد
 اشكال دخول اللام في
 على اسحران فانه على هذا
 الرأي خبر المبتدا الذي
 هو هذان وقد مر الكلام
 فيه في و قيل هذان اسمها ثم
 اختلف في ذلك القيل
 في التوجيه في ف قيل جاءت في
 هذه القراءة في على لغة
 بلحارث بن كعب في أي بني
 الحارث لكن خفف بحذف
 ما عدا الباء وقد رأيتهم
 يكتبونه على هذه الصورة

بلام تلي الباء وهكذا يكتبون مثل قول العروذقي ولكن طغت علماء عزلة خالده بعير يلها لام ولقد وجد بخط أصلهما
 الر مختصري هذا اللفظ مكتوباً بالفاء فاصله بين العين واللام قال السخاوي وهذا القياس لان ألف على ولا مه قد حذفاً فافتصلت
 العين باللام فككتبت بالفاء بعد العين كما تكتب بالماء ونحوه قلت وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بالفاء بعد الباء وهو ظاهر في
 اجراء المتن بالفاء داعياً أي في حال الرفع والنصب والجرح كقوله في ان أباه وأبأ أباه في المجد غايتاهما في فائت ألف
 المتن في حالة النصب كما في الآية في واختار هذا الوجه ابن مالك في قال بعضهم وهذه اللغة هي القياس اذ كانت لالف انما
 اجتلبت للدلالة على الاثنين لانه لا يرفع اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه في وقيل هذان مبني
 لدلالته على معنى الإشارة في وهي الموجبة هنا البناء كما في هذا وهؤلاء في وان قول الاكثرين هذين جراً ونصباً ليس اعراباً في
 وانما هي صيغة وضعت للاثنين المشار إليهما في حالي الجبر والنصب وليست تشبيهة لهذا في واختاره ابن الحاجب في وذكر

الوزير القفطي في تاريخ النخاعة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضي اسمعيل كان معنيا بما ياتي به من مقاييسه الغريبة وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوما يا أبا الحسن ما تقول في قراءة ان هذان لساحران ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قل نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر فقال له القاضي فاعلم بناها فقال لان المفرد هذا وهو مبنى والجمع هو لا وهو مبنى فتحمل التثنية على الوجهين فوجب القاضي من سرعة اجابته وحده خاطره وبعيد عوصه وقال له ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد فقال ليقل به القاضي وقد حسن وان من قول المصنف وان قول الاكثرين بالكسر على الحكاية لا غير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على بابه ولذلك حكم به الجملة الواقعة بعده وهذه الثانية معطوفة عليها فلا سيل اذن الى الفتح لانها اذ ذلك تؤول بالمفرد فلا يستقيم العطف نعم ان ارتكبت تقدير فعل بعد الواو أى وجزم صاحب هذا القول أو اعتقد ان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس اعرابا بالفتح متجه **قلت** ويح اذ بنينا **ي** على هذا فقرأه هذان أقيس **ي** من قراءة هذين **ي** اذ الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغة مع ان فيها **ي** أى في قراءة هذان **ي** مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قد رتب بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير **ي** وهذا التقدير عن مظان التوجيه بمنزل اذ لا مقتضى لتقدير حذف الالف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وبقاء الالف التي هي من

سنة الحكامة وليست علامة على شيء فيقال ان ألف هذان تشبه ألف يفعلان فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب تلك وهذا أيضا فاسد لان ألف يفعلان من قبيل الاسماء وألف هذان حيث تجعل للتثنية من قبيل الحروف وانما لم يصح انقلاب ألف يفعلان لانها لا ينقلب عليها ما يختلف به منها هالانها لا تكون الا فاعلا أو نائبها عنه بخلاف ألف هذان **ي** تنبيهه تأتي ان فعلا

أصلها مالدن ولم يكن ووجب رد النون فيهما مع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه الباء وسيأتي في حرف الباء أنها أصل حروف القسم فقد رد الضمير القسم الى أصل حروفه وهو الباء (قولنا اذ الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغة) يعني وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين) أى وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للتأخر ولان الاول حكم بارجحة الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا نقول يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة الاقلين ارجح من هذين في قراءة لاكثرين لما ذكره من الاقضية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف واهاتين بالياء في احدى ابنتي هاتين ارجح منه بالالف في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان منى ان هذان يقال جرا ونصب عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس اعرابا مفهومه ان قول الاقلين جرا ونصب هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس اعرابا حبرا ويدل عليه أيضا قوله الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغة وحينئذ فالالف

ما صا مسند الجماعة المؤنث من الاين وهو التبع تقول النساء ان **ي** والاصل ان تقلبت الياء ألفا لضميرها وانفتح ما قبلها فاجتمع سا كان فحذف أولهما وهو الالف فبقيت الفاء وهي الهمزة مقترحة فكسرت لبيان ان الحكامة من ذوات الياء على طريقة ابن الحاجب **ي** أو من آى بمعنى قرب **ي** والعمل كالأول سواء **ي** أو **ي** فعلا ماضيا **ي** مسند الغير هن على انه من الاين وعلى ان يكون مبنيا للمفعول **ي** والاصل أن على زنة ضرب للمجهول ثم ادغمت النون لاولى في الثانية وكسرت الهمزة **ي** على لغة من قال في رد وحب **ي** بضم الفاء فيهما **ي** ورد وحب بالكسر **ي** فيهما **ي** تشبيها له **ي** أى لهذا الفعل المضاعف المدغم **ي** قبيل ويبع والاصل مثلا ان زيد يوم نجس ثم قيل ان يوم الخيس **ي** برفع اليوم على انه نائب الفاعل **ي** أو **ي** تأتي ان **ي** فعل أمر للواحد من الاين أو **ي** تأتي ان **ي** فعل أمر لجماعة الاين أو من آى بمعنى قرب **ي** والعمل فيهما واحد والاصل ان يتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل فتدغم ويلتقي ساكنان محذوف أولهما وهو الياء التي هي عين الحكامة **ي** أو اللواحدة **ي** يعني أو فعل أمر للواحدة **ي** مؤكدا بالنون **ي** أى بمعنى وعد كقوله ان هندا مليحة الحسناء وقد مر **ي** الكلام عليه في الالف المفردة **ي** أو **ي** تأتي ان أيضا **ي** مركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم **ي** أى بعض العرب **ي** ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ماضى شرحه **ي** في ان الخفيفة من حذف هزنا اعتباطا وادغام النون الساكنة فيها

ومر ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة الى آخر تلك المقالة وما عليها من الاقسام اذن عشرة هذه الثمانية
والثو كدة والجوابية قلت ولا ينبغي للصنف عد بعض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان
اذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد
من اقسام امام مثل قوله اما انت ذانفروا من اقسام امام مثل اماقت ولا من اقسام الامثل الاتفعلوه فكيف خالف ذلك هنا
ثم عبارته غير محروقة وذلك لانه قال تاتي ان فعلا ماضيا مسندا الجماعة المؤنث فعمل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا
وليس كذلك والعبارة المحروقة فيه ان يقال ان فعل ماض وقاعل هو ضمير جماعة المؤنث في تنبيهه وفي الصحاح الاين
الاعيا قال أبو زيد لا ينبغي منه فعل ٨٤ وقد خولف فيه انتهى كلام صاحب الصحاح في فعله قول أبي زيد تسقط منه

في هذان في الآية على قول الاقلين أرجح من البساء على قول الاكثرين لما ذكره من الاقيسية
ومناسبة ألف ساحرار والياء في هاتين عكس الالف فهي على قول الاكثرين أرجح من الالف
على قول الاقلين لمناسبة ياء ابنتي فليتمدبر (قولنا فالاقسام اذن عشرة) في الشرح لا ينبغي للصنف
عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه
لا ينبغي ان يعد من اقسام امام مثل قوله اما انت ذانفروا من اقسام امام مثل اماقت ولا من
اقسام الامثل الاتفعلوه اه وأقول مبني اعتراض الشارح على ان المصنف أراد بالاقسام
اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما أراد الاقسام التي وقعت هنا مطلقا وهو ثمانية
على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في تنبيهه واثنان على سبيل الاصل وهما قسمان ان التي عقد
الكلام لها (ان المفتوحة المسددة) (قوله ومن هنا صح للزمخشرى ان يدعى ان اغما بالفتح
تفيد الحصر كائنا) في الشرح فيه نظر فلا يلزم من كونها فرعا فادتها الحصر من حيث ان
الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب في اغما بالكسر عند القائل به قائم
في اغما بالفتح وأقول هذا النظر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع
عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم
ويرفع الخبر والمعنى ومن أجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد قال الزمخشرى انها مع ما تفيد
الحصر كما تفيد المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موحود في المفتوحة
وهو تضمن معنى ما والا أو اجتماع حرفي تا كيد سلما له كن معنى كلامه ومن أجل ان
المفتوحة فرع عن ان المكسورة صح للزمخشرى ان يدعى ان اغما بالفتح تفيد الحصر كائنا
أي قياسا عليها بجامع بينهما ما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به
أجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك أن لا يسمى مسكوتا
عنه باسم الحاقاله بعين مسمى بذلك الاسم لاجل معنى تدور التسمية معه كسمية البيذخرا
الحاقاله بالعقار لانه هو التعمير للعقل وتسمية النباش سارقا لانه خد خفية وما نحن فيه ليس
كذلك (قولنا وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في اغما بالكسر
مردود بما ذكرناه) يعني من القياس الصحيح على اغما بالكسر وأبو حيان هو محمد أثير الدين

بعض الاقسام وهو
جعل ان فعلا ماضيا من
الابن أو امرأته والفاعل
عليهما ضمير الاناث فتصير
الاقسام على رأيه ثمانية
في أن المفتوحة في الهمزة
في المشددة في النون في على
وجهين أحدهما ان تكون
حرف توكيد تنصب الاسم
وترفع الخبر في نحو ذلك
بأن الله مولى الذين آمنوا
وان الكافرين لا مولى
لهم في الواو الاصح انها فرع
عن المكسورة في فيل
ولهذا لم يعد هاسيدويه
مع الحروف المشبهة
بالفعل وكذا تركها المبرد في
المقتضب وابن السراج في
الاصول نظرا الى فرعيتها
عن المكسورة في ومن
هنا صح للزمخشرى ان
يدعى ان اغما بالفتح تفيد
الحصر كائنا في بالكسر
وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها

فرعا فادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في اغما بالكسر ابن
عند القائل به قائم في اغما بالفتح فن قال سبب اذادة اغما للحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في اغما بالفتح لوجود هذا السبب فيها
ومن قال السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في اغما أيضا كذلك وأما ان السبب في جعل اغما بالفتح للحصر كون ان المفتوحة
فرعا عن ان المكسورة فوجهه مخدوش كما هو في وقد اجتمع في قوله انه الى اغما الى الحكم الواحد فالاولى لقصر
الصفة على الموصوف في كقولك اغما يقوم زيد قالوا حي اليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام في المثال
المذكور مقصور على زيد والثانية بالعكس أي لقصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهي الوحدة في قوله ابو حيان
هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في اغما بالكسر مردود بما ذكرناه من ان أن بالفتح فرع عن ان بالكسر والحصر

لأن المكسورة ثابت فبكون الحصر لانها المفتوحة ثابتا اذ هي فرعها وفيه ما عرفت ثم المردود هو دعوى أبي حيان ان هذا
أمر لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انحاء الكسر وردد هذا بان يثبت ان غير الزمخشري قال بذلك وان
القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي ان يكون القول بافادة انحاء
بالفتح للحصر معروف فاحتمى برده قول أبي حيان قنأمله في قوله ان دعوى الحصر هي باطالة لا قصائدها انه لم يوح اليه غير
التوحيد مردود ايضا بانه حصر مقيد اذا الخطاب مع المشركون فالمعنى ما أوحى الى في أمر الربوبية الا التوحيد لا الاثر الك
ويسمى ذلك قصر قلب القلب اعتقاد المخاطب في انه في هذه الصورة يعتقد صفة هي الاثر الك مكان صفة هي التوحيد فقلب
اعتقاده بانيات التوحيد ونفي الاثر الك ثم ما اعتقد أبو حيان بطلانه لازم له سواء كانت انحاء المفتوحة للحصر أو لا لان
الزامه انحاء من جهة انحاء المكسورة ولو قيل انحاء يوحى الى وحدانية الله لازم به ذلك وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد
الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع في الكشف مثل هذا التركيب في قوله تعالى
زين للناس حب الشهوات وقال ان المزين لهم ما هو الشهوات لا غير واعتد عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف
بل هي مجرد النفي وقوله لا غير صفة لشهوات أي ما هو الشهوات موصوفة بانها ليست غير لشهوات أي موصوفة بانها
شهوات صرفة قال الطيبي وهذا القدر وان صح في هذا المقام فكيف يصح ٨٥ في قوله في سورة النساء ما أوردنا بتحاكنا

الى غيرك الا احسانا لا اساءة
اذ لا يجوز فيه الا العطف
لان اسم لا المفرد لا يكون
منصوبا بأبدل اذا كان
مضافا ومشبها به قال والحق
جوازه على تأكيدها هو
منفي قبلها هذا كلامه
ولعل انتكاه ان شاء الله
تعالى في ذلك عند الكلام
على لا يوحى الى في أمر الربوبية
حيث ان الكلام الواقع في
ذلك الآية على انه من قبيل
قصر القلب ويفسر من
دعوى الحصر لعل لانها

ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي اللغوي ولد بفرناطة من الاندلس في سنة أربع
 وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أول ما قدم لقاها وصنف كثيرا وتخرج
 به أئمة وله النظم الرائع واليد الطولى في القراءات وحفظ منهاج النووى الاورفين وكان
 يعقد القاف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضرب في آخر عمره وتوفى بالقاهرة
 في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى أبي حيان ان هذا شيء لم يقل
 به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انحاء الكسر بان يثبت ان غير الزمخشري قال
 بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول
 لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كالمشهور المعداد فأنه قد وقع
 به على أبي حيان (قوله فالمعنى ما أوحى الى في أمر الربوبية الا التوحيد لا الاثر الك) في عبارة
 جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوعة
 لان ينفي بها ما أوجب للنبوع لان ينفي بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه
 على تأكيدها هو منفي قبلها وقال التفتازاني وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لافي كلام
 البغلاء الذين يستشهد بكلامهم (قوله قال للنفي والا للحصر) هكذا وقع في بعض النسخ في

عنده يوحى الى يقول هو في يوحى ومحمد الرسول فان ما في الكاتبة يوحى والنفي والام والكاتبة لا يجاب مفيد ان يوحى الحصر
 قطع ما في وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال بردي على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون ما سماه لان والنفي خبر لها والام مطوف
 على الاسم وللحصر مطوف على الخبر او هما مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وكلاهما مشكل فان الحصر هو
 اثبات أمر لم يرد كونه ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليست بفردا للحصر بهما الاعتبار وانما الذي للحصر هنا مجموع
 ما والا وبطريق الذي ساكنا في تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال ويؤيد صفة صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة
 ولكن لما استعظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم اثبتوا له البقاء الدائم في وصف الرسالة يوحى الحصر باعتبار
 ذلك ويسمى ذلك قصر افراد في وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد اخر اجالا لكلام لا على
 مقتضى الظاهر بتزليل استعظامهم هلا كه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم له حتى كأنهم اتقدوا بيمه وصفين الرسالة
 والنبي عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا للتبرئ عن الهلاك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذي هو
 قد خلت من قبله الرسل حتى كأنه لم يجمله وصفه بل ابتداء كلام لبيان انه ليس متبرئا عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار
 الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل في انه يخلو
 كما خلووا ويجب التمسك بدينه بعد كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل يخلو كما خلووا

ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم فبذلك قال التقاراضي في حاشية الكشف ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر القاب ان يكون المخاطبون منكرين للرسالة فقد أخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف قال ثم لا خفاء في ان الفاء في أفان مات تغيد تعليق الجلة لشرطيه أي مضمون لمراع مع اعتبار لتعديد الشرط بالجملة بياها وهي وما شئت الا رسول قد خلت من قبله الرسل تعليقنا سببنا عن الجملة السابقة وترتيبها لها وتوسط الهمزة لا تكرار ذلك أي لا ينبغي ان يجعلوا خلو الرسل من قبله سببا لنقلهم على أعقابهم بعده لا كنهم بل سببا لتمسكهم بدينه كما هو حكم سائر الانبياء في انقلابهم على أعقابهم فكيف يمكن لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا لا يخلو كما خلت الرسل في الواقع أيضا انها موصولة حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر في هذه كالمصفة الكاشفة للوصول الحرفي واذا كانت كذلك في فان كان الخبر مشتقا من المصدر المؤول به من لفظه في أي من لفظ ذلك الخبر فعلا كان أو اسما في تقدير بلغني انك تنطلق أو انك تنطلق بلغني الانطلاق في أي انطلقك باضافة المصدر الى قائل ذلك الفعل أو شبهه في ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر في ولوجهلته بكان أو كان لكان التأويل بلغني كونك في الدار قال التقاراضي في حاشية الكشف ومما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان أو كان فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغولا الناقصة والالكان الظرف في موقع الخبر فتقدر كل أخرى وتتسلسل التقديرات في وان كان جامدا في وبالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقدير بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبه الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كان زيدا ومعناها واحد في وقدره

٨٦

بعضها فان ما للنفى والالاحصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الالاحصر ليس بغيردها للحصر وجوابه ان قوله للنفى ليس خبرا وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للحصر والتقدير فانما الكائنة للنفى والالاحصر أو فانما عينها كائنة للنفى والالاحصر (قوله والاصح أيضا انها موصولة حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر) في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فبلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد أي زيد بك فان بقاء النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروية (قوله وزعم السهيلي) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان

وبعدها هاء التانيث أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والضاربة والمضروية في وزعم في أبو القاسم في السهيلي في صاحب الروض الاتف في شرح السيرة النبوية في ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل

وتجساسة

لانها أبد مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث في

فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فبلغني هذا الحديث في وقال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا في معنى جامدا في نحو علمت ان البيت الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه في كلامه في وقدمضي ان هذا يقدر بالكون في فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولك تأويله بالاسدية فيفيد معنى المصدر كما هو وهنا في تنبيهات الاول في ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من افادة ان المفتوحة للتوكيد هو الذي نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيد اقل ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشي في التنبيه الثاني في كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كما تقدم وهو مذهب سيبويه والفراء وذهب اليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل ان المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما اصلان واستدل الاول باوجه منها ان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بغيره بخلاف المفتوحة والاصل ان يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه ومنها ان المكسورة مستغنية بعمولها عن زيادة بخلاف المفتوحة ومنها ان المفتوحة تصير مكسورة بمحذوف ما يتعلق به كقولك في عرفت انك برانك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرحوع اليه بمحذوف أصل ومنها ان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد والمفتوحة تفيد ونعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعا ومنها ان المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولية كما هو أصل الفعل ومنها ان المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة ك بعض اسم ولا يخفك ان المقصود الاستدلال على ان المفتوحة فرع عن المكسورة لانها فرع في الجملة ولا يخفك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمل في التنبيه الثالث في قد سلف ان المفتوحة تؤول مع صلته بالمصدر وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع وفيجوز وفيجتمع حيث يلزم التأويل يجب الفتح كما اذا وقعت مع

معهم ولها في موضع مرفوع بالا بتداه نحو عندي انك قائم ونحو فلولا انه كان من المسبحين أو بالفعل نحو أو لم يكفهم أنا أنزادنا ونحو قل أوحى إلى أبيه استمع ونحو لا آتيتك ما أن في السماء نجما أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر ولا محكي بالقول نحو ولا تخافون انكم اثركم بالله وخرج نحو ظننت زيدا الله قائم ونحو قال اني عبد الله أو في موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو من بل ما انكم تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوحدان الفتح والكسر نحو أو أو أو اني أجسد لله تعالى فالفتح على ان المعنى أول أقوال حمد الله تعالى من حيث هو باي عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أقوال هذا اللفظ المعين وكذا انما اذا انه عند القفا أي اذا هو عند القفا واذا عود دينه وكذا انما من عمل منكم سواء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم أي فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يجتمع التأويل يجتمع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام نحو أنا أعطيتك الكون وأجواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول نحو قال اني عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل أو قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح والمواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الأمران والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما تعرضنا لذلك لان المصنف أغفله ولم يتعرض اليه في شيء من هذا الكتاب فاردنا التمام القامدة في ذكره ونحو تخفف في ان مفتوحة بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة في واسفنا الكلام على ذلك مشبع بالثاني في من وجهي ان المفتوحة المشددة في ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم في أي بعض العرب في ايت السوق أنك تشترى لنا شيئا في حكاة الحليل وانما يتم الاستدلال بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي والافاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام أي لانك تشترى في وقراءة في بالجر أي وكقراءة من قرأ في وما يشعركم انها ٨٧ اذ جاءت لا يثمنون في بفتح هزة ان وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم وقرأ هؤلاء المستثنون بالكسر في وفيها بحث سيأتي ان شاء الله تعالى في باب اللام في أم في على أربعة أوجه أحدها

وخمسة بقية مألوفة وتوفي بمرأ كثر في شعبان سنة احدى وثمانين وخمسمائة وكان مكفوفاً قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهي قرية بالقرب من مائة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها (أم) (قوله وليس منه قول زهير) هذا رد على ابن التيجري فانه جعل بيت زهير منه واحال بكسرة هزة لمضارعة في الاكثر وقد تفتح عسي أطن وفي البيت اختصار القوم بالرجال (قوله لماسياني) يعني بعد سطور حيث قال ومثله

قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم وقرأ هؤلاء المستثنون بالكسر في وفيها بحث سيأتي ان شاء الله تعالى في باب اللام في أم في على أربعة أوجه أحدها

ان تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك في الاختصار فيها لانها ما في ذات في ان يتقدم عليها هزة التسوية في ذلك ان تقدر ان يتقدم مرفوعا على الابتداء والخبر محدود أي لانها ما تقدم هزة التسوية عليها فخران على التقدير الاول منفرد وعلى الثاني جلة وقد عرفت فيما تقدم ان هزة التسوية هي التي يصلح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه في نحو سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم في أي سواء عليهم استغفرك لهم وعدمه ونحو سواء عليهم أجزعنا أم صبرنا في أي سواء علينا أجزع والصبر في أي من قسم أم الواقعة بعد هزة التسوية في قول زهير وما أدري وسوف أخال أدري في أم قوم آل حصن أم نساء في بل هو من القسم الثاني في لماسياني في وبأني أيضا ما ينوجه عليه من النقد واحال بكسر الهزة أي اظن وتفتح على الاصل وفي البيت اختصار الرجال بالقوم على حذف قوله تعالى لا يستخرقون من قوم عسي أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسي ان يكن خيرا منهن وقال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عادهم المذكور لاننا فليس لفظ القوم بمتعاط يعنى بمساول للفرقيتين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهم توابع لرجالهم قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا أكلت أحببت فوما وبغضت فوما أي قياما هذا كلامه وقد انتقد من وجهين الاول ان قوله اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك مما سبق والثاني ان قوله هو في الاصل جمع فيه نظرا لان فعلا ليس من ابناء الجوع الاعلى مذهب الاخفش في أو يتقدم في بالنصب عطفا على المنصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم في عليها هزة يطلب بها ويا م التبيين في كما يطلب باي في نحو أزيد في الدار أم عمرو في أي أم في الدار وأم هذه في السوءين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انها ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى ان أصلها أو والميم بدل من الواو ذكر أبو جعفر انما في أم هذه خلافا وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهزمة فاذا قلت

أقام زيد أم عمرو فالعنى أم عمرو وقام فبصير على مذهبه استفهامين وهو انما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وعلى هذا فالأصل اتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لا من خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تاني افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة انما ترى اسمها جميعا بمعنى أى فيكون اعتبارها - المعنى في تسميتها أولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها انفسها لا الى أمر خارج عنها لكن هذا انما يأتى في المسبوقه بـ همزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجى الوجه الاول لشمله النوعين وهو تسمى أيضا بذلك دلالة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع لثاني ويعتبر النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواو بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض وهذا هو الوجه الاول وما احسن ما قاله المصنف لا تستحق جوابا لان الخبر قد يجاب بقول القائل جائز يدق قول في جوابه نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك وانما تقول لغرض التصديق وكيف يستحق الخبر جوابا وانما ذكر لغرض الاعلام لا لغرض الاستفهام وهو ان الكلام معها أى مع أم المعادلة لهمزة التسوية فيقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك هى أم المعادلة لهمزة الاستفهام وذلك أى يكون الكلام معها قابلا للتصديق والتكذيب لان الاستفهام معها على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده اذ هو انشاء وهذا هو الوجه الثاني ٨٨ من الأوجه التي تفرق فيها النوعان وقد كنت أورد على هذا الكلام النقض بصور

بيت زهير (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) في الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار أو التعجب فان قلت ليس المراد يكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة لتنى والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للصلة عنده اه وأقول ما وقع للمصنف بهذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى أى معنى كان مناف لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار لا ينافى مع ما هو لا يقتضى ان خروجه الى أى معنى كان مناف لها والحق أن مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور بدايل انه سبحانه عن الزخمرى في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا جواز

كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار أو التعجب وقد وقع للمصنف من ذلك أشياء منها قوله في أول الكتاب ان قول الفراء في قوله تعالى أمن هو قانت آناء الليل ان الهمزة فيه للنداء يقرب سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه

تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت كونه خيرا أم هذا الكافر فحذف معادل الهمزة والخبر وفي هذا تقرير لان أم متصلة مع تصريحه بان الاستفهام الذي سبقها مجازى لا حقيقى فان قلت لم لا تقار منقطعة بمعنى بل والهمزة مراد بها الا بطلان قلت لان حرف الا ضربا لا يقدر لعدم الدال عليه وسيأتى قريبا ما يشير اليه في عبارة سيويه وأيضاً هو تقدير شئ مستغنى عنه وأيضاً تعبيره بالمعادل يأتى جملة على الانقطاع وسيأتى له مواضع من هذا القبيل تنبه عليها وعلى بعضها عند المروزي ثم ظهر لي انه يمكن الجواب عن ذلك بأنه ليس المراد بقوله لان الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم الواقعة بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر محض دائما واما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة أى في بعض الصور كما في قولك أزيد قائم أم عمرو وهذا محصل للغرض وان لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يرد النقض بشئ من تلك الصور ثم تذكرت انه قال بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة لتنى والمتصلة لا تقع بعده وهذا يشهد فيما ظهر لي ثانياً فبقى الاشكال الاول على حاله فتأمل

في الثالث والرابع أى أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين كما سبق في أوائل الكتاب وهو يكونان أى الجملتان اللتان تقع أم بينهما في فعليتين كما تقدم من قوله تعالى استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وقوله تعالى سوا علينا جزعنا أم صبرنا وهو اسميتين كقوله

ولست أبالي بعد فقدى مالكا • أموتى ناء أم هو الا ن واقع في ناء أى بعد في ونحوه فليكن نحو سواء عليكم أدعوهم أم أنتم صامتون في وهذا ما يدل على أن همزة لتسوية ليست بمعنى ان الشرطية كما ذهب اليه الرضى لدحوها على الجملة الاسمية وانهذا عن الالية بانه انما جازا تقدم الدعاية والالم بحز ساقط فان الهمزة في البيت باشرت الاسمية وهو نص في جواز ما منعه ولا يفيد العمل بتقدم الفعل في الالية فان الجملة المعطوفة الى جملة شرطية منع كونها اسمية في وأم الاخرى في وهي الوقفة بعد همزة الاستفهام فيقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها في وجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع ان المتقدم عليها في الصورة جملة ان السماء معطوف على انتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقدير افهوفى التقدير كقولك أزيد أم عمرو قام في وبين جملتين ليسا في تأويل المفردين في فظهر ان الوجه الثالث من أوجه الافتراق هو ان ذات همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وذات همزة الاستفهام لا تتعبد بذلك بل تقع بين الجملتين والمفردين وظهر أيضا ان الوجه الرابع هو ان الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان الا في تأويل المفردين وانهما مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان الا في تأويل المفردين في ويكونان في

٨٩

أي الجملتان اللتان تقع بينهما أم المصاحبة لهمزة الاستفهام في أيضا فعليتين في كما يكونان مع أم الاخرى في كقوله فقمت للطيف صرنا فارقني •

فقلت أهى سرت أم عادنى

حلم في

المراد بالطيف هنا خيال المحوبة المرقى في النوم والمرئع الخائف وأرقى اسهرنى وأهى باسكان الهاء بعد الهمزة في التسهيل ما يقتضى انه قليل وفي شرحه لمصنفه ان الاسكان في ذلك لم

كون أم بمعنى أى الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحدا منهما (قوله وأم الاخرى تقع بين المفردين) بمعنى المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم الى الاول ما يصبر به كلاما لم ير مسؤول عنه أرى الثانى ولهذا قول المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله وبين جملتين التذكير قال المصنف في أوضح المسالك وتقع بين من متوسطا بينهما ما لا يسئل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو من آخر اعنهما نحو ون أدري أقرب أم بعيد ما توعدون اه (قوله فقمت للطيف الخ) الطيف هنا خيال المحوبة الذى رآه في النوم والمرئع الخائف وأرقى اسهرنى وأهى باسكان الهاء بعد الهمزة في شرح التسهيل لمصنفه ان ذلك لم يجزى الا في الشعر وعادنى جاءنى والحلم بضمين وقد تسكن لانه رؤيا لئلا (قوله وذلك على الأرجح في هي من انها فاعل محذوف) لان الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات (قوله لعمر ك ما أدري الخ) شعث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السكيت في شرح الكامل شعث بياء واحدة وقال ابن سيده شعث ام تصغير شعث أو شعث أو شعث تصغير ترخيم ورواه بعضهم شعث وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالراء في آخره (قوله الاصل أشعث بالهمزة في أوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة) في الشرح واما ان الاصل شعث بالتنوين فممنوع فقد قال السيراني عند انشاده البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه في جوهر هذه القبيلة يقول لم تستقر على أب لان

١٢ في ل

يجزى الا في الشعر وسرت سارت ليه لا وعادنى جاءنى والحلم بضمين رؤيا النوم وتسكن لانه أيضا قال ابن الحاجب يريد اني قلت من أجل الطيف منبها مذعورا للقائه وأرقى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان في المنام ويجوز ان يريد فقمت للطيف واتاني النوم اجلا لا في حال كوني مذعورا الاستغماها وارقى ذلك لما انتهت فلم أجده محققا ثم من فرط صبا بانه شك أهى في التحقيق سرت أم كان ذلك حلما على عادتهم في مبالغتهم كقوله أنت أم أم سالم قلت حاصله احتمال كون القيام في اللحظة أو في المنام وأما الشك في الاجتماع هل كان في النوم أو في اللحظة فنابت على كل من الاحتمالين في وذلك في الذى قلناه من كون الجملتين في البيت فعليتين معنى في على الأرجح في هي من انها فاعل محذوف في أى فعل محذوف في يفسر سرت في لان الاستفهام بالفعل أولى لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها انما تتجدد واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجع النصب في باب الاشتغال في نحو أزيد اضربت ويجوز في البيت ان يكون هي مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملتان مختلفتين في واسميتين كقوله لعمر ك ما أدري وان كنت داريا • شعث بضم الشين أم شعث بن منقر الاصل أشعث بالهمزة في أوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة في وأقول اما ان الاصل أشعث بالهمزة فسلم واما ان حذفها للضرورة فليس يمتنع عليه

وقد علمت الخلاف في ذلك في الكلام على ما اختصت به الهمة من الاحكام واما ان الاصل شعيت بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي في شرح الكتاب عند انشاده البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه يجوز هذه القبيلة فبقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقرو وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في انبيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حينئذ تنوينه ضرورة فان قلت الاخبار عندها بمنع ارادة لتانيث قلت هو كقوله ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض في رعاية التذكير والتانيث باعتبارين والمعنى ما أدري أي التسمين هو الصحيح وقد ظهر ان ابن سهم خبر شعيت لاصفنه فتثبت ألف ابن وكذا الكلام في ابن منقرو وشعيت بناء منثثة في آخره ومنقرو بكسر الميم واسكان النون وفخ القاف وبراء مهملة وهو مثله بيت زهير السابق يريد ان بيت زهير الذي انشده أولا مثل البيت الذي انشده آخر من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان التقدير أم هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفرقه بين الآية الشريفة وهي قوله تعالى أنتم أشد خلقا أم السماء وبين بيت زهير فان أم وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم وهو الذي غلط ابن الشجري فيه ٩٠ حتى جعله من النوع الاول وهو ما وقع فيه أم بعد هزة لتسوية نحو قوله ان

بعضا يعزوها الى منقرو وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بان لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين اه (قوله ومثله بيت زهير السابق) في الشرح يريد ان بيت زهير الذي انشده أولا مثل البيت الذي انشده آخر من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير أم هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفرقه بين قوله تعالى أنتم أشد خلقا أم السماء وبين بيت زهير فان أم وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم اه وأقول لا تحكم لان ما بعد أم في البيت يجب ان يكون جملة لكونه معارلا للسؤل عنه بالهزة الذي حقه في البيت ان يكون جملة لكونه معمولا في المحل لا درى الذي هو من أفعال الدواب التي تقع معانيها على مضمون الجمل بعد أخذها الفاعل وان لم يكن معمولا له في اللفظ لمعليقه عن العمل في لفظه بالهزة واما الآية فابعد أم فيها مفرد مدم ما يقتضى كونه جملة ولا كون السؤل عنه بالهزة فيها كذلك حتى يلزم كون معارله جملة فالسماء في الآية معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر بميزة مسؤل عنه فليتأمل (قوله حتى جعله من النوع الاول) الضمير المنصوب يجعل عائدا الى بيت زهير والمراد بالنوع

معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمناقاته لفعل الدراية وهو قد مر للصنف ان هزة التسوية تقع بعد ما أدري وأسلفنا التنبيه على ان ذلك معارض لا اعتراضه على ابن الشجري هنا قائله وجوابه أي جواب ما توجه من مناقاة الاستفهام لفعل الدراية وان معنى قولك علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذا ما علمت أي عمرو ذاهب معناه ما علمت جواب أعمرو ذاهب فالاستفهام

هنا باق على حقيقته والعلم تمام تسلط على جوابه وهذا مما يرد على المصنف فانه جعل أم في بيت زهير الاول متصلة مع ان الاستفهام ليس على حقيقته لانه لم يجعل حال آل حصن باعتبار رجولتهم بل هو عالم بكونهم رجالا لكنه أبرز الكلام في قالب التوبيخ والانكار عليهم في تعاطيهم أفعال النساء فالاستفهام غير حقيقى وليست الهزة فيه للتسوية على رأى المصنف فكيف جعل أم فيه متصلة مع انه ليست من النوعين وقد يجاب عن هذا بان الاستفهام مع المتجاهل حقه في بحسب الادعاء وان كان غير حقيقى بحسب الواقع قائله وهو بين الجملتين المختلفتين بالاسمية والفعالية نحو أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون وذلك على الأرجح من كون أنتم فاعلا لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم على ما مر وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النحوى على حد سواء وذلك لان الفعلية مرجحاهو كثرة ابلاء الفعل الهمة لما تقدم وللأسمية مرجحاهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فالاستفهام المفاد بالهزة ليس حقيقيا فلا ينبغي على رآيه ان تكون أم فيه متصلة بمسئلة أم المتصلة التي تستحق الجواب وهي المسبوقة بميزة الاستفهام وانما تجاب بالتعيين لما يستل عنه مسندا اليه أو مسندا أو غير ذلك من التلقات كالطرف والحال ولا نهاسؤال عنه كما قد أشيرنا اليه قبل فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب زيدا وقيل عمرو ولا نهاسؤال عنه كما قد أشيرنا اليه قبل

ولا يقال في جواب ذلك لا ولا نعم لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما واحترار المصنف بقوله المتصلة من المنقطعة
فإنها تجاب بنعم أولا من حيث أنها الطلب التصديق لا لطلب التصور فاذا قيل إنها لا بل أم شاء قلت في الجواب نعم أولا إذا السؤال
عن تلك الاشياء المرئية أهى شاء فالجواب بنعم أولا لمحصل المقصود فإذن قلت ليس الأمر كذلك فقد قال ذو الرمة
تقول عجز مخرجي متروحا * على بابها من عند أهلي وغاديا أذوزوجة بالمصرام ذو خصومة * أراك لها بالبرمة
العام ثاويا فقلت لها لا إن أهلي حيرة * لا كتبة الدها جميعا وماليا وما كنت مذابرتي في خصومة *
أراجع فيها بابنة القوم قاضيا فاجاب بلامع أن السؤال بالهمزة وأم المتصلة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج
الرجل مشى والمتروح اسم فاعل من تروح إذا ذهب في الزمن المسمى بالروح وهو من زوال الشمس إلى الليل تقول راح
بروح راحا وهو تبيض قولك غدا يغدو واو الزوجة منكوحة الرجل به قدو يقال لها زوج أيضا كما يقال لبعلاها بدون
هاء واسكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للراء والبيت راد عليه وذوزوجة خبر مبتدأ محذوف يقدر متأخرا على سبيل الوجوب
عند ابن الحاجب وابن المصنف وجماة لسكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما مر والتقدير
أذوزوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة للجار والاكثبة جمع كتيب وهو الرمل المجمع كالكموم والدهناء مكان
معروف وقد يستشكل عطف الشاعر قوله غاديا مع أنه من معمولات المصدر الخبر عنه بقوله على بابها أو بقوله من عند أهلي
ففيه الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو ممتنع ويجاب بنعم أن يكون ٩١ على بابها أو من عند أهلي خبر ابل

الكل من معمولات
المصدر والخبر محذوف
أي حاصل في قولك ليس قوله
لا جوابا للسؤال الهابل وهو
يورد لما توهمته من وقوع
أحد الأمرين كونه
ذوزوجة وكونه ذا خصومة
ولهذا لم يكتف بقوله
لا إذ كان رد ما لم يلفظ به
انما يكون باكمال التام

الاول أم التي تتقدمها همزة التسوية (قوله فان قلت فقد قال ذو الرمة الخ) هذا السؤال
وحوايه لابن عصفور في شرح الجمل والرمه بضم الراء قال في الصحاح هي قطعة من جبل بالية
والجمع رموم ورمام وبها سمي غيلان ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدر واسم مكان من درج إذا
مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح واحا تقيص غدا غدا واو الروح أيضا اسم للوقت
من زوال الشمس إلى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج أيضا وهو الواقع
في القتريل كما يقال لبعلاها وجيرة بكسر الحيم جمع جارواكتبة بالمثلثة جمع كتيب وهو الرمل المجمع
كالكموم والدهناء موضع ببلاد تميم يدوي بقصر وهو في البيت مقصور (قوله مسئلة اذا عطفت
بعد الهمزة يا وفان كانت همزة التسوية لم يحز قياسا) لأن ما يقتضيه أو مناف لما تقتضيه
التسوية لأن أو تقتضي أحد السئين أو الأشياء أو التسوية تقتضي نفي السئين أو الأشياء

ولهذا قال إن أهلي جيرة البيت وما كنت مذابرتي وهذا السؤال وجوابه مسطوران في شرح الجمل لابن عصفور
ومذكوران فيما وجدته من شرح الجزولي ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل المواردة والاتفاق ولم يطلع على
كلامه وفي شرح من للصغار مانصه فان قلت كيف شرطتم في المتصلة أن يكون جوابها باحد الاسمين وذوزوجة يقول
تقول عجز وساق الايات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما أن تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو
خصومة فتكون منقطعة فاجاب ابلا وهذا ليس بشيء لأن الجواب مع المتصلة يكون للثاني لا للاول الا ترى انه قد ضرب
عن الاول فلا يقع عنه جواب وهو هذا قد أجاب عن الاول بقوله إن أهلي جيرة ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله
وما كنت مذابرتي فانما ينبغي أن يكون لارد الما أني عليه سؤالها فكيف قال لها غاديت في ذلك اعتقدت أني أحد هذين
فلست هذا ولا هذا ما ورد من ذلك فان تخرجه على هذا إلى هاهنا كلامه قلت وظاهر كلامهم أن لاني كلام ذي الرمة هي
الجوابية أحتم نعم ولو قيل بانها الناهية والمعنى لا تظني مذكرت من اني متمصفا باحد ذينك الأمرين وحذف الفعل
المنهي عنه لفريضة قوله إن أهلي إلى آخره لكان حسنا ونفع السؤال بذلك لاقتضائه على أن لا هي الجوابية وقد منعناه
فتأمل في مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة يا وفان كانت همزة التسوية لم يحز قياسا وقد عارض هذا قياسا في له في أو حيث
قال انها تأتي للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع حكاه عن الحريري وغيره ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة
التسوية وقد مر له في أول الكتاب أن ضابطها هو أن تكون داخلية على جملة يصح حلول المصدر محلها وهذا ممتنع في المثال
المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية وقد صرح سيبويه في الكتاب بجواز الأتيان بأو بأم في نظير هذا المثال فقال ما أدري

أزيد عندك أو عمرو وان شئت قلت ما أدري أزيد عندك أم عمرو وتقول ليت شعري ألقبت زيداً أو عمرو أو حاول المصدر
منات الصفة قوائم ما أدري كون زيد عندك وليت شعري ألقبت زيداً أو عمرو أو حاول المصدر أو حاول المصدر
من مواقع همزة التسوية فان قلت ما ذكرته في المثال الأخير مني على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك ليت شعري أقام
زيد خبر ليت كما أشار إليه ابن الحاجب وقد استشكله الرضي بأن الشعر مصدر معناه متعلق بضمون الجملة الاستفهامية
فهو من حيث المعنى مفعول شعري ودفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لأن عملك بالشئ غير ذلك الشئ
قال وإنما خبر ليت هنا واجب المحذف لسادته لكثرة الاستعمال قلت هذا الاشكال مندفع بأن المصدر هنا بمعنى
المفعول كالقول بمعنى القول فالجملة اذن خبره أي ليت مشعوري قيام زيد وما ارتضاه من ان الخبر محذوف وجوباً يلزم منه
الخروج عما استقر في كلامهم من انه لا يحذف وجوباً بدون سادته على انه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الاشكال عن
المصنف لان المصدر يصح حمله هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت وغاية الامر انك تقدر مع ذلك خبر ليت وليس ذلك بضار في
حاول المصدر في هذا المحل وهو قد أولع بالبناء للمفعول في الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذاً أو كذاً وهو نظير قولهم
يجب أقل الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام فيقال سواء كان كذاً أم كذاً وفي الثاني بالواو وفي الثالث
يجب أقل الامر من كذا أو كذا وفي الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت اه وهذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء
وغيرهم مخطئاً لهم ولم يذكر في الجوهرى وغير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني
أولم تنذرهم بلفظ أو مكان أم الثانية في قراءة الجماعة وهو هذا من الشذوذ يمكن في وأقول اعلم ان السيراني قال في شرح
الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف ٩٢ الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت واذا كان بعد سواء

فملان بغير استفهام كان
عطف أحدهما على الآخر
أو كقولك سواء على قمت
أو قعدت اه كلامه وهو
نص صريح يقضي بوجه
قول الفقهاء وغيرهم سواء

(قول وقد أولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذاً أو كذاً وهو نظير قولهم يجب أقل
لامرين من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول
سواء على قمت أو قعدت اه ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن
قرأ من طريق الزعفراني أولم تنذرهم وهذا من الشذوذ يمكن) ختم المصنف بوجه الله بعدم
صواب قول الفقهاء وبسوء صاحب الصحاح وبشذوذ قراءة ابن محيصن بناء على ما يقتضي

كان كذا أو كذا أو بوجه التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء بجميع القياس
ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العريضة فان قلت فواجه العطف بالواو والتسوية تباهاً لأنها تقتضي شيئين فصاعداً
وأولاً أحد الشئين أو الأشياء قلت وجه السيراني بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت
فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا تكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء
أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر
وصرح الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء لا أبالي ان تأتي بأمر مجرداً عن الهمزة نحو سواء على قمت أو قعدت ولا أبالي قمت
أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست أبالي بعد آل مطرف حتى تنابها كثرت أو أقلت وحكي الرضي
أيضاً ان أبالي الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على أحدهما
قلت ولعل هذا هو ما خد المصنف في تحطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب قال الرضي ويرد عليه أيضاً معنى أم أحد
الشيئين أو الأشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قعدت سواء على أي مما فعلت أي الذي فعلت من الامرين لتجرد أي من
الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد وانما لم يذكر في أو وأم لانه جعل سواء خبراً وما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر
مبتدأ محذوف سادساً لجواب الشرط هذا كلامه ثابت وفيه مسامحة من جهة قوله ان معنى أم أحد الشئين أو الأشياء
وليس كذلك اذ هي موضوعة لعطف أحد الشئين أو الأشياء من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس
ذلك الاحد ومن جهة ان قوله سادساً لجواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف وليس الامر كذلك فان السادس هو مجموع
الجملة الاسمية كما مر ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذاً أو كذاً في العطف بعد همزة التسوية وكذا ما في
الصحاح والفرض ان لا همزة في شئ من ذلك وكأنه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتها فقد راجع الهمزة اذ لم تكن

مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا ممدوح بما مروا ما قرأه ابن محيى من النسخ الى كامل المذهب وهو
سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم همزة واحدة وبأوكادل عليه مجموع كلامه في الالف المفردة وهنا فوجهها في العربية
صحح على ما قاله السيرافي ولا يتأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق في أول الكتاب وما تخطئة
الفقهاء في قولهم يجب أقل الامر من كذا أو كذا وان الصواب فيه العطف بل أو فبنى على ان المبين هو الامر ان جميع ما هو
ممنوع بل المبين اقلهما والاقل هو أحدهما جاز العطف بأو بل تعين والحالة هذه ٩٣ ^{٩٣} وان كانت في تلك الهمزة التي

وقع العطف بعدها
بهمزة الاستفهام جاز
العطف بأو وكان الجواب
بهم أو بلا وذلك انه اذا قيل
أريد عندك أو عمر وقال معنى
أحدهما عندك أم لا
يصح الجواب بنعم من حيث
ان المعنى أحدهما عندي وبلا
من حيث ان المعنى معه ليس
أحدهما عندي وكل منهما
محصل لغرض السائل عن
الجواب المطلوب ^{٩٤} وان
أجبت ^{٩٥} بالبناء للفاعل مع
ناه المخاطب وبالبناء للمفعول
مسنداً الى ضمير يعود الى
السائل بذلك التركيب
بالتعيين ^{٩٦} فقلت زيد
عندي مثلاً ^{٩٧} صح ^{٩٨}
الجواب به ^{٩٩} لانه جواب ^{١٠٠}
من حيث ان المعين الذي
أجبت به يصدق عليه انه
أحدهما ولهذا يحصل
الاطلوب ^{١٠١} وزيادة ^{١٠٢} من
حيث وجود التعيين
^{١٠٣} ويقال الحسن ^{١٠٤} همزة
قطع للاستفهام بعدها

القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز
أو بعد سواء فلا يقال سواء على قف أو قدمت لانه يكون المعنى سواء على أحدهما وهذا لا يجوز
لان التسوية تقتضي شيئين فصاعداً اهـ لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى أم أيضاً أحد
الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قدمت سواء على أيهما وقعت أي الذي فعلت
من الامرين وهذا أيضاً ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبراً مقدماً
ما بعده مبتدأ والوجه ان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء ثم بين الامرين بقوله
أقمت أم قدمت والجملة سادة مسندة لجواب الشرط الذي لا شك في تضمين الفعل بعد سواء وما
أبالي معناه الا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمين معنى الشرط
اهـ وقال السيرافي في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزم أم بعدها
كقولك سواء على أقمت أم قدمت وإذا كان بعد سواء فعلاً ان غير استفهام كان عطف أحدهما
على الآخر وكقولك سواء على قف أو قدمت اهـ وهو يقتضي صحة قول الفقهاء وصاحب
الصحيح وعدم شذوذ القراءة أعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من اراد المصنف
قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحيح والفرص
ان لا همزة في شيء ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فنقد المزمرة
ذ لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وأقول لان لم أن المصنف أورد
قول الفقهاء وصاحب الصحيح على ان من المعطوف بأو بعد همزة التسوية بل اعاد ذكره استطراداً
بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ونظير
ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الامر من كذا أو كذا كان هذا بعيد
المناسبة قال وهو نظير قولهم أقل الامر من كذا أو كذا وقد أجيب عن هذا بان المبين ليس
الامر من حتى يمنع العطف بأو وانما المبين الاقل وهو أحدهما جازاً عطف (قوله يعطف الاول
بأو والثاني بام) اذ المراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله
وعند الكيسانية) هم صنف من الروافض وهم أصحاب الخمار بن أبي عبيد أمير الكوفة من
جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب من امرأة
منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن الجشم بن صعيب بن علي بن بكر بن زائل أبو حنيفة من العرب
(قوله ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا معارض لما أجزه من

ألف على المختار من الوجهين في نحو الغلام فعل والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بين يدي أو الحسين أفضل أم ابن
الحنفية ^{١٠٥} وهو محمد بن علي رضي الله تعالى عنه ^{١٠٦} يعطف الاول وهو الحسين بأو ^{١٠٧} لان المراد أحدهما ^{١٠٨} والثاني ^{١٠٩} وهو ابن
الحنفية ^{١١٠} بام ^{١١١} لانه جعل معادلاً لأحدهما ^{١١٢} ويجاب عند ^{١١٣} أهل السنة ^{١١٤} بأحدهما ^{١١٥} وعند الكيسانية ^{١١٦} بفتح الكاف
وهم طائفة من الرافضة ينسبون الى المختار بن أبي عبيد ولقبه كيسان ^{١١٧} بابين الحنفية ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن ولا
بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحداً منهما
لا يمينه قريناً لابن الحنفية وكانه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية ^{١١٨} فان قلت هذا الكلام معترض من وجهين أحدهما

انه معارض لما أجازته آتقان الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وهنا كذلك والثاني جمعه بين اللام ومن في قوله الافضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتعيين لافضائه الى الاخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعيين في هذا المقام اختصاص المعين بالافضالية وليس كذلك واما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه اذ لم تكن من انتفض يلبه ومن هنا تبيينية لا تفصيلية وهي وحرورها في محل نصب على الحال من لافضل أي انه لم يسأل عن الافضل كائن من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر في مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها تقول في أبي ذؤيب في الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره * سميع فما أدري أرشد طالها تقديره أم غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر في في الالف المفردة من جواز جعل الهزرة لطلب التصديق كقول فلا يدرى المعادل حيث شذ في أجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى أولا تبصرون أم ان الوقف هو ان التقدير أم تبصرون ثم يندى انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف في ويرد عليه مثل والذين تبوءوا الدار ٩٤ والايمان ومثل وزجج الحواجب واليمونا * وعلقها تبنا وما باردا

واشترى به بدرهم فصاعدا
ففي جميع ذلك حذف
المعطوف بدون عاطفه
ولعل مراده حذف
المعطوف وماله من متعلق
ان كان فلا يدرى من
هذه الامثلة في وانما
المعطوف جملة انا خير
ووجه المعادلة بينها وبين
الجملة قبلها ان الاصل
أم تبصرون ثم أقيمت
الاسمية مقام الفعلية
والسبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له أنت
خير كانوا عنده بصراء
هذا معنى كلام سيبويه في
وهذا الكلام الذي
ساقه المصنف هنا مأخوذ
من كلام الزمخشري فانه

صححة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وأقول لامعارضه لان صححة الجواب بالتعيين في أولان المخاطب أتى بجوابها لان جوابها باحدها وهو يصدق على المعين وعدم صحته في أم لانه لم يأت بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها أو بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل وانما عبر عنه باحدهما وما لا يختصار لانه بمنه والخاص ان كلمة أحدهما في جواب السؤال باو نفس الجواب بخازان لا يذكرو ويقام المعبر الذي صدقت عليه مقامه الدلالة عليها وفي جواب السؤال بام كافي مثالنا ثابتة عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لان النائب لا يثبت عنه ولان المعين الذي صدقت عليه كلمة أحدهما لو كان جوابا في مثالنا لكان جوابا لما لم يستل عنه اذا السؤال في مثالنا بام وهو جواب للسؤال باو وقد أشار المصنف الى هذا بقوله لانه لم يستل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية (قوله وفيه بحث كما مر) أشار بهذا الى قوله في الالف المفردة ولك ان تقول لا حاجة الى تقديره معادل في البيت لصحة قولك لا أدري هل طالها ارشد واحتجاج ان يوثق لها بمعادل (قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه) في الشرح يرد عليه قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يدرى من ذلك اه واثقول يمكن ان يقال أيضا مراد بالعاطف ما ليس بواو لما اشتهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كافي الآية (قوله وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه في الشرح هذا مأخوذ من كلام

قال أم هذه متصلة الا انه وضع قوله انا خير موضع تبصرون

الزمخشري

لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من اترال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه وقد يقال ان قوله له أنت خير سبب في كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو انا خير وذلك خير مقوله لا مقولهم ويحاج بان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاه بالامني كما اذا قال لا زيد أنت فاضل فنقول حاكيا له قال زيد انا فاضل فتقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب لوجود القرينة وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء وأما سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك زيد فهذه ليس بمنزلة أيهما عندك الا ترى انك لو قلت أيهما عندك لم يستقم الاعلى التكرير والتوكيد وبذلك على ان الآخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لا بل ثم يقول أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ها هنا بعد الخبر منقطعة كذلك ينبغي بعد الاستفهام وذلك ان حين

قبل أمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انها لا بل أم شاء انما أدركه
الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه لانها تجري من تحت أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي
هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فتبوءه أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه
كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك عندك زيد أولا كانه حين قال عندك زيد
كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا انهم في كلامه فانت تراه كيف حكم بان أم في الآية
منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع اقوال بان أم متصلة قال
السيراني في تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعداً منقوض ما قبلها هي ٩٥ منقطعة وذلك لان السائل

لواقصر في ذلك المثال
على قوله عندك زيد
لاقتضى استفهامه هذا
ان يجاب بنعم أو لا فقوله
أم لا مستغنى عنه في تنبيه
الاستفهام الاول وانما
يدكره اذا كرر ليبين انه
عرض له الظن في نفي انه
عنده كما كان قد عرض له
الظن في ثبوت كونه عنده
وكذا في الآية لواقصر
على قوله أفلا تبصرون
لاستدعي ان يقال له تبصر
أولا تبصر فكان في غنية
نذكر ما بعده لئلا يفاد
بقوله أم أنا خير عرض
الظن له في انهم يبصرون
بعد ما ظن أولا انهم
لا يبصرون هذا كلامه
لوقال قلت بماد عيتوه
من ان المعطوف لا يحذف
بدون عاطفه ليس يصح
لوقالتم تقولون تفعل

المنخسري لكر كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام المنخسري نص فيه وكلام مخالف
لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أمرو عندك أم عندك
زيد فهذه ليس بمنزلة أم ما عندك الا ترى انك لو قلت أم ما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير
والتوكيد ويدل على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لا بل ثم تقول أم شاء يا قوم
فكجاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أمرو عندك فقد
ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك ايضا انها لا بل أم شاء
انما أدركه الشك بعد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه لانها تجري من تحت
أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء
فقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن
بصراء فكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك زيد عندك أم لا كانه حين قال زيد
عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا فانت تراه قد حكم
بان أم في الآية منقطعة وقرر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى
كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة اه ما في الشرح وأقول انما يردها لو كانت الإشارة
في قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان أم متصلة عاطفة وان
ما بعدها قائم مقام المعادل لها وهو ممنوع ونما الإشارة فيه الى ان قريب وهو قائم أنا خير م
تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه
ويدل على ان الإشارة في كلامه الى اقامة أنا خير مقام تبصرون بصريحه في حرف بل بان
سبويه امتنع من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير (قول قد قلت فاهم
يقولون أنفعل هذا أم لا والاصل أم لا تفعل) هذا السؤال ورد الى قوله لم يسمع حذف
معطوف بدون عاطفه (قول قد قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب
تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
ما يغني عنها) في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوف في هذا المثال لاستغنى عن هذا

هذا أم لا والاصل أم لا تفعل المحذوف المعطوف وهو تفعل وبقي العاطف وهو أم لوقال انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد
العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
ما يغني عنها ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف ونما حذف بعضه والكلام في
الاول لا في الثاني فيتجه على المصنف مؤاخذه من جهة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر
كلامه ان أم في المثال المذكور متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فله منقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان
سبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما صرح قريباً وأجاز المنخسري حذف ما عطف به بالبناء للفاعل أي حذف
اللفظ المعطوف عليه الذي عطف به عليه أم لم يدخلوها في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة له على ان الخطاب

للهمود وحذف معادله أي تدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقد أبلغكم ما تنسبون
 الى يعقوب من ايصاله بفيه باليهودية أم كنتم شهداء انتهى بحج قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى بالكفيل
 جعله امتصلا مشكل من وجهين من اللفظ والمعنى أم اللفظ فلان المتصلة حرف عطف وتقدير معطوف عليه محذوف
 شاذ غير مقيس وأما المعنى فان أم المتصلة لا بد ان تقدر بآيهم لأن المستفهم بها مجهول أحد الشدين فيريد تعيينه وهذا
 مستحيل في حق البارى تعالى فان قامت الاستفهام في هذا خارج من بابه قلت هذا انما يكون في الهمزة وحدها أو ما صار عنها
 من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام بها لا على بابه حقيقة الى هنا
 كلامه قلت ما ادعاه ان حذف ٩٦ المعطوف عليه شاذ غير مقيس لم أقف عليه الأمن جهة وقد خرج جماعة على

ذلك قوله تعالى ان اضرب
 بعصاك الحجر فانفجرت
 أي فاضرب فانفجرت ولم
 يتعقبه أحد من الأئمة
 فيما علمت وقال ابن مالك
 في التسهيل ويغنى عن
 المعطوف عليه المعطوف
 بالواو كثيرا وبالفاء قليلا
 وقد رد ذلك مع أو ولم يذكر
 وقوع ذلك مع أم وأما
 دعواه ان الاستفهام
 المقاد بالهمزة المصاحبة
 لام المتصلة لا بد ان يكون
 على حقيقته فهو موافقة
 لدعوى المصنف فيما تقدم
 وعلى ذلك فكان من
 الواجب عليه ان لا يسل
 للزخشرى دعوى الاتصال
 في هذه الآية والله
 تعالى أعلم بالوجه الثاني
 من أوجه أم الاربعة
 بأن تكون منقطعة
 وهي ثلاثة أنواع مسبوبة

الاعتدال يعنى عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا بفعل وهذا
 المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام فى الاول لافى الثانى فيتجه على المصنف مؤاخذه
 من جهة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه فى المثال
 المذكور ان أم متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة
 وسيبويه يرى انها فى مثل هذا التركيب منقطعة كما هو قريبا اه وأقول ان حاصل جواب
 المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذى كلاً منافيه وانما المحذوف هو بعض من
 المعطوف اقيم مقامه البعض الباقى فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع
 الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه البعض الباقى
 بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان
 الجملة مذكورة فليتلأمل (قوله الثانى ان تكون منقطعة) سميت بذلك لان الكلام معه
 على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التى قبلها كى وجواب المنقطعة لا أو نعم لانه
 استفهام مستأنف (قوله وهو ثلاثة أنواع) فى الشرح هذا الحصر فى الثلاثة منقوض بمثال
 سيبويه أمرو عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الأنواع
 الثلاثة وأقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل فى النوع الثانى لان أل فى قوله مسبوقه
 بهمزة لغير الاستفهام للعهد والمعهود هو الاستفهام المذكور فى أم المتصلة وذلك الاستفهام
 هو الذى للنسوية والذى يطلب به وبام التعيين والهمزة فى مثال سيبويه ليست لواحد منهما
 كما عرفت فيما نقلناه عنه (قوله ومسبوقه باستفهام بغير الهمزة) اطلق المصنف المسبوقه
 بغير الهمزة وهو مقيّد كما قال الرضى فان كان بهل جاز كما مثل وان كان باسم استفهام فان كان
 ما بعده أم داخل فى عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك عمرو وفى عموم الحكم المنسوب
 اليه نحو أين زيد أم عندك عمرو ولم يجز لان معنى أم مع ما بعدها فى الموضعين مستفاد مما قبلها
 وان كان ما بعده أم غير داخل فى عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك جابر فلا داخل
 فى عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك أم ضربك عمرو ومن تضرب أم من تشتم جاز

بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم

(قوله)

يقولون افتراء معناه بل يقولون افتراء تكار القوله سم وتجب سامنه لظهور أمره فى عجز بلغاتهم عن مثل ثلاث آيات منه
 وهو مسبوقه بهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي يبطشون بها اذا الهمزة فى ذلك لانكار فهى بمنزلة
 النفي والمتصلة بها لا تقع بعده وانما تقع بعد الاستفهام الحقيقى كما قدمه فى أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه
 وهو مسبوقه باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وهذا الحصر فى
 الأنواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أمرو عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الثلاثة وهذا
 الاشكال أورده قديما وأظنه فى سنة سبع وتسعين وسبعمائة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى حيث كان

يقرأ عليه هذا المحل في حلقة يدريسه بالقاهرة ولم يجب بشيء وهو معنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم الغالب ان تكون له مجردا عن الاستفهام وقد تضمن مع ذلك استفهاما انكاريا أو استفهاما طلبيا فهذه ثلاثة أقسام يجوز الاول وهو ما تكون فيه للاضراب مجرد قوله تعالى قل هو الله يسئو الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء أم هو الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام كما لو كانت متضمنة هبالا استفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام والتوكيد خلاف الاصل وهو أم أم أم أم الثانية هي الداخلة على قوله جعلوا لله شركاء فلان المعنى على الاخبار عنهم باعقاد الشركاء لا استفهامهم عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي ففيه مع الاخبار باتراكهم اقادة توبيخهم وهو اولى من جعلها مجردا للاضراب كما ذكر قال الزمخشري أم جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وهو قال الفراء يقولون أي العرب هل لك قبلها بكسر القاف وقح الموحدة أي في جهة بنا بحق أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت رجل ظالم على الاخبار بنظم المخاطب ولا استفهام البتة وهو من الثاني وهو ما تضمن فيه ام مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى هو أم له البنات ولكم البنون تقديره بل آله البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا أم للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث وهو متضمن للاستفهام الطابي وهو قولهم انما لا بل أم شاء التقدير بل أهى شاء اغرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الائمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي لا الاخبار والشائع شاة وهي الواحدة من الغنم للذكر والاتي وتكون من الضأن والمعز والطباء والبقرو والنعام وجر الوحش كذا في القاموس وهو زعم أبو عبيدة بالتصغير وهاء تانيث ٩٧ وانما قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد

عن الاضراب فقال في قول الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط *

غلس الظلام من الرباب خيال

ان المعنى هل رأيت وغيره يجعلها متصلة

والهمزة المعادلة لها محذوفة

(قوله ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب) هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرد وصفة أم والذي لا يفارقها في محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي كالاولى الا ان هذه اعتبر فيها اكتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو أم التانيث فانت صفة وفي بعضها ومعنى أم المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدأ أعني معنى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يجيز ذلك أو حال من المضاف اليه أعني أم أو من ضميره المستتر في المنقطعة (قوله كذبتك عينك الخ) واسط بلد بالعراق اختطه الجحاج والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء وبوحدين السحاب الابيض واسم امرأة ولغير أبي عبيدة ان يقول أم في البيت منقطعة ومعناها الاضراب

١٣ في ل أي كذبتك عينك أم رأيت واسط بلد بالعراق اختطها الجحاج في سنتين وهو مصروف وقد منع ويقال لها أيضا واسط القصب ولعلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء لسحاب الابيض واسم امرأة وهو نقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها أبد اعني بل والهمزة جيعا وان الكوفيين خالفوه في ذلك فقالوا تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون مجردا للاضراب كما مر فان قلت كيف يصح النقل المسد كور عن جميع البصريين وهذا امامهم العظيم سيبويه قال في الكتاب في الباب الذي عقده لبيان أم لم تدخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانصه قلت فبال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الالف فقال ان أم انما هي ههنا بمنزلة لا بل للتحويل من الشيء الى الشيء والالف لا تعني أبدا الامس مقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا الى أم اذا كانت لتترك شي الى شيء لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى ففي هذا الكلام دليل واضح على ان أم اذا دخلت على أداة استفهام نحو أم ماذا كنتم تعملون تكون مجردا للاضراب فكيف يصح النقل عن جميع البصريين انها اذا تعني بل والهمزة قلت يحتمل ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائما وان الانية مجردا للاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هي في القسمين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على ان أم تعني للاضراب المجرد لكن اختلفوا هل هي في هذه الحالة منقطعة أولا وعلى هذا فان الخلاف لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية الكشف بان أم الداخلة على الاستفهام حرف مجرد للاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فعلى هذا يصح نقل ابن الشجري فتأمل وفي كلام سيبويه الذي نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لابقائه في الالباس وهو ما كنا وعدنا به من قبل

هو الذي يظهر قولهم في أي قول الكوفيين **لو** إذا المعنى في نحو **أم** جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام **في** أن أراد التحقيق فلا يضر ولا يرد على البصريين فإنهم يقولون إنه بمعنى بل والهمزة سواء كان الاستفهام المقادير احتقبا أو غير حقيقي وقد سبق أنها في الآية بمعنى بل والهمزة التي لا نكار التوبيخ **لو** ولا به يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو **أم** هل تستوى الظلمات والنور ونحو ما إذا كنتم تعملون ونحو **أم** من هذا الذي هو جندكم **في** وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن **أم** لا تنجي لمجرد الاضراب وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه لكن يخالفونهم في تسميته في هذه الحالة منقطعة فظهر أن كلام المصنف غير محذور **في** وفي قوله **في** بالجر عطفا على ما أضيف إليه نحو من قوله في نحو **أم** هل تستوى أو على نحو أي وفي قوله **في** إني خروا عما رسوا بفعلمهم * **أم** كيف يجوز تني السوأي من الحسن **أم** كيف ينفع ما تعطى العلوق به * **رغم** أنف إذا ما ض بالابن **في** فادخل **أم** على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني فتكون ٩٨

علق قايها بولدها وذلك انه
يختر ثم يحشي جلده ببناء
وهو ما ينقطع من أصول
الحنطة أو الشعير عند
الدرس ويجعل بين
يديها لتشمه بفتح
الشين من باب علم يعلم
وقد تضم فيكون من باب
قتل يقتل بفتح قد ر عليه
فهى تسكن اليه مرة
لكونه ولدها والمرة
في الاصل مصدر مرير
ثم استعملت ظرفا لى
الاتساع وتنفر
بكسر الفاء وضمها أى
تجزع وتتباعد عنه
مرة أخرى لما تنكر
من عدم حركته وخروجه
عما كان عليه فى حال

مع الاستفهام أو يقول متصلة والهمزة قبلها محذوفة (قوله والذي يظهر قولهم اذا المعنى في نحو أم جعلوا الله شركاء ليس على الاستفهام) لقائل ان يقول ان أراد مطلق الاستفهام حقيقة كان أو غيره كما هو الموافق لجعله أم في هذه الآية فيماسبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشاف أم جعلوا بل أجمعوا ومعنى الهمزة الانكار وان أراد الاستفهام الحقيقي فنفيه عن الآية لا يضر البصريين لانهم أرادوا بمعنى الهمزة أعم من الحقيقي وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى الهمزة معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالتأكيده في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور لان الاستفهام فيه ليس بتحقيق (قوله ولانه يلزم البصريين دعوى التأكيده في نحو أم هل تستوى الظلمات) في الشرح التحقيق ان أهل البلادين متفقون على ان أم تأتي للاضراب وانما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فهو أمر لفظي وقد صرح به التفتازاني في حاشية الكشاف بان أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل ولا يست متصلة ولا منقطعة حينئذ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف اه وأقول لو كان الامر كما في الشرح زادوا في أوجه أم على القول بانها لا تسمى حينئذ منقطعة وجهها خامسا وهو ان تكون حرف اضراب (قوله فرده عليه الاصمعي وقال انه بالنصب) يحتمل ان الاصمعي انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب والاصمعي هو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك صاحب اللغة والاعخبار سمع من ابن عون وقره وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والريثي والصفاني وغيرهم قال الشافعي ما عبر أحد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعي وقال الاصمعي احفظ ستة عشر ألفا رجوزة توفي سنة خمس عشرة وقل سبع عشرة وقل

ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رعثان ﴿ وهو بكسر الراء المهملة واسكان الهمزة مصدر رعث الناقة على ولدها اذا عطف عليه وأحبته ﴾ فردده عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال له اسكت ما أنت وهذا يعني لست من أئمة النحو حتى تنظر في وجوه الاعراب وانما أنت لغوى تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الاصمعي انما انكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية يريد ان المروى في البيت النصب ولم ير وفيه الرفع فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله ﴿ يجوز الرفع والنصب والجرح ﴾ لان هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحو وليس الكلام فيه انما الكلام في المروى عن قائل هذا البيت ﴿ فسكت ﴾ الاصمعي ﴿ ووجهه ﴾ أي وجه ما ذكره الكسائي من تجويز وجوه الاعراب الثلاثة ﴿ وان الرفع على الابدال من ما ﴾ وهو فاعل ينفع ﴿ والنصب يتعطي ﴾ على انه مفعول ثان والاول محذوف أي اعطاء العلوق البور رعثان انف ﴿ والخفض ﴾ في رعثان انف ﴿ بدلا من الهاء ﴾ في به العائدة على البور ﴿ وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال

لان رعاها اللبوا بنفها هو عطيتها اياه لاعطية لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا
وتقديرها والبوجلد حوار يحشى قشعطف عليه العانة اذ مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن السجري في انكار
الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقديره اذ يلزم ولا محذور فيه لان الفعل المنعدي قد يكون الغرض من
ذكره اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا تذكر للفعل
مفعولا ولا تقدره لان ذلك مخل بالغرض وفي البيت يمكن اعتبار ذلك ولتأمل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به
عائد على ما لا على البو وبه متعلق بتعطى على انه مضمين معنى تجود ولا يكون ٩٩ تعطى مخلى من مفعول مع رفع الرعان

والجر أقرب الى الصواب
قليل لا يحتاج الى
تقدير محذوف بخلاف الرفع
فانه عنده مفتقر الى تقدير
الرابط وانما حق الاعراب
والمعنى النصب ويحذف اذا بينا
على الرفع فيحتاج الى تقدير
ضمير راجع الى المبدل
منه أى رعان أنفله
بناء على انه بدل بعض
أو استتال ولا تعين بدليته
لذلك بل يجوز ان يكون
بدل كل من كل فلا يحتاج
الى تقدير رابط ويحذف الضمير
في فعلهم لعامر لان المراد
به القبيلة ولو قال الحى
اسكان أحسن لان عامرا
في البيت مصروف باعتبار
ارادة الحى اذ لو أراد
الشاعر به القبيلة لنعته
من الصرف ويحذف
في قوله من الحسن ويحذف
البديل والمعنى أم كيف
يجزوني السواى بدل
الحسن ويحذف في أرضيت

ست عشرة ومائتين في عشر التسعين (قوله لان رعان اللبوا) الرعان بكسر الراء واسكان
الله مزنة مصدر رعت الناقة على ولدها اذا عطف عليه والبوجلد حوار محشوع على صورته
(قوله لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقديرها) في الشرح قد يلزم ولا محذور
فيه لان الفعل المنعدي قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة
اللازم ولا يقدر له مفعول ولتأمل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائد على
ما لا على البو وبه متعلق بتعطى على انه مضمين معنى تجود فلا يكون مخلى من مفعول مع رفع
رعان اه وأقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البودون ما وفيه نظرا لانه يلزم
خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت مامصيرية جاز ذلك على ان كلام ابن السجري
انما هو على الظاهر وهو ان يراد بتعطى معناه من غير تضمين وفي حاشية المطول ورعان
يروى من فوقه ابدلا من ما وحجروا ابدلا من الضمير المجرور في به ومنصوبا على انه مفعول تعطى
وعلى الاقوالين ضمن تعطى معنى تسمع (قوله والجر أقرب الى الصواب قليلا) لضرورة الرعان
الذى هو عطيتها معمول لا تعطى بواسطة ابداله من الضمير الذى هو معموله بواسطة حرف
الجر وفي التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده مفتقر الى تقدير
الرابط (وأقول) الضمير المجرور عائد الى ما فيا يحتاج اليه الرعان من الربط على تقدير الابدال
من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع
الى المبدل منه) في الشرح هذا مبني على انه بدل بعض أو استتال ولا يتعين ذلك بل يجوز
ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط اه فان قلت يتعين انه بدل استتال لان البناء في به
للاستعانة ببناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطى والضمير فيه عائد الى ما والذى تعطى
العلاق مستعينة به هو أنفها فيكون ابدال الرعان من مابدل استتال ذلك فلا يفتقر الرفع
وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجر على البديل من الضمير لانه
عائد الى ما (قوله ما تنقم الحرب الخ) قد يظن ان في هذه الايات العيب المسمى في علم القافية
بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروى بما يقاربه في المخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو
الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها تنك ه والحرب العوان اننى قوتل فيها مرة بعد
مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربعها بزل في الثامنة

بالحياة الدنيا من الآخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم انها متعلقة بكامة البديل محذوفة وسيأتى الكلام على ذلك في محله
ان شاء الله تعالى ويؤتى هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأتى الريا شى بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالشين المعجمة
ويسمع منه الشعر فقال له الريا شى يوما كيف تروى بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان منى * بازلا عامين حديث سنى
لمثل هذا ولدتنى أى تنقم بكسر القاف مضارع تنقم بفتحها والعوان من الحروب التى قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى
بكر او البازل اسم فاعل من بزل البعير يزل بزولا أى انشق نابه ذكر ا كان أو أننى وذلك في السنة التاسعة وربعها بزل في الثامنة
ويؤتى قال ثعلب المثلثي تقول هذا انما أصبر اليك

هذه المقطعات وهي جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة آيات ويقال لها أيضا المقطوع والخرافات بتخفيف الراء
 ونظم الخفاء المعجمة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا أصل له بل وأصل الخرافة ما اخترق أي اجنى من الفواكه من الشجر ثم
 جعل اسمها لما يتلوه من الأحياء ويقال ان خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع الى قومه وكان يحدثهم بالباطيل
 وكانت العرب اذا سمعت ما لا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن فكان
 يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق اه قال صاحب
 الكشف وفي الحواشي عن المصنف يعني الرخصي المسموع من العرب الخرافات بالتشديد ويجمع أيضا على خرافيف ويرى
 البيت بالرفع على الاستئناف أي على ان يكون خبر مبتدا محذوف أي انابازل عامين والجملة استثنائية ويجوز بالخفض على
 الاتباع أي على البذل من الضمير في منى وفيه تطرفان هذا بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز اذا افاد الاطاعة كقوله
 تعالى تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا نعم الان خفف يقول بالجواز مطلقا وعليه يتمشى هذا ويجوز بالنصب على الحال أي من الضمير
 المذكور فان قلت هل في هذه الآيات العيب المسمى بالا كفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج فان الروي في
 الاولين نون وفي الثالث ميم قلت لا فان الروي فيها هو الياعولم يختلف فلا كفاء ولا تدخل أم المنقطة على مفرد وهذا قد روا
 المبتدأ في انهم الابل أم شاءم فقالوا التقدير بل أهى شاء وانما كان كذلك لانها لا تكون منقطة الا اذا كانت بمعنى بل والهمزة
 ومن ضرورة ذلك ان يكون الواقع بعد الهمزة جملة لا مفردا كما أسلفناه في أوائل الكتاب ويجوز خرق ابن مالك في بعض كتبه
 اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة ويجوز وقدره ارض هذا
 الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي ١٠٠ واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ

(قوله مثل هذه المقطعات والخرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو ما نقص
 عن عشرة آيات ويقال لها أيضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الباطيل والا كاذب
 جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى
 فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء
 فيه خفيفة ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان تريد الخرافات الموضوعات من حديث
 الليل اه (قوله لحصول العلم بكون أحدها) يعني بوجود أحدهما معينا وهو الاقراء وهذا

يكون سدا من خبر اعنه
 في وجه الانقطاع كالزم
 عند الجمهور في انهم الابل
 أم شاء وذلك لان قوله عند
 الجمهور مقتضى لوجود
 الخلاف في لزوم دخول
 المنقطة على الجمل وقوله

أولا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هناك خلاف ابن مالك فغير بالجمهور واراد هنا بالاجماع
 اجماع من عداه فلا تعارض قلت تبسيرة بخرق الاجماع يؤذن في الظاهر بالغاء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي
 اعتباره فناء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء ترد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما
 في أول الالف المفردة واستدل بقول بعضهم أي بعض العرب ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب عطف على ابل فاعتذر
 حينئذ بتقدير الهمزة والمعروف في هذا المثال قولهم انهم الابل أم شاء بالرفع كما مر في فان صحت روايته أي رواية ابن مالك التي
 ذكرها بالنصب فالأولى ان يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاءم فتبقى المنقطة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت
 خروجها عن أصلها بامر محتمل ونفسية تمسك المصنف باجماع النحاة ان المنقطة لا تدخل الاعلى جملة ان يقول قالوا يجب ان
 يقدر لشاء ناصب والا فالأولى يقتضي عند جواز تقدير الناصب وهو خرق الاجماع وذلك محذور عنده فتأمل به وتنبه
 قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع في ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا قلن يخلف الله عهدا أم تقولون على الله
 ما لا تعلمون قال الرخصي يجوز في أم ان تكون معادلة أي متصلة بمعنى أي الامرين كائن في وهذا الاستفهام يجوز على
 سبيل التقرير أي الجمل على الاقرار وذلك لان علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجوه أحد الامرين على التعيين
 وهو الاقراء حاصل وهذا معنى قوله في حصول العلم بكون أحدهما معينا وهو الاقراء وهذا لتلخيص لكون الاستفهام تقريريا
 لا تحقيقيا ووجه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة انما تكون حيث يستوى الامر ان في علم المستفهم
 ويكون السؤال عن التعيين وذلك منتفها هنا كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشف آخرها بانحاء المعجمة والراء أي حصول
 العلم بآخر الامرين وهو الاقراء وأما قوله فلن يخلف الله عهدا فمقبول يجوز ان يكون جواب شرط مقدر والتقدير ان اتخذتم

عند الله عهدا فاعلموا ان الله لن يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والاصل ان الله لم يخلف عهده
 عهدا أم تقولون على الله ما لا تعلمون ويجوز ان تكون الفاعلية فيكون اتحاد العوض مرتبا بالعدم ان خلاف الله عهد
 فالمتكراذن المجموع لانهم لما قالوا ان تمسنا النار الا أياما معدودة تنكر عليهم هذا القول يعني هذا الذي تقولونه لا يكون
 الا بان عاهدتم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده اعادة لن ثم اعلم ان في تسليم المصنف للزخري اجازة كون أم في الآية
 متصلة اعترافا به لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره أولا وقدمه في له منه
 مواضع ويجوز ان تكون منقطعة اهـ وعليه فالاستفهام في اتخذه لانكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق
 والتثبيت وان شئت فمعنى الحمل على الاقرار وهو من ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أحاد * ليستنا المنزلة بالتداعي
 المنوطة المتعلقة والتنادي على حذف مضاف أي المتعلقة بيوم التتاد وهو يوم اقيامة فان قدرتها أي أم وفيه أي في قول
 المتنبي ويحمل عوده الى البيت المتصلة فالمعنى انه استطال اليلة فشك واحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة وفي هذه الجملة
 الاستفهامية في محل مفعول مقيما للجار وشك وهو العامل معلق عن نعمل اذ هو فعل قبي والمعنى فشك في وحدتها
 وتعدد هاهنا العدد الخاص في طلب التبيين وهذا من تجاهل العارف كقوله وكما كان لا حسن لوقال كقولها لان الشعر
 لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترقى أخاها حين قتله يزيد الشيباني ١٠٨ ووجه انذ كبراه أراد كقول من قال

يا شجر الخابور ملك
 مورده

كان لم تجزع على ابن
 طريف

فلا استفهام في قولها
 مالك النوبج وهو تجاهل

مع معرفتها بان السجر
 لا يتأثر بموت من مات

قال الخليل بن دينار السبيكي
 لك ان تقول ليست النكته

هنا ارادة توبيخ السجر
 بل النكته ارادة ايها

ان الحزن على المذكور
 من الامور العامة

احتمالا يختص بها انسان عن شجره وتجاهل واتي في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكته المبالغة في المدح
 على جهة العلو بالوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق فان قلت هل

يرد على المصنف هنا انه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي فيعارض ما تقدم له أولا كما مر
 له في غير موضع قلت لا لما سلفته من ان الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء وهو ان بيننا وبينه على هذا فيكون

قد حذف الهمزة قبل أحاد كما في قوله فاصبحت فيهم آمنا لا كعشر * أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر ويجوز ان يكون تقديم
 الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليستنا تقديم اوجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان

يلها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الا خليفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول
 اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عمرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقام زيد أم

قاعد وان شئت أقام أم قاعد زيد وقد أسلفنا مناقشة المصنف في ان تقديم مثل ذلك واجب بما نص عليه سيبويه في الكتاب
 من ان ذلك أولوي لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكروه الرضي أيضا كما مر ويجوز ان قدرتها منقطعة فالمعنى

تعليل لكون الاستفهام تقدير يا وفي بعض نسخ الكشف لحصول العا يكون آخرها بانطاء
 المحجة والراء وهو ظاهر (قوله أحاد أم سداس الخ) هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي والمنوطة
 المتعلقة والتنادي مصدر وتنادوا اذا نادى بعضهم بعضا وأصله التنادي بالياء حذف لدلالة الكسرة
 عليها (قوله يا شجر الخابور الخ) هذا البيت ليلي بنت طريف الخارجية ترقى أخاها وبعده
 فتي لا يحب الزاد الا من البقي * ولا المال الا من قنا وسيوف
 وفي الصحاح الخابور بالمحجة موضع من بلاد الشام (قوله ويكون تقدم خبر وهو أحاد على
 المبتدأ وهو ليستنا تقديم اوجبا) قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب أحادا
 مبتدأ وليستنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة
 سيبويه في نحو من أبوك وكيف حالك وأقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي
 في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لاني اسم نكرة قبله همزة استفهام مفردة وبعده معرفة ولو
 سلم فالغرض الاخبار عن ليلته لا الاخبار عن واحدة أو ست في واحدة (قوله ثم نظر الى طولها
 فشك) تقدم ان أم المنقطعة تكون لمجرد الاضرب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبي

من الامور العامة حتملا لا يختص بها انسان عن شجره وتجاهل واتي في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكته المبالغة في المدح
 على جهة العلو بالوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق فان قلت هل
 يراد على المصنف هنا انه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي فيعارض ما تقدم له أولا كما مر
 له في غير موضع قلت لا لما سلفته من ان الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء وهو ان بيننا وبينه على هذا فيكون
 قد حذف الهمزة قبل أحاد كما في قوله فاصبحت فيهم آمنا لا كعشر * أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر ويجوز ان يكون تقديم
 الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليستنا تقديم اوجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان
 يلها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الا خليفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول
 اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عمرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقام زيد أم
 قاعد وان شئت أقام أم قاعد زيد وقد أسلفنا مناقشة المصنف في ان تقديم مثل ذلك واجب بما نص عليه سيبويه في الكتاب
 من ان ذلك أولوي لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكروه الرضي أيضا كما مر ويجوز ان قدرتها منقطعة فالمعنى
 انه أخبر عن ليلته بانها ليلته واحدة ثم نظر الى طولها فجزم بانها ست في ليلته فاضرب في فتكون أم لمجرد الاضرب كبل
 اذ الفرض انه جازم لا شك فلا يجعلها معنى بل والهمزة في أو شك هل هي ست في ليلته أولا فاضرب واستفهم فتكون أم

بمعنى بل والهمزة جبهية نحو **ي** إذا نبت **ي** على هذا **ي** الذي قدمناه من أنه أخبر أولاً عن ليلته بأنها واحدة ثم أضرب جازماً أو شاكاً
 فلا همزة مقدرة **ي** قبل أحاد لما فرضنا من قصد الأخبار المحض في أول الأمر **ي** ويكون تقدم أحادي **ي** على المبتدأ ليس **ي** على
 أن جوب **ي** كما كان في الوجه الأول **ي** إذا دل الكلام خبر **ي** لا إنشاء **ي** وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى
 تقدير مبتدأ يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع **ي** لأن أم المنقطعة لا تدخل الأعلى جملة فيلزم أن يكون التقدير أم هي
 سداس **ي** كالمزمع عند الجمهور **ي** تقدير مبتدأ **ي** في أنها لا بل أم ساء **ي** أي بل أهى شاء وقد عرفت ما يتوجه على المصنف في قوله
 هنا عند الجمهور **ي** لسلامته **ي** من الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلته **ي** لسلامته
ي من الأخبار عن الليلة الواحدة بأنها الليلة فان ذلك معلوم لا شك فيه **ي** ولا نحصل به فائدة وفيه نظرفاه أنما أخبر عن ليلته
 بأنها واحدة والأخبار صحيح باعتبار أنها الليلة لم يزد فيها **ي** وذلك أن تعارض الأول **ي** وهو الترجيح

بأنها واحدة والأخبار صحيح

بالسلامة من الاحتياج
 إلى تقدير المبتدأ في وجه
 الانقطاع **ي** بأنه يلزم في
 الاتصال حذف همزة
 الاستفهام وهو قليل
 بخلاف حذف المبتدأ **ي**
 فانه كثير **ي** وأعلم أن هذا
 البيت اشتمل على لحنات **ي**
 بفتح الحاء وهو جمع لحنة
 بسكونها والحن هو الخطأ
 والخروج عن طريقة
 العرب في استعمال اللفاظ
 اللحنة الأولى **ي** استعمال
 أحاد وسداس بمعنى واحدة
 وست وأنما **ي** معنى واحدة
 واحدة وست ست **ي**
 ويحتمل أن المتنبي قصد
 التقسيم فالمعنى الأخبار
 عن ليلة فراقه للاحبة
 بأنها منقسمة إلى واحدة
 واحدة أي أن كل جزء من
 أجزائها بمثابة ليلة واحدة
 ثم رأى أنها أطول من ذلك

على تقدير انقطاع أم يحتمل الأمرين فإشار إلى الأول بقوله ثم نظرت إلى طولها فشك في أنها
 واحدة فحزم بأنها ست ليلال في ليلة فاضرب **ي** معنى عن أخبارها بأنها واحدة أضرباً بمجرد أن
 الاستفهام وأشار إلى الثاني بقوله أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فاضرب **ي** معنى عن أخبارها
 بأنها واحدة واستفهم **ي** معنى عن أنها ست في ليلة فالاحتمال أن اشتركا في الأخبار بأن ليلته واحدة
 وفي الشك بعد ذلك الأخبار وافترقا بأنه في الاحتمال الأول حصل له بعد ذلك الشك جزم بأنها ست
 في واحدة فاضرب عما أخبر به أولاً وأخبر بما جزم به ثانياً وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك
 الشك أعني شكه في أنها ست في واحدة جزم بشئ فاضرب عما أخبر به أولاً واستفهم عما شك
 فيه ثانياً (قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة) **ي** معنى على تقدير كون أم منقطعة سواء كانت مجرد
 الأضراب أولاً مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لأن أم المنقطعة تأتي مسبوقاً بالخبر (قوله
 ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس) فان قلت لم لا يكون المبتدأ المذكور لسداس والمحذوف
 لا حاد وحينه فلا اعتراض قلت لأن المحذوف من الثاني دلالة الأول أكثر من المحذوف من الأول
 لدلالة الثاني وقد ترجم المصنف في الباب الخامس في الخاتمة لذلك فقال إذا دار الأمر بين كون
 المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى (قوله ومن الأخبار عن الليلة الواحدة بأنها الليلة) قال ابن
 الصائغ في عبارته نخل حيث قال أخبار عن الليلة الواحدة بأنها الليلة وأنما هو أخبار عن ليلته
 بأنها الليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لأن معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل إليه
 اه وفي التعليق أنما أخبر عن ليلته بأنها واحدة والأخبار صحيح باعتبار أنها لم يزد (قوله استعمال
 أحاد وسداس بمعنى واحدة وست) في الشرح يحتمل أن المتنبي قصد التقسيم والمعنى الأخبار عن
 ليلة فراقه للاحبة بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة أي أن كل جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة
 ثم رأى أنها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في
 كل واحد من أجزاء الليلة هذا إن جعلت أم منقطعة وإن جعلت متصلة فالمعنى طلب التعيين
 لأحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه اه (قوله واستعمال
 سداس وأكثرهم بأياها) في الشرح مثل هذا لا يعد لحناً لأنه ليس بخارج عن كلام العرب

بناء

فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحدة

واحد واحد من أجزاء الليلة هذا إن جعلت أم منقطعة وإن كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لأحد هذين الأمرين فلم يخرج
 العدد المعدول عن استعماله في معناه فتأمل **ي** اللحنة الثانية **ي** استعمال سداس وأكثرهم بأياها ويخص العدد المعدول
 بمعادون الخمسة **ي** ومثل هذا لا يعد لحناً لأنه ليس بخارج عن كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين أنه من كلامهم
 ولو كانت مخالفة الأكثرين لحنا لم يكن كثير من العلماء الذين ذهبوا إلى ما لم يقل به غير القليل وهذا عن الانصاف بمراحل
ي اللحنة الثالثة **ي** تصغير ليلة على ليلة وأنما صغرت العرب على ليلة بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل إنها مبنية على
 ليلة **ي** كما وقع في قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلة **ي** وكذا جع الليلة على الليالي هو على غير قياس قال في العباب الليل

واحد بمعنى الجمع واحدة ليسه مثل غمرة وغمر وقد جمع على ايامي وليائل فزادوا في الالف الى ياء على غير قياس ونظيره اهل واهال
ويقال كان الاصل فيه ليلية فحذفت الالف لان تصغيرها ليلية وقار الفرء عليه كانت في الاصل ليلية ولذا كانت مغرت على
ليلية قال ومثلها الكيكه للبضة كانت في الاصل كيكية وجعها الكاكي **ب** بوزة ريسه شكل فنه **ب** في بيت الماني
ب انه جمع بين متنافين استطاله اليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت **ب**جى والتصغير للمعظم كقول **ب**جى أى كقول ابى بدر بنى لله
تعالى عنه وكل اناس سوف يدخل بينهم * **ب**جى دويهة تصغر منها الانامل **ب**جى يريد الموت تصغر لارادة العظم وعابه
فيسقط ذلك الاشكال الوجه الثالث من أوجه **ب**جى ان تقع زائدة ذكره أبو زيد في قوله تعالى أفلات تبصرون أم ناخيران
التقدير أفلات تبصرون ناخير **ب**جى والظاهر ان هذه الجملة الاسمية استثنائية على تقدير سؤال كنه لما قال أفلات تبصرون قدر
انهم قالوا ما تبصرون ناخير **ب**جى والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية **ب**جى مجيم مضرومة فهمزة مفتوحة فتنة تحمية
مشددة فهاتان **ب**جى ياليت شعري ولا منجما من الهرم * أم هل على العبس بعد السبب من ندم **ب**جى فان الجملة الاستفهامية
في محل نصب بشعري على ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل أى ياليت شعري بهذا الامر ثابت كما يقوله الرضى أوفى محل
رفع على انها خبر لبيت والشعر بمعنى المشعور كما يقوله ابن الحاجب وأما الآية فلا معنى لادعاء زيادة فيها مع امكان جعلها
متصلة أو منقطعة كما هو فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك الوجه **ب**جى الرابع **ب**جى من أوجه **ب**جى
بجى ان تكون التعريف نقلت **ب**جى هذه اللغة عن طي وعن حمير وانشدوا **ب**جى لبعض الشعراء الطائيين

١٠٣

بجى ذلك خلبلى وذوي واصلتى *
بجى ورانى باسمهم وامسلة **ب**جى
ذو موصول عند اهل
هذه اللغة وهو هنا بمعنى
لدى وامسلة بفتح السين
الموهلة وكسر اللام واحدة
الاسم وهى الجارة وانشدوا
أبضا بعض طي
أن شمت من نجد بريتا رلقا
تبيت بلبيل ام أرمداء
أولقا
شمت نظرت ونجد من

بناء على ما نقله كثيرون من الأئمة ولو كانت مخالفة الأكثرين لحنازم ان يلحن كثير من
العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل اه وأقول انما سمي المصنف هذا الخناني قوله
لحنات على سبيل التغليب لوقوعه مع لحنين لانه لحن حقيقة (قوله ساعدة بن جؤية)
ساعدة في الاصل اسم للأسد وجؤية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المنةاء التحنية اسم أم هذا
الشاعر وهو في الاصل تصغير جؤية قال في الصحاح والجو ومثل الجموعة لون من ألوان
الخليل والابل وهى حرة تضرب الى السواد (قوله ذاك خلبلى الخ) ذو عند اهل هذه اللغة
موصول بمعنى الذى وامسلة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهى الجارة
(قوله وفي الحديث ليس من اميرام صيام في ام سفر) أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده
والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحاح قال الازهرى والوجه
ان لا يثبت الالف في الكتابة لانهم جمعوا كالألف واللام (أل) (قوله أحدها ان يكون
اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه) فى حاشية التفتازانى وظاهر كلامه يعنى الرخصى بل

بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور ههنا هامة وكل ما ارتفع عنها الى أرض العراق فهو نجد وبرىقا تصغير برق وتالقا
والاولق شبه الجنون **ب**جى وفي الحديث ليس من اميرام صيام في ام سفر كذا رواه النمر **ب**جى بفتح النون وسكون الميم ابن تولى بمناه
فوقية مفتوحة فواوسا كنه فلام مفتوحة فباء موحدة **ب**جى رضى الله تعالى عنه **ب**جى قال فى الكاشف هو صحابى روى عنه يزيد بن
الشخير ولكن لم يسم فى الكتابين يعنى الصحيحين **ب**جى وقيل ان هذه اللغة مخنصة بالاسماء **ب**جى أى تغرس بها الاسماء **ب**جى التى
لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس **ب**جى بانثون **ب**جى ولباس **ب**جى ر دخل المصنف الباء على المقصور
عليه على خلاف الشائع كما تقدم **ب**جى وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع فى بلادهم من يقول خذ الرمح **ب**جى فلم يدخلوا مع الراى لانها
مما يدغم فيه لام التعريف **ب**جى وواركب امفرس **ب**جى فادخلوا مع الفاء لانها لا تدغم فيها لام التعريف **ب**جى ولعل ذلك لغة لبعضهم
لا لجمعهم لا ترى الى البيت السابق **ب**جى فانه ادخلها فيه على السين وهى مما تدغم فيه اللام **ب**جى وانها فى الحديث داخله على
النوعين **ب**جى ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء وما تدغم فيه وهو الصاد والسين **ب**جى والى ثلاثة أوجه أحدها ان تكون اسما
موصولا بمعنى الذى **ب**جى المراد به واحد مذكر **ب**جى وفروعه **ب**جى من الاثنين والجماعة لذكر كركن ذلك أولونث والدليل على
اسميتها رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المروور به زيد والصارم انا هندا فان قيل انما يرجع الضمير الى الموصوف المقدر
أى الرجل المروور به والمرأة الصارم انا لا الى الالف واللام قلت حذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها الا فى الضرورة
كما ستعرفه فى أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين. وهنالك في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه وانما هو اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيها ولا خلاف كذا قال الرضي وانما لم تكن صلة الالف واللام الاسم ذاعل أو مفعول لانهم لما رأوها موافقة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل افظاومني اما لفظا فواضح وأما معنى فلانها التعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتها قصد وان لا تدخل الالف على المفرد كما لا تدخل تلك الالف على المفرد المشابهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لان ال الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم والاسمية موصولة بمعرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول فاين احدهما من الاخرى بحسب المعنى فيقول وانصفات المشبهة يعني ان بعضهم أجاز وصلها بالصفة المشبهة كما أجاز السكندر وصلها باسم الفاعل واسم المفعول فيقول ليس هذا القول بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تقول بالفعل بل لدلالة على الحدوث وهو مناف للغرض المصوغه هي له فيقول هذا الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفعل فيكون كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وما ذاك ١٠٤

وهو مذهب الاخفش فيقول لو صح ذلك لمنع من أعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لوجود المبدله عن مشابهة الفعل فيكون كما منع منه التصغير والوصف في اللازم باطل فانها لا تمنع من أعمالها نحو جاء الضارب الآن زيدا والمعطى غدا دينا راء والقائل بحرفيتها ان ياتزم منع الأعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المنصوب بعد اسم الفاعل أو المفعول المحلى بها مثلا كما في المثالين

صرح في الفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لانها تعد اسماء لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع برأسه الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم (قولوهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين) في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها على ما صرح به الرضي وأقول وهذا أيضا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كما مؤمن والصانع بل كان بمعنى الحدوث كما يشير اليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفات المشبهة للثبوت فلا تقول بالفعل بل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع (قوله وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف) في التعليق اما دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الالف على اسم مفرد واما دخولها على الطرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالطرف المضاف الواقع في الشاهد الذي أنشده فيمتنع حينئذ كونها أداة تعريف لا متناع مجامعتها للمضاف اه وأقول بل المراد بالطرف في قوله وربما وصلت بطرف الطرف التام الذي بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

بفعل مقدر لا بشيء منه ما في قوله موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تقول في مع صلتها بالمصدر تعريف كما هو الشأن في كل موصول حرفي وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف بالتقدير في مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب فيقول بعارضت فيقول لا بطرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف كما يقول الاخفش ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح لان حرف التعريف لا يدخل الالف على اسم مفرد واما دخولها على الطرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالطرف ما كان مضافا وهو الواقع في الشاهد الذي ينشده فيمتنع حينئذ كونها أداة تعريف لا متناع مجامعتها للمضاف فيقول لا في قوله من لا يزال شاكر اعلى المنة فهو حريشة ذات سعة أي على الذي معه وحر بالحاء المهملة أي خليف وجدير في الثاني وهو دخولها على الجملة الاسمية في قوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد في دانت خضعت ولا يقال يحتمل كون ال هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم لان ال فيه جنسية فتدخلها نكرة في المعنى أو في محل نصب على الحال نظرا الى صورة التعريف لاننا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون فالظاهر فيه ارادة العهد والاصل عدم الزيادة فالظاهر انها موصولة كما قال المصنف في الثالث وهو دخولها على الفعلية

ذات المضارع كقوله يقول الخناو أبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد * الخنا اللفظ القبيح ويبدع بالدال المهملة من قولك جدته أي سمجته وحسنة وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيته وأما اذا جعل من الجدد الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكي الجوهرى في التجديد الذي هو بمعنى السجود انجم الدال أيضا والجيم خاص بالشعر خلا فلا تخفش وابن مالك في الأخير وهو دخول على الفعلية التي دعاه المضارع أنشد ابن مالك على ذلك أبياتا أخرى ان ذلك ليس بضرورة فيها تمكن الشاعر من ان يقول صوت جمار يجدد ثم صنع مثل ذلك في سائر الايات التي أنشدها وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بانها ١٠٥ مالا مندوحة للشاعر عنه وهو رأى يفضى الى عدم تحقق

الضرورة لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتي ان بالاساليب المختلفة وقيل يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه وكيف وهم أمراء الكلام وفرسانه المقتدرون على ركوب الطرق المتغيرة في التعبير عن المعنى الواحد وأيضا فلا يلزم الشاعر تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها فقد لا يحضره في وقت انتظم العبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لانتفع الخلق وأمكننا في كل ما يدعي انه ضرورة ان ندعي انه امر اختياري لنتمكن الشاعر ان يأتي بغير العبارة ويعين تركيبا آخر يتم الوزن به وهذا العمل على من له محاولة انتظام لشعر ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار وأغالبها وقد فسر الآية الضرورة

تعريف كما يمنع ذلك دخولها على الجملة (قوله صوت الجمار الجدد) هذا بعض بيت وهو يقول الخناو أبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد والخنا بالمجعة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهومة والمراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان وفي الصحاح جمار يجدد مقطوع الأذن وأما قول ذي الحذق الطهوي

أنا في كلام الثعالب بن ديسق * في أي هذاويله يتنزع يقول الخناو أبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد

فان الاخفش يقول أراد الذي يجدد كما يقول هو الذي يضربك يريد الذي يضربك وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أفصح ضرورات الشعر انتهى وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهلية ويقال تنزع اليه بالشروع نزع بمعنى ورجل نزع أي سريع الى التمر والغضب وفي الشرح : يجدد بالدال المهملة من قولك جدته أي سمجته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وأما اذا جعل من الجدد الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلا فلا تخفش وابن مالك في الأخير) فانهما أجازا دخول ال اسمية في السعة على المضارع ولم يصر ذلك على لشعر وبني ابن مالك ذلك على ان الضرورة مالا مندوحة للشعر عنه ولما عرهنسا مندوحة بان يقول صوت جمار الجدد وفي الشرح وهذا يفضى الى عدم تحقق الضرورة دائما أو غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتي ان بالاساليب والاختيار في تفسير الضرورة عندهم ما لم يرد الافي الشعر وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أولا انتهى والاخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوي البصري ذو التصانيف الجليلة وهو الاخفش الاوسط أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه سنا وزاد في العروض بحر المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة إحدى وعشرين ومائتين والاخفش هو الصغير العيني مع سوء بصرهما والاخفش ثلاثة هذا والاخفش الاكبر وهو أبو خطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة وثالث الاخفش الاصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وعلب وغيرهما ولم يكن مثمعا في علم النحو ولا صنف فيه وتوفي سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلاثمائة فجاء بيغداد وابن

بغير ما ذكره فقالوا هي ما لم يرد ارتكابه الافي الشعر وذلك أعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة أولا ثم قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بحكاية بعضهم من ان رجلا أقبل فقيل لها هوذا فقال ذلك العربي نعم ايم اهوذا الثاني من أوجه ال الثلاثة ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون مضموما في الذي دخلت هي عليه أو مضموما في أي حصص من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته واقبته أو كذا كذا بكسر الهمزة الى الذكور غير القلي وهو نحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فنعصى فرعون الرسول ونحوقه امصباح المصباح في زجاجة الزجاجة

كانها كوكب دري ونحو اشتريت فرسانم بعث الغرض وعبرة هذه في أي الامر الذي تعتبر به وتختبر به في علامتها بان يسد
الضمير مسدها مع مصحوبها لا ترى انه يصح ان تقول في المثال الاحير اشتريت فرسانم بعته فسد الضمير مسد الفرس وكذا
الكلام في تلك الآيات وقد ورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما ما صلحا والصلح خير فان أل في الصلح
دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدها مع مصحوبها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية
بل هي للاستغراق ولهذا يستدل بها الى خيرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرهما وجوابه اننا ننع على هذا التقدير صحة
حلول الضمير محلها مع مصحوبها اذ الاصل مساواة الضمير لمرجعه قالوا والمعهود قد تقدم ذكره صريحا كافي المثل المتقدمة
ويسمى العهد الخارج الحقيقى وقد تقدم كناية ويسمى العهد الخارجى التقديرى كافي قوله تعالى وليس الذكركالانثى فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في وضعها انثى والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محرر
فان لفظة ما وان عمت الذكور والاناث لكن التحريم وهو ان يعتق الولد لميت المقدس انما كان للذكور دون الاناث والمعنى
وليس الذكركالانثى طلبت كالانثى التى وهبت لها فان قلت فقد هذه الآية اذن على المصنف لان اللام فى الانثى للعهد الذكرى
ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها ١٠٦ اذ يمنع كهي على الفصح حسب ما تقر فى محله تلك العلامة لا يجب انعكاسها

مالك هو الامام الجليل أبو عبد الله الطائى ولد بيجان من الاندلس وقدم دمشق وتصدر
بها لاقراء العربية وقدم حاب أيضا وتصدر بها واشتغل بفقهاء الشافعى وكان كثير العمادة
حسن الصمت أخذ عنه جماعة منهم النووى ولد سنة احدى وستمائة وقيس سنة ثمانية وتوفى
بدمشق ليلة الاربع ثمانى عشر شعبان سنة احدى وسبعين وستمائة (قوله وعبرة هذه ان
يسد الضمير مسدها مع مصحوبها) فى التعليق وقد يورد عليه قوله تعالى وليس الذكركالانثى
فان أل فى الانثى للعهد الذكرى ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمنع ان يقال
كهي على الفصح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافوا فلا مانع
من سد الضمير لو جر بغير كاف فقبل مثله (قوله وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك
لا تشتم الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر) قال ابن الصائغ النقض بلا تشتم الرجل أخذه
من كلام ابن مالك فى شرح الكافية ثم قال ولعل ابن عصفور قصده بال التى للحضور ما يكون
معها الفظ دال على الحضور ونحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ فى الآن
(قوله ولان التى بعد اذ ليست لتعريف شئ حاضر حالة التسكلم) قال ابن الصائغ وجوابه ان
الحضور فيه محكى نظير الحضور فى اسم الاشارة فى هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى
وأقول كيف يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما فى الحضور حالة
التسكلم (قوله ولان الصحيح فى الداخلة على الآن انما زائدة) فى الشرح يحتمل أن يكون ابن

انما يجب اطرادها بمعنى
انها كل ما وجدت وجد
ماهى علامة عليه كالانثى
هى من علامات الاسم
وهنا كذلك حيثما وجد
سد الضمير مسدها مع
مصحوبها حكمنا بانها للعهد
الذكرى ولا يحكم عند فقد
هذه العلامة بانها ليست
له على انه لو سلم وجوب
الانعكاس لم يرد لان امتناع
الانبان بالضمير فى هذا المحل
لما نفع خاص وهو كون
الجار كافوا فلا مانع من
سد الضمير لو جر بغيرها
فقبل مثله أو معهودا

ذهنياً والمراد به ما يتفرد المتكلم بعرفته كما ان المراد بالخارجى ما كان السامع يعرفه والا فالعهد لا يكون عصفور
الافى الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه نظير بل المراد بالعهود الذهنى ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود
بينهم الكنه لم يتقدم ذكره أصلا ولم يكن حاضرا عند التسكلم ونحو اذها فى الغار ونحو اذبا يعونك تحت الشجرة أو معهودا
حضوريا يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند التسكلم قال ابن عصفور ولا تقع هذه الابعاد أسماء الاشارة نحو جاني
هذا الرجل أو أى فى النداء نحو يا أيها الرجل أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو فى اسم الزمن الحاضر نحو الآن اه وفيما
نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر في وهذا كله كلام الامام جلال الدين بن
مالك فى شرح الكافية الشافية ونحو لان التى بعد اذ ليست لتعريف شئ حاضر حالة التسكلم وانما هى لتعريف شئ كان
موجودا قبل التسكلم فلا تشبه ما الكلام فيه وهو ما كانت لتعريف شئ حاضر عند التسكلم ونحو لان الصحيح فى أل
نحو الداخلة على الآن انما زائدة لانها لازمة ويحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان أل المنطوق بها فى الاى التى هى
لتعريف الحضور وانما أراد أل التى بنى هذا الطرف لتضمنه اياها وهذا الذى حكى المصنف انه الصحيح هو مذهب الفارسي
وقال السيرافى يبنى شبه الحرف بلزومه فى أصل الوضع موضع واحد او بقاءه فى الاستعمال عليه وسائر الاسماء تكون فى

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم ينصرف فيه بنزع اللام سابه الحرف لان الحروف لا ينصرف فيها قلت
وهذا ظاهر في ان اللام المذكورة فيه للتعريف ومراده بسائر الاسماء أسماء الاجناس التي يعنور هذا التعريف والتكبير
والاورد جميع المعارف بحسب الوضع الاصل لا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للسئلة
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وقد ذهب قوم الى ان تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالاداة هي لازمة عند الاكثرين
فان قلت وايضا قد حكى عن سيبويه ان اللام في البتة لازمة مع كون التعريف قلت في الصحاح ويقال لا أفعله بتمه ولا أفعله
البتة لكل أمر لارجحة فيه ونصه على المصدر وكذا في الباب للصغاني ونحو الجنسية اما الاستغراق الافراد وهي التي تختلفها كل
حقيقة نحو وخلق الانسان في أي كل انسان في وضعها في العموم في هذا ظاهر بلا شك ١٠٧ ونحو وان الانسان في خمس

الا الذين آمنوا في الاستثناء
من الاول آية شموله
واستغراقه في الاستغراق
خصائص الافراد وهي
التي تختلفها كل مجازات نحو
زيد الرجل علماء أي
هو كل رجل باعتبار العلم
في أي السكامل في هذه
الصفة في كل تختلف
أل في ذلك على سبيل
انحاز الحقيقة في يومه
ذلك الكتاب في أي الكتاب
السكامل في الهداية مكانه
كل كتاب لا يستلزم على
ما فهم من الهداية على وجه
البلغ وهذا الذي ذكره
المصنف في هذا القسم
يصدق على الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير
الصاغية أي صاغية ببلده
أوصاغية ملكته فان كل
تخلف الاداة فيه بتجاوز
وليست اشمول الخصائص

عصفور لم يقصد ان ال المطوق بها في الآن تعريف الحضور وانما أراد ال التي بني هذا
الطرف لتضمنه اياها وأقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما أولا فان الذي
تضمنه الآن معنى ال لانفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفور في اسم الزمن
الحاضر نحو الآن متناول الساعة والحسب ولا يراد باللام فيهما الا الملفوظ فكذا الآن (قوله
ولا تعرف ان التي للتعريف وردت لازمة) فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول
الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما في المصنف المعرفة عن نفسه لان تعريف بالفون
ونفيها صحيح لانه لا يرى بذهب ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالمتناهة التتمية والبناء للمفعول
فنفيها صحيح ايضا بناء على عدم الاعتماد بذلك القول وعدم الاعتبار به أو بناء على تقييد كلامه
هنا كلامه في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف ان التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة
وردت لازمة (قوله أولا استغراق خصائص الافراد وهي التي تختلفها كل مجازا) في الشرح
هذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير انصاغية أي صاغية ببلده أو صاغية ملكته
فان كل تختلف الاداة فيه بتجاوز وليست اشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ
وأقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة والعرف ان يراد
كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تختلف كل في
الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من
المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معه فيكون في عبا فيفيد الامتياز
عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون اعم من العرف وكتب الادباء مشحونة بذلك
(قوله ومنه ذلك الكتاب) أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله
تعالى ذلك الكتاب وهذا على انه خبر ذلك وأن اللام فيه ليست ناعمة (قوله وقولك والله
لا أتزوج النساء أولا ألبس الثياب ولهذا يقع الحنف بالواحد منهما) في الشرح ولم تنع ان يمنع
كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من
وقوع الحنف بتزوج واحدة من النساء وليس واحدا من الثياب متنازع فيه فذهب الشافعي

بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغية ببلد الامير أو ملكته دون من عداهم في تعريف الماهية وهي التي
لا تختلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهر انه ليس المعنى
انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تختلف هنا كل الاداة لا حقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية في وجود نحو
وقولك والله لا أتزوج النساء أولا ألبس الثياب فان المراد فيه الماهية في وجودها لا يتبع الحنف بالواحد منهما أي من
هذين الامرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنف ولو لبس ثوبا واحدا حنف ولم تنع ان يمنع كونها في مثال اليمين الذي
ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل اليه من وقوع الحنف بتزوج امرأة واحدة وليس ثوب واحد
متنازع فيه فذهب الشافعي انه لا يحنث الا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على
ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مساويا لها كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين خافوا على الجمع ولم ينظروا الى

جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحد عشر ١٠٨ وبعضهم يقول في هذه التي لتعريف الماهية بانها التعريف العهد

فان الاجناس امور معهوده في الازهان متميز بعضها من بعض ويقسم اليهود الى شخص وجنس والالف واللام عند السكاك انما هي لتعريف العهد الذهني خاصة واما الجنسية والاستغرافية والعهدية عهدا خارجيا فكلها داخل تحت العهد الذهني واستند في ذلك الى امر نوزع فيه والكلام فيه بطول فن أحب الوقوف على ذلك فعليه بمراجعة المفتاح وشروحه وهو الفرق بين المعرف بالهذه التي لتعريف الماهية وبوير اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم وهذا الفرق وقع في الجني الداني لابن أم قاسم وهو في الاصل منسوب الشيخ شمس الدين الخسر وشاهي ووقع في الاشباه والنظائر للفاضل تاج الدين السبكي كلام أردنا ابراده برمته بما فيه من زيادة الفائدة وليتظرفه قال مسألة معروفة بالاشكال موصوفة

انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا انتهى وأقول ليس القول بانه لا يحنث الا بالثلاث قولاً بان اللام فيه ماللاستغراق والامساخنة لا بجميع النساء وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليأمل وفي تلويح التفنازي في أصول الحنفية والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره أئمة العربية في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس لا لقطع بانه ليس المقصود الى عهد أو استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشترى العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاث في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم فينث لا يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل البر يركوب واحد ويم في النفي مثل لا تحل لك النساء أي واحدة منهن فعلى هذا الوجه حرف اللام معمول لدلالته على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كلي لا يمنع شركته ككثير فيهم ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن فتكون اللام معمولة والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازا عن الجنس التمسك بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا تحل لك النساء انتهى كلامه فأنت تراه كيف صرح أولاً بأنه معنية العموم لا يحنث قط وأشار آخر الى ان الحنث بالثلاث مبني على حمل الجمع المعرف باللام على ما يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يخفى ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا (قوله وبعضهم يقول في هذه) أي في أل الجنسية التي لا يخلفها كل حقيقة ولا مجازا انها لتعريف العهد قال ابن مالك في شرح الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشترى اللحم فان قائل هذا انما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو كالمذكور المشاهد انتهى وقال التفنازي في التلويح وفي غيره اللام بالاجماع للعهد ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشاره اما الى حصّة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مذكورا صريحا أو كناية أو لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في صفة المنادى واسم الاشارة أو لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو ركب السلطان وأغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحينئذ ما ان توجد قرينة البعضية كافي ادخل السوق وهو العهد الذهني أولا وهو الاستغراق فالعهد الذهني بهذا المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى (قوله والفرق بين المعرف بالهذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق) التحقيق ما قاله السيد في حاشية المطول ان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين هذا

بمخالفة الرجال مشهورة بالفرسان مذكورة لتصحح الالذهان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الأفراد وعلم الجنس الموضوع لها مقصود به تمييز الجنس عن غيره من غير نظر إلى الأفراد هذا هو الذي كان الشيخ الإمام يتخاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد ذكرت ذلك مبسوطاً في منع الموانع وناقلاً بما قاله الولد رحمه الله تعالى غير أن لي فيه زيادة وتقصاً ومباحثة أما الزيادة فأن لا يشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الأفراد وإنما كفي بملاحظة الواضع عند الوضع للأفراد فأقول اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظاً فيه الصور الخارجية فلك أن تجعل قول الشيخ الإمام باعتبار وقوعها على الأفراد ما ذكرناه فلا يكون فيما ذكرناه زيادة ولك أن تجعل اسم الجنس مشروطاً فيه الصور الخارجية فلا يكون ما في الذهن موضوعاً له وهو الظاهر من كلامه غير أن لا نراه وأما النقص فقوله في علم الجنس أنه الموضوع للماهية مقصود به التمييز عن قصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره وإن عني أمراً آخر فلا بد من بيانه فإنا نقض هذا القيد وأقول علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الأفراد ثم قال الشيخ الإمام تفرعاً على الفرق الذي أبداه إذا دخلت آل الجنسية على اسم الجنس ساوياً علم الجنس وأقول ينبغي على هذا أن لا يدخل على اسم الجنس الالف واللام الجنسية إلا إذا صحبها العموم أما إذا اقتضت على أصل الحقيقة فالعنى مستفاد قبل دخول ال عليه ولا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الإمام في كل أنها لا تدخل على المفرد المعرف باللام إذا أريد بكل منهما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستنتج من هذا أن علم الجنس لا يثنى ولا يجمع لأن التسمية والجمع إنما يكونان للأفراد قلت وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه الأعلى تأويل وتخصيل من هذا أن الواضع يتصور الماهية ثم قد يضع لها من حيث هي وقد يضع لها بقيد معينها في الخارج ١٠٩ وقد يضع منها الصورة الحاضرة في ذهنه

وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع وقد يضع لها ملاحظة للأفراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع فهذه خمسة أقسام واسم الجنس عندها منها الخماس وعلم الجنس

هذا المعرف وبين المنكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت أسداً وهو أن أسداً موضوع لواحد من آحاد جنسه فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه واسامة والمعرف بالهذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن وإذا أطلق على الواحد فإعلاء أريدت الحقيقة ولزم من الإطلاق عليها باعتبار الوجود المتعدد ضمناً وإما من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في ذهنه وإنما اختلفا من حيث علم الجنس يدل

الرابع وكان الخسر وشاهي يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك لقيد فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الأولى وكان يتبع هذا الفرق واعتراض عليه الشيخ الإمام بأنه ينبغي أن يشترط أن يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة لأن العلم إنما يكون كذلك وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور قال وبهذا يفسد فرقه لأن اسامة ونحوه من أعلام الأجناس لا يختص بواحد قال فإن أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهها من الصور أو المتزعم من بينها ساوياً الوضع الخارجى فكيف يجعل أحدهما علماً والآخر منكرة قال فالحق أن العلم إنما يكون موضوعاً للشخص واحد لا تعدد فيه وإنما العرب أجرت على اسامة ونحوه حكم الأعلام ولعلهم شبهوا الصورة الذهنية وإن اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسر وشاهي قلت إن تم بهذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد الشخص الذهني فإنه صريح في أن الوضع لصورة مشخصة في الذهن أخص من سائر الصور وقول الشيخ الإمام العلم إنما يكون لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم التحقيق وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعيينها وتخصيصها في الخارج بالنسبة إلى واحد معين وليس الكلام فيه إنما الكلام في علم الجنس فلم قال إنما يكون لواحد معين فإن قلت وهل يكون العلم لمتعدد قلت قال النجاة في باب غير المنصرف العدل تحقيقى وتقديرى وفسروا التقديرى بأنه الذى اضطررنا إليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بأن منعه من الصرف وأقول على مساق هذا شيئاً رأيت أنه يحوى عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيقى كزيد وعلم تقديرى كاسامة فإنا إنما حكمنا بكونه علماً حين وجدناهم يعاملونه معاملة الأعلام فتعوه من الصرف ومن دخول آل ومن الإضافة وصحوا الابتداء به في قولهم اسامة أجراً من ثعالة وجوز واجب الحال منه في قولهم هذا اسامة أجراً من ثعالة مقبلاً لونهته بالمعرفة دون المنكرة ولو لا ذلك لقضينا بأنه منكرة شائع في أفراد جنس الاسد فهذا من الاستدلال بالآثر على المؤثر وكذلك مسألة العدل سواء إلى هنا كلامه ومن أذه بالشيوخ

الامام والده قاضي القضاة تقي الدين السبكي علامة وقته غير مدافع وبعيد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي نحن في شرحه رحمة الله عليهم أجمعين في تنبيهه قال ابن عصفور أجاز وافي نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه عطف بيان مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبر وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر في الرجل شيئا في أي عطف بيان في قدرته أن فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس فيكون ذوالالام الحضورية أعرف منهم بهذا الاعتبار في قوله اذا قدر في الرجل ١١٠ في نعتا قدرت أن فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه

على الحضور في فقدان ما يدل عليه في والاشارة تدل عليه في بذاتها في فكانت أعرف في منهم هذا في قال وهذا معنى كلام سيدويه في وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور هذا في الباب الخامس في الجهة السادسة منه وحكي هناك عن ابن مالك انه قال أكثر المتأخرين يتوهم ان عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك واستشكل هو أعني المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار اليه اذا قدر نعتا فقال وفيه نظرا لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا تكررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيره قلت

بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب مع هذه عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودا له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة (قوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبر) لقائل ان يقول لا نسلم اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيدويه ذا الجهة من قولهم يا هذا ذا الجهة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أعرف من المضاف الى ذي الالف واللام وقال التفزاز في لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما وذكروا المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل ان أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان يكون أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السبكي الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لانتفاء وكذا ابن جني انتهى (قوله وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت) لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتاج الى نعت والازاده من النعت ما يراذبه المخاطب معرفة (قوله وأجاب بأنه اذا قدر بياننا قدرت أن فيه لتعريف الحضور) في هذا الجواب نظرا لان مرادهم من ان لا يكون النعت أعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت أو من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضورا أو عهدا (قوله فالاولى كالتى في أسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة) في الشرح فيه نظرا فانها قد تحذف فيقال لذى ولذان ولذين ولنى ولانى حكاه في التسهيل وفي كتاب الشواذ لابى محمد عبد السلام المقرئ صراط الذين قرأ أبى بن كعب وابن السميع وأبور جاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحدا وأقول ان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في باقى الاسماء الموصولة التى فيها ال وهى اللاتى واللواتى واللام واللاواه واللاواه واللات والاولى لم يعتبره المصنف وقال كالتى في الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان أريد بالاسماء الموصولة كل فرد منها وأما ان أريد مطلق الاسماء الموصولة بناء على ان مثل هذا الجمع لا يطلق الصالح لكل والبعض من غير ظهور في أحدهما الى ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى واذا طلقتم

قد جعل سيدويه ذا الجهة من قولهم يا هذا ذا الجهة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أخص من المضاف الى ذي الالف واللام وهو مخالف لما حكاه ابن عصفور في الوجه الثالث في من أوجهه ال الاربعة في ان تكون زائدة وهى نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى في وهى الزائدة اللازمة في كالتى في الاسماء الموصولة في نحو الذى والتى وفروعهم ما في على القول بان تعريفها بالصلة في من جهة ما فيها من العهد وذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقدانه معلوم عند المخاطب فلا تقول انا الذى أكرم هندا الا ان تعتقدانه يعلم ان شخصا أكرمها وهذا القول هو المختار وقيل تعريف ما فيه ال من الموصولات بها كالتى والتى وتعريف أى بالاضافة وما ليس فيه اضافة

النساء

ولأل كمن يكون في معنى ما فيه أل وينقل هذا القول عن الأخفش وعلى الأول قال فيما هي فيه من الموصولات زائدة
لازمة وفيه نظر فانها قد تحذف فيقال لدى ولذان ولذين ولتي ولاتي حكاه في التسهيل وحكي عن أبي عمرو بن عيسى أن
صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابن محمد عبد السلام المقرئ السلمي صراط لذين قرأ أبي بكر كعب وابن سميعة وأورداه
بتخفيف اللام حيث كان جمعاً أو واحداً ، وكذا لواقمة في الاعلام بشرط مقارنته النقلة كما في النسخة ، يعنى بدون زسكون
المضاد المجمة نقل من النضر الذي هو اسم للذهب ، والعمان بضم النون ١١١ نقل من اسم هو اللات

والعزى في علمين لصنيتين
اما اللات فكانت لتثقب
بالطائف وقيل بنخلة
يعبدوها قريش وهوفي
الاصل اسم قاعل من لت
يات فهو مشدد الاء الا
انه خفف عند انقل
وحكى عن ابن عباس انه
قرأها بتشديد التاء واما
لعزى ففكوه من تأنيث
الاعز كانت لغطفان
وأول من اتخذها ظالم بن
سعد وقيل كانت مرة
بعث اليها رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمر قاحرها
أو قطعها قلت في جعل
أل في مثل ذلك زائد
لازمة نظران العلم
بالنرض هو مجموع الالف
واللام وما دخلت عليه
فهى جزء من العلم كالزاي
من زيد والجيم من جعفر
ومثل ذلك لا يقال فيه
انه زائد أو بشرط
مقارنتها لا رتج الها في
أى جعلها أعلا ما من

النساء وقوله تعالى والمطلقات يتربصن فلا تثنى بينهما وبين حذف أل في بعض الاسماء
الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن تع يفها بالصلة يعني وان لم يقل
بأن تع يفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهي لازمة أيضا فان ما دعيت له الـ
في الآن انتهى وأقول يعني بما ادعاه في الآن قوله فيه ولا يعرف ان التي للتعريف لازمة وقد
قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه هذا الذي ذكره (قوله) وكالواقعة في الاعلام بشرط
مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظرا لان العلم بالفرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما
بعدها فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى وأقول بعد تسليم ان العلم
بحسب الفرض هو المجموع من أل وما بعده المراد بال الزائدة هي التي لا تدل على تعريف
سواء جعلت جزأ من لفظ أولادلت على معنى غير التعريف أم لم تدل على شيء أصلا (قوله)
كالنضر والنعمان واللات والعزى) النضر في الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة
ابن خزاعة بن مدركة بن الياس بن نضر والنعمان في الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان
ابن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنه في قراءته بتخفيف التاء وهي
قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بنحلة عند سوق عكاظ وأما قراءته
بتشديد التاء وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير في رواية فقال ابن عباس كان رجل
بسوق عكاظ يات اليمن والسويق للبحاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبداً وذلك
الجحور سموه باسمه وقيل كان رجل عند ذلك الصنم يات السويق ويطعمه للبحاج فسمى
ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه في التشديد اسم فاعل من اللت ويمكن أن يكون
المنقول عنه في التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى في الاصل تأنيث الاعتر ثم نقل
الى صنم كان لبني كنانة وقيل الى شجرة كانت لغط فان عبس دنوا كانوا بنوا علمها بيتا
وأقاموا علمها سدة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق
الشجرة وهو يقول يا عزى كفرانك لا سبحانك اني رأيت الله قد أهانك وتمثيل المصنف
بالنعمان لما قارنت أل فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به في شرح التسهيل لذلك وقد اعترض
عليه بانه مثل به في الخلاصة لما أل فيه للمع أصله وهو ما نقل مجردا من أل وجوابه ان الممثل
به لما قارنت أل نقله غير الممثل به لما لم يقارنه وان كانا في اللفظ واحداً وذلك ان الممثل به
لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر ولم يسمع يدونها والممثل به لما لم يقارنه غير ذلك العلم
مما نقل اليه اسم النعمان مجردا عن أل ودخلت عليه للمع أصله (قوله) كالسموع (قوله) مثله اليسع

غير ان تستعمل قبل العلمية لغيرها **كالموعظ** **ب** بسبب مهملة مفتوحة ولام وهو علم على ابن عاديء اليهودى أحد شعراء الجاسية وهو القائل من قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل وان هو لم يحمل على النفس ضيها * فليس الى حسن الثناء سبيل وفي كون هذا العلم مرتجلا نظرفى القاموس انه يطلق على ذباب الخل فأنظره وفي دعوى زيادة ال فيه نظر كما مر **أ** بشرط مقارنتها **ب** والغلبة **ب** أى لكونها اعلما لا بوضع واضح معين بل لاجل الغلبة **ب** على بعض من هو له فى الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة **ب** باداء الهجرة النبوية **ب** والنجم للثريا وهذه فى الاصل لتعريف العهد **ب** ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجى الذى يكون بجري ذكر العهد

قبل وانما هو من قبيل العهد الذهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكر لشهرته فالبيت اشهر استعمله في بيت الله
 لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المدينة النبوية بالنسبة الى غيرها من المدن وكذا النجم للثريا بالنسبة الى غيرها
 من النجوم قلت وقد يورد على المصنف ان العروق ويوم الاثنين والثانية من قبيل ما هو علم بالغلبة مقارن للاداة وقد سمع
 نزعها حيث قالوا هذا عروق وهذا يوم اثنين مبارك فيه وقال ونابعة الجعدى بالمل بينه * عليه صفح من تراب مصوب
 وقد يحاب عن هذا وعمما تقدم اراده على الاسماء الموصولة بان نزع الاداة قليل نادر فلم يحفل به واطلق النجوم مرديا به
 الغلبة وفيه نظر **والثانية** وهي غير اللازمة **بأنواع كثيرة** واقعة في الفصح **ولكنها** لم تصل من الكثرة بحيث
 يقاس عليها **بأنواع كثيرة** اي غير كثيرة **بأنواع كثيرة** وهي الكثرة الواقعة في الفصح هي **بأنواع كثيرة** على علم منقول من
 مجرد من آل **بأنواع كثيرة** احترازا من نحو يشكر مضارع شكر مسمى به فانه قبل التسمية لا يصلح لدخول آل عليه
بأنواع كثيرة الذي نقل منه ذلك احترازا لما اذا لم يلح الاصل فلا تدخل الاداة عليه **بأنواع كثيرة** وكثارت وعباس وضحاك
 وفضل وليث **بأنواع كثيرة** فنقول فيها الحارث والعباس والصالح **بأنواع كثيرة** والفضل واللبث بادخال الاداة وليس ادخالها عند اللحن
 منعنا بلح الاصل يقتضى ثبوت حكمه وهو قبل العملية كان يستعمل بالاداة تارة وبدونها أخرى فكذا بعد العملية
 اذا لفظ الاصل **بأنواع كثيرة** ١١٢ هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومحمد وعرف وأحمد **بأنواع كثيرة**

فان قلت المسئلة مفروضة
 فيما اذا كان العلم المجرد
 منقولا عما يصلح لدخول
 الاداة عليه وأحمد منقول
 من مضارع خال من الضمير
 فلا يصلح للاداة فلا يصح
 التمثيل به في هذا المقام
 قلت لان سلم انه منقول من
 الفعل بل من اسم التفضيل
 للفعل أو المفعول فقد وقع
 في كلامهم ما يقتضى
 استعماله بمعنى أكثر مجودية
 من سائر المجودين فجوز

والسوءل بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واوسا كنهة فمزنة اسم لابن عادية بالمذ وهو يهودى
 من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك قارنت آل فيه ارتجاله وقيل مضارع وسع سمي به ولا
 ضمير فيه فاعرب ثم نكرو وعرف بال وفي الصحاح يسع من أسماء الجحيم وقد أدخل عليه الالف
 واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويؤيد ويشكر الا في ضرورة الشعر (قوله
 على علم منقول من مجرد صالح لها ملوح أصله) أراد بالمجرد المجرد من آل واحترز بقوله صالح
 لها من المنقول من فعل نحو يشكر ويؤيد فانه لا يصلح الا في الضرورة وأراد باصالة المنقول
 عنه سواء كان مصدرا أو اسم عين أو غيرهما وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان
 والصفة كحارث (قوله باعدام العمر الخ) العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد
 يستعمل الا في القسم وهو أيضا اسم لواحد عمور الانسان وهو اللحم الذي بيننا واللسنف
 وهو بفتح المعجمة وسكون النون القوط الاعلى والنخل الطويل نعم والعلم منقول من أحد هذه
 الاشياء والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر (قوله رأيت الوليد الخ) هذا البيت لابن
 ميادة شاعر متقدم ومياده أمه وقبله

في أحد اسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المجودين همت

والثانية وهي غير الكثرة **بأنواع كثيرة** واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من الشرف الاولى كالدخلة على يزيد وعمر وفي قوله
 باعدام العمر ومن أسيرها حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديدا بعباء الخلافة كاهله **بأنواع كثيرة**
 ولا يخفى ان عمرا لم منقول اذا العمر بفتح لغة في العمر الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم قال الله تعالى اعمره انهم لم ي
 سكرتهم يعمهون وهو أيضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم الذي بيننا والعمر أيضا الشنف والنخل الطويل فهذا العلم منقول
 من أحد هذه الاشياء ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن ان يلح أصله وتدخل عليه الاداة لكن فارق الاول في ان ذلك واقع
 في السعة وهذا انما وقع في الشعر وعباء الخلافة اجالها جمع عيب بالكسر وهو الخلل وهذه استعارة لتحقيق شبهة أمور
 الخلافة وما يحتاج اليه فيها من سداد النظر وحسن السياسة والقيام بصالح الأمور بالاجال الثقيلة التي لا ينال الغرض
 منها الا بعد نقلها من محل التي هي مطروحة فيه والسكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارث وشدة بحيث يحمل تلك الاعباء
 كناية عن كفاية المدوح للإمامة العظمى وأهليته لها وهذا أحد خلفاء بني أمية وهو الوليد بن يزيد بن عبد الملك حكي
 الماوردى في كتاب أدب الدنيا والدين ان الوليد هذا اتفعل يوما في المصنف فخرج له قوله تمالي واستفتحوا وخاب كل جبار
 عنيد ففرق المصنف وأنشد تهدد كل جبار عنيد * فها أنا ذاك جبار عنيد اذا ما جئت ربك يوم حشر *
 فقل يا رب من قتي الوليد فلم يلبث الا أياما ثم قتل شرقلة وعلقت رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة

[illegible]

المدفق هـ ذاك كلامه
 هو واختلاف في الدائنة
 على بنات أو بر في قوله
 واقعد جيتك اكوا وعاقلا
 واقعد نهتك عن بنات
 الاور

جنى يتعدى الى واحد
تقول جنيت ثمرة أى
قطعناها الى البيت
الى تسبب فاما أن يكون
الاصل جنيت لانهم حذف
الجار فانتصب المجرور
بالضعل واما أن يكون
عنه معنى أعطيت وعده
الى مفعولين لا كوضع
كم وهو نبت معروف يقال
لواحدة كم وللجماعة منه
نبتا بالتاء على غير قياس
وهو من انوار ولعسا قيل
جمع عسقول بضم العين
وهى لكامة السكار البيض
ويقال لها شحمة الارص
وبسات الاربركة صفراء
مترغبة على اوان التراب
لوقيل زائدة للضرورة

ثم مات بقول صادق ان قوله « و في علي رغم العذر لئلا يفتنه »
والوليدين يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام بن ربيع لا حرس سنة
خمس وعشرين ومائة وكان فاسقا منهكا كالحجج يشرب ولعناء حمار غنيد اقتسام المسلمون
مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناص لان له مائة تولى نقص من زور في الجند
فاخذ دمشق وكان الوليد بنا حية تدمرية صيد ثم جيزوا عسكرا ابيه ثم وءوا مسكوه
وذبحوه وذلك في جمادى الآخرة سنة ست وعشرين ومائة والامة اجمع عابكسرا له مائة
وسكون الموحدة بعد هاهنة وهو الخن والكاغل الحارث وهو ما بين مرو ع انكسرين
قال عليه السلام غيم كاهر مضر وعليها المحمل كذا في الصحاح (قولنا علمنا يوم النفاخ)
الايض هما السيف والماضي المقاطع والشفرة - حمد السيف واليمان نسبة الى اليمن
والالف عوض من ياء لندس فلا تجتمعها وحكي سيمويه ن بعضهم يقول يمانى (قولنا واقد
جنيتك اكنو الخ) جنيت اثمرة معها والمراد بها عصمتك اوجنيت لك خذف الجار واصل
لفعل بالجور والاكثو جمع كم وهو بيت معروف يقال لواحدكم ويجمع معه كما في
غير قياس والعساقل جمع ستول بضم العين وهي الكثرة الجار ايض ويات وبركاه
صغار من غلبة على لون التراب (قولنا ورده الخاوى) المنقب له ليدن هو المقرى الكبير
شارح المفصل والساليمة أبو الحسن عيسى بن محمد بن عيسى أحمد المصري نسخاوى المنقب
علم الدين استغل بالقاءه على الساطبي ثم اسفل الى دمشق وشهره وكان من فيه
اعتماد عظيم قال ابن خلد كان رأيت به دمشق ولباس يزيد جوس علمه في الجمع لاجل انقره
ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيت به هوراكب الى مكة بصع الى جبل الصالحين
وحوله اثنان وثلاثة وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر والكل دعة واحدة وهو يرد
على الجميع توفي رحمه الله بدمشق ثمانى عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة
وقد نيف على تسعين سنة وله سخاوى نسبة الى خاله بليدة بامرئية من أعمال مصر وقبائسه
سخاوى ولكن الناس أطبقوا على سخاوى (قولنا لانه قد أتم فيه التنوين) لان ال لا يجمع
فلم يسقط الجر من أو بر لا رسقوطه من غير المنصرف انما هو ولد لانه من أول الامر على ان
سقوط التنوين منه لمنع الصرف لا غيره وهذا بناء الى ان سقوط الجر من غير المنصرف

١٥ ل لان ابن اوبر علم على نوع من ا- كما دى كونه ينداء ثم مع على بنات اوبر كما قال في جمع ابن عرس بنات
عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده مخدوى كشرح الفصل سارح الشاطبية في لقراآت السبع وظنه اول
سارحها بوبانها لو كانت زائدة لسكان وجودها كالعدم وكان ينفصه بالفتحة لان فيه لعلمية والوزر وهما داسم ومنه
بلاسل ومثل هدمحمول على طغيان القلم والافتل هذا الامر الطاهر لا يحى على اصغر الصلبة ضلعا عن امام فاضل لان
أل تة تضى ان ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد آمن فيه التنوين ك- وهذا منى الى ان المحذوف يمنع الصرف
بالاصالة هو التنوين ثم تبعه لكسر بعده يرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيدوه بانهم لم يك مع اللام
والاضافة تنوين- حتى يحذف منع الصرف لم يسقط الكسر فظهور ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وقال قوم المشابهة

غـ ير المنصرف الفعل حذف الكسر والتنوين معاملة المنصرف قال الرضي والاقرب الاول لان الكسر يعود في حال
الضرورة تابعاً للتنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يحذف
ايضاً مع المنصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه أو مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لا لمنع المنصرف ايضاً كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فأرادوا ان يصح من أول الامر على انه
لو لم يسقط اللمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه
وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وفيه كلام من وسياتي ان شاء الله تعالى في وقيل أل فيه للمع الاصل لان أو بر صفة
تكون وحسين واحمر وقيل ١١٤ هي فيه في التعريف وان ابن أو بر نكرة كابن اللبون قال فيه مثلها في قوله

وابن اللبون اذا مالز في قرن
لم يستطع صولة البزل
القناعيس
وابن اللبون ولد الناقة اذا
استكمل السنة الثانية
ودخل في الثالثة ولز
شد والصق والقرن جبل
يقرب به البعيران والصولة
الوثوب والبزل بضم الموحدة
واسكان الزاي جمع بازل
وهو من الابل ما طلع
نابه والقناعيس جمع قنيس
وهو العظيم من الابل
والنون فيه زائدة ويقال
حمل قناعس بضم القاف
أي عظيم الخلق والجمع
قناعس بفتحها في قوله
أي كون ابن أو بر نكرة
واللام فيه للتعريف
أبو العباس في المبرد ويرده
انه لم يسمع ابن أو بر الا
مع وع المنصرف ولو كان
نكرة أصرف اذ ليس فيه

تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعاً له لما عاد في قوله أعد
ذكره ان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل
الوزن دون الجر (قوله وابن اللبون اذا مالز الخ) ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل
السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شد والقرن بالقاف وتحتين جبل يقرب به البعيران
والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع
قنيس وهو العظيم من الابل (قوله ويرده انه لم يسمع ابن أو بر الا ممنوع أصرف) في الشرح
يعني ولو كان نكرة أصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس
وصفاً قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع أصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحر
علماء ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها
وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو بر صفة في الاصل يقال هذا أو بر أي كثير
الوبر فاذا جعل علماً منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضاً اعتبار الصفة
الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتشبه على رأي
الاخفش القائل بان مثل أحر علم اذا نكر بعد التسمية صرف وللبردان لا يلتزمه فلا يتم
الرد عليه ولا يخفك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثم علماً
وحده كأو بر وهريرة من ابن أو بر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل أو بر علماً من جهة
ان الكلام فيما اذا كان جزءاً لم اه وأقول في تخريج الشارح قول المبرد هذا على قول
سيبويه في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة في اسم وجد فيه
علمية سابقة كون ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن أو بر علم
في وقت من الاوقات بل يرى انه مع أل معرف بها وبدونها نكرة بل الجواب عن ما رده المصنف
قول المبردان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع أصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان
يكون ممنوع أصرف للوزن والصفة الاصلية فان طر والاسمية على الصفة الاصلية
لا يخرجها من كونها علماً لمنع الصرف كاسود للجمية وادهم للعبد وهذا الجواب كما تراه يتشبه

الاوزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفاً قلت ولا يلزم من
كونه لم يسمع الا ممنوع أصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحر علماً ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتباراً
للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو بر صفة في الاصل كما مر يقال
هذا أو بر أي كثير الوبر فاذا جعل علماً منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضاً اعتبار الصفة الاصلية
مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتشبه على رأي الاخفش القائل بان مثل أحر اذا نكر بعد
التسمية يصرف وللمبردان لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان
علماً وحده كأو بر وهريرة من ابن أو بر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل ابن أو بر علماً من جهة ان الكلام فيما اذا
كان جزءاً علم في الثانية وهي الواقعة في شذوذ من النثر في كالأواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول في أي مترتين

في وجا والجماء الغفير في الجماعة من الجمل وهو الكثير يقال امرأه جماء المرافق أي كثيرة المنعم على المرافق والغفير من الغفر وهو السعة بمعنى العاف رأى السائر بن أكثرهم وجه الأرض حذفت التاء جعل الفعل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو صفة الجماء أي الجماعة الكثيرة الساترة في وقراءة بعضهم ليخرجن الأعز منها الأدل في نال في هذه المنصوبات كلها زائدة في لان الحال واجب التكثير لان الأصل السكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرف وقع التعريف ضائعا وتلك المنصوبات التي مثل في المصنف جميعها أحوال فيحكم بزيادة أل فيها لتجري على ما تقر في الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التي حكاها فقد قرئ أيضا ليخرجن الأعز بالبناء للفعول وقرأ الحسن وابن أبي عمير ليخرجن بالنون والبناء للفاعل ونصب الأعز والأذل في الزمخشري القراءات الثلاث قال ومعناه خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل والتأويل الأول خاص بالقراءة الأولى والثاني والثالثة أيضا والثالث عام للثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله في فان قدرت الأذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي خروج الأذل كما تدره الزمخشري لم يحتاج إلى دعوى زيادة أل في زال ما كان محو جالها وهو جعل الأول حالا والله أعلم بحقيقة الحال في تنبيه كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف بسأله عن قول القائل فان ترفقي يا هند فالرفق أين • وان تخرقي يا هند فالخرق أشام • فانت طلاق والطلاق عزيمة • ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم في الرفق بكسر الراء ضد العنف يقال رفق به ١١٥ يرفق بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع قال

الجوهري وحكي أبو زيد رقت به وارفقت به بمعنى وكذلك ترفقت به قال والخرق مصدر آخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كمرح وخرق ككرم والابن مأخوذ من اليمن وهو البركة

على قول سيديويه وغيره فليحافظ عليه (قوله الجماء الغفير) الجماعة من الجمل وهو الكثير والغفير من الغفر وهو السعة رأى الجماعة الكثيرة الساترة (قوله كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف) هكذا ذكر هذه الحكاية في المجاميع الأدبية وهي مذكورة في المبسوط وهو كتاب في فقه أبي حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن جماعة ان الكسائي كتب إلى محمد بن الحسن فتوى فدفعها إلى فقراءهم ما قول القاضي الامام فيمن قال لامرأته وذكر البيت فكتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب ثلاث لانه اذا رفع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتداء الطلاق عزيمة ثلاث وادانصب ثلاثا فكانه قال فانت طالق ثلاثا ثم ابتداء الطلاق عزيمة (قوله فان ترفقي يا هند الخ) الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح القاف يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كفرح وخرق ككرم والابن من اليمن وهو البركة والاشام من الشؤم وهو ضد هذا (قوله ولا يكون للجنس الحقيقي)

والاشام من الشؤم وهو ضد اليمن وزعم ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفاء من جواب الشرط والابتداء أيضا والمعنى فهو أعق وأظلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متعين في البيت لجواز ان تكون موصولة وتسكن القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو وما يشعر بمساكن الراء وأعق خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا فتح فيقال ما ذا يلزمه اذا رفع الثلاث واذانصبها قال أبو يوسف قلت هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ ان قلت فيها رأي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلق واحدة في يقال طلق المرأة بفتح اللام تطلق بضمها هي طالق وطالقة أيضا قال الأعشى • اجارتنا بيني فانك طالقة • قال الاخفش ولا يقال طلق بالضم كذا في الصحاح في لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلق ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى بجوارته فوجهت به إلى الكسائي اه ملخصا في وفيه دليل على انصاف أبي يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضي عنه في وأقول ان المصواب ان كلام من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان أل في الطلاق اما مجاز الجنس كما تقول زيد الرجل أي هو الرجل المعتد به واما العهد لذكرى مثلها في بعض فرعون الرسول أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقي في وهي التي تخلفها كل حقيقة في ثلاث يلزم الاخبار عن العام في وهو الطلاق المراد به كل طلاق في بانخاص في وهو ثلاث الذي هو فرد من افراد ذلك العام في كما قال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث في

وهذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات في فعله على العهدة يقع الثلاث في وجه
 فالتكسافي في وقوعه على الجنسية يقع واحدة كما قال الكسافي واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ
 يقتضى في النصب على ذلك وقوع الثلاث اذا المعنى فانت طالق ثلاثا في كما قال الكسافي في قوله اعترض في ولا معنى لثمها
 والا حسن ان لو قال واعترض في ثمينه ما قبله والطلاق عزيمة وفي محتمل لان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ
 فلا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فاما يقع ما وراء في وفيه نظر اما أولا فلان الكلام محتمل
 لوقوع الثلاث على التقدير الذي ذكره بان تجعل ال للعهد الذي كرى كما تقدم له في أحد وجهي الرفع كانه

قال والطلاق الذي ذكرنا
 ليس باغور ولا لعب بل هو
 معزوم عليه حاله كونه
 ثلاثا واما ثانيا فانه
 لا يظهر داع الى الايمان
 بقوله اذا كان مع جملة
 ثلاثا حالا من الضمير في
 عزيمة الا ان يكون غرضه
 بيان ان الحال في معنى
 الظرف كما نقول معنى جاء
 زيد قائما جاء في حال كونه
 قائما والامر قريب فيه
 فان قامت وفيه نظر من
 وجه آخر وهو قوله ان
 في العزيمة ضمير مستترا
 اذ هي مصدر والمصدر
 لا يضمير فيه قلت انما ذلك
 اذ لم يؤول وهما مؤول
 فيجتمعا الضمير كافي زيد
 عدل فان قلت لو تحمله
 لانت وثني وجع في نحو
 هند صوم والزيدان
 عدل والزيدون عدل
 قلت روي فيه جهتان
 جهة المستق الذي اول
 به فتعمل وجهة أصله

قال ابن الصائغ يقال ما المانع من ان يكون معنى الكل المجموعي لا كل فرد فرد وبصير
 المعنى ان مجموع أفراد الطلاق ثلاث لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث اه وأقول ليس
 الكل المجموعي معنى من معنى اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام
 بمنزلة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادى ان يكون بمنزلة في البعض الآخر وهو
 الكل المجموعي وقوله للام التي للجنس الحقيقي يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الافراد
 به بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به التفهيم في مطوله فقال ان المفرد الداحل عليه
 حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
 وان حكاها الاخفش في نحو الدينار المصفر والدرهم البيض اه على انه لا يصح جعل اللام
 هنا بمعنى مجموع أفراد الطلاق لان مجموع أفراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم
 الا ان يراد مجموع أفراد الطلاق في عقد واحد (قوله فعلى العهدة يقع الثلاث) يعني اذا علم
 ان العهدة مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام من يتعقب
 على هذين الامامين أين قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما تقع
 الواحدة اه كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام
 المصنف انما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن ثبوت قاعدة شرعية كما يفصح
 عنه قوله آخر اه هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر (قوله واما النصب
 فلانه محتمل ان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث) لقائل ان يقول
 انما يقتضى كونه مفعولا مطلقا ووقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول
 او للطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس
 فلا يقتضى ذلك (قوله ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع
 الثلاث) في اسرح فيه نظرا لان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد ايضا بان
 يجعل للعهد الذي كرى وأقول قد سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان المصنف لم يلزم الواحدة
 على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وانما في لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث
 وذلك على تقدير ان تكون اللام للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا تكون له
 (قوله فانما يقع ما وراء) هذا جواب سؤال نشأ من قوله ان الصواب ان كلاما من الرفع
 والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة وذلك السؤال هو وما يقع من الطلاق

حينئذ

فلم يغير في هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر واما الذي

أراد هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بهد فيني بها ان كنت غير رفيقة * وما الامر في بعد الثلاث مقدم في البيئونة
 الفراق والضمير من بها عائد على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقبلها اللام العلة مقدرة أي فارقيني بهذه التطبيقات
 الثلاث لاجل انك كنت غير رفيقة أي لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أي ليس
 لاحد تقدم الى العشرة بعد ايقاع الثلاث اذ هي تمام الفرقة في مسألة أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين
 نية ال عن الضمير المضاف اليه

وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى. وذلك ان الوصول من قوته تعالى وما من خاف متبذره ونهى النفس عن
الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع ان اخالية عن العائد اليه جملة آل نائية عن الضمير لما عايد اليه والاصل
فان الجنة هي مأواه. ومرت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع لوجه واظهره والبطن
وانما قيد ذلك بالرفع ليجتاح الى الضمير رابط فتجعل آل نائية عنه وذلك ان الوجه اذ رفع في قولك مرت برجل حسن
الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة رجل فيحتاج الى جعل آل نائية عن الضمير العائد الى الموصوف
والاصل برجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة ونابت آل عنه اما اذ اجر الوجه او نصب فالصفة متحملة للضمير الموصوف
فلا يحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن أجريا
هــذا مجرى التأكيدي بكل من جهة ان الغرض الاحاطة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد
ضرب زيد كله وعلى كلا الامرين فلا بد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيدي بكل فيكون الاصل ضرب
زيد ظهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة وأثبت الالف واللام عنه وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهر والبطن وعليه
فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الخافض أي ١١٧ في الظهر والبطن وان كان ليس بمقيس

هو المانعون يتدرون
هي المأوى له في الآية
هو الوجه منه في المثال
الذي هو الظهر والبطن
منه في المثال الثالث
وأل في ذلك غير نائية عن
شيء هو قيد ابن مالك
الجواز أي جواز نيابة ل
عن الضمير بغير الصلة
أخرج نحو زيد الذي ضرب
الظهر والبطن وكثير لم
يتعرض الى هذا القيد
وهو مصرح به في التسهيل
هو قال الزحشرى في
قوله تعالى هو علم آدم

حينئذ فاجاب بانه ان ما يقع ما نواه (قوله وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى) وذلك
ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلم يكن آل في المأوى نائية عن الضمير خللت الجملة
الواقعة خبرا من عائد على المبتدأ (قوله ومرت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر
والبطن اذ رفع الوجه والظهر والبطن) اما قيام آل مقام الضمير في لوجه اذ رفع لانها
للم تقم مقامه لزم خلوا الصفة من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لاننا نقول
لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا ثم اوجه مرفوعا ثم اوجه مرفوعا ثم اوجه مرفوعا ثم اوجه
لا سمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في الشئ به واما عدم قيام آل مقام
الضمير في الوجه اذ اجر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذلك الى جعل اللام نائية عن الضمير
لان في الصفة حينئذ ضمير مرفوعا عايد على موصوفها واما قيام آل مقام الضمير في الظهر
والبطن اذ رفعها فلان ما في الاصل بدل بعض أجريا مجرى التأكيدي بكل اذ المعنى ضرب زيد
جميعه وبذل البعض والتأكيدي بكل لا بدني كل منه ما من عائد على المتبوع واما عدم قيام
آل مقام الضمير في الظهر والبطن اذ لم يرفعها في هذا التركيب فلانها ما يكونان حينئذ
منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر به الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فهما نائية
عن الضمير (قوله وقال الزحشرى في وعلم آدم الاسماء كلها) عبارة الزحشرى أي أسماء

الاسماء كلها ان الاصل أسماء السميات. وانما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم
مع انبثوني باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي سميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد
التعليم هو وقال أبو شامة في قوله أي قول الشاطبي رحمه الله تعالى هو بدأت بسم الله في النظم أولا ثم تبارك رحمتا رحيم
وموئلا هو الاصل في نظامي فجوزا أي الزحشرى وأبو شامة في نيابته عن الطاهر وضمير الحاضر هو وهذا انما هو على
النوزيع قائم عالم بمجتمعا على كل واحد من الامرين هو والمعروف من كلامهم أي كلام الصالح القائلين بتجوير نيابة آل
عن اسم آخر هو التمثيل بضمير الغائب لا عن الطاهر كما فعل الزحشرى ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا
شك ان ما نسب به المصنف اليهما هو ظاهر كلامهما ولكن الزحشرى نفى ذلك في قوله فان الختم هي المأوى فوجب ان يعمل
كلامه على ان الاصل أسماء السميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فاني بالتعريف اللامعي قائما مقام
التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه فبقاين كلاميه كذا قال التقطازاني قلت ويمكن جعل كلام أبي
شامة على هذا فلا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الياء ومن العجب ان المصنف نسب الى أبي شامة ما ادعاه في بيت
الشاطبي وقد وقع منه للزحشرى ولم ينسبه اليه وذلك انه قال في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أي أسماء السميات فحذف
المضاف اليه لكونه معلوما مدلول عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بدله من معنى وعوض منه اللام كقوله واشتغل

أثر شيئا هذا كلامه وهو ظاهر في أن الأصل في الآلية الأخيرة واشتعل رأسى فحذف المضاف إليه الذي هو ضمير الحاضر وعوض منه اللام فهذا كقول أبي شامة في ذلك البيت سواء مع ذلك أهمله المصنف في مسألة من الغريب أن أُل تأني للاسم تفهام وذلك في حكاية ثعلب في عن بعض العرب في آل فعلت بمعنى هل فعلت في فابتدلت الهاء همزة وهو من ابدال الخفيف ثقيلًا في فان الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة إليها وهذا ابدال في كافي الالف في أي كافي ابدال الهمزة من الهاء في الالف في عند سيبويه لكن ذلك في ابدال الواقع في الالف في عمل لانه جعل وسيلة إلى الالف التي هي أخف الحروف في وذلك لان الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة فاجتمعت همزتان في كلمة أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة فوجب ابدال الساكنة حرفا مجانسًا لحركة ما قبلها وهو الالف اذ هو المجانس للفحة وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى أن الالف أو الهمزة محركات فقلت الواو فيه ألد التحركها وانفتاح ما قبلها إلى القياس فلا يكون نظير المفتح فيه في أما ما فتح في لله همزة في والتخفيف في للميم في على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح في يبتدأ بها الكلام وتفيد تنبيه المخاطب لما يليق إليه بعدها في في نزلة الالف في وسبب تحقيق الكلام فيها في وتكثر قبل القسم كقوله أما والذي أبكى واضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر في وجواب القسم قوله بعد هذا البيت لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى * اليقين منها لا يروى عنها ما لذعرا أن أرى في محل نصب أو خفض بالجار المحذوف وهو على أو اللام ويرى وعهسا يخيفهما والذعر بضم الذال المعجمة الخوف يقول ١١٨ لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالمقاطعة والفراق أحسد الوحش

على ما أرى من الالف بين اثنين منهما بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع الالف بينهما وإذا كان يحسد ما ليس من جنسه فلان يحسد من هو من جنسه أولى في وقد تبدل همزتها هاء في فيقال هاء والله لا شكرنك في أو عينًا في فحصل عند الاتيان بالعين عطفًا فأنظر في قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف في كما

المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلومًا مدلولًا عما يشبه ذكر الأسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اه قال التقي زاني في حاشيته انما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه أنبتوني بأسماء هؤلاء لم يجعل المحذوف مضافًا أي مسميات الأسماء لينتظم تعليق الأنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفي أن تكون الالف نائبة عن المضاف إليه في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامى قائم مقام التعريف الإضافي وليست اللام عوضًا من المضاف إليه توفيقًا بين كلاميه اه

(أما بالفتح والتخفيف)

(قوله أو تحذف الالف مع ترك الابدال) تحذف بالمشاء الفوقية في أوله عطفًا على تبدل وأراد

بالابدال

قلناه في وحذفها في فيقال هم وعم في أو تحذف الالف مع ترك الابدال في

فيقال أم والله لا قوم وقال ابن يعيش في شرح المفصل أن أخت جساس ابن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها وهي حبلى في جرس بن كليب فلما نسب قال أصاب أبي خالي وما أنا بالذي * أميل أمرى بين خالي ووالدي ووارث جساس بن مرة غصه * إذا ما تترتي حرها غير باردي ثم قال بالرجال لقلبي ماله آس * كيف العزاء وثارى عند جساس الآسى الطبيب المداوى والعزاء الصبر ثم قال أم وسيفي وذريه ورحى ونصليه وفرسي واذنيه لا يدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر إليه ثم طعنه فقتله قلت لقد أعجب في قتل أسد بكليب قال ابن يعيش وحكى محمد بن الحسن عن العرب أم والله لا فعلن يريدون أم والله فحذفوا الالف تخفيفًا قال وذلك شاذ قياسًا واستعمالًا في وإذا وقعت أن بعد ما هذه كسرت في أي استديم كسرهما في كما تكسر في أي كما يستدام كسرهما في بعد الالف استفتاحية في فقول أمان زيد أقام كما تقول ذلك بعد الالف لا أن أولياء الله لا خوف عليهم وما ذاك إلا لان هذا موضع الجملة لا المردود وقد تقدم التنبيه على ما يضبط ما يجب فيه الكسر وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان في والثاني أن تكون بمعنى حقًا وأحقًا على خلاف في ذلك سيأتي وهذه تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقا في أي يستدام فتحها هنا كما يستدام فتحها هنا في وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها في وهما الاسم والخبر في كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد في وكما قال سيبويه في الأما أن الالف في وماء اسمها وليس لها خبر لا ملفوظ ولا مقدّر كما سيجي عو هذا القول المجكي عن ابن خروف حكاه

عنه ابن أم قاسم في الجنى الذي هو قول بعضهم هي اسم بمعنى حقوا قال آخرون هي كلمتان الهمزة بحرف هو وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق فالمعنى أحقوا وهذا هو الصواب في الجارية على القواعد فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال ما بمعنى شيء كما استقف عليه فلا يس في الجمع بينهما ما يستذكر وهو موضع ما نصب على الطرفية كما انتصب حقا على ذلك في قوله أحققان جبرتنا استقلوا في الجيرة بكسر الجيم جمع قلده واحد جار واستقلوا ارتحلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله أفى الحق أني مغرم بك هائم * وانك لا خل هو لا ولا آخر المغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم ناذب من العشق أو من غيره والمراد به هنا لحيان من العشق بمعنى أنك لا خل هناك ولا آخر لك ليس عندك خل فقا ولا حمر فقط بل هو شيء يخرج منه فيه والمراد أنه ليس عندك محض نفاق يقع به اليأس ولا محض إقبال يقع به الرجاء بل حالك متردد موقع في الحيرة وذهب في فادخل علمها في وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والتقدير أفى الحق ١١٩ غرامى بك ولا يتعب هذا الأعراب الذي ذكره المصنف فالرفع

بعد الظرف الواقع بعد ما يعتمد عليه من استفهام أو غيره فيه ثلاثة مذاهب أحدها أن لا يرجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلا والثاني عكسه وهو رأى ابن مالك والثالث وجوب كونه فاعلا وزعم ابن هشام أن هذا مذهب الأكثرين وقد ذكر المصنف هذه المذاهب الثلاثة في باب الثالث في قول المبرد حقه صدر حتى محدود في قوله أحققا أنك قائم في قوله وصنم فاعل وزاد المالقي في بفتح اللام في قوله الخليفة المبر في معنى بالنا وهو

بالابدال ابدال الهمزة هاء أو عين أو هذا الوجه يصير به في اما الاستفتاحية ستة أوجه الهمزة في أوله مع ثبوت الالف في آخره أو حذفها وابدال الهمزة هاء أو عين مع ثبوت الالف أو حذفها (قوله أحققان جبرتنا استقلوا) هـ ذا صدر بيت عجزه * فبيننا وبينهم فريق * أى متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا (قوله أفى الحق أني مغرم بك هائم) هـ ذا صدر بيت عجزه * وانك لا خل هو لا ولا آخر * ويقع في بعض النسخ هـ ذا لبيت بتمامه والغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم ناذب من العشق أو غيره (قوله وقدي هي في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها في ألم والاوان مانابه) في النسخ قد ذكر مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه اللفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما لا يفي لان المراد التقرير بما بعده الذي وتقرير الشخص بأن يفعل فعلا لم يفعله بعد جعل له على أن يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا في إقراره والجل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما وافق مقالته المصنف مع زيادة وهو وأما العرض فلو لم يكن لا استفهام أى ليس بأعلى حدة فالهمزة فيه همزة استفهام دخلت على النفي وامتدح جملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم التزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طابا للتحامل فتولد منه بقرينة الحال عرض التزول على المخاطب وطببه وهي في التحقيق همزة الانكار أى لا ينبغي لك أن لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه أيضا ومن محي الهمزة لانكار أليس الله بكاف عبده أى الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعده النفي لا بالنفي وهكذا ألم نشرح

ان تكون حرف عرض بمنزلة الافتحص بالفعل أى لا يكون بعدها الالف فادخل الباء على المقصود عليه وفيه ما عرفت فيما تقدم في نحو ما تقوم ما تقعد في والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعلهم أولا قال المالقي فان أفى بعدها الاسم فلي تدبر الفعل تقول امزيد الماعمر والمعنى ام تبصروا ونحو ذلك مما تقوم عليه التريسة قال ابن أم قاسم ونص يعنى المالقي على ان اما التي للعرض بسيطة كما التي للاستفهام ثم قال ابن أم قاسم وكون اما حرف عرض لم أراه في كلام غيره والظاهر ان اما في هذه المنزل التي مثلها مركبة من الهمزة وما النافية وقد ذكره وغيره ان اما قد تكون همزة استفهام داخلية في حرف النفي فيكون المعنى على التقرير كما في ألم وهذا هو معنى قول المصنف في قوله وقدي هي في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها في ألم والاوان مانابه في ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقد صرح الرضي بان اما تستعمل للعرض نحو ما تعطف على ثم المصنف قد أسلف في الاستفهام التقريرى انه يجب ان يلي الهمزة الشيء المقرر به وتالي الهمزة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا لما بعده النفي لم يتجه أيضا اذ ليس الغرض من قولك ما تقوم حمل المخاطب

على ان يعترف بقيامه **و** وقد حذف هذه الهمزة **و** من اما **و** كقوله ماترى الدهر قد اباد معدا ***** و اباد السراة من عدنان **و** يعنى اما ترى و اباد اذهب و اهلك و معد بن عدنان ابو العرب و المراد هنا هو ابو القبيلة و في ميمه خلاف قيل زائدة فيكون من العدد و قيل اصلية لقولهم تعدد اى تزايدى معدى تفهيم او تنسب او تصبر على عيشهم و السراة بفتح السين الحمار و السادات قال الجوهري هو جمع سرى و هو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره و جمع السراة سر و ات و أنكر السهيلي في الروض الالف كونه جمع و فى القاموس انه اسم جمع و فى التسمييل ان خبيثا جمع على فعلة بفتحات و هذا البيت أنشده ابن السبكي في كتابه المسمى باصلاح الخلال في شرح أبيات الجمل شاهد على ما ذكره المصنف و فيه خطأ ان مكان عدنان فان قلت و يمكن ان ١٢٠ ما فى البيت نافية و لا همزة محذوفة و الكلام خبر محسن حو طب به سر يعلمه

ولكن عنده غفلة و انهم الك
فى اللذة تنزى بلاله منزلة
الجاهل لمخالفة مقتضى
العلم من حيث ان عمله
بملاك هؤلاء يقتضى
التيقظ و الاحتفظ من
الاسترسال فى الغفلة
و التلطف بادناس الشهوات
و حيث خالف هذا المقتضى
بارتكابه ما ارتكب كان
كالجاهل الذى لا علم عنده
بهذا و الله تعالى أعلم
بما بالفتح و التشديد
قد تبدل ميمها الاولى بياء
استنقالا للتضعيف كقول
عمر بن ابي ربيعة
رأت رجلا يما اذا الشمس
عارضت ***** فيضى
و اما بالعشى فيخصر **و**
فجمع بين الامرين حيث
أبدل فى الصدر ولم يبدل
فى الجزو المراد بمعارضة
الشمس اعتراضها فى الافق

للك صدرك و المجدك يتما و ما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة لا تكرر و قد يقال انها للتقرير
و كلاهما حسن اه (قوله ماترى الدهر قد اباد معدا الخ) اباد اهلك و معد هو معد بن عدنان
ابو العرب و السراة بفتح السين السادات و فى الصحاح و جمع السرى سراة و هو جمع عزيز
ان يجمع فعيل على فعلة و فى القاموس انه اسم جمع

(اما بالفتح و التشديد)

(قوله رأت رجلا الخ) عارضت ارتفعت و يضحى يبرز للشمس و هو بفتح الحاء الموحدة و فى
الماضى بكسرها و فتحها و ينحصر بالحاء المحجمة و فتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد
اذا آلمه البرد فى أطرافه (قوله و هى حرف شرط و تفصيل و توكيد) قال الرضى اعلم ان اما
موضوعه لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه و اما عمرو فمكلم الى آخر
ما يفصل و لا يستلزام شئ لشيء أى استلزام الشرط للجزاء كفى الظروف المبنية والمعنى الثانى
أى استلزام الشرط للجزاء اللازم له فى جميع مواقع استعمالها اه و هو موافق لظاهر
كلام المصنف و فى الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي فى شرح التلخيص اما من الادوات
التي يحصل بها التعليق و ليست شرطا و بذلك صرح شيخنا أبو حيان و نقل عنه بعض أصحابه
انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط و لو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت
عن الجملة الشرطية و عن أداة الشرط و هى من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط
و جملة شرطية و لا يكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذا هب الاخبار بانه سيذهب
فى المستقبل لان زيد ذاهب جواب الشرط و لا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه
و صرح غير ما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فهم معنى الشرط و على هذا
كلام المصنف معترض و قد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها معنى الشرط لا باعتبار
انها موضوعه للشرط و الاضافة تكون بادنى ملازمة اه ما فى الشرح (قوله فبدل ليل لزوم
الفاء بعدها) قال الرضى انما وجب الفاء فى جواب اما لم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه

وارتفاعها بحيث تصير حياء لرأس و يضحى يبرز للشمس و ما ضيه ضحى

لا

و ضحى بكسر الحاء و فتحها و المضارع منه و ما فتوح الحاء و المله در الضعاء بالمد و هو يأتى اللام بدل ليل قولهم قلة ضحيانه أى
بارزة للشمس و ينحصر بفتح الصاد مضارع خصر لرجل بكسرها اذا آلمه البرد فى أطرافه يقول رأت رجلا فقيرا لا ياب له
فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ و اذا جاء العشى آلمه البرد **و** و هى حرف شرط **و** فى عبارة لرخشرى و غيره حرف فيه
معنى الشرط **و** و تفصيل **و** يبين ما فى نفس المتكلم أو ما فى كلامه من أقسام متعددة **و** توكيد اما انها شرط **و** و لم يقل حرف
شرط لان دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية **و** فبدل ليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فاعلمون أنه الحق من ربهم و اما
الذين كفروا فاعلمون الآية **و** بالذهب أى اتل الآية أو اذكر الآية **و** و لو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر **و** فى الآية
وهو يعلمون أولا و يقولون ثانيا **و** اذا لا يعطف الخبر على مبتدئه

ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها وقد منع هذه الملازمة اذ الزائد قد يلزم ثباتي الان ونحوه وهو ما لم يصح ثباته في أي وهو الحكم بزيادتها وهو قد امتنع كون العطف تعين انما فاء الجزاء وهي الفاء السببية اذ ليس لنا قسم آخر حتى تكون الفاء في قوله فان قلت قد استغنى عنها في قوله فاما لقتال لا قتال لديكم * ولكن مشباهي مرض المراكب محذوف الفاء والاصل فلا قتال لديكم وخبر المراكب محذوف أي ولكن لديكم مشباهي قلت هو ضرورة كقول بدر بن حسن بن حسن في باء عرف ومنعه من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشرب بالشرع عند الله سيان فغنى هذه الدنيا وزينتها * كذا لا بد يومه فاني أي قاله يشكرها وينسب هذا الشعر لكتب بن مالك ويروي مثله في مكان ١٢١ سيان واما ان يمنع كونه ضرورة

لاستعماله في السعة فقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وقال ايضا انا موسى كافي انظر اليه اذ ينحدر في الوادي وفي رواية اذ ينحدر وقال ايضا اما بعد اشيروا علي في اناس ابنوا اهل وقال ايضا في حديث الفخ يخاطب الانصار قثم ارجل قد اخذته رافة بعشيرته ورغبة في قريته وقال عمر رضي الله تعالى عنه اما بعد ايها الناس انه نزل تحريم الجروهي من حصة وفات عائشة رضي الله تعالى عنها واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طوافا واحدا او يقول البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه انا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يولد في يومئذ في التزويل في قوله تعالى فاما الذين

لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فتح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعدها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء الذي هو ابعدها من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمتنع ان يكون زائدة فقد انزلت من أين هذا الا لا تنافي في كماله في آخر صيغة التمجيد وهي افعله واقول صحة الاستغناء عن الزائد اعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهم مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام تكروجه وليس المراد من صحة الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف الا ترى الى قول المصنف فان قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت (قوله فاما لقتال لا قتال لديكم) هذا صدر بيت بحجزة ولكن سيرافي عراض المراكب * والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره الشق والناحية (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت بحجزة وانشر بالشعر عند الله مثلان (قوله ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح) يعني من قولي اعلم في هذه المسئلة قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان انشاء لا تحذف الا مع التثنية وقد ثبت في الصحيح انه عليه السلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون واقول جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والنقد يدري فاقول ما بال رجال فالاولي النقص بقوله صلى الله عليه وسلم انا موسى كافي انظر اليه اذ ينحدر في الوادي ويقول عائشة رضي الله عنها واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طوافا واحدا ويقول البراء بن عازب انا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يولد ولذلك قال ابن مالك في التسميم لا بد مع اما من ذكر الفاء الا في ضرورة او ندور ثم قال ابن الصائغ وغنيمة للمعذوف تبعا بمسئلة الحاج عن غيره كان الا ليق ان يمثل بمسئلة النسب الى فاعلة فانك تحذف فيه الياء تبعا لحذف التاء وفي فعل لا تحذف واقول انما نظر بمسئلة الحاج لظهورها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة النسب الى فاعلة لان تبعية حرف بحرف في الحذف امر اعتباري غير حقيقي فلفظ ان يقول عليه لا نسلم ان الياء حذفت تبعا للتاء لم لا يجوز ان تكون حذفتا معا من غير ان يتبع أحدهما الآخر (قوله هذا قول الجمهور) الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبعا لحذف القول

١٦ في ل اسودت وجوههم كفرتم بعد ايمانكم فبات الاصل فيقال لهم كفرتم محذوف القول استغناء عنه بالمقول وهو كثرير قال أبو علي الفارسي هو كالجرح حدث عنه ولا حرج في تبعيته الفاء في الحذف ولم يقصد الى حذفها بطريق الاستقلال فاعتقد ذلك في ورث شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف فيصح بطريق التبعية ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وتطير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالا أي لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعا لحذف الفعل في مثل قولك نعم لمن قال هل قام أحد أي نعم قام زيد وهذا الذي قلناه في الآية من ان الاصل فيقال فحذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور

وزعم بعض المتأخرين ان فاء الجواب في الواقع في سياق الكلام اما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ونصب مثل هذا نصب المفعول المطلق في جواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا الحذف لقول وانتقلت الفاء الى المفعول وان ما بينهما وهو كقتر بعد ايمانكم في اعتراض لا محل له من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل لفعل القول المحذوف المبني للمفعول وكذا قال في هذا المتأخر في آية الجاثية في قوله تعالى في يومئذ نكفروا ما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم الآية قال أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف التول وتأخرت الفاء عن الهمزة في تنبيههم على اصالة الهمزة في المصدر كما تقدم نحو ألم يسروا في يومئذ وأما النصب فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة في قوله تعالى وأما الذين آمنوا فليعلمون انه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهم ذاملاً في يومئذ من ذلك أما السفينة فكانت لمساكين وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناءً عن أحد القسمين عن الآخر ولا يذكر في موضع هذا الآخر كلام بل يكفي دلالة القرينة عليه أو يترك تكرارها استغناءً عن الكلام بذكر بعده في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم في أي رسول أو معجزات باهرة على يده في أنزلنا اليكم نوراً مبيناً أي قرآناً يستضاء به في ظلمات الخيرة في فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن في فساد خالهم في رحمة منه أي في جنة في فضل في أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا الاستغناء بذكره عنه في أي واما الذين كفروا بالله فاهم كذا والثاني وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد اما في نحو في قوله تعالى في الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أي واما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم في فقد حذف هذا القسم وذكر في موضعه ما يدل عليه ١٢٢ وهو معنى قول المصنف في ويبدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل

من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايان به ما واجب وكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الآية في أي وحال هذه

المستغنى عنه بقوله (قوله وزعم بعض المتأخرين) في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين ابن الزملي كان في أحد مشايخ الشام (قوله لا تحذف في غير الضرورة أصلاً) يعني لا استغناء ولا لا تبعال له دخلها اذا كان (قوله وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله) لان والراسخون في العلم منقطع عما قبله قائم مقام القسم الثاني قال التفازاني والحق ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق

الآية في اما المفتوحة في باعتبار ذكر كلام في موضع القسم المطوى المذكور في نظير في حال في قولك في العطف اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت في حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها في وسيا في ذلك في قريباً في الكلام على اما المكسورة في كذا ظهر لي في اذابني في على هذا فالوقف على الا الله في قال صاحب الكشف من علماء الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراسخين يعلمون تأويله فيتغير الكلام قال فقوله والراسخون يكون ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايمان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون قال وذهب أكثر المتأخرين الى ان الراسخين يعلم المتشابه وان الوقف على قوله والراسخون في العلم لا على ما قبله والواو فيه للعطف لا للاستئناف وهو مذهب عامة المعتزلة قلت وقد ذكر الراسخين في هذا الاخير أولاً وذكر بعده القول الآخر ثم قال والوجه الاول قال التفازاني أما أولاً فلانه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابل لحظ الزائعين لكان المناسب ان يقال وأما الراسخون فيقولون وأما ثانياً فلانه لا فائدة حينئذ في قيد الراسخين بل هذا حكم العالمين كلهم وأما ثالثاً فلانه حينئذ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون متضح المعنى وتمتدحى العلماء الى تأويله ورده الى المحكم مثل الى ربهم انما لا يكون محكوماً ولا متشابهاً بالمعنى الذي ذكرتم وهو كثير جداً أو أماراً بما فلان المحكم حينئذ لا يكون اما للكتاب بمعنى رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه وقد يرجح الثاني بان اما للنقص في فلا بد في مقابلة الحكم على الزائعين من حكم على الراسخين فيتحقق التفصيل غاية الامر انه حذف كلمة اما والفاء من اللفظ وبان الآية من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وأخر متشابهات والتفريق في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعاقب بالحكم وهو ضمون قوله والراسخون في العلم

الى قوله اولو الاباب والجواب ان كون ما مضمحل انثري لا تلى زوسا ونس ذ كرتاين ب لفظ لازم ثم لو سلم كرون
 الآية من الجمع والنفي والتمسك به كراييل على سبيل لا ... ف و ... ل أعني يقولون الخ في ذلك والحق
 انه ان أريد بالتشابه ما لا سبيل اليه لفسد ذلك في الوقت الذي لا يثبت فيه ما لا يثبت في قول المجمل والمؤول في لفظ
 العطف الى هنا كلامه وهو هذا المعنى في الذي ذكرناه من مسام الخ في التشابه في مسام المؤمنين به مسلمين فيه الى
 الله مع اعتقاد حقيقة المراد عنه وهو ان الله تعالى في آية البقرة السابقة في قوله تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلاً
 ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فاعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا فينا ملها في
 نجد هاموا فقه لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه طر في قوله تعالى غير تفصيل أصلاً نحو ما زيد فنطاق في وهذا مخالف
 لما ذكره المصنف في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها وظاهر من مزيد فنطاق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبتهما
 أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي وما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق مصنف يعني ابن مالك وغيره أنها
 للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب في شرح الكايمية لا أنهم لم يترموذ كراييل ففسد كرون
 ولا يذ كرون ها هو آخر ولكن يفهم انه ترك لا مروءة في شرح الفصل لا يترموذ كراييل ففسد كرون كرون كرون
 لها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان تكون له تفصيل في نفس المسكلم ففسد كرون كرون كرون كرون كرون كرون كرون
 ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير المحسري فانه قال في الكشف في قوله ١٢٣ ونما قال وفادته بالضمير عائدا

الى لفظ ما تقدم ذكره
 فانه قال واما حرف فيه معنى
 لشرط ولذلك يجاب بالفاء
 ووثقه في الكلام ان
 عطية فصل تو كيد قول زيد
 داهب فاداه صحت تو كيد
 ذلك وانه لا محالة ذاهب
 وانه بعد ذلك ذاهب
 أي بقربه يقال فلان
 بعد ذلك أي بقربه وقبائته
 في وانه منه عزيمت قلت
 مزيد فذهب ولذلك قال

العطف (قوله وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً) يعني لا انفصال ولا تقدير أو هو غير لغاب لدى فهم
 من قوله واما التفصيل فهو غائب حالها قال رضى وقد انزه بعضهم لزوم التفصيل فيها
 وجواز السكوت على معنى قولك ما زيد ففسد ثم بدع دعوى نزوم لغيره وفي الشرح قوله
 وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها وظاهر
 ان ما زيد فنطاق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبتهما أو أحدهما الى ذلك فهي على
 هذا التفصيل أي وما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق مصنف يعني ابن مالك وغيره
 انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه انتهى وقول وجهه لتوفيق
 بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المعنى بل سر
 الى ما هو الصحيح وهو ما قد تختلف عن التفصيل (قوله ويقتضي بين ما هو واحد من
 أمور مستترة) يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة تدفع الى الفصل بين ما والفاء
 لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهو ضرورة تدفع بلو حده لا يتراد عليه

سببويه في تفسيره ما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلل بما تدل عليه أي محصر لهم ايقل أدلى بحقه وتجنه
 أحضرهما وأدلى بما لفلان الى الحكم دفعه في بيان كونه وكيد وانه في معنى الشرط انتهى في كلام الزمخشري فاما كونه
 في معنى الشرط فواضح قال الرضى وليس من ادسيبويه ان ما بمعنى مه ما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى
 البحث قال ويجوز أن تكون اما عند الكوفي ان الشرطية صحت اليها على ما ثبت من مذهبهم في اما أنت منطلقا انطلقت
 واما وجه التأكيده فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مه ما يكن من شيء ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى وما دامت
 الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثبت اليته وعلى كل حال قال ابن المنير وهذا في الحقيقة ضد الشرط
 لان الشرط يفهم تخصيص المشروط بالشرط دون غيره الا انك تقول مهما تحسن الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه
 خاصا بما اذا كان محسنا اليك فان كان مسياً لم يستحق من الوعد شيئاً فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام وان المشروط واقع على
 تقدير دون تقدير فاداه انت فاحسن اليك كان وعدا مطلقا لا شرط فيه فاداه انت فاحسن اليك كان وعدا مطلقا لا شرط فيه فاداه انت فاحسن اليك كان وعدا مطلقا لا شرط فيه
 الخالي عن الشرط فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض فيو يفصل بين اما والفاء بواحد من أمور
 سنة لا باكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لما سجد كراييل فدخل حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكره
 فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشيء ما بعد الماء وذلك حاصل بان يكون الفاصل واحدا لا اكثر لا رتباع الاستكراه
 بواحد وعلى هذا فيشكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربني أكرمني

حيث ادعى ان الظرف متعلق بيقول فانزم الفصل بالابتداء وجمول الفعل فان قلت فيما ذى يتعلق الظرف حتى تنقضي
 عن عهدة الفصل باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره فاما شأن الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه وقد صرح بعضهم
 بان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها في الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل
 أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه والسرفى جواز الاعمال تضمن معانيها
 الحصول والكون وقد ذكر ابن الحاجب في وجه تقديم ما في خبر الفاء عليها كذا ما حسننا فورد ههنا قال رحمه الله تعالى
 والترموا حذف الفعل بعدها الجريه على طريقة واحدة كما الترموا وحذف متعلق انظر اذا وقع خبر امثل زيد في الدار
 لان المعنى مهم ما يمكن من شئ أو يذكر من شئ والترموا ان يقع بينها وبين جزأها ما يكون كالموضع من الفعل المحذوف ثم
 اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع والصحيح انه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليه الغرض العوضية وذلك لان وضعها
 لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها أحد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من
 التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جزئيه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكيم عليه
 بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا لابتداءه اذ انما من أول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد
 الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة
 وان كان في الموضوعين مضمرا وباء ١٢٤ فيه الا انه ذكر في الاول ايدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه

علم ان الضرب واقع فيه
 وفي الثاني ذكر ليدل على
 انه الذي وقع الضرب فيه
 من أول الامر فلما كان
 كذلك قصد ان يكون
 الواقع بعد اتمام أول
 الامر على حسب ما هو
 عليه في جملة ولزم أن يكون
 على معناه واعرابه الذي
 كان له وبطل القول بكونه
 معمول الفعل المحذوف
 مطلقا أو بشرط أن لا

(قوله أحدها المبتدا) قال الرضى أصل اما زيد فقام مهم ما يمكن من شئ فزيد قائم أى ان يقع
 في الدنيا شئ يقع قيام زيد وهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول
 شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فلا يد من حصول شئ فيها لمسا كان الغرض الكلى من هذه
 الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ وأقيم
 ملزوم القيام وهو زيد بمقام ذلك الملزوم وبقي لفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها
 لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقعه شيئا مقصودا ان
 أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم
 مقام الملزوم في كلامهم أعني الشرط وحصل أيضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو
 المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر واجب الحذف لشئ آخر وحصل
 أيضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقه (قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان
 من المقربين فروح) في الشرح جعل المصنف الجواب لا ماداخلة عليه الفاء وجملة الشرط

فاصلة

يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع

تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وشرح
 المصنف في تعدد تلك الامور الستة التي يفصل بواحد منها بين اما والفاء فقال لا أحدها المبتدا كآيات السابقة بها كلها
 ما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فليعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما في سورة الكهف
 من قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكب واما الغلام واما الجدار الآيات وما في سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين
 آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وما في سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
 فيتبعون فوالثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد وزعم الصغار في شرح كتاب سيبويه ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط
 نحو فاما ان كان من المقربين فروح الآيات في جعل المصنف الجواب لا ما والفاء داخلة عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما
 فيكون جواب هذا الشرط محذوف فامدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال المصنف في حاشية التسهيل وانما كان
 الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب
 واحد فانه يجعل لاولهما الثاني من شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك ايحاف بها فالتظاهر امتناع
 حذف جواب اما لايحاف وقد اجاز الزنجشري كما استف عليه قريبا ان شاء الله تعالى ولقائل ان يقول لان سلم ان ثم شرطين
 اجتمع ابل الجواب المذكور الثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديره والاصل مهمما

فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفه لا ولا عساه بالشرط الاول وحده
وانما كان الجواب المذكور لا مادون الشرط لا يخرج بينهما من أحدهما ان القاعدة اذا
اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لأولهما الثاني ان شرط اما قد
حذف فلو حذف جوابها لم يصل من ذلك الخاف بها كذا في حواشي التسهيل لمصنف قلت
ظاهره امتناع حذف جواب اما لا الخاف وقد أجازة المختصر كما سنقف عليه قريبا واتقاه
ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعهما تحقيقا بل الجواب المذكور الثاني وهو وجوبه جواب
الاول والفاء المؤخرة داخل على الشرط الثاني تقدير هـ ما في لشرح وأقول اذا كانت
امام موضوعة للشرط أو متضمنة لمعناه وهي بمنزلة ان يكن من شيء وقدولها ان كان من المقربين
وهو شرط آخر ان اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة لان يكون
المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعا وبهذهما جواب واحد خفية ذلك يكون المنع موجه او قوله
بل الجواب المذكور الثاني الى آخره وهو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال
فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية
التقدير مهم ما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزؤه روح ويرى بان ثم قدم الشرط
على الفاء فالتقي فآن فحذفت الثانية منهم ما خلا الى أكثر الخذفين نظائر هـ لكن في كلام
الرضي ما يوافق كلام المصنف ويسندل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من
جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أي ان يكن شيء
فان كان من المقربين فله روح ويرى بان فقوله فروح جواب ما استغنى به عن جواب نول دليل
على انه ليس جواب ان عدم جواز ما نجتني أكرمك بالجزم ووجوب اما نجتني
فاكرمك مع ان نحوان ضربتي أكرمك بالجزم أكثر من نحوان ضربتي فاكرمك هـ وفي
التعليق في كلام الرضي تدافع فان صدره يقتضي ن فروح جواب الشرط الثاني لانه جملة
جملة الشرط من جملة أجزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء الجزاء هو جواب الثاني
وآخر كلامه يقتضي ان الجواب المذكور الاول والثاني وأقول لا تدافع في كلامه فان
صدره بحسب الأصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف وعجزه
بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب
اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الاعتد حذف الجواب
كانه قيل مهم ما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم
وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيديويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لا مادون الشرط
معا فالأصل عنده مهم ما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم أنيب امامنا مهم ما
والفعل الذي بعدها على الفاء فروح قدمت ان والفعل الذي بعدها على الفاء فصارا اما ان
كان من المقربين فالتفت الفاء آن فأغمت أحدهما عن الاخرى فصار فروح قال وهذه كلها
تقادير عجبية ومع ذلك هي باطلة وتندأ بطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بان لم نجد البناء تكون
جوابا للشبهتين وتناول كلامه على انها لما كانت جوابا لا آخرهما وأغمت عن الثاني صارت كأنها
جواب لهما ما قال واضطرب قول أبي فرقة قال لا يتصل في اما لا بمفرد ففاء جواب ان
وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع ط الباء جواب كان الجواب للدول منهما ومرة
قال بقول سيديويه وقال الجملة اذا لم تستعمل في صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شيء فان كان
المتوفى من المقربين فجزؤه
روح ثم قدم الشرط على
الفاء جريا على القاعدة في
ابتداء الفصل بين اما والفاء
كراهية لالتقاءهما لفظا
فالتقي فآن الاولي
فاء جواب اما والثانية
فاء جواب ان فصل الثقل
فدفع بحذف الثانية لانها
التي أوجبت الثقل ولان
في ذلك جريا على أكثر
الخذفين نظائر قال رضي
وقد تقع كلمة الشرط من
جملة أجزاء الجزاء مقام
الشرط كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين
فروح ويرى بان فقوله
فروح جواب اما استغنى
به عن جواب ان هذا
كلامه قلت وفيه تدافع
فان صدر الكلام يقتضي
ان قوله فروح جواب
الشرط الثاني وآخره
يقتضي ان الجواب المذكور
للاول والثاني فتأمل

هو الرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب في أي فعل الجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآية في الثلاث يعني هذه
والاثنين بعدهما أو اما السائل فلا تنهروا ما بنعمة ربك فحدث فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظاً بفعل الجواب
وبنعمة ربك منصوب محلاً بفعل الواقع بعد فاء الجواب وهو الخامس اسم كذلك في أي منصوب لفظاً أو محلاً بمفعول
محذوف يفهمه ما بعد الفاء نحو اما زيد فاضربه ويحذف نحو قراءة بضمهم واما ثود فهديناهم بالنصب في طريق الاشتغال
والراجح الرفع الذي قرأ به الجماعة نحو زيد ضربته وهذا المثالان للنصب لفظاً واما المنصوب محلاً فكقولك اما الذي
يكرمك فأكرمه وكذا نحو اما زيد فامر به عنه من أجاز به كما سيجي في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ويجب تقدير
العامل بعد الماعوق قبل ما دخلت عليه فيكون التقدير في ذيلك المثالين اما زيد فاضربه واما ثود فهديناهم
في لان اماناً بنية عن الفعل فكأن فاعل والفعل لا يلي الفعل في لقائل ان يقول لانسلم ان اماناً بنية عن شيء أصلاً ولو سلم كونها نائبة
عن شيء فأنما هي نائبة عن جملة الشرط ١٢٦ بأسرها لا عن فعل الشرط وحده فلم يجاوز الفعل فعلاً ولا نائبة عنه نعم يمنع

تقدير الفعل قبل الفاعل من
جهة انه لا يفصل بين اما
والفاعلين أكثر من جزء واحد
فيكون اما نحو زيد كان يفعل
في كان ضمير في مستتر
عائد الى زيد في فاصل في
التقدير في بين كان وفعل
في واما ليس خلق الله مثله
في ليس أيضاً ضمير لكنه
ضمير الشأن والحديث في
فاصل بين ليس والفعل
المصدر به خبرها في وإذا
قبل بان ليس حرف فلا
اشكال في أصلاً لان المباشر
حينئذ لا فعل حرف لا فعل
في وكذا اذا قيل فعل يشبه
الحرف في لضم فاعليتها
حينئذ يشابهة الحرف
في ولهذا أهملها بنو عجم

المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب أبي علي في أحد قوليه
اه (قوله والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب) قال الرضي ويقدم على الفاعل من أجزاء
الجزء المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصد انها
ملزومات الحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازماً لليتيم وذهابها لازماً ليوم الجمعة
وكذا يقدم الحال نحو اما مجرد افاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك
والمفعول له نحو اما تأديما فاني ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان
ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المفعولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه
(قوله لان اماناً بنية عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل) تقدم من المصنف حكمان
أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذي ذكره
المصنف في الاول واما في الثاني فهو ان المفسر يكون متقدماً على المفسر ولقائل ان يقول
ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدماً على الفاعل والمفعول معا ولا يمنع تقديره متقدماً
على الفاء وحدها فينبغي ان يقال لما كان القصد من نحو اما زيد فاضربه كون زيد ملزوماً
لاضرب والضرب لازم له وعلى ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير اما ضرب زيد فاضربه ولا
اما زيد الضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب ان زيد لان الدال على لزومه انما هو
وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مفسرة وفي شرح الافيه لولد
مصنفها ولا يفصل بين اما والفاء بفعل لان اما فاعلة مقام حرف شرط وفعل شرط فاعلها فعل
لتموهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه (قوله ولهذا أهملها بنو عجم اذ قالوا ليس الطيب
الا المسك بالرفع) يعني ولا جل ان ليس فعل يشبه الحرف أعني ما المافية لم يعملها بنو عجم في

اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع في نظر الى شبهها بالنافية وقد يقال على كلام المصنف
اذا كان ضم الفاعل بمشابهة الحرف يوجب اعتقار مباشرة الفعل آخر فهو لا اغتفر ذلك في اما فاعلة في الحرفية
في والسادس ظرف مع مفعول لا ما لم يفهم من معنى الفعل الذي نابت عنه في وقد عرفت ما عليه في أول الفعل المحذوف نحو
اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيد اجالس ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله
هذه قول سيبويه واما زني والجمهور في وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذي أسلفناه ما يرد عليه ولا يخفى ان هؤلاء
لا يخالفون في ان ما بعد اما في نحو اما زيد فاضربه معمول لما بعد الفاء والفاء لا يتقدم ما في خبرها عليها فان قيل لم
ينفع واهنا لكونها مانعة لان التقديم لغرض مهم قلنا اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا
باس يجوز مع مانعين أو أكثر لان الغرض أهم فيجوز لتخصيصه الفاعل مانع فصاعداً كما قرر الرضي قال والدليل على ذلك
اعتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمنع تقدير ناصب نحو ذكرنا واذا عرفت ان مذهب
الجمهور في نحو اما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمولاً لفعل الشرط أو لا ما كان الفاعل بين الفاء واما جزأ في حين

المثال

النقص هذا وانما ادعوا عملها في الطرف لما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه فكيف يدعون علمهم هذا وهو الثالث انه يجوز اما زيد افاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف وقد علمت ان هذا المسموع لذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للخروج على خلاف ما ادعاه كما سبق في التنبيه الثاني انه ليس من اقسام اماك البسيطة التي ذكرت الكلام فيها اما في التي في قوله تعالى اما اذا كنتم تعملون ولا في اما التي في قول الشاعر اباخرشة اما انت ذاتقر * فان قومي لم تاكلهم الضم مع * وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الحفيفة في بل هي فهم في أي في الآية والبيت في كلمتان فالتى في الآية هي أم المقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للتماثل في وقد أسلفنا التنبيه على ان ١٢٨ أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متاملة ولا منقطعة بل هي حرف

لمجرد الاضراب وما ذكره المصنف من ان ما استفهامية فيكون ذا بعدها موصولا ليس بمتعين لجواز ان يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام وهو التي في البيت هي ان المصدرية وما المزيدة والاصل لان كنت تحذف الجار وكان للاختصار فان فصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بماعوضا عن كان وادغمت النون في الميم للتقارب وقد يناقض المصنف بان اعترافه بان ان التي في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه من انها في شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الا ان يقال اورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقده هو والله تعالى اعلم بالصواب

في اما المكسورة المشددة

(قوله قد تفتح همزتها) من شواهد ذلك قوله

يلقيها اما شمال عرية * واما صبا جنح العشي هبوب

يلقيها بضم أوله وسكون ثانيه من القح الریح السحاب والبيت من الطويل دخل فعولان في أوله انظروا بالحاء المعجمة والراء وانما لم يجعله بفتح اللام وتشديد القاف وكسرها ليسلم من انظروا لان لفتح بالتضعيف لا يستعمل في الريح بل في الشجر والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعرية الباردة نسبة الى العراة بفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد والصبا ریح مهبها القويم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة

في المشددة الميم في قد تفتح همزتها في كقوله تلقيها اما شمال عرية * واما صبا جنح العشي هبوب منه

أنشده ابن عصفور وغيره بفتح المهملة من اما في الموضعين والشمال بفتح الشين المعجمة الريح التي تهب من ناحية القطب وتلقيها تصلحها ونهيتها لا تثار وعربية بعين مهملة مفتوحة وراء مكسورة على وزن فعيلة أي باردة والصبا والجنح تقدموا والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقد تبدل ميمها الاولى بياء في مثناة تحتية مع فتح المهملة وكسرها كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الا مع فتح المهملة كما سبأني وهو هي مركبة عند سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

سفته الرواء من صيف هـ وان من خريف فلن يعدما أى اما من صيف واما من خريف هـ فحذف اما الاولى واما من اما الثانية والرواء موصفة للسحاب جمع راءة يقال رعدت السحابة اذا سمع منها صوت الرعد ويقال أرعدت بالهـ مرة أيضا والصيف بتشديد الياء هـ وقال الاصمعي والمبردان في هذا البيت شرطية والفاء جواب والمعنى وان سفته من خريف فلن يعدم الرى هـ بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية هـ وليس هـ هذا القول يثبت لان المراد وصف هذا الوعل هـ بفتح الواو والعين المهملة كفس وبفتح الواو وكسر العين ككنف وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدئل وهذا نادر والمراد بالوعل تبس الجبل هـ بالرى هـ وعدم العطش هـ على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك هـ ١٢٩ اذ يصير انتفاء العطش معفاء بشرط

سقى السحاب له في الخريف ومفهومة ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو منافي للغرض وفيه نظر لان الانسليم ان المقصود وصف هذا الوعل بالرى على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى سحاب الصيف له وذلك مقتضى ربه منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سفته بعد ذلك حصل له الرى المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالرى دائما فاعلم ان السيتين لا يلزم ذلك اهـ واقول لان سلم ان اما في هذا البيت مجرد أحد السيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع الايمان به يلزم الرى دائما (قوله وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العاطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته ربما يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظرا وكان يبغض العرب وألف في منالها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولد سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضى ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس يعطوف على شيء والثانية مقترنة بالواو والعطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو والعاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو والعاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء ما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

منه (قوله سفته الرواء الخ) هذا البيت للفر بن تواب ومذهب سيبويه انه حذف منه اما أولا وما ثانيا والرواء جمع راءة يقال رعدت السحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالرى على كل حال) قال الاعلم وصف وعلا في روضة مخصصة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تنقيه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاد اهـ والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسر هاء تبس الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) يعني وصف الوعل بالرى على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه غير محذور بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبهـ اذ اندفع قول ابن الصائغ ان هذا بناء على القول بالمفهوم وفيه كلام اهـ وفي الشرح لان سلم ان المقصود وصف الوعل بالرى على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى سحاب الصيف له وذلك مقتضى ربه منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سفته بعد ذلك حصل له الرى المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالرى دائما فاعلم ان السيتين لا يلزم ذلك اهـ واقول لان سلم ان اما في هذا البيت مجرد أحد السيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع الايمان به يلزم الرى دائما (قوله وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العاطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته ربما يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظرا وكان يبغض العرب وألف في منالها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولد سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضى ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس يعطوف على شيء والثانية مقترنة بالواو والعطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو والعاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو والعاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء ما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

١٧ نى ل النحويين يعني هـ هو أى القائل بذلك هـ اما الثانية في قولك جاءنى اما زيد واما عمرو هـ قال الرضى وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع دون الثانية هـ وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى هـ فانها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي هـ ووافقهم ابن مالك هـ على ذلك هـ لملازمتها غالبا الواو والعاطفة هـ ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقه بثلثا شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بثلثا في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك قلت صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء ما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع أيا وعلى هذا فلا بد من شي مما احتجوا به هـ ومن غير الغالب هـ

وهو استعمال ا ما بدون الواو في قوله **يا ليتنا آمننا** شالت نعمتها * ايما الى جنة ايما الى نار في قال المصنف في حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة ا ما بالبدل نحو لا تفسدوا آ بالكسر * ايما لنا ايما لكم **يا ليتنا آمننا** البيت وقد أنشد الرضى هذا البيت بدون ابدال ثم قال ويروى ايما الى جنة وهي لغة في ا ما وقول الشاعر شالت نعمتها **كناية** عن موتها فان النعمة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانكسر رأسه فظهرت نعمة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقوله شالت نعمتها هم الدعاء أي هزمهم الله وراهم حتى يذهبون على وجوههم كاتفر النعمة فلا يتأتى تفسير ما في البيت به فيوقفه شاهد نار وهو فتح الهمزة في لكن مع الابدال في وثالث وهو الابدال في لكن مع فتح الهمزة في وثقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عارضة كالاولى في وليس بسديد لان الكتب ١٣٠ طائفة بنقل الخلاف في ذلك فيقال وانما ذكرناه في باب العطف لمصاحمتها

مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما في ايا وعلى هذا لا يتم ما قاله فأنمله اه وأقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذي استدل به المصنف أعم من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمته الواو في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله للملازمته غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو واما وانما يصدق ملازمته الواو من غير تقييد بالعاطفة ولو لم يلم فلا يراد المذكور وانما يتجه لو كان قوله للملازمته دليلا على كون الواو هي العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليأمل (قوله **يا ليتنا آمننا** شالت نعمتها الخ) هذا البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقلا متهللا وكانت به بارة والنعماء جماعة القوم وشالت نعمتهم ذهبوا وتفرقوا وقيل بل تحولوا عن دارهم وقبل خيبرهم وذلت أمورهم والمعنى ليت آمننا فارقتنا بالموت وفي الشرح النعمة باطن القدم وشالت نعمة فلان كناية عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعمة قدمه قال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما على البدل نحو **يا ليتنا آمننا** البيت (قوله وعطف الحرف على الحرف غريب) أي غير موجود قال الرضى وقال لاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيه على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير احرفا واحدا ثم يعطفان معا مابعد الثانية على مابعد الاولى وهذا عندى بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض المعاطيف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيتين غير عاطفة والواو في نحو **يا ليتنا آمننا** الى جنة ايما الى نار مقدرة (قوله ولا ما خمسة معان) يعني بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل

لحرفه في وهو الواو فهي لكن لما كان المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وانما المراد أحد الشيتين أو الاشياء حتى بما قرينة على ذلك في وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب في وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزوه وقال انه لا يبعد وحكي الرضى عن الاندلسي ان اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف قدمت تنبيه على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا مابعد الثانية

على مابعد الاولى قال الرضى وهذا عندى بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود قلت الاولى لان زمان واما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا الرأي لم يقل بانه عطف حرف على حرف اذا العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد في ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لا اعتراضا بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو في اذ زيد فاعل بقام وقد اعترضت بينهما اما فكيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه في وبين أحد معمولى العامل ومعموله الاخر نحو رأيت اما زيد واما عمرو في اذ بناءا لتكلم فاعل برأى وزيد مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول على فاعل في وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذاروا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان مابعد اما الاولى بدل مما قبلها في ولا يمكن عطف البدل على المبدل منه في ولا ما خمسة معان في انما هي لاحد الشيتين أو الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا في أووفاته هنا ولا فرق بين الحرفين

فماها

في ذلك **﴿** أحدها الشك نحو قولك جاءني أما زيد وأما عمر وإذا لم تعلم **﴾** أنت **﴿** الجاني منهما والثاني الإبهام **﴾** على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك **﴿** نحو وآخرون مرجون لأمر الله أما يعذبهم **﴾** أي أن صدوا ولم يتوبوا **﴿** وأما يتوب عليهم **﴾** أي أن تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك وهلال بن أمية وهريرة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فأنه سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم لكن أبرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه بأحد الأمرين معينا وليكن يشك **﴿** والثالث التخيير نحو **﴿** قلنا إذا القرنين **﴾** أما أن تعذب وأما أن نتخذهن حسانا **﴾** فخير بين تعذيبهم بالقتل أن أصروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم باكرامهم وتعليم الشرائع أن آمنوا ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الأسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة فان قلت التي للتخيير لا بد أن تكون واقعة بعد الطلب ولا طاب في الآية قلنا التقدير والله تعالى أعلم قلنا إذا القرنين أفعل أما أن تعذب وأما أن نتخذهن حسانا فان وصلتها بعد أما الأولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد أما الثانية معطوف على الأولى أي أفعل أما تعذيبهم وأما اتخاذ الحسن فيهم ونحو قالوا يا موسى **﴿** أما أن تلقى وأما أن نكون أول من القي **﴾** وان وصلتها في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أي اختر القاءك أولا أو كوننا الملقين أولا وجوز فيه أن يكون في محل رفع على أنه خبر ١٣١ المحذوف أي الأمر القاطنا والمقاولة

﴿ ووهم ابن الشجري **﴾** فجعل من ذلك في الآية المقدمة وهي قوله تعالى وآخرون مرجون لأمر الله **﴿** أما يعذبهم وأما يتوب عليهم **﴾** وانما هي من قبيل الإبهام كما هو ولم يبين المصنف وجه الوهم وكأنه ما تقر من أنه لا بد أن يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب وليس هنا طلب ولا بن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى يكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للتكلم

فغناها أحد الشئين أو الأشياء قال الرضي وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل أما وأول من قبل أشياء آخر فالشك من قبل جهل المتكلم والإبهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك **﴿** قوله ووهم ابن الشجري **﴾** فجعل من ذلك أما يعذبهم وأما يتوب عليهم **﴾** بيان وجه من وجهين أحدهما أن معنى التخيير والاباحة بآما وبأواغا يكون بعد ما يدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة وثانيهما أن أما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها تكون معه أن قال أبو البقاء في أعرابه أما ههنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت أما للشك جازان يلها الاسم وأن يلها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه أن كقوله تعالى أما أن تلقى **﴿** وهذا الثاني هو مراد المصنف لان ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثل به قبله الا بعدم أن معه وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال وجه الوهم أن التخيير يستدعي تخيرا ويمتنع ذلك على الله تعالى وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من داته **﴿** قوله وانتصاهما على هذا على الحال المقدرة **﴾** وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمونها عاملا لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والكفر عنه فهي كالحال في قوله تعالى طبت فادخلوها خالدين ويجوز أن يكون صاحب الحال السبيل ووجهه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين

أول السامع الخيرة في فعل ما شاء من دينك الأمرين أو تلك الأمور من غير جمع بينهما أو بينهما ولا يشترط سبق الطلب ولا شك أن الله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين وأنه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم **﴿** والرابع الاباحة نحو تلم أما فقها وأما نحو أو جالس أما الحسن وأما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لا ما جاءه مع اثباتهم إياه لا وجه والظاهر أن لا وجه لما قاله هؤلاء الجماعة **﴿** والخامس التفصيل نحو **﴿** قوله تعالى **﴿** أنا هدينا السبيل **﴾** أما شاكرا وأما كفورا وانتصاهما على هذا على الحال المقدرة **﴾** وذلك لان الظاهر أنه حال من الهداء في هدينا والمعنى بينا له الطريق وأوضناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما يبين له والعمل بذلك ليس مقارنا للنيين فاحتيج الى كون الحال مقدرة قال الزنجشيري ويجوز أن يكونا حالين من السبيل أي أما سبيلا شاكرا وأما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهدينا النجدين فوصف السبيل بالشكر مجاز وقرأ أبو السمال بفتح الهزرة من أما وهي قراءة حسنة والمعنى أما شاكرا فبتوقيفنا وأما كافر افسوء اختياره قلت هذا يلزم عليه حذف جواب أما وهو ما كنا قدمنا الوعد بوقوفك عليه وقوله فبفسوء اختياره يعني ليس الا وهو مبني على قاعدة الاعتزال قال ابن المنير واختيار هذه القراءة لاجل التقسيم لا يفيد فيجوز أن يكون المراد أما شاكرا فثاب وأما كفورا فمقابله قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون أما

هذه هي التي لاحد الشيتين أو الاشياء كما انها كذلك في القراءة المشهورة ولكن فُتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها أولا
 و أجاز لكوفيون كون اما هذه في الواقعة في امساكوا ما كفورا وهي ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يميز
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن السجري
 بان المصمر هنا كان في أي ان كان شاكرا أثيب وان كان كافرا عوقب وكان لا يحتاج في جواز حذفها الى فعل مفسر يقع
 بعدها وانما ذلك لتغيرها من الاعمال وخصوصها باعتقار الحذف بدون مفسر بعد هذا لكثرة دورها في الكلام فهو في
 أي حذف كان في آية الانسان في قوله في حال في قوله أي قول حسان رضي الله تعالى عنه في قوله قد قيل ذلك ان حقوا ان كذبا
 فاعتذارك من قول اذا قيل لا وينسب أيضا الغير حسان والنقديران كان أي القول حقوا ان كان كذبا فحذف بلا
 مفسر وهو شائع في هذه المعاني في الحجة وهي الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة في لا وكما سيأتي الا ان
 اما في الثانية وهي العاطفة ١٣٢ في بني الكلام معها من أول الامر على ما جرى به الاجل من شك وغيره ولذلك وجب

تكرارها في أي ذكرها
 مرة أخرى قبل المعطوف
 عليه ليفهم السامع
 المقصود من أول الامر
 في غير دور في وسجي
 الاستشهاد على هذا الدور
 و أو يفتح الكلام معها
 على الجزم ثم يطرأ الشك
 أو غيره ولهذا لم تكرر في
 وفيما قاله نظر اذ يجوز ان
 يكون المنكاهم بquam زيد
 او عمرو مثلا فاطما بقيام
 زيد ثم عرض له الشك في
 كون القيام حصل منه
 أو من عمرو فعطف باو كما
 قاله المصنف ويجوز ان
 يكون شاكا من أول الامر
 وان لم يأت بحرف دال عليه
 كما تقول جاء القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء

والعدول في الآية عن كافر مع انه مطابق لما كرر الى كفورا ما للمحافظة على الفواصل واما
 لا لشعار بان الانسان لا يحلو عن كفر ان في الغالب وانما المأخوذة بالمنوغل فيه (قوله ولا يميز
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره) لفظ الشرط يطلق على
 تعليق أمر بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في أداة الشرط المعنى الاول وبضميره العائد
 اليه من يفسره المعنى الثاني على حذف قول الشاعر

اذ انزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضا

حيث أراد بالسماء المطر وضميره العائد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع
 بالاستخدام (قوله قد قيل ذلك ان حقوا ان كذبا) هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر عجزه
 فاعتذارك من قول اذا قيل لا (قوله الا ان اما يبنى الكلام معها من أول الامر على ما جرى
 به الاجل من شك وغيره) يعني ان الفرق بين اما و أو في هذه المعاني الحجة ان اما لتكررها
 يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها الاجل من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام
 معها أو لا دال على الجزم ثم يوقى بأو دالة على ما جرى به الاجل قال بدر الدين بن مالك وغالب
 استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير أو الاباحة أو التقسيم
 أو الابهام أو الشك اه وقال الرضي مبنى الكلام مع اما على أحد الشيتين أو الاشياء واما
 أو فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد أو عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم
 يتقدم جازان يعرض للتسكاهم معنى أحد الشيتين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام
 زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك أو يقصد الابهام فيقول أو عمرو ويجوز ان يكون شاكا
 أو مبهما من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا (قوله وقول المنقب العبدى فاما ان تكون الخ)

بقولك الا زيد او قد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة
 مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طر والشك طر والدال عليه لان يكون التسكاهم بالابدان يكون
 جازما ثم يشك فتأمل في وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه
 نحو اما ان تسكاهم بخير والا فاسكت أي واما ان تسكاهم في نحو قول المنقب فيفتح النون وكسر القاف المشددة
 العبدى في بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وأظن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس فاما ان تكون أخى بصدق
 فاعرف منك غنى من سميتي والا فاطر حنى واتخذني * عدوا أثيقك وتتقيني أي واما ان تطرحني وتتخذني عدوا وان
 الاولى وصلت في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف أي واما اخوتك الى حاصلة والغث الردي والسمن الجيد وأثيقك وتتقيني
 صفة عدوا والا اصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فاقى ضمير التسكاهم والمخاطب ويرى بحق مكان بصدق وهذا ان البيتان من
 قصيدة له منها قوله وما أدري اذا أمنت أرضا * أريد الخير أجم ما يليني الخير الذي أنا بآتيه * أم الشر الذي هو يتغني

ومما قوله قبل ذلك رددن نعيه ونسب أخرى * وثقبن الوصاوص بالعيون ثقبن ثقبن والوصاوص جمع وصوص وهو الخرق في الستر بقدر ما تنظر العين منه أي ثقبن في الستور خروفا بكثرة نظره بالعيون منها ويقال انه لقب بالثقب لهذا البيت وقلت مخاطبا لشریف أنشدني هذه القصيدة بأبي السيد أنشدتنا * قصيدة العبدى كالعقد فقلت للقوم اسمعوا واعجبوا * لسيد يروي عن العبد * وقد يستغنى عن * اما في الاولى لفظا لا تقدير ونحو سقته الرواء من صيف البيت * التقدير امام صيف وامام خريف * وقد تقدم البيت وهو الكلام عليه * ونحو قوله تلم دار قد تقدم عهدا * واما باموات ألم خيالها أي اما دار * واما باموات وتلم تنزل وعهدا ١٣٣ اما بمعنى امرها الذي يعهد منها أو محلها الذي يتعاهد بالرجوع اليه

بعد الذهاب عنه وهو الفراء يقيسه فيجيز به يقوم واما يقدح وظاهر قوله * كما يجوز أو يقدح انه لا يحتاج الى تقدير اما قبل المعطوف وهو ظاهر قول ابن قاسم في الجنى الداني وأجاز الفراء ان لا تذكر وان تجري مجرى أو فان كان هذا هو المراد نأفاه ظاهر قوله والفراء يقيسه اذهدا الضمير المنصوب عائد على الاستعناء عنها لفظا والفراء على ظاهر كلامهم يرى انها مستغنى عنها البنية لفظا وتقديرافنا ماله * تنبيه ليس من أقسام اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا * ولو كانت اياها في هذا المحل لم يكن وجه لتأكيده الفعل بالنون * بل هذه ان الشرطية وما الزائدة * ولذلك أكد الفعل

في الشرح الملقب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن انه نسبة الى عبد شمس اه وأقول انما هو بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثلثة من حرف الباء الموحدة والمنقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمي بذلك لقوله أربن محاسنا وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون اه وقال في باب الصاد المهملة ووصاوص البرقع الصغير قال المنقب العبدى ظهر بكة وسدان أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون والسكة الستر الرقيق يحاط كالبيت يتوفى به من البق أي البعوض وغت اللحم يغت بالكسر ويغت بالفتح غثانة وغثونة فهو غت وغتبت اذا كان مهزولا وأتقيك وتنقيني اما عفة عدو امرأعي بها المعنى والاصل يتقيك وتنقيه واما جواب سؤال كانه قيل فاذا يكون اذا اتخذتك عدوا فقال أتقيك وتنقيني (قوله تلم دار الخ) تلم أي تنزل وعهدا ما يعهد منها

﴿ أو ﴾

(قوله أحدها الشك) قال التفزازاني عـ قوله تعالى أو كصيب من السماء التحقيق ان أولا حد الامرين والشك هو التبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد أو عمرو وان كان يحتمل التسكيك والابهام على السامع أو المبالغة في تفخيمه كقوله تعالى وما امر الساعة الا كلح البصر او هو أقرب (قوله الثاني الابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في الاولى) في الشرح لا أدري لم امتنع كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى أحد الشئيين أو الاشياء وان معنى أحد الشئيين أو الاشياء في جميع معاني أو ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف في التنبيه الآتي فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون أو فيها الابهام بل لابد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر بذلك في الاولى فلا حاجة الى اعتباره في أو الثانية لان اعتباره في أحدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى قلت

وجوابه اقوله فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهذا كله ظاهر ﴿ أو ﴾ حرف عطف ذكره المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر * معنى ﴿ أو ﴾ أحدها الشك * من جهة المتكلم * ونحو قوله تعالى قال كم لبثتم في الارض عدد سنين قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم * استقصروا مدة لبثهم في الدنيا بالاصافة الى خلودهم في العذاب واستقلوا بها بحيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم * والثاني الابهام * على السامع * ونحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الاولى * ولا أدري لم يكن الشاهد في أو الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرجه الكلام مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحده الله عبده فهو على الهدى وان من عبده غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين وهذا من كلام المصنف الذي كل من يسمعه من موال أو منافي يقول لمن خطب به قد انصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذو استعلاء وعكس عما هو عليه يتصرف حيث

يساء وجاء في الضلال بنى لان صاحبه منع من في حيرة مرتبك فيها لا يدري أين يتوجه نحو نحو قوله نحن أو أنتم الال
 الفوا الحق فبعد المبطانين وصحافهم سحابة معني بعد افهم من باب * والفي قولها كذا ومينا * وآخر المصراع الاول
 هو القاف الساكنة من قوله الفوا الحق والبيت من بحر الخفيف وهو الثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمنع
 فيه الجمع مع ما قبله نحو تزوج هندا أو اختها والجمع بينهما ممنوع نحو نحو خذ من مالي درهما أو ديناراً والجمع بينهما
 ممنوع لان عصمة المال تمنع من الاقدام على تناوله لا بمقتضى وإنما اقتضت أو أحد الامرين فلا يباح له أخذه ههما معاً إذ
 لا مقتضى له فإني قلت قد يصل العلماء إلى الكفارة والفدية في وهما قوله تعالى فكفارة طعام عشرة مساكين من أوسط
 ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة
 أو نسك للتخيير مع امكان الجمع ١٣٤ قلت يمنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة ويمنع

الجمع بين الصيام والصدقة
 والنسك اللاتى كل منهن
 فدية فلا يتصور الجمع بين
 تلك الخصال بصفة كون
 كل واحدة منهن في حالة
 الجمع كفارة أو فدية فيجب
 تقع واحدة منهن كنارة أو
 فدية والباقي قرية مستقلة
 خارجة عن ذلك وليس
 الكلام في الجمع من هذه
 الحيثية فانه ممكن وإنما
 الكلام فيه بالاعتبار
 الاول وهو ممنوع ما عرفت
 وقربة يحتمل الرفع على انه
 خبر والباقي مبتدأ أو
 مستقلة خارجة صفة
 للقرية ويحتمل النصب
 على الحال من الباقي بناء
 على انه معطوف على فاعل
 يقع أى ويقع الباقي قرية
 فينصب حينئذ مستقلة

اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض اجماع محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين
 محليهما ألا ترى انه لو لم يقل أو في ضلال لكان الایهام وفي الكشف والمعنى وان أحد
 الفريقين من الذين يوحدون الاراق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به
 الجساد الذي لا يوصف بالقدره على أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام
 المنصف الذي كل من سمعه قال ان خطوب به قد أنصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم
 من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال
 المبين ولكن التعريض أنزل بالمجادل الى الغرض وأهجم به على الغلبة وإنما خولف بين حرفي
 الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعمل على فرس جوادير كضه
 حيث شاء والضال كانه منعس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه اه وقال أبو حيان
 أو على موضوعها لكونها الاحد الشئيين أو الاشياء وخبرنا أو أيا كم هو على هدى أو في ضلال
 ولا يحتاج الى تقدير اد المعنى ان أحدنا في أحد هذين الامرين كقولك زيد أو عمرو في القصر
 أو في المسجد وقيل خبرنا محذوف لدلالة على هدى وهو خبرنا كم عليه وقيل خبرنا كم
 محذوف لدلالة المذكور وهو خبرنا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا
 اه (قوله نحن أو أنتم الالى الخ) السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عشر وعشر وقد سحق
 الشئ بالضم فهو سحق أى بعيد وأحقه الله أى أبعد (قوله نحو ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً)
 في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أوفيه للإباحة قبل دخول
 الناهي وكيف يصح قول المصنف وتخصيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحاً وهذا في الآية
 غير منات البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الآثم أو الكفور لا يباح أصلاً بل تحرم ولعل
 الإباحة إنما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج
 على من ارتكبها اه وأقول توهم الشارح ان المراد بالإباحة هنا الإباحة الشرعية التي هي
 أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع

وخارجة فان قلت أو التي للتخيير نعم تقع بعد طلب كما مر قلت لفظ الآتين وان كان خبرا لكن
 المعنى على الطلب أى فليكفروا ليفدوا والرابع الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو طالس العلماء
 أو الزهادي اذ لا يمنع مجالسة الفريقين وتعلم الفقه أو الصويع فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا ولا دخلت لا الناهية
 على ما فيه أو التي للإباحة ممنوع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ذا المعنى لا تفعل أحدهما فإيه ما فعله فهو أحدهما
 وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أوفيه للإباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف
 وتخصيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحاً وهذا في الآية غير منات البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الآثم أو الكفور
 لا يباح أصلاً بل تحرم وأعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على
 من ارتكبها فتأمل به وكذا ذلك حكم النهي الداخل على التخيير نحو لا تأخذ من مالي ديناراً أو درهما فيمنع أخذ الجميع اذ المعنى

لا تأخذ أحدهما فإيهما أخذ هذه فهو أحدهما كما مر في وفاء السيرة في وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد وان يكون النهي عن الجميع كذا في الجني الداني ومراده بالنهي عن كل واحد النهي عنه على الانفراد أي لا تأخذ أحدهما فقط ولو أخذ الجميع لم يكن مخالفاً لمقتضى النهي هكذا أفهم بقريظة قوله وان يكون عن الجميع فتأمل به في وذر ابن مالك ان أكثر ورود أول الإباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى يعني ان تشبيه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح في فلم يخصها بالمسبوقه بالطلب في ومأقوله محل تأمل في الخامس الجمع المطلق كالواو في ١٣٥ وتعبره هنا بالجمع المطلق وسيأتي الكلام معه في ذلك ان شاء الله

تعالى في قوله الكوفيون والاختصاص والجرى في بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم وهي قبيلة مشهورة وهو أبو عمرو صاحب الخبر الصحيح أحد نحاتة البصرة كان ذا دين وورع ولا يلتفت إلى ما اشتهر عند قوم من انه يضم الجيم ولا إلى من زعم انه يكسرهما زاعما انه رواه في الشاطبية كذلك عن أبيه عن جده ولا إلى قول من جوز فيه تثنية الجيم لما رأى كلاً منهم الله معني في اللغة فكل هذا خبط وخرق في واحتجوا بقول توبة في وكأنه منقول من التوبة من الذنب وهو ابن الجير على صيغة تصغير الجار وهو صاحب ليلى الاخيلية في وقد زعمت ليلى بأنى فاجر * لنفسى تقاهها وأوعى لها فجورها في

وانما المراد بها الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أى وقت كان وعند أى قوم كانوا وقول المصنف عما كان مباحاً يعني بحسب إفادة الكلام ودلالته لو لم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل أطع أمماً أو كفوراً أفاد الكلام الإباحة ودل عليها وان لم تكن ثمة إباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى أو كصيب من السماء وما قوله تعالى ولا تطع منهم أمماً أو كفوراً فذهب كثير من المحققين إلى انه لا أحد الأمرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق النهي كانه قيل ولا تطع واحداً منهم ما وبه يشعر كلامه في المفصل وذكر يعني الزمخشري ههنا ان ذلك من قبل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعلق المفعول بالنهي دون المنفى كانه قيل اعص هذا أو ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير ان ذلك من قبل دلالة النص حيث قال انما ذكر باولان انما هي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهم ما اه وذهب الظاهريون إلى انه سابعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف المنفى على النهي لا المنفى على المنفى اه (قوله وفاء السيرة في) هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة إلى مدينة سيرا في وهي من بلاد فارس على ساحل البحر عماريلى كرماني وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالقاضي سكر بغداد ولى القضاء بها نيابة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزلاً بالكه لم يظهره وكان لا يأتى كل الامن كسب يده وهو النسخ وكان أبوه مجوسياً فاسلم توفى إلى رحمة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة (قوله والتقدير) أى بيان المقدار وهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجرى) بفتح الجيم وسكون الراء نسبة إلى جرم وهي قبائل نزلوا واحدة منها فنسب اليها وهو أبو عمرو صالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد وأخذ النحو عن الاخفش ولى يونس بن حبيب ولم يبق سيبويه وأخذ اللغة عن ابي عميرة وكان ورعاً ديناً عالماً بالنحو واللغة توفى سنة خمس وعشرين ومائتين (قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالثناة من فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الجير يضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من أشهر النساء وهجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأى توبة فيك حتى أحبك قالت ما رأى الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتاءها بدل من واو كافى تراث (قوله جاء الخلافة الخ)

أى لها تقواها وأوعى لها فجورها في وقيل أوفيه للإيهام في على السامع والمعنى على هذا انه يعلم انصافه بأحد الأمرين معيناً من التقي أو الفجور لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب في وقول جرير في بالجر عطف على الجرور بالباء المتقدم في جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما في ربه موسى على قدر في فاعل جاء ضمير يعود إلى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدرا كانت مقدرة لاسعى له فيها وهو الذي رأته في ديوان جرير اذا كانت في لكن ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة ويحتمل ان أوفيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه احق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به كانه شك أى ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها احق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الدين بحيث يعتنى الله

فقال به فيبلغه أعلى المراتب هكذا في شرح الجزولية ابن عصفور وقوله وكان سيان أن لا يسرحوا نعاما
 أو يسرحوه بها واغبرت السوح النعم واحد الانعام وهي المال الرامية ويسرحوا مضارع سرح يفتح العين فيهما
 يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة مثل
 بدنة وبدن وخشبة وخشب واغبرها عدم النبات بها أي وكان الشان أي ولا يريد المصنف ان لفظ الشان هو اسم كان
 وحذف وانما مراده ان اسمها ضمير يفسره الشان وهو مستتر في كان والمضى وكان هو أي الشان أن لا يرعو الابل وان
 يرعوها سيان لوجود القسط وانما قدرنا كان شائبة لئلا يلزم الاخبار عن النكرة وهي سيان اذا جعلتها اسم كان
 بالمعرفة وهي ان لا يسرحوا لان مع الصلة متأول عندهم بمصدر معرف بل جعلوه في حكم الضمير كما سيجي ولقائل
 ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة معتقدا في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن
 مالك قال بجوازه مطلقا وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم
 لم تنذروهم وقال معتذرا عنه ١٣٦ انما استجاز هذا الكلام بأولاه يري قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فيجوز

ان يجبالسهم ما ويسمع
 ولا تطع منهم آثما أو كفورا
 فلا يطيعهما كما انه قيل له
 ذلك بالواو كان كذلك فلما
 رآها تجري مجرى الواو في
 نحو هذه المواضع اجراها
 مجراها مع سيان فهذا
 كلام حقيقة ما ذكرنا
 والذي سوغه عند قائله
 ما وصفنا ومثله قول المحدث
 سيان كسر رغيغه *
 أو كسر عظام من عظامه
 وقوله الراجز
 ان بها اكل أورزما *
 خوير بين ينفقان الهامان
 اكل ينفقان فوقية كافضل
 علم راجل وكذا رزام براء

فقال جاء ضمير الممدوح وقدر أي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور في شرح الجزولية
 ويحتمل ان يكون أو فيه للشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها او طلبها او قدرت
 له من غير طلب اعتماء من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز وقوله
 أصبحت للنبر المعمور مجلسه * زينا وزين قباب الملك والجر
 (قوله وكان سيان الخ) سرحت الابل أسرحها بالفتح فيها ما اذا رعيته أو سرحت هي اذا رعت
 يستعمل متعديا ولازما والسوح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين الدور واغبرها
 عدم النبات فيها (قوله وانما قدرنا كان شائبة لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة) لان ان
 مع صلتها في تأويل مصدر معرفة وفي الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة
 معتقدا في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال
 بجوازه مطلقا يعني في النظم والنثر في بابي كان وان وأقول يمنع من كون سيان اسم كان ان
 المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء لا عن الاستواء بالسرح وعدمه (قوله وقول
 الراجز ان بها اكل الخ) اكل بمنزلة من فوق على وزن افعول ورزام براء مكسورة وزاي علما
 لرجلين وخوير بين تشبيهة خويرب تصغير خارب وهو اللص وينفقان بمنزلة من تحت فنون
 ففاف ففاء من النقف وهو كسر الهامة أي الرأس وفي الشرح فان قلت الراجز ينظم
 الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الراجز الا ان كان المقول من هذا البحر وما أنشده
 من مشطو السريع المكشوف كقوله * يا صاحبي رحلي أفلا عدلى *

مكسورة فزاي وخوير بين تشبيهة خويرب تصغير خارب وهو اللص
 والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهامة الرأس واحدها هامة فان قلت الراجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
 انهم لا يقولون قال الراجز الا اذا كان المقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطو السريع المكشوف كقوله
 * يا صاحبي رحلي أفلا عدلى * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا لافهو محتمل لان يكون بيتا
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفي هذا لنظم بني الواو ولا لم يقل خوير باب
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المستكن في قوله بها والقدير ان اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 كونها خوير بين فلو كانت أعلى حالها من كونها الاحد الشيتين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حالة
 مفردة أيضا كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لاصان لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة الى تفسير خوير بين المذكور في الشعر وهو جواب الخليل عن هذا بان
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من
 الجواب ابقاء أوفي هذا النظم على كونها الاحد الشيتين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

اثنتين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر ونحوه اما اذا وقع في جملة استثنائية فانه يكون بحسب قصد المصنف فان قصد
 أحدهما وجب الافراد وان قصد كليهما وجب الاثنيان بضمير الاثنين تقول جاءني زيد وعمرو ثم تقول مستأنفا وقد جئتهما
 واكرمتهما وتقول هذا اما جوهر أو عرض ثم تقول وهما محمدان فكذلك اما نحن فيه ونقول النابغة في مخاطبة النعمان بن المنذر
 واحكم حكم قتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع وورد التمد في قول الالبتهام هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه
 فقد فحسبوه فالقوة كما ذكرت * تسع وتسعين لم ينقص ولم يزد * اراد بقتاة الحى زرقاء اليمامة والمراد باحكم
 كن حكيمًا كما كانت هي حكيمة اذا صابت ووضع الشئ موضعه فلا تقبل سعاية مختلف يفترى على عندك وكانت هذه المرأة
 نظرت الى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه
 أو نصفه فديه ثم الحمام فيه قال اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسبة بسرعة اصابتها شدة الامر
 وضيقه ليكون ابلاغ في مدحها بالاصابة وذلك انه جعلها تحزر الطير اذ كان الطير أخف ما يتحرك ثم كونه حمامًا يثوكد
 هذا الغرض لكونه أسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضى شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم ورودها الماء مما يوجب
 المبالغة في الاسراع لانها حالة عطش وحرص على سرعة الوصول الى الماء ١٣٧ قلت وكون الماء قليلًا مما يقتضى شدة

الازدحام عليه وكونه لا مادة
 له أشد في الحرص على النيل
 منه والتمد الماء القليل الذي
 لا مادة له وحسبوه بالتشديد
 عدوه فالقوة وجدوه
 ويرى كما حسبت بدل كما
 ذكرت وكون أو في البيت
 بمعنى الواو ظاهر وهو يقويه
 انه يروى ونصفه بالواو
 وقوله
 قوم اذا سمعوا الصرخ
 رأيتم *
 من بين ملجم مهره أو سافع
 الصرخ صوت المستصرخ
 والملجم هو جاعل الحمام في
 محله من الفرس والسافع

قلت لا مانع من أن يكون من الرجز بان يكون من عروضه الاولى وضربها الثاني الذي على
 زنة مفعولان وقد دخله الخين اللهم الا أن يكون قبله أو بعده ما ينفى ذلك اه جوابه بجمعناه
 (قوله قالت الالبتهام الخ) بعده ذين البيتين

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرت حسبة في ذلك العدد
 وقبلهما

واحكم حكم قتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع وورد التمد
 يحفه جانبانيق وتتبعه * مثل الزجاجة لم تكمل من الرمد

وقتاة الحى هنا زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقسمري والقطا والتمد
 بالثلاثة والميم المفتوحين الماء القليل الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مشاة
 من تحت ساكنة شقاق الجبل وفقد أى فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة أى عدوه
 وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام وكان لها قطة واحدة فربها سرب من القطابين
 جبين فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه أو نصفه فديه ثم الحمام فيه فنظروا الى ذلك
 القطا وادعى الماء فاذا هوست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصرخ الخ) الصرخ
 صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الاخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية
 وانما كانت أوها بمعنى الواو لان بين تقتضى الاضافة الى متعدد وفي الشرح ولقائل ان يقول

١٨ نى ل هو الاخذ بالناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية ومن اما زائدة على رأى الاخفش والكوفيين أى رأيتم
 بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما لا ابتداء متعلقة بفعل الرؤية أى ان رؤيتك يا هم ابتداءت من بين هذين القسمين
 وعلى كل من الاحتمالين فأو بمعنى الواو ضرورة اقضاء بين الاضافة الى متعدد واذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحده
 هذين القسمين ولا تعدد في الاحد ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع فكل واحد من
 القسمين دو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء أو الزهاد أو لاحد الامرين ولا اشكال في قوم الغريب ان جماعة منهم
 ابن مالك ذكر واجب أو بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجب بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أى لا حرج في ان تأكلوا من بيوتكم
 أى بيوت أولادكم لان ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لبيك أو بيوت آبائك
 وأوهذه أى التي في الآية المتلوة أو التي جعلوها بمعنى ولا نحو هي تلك التي بمعنى الواو ويعني وانما جاءت لا في منطوقها
 بها في اللفظ الذي يفسر ونهاية في الآية في تأكيدها للنفي السابق وماتعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد
 وذلك في أى تعليق النفي بكل واحد في دليل خارج وهو الاجماع في القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت
 ولده ولا أن يأكل من بيت والده وأما اللفظ الواقع في الآية فلا دليل فيه على ذلك في وتطيره قولك لا يحل لك الزنا والسرقه

فقد لا يحل لك الزنا ولا السرقة لقيام الاجماع على حرمتهما مجتمعين ومفترقين **ولو تركت** بالبناء للفعول أو للفاعل أي
تركت أنت **ولا في** التقدير لم يضر ذلك لقيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على
الاطلاق **ولو زعم** ابن مالك أيضا أن أو التني للإباحة حالة في محل الواو وهذا أيضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن
سيرين **بالواو** كان المأمور به مجالستهما **جميعا** ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما **وهذا** مشكل فأى
عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **وهذا** الذي ذكرناه من التفريق بين
العطف بأو والعطف بالواو **بعد** أمر الإباحة على الوجه المذكور **آثقا** **وهو** المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر
الزحشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة **١٣٨** **فدفع** التوهم إرادة الإباحة في فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم **بـ**

لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق يلجم أو فريق سافع **فمكون** أو لا أحد الأمرين وبين
مضافة إلى متعدد (قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما
ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما) في الشرح هذا مشكل فأى عهدة على
المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وأقول لا إشكال فإن
المصنف يرى أن الأمر مع الواو ليس للإباحة وإن هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا
رد هذا الكلام على قول ابن مالك أن أو التني للإباحة حالة في محل الواو ورد على قول الزحشري
أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بأنه لا يعرف النحوي ولو سلم فإرادته بالعهدة
فعل ما أريد بهذه الصيغة (قوله وأنه انما جىء بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الإباحة) قال
التفتازاني الفذلكة في الحساب أن يذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا هو وهذا الذي
ذكر فائدة الفذلكة عند من يقول أن الواو للإباحة وأما من يقول أنها تأتي للإباحة فيقول
جىء بالفذلكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم أن
المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فإنه يطلق لها وقوله تعالى كاملة صفة مؤكدة
لإفادة المبالغة في محافظة هذا العدد أو صفة مبينة وكاشفة فإن العشرة تمام مرتبة الأحاد
أو صفة مفيدة تقيده كمال بدلية العشرة من الهدى (قوله وقوله في ذلك صاحب الإيضاح
البياني) هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تلخيص
المفتاح قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضي القضاة أمام الدين وناب في القضاء عن أخيه
ثم ولي خطابة دمشق فأقام بهامدة ثم ولي قضاء القضاء بالشام ثم قضاء القضاء بالديار المصرية
ثم عزل عنها وأعيد إلى قضاء الشام توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة (قوله ولا تعرف
هذه المقالة لنحوي) في الشرح بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح
الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده

حتى أنه لو صام الثلاثة فقط
أو السبعة فقط أجزاء فأتى
بالفذلكة دفعا لأن يتوهم
مثل هذا والفذلكة في
الحساب أن تذكر تفاصيل
ثم تجمل فيقال فذلك كذا
وكذا **وقاده** في ذلك
صاحب الإيضاح البياني **بـ**
أي المصنف في علم البيان
ويعني بصاحبه قاضي القضاة
جلال الدين عبد الرحمن
ابن محمد القزويني الشافعي
صاحب تلخيص المفتاح
وانما وصف الإيضاح بالبيان
أحد ترازا من الإيضاح
المصنف في النحوي على
الفارسي **ولا تعرف** هذه
المقالة **وهي** كون الواو
تأتي للإباحة **لنحوي** **بـ**
بل هي معروفة لبعض
النحاة فقد قال السيرافي

بمجالسة

في شرح الكتاب ومما تقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة

كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوى الزينغ والريب وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الريب
وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث فذلك كله بمعنى انتهى قلت وقد
رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل أن أو تأتي للجمع كالواو ثم قال فإن قلت كيف وافقت على أن أو في
الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن
لا فرق فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو إباحة المجالسة فكأنه قيل أبحت مجالستهما ومن
أباحت له المجالسة لم تلزمه ولم يعتنع عليه إفراد أحدهما ولا الجمع بينهما لأن معنى كون الشيء مباحا أنه لا حرج في فعله ولا في تركه
فإذا أبح شيئا جاز لنا فيه أربعة أوجه وكذلك المعنى إذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا أنه مع الواو كذلك لأن
الإباحة انما استفيدت من الأمر فالواو جمعت بين الشئيين في الإباحة إلى هنا كلامه المعنى **السادس** **بـ** من معاني أو التني

عشر في الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أونسي * وهذا أحد الشرطين في إعادة العامل * وهذا
 لشرط الآخر نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو في المعنى بل ما قام عمرو وهو واضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو ونحو
 لا يقوم زيد أو لا يقوم عمرو في المعنى بل لا يقوم عمرو وهو واضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو ونحو نقله في أي هذا
 القول عنه في أي عن سيبويه في ابن عصفور * وهذه الغاية معطوفة على المتقدمة اد المعنى فثبت عن سيبويه كذا ونقله
 عنه ابن عصفور ويجوز كون الاولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر التخالف بذلك كما ستعرفه ويؤيده في أي ويؤيد
 نقل ابن عصفور المذكور في أنه في أي سيبويه في قال في ولا تطع منهم آثما أو كفورا ١٣٩ ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب
 المعنى لانه يصير اضرابا

المعنى لانه يصير اضرابا
 عن النفي الاول ونهيا
 عن الثاني فقط * وذلك
 باطل لان النفي عن كل
 منهما ثابت لا يتطرق اليه
 الا بطل أصلا * وقال
 الكوفيون وأبو علي *
 الفارسي * وأبو الفتح *
 ابن جني * وابن برهان *
 بفتح الموحدة ومنع
 الصرف وهؤلاء الثلاثة
 من النحاة الاخذين
 بذهب أهل البصرة
 في ثاني * أو في الاضراب
 مطلقا أي اتيانا مطلقا
 ويجوز أن يكون حالا من
 الاضراب أي تأتي له في
 حالة كونه مطلقا أي سواء
 تقدمه نفي أونسي أو لم
 تقدمه وسواء أعيد العامل
 أو لم يعد * واحتجاجا
 مفعول لاجله والعامل
 قال أي قال أولئك الجماعة
 كذا احتجاجا ويجوز أن
 يكون حالا أي ذوي احتجاج
 أو محتجين فيقول جرير

مجالسة ذوى الزينغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل
 الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب
 الحديث فذلك كله بمعنى هذا كلامه وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على
 التسهيل ان أوناني للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان أو في الاباحة بمنزلة الواو
 مع تفريق جماعة من حذافهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت
 الصواب أن لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة
 المجالسة وكانه قيل أبحث لك مجالستهما ومن أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد
 أحدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا أبحث
 شيئا نازلا فيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد
 بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في
 الاباحة اه مافي الشرح (قوله وإعادة العامل) بمعنى مع حرف النفي أو حرف النفي (قوله
 وابن برهان) هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي
 سيبويه عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة وتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة (قوله
 ماذا ترى في عيال الخ) عيال الرجل من يعوله أي ينفق عليه ويقوم بمصالحه وواحد العيال
 عيل بفتح المهملة وتشديد الياء والجمع عيائل مثل جيد وجياد ويرمت بفتح الموحدة
 التثنية وكسر الراء بمعنى سئمت وبعداد مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحص
 عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتى بعداد (قوله وقراءة أبي السمال) هو بسين
 مهملة مفتوحة وميم مشددة ولا م في الكشف أو كلما الواو للعطف على محذوف معناه
 أ كفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا وقرأ أبو السمال بسكون الواو على ان الفاسقون
 بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا أو تقضوا عهد الله مرارا كثيرة
 اه قال التفتازاني فجعل أو في قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول
 الذي هو اللام في الفاسقون مبالا الى جانب المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا أو تقضوا وان لم
 يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله وأو في مثل هذه المواضع
 تفيد تساوي الامرين في الوقوع مع ان الثاني أبعد واليق بان لا يقع فيحصل على انها بمعنى
 بل وتدأثبتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة أعني قوله بل أكثرهم

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد
 أولادى في العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله اذا أنفق عليه وقام بمصالحه ويرمت بكسر الراء ضجرت
 والاستثناء مفرغ بالنسبة الى الاحوال أي لم أحص عدتهم الا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة وأو في
 البيت الثاني للاضراب مع تقدم ما اشترطه سيبويه فهي ظاهرة في الاحتجاج * وقراءة أبي السمال أو كلما عاهدوا عهدا
 نبذه فربق منهم بسكون الواو لا يفتيحها كما هي في القراءة المشهورة فاوهنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله
 تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فاذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه في واختلف

في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فقال الفراء في المعنى لا يزدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية قال الرضي وإنما جاز الأضراب في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما به مددهم وانهم يزدون ثم أخذ تعالى في التحقيق مضر باعما يغلط فيه الناس بناء على ظاهر الخبر رأى أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس ١٤٠ مائة ألف وهم كانوا أزيد من على ذلك وكذا قوله تعالى كلم البصر أو هو أقرب

وقال بعض الكوفيين
أوفي هذه الآية
الواو أي إلى مائة ألف
ويزدون وانظر هذا
العطف كيف هو
والبصر بين فيها أقوال
قيل للإمام على السامع
وقيل للتخيير أي إذا رآهم
الرائي تخيير أشده كثرتهم
ويبين أن يقول مائة ألف
أو يقول هم أكثر من
مائة ألف في قوله ابن
الشجري عن سيبويه وفي
ثبوت عنه نظره ولا يتأتى
أن يكون وجه النظر أنها
أغما تكون للتخيير بعد
الطلب على ما تقدم ولا طلب
هنا لأن النزاع في هذا
الشرط مأثور فلعلى سيبويه
عن لا يعتبره والظاهر أن
المصنف أشار إلى وجه
النظر بقوله ولا يصح
التخيير بين شيئين الواقع
أحدهما في حال هؤلاء
المرسل إليهم دائرين
أمرين فاما أن يكونوا
مائة ألف واما أن يكونوا

لا يؤمنون ترقيا إلى الاغلاظ فالأغلاظ (قوله فقال الفراء بل يزدون) فان قلت كيف جاز
الأضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضي وإنما جاز لأنه تعالى أخبر عنهم مائة ألف بناء
على حزر الناس مع كونه تعالى عالما أنهم يزدون ثم أنه أخذ في التحقيق مضر باعما يغلط فيه
الناس وكذا قوله تعالى كلم البصر أو هو أقرب اه (قوله نقوله ابن الشجري عن سيبويه
وفي ثبوت عنه نظره ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما) هذا بيان لوجه النظر وحاصله
أن التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما وما والا أمران هنا وقع أحدهما فلا تخيير
بينهما وما والا قلنا وقع أحدهما لأنهم كانوا أزيد من مائة ألف على ما قلناه عن الرضي وقلنا أن
التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما لأنه لا يكون إلا بعد الطلب والطلب يستدعي
مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر أن التخيير على هذا التفسير بين أن
يقول الرائي هم مائة ألف وان يقول هم أكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم
أكثر لأن المراد انهم بهذه الحيثية لأن ذلك قيل فيهم وابن الشجري هو الشريف أبو السعادات
هبة الله بن علي الحسيني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان
سنة خمس مائة وأربع مائة وتوفي في رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ودفن بالكرخ من
بغداد ولما حج الرمحشري جاء إلى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن
أن يكون وجه النظر أنها أغما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا لأن
النزاع في هذا الشرط مأثور فلعلى سيبويه عن لا يعتبره وأقول أن كون التخيير والاباحة
أولا لا يكون إلا بعد الطلب أمر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلافا سوى قول ابن مالك أن
أوالتي للاباحة يسبقها غير الطلب قال السفاقي في قوله تعالى أو كصيب من السماء وقال
الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بأن أو أغما تكون للاباحة أو للتخيير في الأمر
أوفي معناه لا في الخبر اه ثم في الشرح والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله
ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما يعني أن حال هؤلاء المرسل إليهم دائرين أن يكونوا
مائة ألف فكيف يسوغ الأخبار عنهم بانهم أزيد منها وبين أن يكونوا أزيد من ذلك فكيف
يسوغ الأخبار عنهم بانهم مائة ألف ولقائل أن يقول صاحب هذا الرأي لا يلتزم أن عدده هؤلاء
منحصرون في هذين القسمين بل يجوز أن لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئا منهما ولكنهم عدد
كثير جدا بحيث إذا رآهم الرائي كان له أن يقول هم مائة ألف وكان له أن يقول أزيد من مائة
ألف يريدانهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على أنه الموجود الواقع اه
ما في الشرح وفي الكشف أو يزدون في مرأى الناظر أي إذا رآها الرائي قال هي مائة ألف أو

أزيد من ذلك فان كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للرأي أن يخبر بانهم أزيد وان
كانوا أزيد فكيف يسوغ له الأخبار بانهم مائة ألف ولقائل أن يقول لصاحب هذا الرأي أن لا يلتزم أن عدد المرسل إليهم في
الواقع منحصرون في هذين القسمين بل يقول يجوز أن لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئا منهما وانهم عدد كثير جدا بحيث إذا
رآهم الرائي كان له أن يقول هم مائة ألف وكان له أن يقول هم أزيد من مائة ألف أي هم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد
المتكامل العدد المخصوص على أنه الموجود بحسب الواقع كما إذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا جاز لك أن تقول جئتني
ألف مرة وان تقول جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لأن المقصود ليس كمية هذا العدد المعين أن لا يزد

ولا ينقص وإنما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية **وقيل** هي الشك مصر و قال الرازي ذكره ابن جني وهذه الأقوال غير القول بنصب غير على الاستثناء أي القول بانهم يعني الواو مقولة في قوله تعالى **وما امر الساعة إلا كلح البصر** أو هو أقرب فهي كالحجارة أو أشد قسوة وفي المعنى السابع **من معاني أو الاتي عشر** في التقسيم أي تبين أقسام الشيء نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته **الصغرى المسماة بالخلاصة وتعرف بالالفية** وفي شرح **منظومته الكبرى** المسماة بالكافية الشافية **ثم عدل عن ذلك** أي عن ذكر التقسيم في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفر يقام صوابا بغيره وهو الشك أو الابهام أو التخيير ومثل هذا المعنى المجرد عما ذكر بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا أي ان يكن

١٤١

المشهور وعليه غنيا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه طلبا لرضاه أو ان يكن فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة رجاء له فاني بأوهنا المجرد التفريق أي ذكر الأقسام ولا شك ولا ايهام ولا تخيير **وقالوا** كونوا هودا أو نصارى أي ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره وهو ظاهر فان قلت كان من حق المصنف ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل يقالوا كونوا هودا أو نصارى فلا يرد السؤال فان قلت التلاوة إنما هي وقالوا بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الجرما أنزل على فهائشي

أكثر والغرض الوصف بالكثرة اهـ (قوله ذكره ابن جني) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جني مملوكا وروى سليمان بن فهمد الأزدي وقرأ ديوان المتنبي على صاحبه وشرحه وكان قد أول أمره للافراء بالموصل فاجتاز عليه أبو علي وهو في حلقته فقال له تربيت وأنت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى غمر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء اهـ وفي الشرح في غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوباً وإنما هو معرب كني كذا في شرح المفصل للسفنداري اهـ (قوله ومثل بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا قالوا كونوا هودا أو نصارى) في الشرح فان قلت كان من حقه ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل يقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة إنما هي بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الجرما أنزل على فهائشي

الاهذه الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتخفق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولئك استعمال الواو أجود اهـ وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ما ان التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلاً بنحو اننا ننتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم عموماً مطلقاً وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كل المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها (قوله كما الناس مجرم عليه وجارم) هذا مجزيت لعمر بن بركة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبهه وصدور البيت * ونصر مولانا ونعلم أنه * ومعنى مجرم عليه وجارم مجني عليه وجان (قوله وقالوا النانتان الخ) أشرعت الرمح نحو العدو بالشين المحجة الصلاة والسلام حين سئل عن الجرما أنزل على فهائشي الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع وسيأتي الكلام في هذه المسئلة مشبعة في حرف الميم ان شاء الله تعالى قال ابن مالك **بنحو** هذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود بنحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله **ونصر مولانا ونعلم أنه** * كما الناس مجرم عليه وجارم * مجرم عليه وجان يقال جرم فلان على أهله اذا ذنب وجني عليهم جنابة **ومن مجيئه** بأوقوله **وقالوا النانتان لا بد منهما** * صدور رماح أشرعت أو سلاسل * أشرعت أي صوبت وسددت تقول أشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته نحووه وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما اجمالاً بقوله ننتان ثم قسمهما باو الى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والاسراى لنا خصلتان هـ صدور الرماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الاسر **وانتهى** *

كلام ابن مالك في وجوب الوافي التقسيم أجود لا يقتضي أن أولاً تأتي له بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود في بعض النسخ
 ووجوب الوافي التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاً تأتي له بل اثباته إلا كثرة الوافي يقتضي الثبوت في أوبقوله وكان المصنف غير
 هذه لما فيها من المناقشة أما أولاً فلان ابن مالك لم يقل أن استعمال الوافي التقسيم أكثر وإنما قال أجود وأما ثانياً فلان اثبات
 إلا كثرة الوافي يقتضي الثبوت في أوبقوله لا بقوله كما ادعاه وقد صرح ابن مالك بوجوب ثبوت التقسيم في
 البيت الأخير وهو فقالوا النائنتان إلى آخره وليس فيه دليل على ما قاله من أن أوفيه للتقسيم لا احتمال أن يكون
 المعنى لا بد من أحدهما حذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان أي من أحدهما فان ذلك إنما يخرج من
 البحر الملح لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم وإنما هو بيان لأحدى الخصائص بأحد المتعاطفين
 بأوهذا وإنما لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول
 التقسيم ثابتاً في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الوافي وأولاً لكن استعمال الوافي أجود قنأمله في غيره أي غير ابن مالك
 في عدل عن العبارتين في التقسيم والتفريق المجرد في غير التفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونا هوداً أو نصارى وقالوا
 ساحر أو مجنون إذا لمعنى في الآية الأولى في وقال اليهود كونا هوداً أو نصارى كونا نصارى والمعنى في الآية
 الثانية في وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فأوفيهما التفصيل الأجمل في قالوا في وهذا هو الذي ذكر أهل البديع أنه
 أحد قسمي ألف والنشر وذلك لأن المتكلم تارة يذكر متعدد على التفصيل ثم ما لكل من أحاد هذا المتعدد من غير تعيين
 ثقة بان السامع يرد إليه وهو ظاهر ١٤٢ وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذكر المتعدد على سبيل الاجمال ثم ما لكل

الخ ومثلاً لذلك هذه الآية
 وبقوله تعالى وقالوا لن
 يدخل الجنة الا من كان
 هوداً أو نصارى وقال الشيخ
 بهاء الدين السبكي في شرح
 التلخيص واعلم ان ما ذكره
 في هذه الآية الكريمة
 يعني الآية الأخيرة لا يخلو
 عن نظر فان أوفى قوله تعالى
 أو نصارى اما أن يقدر

إذا صوبته إلى جهته وكفى بذلك عن الطعن وبالسلسلة عن الاسر (قوله ووجوب الوافي
 التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاً تأتي له) هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان
 مراده ان التقسيم لما كان في الوافي أكثر جعله فيها معنى مستقلاً ولما كان في أو أقل لم يجعله
 كذلك بل أتى بالتعريف المجرد ليكون داخل فيه اظهار الحظر رتبته في أو عن رتبته في الوافي
 (قوله إذا لمعنى وقالت اليهود كونا هوداً أو نصارى كونا نصارى) يعني لف بين القولين
 ثقة بان السامع يرد إلى كل فريق قوله قال التفتازاني عنه بقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
 لقائل أن يقول لما كان ألف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لان رد السامع
 مقول كل فريق إلى صاحبه فيما إذا كان الأمران مقولاًين وكلمة أو لا تفيد الامقولية أحد
 الأمرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم

بهذا قول مقدر أولاً فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان هذا
 ذلك حينئذ موضع الوافي أو ثم اننا لو جعلنا أو بمعنى الوافي قدرنا قولاً محذوفاً يخرج عن ألف فانه يصير الضمير الأول لليهود
 فقط وهذا ليس مرادهم قطعاً ألا ترى قول الزمخشري فلف القواين وان لم نقدر قولاً بعد أو فكيف ينسب إلى أهل الكتاب
 على الاطلاق هذا القول وهو بجملة غير صادرة من أحد منهم بل مخالف لقول كل من الفريقين غير انه أجمل وتفصيل
 باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال في الآية الكريمة انها ليست من ألف والنشر في شيء وان المراد نسبة هذا القول بجملة
 إلى كل من اليهود والنصارى بان يكون جرد من قول الفريقين قول كلي تضمنته مقالتاهما فان قول اليهود لن يدخل
 الجنة الا من كان هوداً يتضمن ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب إلى كل من الفريقين
 لن يدخل الجنة أحد ليس يهودياً ولا نصرياً ثم ان قلنا الاستثناء من النفي ليس اثباتاً فلا حاجة بنا إلى الزيادة على ذلك وان
 قلنا انه اثبات فوجه انهم لما كان مقصودهم الاعظام نفي دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريق النصارى واليهود أحقر
 عند الآخر من الانتصاب لمعارضته كان قول اليهود مثلاً لن يدخل الجنة الا يهودي يتضمن نفي دخولها عن غير اليهودي
 والنصراني فاشير إليه بالنفي ويتضمن اثبات دخولها لأحد فريق اليهود والنصارى لان اثبات دخولها لأحد الفريقين
 عينا وهم اليهود مثلاً اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقاً لان الاخص يستلزم الاعم فقوله ان يدخل الجنة الا يهودي
 يصدق ان ينسب به اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود أو النصارى لان من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه
 انه أثبت قيام أحد الرجلين لا يقال فيلزم ان يحكى عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودي أو نصري أو مسلم لاننا نقول

لما كان مقصودهم الاصل هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما كان قول كل منهم لن يدخل الجنة الا يهودى أكثر قبحاً من قوله ان يدخل الجنة الا يهودى أو نصراني حتى من كلامهم الثاني الذي هو موجود في ضمن قولهم الاول بل هو أبلغ في الشناعة عليهم لانه يقين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ما ذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه **و** وتعسف ابن السجري قتال في الآية الاولى انه حذف منها مضاف وواو وجملة ان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعني اليهود كونه يهودا وقال بعضهم يعني النصارى كونه انصارى قال فقام أو نصارى مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى كلامه والكلفة ظاهرة على وجهه الذي أبداه المعنى **و** الثامن **و** من معاني أو الاثنى عشر **و** ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع ١٤٣ بعد ها باضمارة أن كقوله **و**

أي قول القائل **و** لا قتلته أو يسلم **و** فهو بمنزلة ما لو قال لا قتلته الا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ والمعنى لا قتلته في كل وقت الا في وقت اسلامه **و** وقوله

وكنتم اذا غمزت قناة قوم **و** كسرت كعوبهم أو تستقيم **و**

غمزت أي عصرت والقناة معروفة وهي ما يجمل فيها سن الرمح والكعوب هي النواشير في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمزت قناة معوجة

هـ ذابالتعين وبعضهم ذلك بالتعيين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعد ها باضمارة أن) قال الرضى معنى أو في الاصل لاحد الشيئين أو الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الامرين التنصيب على حصول أحدهما عقيب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعده أو فسيمويه بقدر بالا وغيره بالي والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الطرف أي لا لزمك الا وقت أن تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل وعنده من يفسره بالي ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى الى وقال ابن مالك تقدير الا وحتى في موضع أو تقدير لخط فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن الناصب للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير لا ينظره أو يقدم ليكون انتظارا وقدم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد أو حتى احتاجوا الى هـ ذا التأويل قلت لي فرقوا بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها ما بعدهما في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها ما بعدهما في ذلك فانهم كثيرا ما يعطون الفعل المضارع على مثله بأو في مقام الشك في الفعلين تارة وفي مقام الشك في الثاني منهما فقط أخرى فاذا أرادوا المعنى الاول رفعوا ما بعده أو واذا أرادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعده أو ليؤذن النصب بان ما قبل أو ليس مثل ما بعده في الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه ولم يجز ان يكون الناصب أو لعدم اختصاصها بتعين أن تكون ان مضمرة (قوله وكنتم اذا غمزت الخ) الغمز بالهجة والزاي مصدر غمزت الشئ بيدي والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية أو معوجة وكعوب الرمح النواشير في أطراف الانابيب والبيت من قصيد لزياد الاعجم في هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة وقيل له أعجم للكنة كانت في لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو أنفذ الكسر لم يستقيم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة تولى ما به بالخاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجمت قوماً أيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائهم (قوله وجل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) كذلك جملة

حيث يكسر ما ارتفع من أطراف انابيب ارتفاعاً يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم **و** وجل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فقد رتفروا منصوصاً بان مضمرة **و** ليصير المعنى لا جناح عليكم في مهور النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء المسيس الا أن تفرضوا أي الوقت فرضكم لهن مهراً مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقد رتفروا هذا المعنى تفرضوا منصوصاً على الوجه المذكور **و** لا يجوز ما بالعطف على تمسوهن **و** لوجهين **و** الاول لا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعاق بهر النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الامرين **و** هما المسيس والفرض **و** مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح في الجناح عند انتفاء أحد الامرين **و** مع انه قد تقر في الشرع اثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الامرين ووجود الآخر وهذا هو الوجه الاول **و** ولان المطلقات المفروض لهن قد

ذكرنا ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الاية يعني قوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وهو ترك ذكر المسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما لمكانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر ولا ولم خص احد القسمين بالذكور ثانيا وترك الاخر وهو اذا قدرت بالبناء للمفوض والتاء التانيث أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب أو بمعنى الاخرجت المفروض لهن عن مشاركة المسوسات في الذكر ولا وظهور وجه افرادهن بالذكور ثانيا وهذا هو الوجه الثاني وهو اجاب ابن الحاجب عن الوجه الاول بمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحدا منهما وذلك بنفسهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول وهو كون المعنى مدة انتفاء احدهما فإنه لا ينفي الا احدهما وحاصل كلامه ان الغرض الحامل على جعل أو بمعنى الا يتأدى بإقامتها على حقيقتها من جعلها عاطفة لاحد الشئين على الاخر وذلك لان نفي الاحد المبهم يفيد العموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الا واخراجها عن حقيقتها وذكور التفاتنا في حاشية الكشف معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال فان قيل لم نجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر ١٤٤ لما تقر من ان أو في سياق النفي تفيد العموم ثم ذكر بانه اجيب عن ذلك

بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي أي أو لم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لان نفي أحد الأمرين اعني نفي كل وليس كذلك قال التفاتنا في وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكالا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بل قال ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء حتى ذهبوا في

المخشري قال التفاتنا في فان قيل لم نجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقر من ان أو في سياق النفي تفيد العموم اجيب بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي أي أو لم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لان نفي أحد الأمرين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكالا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بل قال ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء وقد أمكن هنا وجه سائح لاستثناء فيه فحمل الكلام عليه على أن مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى ان توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الأمرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجد هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا (قوله لمكانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر) يعني بطريق المفهوم ولو كن مستويات في ذلك لترك ذكر المطلقات المفروض لهن بناء على ذكرهن بطريق المفهوم كما ترك ذكر المسوسات بناء على ذكرهن كذلك (قوله وفيها قول آخر سيأتي) يعني في ثالث سطور من هذا الكلام (قوله والتاسع أن تكون بمعنى الى) قال بدر الدين بن مالك أوالتي انتصب المضارع بعدها ان كان

نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا الى تاويلات وقد أمكن هنا وجه سائح لاشتباه فيه فحمل ما الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى ان توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الأمرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه وهو اجاب بعضهم عن الوجه الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة فقد استفيد ثانيا بذكرهن ما لم يستفد أولا وهو قيل أو في هذه الآية بمعنى الواو أي ما لم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الأمرين ولا شك انه لا مهر أصلا ان وقع الطلاق في هذه الحالة وهو يؤيد به أي يقويه بقول المفسرين انما نزلت في رجل انصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها أي في أو الواو في هذه الآية بقول آخر سيأتي وهو كونها بمعنى الى وهو المعنى التاسع من معاني أو الاثني عشر ان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لا لزمنك أو تقضيني أي الى ان تقضيني وهو حق ونحو

ولا يستهان الصعب أو أدرك التي في هذا انقادت الامال الالصار التي جمع منية وهي اسم لما يمتناه الانسان وانقياد الامال موافقتها للراد ومجيئها على حسبه وهو استعارة وانت خبير بان جعل اوفي هذين الامرين بمعنى الاستثنائية متان وبان جمعها على بابها العطف أحد الشئيين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا قتله أو يسلم ولا لزمك أو تقضيني حتى وهذا البيت اذا المضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلتها بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون لزوم مني له أو قضاء منه حتى وليكون استسهال مني الصعب أو أدرك التي في أو من قال في أو تفرضوا انه منصوب جواز هذا المعنى فيه فيكون في الغاية الاستفادة منه في غاية انفي الجناح لانفي المسيس في وهذا هو القول الآخر الذي وعدت بانيه في الآية المذكورة المعنى في العاشر في من معاني أو في التقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع قاله الحريري وغيره في وقد أسلفنا في أم مناقشة عن المصنف في هذا المثال فراجع المعنى في الحادي عشر الشرطية نحو لا ضربته عاش أو مات أي ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لا تبتك اعطيتني أو حرمتني أي ان اعطيتني وان حرمتني في قوله ابن الشجري في المعنى في الثاني عشر التبعية نحو كونوا هودا أو نصاري نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه انما اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها

بعض مما تقدم عليها في أي على ما قبلها وما بعدها في ولم يرد انها ذكرت لتفيد معنى التبعية في حتى تكون قسمًا مستقلا برأسه خارجا عما هو في تنبيه التحقيق ان أو موضوعا لاحد الشئيين أو الاشياء في أي لتعلق الحكم باحد الامرين المذكورين قبلها وما بعدها أو الامور في وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل في فيكون لا ضربا ولا تكون حينئذ لا حد

ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا في معنى الى والافه في معنى الا (قوله لا يستهان الصعب الخ) التي جمع منية وهو ما يمتناه الانسان والامال جمع امل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقيادها لحصولها وفي الشرح وانت خبير بان جعل اوفي على بابها العطف أحد الشئيين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا قتله أو يسلم ولا لزمك أو تقضيني حتى وهذا البيت اذا المضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلتها بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر متصيده من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون لزوم مني أو قضاء منه وليكون استسهال مني أو أدرك التي في اه وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكرنا عن الرضي ان أو التي بمعنى الأولي مفيدة لاحد الشئيين أو الاشياء مع القصد الى أمر آخر وعلى هذا فتخصيص امكان كونها لاحد الشئيين أو الاشياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي فيه نظر للمصنف اللهم الا أن يريد مجرد أحد الشئيين أو الاشياء (قوله تنبيه التحقيق ان أو موضوعا لاحد الشئيين أو الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون) قال السفاقي قال السهيلي وابن الصائغ أو لاحد الشئيين أو الاشياء وانما وقعت في الخبر المشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لانها موضوعة للشك ولهذا ان يكون في الخبر من غير شك اذا أريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى أصلها لان الخبر انما يريد أحد الشئيين واما التي زعموا انها لا باحة فلم تؤخذ الا باحة

١٩ ن ل الشئيين أو الاشياء أو في تخرج الى معنى الواو في فتفيد جمع المتعاطفين في الحكم ولا تكون حينئذ لا حد هما بل هما معا في واما بقية المعاني فستفادة من غيرها في لانها وفي الكشف نقلا عن البرزوي وشمس الاعنة ان ما قاله هذه الكلمة ليست للتشكيك لان الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعاً أي ليس بمقصود في المخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام وليس معناه ان الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ لان لفظ الشك قد وضع لمعناه بل المعنى ما ذكرناه وذلك لان موضوع الكلام افهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الكلمة موضوعة لذلك بل هي موضوعة لاحد المذكورين غير عين كما قلنا الا أنها في الاخبارات تفضي الى الشك باعتبار محل الكلام لانه أخبر عن محي أحد هما في قوله جاعز يد أو عمرو ومعلوم أن فعل المحي وجود من أحدهما عيناً لا نكرة اذ لا تصور له صدور الفعل من غير العين وبإضافة الفعل الى أحدهما غير عين لا ينتقل الفعل من العين الى النكرة بل يبقى مضافاً الى العين كما وجد وانما جعله السامع فوقع الشك في الذي وجد منه فعل المحي عقبه بين ان التشكيك انما يثبت حكماً واتفاقاً بكون الكلام خبراً لا مقصوداً بحرف أو الا ترى أنها اذا استعملت في الانشاء لا تؤدي معنى الشك أصلاً مع انها حقيقة فيه لا مجاز وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الاصل وكذا التخيير يثبت بحمل الكلام أيضا

لأنها إذا استعملت في الابتداء كقولك اضرب زيد أو عمر اتناولت أحدهما غير معين والامر لا يتم ولا ينصور الا يتمار
 بوقوع الفعل في غير العين فيثبت التخيير ضرورة التمكن من الاتتمار ولهذا لو اختار أحدهما قولاً لا يصح لأنه لا ضرورة
 في ذلك إنما هي في حق الفعل انتهى **و** ومن الجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثله بنحو
 خذ من مالي درهماً أو ديناراً **و** وهذا التخيير **و** وجالس الحسن أو ابن سيرين **و** وهذا الاباحة **و** ثم ذكروا أن أو تفيدهما
 ومثلاً بالمثالين المذكورين ومن البين الفساد المعنى العاشر **و** وهو التقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع **و** وأوفيه إنما
 هي للسك على زعمهم وإنما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع إذ حصول ذلك **و** الاشتباه **و** مع تباعد ما بين
 الوقتين عمتنع أو مستبعد **و** فيحصل التقريب ضرورة **و** وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطية أن يقول ولله عطف لأنه قد مر مكانها
 وأن **و** هو حرف عطف وحرف شرط ١٤٦ **و** والحق أن الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل

وان أو على بابها ولكنها
 لما عطف على ما فيه معنى
 الشرط دخل المعطوف
 في معنى الشرط **و** عملاً بما
 تقتضيه أو من التشريك
 ولو قيل بأن هذا من باب
 الحال المقدرة أي لا ضربته
 مقدر أحياته أو مقدر
 موته والمعنى لا ضربته
 على كل حال لا يمكن وكذا
 لا تبنك مقدر إعطاءك
 أو حرمانك ولا حاجة إلى
 تقدير الشرط ولا قد على
 ما اختاره ابن مالك وجاعة

(ألا)

و بفتح الهزرة والتخفيف **و**
 أي تخفيف اللام **و** على
 خمسة أوجه أحدها أن
 تكون **و** هي **و** للتنبيه
 فتدل على تحقق ما بعدها **و**

من لفظ أو ولا معناها وإنما أخذت من صيغة الامر مع قرائن الأحوال اه (قوله ومن
 الجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثله بنحو خذ من مالي درهماً
 أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلاً بالمثالين المذكورين)
 وأقول لا عجب فإن كلام التخيير والاباحة قد يضاف إلى صيغة الامر وقد يضاف إلى أو ولا
 تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر ولا الاباحية لشيئين أو أكثر إلا مسبوقة بصيغة الامر
 ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية إلا متأخراً أو عنها أو معناها فلزم اتحاد مثالها حيث
 مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل مع الألف قطع النظر فيهما عن الصيغة
 قال التقاراني في التلويح إن التخيير والاباحة قد يضافان إلى صيغة الامر وقد يضافان إلى
 كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لا أحد الأمرين أو الأمور وإن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب
 محل الكلام ودلالة القرائن اه (قوله إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين عمتنع
 أو مستبعد) الإشارة بذلك عادة إلى اشتباه السلام بالتوديع (قوله والحق أن الفعل الذي
 قبلها على معنى حرف الشرط) في الشرح يحتمل أن يكون هذا من قبيل الحال المقدرة أي
 لا ضربته مقدر أحياته أو مقدر موته والمعنى لا ضربته على كل حال ولا حاجة إلى تقدير
 الشرط ولا إلى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجاعة اه

(ألا) بفتح الهزرة والتخفيف

(قوله أحدهما أن تكون للتنبيه) قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى
 من تسميتها بحروف الاستفتاح لأن إضافة الحرف في التسمية إلى المعنى المختص به في الدلالة
 أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالاته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح
 ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التخصيص وتطأرها لا ترى الاستفهام ولم يسم

وسياً في بيان وجه ذلك **و** وقد دخل على الجملتين **و** الاسمية والفعلية وذلك **و** نحو ألا أنهم هم السفهاء **و** حرف
 وهذه اسمية ونحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم **و** وهذه فعلية **و** ويقول العربون فيها **و** هي **و** حرف استفتاح
 فيمينون مكانها **و** وهو المحل الذي تقع فيه وهو ابتداء الكلام **و** ويهاون **و** ذكر **و** معناها **و** الذي وضع له وهو التنبيه
 وذلك غير سديد وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها
 بحروف الاستفتاح لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالاته
 والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التخصيص وتطأرها لا تكون
 الاستفهامية ولم تسم حروف استفتاح لأنه ليس من دلالاتها وإنما سميت حروف استفهام وحروف تضيض لما كان ذلك
 المعنى مدلولاً لها وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف
 الاستقبال والجرو وغير ذلك

هو وافادتها التحقيق من جهة تركبها في الاصل بل من الهزمة ولا يمكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيد اقائم ولا تقول لا ان زيد اقائم وهو هزمة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أي هو قادر وقد يقال ليس كل هزمة استفهام اذا دخلت على النفي افادت الاثبات وانما ذلك حيث تكون لانكار الابطال ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الاثبات وقوته ولا يلزم من حصول الاثبات تأكيد كيدته فنأين جاء هذا التحقيق المدعى فالذي ينبغي ان يقال هنا هذه الهزمة للاستفهام بطريق الانكار للنفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجوده وقضيه وهو الثبوت فهو ١٤٧ كدعوى الشيء بينة فن هذه الجهة جاء

التحقيق وايضا قننى النفي اثبات دائم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك ولا يخفالك ان الا التي للتنبيه كما يقع بعدها الاثبات نحو الا ان زيد اقائم يقع بعدها النفي نحو الا يوم يأتيهم ليس مصر وفاقهم وافادتها التحقيق في القيلين ثابتة لما مر في قول الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة برفع الجملة على أنها اسم تكاد وتقع خبر متقدم متحمل لضمير عائد على ذلك الاسم ولا يصح أن يكون اسم تكاد ضمير عائد على اسم الا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم وهو اما ممنوع أو ضرورة أو نادر والتقدير على الاول لا تكاد الجملة تقع برفعها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم يعني ان والنفي

حرف الاستفتاح اه (قوله وافادتها تحقيق من جهة تركبها من الهزمة ولا وهزمة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) يعني أن افادة ألا تحقيق ما بعدهما من جهة تركبها من الهزمة التي للابطال ولا التي للنفي وهزمة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما تفقد الهزمة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهزمة وعلى تمثيله بأليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشف وعبارته وأما مركبة من هزمة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقيق ما بعدهما ولو لم يكن هذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم قال المتفازاني يريدان الهزمة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيد اقائم وكذا الكلام في اما والا كثر على انه ما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه وقال السفاقي بعدما ذكر كلام الزمخشري واعتراض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه ألا غير صالح للنفي لوقلت الا ان زيد امنطلق لم يصلح فيه لان زيد امنطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف أليس ذلك بقادر لوقلت ليس ذلك بقادر صرح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم وأجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الا كثرية اه (قوله لا تكاد تقع الجملة بعدها) اسم يكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها متحمل لضميره ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضمير عائد على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو ممنوع (قوله وطلائعه) طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطلع طلع العدو أي ناحيته (قوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره) هذا صدر بيت عجزه ويحيى العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعده

لقد كنت اختار الجوى طاوى الحشا • محاذرة من ان يقال لثيم

وفي الصحاح رم العظام يرم بالكسر رمة أي بلى فهو رميم وانما قال تعالى من يحيى العظام وهي رميم لان فعلا وفعلوا قد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق اه

وذلك لما شاركته القسم في كونها النأ كيد من له بنحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو ألا لا يقوم زيد وأختها اما من مقدمات اليمين وطلائعه وطليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره • ويحيى العظام البيض وهي رميم لقد كنت اختار القرى طاوى الحشا • محاذرة من أن يقال لثيم القرى الاحسان الى الضيف والحشا مادون الحجاب مما في البطن من كبدة وطحال وكرش وما يتبعه والطاوى الجائع وقوله اما والذي أبكر وأضحك والذي • أمات وأحيا والذي أمره الامر • وقد تقدم في اما انشاده هذا البيت وما بعده وهو لقد تركتني أحسد الوحش ان أرى • اليقين منها لا يروعهما الذعر

في الثاني التوبيخ والانسكار. وهذا المعطوف مستغنى عنه اذا التوبيخ لا يكون بدون انكار ولكن قصده زيادة البيان في كقوله في أي كقول حسان رضي الله تعالى عنه في ألا طعان أفرسان عادية * ألا تجشؤكم حول التناير في الطعان مصدر طاعن بالمرح وهو معروف والعادية إما من العدو أو العدوان أي مسرعة إلى الحرب مسبقة اليها وظالمة لخصومها بشدة بأسها والعرب تمتدح بعتله من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة والتجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ عن امتلاء المعدة وهو منصوب على الاستثناء المنقطع والتناير جمع تنور وهو ما يخبر فيه يوجب هذا الناظم هؤلاء القوم على عدم الشجاعة وصرف همهم إلى شبع بطونهم في وقوله ألا ارعوا لمن وأنت شبيته * وأذنت بشيب بعده هزم في الارعواء الكف عن الشيء واستعمل كثيرا في تركه ١٤٨ ما يستعمل في قال ارعوى عن القبيح وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب

وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة وأذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الأصمعي الشيب يساخص الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والمهرم كبر السن فان قلت من هنام موصولة أو موصوفة وولت شبيته صلة أو صفة ولا اشكال فيه وأذنت بمشيب معطوف على الصلة أو الصفة ولا ضمير فيه يعود إلى من في وجهه قلت يمكن الجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أنا لا نسلم أن الواو عاطفة بل هي للحال وقد مضى على رأي من يقول به والثاني

وفي الكشف الرميم اسم لما يلي من العظم كالرمة والرافات فلهذا لم يؤنث والجوى خلوا البطن ويروى القرى وهو الاحسان إلى الضيف والحساب الحاء المهمة والشين المحجة ما اشتملت عليه الضلوع والطاوى الجائع من طوى بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع والشمم الذي الأصل الشحج النفس (قوله والثاني التوبيخ والانسكار) أي التوبيخ على النفي والانسكار عليه وفي الشرح المفيد للانسكار التوبيخ هو الهزيمة لا مجموع الا والنفي المقادير لا باق على حاله في البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان وعدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهم ما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وأقول الهزيمة تفيد الانسكار التوبيخ وكلمة لا تفيد النفي في مجموع ألا تفيد الانسكار التوبيخ على النفي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه أن كل وجه من هذه الوجوه ألافه حرف واحد على ما ذكره لا حرفان على ما يشهد له قوله وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم اذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا نظر فقد قال المصنف في أوضح المسالك انه قليل حتى توهم الشاويين أنه غير واقع وقال الرضى قال الاندلسي يعني الشاويين لا أعرف أحدا يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الألف مجرد الاستفهام بل لا بد أن تكون اما لانكار أو لتوبيخ أو لانهي أو للعرض (قوله ألا طعان الخ) الطعان مصدر طاعن بالمرح والعادية من العدو وهو الاسراع أي مسرعة إلى الحرب أو من العدوان وهو الظلم أي ظالمة لخصومها والتجشؤ بالجيم والشين المحجة خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة والتناير جمع تنور وهو ما يخبر فيه (قوله ألا ارعوا الخ) ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وفي الصحاح والشباب أيضا الحداقة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشيبة وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة اه وهذا مأخوذ من كلام الأطباء واقتض الشباب عاينه من شبت النار أي قويت قالوا وهو حسن الوقوف ويكون في نحو ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة بحسب الامر جهة

على تقدير رجعها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط وذلك لان

والاقاليم

ضمير آذنت يعود إلى الشبيبة المضاف إلى ضمير من وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي الثالث انا على تقدير كونها عاطفة لا تجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل نجعل كلا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة فيكتفي حينئذ منهما بضمير واحد لا ارتباطهما وصيرورتهما كالجملتين الواحدة من حيث ان المعنى ألا ارعوا لمن لا يذ ان بالشيب تولى شبيته والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه في الباب الثاني في الجمل التي لها محل عند الكلام على الجملة التابعة ان شاء الله تعالى واعلم ان المفيد للانسكار التوبيخ هو الهزيمة لا مجموع الا والنفي المقادير لا باق على حاله في البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان أو عدوانهم وعدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهم ما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام

هو الثالث الثماني كقوله ألا عمرو ولي مستطاع رجوعه * فبرأب ما أثبات يد الغفلات * برأب يصلح وفاء له ضمير يرجع
 الى الرجوع وأثبات بثلاثة أي خربت وقتقت الخرز يقال ثأى الخرز ثأى اذا تخرم والثأى الخرم والفتق قال جرير هو الرافد
 الميمون والرافد الثاني * اذ انزل يوميا بالعشيرة ذات ويد الغفلات فيه استعارة بالسكينة واستعارة تخيلية ولا خفاء بأن
 الا في البيت للثماني * ولهذا نصب برأب لانه جواب عن مقرون بالفاء * برفع مقرون على انه صفة المضاف المرفوع من قوله
 جواب عن ونصب الفعل الجوابي بأن مضمرة على ما عرف في محله * والرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار
 لسلي أم لها جلد * اذا ألقى الذي لاقاه امثالي وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو * الاستاذ
 أبو علي * والشاويين * فان الهمزة فيه مجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بل لا ريب يعني انني صبرها عند موتى أم تجلد
 فام فيه متصلة والمعنى أي الامرين كائن الجزع أم الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهام أولا عن الجزع
 وهو عدم الصبر ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب اذا انحرف دلالة ما تقدم عليه والمراد بالذي
 لاقاه امثاله الموت واذا عرفت ما أسلفناه لك قريبا بان لك ان في كلام المصنف نظرا من وجهين الاول انه أخبر بان
 الاستفهام عن النفي من معاني الاول يست الاستفهام عن النفي انما الاستفهام ١٤٩ عنه بالهمزة وحدها الثاني

ان الاستفهام متى كان
 مفادا بالهمزة والنفي
 مفادا باللام أن يكون
 مجموع الالكتمين والكلام
 انما هو في الحروف المفردة
 بالاصالة أو التي حصل
 لها بالتركيب معنى تعديبه
 في المفردات * وهذه
 الاقسام الثلاثة * وهي
 الالكتمين والتوبيخية والتي للثماني
 والتي للاستفهام عن
 النفي * ومختصة بالدخول
 على الجمل الاسمية * لان
 لا معها باقية على عملها الذي
 كان وهو لا يكون الا في

والا تألم والمشيبي قال الاصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم
 كبر السن (قوله ألا عمرو ولي الخ) برأب بمثناة تحتية قراءسا كنه فهمزة مفتوحة فوحدة أي
 يصلح وأثبات بثلاثة بين هزتين وفي آخره ثاء تأنيب أي أفسدت (قوله وفي هذا البيت رد على
 من أنكر وجود هذا القسم وهو الشاويين) وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت
 أم فيه منقطعة بأن يكون استفهام عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد
 أو متصلة بأن يكون طلب تعيين أحد هذين الامرين وفي الشرح وفي كلام المصنف نظرا من
 وجهين الاول انه أخبر بان الاستفهام عن النفي من معاني الاول يست الاستفهام عن النفي
 أصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي
 مفادا باللام أن يكون مجموع الالكتمين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي
 حصل لها بالتركيب معنى تعديبه في المفردات وأقول الجواب عن الاول ان النفي في كلامه
 يعني النفي والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا النفي كان مجموعهما للاستفهام عن النفي ولا
 يخفى ما فيه وعن الثاني في بعد تسليم انما يحصل لها بالتركيب معنى تعديبه من المفردات
 اننا نسلم ان المصنف انما يذكر الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى
 تعديبه من المفردات بل يذكر أيضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصالة

الجمل الاسمية وهذا بخلاف الالكتمين التي للتبعية فانها تدخل على الجملتين كما هو في كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه
 ما عرفت * وتعمل * هذه الاقسام الثلاثة * لا التبرئة * وهي التي لنفي الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك لانها
 تنفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه قلت وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة لا بالناويل
 المدكور ولا يقال انه على حذف مضاف أي ذات التبرئة لغوات المبالغة ويحتمل أن تكون لامضافة للتبرئة * ولكن تختص
 التي للثماني * عن التي لانكار التوبيخ والتي للاستفهام عن النفي * بوجانها لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا * فاذا قيل ألاماء
 كان ذلك كلاما مركبا من حرف واسم نظر الى المعنى وما زالوا يستغربون قول الفارسي ان نحو يارب كدام مركب من حرف
 واسم فهو ذا سيويه امام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك * وبانها لا تجوز مراعاة محالها مع اسمها * فلا يقال
 ألاماء عذب بالرفع بناء على انما مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء * وبانها لا يجوز العاؤها ولو تكررت * فلا يقال
 ألاماء والأعسل بالرفع فهما أو في أحدهما * واما الاول فلانها * أي فلان الامراد بها التمني * بمعنى أتمى وأتمى لا خبر له *
 فكذا الا لا يكون لها خبر اذا التمني بغتها عنه ويصير اسمها بمثابة المفعول من جهة المعنى فقولا ألاماء في معنى أتمى ماء
 * واما الآخران * وهما امتناع مراعاة المحل وامتناع الالغاء * فلانها بمنزلة ليت * وليت يمتنع فيها الامر ان فكذا ما هو
 بمنزلة * وهذا كله قول سيويه ومن وافقه * وقد خالف في ذلك المازني والمبرد واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبا

ويعلى هذا الذي ذهب اليه سيوييه وموافقوه يفصل الكلام فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبرا
على التقديم والخبر في التأخير للبنداء والجملة في محل نصب بوصفة على اللفظ اذ لا مانع منه ولا يكون مستطاع
خبره لا لا أو نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به علمهما أي على التقديرين وهما كونه خبرا وكونه نعتا على المحل ولما بينا
من ان سيوييه ومتابعيه لا يعملون الا هذه خبرا ولا يجوزون مراعاة محلهما مع اسمها وقد استبينت ان الفاعل من قوله
فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه ١٥٠ وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان

بنينا على هذا فتكون
الفاعل رابطة الجواب لكن
يقدر فيه بأن الجواب
متى صلح لجعله شرطا
امتنعت الفاء ولا شك
أن يكون صالحا لان يقع
شرطا فان قلت هو كقوله
تعالى ومن عاد فينتقم
الله منه قلت ليس كذلك
فان الفعلية الواقعة
بعد الفاء في هذه الآية
خبر مبتدا هو ضمير
يعود الى من فالجواب
اذن جملة اسمية فن ثم
دخلت الفاء ومثل هذا
في تركيب المصنف متعذر
فان ذهبت الى تقدير
مبتدا هو ضمير الشأن
ارتكبت ممنعا والخامس
العرض والتخصيص
ومعناها ما طلب الشيء
ولكن العرض طلب بلين
والتخصيص طلب بحسب
وهذا صريح في ان ألا
يجملتها مفيدة لذلك
وضعاو بعضهم يقول
ان العرض مولا من
الاستفهام وذلك لان

بان ترجمه (قوله وعلى هذا فيكون) في الشرح يكون معطوف على محذوف بدل عليه
السياق والتقدير وعلى هذا يفصل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه
لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فتكون الفاعل رابطة للجواب لكن يقدر فيه بأن
الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله
تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر
مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فن ثم دخلت الفاء ومثل هذا
في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممنعا وأقول
في كلامه نظرا ما أولا فلانا ان سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط فلا نسلم ان كل
ما نظره الى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الجواب متى
صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء منه بل اذا كان مضارا مثبتا أو منقيا فلا يجوز فيه اثبات الفاء
وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا أو معنى لم تجز الفاء
وان كان مضارا مثبتا أو منقيا بلا لوجهان والافاء وقال الرضى المضارع المجرد والمصدر
بلا يجوز فيه ما الفاء وتركه اما الفاء فلان ما كانا قبل أداة الشرط صالحا للاستقبال فلم تؤثر
الأداة في معناها تأثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت واما تركه فلان ما كانا صالحين للحال
والاستقبال على الصحيح والأداة خصتهما بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد
فينتقم الله منه مذهب سيوييه تقدير مبتدا فيه ان تكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه
قال ابن جعفر مذهب سيوييه أقبس اذا المضارع صالح للجزء بنفسه فلو لا انه خبر لمبتدا لم تدخل
عليه الفاء قال الرضى وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا
التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت نحو ان غبت فموت زيد لم يكن لمذهب سيوييه
وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المحقق قياسي وان
واخوانها ضرورة اه وأقول بهذا الكلام الا خبر ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى
تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممنعا (قوله والجملة صفة على اللفظ) يعني فتكون في محل
نصب وانما جاز النصب جملا على الحركة البناية لمساكنة الاعرابية لعروضها بعروض
لاوزوالها بزوالها فكانت عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل)
يعنى على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نصبه نعتا على محله المنصوب لان لا تعمل عمل ان
فعل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضى (قوله وتختص هذه بالفعلية) يعني الخبرية
وسيصرح المصنف به بعد هذا في أول الكلام على الابالفتح والتشديد قال ابن الحاجب

هـزة الاستفهام لما دخلت على فعل متنى امتنع جملة على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم
التزول مثلا في قولك ألا تنزل عندنا وتولد عنه بعمرة قرينة الحال عرض التزول على المخاطب وطلبه ويمكن أن يقال مثله في
الانكار التوبيخي والتمني وتختص هذه التي لا عرض والتخصيص بالفعلية أي بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون
الفعلية أمر حادث متجدد فيتمتع الطالب به بخلاف الاسمية لانها للثبوت وعدم الحدوث ونحو ألا تنجبون أن يغفر الله
لكم ونحو ألا تغفلون قوما نكثوا أيمانهم وكان الآية الأولى مثال للعرض والثانية مثال للتخصيص وهو منه عند

الخليل قول الشاعر * الأرجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت في المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن أي تجعله
باصلا قال الجوهري والبيت مضمين أي تبيت تفعل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعده هذا البيت
فيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على غم * وهم
صحاب يوم عكاظ أني شهدت لهم مواطن صادقات * شهد لهم بحسن الطن مني وانما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع
جل ثم قال ويروي الأرجلا بمعنى هات لي رجلا ويروي الأرجل بمعنى الأمن رجل ١٥١ قلت والذي يظهر في توجيه الرفع
أن يكون رجلا فاعلا بفعل

أن يكون رجلا فاعلا بفعل
محذوف يفسره المذكور
أي لا يدل رجل وفي توجيه
الجر أن يكون على تقدير
الدلالة لرجل فحذف
المضاف وأبقى المضاف
إليه على حاله كما في قراءة
من قرأ والله يريد الآخرة
بالجر أي ثواب الآخرة
ويدل على هذا المحذوف
بدل والمعنى ألا تحصلون لي
دلالة رجل واما رواية

النصب فقد وجهها الخليل
بما يقتضي أن تكون ألا
للعرض وهو التقدير
عنده ألا تروني رجلا
هذه صفة فحذف الفعل
مدلولاً عليه بالمعنى في
وتوجيه الجوهري للنصب
يقضي أنه جعل ألا للتنبيه
بأنهم بعضهم أنه محذوف
على شريطة التفسير أي
الآخرة الله رجلا جزاه

خبر أو ألا على هذا للتنبيه في
للعرض لأن ألا التي
للعرض لا تدخل على
الجل الانشائية من حيث

ن شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التخصيص معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع
التوبيخ إذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت إلى وقوع الفعل
عدها وقال الرضي ولا يكون التخصيص في الماضي الذي فات إلا أنها كثيرا ما تستعمل في لوم
المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص
لي ما فات ولما تستعمل في المضارع أيضا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن
فعله المخاطب قبل أن يطلب منه فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض اه (قوله الأرجلا
جزاه الله خير الخ) قال السيرافي تبيت بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من باث
شيء أي استخرجه ورد بان بعده ترجل متى وتقيم بيني * وأعطها الاداة أن نصبت
رويه بالمثلثة الفوقية ويجاب بان يكون روي ما بعده المثناة الفوقية لا ردكون تبيت
لثلاثة لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر لا كفاء وهو اقتران الروي وهو الحرف الذي
سب إليه القصيدة بروي مقارب له في المخرج أو الصفة كقول الشاعر

بنى ان البرشي هين * المنطق اللين والطميم

بيت قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربان بالمخرج وفي الصحاح
مصلة المرأ التي تحصل تراب المعدن وأنشد هذا البيت وقال تبيت أي تفعل كذا والبيت
مضمين فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار آخر البيت إلى ما بعده وهو ورواه برفع رجل
قال ويروي الأرجلا بمعنى هات لي رجلا ويروي الأرجل بمعنى إمام من رجل وفي الشرح
لذي يظهر في توجيه الرفع أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل
جل وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير الدلالة لرجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه
على حاله كما في قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة اه وتبيت بالمثلثة
نزارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل اذ لم يكن
لبيد الجمودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز
حمة الاذن وتقم بالقاف المضمومة تكنس من قمت البيت كنسته والاداة المطهرة ونضا
به خلعه واعطاه الاداة كناية عن مؤالفته ايها قال الازهرى والبيتان لا عرابي لم يرد
بحور وانما أراد ان يتزوج امرأة تمنعه (قوله والأعلى هذا للتنبيه) لان ما بعده ليس
نزارع ولا ماض يعني وانما هو دعاء (قوله لانه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وانما
مدخله) في الشرح فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طالب غير

لعرض طلب والمطلوب انما هو امر يقع في الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب ويوقال يونس ألا في البيت المذكور
قمني ونون الاسم للضرورة والافتقار كان حقه البناء لانه مفرد ويوقول الخليل أولى في قول يونس لانه لا ضرورة
ضمير الفعل بدليل انه يقع في سعة الكلام بخلاف التنوين في مثل هذا المخرج فاعا يرتكب ضرورة الشعر
يرتكب في السعة واذا دار الامر بين وجه لا يفعله الا للضرورة ووجه سالم من ذلك فالجل على الثاني أولى بلا شك
أضمار الخليل تروني أولى من اضمار غيره في جزي الله لانه في أي لان الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل على هذه
فئة حتى يضم الفعل الدعائي وانما قصده طلبه في

واضممار الخليل موف بهذا القصد قلت وفيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وهو هنامتات وهو اما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل في المصوب في البيت فيؤلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة في وفيه تسامح من جهة ان المفسر فعلها لا هي بأمرها وهي أجنبية فردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد في فان هلك جملة تفسيرية وقد فصل بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع أن تكون المفسرة أجنبية أو منع الفصل بينهما مع أجنبيتهما قلت وفيه نظر لاحتمال أن يكون قوله ليس له ولد جملة حالية من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين ونوزع في ذلك بأن المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعجول للمحذوف فهو الذي ينبغي أن يكون ١٥٢ التقييده اما الضمير في جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي

كالمؤكد واذ ادار الامر بين هذين فعمد الاسناد أولى فلو قلت ضربت زيد اضربت زيد العاقل انبغى أن يكون العاقل صفة للاول وهذا يشعر بأن المفسرة غير أجنبية على انه لو سلم كونها أجنبية لا يضر فيما نحن فيه لانه شعر ومثل ذلك مغتفر فيه فيتم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية في وفيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لقولا محذوف صفة لرجلا أي الارجلا مقولا فيه جزاء الله خير ايدل فلم يقع فصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جمعت معترضه والفصل بهامغتر فواقع في الفصح نظاما ونثرا في الا بالكسر في الهمزة

المدعوبه كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وهو هنامتات اه وأقول فرق بين اشعار الكلام بشئ وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لا في الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعاء على شريطة التفسير واقتراح الكلام معه بالا يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان أشعر ذلك بطلب الرجل المدعوله وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكر اضممار الخليل وضممار غيره وقال ان اضممار غيره أولى لان اضممار الخليل تقدير فعل غير مذكور واعتراض على اضممار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له (قوله فردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد) لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك المفسرة وفي الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولدا حال من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين اه وأقول الذي صرح به هو أبو البقاء فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك اه لكن صاحب الكشف لم يرض ذلك فانه قال ومحمل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافق به أبو حيان على ذلك وقال التفتازاني لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذوالحال اما امرؤ وهو مذكور غير مخصوصة واما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود ورمي بما يدعي انه لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط (قوله ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية) في الشرح فيه نظرا اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجلا أي الارجلا مقولا فيه جزاء الله خيرا وأقول يجب ان هذا بان كلام المصنف بناء على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير أن لا تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك جملة بل هو مفرد لانه مفسر لمفردة

(ال) بالكسر والتشديد

(قوله وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها بها على الاصح) هذا مذهب المبرد والزمج

في التشديد في لازم في أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء نحو فشر بوا منه الا قليلا وعن وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها في مواقع فيه المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا في أي بالرفع على الاصح في من الاقوال المذكورة في هذه المسئلة وما حكاها المصنف هو مذهب المبرد والزمج ووجهه ان معنى الاستثناء قائم بالا والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وقد يقال عليه ينتقض بنحو ما قام أحد البكر بالرفع على البديل اذ الاستثناء بهاموجود ولا نصب وقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الا وقال ابن الحاجب العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه وبما لا يكون هنالك فعل ولا معناه والعمل موجود ونحو القوم الازيد اخوتك

قال الرضى والبصريين ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أى ينتسبون اليك بالاحوة قلت
 مثل هذا الاعتذار لا يأتى فى مثل قولك هذه الايمان هذه الخشبة حجارة على ان كلا من القولين يرد عليه ما سبق
 ونحو ما فعلوه الا قليل وهو هذا معطوف على قوله أولا فشرى وامنه الا قليلا يعنى ان كون الاللاستثناء ثابت مع نصب
 المستثنى ورفع كافى الا يتبين من وارتفاع ما بعده فى هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويدهده
 انه أى البدل الواقع بعد الا لا ضمير معه فى نحو ما جاء فى أحد الازيد كما كان الضمير مع البدل نحو فى أكلت الرغيف ثلثه
 وجوابه انهم لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط
 بدونه حصل الغرض من غير جود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدهما من تمام الكلام
 الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتاج الى الضمير بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه
 فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتج اليه وهو يعيد القول بالبدل أيضا لأنه مخالف للبدل منه فى النفي والايجاب وهو
 محذور قال الرضى ولا يمنع من المخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مرت رجل لا طريف ولا كريم
 جاءت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك نجعل فى نحو ما جاء أحد الازيد قولنا الازيد بدلا
 والاعراب على الاسم فارتفاع ما بعده الا على البدلية عند البصريين كما عرفت وهو على انه معطوف على المستثنى منه والاحرف
 عطف عند الكوفيين وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى ان ما بعدهما مخالف لما قبلها لكن ذلك أى ما بعد لا العاطفة فى
 قولك جاء زيد لا عمرو ونفى بعد ايجاب وهذا الذى نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا فى نحو ما جاء فى أحد الازيد

ومن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك وجهه ما قاله الرضى ان الامقومة لمعنى الاستثناء
 محصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان الانائية عن استثنى كما ان حرف النداء نائب
 عن أنادى وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل
 معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشا به المفعول (قوله ويدهده انه لا ضمير معه فى نحو ما جاء فى
 أحد الازيد) قال الرضى قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتاج
 الى الضمير لقريظة الاستثناء المتصل لا فادنه ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله وانه
 مخالف للبدل منه فى النفي والايجاب) هذا الاعتراض لثعلب وقد أجاب عنه السيرافى بانه بدل
 فى عمل العامل فيه وتخالفه ما فى النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف
 والصفة فيه ما نحو مرت رجل لا كريم ولا ابيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد
 لا عمرو وأجاب عنه أيضا ابن عصفور بان الامع ما بعدهما بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الازيد
 كانت قامت ما قام غير زيد (قوله الثانى أن يكون بمنزلة غير) لا يريد ان لا بمنزلة غير من كل وجه

هو موجب بعد نفي فان
 قلت كان من حقه ان يشير
 بهذا الى ما بعد لا العاطفة
 لانه القريب وبذلك الى
 ما بعد الا لانه بعيد بالنسبة
 الى الاول فلم عكس قامت
 لما كان ما بعد الا هو فرض
 المسئلة المحدث عن انزله
 منزلة القريب المشاهد
 الذى هو نصب العين فاشار
 اليه بهذا وما بعد لا العاطفة
 انما جاء بطريق العرض

٢٠ فى ل اعرض التشبيه فكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذى هو يدهده فاشار اليه بذلك
 ويورد مذهب الكوفيين بقولهم أى قول العرب ما قام الازيد وليس شئ من احرف العطف يلى العوامل وفى ذلك
 حكم على اما الاولى من قولك قام اما زيد واما عمرو بانها ليست حرف عطف وقد يجاب عن هذا الرد بانه أى بان العاطف
 الذى هو الا عندهم ليس تاليا أى تالى العوامل وفى التقدير وان ولها فى اللفظ اذا الاصل ما قام أحد الازيد
 وغايته ان المعطوف عليه حذف فى اللفظ ولا محذور فيه الثانى ان تكون بمنزلة غير فى ان ما بعدهما غير لما قبلها اذ اتا
 أوصفه كما بعد غير فى مثل قولك مرت رجل غير زيد ودخل عمرو وبوجه غير الوجه الذى خرج به ولا يعتبر بمنزلة له
 فيه واوثباتا كما كانت الا فى حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان هذه وهى التى بمنزلة غير حرف بل صرح التفتازانى فى
 حاشية الكشف عند الكلام على لا فارض ولا بكر بانه لا قائل باسميتها وأقول لو ذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت يمنع منه
 عدم الزام خفض ما بعدهما لو كانت اسما بمعنى غير لكان ما بعدهما مضافا اليه فيخفض دائما قلت لكونها فى صورة الحرف
 ظهرا عرابا فيما بعدها كما قيل فى لا فى نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدانه بمعنى غير وجه ل اعرابه على ما بعده بطريق العارية
 على ما صرح به السكاوى وهو فيوصف بها وتاليا لها لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو تجوز فى العبارة
 والتحقيق ان الوصف انما هو بوابتها لا بها وحدها ولذلك ظهر الاعراب فى تالياها وانما صرح ان يوصف بها وتالياها لان

مجموعه ما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة هذا كلامه قلت ولوجعلت بمعنى غيرهما كما أشرنا إليه اكان الوصف بها وحدها وتاليها انما ذكر لي بيان ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه ما منع ولكن الذي قاله جماعة انه يوصف بما هو بتاليها لم يمنع منكر أو شبهه أي شبه الجمع المنكر فيدخل تحته أمرا أن أحدهما الجمع المعروف تميزا لفظيا لا يخرج عن معنى التنكير فهو ذا جمع معروف شبيه بالمتكروا والآخرة ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه أيضا انه شبه المنكر وسبذكر المصنف أمثلة الكل في مثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثناء لا يجوز من جهة المعنى اذ التقدير حينئذ أي حين اذ تكون للاستثناء الذي قضيته خروج المستثنى من المستثنى منه لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي يفهمونه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدوا وليس ذلك المراد بل المراد ان الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء وذلك انه قال في الكشف في تفسير سورة الحجر حيث تكلم على قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط الاستثناء ان كان من قوم فقطع لوصفهم بالاجرام فاختلف الجنس ان كان من الضمير في مجرمين فتصل كانه قيل الى قوم أجمعوا كلهم الا آل لوط وحدهم وتقرير الاشكال ان النكرة في الاثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالتفريق مشكل وحاول الطيبي الجواب بان الضمير في مجرمين وان كان معرفة فالتعريف فيه للجنس وآل لوط بعض منهم والمقصود الاخراج وهو حاصل هذا كلامه وقد يقال عليه انما يعي الضمير ١٥٤ بعموم معاده والمعاد في الآية ليس بعام لكونه نكرة في الاثبات كما قلنا فن أين

عموم الضمير العائد عليه والذي ينبغي الاعتماد عليه في الجواب ان يقال لا يمتنع عموم النكرة في الاثبات لمقتض وهذا كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فثبت ان المراد من المنكر هنا هو ذلك المعروف فعمت النكرة في الاثبات لقيام دليل العموم وحينئذ انجبه الفرق وذلك ان هذا الظاهر العام بالفرص صار

ولا يترتب في الاسمية لما في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى لا فارض ولا بكر اه لا فاضل باسمية الا التي بمنزلة غير وانما يريد انهم بمنزلة غير في مغايرة ما بعدهما لما قبلها ذاتا أو صفة قال الرضى أصل غير أن تكون صفة مقيمة لمغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو صررت برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وأصل الا التي هي أم أدوات الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو ثباتا لما اجتمع ما بعده او ما بعده غير في معنى المغايرة جلت الاعلى غير في الحقيقة فصار ما بعده الا مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو ثباتا وجلت غير الاعلى الا في الاستثناء فصار ما بعده ما نفيًا أو ثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا ان حمل غير على الا أكثر من حمل الاعلى غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فذلك تقع غير في جميع مواقع الا (قوله) لو قلت قام رجال الا زيد الم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ واعترض عليه بان عدم صحته امام من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمقتضى عليه وانما

بعد تخصيصه بالمجرمين في قوة قولك مجرمي قوم لوط فلم يشمل الا لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنسان هو فتمين الانقطاع ويكون الارسال حينئذ في معنى الاهلاك فقط وان عاد الاستثناء الى الضمير المستكن في مجرمين وقد فرضنا ان معاده عام يشمل الا وغيرهم تحقق الاخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى انا أرسلنا الى قوم لوط الذين منهم غير مجرمين وهم الا المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقون والارسال حينئذ ليس بمعنى الاهلاك كما كان في الاول وانما هو بمعنى البعث لا نجاة المحسنين واهلاك المجرمين فتأمل وعلى تقدير كون الجمع المنكر في الاثبات لا عموم له لو قلت قام رجال الا زيد الم يصح اتفاقا ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الاثبات قال التفتازاني في التلويح لاشك في عمومهما معني انتظام جمع من المسميات وانما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق والا كثرون على انه ليس بعام لان رجالا في الجوع كرجل في الوجدان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل البديل وبعضهم على انه عند الاطلاق لا استغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عند النحاة ان مذهب الجمهور منهم ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه وان المبريد يخالف في ذلك ذاهبا الى أنه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فها هذا الاتفاق الذي نقله المصنف وقد رأيت في نسخة هذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظة اتفاقا في وزعم المبردان الا في الآية للاستثناء وان ما بعدهما بدل محتجا بان لو تبدل على الامتناع وامتناع الشيء اتفاقا وزعم ان التفريق بعد هذا جائز

وان نحو لو كان معنا الازيد أجود كلامه لوقوع التفريع في النفي فكانه قيل في المثال ما كان معنا الازيد وفي الآية ما فيه ما آلهة الا الله وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلا كانت قرية أمنت فنفعها إيمانهم الا قوم يونس مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس فان قلت هب ان الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد فكان مستغرقا الا ان استثناء المفرد منه لا يجوز كما اذا قلت ما جاءني رجال لم يصح أن تقول الا عمرو ١٥٥ لان المعنى ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة

الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل ولا يستثنى على ما صرح به الرضي قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآية فلا يضرك المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم في قوله ويرده أي يرد مذهب المبرد في أي العيوب أي العيوب لا يقولون لو جاءني ديار أكرمه ولا لو جاءني من أحد ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز ما فيه ديار وما جاءني من أحد ولما لم يجز ذلك دل على عدم جوازه على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة للبردان يقول قد أجمعنا على اجراء النفي المؤول مجرى النفي الصريح في مثل أبي زيد الا القيام فاجزنا التفريع فيه قال الله تعالى فإي أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وإي الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبي ديار المجيء وأي من أحد الذهاب فلما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اه وقال الرضي أجاز المبرد مع الله على البديل لان في لوم معني النفي ادهو لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلا كانت قرية أمنت مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريع معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اه وسيد كرم المصنف قول المبرد وما فيه باسقاط عماد كرهه في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الضائع) هو بضاد معجمة وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف الكافي الاشيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل اتقن فيه وجع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والعوض واللام في المسئلة للعهد والمعهود كون الا صفة بمنزلة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان أريد مدح جوابنا

هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو أيضا ليس بمقتضى عليه فان بعض الاصوليين والمبردين يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لئلا كان القول باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله ويرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمه ولا لو جاءني من أحد أكرمه ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك) يمكن الجواب عن هذا بان التفريع والبديل في الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزائدة بعد لوامتناع وقوع التفريع والبديل في الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفريع والبديل ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة لان ديارا يشترط فيه صريح النفي ومن الزائدة يشترط فيها صريح النفي أو النفي أو الاستفهام بهل والتفريع والبديل في الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب وفسر غير موجب بالنفي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جوز دخوله في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز بقديقال ان لو وان أفادت النفي فهي مع ذلك تقيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب بمنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب اه وفي الشرح للبردان يقول قد أجمعنا على اجراء أبي مجرى النفي الصريح وأجزنا التفريع فيه قال الله تعالى فإي أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وإي الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبي ديار المجيء وأي من أحد الذهاب فلما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اه وقال الرضي أجاز المبرد مع الله على البديل لان في لوم معني النفي ادهو لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلا كانت قرية أمنت مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريع معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اه وسيد كرم المصنف قول المبرد وما فيه باسقاط عماد كرهه في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الضائع) هو بضاد معجمة وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف الكافي الاشيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل اتقن فيه وجع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والعوض واللام في المسئلة للعهد والمعهود كون الا صفة بمنزلة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان أريد مدح جوابنا

جوابنا قال الشلوبين وابن الضائع بضاد معجمة وعين مهملة نحو لا يصح المعنى حتى تكون الابعني غير التي يراد بها عوض البديل لا يعني غير التي يراد بها مطلق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فهما آلهة عوضا عن الله وبدا منه لفسدنا بوقالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنار رجل الا زيد لغلبنا أي رجل مكان زيد أو عوضا عن زيد وليس المعنى لو كان معنار رجل مغاير لزيد لغلبنا فان هذا يصدق بما اذا كان زيد فيهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقد ان زيد منهم وليس هذا هو المقصود انما المقصود ان زيد الوالم يكن معنار وكان رجل آخر مكانه لغلبنا انتهى

كلامهم الخ قلت وليس كما قاله بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف
بانه غير زيد وفي الآية مؤ كد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا ان طابق ما بعد الا موصوفها
فالوصف مخصص له وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤ كد ولم أر من أوضح عن هذا المكن التحوين قالوا اذا قيل له عندي
عشرة الادرها فقد أقرله بتسعة لأنه قد أخرج من العشرة واحد **ب** فان قال الادرهم **ب** بالرفع فقد أقرله بعشرة **ب**
ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيئا **ب** لان المعنى عشرة موصوفة بانه غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة
بذلك **ب** فلم يخرج من العشرة هذه الصفة شي ولم تخصص بذلك **ب** والصفة هنا مؤ كدة صالحة للاسقاط مثلها في نسخة
واحدة **ب** ضرورة ان أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة **ب** وتخرج الآية **ب** وهي لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا **ب** على
ذلك اذا المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الاله وهذا هو المعنى المراد ومثال الجمع
ب المعروف الشبيه بالمنكر قوله أنيخت فالقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الابغامها **ب** أنيخت ابركت والبلدة
الصدر يقال فلان واسع البلدة أي واسع الصدر والبلدة أيضا الارض يقول ابركت هذه الناقة أو هذه الابل فالقت صدرها
على الارض ففيه حناص تام ١٥٦ وقليل بها الاصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة وبغام الناقة بضم الموحدة وبالغين

الجمجمة صوت لا تفصح به
فقد وقع الابغامها صفة لجمع
شبيه بالمنكر **ب** فان تعريف
الاصوات تعريف الجنس **ب**
وحكم ما هو فيه حكم النكرة
كقوله

ولقد أهر على اللثيم بسني
أي لثيم من اللثام والمعنى
في البيت ليس بها أصوات
الابغام الناقة أو الابل فان
قلت لا خفاء بان الصفة في
البيت مخصصة لا مؤ كدة
مع ان مخالفة الموصوفها
اذ هي مفردة وهو جمع
فيلزم انهدام القاعدة التي

زيد وبفتحهما ان أريد زمه (قوله قلت وليس كما قاله) لان المعنى يصح بدون كون الابعنى
غير التي يراد بها البديل والعوض لان الوصف بالآية مؤ كد صالح للاستغناء عنه فيكون
فساد السماء والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتب على تعدد الآلهة ووجود الشريك
وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الآية بمعنى غير التي يراد بها البديل والعوض لفسد معنى
الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيهما ماعد من الآلهة بدل وعوض منه تعالى لفسدت
السماء والارض وذلك يقتضي بفهمه انه لو كان فيهما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسد
وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضي هذا المفهوم لان معناها
لو كان فيهما ماعد من الآلهة دونه أو به بدلا منه وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك
ظاهر (قوله أنيخت فالقت الخ) أناخ الجمل أبركه والبلدة الاول الصدر والثاني الارض وبغام
الناقة بضم الموحدة التحتية وبالمججمة صوتها التي لا تفصح به (قوله لو كان غيري الخ) سلمى
منادى محذوف الاداة والذهر نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف
القاطع والذكر من السيف ما كان ذاماء ورونق (قوله وهو لا يجري لو مجرى النقي كما
يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان تمثيل سيويه بلو كان معنار جل الزيد
لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالاجما أو شبهه لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية

بنى المصنف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة **ب** ومثال شبه الجمع قوله مجرى
لو كان غيري سلمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر **ب** سلمى منادى محذوف حرف الفداء أي يا سلمى والدهر
منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أي لو كان غيري موجودا في هذا الدهر الصعب وصح الاخبار به عن الجنة كما في
قولك نحن في يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أي لو كان غيري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع
حادثة وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب والصارم السيف القاطع والذكر من السيف وكذا المذكر ما كان ذاماء ورونق
والمعنى لو كان غيري الموصوف بانه مغاير للصارم الذكر يقاسي شدايد هذا الزمان ولو كان في هذا الدهر الشديد لغيره سقوط
النوائب لكنني لم يغيرني ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان **ب** قال الصارم صفة لغيري **ب** وغيري وان كان مفرد اللفظ
فهو متعدد المعنى فهو شبهه بالجمع **ب** ومقتضى كلام سيويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا
رجل الزيد **ب** لغلبة اورجل ليس بجمع قطعا **ب** وهو **ب** أي وسيويه **ب** لا يجري لو **ب** من جهة دلالة تعالى النقي بحسب
المعنى **ب** مجرى النقي **ب** الصريح **ب** كما يقول المبرد **ب** حتى يكون رجل شبهه بالجمع من حيث شموله لا لفراد لكونه نكرة في
سياق النقي **ب** وتنفارق الا هذه **ب** وهي التي يوصف بها وبالتالي غير **ب** التي بمعناها **ب** من وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف
موصوفها أي موصوف الا التي بمعنى غير **ب** لا يقال جاءني الزيد **ب** بحذف الموصوف **ب** ويقال جاءني غير زيد **ب** بحذفه

لا صالة غير في الوصفية وتطفل الاعمال في ذلك فلم تقو قوتها وتظيرها في أي نظير إلا التي بمعنى غير في ذلك أي في وقوعها
صفة مع امتناع حذف موصوفها في الجمل والظروف فانها تقع صفات في مثل جاء في رجل أبوه كريم وهذا رجل في الدار ولا
يجوز ان تنوب عن موصوفاتها فلا يجوز ان يقال جاء في أبوه كريم وهذا في الدار على حذف الموصوف وليس هذا الاطلاق
صح فقد قالوا في الجمل اذا كانت صفة لموصوف من مجرور عن أو في متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم

مناظعن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام والثاني كقوله لوقت ما في قومها لم تبتهم * يفضلها في حسب وميسم
أصله لوقت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسرحرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة بياء
لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر والمقدم وهو الجار ١٥٧ والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد

المحذوف وكذا قالوا في

الظرف أيضا كقوله

تعالى ومنادون ذلك وقوله

ما في القوم دون زيد أي

أحد دون زيد والثاني

انها لا يوصف بها الا حيث

يصح الاستثناء فيجوز

عندي درهم الدانق في

بكسر النون وفتحها وهو

سدس الدرهم ويقال

أيصاد اناق بالف بعد النون

بجولاه يجوز الا دانقا في

بالنصب على الاستثناء

لدخول الدانق في الدرهم

بجولاه يجوز الا جيد في الرفع

على الوصف بولاه فيمتنع

الا جيد في بالنصب على

الاستثناء لعدم شمول

الدرهم المنكر في سياق

الاثبات للجيد وغير الجيد

فلا عموم فلا استثناء

بجولاه يجوز في عندي في

غير جيد في برفع غير على

الوصف مع عدم صحة

مجرى النفي فتعم كل رجل فيكون شبهه جمع (قوله ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع
صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) يعني الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور عن
أو مجرور في متقدم فالاول نحو مناظعن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام ومنه
قوله تعالى ومنادون ذلك أي ومنافريق دون ذلك والثاني كقوله

لوقت ما في قومها لم تبتهم * يفضلها في حسب وميسم

أي لوقت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسرحرف المضارعة
من تأثم وأبدل الهمزة بياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر والمقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ
المؤخر وهو أحد المحذوف والميسم بكسر الميم وفتح الهمزة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا
يقال امرأة ذات ميسم اذا كان عليها أثر الجمال (قوله والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثناء) قال الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز
في قولك ما أتاني أحد الا زيد ان يكون الا زيد بلا وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسك بقوله
* وكل أخ مفارقة أخوه البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون (قوله
فيجوز عندي درهم الدانق) الدانق بدل الهمزة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال دانق
بالالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به فائل هذا الكلام أجيب
بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا وهو دانق مطابق
في الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا مطابق ما قبلها فالوصف
مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا أجيب بان الدرهم
لما كان ستة دنانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا (قوله
وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة الاية ولمثال سيبويه) يعني ان كون
الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة في قوله تعالى او كان فيهما آلهة
الا الله لفسد تان الاصفة وتمثيل سيبويه لا الاصفة بلو كان معنارجل الا زيد لغلبنا فان كلا
من الاية والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقة أخوه الخ) الفرقان نجمان

الاستثناء ومعارفت الا في ذلك قاله جماعات منهم ابن مالك وغيره في قوله تعالى انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة في الا الله
نفسه تأني الاية ولمثال سيبويه لو كان معنارجل الا زيد لغلبنا فانهم صرحوا بان الاية هي الاصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت
فان قلت اذا جاز وقوع الاعمى غير في مثال المصنف عندي درهم الدانق فالخبر عنه درهم كامل والوصف مؤكدا اذ كل درهم
موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره أولا من قاعدة القائل متى طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص
فان ما بعد الا في المثال المذكور وهو دانق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار ان كلامهم مفرد قلت لما كان الدرهم في
معنى قولك ستة دنانق لم يقع ذلك التطابق معني في شرط ابن الحاجب في وقوع الاصفة تعذرا للاستثناء في كافي الاية
ومثال سيبويه في وجهه من الشاذ قوله وكل أخ مفارقة أخوه لعمر ابيك الا الفرقان في البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور في مثله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقط والشذوذ الثاني الفصل

بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل في الوصف هنا مخصص لمطابقة ما بعد الا وهو الفرقان ما قبلها في الاثنية لان المعنى كل اخوين متفارقان الا الفرقان وكل بحسب ما يضاف اليه فليس الوصف مؤكدا وانما هو مخصص لما ثبت من القاعدة في المقدمة من انه متى طابق ما بعد الاموصوفها في الوصف محصص والافو كد والفرقان نجمان قريبان من القطب في الثالث من اوجهه الا الاربعة في ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التثنية في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والعراء أبو عبيدة بالتصغير وهما النأيت في وجعوا ومنه في قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره في ثلثا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم في قوله تعالى يا موسى لا تخف اني في الاية الاولى في الاية الثانية وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأيت في وتأولهما الجمهور على الاستثناء المقطوع وهو في الاية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصدر من أحد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لمن ظلم منهم ومن لم يظلم فيستثنى الظالم وانما المعنى لكن من ظلم من غيرهم في الكشف والابغني لكن لانه لما أطلق نفي الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لظروا النسبة فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أي فرطت منه صغيرة بما يجوز على الانبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان واما الاية الاولى فقيس فيها بحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم أي لئلا يكون حجة ١٥٨ لاحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تحويل القبلة الى العائدين

منهم القائلين مات ترك قبلتنا الى الكعبة الاميسلا الى دين قومه وحب البلد ولو كان على الحق لازم قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا تحويم على ان الاستثناء متصل وان المعنى الا الظالمين فانه يكون لهم حجة بما ذكره مع ان هذا ليس بحجة بل شبهة

معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل لانهما الاستثناء على لغة من يلزم المعنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقان ورد بان الحرفي الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع اه (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخوين يتفارقان فاقبل الامطابق لما بعده في التثنية (قوله حجاج الخ) الحجاج بهملة فراء فجيمن بينهم امتناء تحتية جمع حرجوج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة والخنف الذل وترى عطف على مناخه والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المفارقة لاما فيها ولا نبات (قوله وابن مالك وجهه عليه) كذا وقع في غالب النسخ وواو قبل حمل وانما لم يذ كر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير وواو (قوله اري الدهر الامجنونا باهله) هذا صدر بيت بحره * وما صاحب الحاجات الامعذبا * والمنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير لا يدور دوران منجنون

والا

ظاهرة البطلان يسوفونها مساق الحجة والبرهان فان اريد بالاولى

الحجة الحقيقية ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والالم يصح الاستثناء قال التفتازاني ولا محيص سوى ان يراد بالحجة المتمسك حقا كان أو باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين قول من قراء الكتاب في الرابع من اوجهه الا ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جنى وحمل عليه قوله في أي قول ذي الرمة في حجاج ما تنفك الامناخه * على الخسف أو ترى بهابله انقرا في الحجاج جمع بحاء مهملة في الاول وجيمن بعده جمع حرجوج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلد والبلدة على مطلق الارض والقفر المفارقة لانا فيها ولا ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعي وابن جنى من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بأنها لا تنفك عن اناختها على حالة غير مرضية أو السير بها الى أرض خالية من نبات ترعاه وما تشربه وانما يتأدى هذا المراد بزيادة الا في قوله أيضا في ابن مالك وحمل عليه قوله اري الدهر الامجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الامعذبا * اري الدهر منجنونا أي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس فيرد العالي سافلا ولا استقامة لهذا المعنى الا بالزيادة فيحمل البيت عليها وانما المحفوظ وما الدهر في ومثل هذا الترتيب رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ

ثم ان ثبتت روايته فيخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر وحذفت لا تحذفها في ثالثة تفتوهم وانما قدر القسم ليكون
حذف لا جارية على القياس فيردل على ذلك في النافي المحذوف في الاستثناء المفرغ في فانه انما يكون في النفي لافي الايجاب
في وما يثبت ذى الرمة في الرمة باضم قطعة من جبل وتكسر وبه سمى ذى الرمة كذا في القاموس في وقيل غلط منه في وليس
بسد يد لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غزوه بمخالطة البقالين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح هذا الباب
يطرق الى القدر في كل ما يمسك به من كلام العرب في وقيل غلط في من الرواة وان الرواية الا بالتنوين في على انه اسم
لا حرف في أى شخص في وهذا ايضا ليس بجيد اذ لا تقدر رواية في أخرى في وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب
او ما تخلص منه فنقها في في باق على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فانه يفيد الايجاب الدائم من
حيث ان معنى الناقصة نفي والنفي اذا دخل على النفي اقتضى الاثبات المستمر في ومناخاة حال في وهذا وجه حسن لا غبار
عليه ولا كلفة فيه في وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الحذف ١٥٩ ومناخاة حال في من الضمير المستكن

في الخبر قدمت عليه في وهذا
فاسد لبقاء الاشكال في
وهو ارتكاب التفرغ
في الايجاب في اذ لا يقال
جاء زيد الراكبا في لما
يلزم عليه من ارتكاب
المحذور المذكور وقد
يقال عليه ان ابن الحاجب
ذكر ان الاستثناء المفرغ
يقع في الايجاب بشرطين
أحدهما أن يكون فضلة
لا عمدة والثاني أن تحصل
به فائدة ولا يجوز ضربت
الازيدا اذ من المحال أن
تضرب جميع الناس
الازيدا ويجوز قرأت
الا يوم كذا لانه يجوز ان
يقرأ في جميع الايام الا
في ذلك اليوم ومن هنا

والا يعذب معه دأى تعذبا كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبتت روايته في
فيخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر) يعني ليكون حذف لا النافية على القياس وفي
الشرح وقوله فيخرج خبر مبتدأ محذوف يعود الى الرواية أى ان ثبتت روايته فهي تخرج
على حذف قوله ومن عاد فينتقم الله منه وأقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الا تخففة
عند قوله وعلى هذا فيكون فلان طول باعاده (قوله فويل غلط) قال الاصمعي ان ذى الرمة غلط
اذ لا تقول جاء زيد الراكبا (قوله ومناخاة حال) يعني من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع أيضا
على انه خبر مبتدأ محذوف أى الالهى مناخاة (قوله وهذا فاسد لبقاء الاشكال) يعني الذى
لا جملته جعلت الا في البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس
الاشكال يباق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة
كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخاة حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه
عمل ما قبل الا فيما بعدها لان على الحذف متأخر عن مناخاة وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل
الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أوصفه ويلزم تقديم الحال على
عامله المعنوى ان كان مناخاة حالا من المستثنى الجار والمجرور (قوله ومن العجب ان ابن مالك
على امامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا) لم يعمل ابن مالك وأقسام الا ولا قال
والاعلى أقسامه وذكر من تلك الاقسام الاتصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى
بانه المخرج تحقيقا أو تقدير من مذكور او متروك بالا أو ما عيناها وقول بالامتداد بالخروج
واحترز بذلك من الا التي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم
كقوله تعالى الاتصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جني اه

§ (ألا) بالفتح والتشديد §

يفصل اشكال ان مناخاة حال لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد
شجاعا الا ماشاءا لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عاملها المعنوى وكلاهما محذور عند البصريين
في تنبيهه ليس من أقسام الا في التي ذكرت أوجهها وهي الحرف البسيط في التي في نحو الاتصروه فقد نصره الله في وقد
مضى التنبيه على ذلك في ان المكسورة الخفيفة في وانما هذه في التي في الآية في كلمتان ان الشرطية ولا النافية في غيرانه
ادغمت النون في اللام لكان التقارب فاشتبهت هذه لفظا في ومن العجب ان ابن مالك على امامته في التي نشأ عنها تصنيف
الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذي نحن بصدد شرحه في ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا في
وانا أظن أنى وقعت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البساعة التي باح بها المصنف ولكن لم استحضر ذلك الا في وليس
هذا الشرح بيدى في هذه البلاد § (ألا) § بالفتح في الههزة في والتشديد في حرف
تخصيص مختص في بالرفع صفة حرف المرفوع في بالجل الفعلية في من حيث ان التخصيص طلب لا هو يتجدد وهذا شأن

الفعلية لا الاسمية في الخبرية من حيث انه لا يطلب الا ما يحصل في الخارج والانشاء لا خارج له في كسائر أدوات التحضيض فان الطلب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارعاً نحو الاتصل أي صل وأما اذا كان ماضياً فلانها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطلقاً شبهة لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونه للطلب فان قيل طلب الفعل بعدمضي وقته مستحيل فلا يكون في هذا الحرف اذا وقع بعده الماضي دلالة على الطلب فيتعذر نصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه والجواب ما قاله ابن الحاجب في أمالي المفصل لانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحه وانما وقع بعدها الماضي تنبيهاً على ان المطلوب منه ذلك فونه حتى انقضى وقته وصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب في اعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء واستشعر المصنف نقصايرد على قوله ان جميع أدوات التحضيض محتصة بالجل الفعلية وذلك ان هلامن هذه الادوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده فأجاب عن ذلك بأن قال في ما قوله ونمئت ليلى ارسات بشقاعة في فها لنفس ليلى شفيها فالنقد ير فيها كان هو أي الشأن في فها فاعلم ان دخلت على فعلية والاسمية في محل نصب خبرها كان المحذوف وقد سبق له ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف اللهم الا أن يقال حذف هاتين الحذف الفعل فاعتقر في قيل التقدير فها لا شفت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقبس وشفيها على هذا خبر المحذوف أي هي شفيها تقية ليس من أقسام الا التي في قوله تعالى في قالت يا أيها الملا في ألقى الى كتاب كريم انه من سليمان في وانه بسم الله الرحمن الرحيم أن لا تعالوا على بل هذه كلمتان في اما في ان الناصبة ولا النافية أو ان المفسرة ولا النافية في ولم يذكر الخشري الا الثاني قال وأن في أن لا تعالوا مفسرة أيضا أي لا تعالوا لا تنكروا كما يفعل الملو ثم قال يروي أن نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دودالي بقرئس ملكة سبا السلام على من اتبع الهدى أما بعد فلا تعالوا على وأتوني مسلمين ١٦٠ في ولا موضع لها على هذا وعلى الاول في وهو أن تكون ان ناصبة

ولا نافية في فهي مع ما دخلت عليه في محل رفع في بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب في

على انه مصدر كانه قيل ألقى أن لا تعالوا على في وعلى ان الخبر بمعنى الطلب محذوف أي هذا وان كان خبرا بمعنى انتفاء العلو فهو بمعنى النهي أي لا تعالوا على في بقرينة وأتوني في مسلمين ويجوز أن يكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي هو أن لا تعالوا على اجازة أو البقاء قلت وان على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر بمعنى الطلب كما مر وقيل هو على حذف الجار أي بان لا تعالوا في محله أهو نصب أم جزم يجوز الامر ان على ما هو معروف فان قلت بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف قلت يجوز ان يتعلق بالقي والباء للطرفية أي ألقى الى في هذا المعنى ويجوز أن يكون ظرفا مستقرا في محل الحال من النائب والباء للصاحبة أي ألقى الى كتاب كريم حال كونه ملتبسا بالنهي عن العلو على سليمان عليه السلام والامر باننا اليه مسلمين أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أي كتاب كريم ملتبس بذلك في ومثلها في ألا المتشدة في قوله تعالى وجدتم اوقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يمتدون في أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعلنون في قراءة التشديد في وهي قراءة الجماعة الا الكسائي فانه قرأ بالتخفيف على أن الاحرف تنبيه أي ويا حرف نداء والنادي محذوف أي يا قوم اسجدوا في لكن ان فيها الناصبة ليس غير في وفي بعض النسخ لا غير وسيصرح المصنف في حرف الغين المحجمة بال التعبير بذلك لمن وستمربك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن وتنبه على كل في محله ان شاء الله تعالى في ولا في محتملة للنفي فتكون الا في يسجدوا في محل نصب في بدلا من أعمالهم في أي زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا وما بين البدل والمبدل منه معترض في أو في في محل رفع في خبر المحذوف في كما اجازة أو البقاء والتقدير هي ان لا يسجدوا في أي أعمالهم أن لا يسجدوا في محتملة في لزيادة فتكون الا مخفوضة بدلا من السبيل في فيكون المعنى فصدهم عن السجود لله وقوله فهم لا يمتدون معترض في أو مختلف فيها في حالة كونهما مقولا في السؤال عنهما في مخفوضة هي أم منصوبة في فتكون هذه الجملة الاستفهامية في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للفعول ويحتمل أن تكون في محل جزم بدلا من المجرور في على ان الاصل

في جواب سؤال أي جواب السؤال عنها فأضيف السؤال إليها لللازمة وحذف المضافان والاستغناء مبدل من السؤال
 كانه قيل في جواب أي مخفوضة أم منصوبة وقد مر مثله في أوائل الكتاب في ذلك على ان الاصل لثلا واللام متعلقة
 بهتدون أي فهم لا يهتدون للسجود لله أو على ان الاصل لثلا واللام متعلقة بزین أو بصد ويجوز أن يكون الاصل مخافة
 أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس إلا (إلى) حرف جر له ثمانية معان أحدها انتهاء العاية الزمانية نحو أنتموا
 الصيام إلى الليل والمكانية نحو سجدوا إلى الذي أسرى بعبد له ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وغير الزمانية
 والمكانية نحو أعطيتهم من درهم إلى ألف وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها أي ما بعد إلى فيما قبلها نحو قرأت
 القرآن من أوله إلى آخره لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج العاية أو على خروجه نحوتم
 أنتموا الصيام إلى الليل ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يفطر بالليل وذلك لأنه أمر
 بالصيام المنغيا بالليل وذلك بطريقتين أحدهما وهو الانقطاع عن الأكل والشرب على ان الليل غاية للصوم وإلى متعلقة به وهو ظاهر قلت وبهذا
 اندفع ما قيل ان الاتمام فعل مابه التمام وانما يتحقق في الجزء الأخير وهو لا يتكرر والمغيا لا بد أن يتكرر قبل الغاية
 فكيف يكون الليل غاية لاتمام ونحو فطرة إلى مبسرة لأن الاعسار ١٦١ علة الانطار وبوجود المبسرة نزول

العمة ولو دخلت المبسرة
 فيه لكان منظر في حالي
 العسر والبسر في عمل
 عليها أي على القرينة
 الدالة على الخروج أو
 الدخول وهذا جواب إذا
 من قوله وإذا دلت قرينة
 في الالة تدل قرينة لا على
 الدخول ولا على الخروج
 وهذا كناية عن عدم القرينة
 اذا انتفاء دلالتها لزم
 لعدمها فيقبل بدخل
 ما بعد إلى فيما قبلها في
 كان من الجنس في نحو سر
 بالنهار إلى وقت العصر
 في وقيل بدخل
 في مطلق أي سواء كان

محذوف أي هو أن لاتعلاو على (قوله واللام متعلقة بهتدون) ويجوز ان يتعلق بصد هم
 وان يتعلق بزین واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له أي علة تزین الشيطان لهم
 أو صد هم عن السبيل هي خوفه ان يسجدوا لله

(إلى)

(قوله ونحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره) القرينة هما ذكر الالة وخروجه غاية وفي الشرح
 القرينة هما كون الكلام مسبوقاً لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج العاية اه وما قلناه
 أولى لتناوله نحو بعثك هذا الخائن من أوله إلى آخره ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها
 قوله تعالى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى والقرينة هي العلم بأنه لا يسرى به إلى البيت
 المقدس ولا يدخله (قوله أو على خروجه نحوتم أنتموا الصيام إلى الليل) القرينة هنا نص منفصل
 عن هذا النص هو المسمى عن الوصال والمنع منه فلم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لأنه
 هم اغاية للصيام لكونه مما يعتدلاً للاتمام لأنه فعل الجزء الأخير وهو لا يعتد والمغيا لا بد ان يكون
 ممتداً (قوله ونحو فطرة إلى مبسرة) فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانطار
 حالة المبسرة أيضاً وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن (قوله وذلك اذا ضمت
 شيئاً إلى آخر) يعني في كونه محكوماً به على شيء أو محكوماً عليه بشيء أو متعلقاً بشيء سواء كان من
 جنسه أو لم يكن (قوله ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد) لان زيد الم يضم إلى آخر في شيء مما ذكرنا

٢١ في ل من الجنس كما تقدم ولا يحومر بالنهار إلى الليل في وقيل لا يدخل مطلقاً سواء كان من الجنس أو لا وهو
 الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد في الدخول الحاقاً للفرق بالاعم الاغلب وحينئذ
 فلا دليل في قوله وأيديكم إلى المرافق على أحد الأمرين فأخذ الجمهور بالاحتياط في حكم ما يدخلها في الغسل وأخذ
 داود وزفر بالمتيقن فلم يدخلها وبعضهم يرى ان الغاية لا تسقط لا للغسل وسيأتي الكلام في ذلك في الثاني من معاني
 إلى المعية وذلك اذا ضمت شيئاً إلى آخر سواء كان من جنسه أو لم يكن اذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذنك
 الشئين وبه قال الكوفيون وجاعة من البصريين في قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال
 من أنصاري إلى الله أي مع الله فضم الانصار إلى الله باعتبار معنى البصرة المتعلقة بالله وبهم وقولهم أي قول العرب
 في الذود في باعجام الاولى واهمال الثانية في الذود ابل وفي القاموس الذود ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر
 أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من الاناث وهو واحد وجمع أو جمع لا واحد له من لفظه
 أو واحد جمعه أذواد وقولهم الذود إلى الذود ابل يدل على انهما في موضع اثنتين لان الثنتين جمع إلى هنا كلامه
 فقد ضمت أحد الذودين إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بالطرفين وهو الجمع ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال لأنه لم

يضع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق به ما قال بعضهم والتحقيق انه في هذا الوجه أيضا بمعنى الانتهاء أي من يضيف نصرته أي إلى نصرته الله والذود مضافة إلى الذود وقيل إلى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حالا من الياء من أنصاري أي من أنصاري ذاهبا إلى الله ملتجئا إليه فان قلت على أي شيء انتصب مضافة في قول من قدرها في قولهم الذود إلى الذود ابل فانه لا يلوح فيه إلا الخالية وليس ثم إلا المبتدأ وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها مضافة إلى الذود والثالث من معاني إلى التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها أي لا يكونه فاعلا بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به إلى بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تجب نحو ما أحب زيدا إلى وما أبغض عمرا إلى فقد بينت إلى في ذلك ان المجرور بها فاعل للحب والبغض المدلول عليه ما بفعل التجب أو اسم تفضيل رب السجن أحب إلى فعرّف بالي ان مجرورها وهو المتكلم ١٦٢ المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل يعني للحدث الذي دل

عليه أحب الرابع من معاني إلى مرادفة اللام نحو والامر إليك فانظري ماذا تأمرين والاصل في هذا اللام قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعده هذا مثل ابن مالك وقيل هي في الآية على بابها لا انتهاء الغاية أي والامر منتهى إليك وقدره بعضهم موكول إليك ويحتمل ان يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في المحاربة والامر راجع إليك ويقولون اجد إليك الله سبحانه وقد يتوهم ان إلى فيه بمعنى اللام وانما هو على التضمنين أي أنهى إليك محذوف والخامس من معاني إلى موافقة

انه يضم اليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز إلى زيد مال اعتراضا على كون إلى بمعنى مع مكانه قال ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت إلى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جعلناه لبيان ما احترز عنه تفيد الضم لانه وقع اخراجه به في كلام الفراء فانه قال وانما يجعل إلى كمع اذا ضمنت شيئا إلى شيء كقول العرب الذود إلى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن إلى كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير إلى فلان مال كثير اه وقال الرضي والتحقيق ان إلى هـ ذه يعني التي قيل انها بمعنى مع لانتهاء في قوله تعالى ولانا كوا أموالهم إلى أموالكم أي تضيفونها وقوله تعالى إلى المرافق أي مضافة إليها وقولهم الذود إلى الذود ابل أي الذود مضافة إلى الذود اه والذود من الابل ما بين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وذاله الاولى مبهمة والثانية مهيولة وفي الجي الداني وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمن العامل وابقاء إلى على أصلا والمعنى في قوله تعالى من أنصاري إلى الله من يضيف نصرته إلى نصرته الله وإلى في هذا أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرني ولا بد بخلاف إلى فان نصرته ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها ذا المعنى على التضمنين من يضيف نصرته إلى نصرته فلان اه (قوله بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تجب أو اسم تفضيل) يعني بعد فعل تجب أو اسم تفضيل من الحب أو البغض ففي العبارة أدنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه في هذا الما قال ابن مالك في شرح التسهيل ونهت بقولي وللتبيين على المتعلقة في تجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية محمومها (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم إلى يوم القيامة) انما قال يمكن لاحتمال ان يكون إلى في الآية لانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى إلى (قوله حذف وقلب) لانه حذف الحال أعني مضافا ودخل الباء على غير ما حقه ان تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي

وكان

في والتعبير في الاول بمرادفة اللام وهما موافقة من باب التفتن في العبارة

يؤذ كره جماعة في قوله أي قول النابغة فلا تتركني بالوعيد كاتني * إلى الناس مطلي به القار أجرب الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار القير شيء أسود يطلى به الابل والسفن والاجرب ذوالجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف والمعنى كاتني في الناس جبل أجرب جعل عليه القار وقال ابن مالك ويمكن ان يكون منه أي مما جاءت فيه إلى بمعنى في قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة أي في يوم القيامة وانما قال ويمكن ولم يحزم بذلك لاحتمال ان يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى ليضمنكم فعدى لاجل ذلك إلى أو تكون إلى متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة أي إلى عرض هذا اليوم أو حسابه جعلنا الله من الفائزين فيه عنه وكرمه وتأول بعضهم البيت على تعليق إلى بمحذوف أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس حذف الشاعر متعلقا بالجار وهو مضافا وقول الكلام لانه كان في

فعدى تهوى بالى كما يعدى قيل بها وفي حواشي المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن في قراءة تهوى ان يقال ضمن معنى تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذي يدل عليه هوى بالكسر بل طالب الميل والاتبان ليجد وارقا بالآتي المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط ولو كان التركيب واجمل طائفة لا يمكن هذا التأويل قل وفي المصباح للوزير سأل الله ان يحب الحج الى عبادته وقيل الاقيدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه قلت ويكون اطلاق الاقيدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من تسمية الشيء باسم جزئه كتسمية الرينة عينا أو على ان الاصل تهوى بالكسر أى تسقط فقلبت الكسرة على التى على الواو ففتحة وفتح قلبت الياء ألفا كما يقال في رضى بكسر الضاد وفتح الياء بوزن بفتحها وألف بعدها وفي ناصية ناصية قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحريك الياء في الاصل كفى رضى وناصية ١٦٤ وهذا غير موجود في تهوى (أى) بفتح الكسر للهزمة

وفي الشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى في البيت مبينة لغاية مجرورها وليست قسما آخر اه وأقول قد قرنا فيما سلف ان الى التبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع اعنى أحدهما والى في البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة (قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحريك الياء في الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء في تهوى عارض للاستثقال وأصلها الحركة وأقول في هذا الجواب نظر لان سكون تهوى العارض للاستثقال هو سكونه عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هي له في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست بعمدية

(أى بالكسر والسكون)

(قوله واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو جازا سكان الياء وفتحها وحذفها) اما سكونها فقال الرضى للبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما في ها الله وهو أيضا من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبييننا لحرف الايجاب واما حذفها فلا ساكنين (قوله وعلى الاول فيلحق ساكنان على غير حدها) أى على غير حد التقائهما لان الحد لا لتقاء الساكنين لهما واحد التقائهما ان يكونا في كلمة ويكون الاول منهما حرف لين والثاني منهما مدغما في آخر نحو دابة وخويصة وحروف اللين الالف والواو والياء السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

(أى بالفتح والسكون)

نعم تقع في هذه المواضع كلها بوزن ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق (قوله) هو قل اى وربي انه لخلق ولا تقع عند الجميع لا ابن الحاجب ولا غيره بوزن الا قبل القسم واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو التى للقسم فقلت اى الله بوزن جازا سكان الياء أى النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف الواو والقسم بفتحها كما فتحت نون من مع لام التعريف والفتح هنا لا من أحد هما المحافظة على تميم اسم الله كما ذكرنا في ألم الله والاخر الفراء من النقل الناشئ عن اجتماع كسرتين كما ذكرنا في ومن الناس بل النقل هنا أشد لان أولى الكسرتين على الهزمة والاخرى على ياء بوزن حذفها لا لتقاء الساكنين لاعتلاهما وعلى الاول وهو اسكان الياء تبقى ساكنة فيلحق ساكنان على غير حدها لان الساكنين ليسا في كلمة كما في الضالين ونحو الثوب وانما هما في كلمتين كما في التقت حلقة البطان (أى) بالفتح للهزمة بوزن السكون بوزن الياء بوزن وجهين وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما معترض أى أعني بالفتح والسكون به لضبط النطق بهذه الكلمة والخبر الثاني قوله بوزن حرف موضوع بوزن الياء العيب أو القريب أو المتوسط وهذا

بوزن السكون بوزن الياء بوزن حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق الخبر ولا علام المستخبر ولو عد الطالب وتقع بوزن ولو قال فتقع بالفاء لكان أحسن بوزن بعد قام زيد فتكون حينئذ لتصديق الخبر بوزن وهل قام زيد فتكون اذ ذلك لا علام المستخبر بوزن واضرب زيد فتكون اذن لو عد الطالب بوزن ونحوه بوزن مثل يقوم زيد وهل يضرب عمرو ولا تضرب بكر فتقع نعم بعده بوزن وظاهر هذا الكلام ان اى تقع بعد الخبر موجبا كان أو منغيا وبعد الامر والنهي والاستفهام موجبا كان ما يتعلق به أو منغيا فان

مبنى على خلاف في ذلك فان من الناس من ذهب الى انه لنداء البعيد ومنهم من قال هي لنداء القريب ومنهم من قال هي لنداء المتوسط وقال الشاعر **يؤلم تسمى أي عبد في روتق الضحى** بكاء حلمات لمن هدير **عبد مرخم عبدة** اسم امرأة وروتق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال في الصحاح هو مقصور وبذ كرو يؤنث فن أنث ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغرو والهدير صوت الحمام وهو المراد في البيت والهديل أيضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جرح من جوارح الطير قالوا وليس من جملة الاوتبيكي عليه قال الشاعر **وما من تهتفين به انصر** باسمع جابة لك من هديل كذا في الصحاح وليس في البيت الذي انشده المصنف ما يعين حال المنادي من قرب أو بعد أو توسط **يؤوف الحديث أي رب** وانامعهم وفيه أيضا قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمه أبا طالب أي عم قل لا اله الا الله ووقع في تعليق على البخاري المسمى مصابيح الجامع وأي هنا لنداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة **يؤوقد ألقها** أي هزتها فتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكيم ثابت مع كون البعيد أو القريب أو المتوسط على الخلاف الذي ذكره وفي ذلك نظر **يؤوحرف تفسير** بالرفع عطف على الخبر الثاني وهو قوله حرف لنداء البعيد **يؤوقول عندى عسجد** بعين وسين مهملتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر **يؤأي ذهب** وفي القاموس العسجد الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت **يؤوغضنفر** ١٦٥ بغين وضاد معجنتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء

(قوله ألم تسمى الخ) عبد مرخم عبدة والروتق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكر نظر الى انه اسم كصرد ونغرو ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو أيضا صوت الحمام (قوله وقد عمد ألقها) حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز مدها اذا بدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد (قوله وحرف تفسير) وهي أعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة سواء المفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان أي التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا (قوله لانالم نزعاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه) انما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام وليت الكثيرة في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشيء على نفسه نحو وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد يعطف الشيء على مرادفه نحو **والتي قولها كذبا ومينا** (قوله وترميني بالطرف الخ) ترميني بالطرف أي تشيرين الى به وتقلينني أي تبغضينني يقال قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد (قوله لان اذا طرف لتقول) يعني وفاعل تقول المخاطب فكذلك يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وبالك والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر **يؤولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه** وأي ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف واحترزا بالملازم مما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون أخرى كقوله **والتي قولها كذبا ومينا** فانها كما تعطف هذا تعطف غيره فلابت ملازمة لعطف المرادف **يؤوقع أي** تفسير الجملة أيضا كقوله وترميني بالطرف أي أنت مذنب **وتقلينني لكن اياك لا ألقى** ترمينني تشيرين الى وتقلينني أي تبغضينني يقال قلاه قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد وقلاه لغة طي واصل لكن لكن انما حذفت الهمزة والقيت حركاتها على نون لكن فتلافت النونان فكان الادغام وقدم الكلام على ذلك في ان المكسورة الخفيفة ومن ان المصنف اختار ان الهمزة حذف اعتباطا وتقديم المفعول لرعاية القافية والمعنى لكن انالا أقلبك **يؤواذا وقعت أي** بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير وهو في عبارة المصنف للتكلم **يؤوقول استكتمته الحديث أي** سأله كتمان به يقال ذلك بضم التاء من سأله كتمانها كذلك في استكتمته **يؤولو جئت باذا مكان أي** فجت فقلت اذا سأله **يؤعلى الخطاب وان كان الاول على التسكام** لان اذا طرف لتقول وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التقارز في الرخشي في الكشف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التقارز ان حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أي استقبلته بضم التاء وأي المفسرة وذلك انه اذا أراد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وبالك والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر **يؤولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه** وأي ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف واحترزا بالملازم مما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون أخرى كقوله **والتي قولها كذبا ومينا** فانها كما تعطف هذا تعطف غيره فلابت ملازمة لعطف المرادف **يؤوقع أي** تفسير الجملة أيضا كقوله وترميني بالطرف أي أنت مذنب **وتقلينني لكن اياك لا ألقى** ترمينني تشيرين الى وتقلينني أي تبغضينني يقال قلاه قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد وقلاه لغة طي واصل لكن لكن انما حذفت الهمزة والقيت حركاتها على نون لكن فتلافت النونان فكان الادغام وقدم الكلام على ذلك في ان المكسورة الخفيفة ومن ان المصنف اختار ان الهمزة حذف اعتباطا وتقديم المفعول لرعاية القافية والمعنى لكن انالا أقلبك **يؤواذا وقعت أي** بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير وهو في عبارة المصنف للتكلم **يؤوقول استكتمته الحديث أي** سأله كتمان به يقال ذلك بضم التاء من سأله كتمانها كذلك في استكتمته **يؤولو جئت باذا مكان أي** فجت فقلت اذا سأله **يؤعلى الخطاب وان كان الاول على التسكام** لان اذا طرف لتقول وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التقارز في الرخشي في الكشف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التقارز ان حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أي استقبلته بضم التاء وأي المفسرة وذلك انه اذا أراد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

أني بكامة أي كان ما بعدها تفسير الما قبلها فوجب مطابقتهما ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء
للفعل وان أني بكامة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب ان يكون ما بعد اذا على لفظ الخطاب أي اذا استقبلته
تقول لقيته ولا يستقيم اذا استقبلته يقال لقيته الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب لكنه عبارة قلقة الى هنا كلامه وفيه
زيادة على ما قاله المصنف يجوز قد تظم بعضهم ذلك فقال اذا كنيبت باي فعلا تفسره * فضم تاء ذلك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره * ففتح التاء امر غير مختلف كنيبت سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي يتعلق المحذوف
يدل عليه تفسره أي اذا كنيبت ١٦٦ حال كونك مفسرا باي فعلا ولا يجوز ان يكون فعلا منه وبأي كنيبت وبأي يتعلق

بتفسره لما يلزم عليه من
الفصل بالاجنبي وتقديم
معمول الصفة على
الموصوف وكلاهما محذوران
والباء من قوله وان تكن
باذا تفسره للمصاحبة
للازالة لان اذا ليست
المفسرة وانما المفسر
ما بعدها أي وان تكن
مفسر له مع اذا بما يذكر
بعدها

﴿أي﴾

بفتح الهمزة وتشديد الباء
اسم يأتي على أحد خمسة
أوجه شرطان نحو أيا ما تدعوا
فله الاسماء الخمسة
بدليل جزم تدعوا وادخال
الفاء الرابط على الجملة
الاسمية وهي الجواب
ونحو أيا ما تدعوا فليت
فلا تدعوا على دليل
الاتيان بالجواب وفاء الربط
بفتحها ما تدعوا أيكم زادته
هذه ايماننا ونحو فباي
حديث بعده يؤمنون وقد

﴿أي بفتح الهمزة وتشديد الباء﴾

(قوله تنظرت نصر الخ) هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصر بالهمزة مله هو
نصر بن سيار ملك العراقين والسماء كان كوكبان يقال لاحدهما السماء الاعزل وللاخر
السماء الراح واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة والضمير في أيهم ما يعود على الامرين
الذين أحدهما نصر والاخر السماء كان (قوله وموصولا فنحو لنزع من كل شيعة أيهم
أشد التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه) وعلة بناءه حينئذ ان المصدر لما حذف صار
أي مبنيا كاخواته الموصولة قال الرضي وذلك لان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو
شديد النزوع اليها فبادي سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبها بقبيل وبعد لانه حذف منه
بعض ما يوضحه ويبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبن للمضاف قال وقال سيبويه
ايضا الاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقبلاء في الشواذ أيهم أشد ينصب أيهم وذلك
انه لم تحذف الصلة بكم الهابل حذف أحد جزأيها وبقي ما هو معتمد القائده وهو الخبر (قوله

تنحرف أي الاستفهامية كقوله تنظرت نصر او السماء كين أيهما على من الغيث استهلت مواطره وخالفه

تنظرت انتظرت في مهلة ونصر اسم رجل والسماء كين هما كوكبان يقال لاحدهما السماء الاعزل وهو من منازل القمر
والاخر السماء الراح واليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة للسحاب أي عبت سحابه المواطر
والضمير من أيهم ما يعود على الامرين المتقدمين الذين أحدهما نصر والاخر السماء كان وموصولا فنحو لنزع من كل شيعة
أيهم أشد على الرحمن عتيا التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه والمعنى لنخرج من كل طائفة تبعث غاويامن
الغواة من هو أشد جراءة وجورا وعلى الرحمن اما متعلق بالمصدر ان جوزنا مثل تقديم هذا المعمول عليه أو بأشدا وهو البيان

لا صلة لشيء مما ذكره وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون ان ايا الموصولة معرفة دائماً سواء حذف
 صدوصلتها أو لم يحذف وسواء كانت مضافة أو غير مضافة كالشرطية أي كأي الشرطية أي كأي الاستفهامية أي فان
 الاعراب لا يزيلها ما في وقت من الاوقات قال الزجاج وهو من كبار النحاة البصريين يمتدحون ان سيبويه غلط في
 بكسر اللام في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بيناتها اذا أضيفت مع ان الاضافة
 مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب البناء واعتذر سيبويه بان قال لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأي
 الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخواتها فغيروها تغييراً ثانياً فان التغيير يؤنس بالتغيير قلت ومراعاة مخالفتها لأخواتها في
 الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأي الابتداء من صلة أي يجوز مطلقاً ومن صلة أخواتها انما يجوز في الامر الشائع
 بشرط طول الصلة والا فلا مخالفة بينهما وبينهم في مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت
 كأخواتها الموصولة وذلك ان شيئاً اذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع ليهابها في سبب يرجع اليها قلت كال
 الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقص بأي اذا أفردت وحذف صدر صلتها قائم معرفة مع وجود العلة التي علل بها البناء
 وانما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبهاً بقبول وبعد لانها قد حذف بعض ما يوضحها وبينها من الصلة
 لانها المبنية للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف ١٦٧

وقال الجرجي في فتح الجيم
 يخرج من البصرة فلم
 اسمع منذ فارقته الخندق
 الى مكة أحداً يعني
 من العرب ويقول
 لا ضربن أبهم قائم بالضم
 انتهى وظاهر الكلام
 ان المراد بالخندق خندق
 البصرة والذي نقله
 الرضي عنه أنه قال
 خرجت من خندق
 الكوفة حتى أتيت مكة
 فلم اسمع أحداً يقول نحو

وخالفه الكوفيون) يعني خالفوا سيبويه في ان أيا في نحو الآية موصولة على قراءة الضم
 أو في ان أيا الموصولة اذا أضيفت وحذف صدر صلتها تنبني على الضم لاني ان أيا يكون موصولاً
 يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ايا الموصولة معرفة دائماً (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا
 أفردت فكيف يقول بيناتها اذا أضيفت) قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف
 اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضاً معرباً لان حذف المضاف اليه يرجع جانب الحرفية
 كما في قبل وبعد (قوله وزعم هؤلاء) أي مخالفو سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من
 البصريين (قوله وعلفت تنزع) علفت بفتح المهملة واللام المشددة وقاعله مستتر عائداً على
 أي ويجوز ان يكون عائداً الى الجملة وصح نسبة التعليق اليها الحصوله من صدرها ويحتمل
 ان تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنياً للمفعول وأنت لان المراد كلمة تنزع (قوله
 ويرد أقوالهم ان التعليق يختص بأفعال القلوب) هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب
 يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لا ضربن الفاسق بالرفع رد على
 الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاختف في قوله ما يجوز

أضرب أبهم أفضل الامنصوباً يجوز زعم هؤلاء القائلون بان ايا الموصولة معرفة دائماً أي ان ايا
 المذكورة في الآية استفهامية لا موصولة وانها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا في مفعول تنزع فقال الخليل هو
 محذوف لا مذكور والتقدير ان تنزع الفريق الذين يقال فيهم أبهم أشد في الجملة في محل رفع على انها محكية
 بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية وقال
 يونس المفعول هو الجملة الاسمية الاستفهامية ولا حذف وعلفت تنزع عن العمل في لفظ الوجود المانع وهو
 الاستفهام كما في ان تعلم أي الخزيين أحصى بالبناء أمداً وقال الكسائي والاختف في المفعول هو كل شعبة
 ومن زائدة وجملة الاستفهام مسنأة في محل لها من الاعراب وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب
 ويرد أقوالهم وهذا الف ذكره بعد النشر غير مرتب على حسب التعداد المتقدم في أن التعليق يختص بأفعال القلوب
 وتنزع ليس منها وهذا الرد المذكور وأولاً يتعلق بقول يونس الذي ذكره هناك ثانياً وانه لا يجوز لا ضربن الفاسق بالرفع
 بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وهذا الرد المذكور ثانياً يتعلق بقول الخليل المذكور هناك أولاً وانما يتم هذا ان لو كان
 الخليل يمنع هذا التركيب والافله ان ياتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية نعم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب
 انتهز الرد والشان فيه وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب وهذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائي والاختف
 المذكور هناك ثانياً

بأنه يرد أقوالهم أيضا بقول الشاعر إذا ما القيت بنى مالك • فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أي وبجرها والرد به يتوجه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الأقوال الثلاثة بأسرها فإشارته إلى رد قول يونس بقوله لا يعاقب عن العمل إجماعا وإشارته إلى رد قول الخليل بقوله لا يجوز حذف الجور ودخول الجار على معمول صلاته لا يدل على ذلك على قياس قول الخليل في الآية فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل وإشارته إلى رد قول الكسائي والاختفاء بقوله لا يستأنف ما بعد الجار للزوم حذف الجور وبقاء الجار وحده ولا يجوز حذف الجار على ما ذهب إليه يونس وقوله سلم على مكثفيا بالجار عن التناظر بالجور وإذا بطلت الأقوال الثلاثة في البيت تعين أن تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها وهي في محل جر بعلى ١٦٨ ولا إشكال في وجوز الـمخشري وجماعة كونها أي كون أي في تلك الآية

بأنه موصولة مع أن الضمة أعراب فقدر وامتعلق الترفع من كل شيعة وكأنه قيل لنزع بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدأ المكنفان للموصول أي المحيطان به أو الكائنات بكنفيه أي ناحيته وهو فيه تعسف ظاهر من جهة اجتماع أمور هي حذف مفعول لنزع فإن من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين والظاهر أن لا تعسف لأن هذه الأمور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد إذ لا نزاع في صحة قولك أخذت من الدراهم ولا في حسنه ولا في أن الاستئناف على تقدير سؤال سائغ شائع في تراكيب البلغاء وفي

زيادة من في الإيجاب فالعبارة فيها ألف ونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف على فاعل برد وجهه يروى في محل نصب على الحال وهو راد على الجميع أو هو مبتدأ وجملة يروى خبره والجملة مستأنفة لرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق ببيان للرد على يونس وقوله لا يجوز حذف الجور ودخول الجار على معمول صلاته للرد على الخليل وقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للرد على الكسائي والاختفاء لانهما قالان أن ما بعد هاء جملة استفهام مستأنفة (قوله وجوز الـمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة أعراب) في الشرح لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أن الـمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية أعراية على التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلاف في أعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه يرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيؤيد به على أنه مبنى لسقوط صدر الجملة التي هي صلتها حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون الترفع واقعا على من كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا أي لنزع بعض كل شيعة وكان قائلا يقول من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة أعراب أو بناء اه وأقول لا نسلم أن قول المصنف مع أن الضمة أعراب من كلام الـمخشري وإنما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه وإضافة هذه المقالة مع غيرها إلى الـمخشري وغيره لا تقتضي أنها من كلام الـمخشري لجواز أن تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز أن يكون المصنف اطاع عليه في غير الكشف أحد هذه من قوله ويجوز أن يكون الترفع واقعا على من كل شيعة إلى آخره فإن قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أي في الآية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على أن المراد جواز ارتفاعها على الأعراب على تقدير الموصولة (قوله وفيه تعسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكنفان بالموصول وفي الشرح والظاهر أن لا تعسف لأن كلام من هذه الأمور التي اجتمعت جار على القواعد وأقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد وإنما المراد به كثرة الاعتبارات والتقدير أن كان كل واحد من ما جاريا على القواعد وكثيرا ما يطابق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ) وفي الشرح هذا الكلام أن كان من تمام الاعتراض

الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا في جواز حذف المبتدأ القريبة ثم لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أن الـمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية أعراية على التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلاف في أعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه يرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيؤيد به على أنه مبنى لسقوط صدر الجملة التي هي صلتها حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون الترفع واقعا على من كل شيعة كقوله ووهبنا له من رحمتنا أي لنزع بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة أعراب أو بناء ولا يخفى أنه يلزم على جعلها أعراية الحكم بأن أيامه مع حذف صدر صلتها وهو باطل على القول المختار لا أعلمهم استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ وسبب أن ذلك عن ثعلب وهذا الكلام من المصنف

ان كان من تمام التعقب على الزمخشري فشكل لان أيهم على رأيهم خبر لا مبتدأ وان كان هذا اخبارا عن حكم من أحكام أي الموصولة لا رد على الزمخشري فهو غير مناسب لانه لا تعلق له بها يجوز عزم أبو الحسين في ابن الطراوة ان أياما مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي فدل على انه ضمير جراضيفت اليه أي ولو كان مبتدأ المكان ضمير رفع منفصل فلم ترسم أي متصلة به وفيه نظر في الكشف في تفسير سورة الشعراء عند الكلام على قوله تعالى كذب أصحاب الاية مانصه قرئ أصحاب الاية بالهمزة وبخفيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة اسم بلد فنوهم قاده اليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وانما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ قط كما يكتب أصحاب النحولان ولولي على هذه الصورة لبيان لفظ المصحف وقد كتبت في سائر القرآن على الاصل والقصة واحدة على ان ليكة اسم لا يعرف الى هنا كلامه ومراوده بالنصب الفتح وسيأتي للمصنف في الكلام على لان ثم من ذهب الى ان لاهي النافية وان التاء مزيدة في أول الخبر لسميها متصلة بها في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه ورده المصنف بان قال ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره مع انه بسبيل من ان يقول لا دليل فيما ذكرتم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس وهو بالاجماع على انه اذا لم تضاف كانت معربة وهوذا ومن قد ح لا اشكال في صحتة يجوز عزم ثعلب ان أبا لا تكون موصولة وهو في بعض النسخ موصولا وهو اصله وقال في الاحتجاج لما زعمه من ذلك لم يسمع في معنى من كلام العرب أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ولو كانت أي موصولة لسمع ذلك وفي صحة هذه الملازمة نظر ١٦٩ وهو الرابع من أوجه أي

على الزمخشري فشكل لان أيهم على رأيهم خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من أحكام أي الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال أمر أجنبي بين أمور متناسبة وأقول هو جواب عن ايراد بردي على المصنف في تقرير كلام الزمخشري بانه حذف من الآية مبتدأ مكتفان لاسم موصول وذلك الايراد هو ان هذا مبني على كون أي خبرا لمبتدأ محذوف وليس ذلك بتعين لجواز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان أبا الموصولة لا تكون مبتدأ (قوله وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي) قيل عليه كم في الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز ان يكون هذا منها (قوله والخامس ان تكون وصلة الى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل) وذلك لانهم

٢٢ ن ل في حال لا معرفة تكررت بعبد الله أي رجل في وكقول الشاعر قاومت ايماء خفياء خبتر فله عينا خبتر أيما فتي قال في التسهيل ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى ما بمائل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ومراوده بالوصف ما تعلق به وصف في الجملة أعم من أن يكون تابعا أو غيره يشمل الموصوف الاصطلاح وذو الحال ومثال الاضافة الى ما بمائل معنى فقط في الموصول قولك مررت برجل أي انسان والى ما بمائل لفظا ومعنى في ذي الحال ومعنى والفظا في الموصوف فقد مر التمثيل له فان قلت لم غير المصنف الاسلوب المتقدم في هذا الوجه وما بعده حيث قال والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكمال وصلة الى نداء ما فيه أل كما قال أولا شرطا واستفهاما وموصولا قلت لوقوع الفصل الطويل فلو عطف مع ذلك لا وشك أن يقع تشويش على الناظر فعمل ما فيه ل وهو الخامس ان تكون وصلة الى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل في ذلك لانهم استكروا اجتماع آلتى تعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما ينزل ايهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم في الحقيقة ذلك المخصص الذي ينزل الابهام ويعين الماسهية فيصير المنادى بمنزلة الماسهية معلوم الذات فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعه مبهمين مشروطا ازالة ايهامهما الا أن اسم الاشارة قد ينزل ايهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أي وكان ادخل في الابهام فلما جازى هذا ولم يجزى بأي بل لزم ان يردفه ما ينزل ايهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماسهية ويجري مجراه الذي ومثناه ومجموعه ومؤنتها وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام يجوز عزم الاخفش ان أيا هذه هي الواقعة بعد حرف النداء وهي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل في قال الرضي ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وتدور كونها

أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال في ونحو قول الشاعر دعوت امرأ أي امرئ فاجابني *

فكنت وایاه ملاذا وموتلا

موصوفة ثم قيل انه اورد عليه انها لو كانت موصولة لكانت مضارعة للضاف فوجب نصبها او اجاب بانه اذا حذف صدر
صاتها فالأغلب بناؤها على الضم فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا
للضاف كما في قولك يا من قال كذا الى هنا كلامه قلت انما تبني عند حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة واما اذا لم تضاف
فهى معربة بالاجماع ولا شك ان الواقعة في النداء غير مضافة فكيف يتم ما ذكره الرضى من هذا الجواب **في** ورد
أى قول الاخفش **في** بانه ليس لنا عائد يجب حذفه **في** والعائد على رأيه في تأيها واجب الحذف قال الرضى وانما وجب حذف
هذا المبتدأ المناسبة التخفيف للنمادى **في** ولا موصول التزم كون صلتها **في** جملة اسمية **في** وأى المذكورة على دعواه موصول يلزم
كون صلتها جملة اسمية تخرج عن الظاهر في الامرين (وله) أى لا يخفى **في** ان يجب عنهما **في** أى عن وجهى هذا الرد **في** بان
ما في قولهم لاسيما زيد بالرفع كذلك **في** أى موصول وجب حذف عائدته والتزم كون صلتها جملة اسمية والاصل لا مثل الذى هو
زيد وانما ذكر قيسد الرفع لزيد ليتحقق كون ما موصولة اذ لو جرت كانت زائدة ولو نصب في القول بجوازه لكانت ما كافة
ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب ١٧٠ وصل ما الموصولة في قولهم لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها

قد توصل بظرف أو جملة
فعليه فالاول كقوله
بسم الكريم الجدل لاسيما لى
شهادة من في خيره يتقلب
والثاني كقوله
فق الناس في الخبر لاسيما
ينيلك من ذى الجلال الرضا
في وزاد في الاخفش في سماع
سادسا وهو ان تكون
نكرة موصوفة نحو مررت
بأى معجب لك كما يقال بمن
معجب لك وهذا غير
مسموع في انما المسموع
عند وصفها كونها معرفة
على قول الجمهور في نحو
يا أيها الرجل **في** ولا تكون
أى غير مذكورة معها

استكرهوا اجتماع آتى التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما ما باسم مبهمة محتاج الى ما يزيل
ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهمة وفي الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام
وبين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضع
مبهمة مشروطة ازالة ابهامها الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج
الى الوصف بخلاف أى فكان أدخل في الابهام فلهاذا اجاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لزم ان يردفه
ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجرى مجراه الذى ومجموعه
ومؤنثهما وقد يجرى مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام نحو يا أيها الرجل (قوله ويرده
انه ليس لنا عائد يجب حذفه) قال ابن الصائغ أبو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف
هنا لان ما بعد أى عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كالحذف (قوله وله ان يجب
عنهما بان ما في قولهم لاسيما زيد بالرفع كذلك) يعنى موصولا وجب حذف عائدته ووجب
كون صلتها جملة اسمية وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في
لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف وبجملة فعلية وأقول هذا
عجب من الشارح لان الذى نقض به المصنف انما هو ما في لاسيما زيد بالرفع لافى لاسيما مطلقا
حتى يقال ان ما في لاسيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية (قوله ولا تكون أى غير
مذكورة معها مضاف اليه البتة) يعنى لا لفظا ولا معنى وهذا رد آخر على الاخفش في قوله
ان اباتكون نكرة موصوفة كن لان قوله ذلك يقتضى انها غير مضافة لفظا ومعنى (قوله

مضاف اليه البتة الا في النداء والحكاية **في** يعنى ان ايا لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى أرايت
الا في النداء والحكاية وقطعها في غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب اللفظ لا بحسب المعنى واليه أشار بقوله
البتة أى لا يذكر المضاف اليه معها الا لفظا ولا تقدير او هو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير بت
القول بترك المضاف البتة أى يقطع القول بترك القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا وينوى تقدير
في يقال جاءنى رجل فتقول **في** في الحكاية باى **في** أى يا هذا **في** يقال **في** جاءنى رجلان فتقول أيا **في** يقال **في** جاءنى رجال
فتقول أيون **في** فتعجبى باى ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من اعراب وتذكير وتأنيث وتثنية أو جمع تصحيح يصلح له فرجال
وان لم يكن جمع تصحيح لكانه صالح لان يوصف بالجمع السالم فيقال رجال صالحون فن ثم قلت في حكاية أيون وأى في الجميع
مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يمتثل المصنف للنداء لانه قدمه قريبا من تنبيه قول أبى الطيب **في** المتنبي
في أى يوم سررتى بوصال * لم ترعنى ثلاثة بصدود **في** ترعنى مضارع راعه أى أخافه والصدود المنع والمراد منه ما منع
الوصال **في** ايسر فيه أى موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قال أبو على **في** الفارسي **في** كتاب **في** التذكرة
في قوله

أرأيت أي سوائف وخدود * برزت لنا بين اللوى فزرودي السوائف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الرمل وزرود بفتح الزاي موضع لا تكون أي موصول لا ضافتها الى نكرة انتهى كلامه والمسئلة منصوطة في التسهيل وغيره قال بعض المتأخرين القياس يقتضي جواز إضافة أي الموصولة الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة كغيرها من الموصولات على القول المختار وانما المقصود من اضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذا قد منعوا من ذلك فكانهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ولا شرطية في هذا معطوف على موصولة من قوله أولا في بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة لان المعنى في تعليل لا تنفاه كونها في ذلك البيت شرطية أي لا يصح القول بشرطية فيه لان المعنى في حينئذ أي حين اذ تكون شرطية لان سررتني يوما بوصولك امننتي ثلاثة أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد الذي سيدكر في وانما هي للاستفهام في الانكار في الذي يراد به النفي كقولك لمن ادعى انه اكرمك أي يوم اكرمتني في تريد ما اكرمتني يوما من الدهر ولبس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم الذي وقع فيه الاكرام في بيت المتنبي في ما سررتني يوما بوصولك ١٧١ الارو عني ثلاثة بصدودك

والجمله الاولى في وهي أي يوم سررتني بوصولك في مستأنفة قدم ظرفها في وهو أي يوم لان له الصدر في بسبب اشتماله على الاستفهام في والجمله الثانية في وهي لم ترعني ثلاثة بصدودك في اما في موضع جر في حالة كونها في صفة لوصول على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف في العائد على

أرأيت أي سوائف الخ السوائف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مشناه النقرة يقال قلت العين لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فمالة ولا تقبل ترقوة بالضم كذا في الصحاح واللوى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر أي والجمله علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدرة) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصول والمعنى ما سررتني يوما بوصول الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالأخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول اه وأقول هذا التقدير يقتضي ان ثلاثة معمول الصدود يلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا أو شبهه (قوله وفيه بعد) أي في عطف الجمله الثانية في البيت على الاولى بقاء محذوفة لان

الموصول في قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الآية فيريد قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد منها في مواضع أي لا تجزي فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الآية يشير الى ان التمثيل به ليس مقصودا على ما تلاه منها بل هو في بقيةها أيضا أو في موضع في نصب في حالة كونها في حالا من فاعل سررتني وهو ضمير المخاطب في أو مفهوله في وهو ضمير المنكلم في والمعنى أي يوم سررتني في حالة كونك أيها الحبيب في غير رائع لي في وهذا على كون الجمله حالا من الفاعل في أو في حالة كونك أيها المحب في غير مروع منك في وهذا على كون الجمله حالا من المفعول في وهي حال مقدرة في لان عدم الروع بالصدود وليس مقارنا للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة في مثلها في قوله تعالى طبت فادخلوها خالدين في فان الخلود ليس مقارنا لدخول وانما هو مقدر قائم ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصول والمعنى على هذا ما سررتني يوما بوصول الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالأخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول فتأمل في أو لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بقاء محذوفة في والتقدير أي يوم سررتني فلم ترعني في كما قيل في قوله تعالى في أو لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بقاء محذوفة في والتقدير أي يوم سررتني وكذا في بقية الآيات وفيه بعد في الآيات والبيت اما في الآيات فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه لم يثبت في السعة يمين وأما في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف جمله على أخرى لا يقتضي مشاركة الثانية الاولى فيما اشتملت عليه من القيود فاذا لا يلزم تسلط النفي على المعطوف

ويؤول الامر الى الاخبار بجملة اثنين احدهما في معنى وهي الاولى والثانية فهاتين صريح باق على حاله اعدم تسلط
 النفي الاول عليه والمعنى لم تسرف يوما بوصول فلم ترعني ثلاثة أيام بصدد وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من
 تسلط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكنا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف
 ففيه بعد وهو المحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فاقالوا اذا قال لهم لا على أن ثم فاء عاطفة محذوفة وهو من روى
 ثلاثة في بيت المتنبي **ب** بالرفع لم يجز عنده كون الحال من قائل سررتني لخاوترعني من ضمير ذي الحال **ب** وهو ضمير المخاطب قلت
 ويجوز أن يكون التقدير عنده هذا القائل لم ترعني منك ثلاثة بصدد فيحصل الربط باعتبار المحذوف والله أعلم بالصواب والله المآب
﴿اذ﴾ **﴿** على أربعة أوجه أحدها أن تكون اسمها للزمن الماضي ولها أربع استعمالات **﴿** وفي بعض النسخ أربعة
 بالتاء ووجهها أن مفرد استعمالات استعمال وهو مذ كرفلا اشكال ووجه الرابع أن يقال اما أن يكون أنت باعتبار أنه
 أراد بالاستعمال الحالة أو جعله جمعا للاستعمالة لا لاستعمال ويرجع نسخة الرابعة بالتاء قوله في التفصيل أحدها والثاني
 والثالث والرابع قد ذكر السكل ويحتمل أن يكون أنت وذ كر باعتبارين **﴿** أحدها أن تكون ظرفا نحو **﴿** لا تنصروه **﴿** فقد
 نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا **﴿** وأسند الانخراج الى الكفار لانهم حين هو باخراجه أدن الله في الخروج وكانهم
 الاستعمالات الأربعة **﴿** أن تكون مفعولا به نحو واذا كروا **﴿** كتم قليلا
 ١٧٢

اخرجوه **﴿** والثاني **﴿** من
 فكتركم **﴿** أي واذا كروا
 نفس هذا الوقت
 وهو الغالب على المذكورة
 في أوائل القصص **﴿** بكسر
 القاف جمع قصة **﴿** وفي
 التنزيل أن تكون
 مفعولا به بتقدير اذ كرموا
 واذا قال ربك للملائكة **﴿**
 اني جاعل في الارض
 خليفة قالوا اتجعل فيها
 من يفسد فيها وجوز
 الزمخشري هذا الوجه
 وهو أن تكون منصوبة

ذلك أن سلم ثبوته في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي (قوله خاوترعني من ضمير ذي الحال) في الشرح يجوز أن يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدد
 فيحصل الربط باعتبار المحذوف اه ولا يخفى أن كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل
 من عدم التقدير

﴿اذ﴾

(قوله ولها أربعة استعمالات) وفي بعض النسخ أربع بغير تاء وجه الاولى ان استعمالات
 جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله أحدها والثاني والثالث والرابع
 يرجع الاولى أجيب بانه يجوز أن يكون أنت أولا باعتبار وذكرا ثانيا باعتبار آخر (قوله
 واذا قال ربك للملائكة) في الكشف واذا نصب باضمار اذ كرو ويجوز أن ينتصب بقالوا
 اه قال أبو حيان والذي أذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا به لا يجوز اذ لا يوجد من
 كلامهم نحو أجببت اذ قدم زيد ويخرج ماورد مما يوهم ذلك على أن يكون اذ ظرفا لمحذوف

يدل

بأذ كرو وجه آخر وهو أن تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفا

فيكون التقدير وقالت الملائكة اذ قال ربك لهم اني جاعل في الارض خليفة أتجعل فيها وأورد على الوجه الاول ان فيه حذف
 فعل من غير قرينة فلا يجوز وأجيب بان كثرة دوره في القرآن منصوب به يكتفى قرينة لاسيما والظرف محل التوسع
 واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمرة مناسبة قلت اذ لم يكن منصوبا بأذ كرم لم يكن ظرفا كما عرفت فلامعنى اقول المجيب
 هنا لاسيما والظرف محل التوسع **﴿** ونحو واذا فرقناكم البحر وبعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لا ذ كر محذوف وهذا
 وهم **﴿** بفتح الهاء أي غلط **﴿** فاحش لاقتضائه حينئذ **﴿** أي حين اذ جعل ظرفا لا ذ كر **﴿** الامر بالذ كر في ذلك الوقت مع أن
 الامر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالكلفين مناجاة فكيف يكون المستقبل واقعا في الزمن الماضي
﴿ وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذ كرفيه **﴿** فتكون اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا فيه واعلم ان الهمزة من قول المصنف
 بتقدير اذ كرو وقوله ظرف لا ذ كر همزة قطع لانه اسم علم مسماه هذا اللفظ وقد عرفت في محله انه متى سمي بفعل فيه همزة
 وصل كانطلق فانها تقطع في حال العلمية فنبه لثله مما يرد عليك **﴿** والثالث **﴿** من استعمالات اذ **﴿** أن تكون مبدلا من
 المفعول نحو واذا كرفي الكتاب مريم اذ انتبنت فاذنبت اشتغال من مريم **﴿** والربط الضمير العائد اليها المستتر في الفعل أي
 واذا كرو وقت انتبأ مريم **﴿** على حد البديل في يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى **﴿** برقع القول على انه مبتدا
﴿ واذا كرو انعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء **﴿** وخبر ذلك المبتدا قول المصنف **﴿** ويحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة **﴿** فيكون

من الاستعمال الاول وهو كونها بدلا منها أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه وهو الرابع ان تكون مضافا اليها اسم زمان كما هو صالح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول أكرممتي فأنيت عليك يومئذ وحينئذ فالיום والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فأنيت عليك ١٧٣ اذا كرممتي والمعنى بحاله فان قلت

ما هذه الاضافة الواقعة

في مثل هذا التركيب قلت قال ابن مالك هو من اضافة المؤكد الى التأكيد وهو ان يظهر ان هذا من اضافة الأعم الى الأخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا قلت جازيذوا كرمته حينئذ فالعنى حين اذ جاء فالثاني مخصص بالاضافة الى المحجى والاول عام من ذلك فهو أعم منه فلا يكون الثاني مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبين للمراد به كما بين الأعم بالأخص فالأضافة فيه بيانية أي وأكرمته حينها هو حين مجيئه فتأمل هو أو غير صالح للاستغناء عنه وهو قوله تعالى ربننا لا تزغ قلوبنا ما بعده اذ هديتنا فان الظرف المضاف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود بوزعم الجمهور ان اذ لا تقع الا ظرفا وهو الاستعمال الاول وهو مضافا اليها وهو الاستعمال الرابع وأنكره الثاني والثالث وهو زعموا انها في نحو واذا كروا اذ كنتم قليلا

يدل عليه المعنى أي اذ كروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرح به قال الله تعالى واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذا نصب باضمارة اذ كبريئة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز واكونه اسما مجرورا باضافة الظرف اليه مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بأكونه مفعولا به مثل اذ كراد من بنا بكر ولم يجوز وارفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأتي المفعولية أيضا اذ لا يوجد في الكلام فيحمل مثل هذا على اذ كرا لحدث يوم كذا ثم الاحسن ان يجعل هذا الأمر عطف على محذوف قبله أي أشكر النعمة في خلق الارض والسماء واذا كروا الماء على تقدير انتصابه بقالوا فهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة (قوله والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ) في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤكد الى التأكيد اه وفي شرح الرضي واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة بمبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ أنتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر أبو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الا وان لأن قوله اليوم اما وضع النهار واما برهة من الزمان ولو قلت أتى برهة من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام أبي علي قال الرضي والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كان في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما أبدلت في كل وبعض واذا لان كلا وأخواتها لازمة للاضافة معني فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست لازمة للاضافة معني فلو قلت كنا حينئذ اذ اقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهرا ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوم وحينئذ وساعة بغيرها من تنوين التأكيد والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيضا في اللفظ صالحا للجميع أنواع الأزمنة متعودا بحذف الجمل المضاف اليها ومع ابدال التنوين منها كقوله وأنت اذ صبح في عهده هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض فيكون التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين (قوله وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف) هكذا رأينا في نسخ معتمدة واللام في المفعول

فكثر كم ليست مفعولا به كما ادعاه المخالفون وانما هي ظرف لمفعول محذوف أي واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا وهو في نحو واذا كرت في الكتاب مريم واذا انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف أي واذا كرت قصة مريم والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشأن ونحوها كما أسلفناه وسيجيء في الكلام على اذ في المتن ان شاء الله تعالى واعلم انه

ثبت فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفته هذه الكلمة وقيل
لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وما ثبت في النسخ
يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف
فقبل الى المفعول لكان أحسن ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء لهم فيحمل
المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول ١٧٤ على ما صرح به لتجري المحال على سنن واحد وفيه بحث وهو من الغريب ان

الزنجشري قال في قراءة
بعضهم من الله على
المؤمنين اذ بعث انه يجوز
ان يكون التقدير منه
اذ بعث ويجوز كون اذ
في محل رفع كاذاني قولك
أخطب ما يكون الامير
اذا كان قائما أي لمن من الله
على المؤمنين وقت بعثه اهـ
كلامه وهو نقل بالمعنى
وغالب اللفظ ومرة ان
من قوله انه يجوز مفتوحة
ليس الا فان هذا اللفظ
لم يقع بعينه في كلام
الزنجشري حتى يحكى
وانما قال وقرئ ان من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم
رسولا وفيه وجهان ان يراد
لمن من الله على المؤمنين
منه أو بعثه اذ بعث فيهم
فحذف لقيام الدلالة أو
تكون اذ في محل الرفع
كاذاني قولك أخطب
ما يكون الامير اذا كان
قائما بمعنى لمن من الله على
المؤمنين وقت بعثه هذه
عبارة بحروفها وعلى
الثاني فلا حذف وانما

لله والمد والمفعول الموجود في الآية أعني مريم وفي الشرح والذي ثبت في النسخ التي
رأيتها وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفته الى وقيل ظرف
لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما
ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد
الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا اهـ (قوله ومن الغريب ان
الزنجشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله) عبارة الزنجشري في الكشف وقرئ لمن من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث
فيهم فحذف لقيام الدلالة أو يكون اذ في محل الرفع كاذاني قولك أخطب ما يكون الامير
اذا كان قائما أي من من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ قال التفتازاني مبنى الوجهين على
ان كلاما من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسماء فعلية ظرفية ههنا المبتدأ المحذوف أي منه
أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه
والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه أي أخطب
أكون الامير وأوقاته حاصل اذ اوجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على
الابتداء ومن من الله خبره أي من من الله وقت بعثه على طريقة نهارة صائما واذا مرفوع
على الخبرية أي أخطب أوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو
على تقدير ظرفية اذ انتهى وبيان انه على طريقة نهارة صائما ان من من الله خبر عن الوقت
وهو في الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه وهو بعثه كما ان صائما خبر عن النهار وهو في
الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه (قوله ولا نعلم بذلك قائلا) يرد عليه انه لا يلزم من عدم العلم
بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على ان في شرح اللب وضوء
المصباح ما يقتضي ان لذلك قائلا وهو واذا لا يلزم ان الظرفية نص على ذلك سيبويه في
الكتاب وأجاز اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فوقع اذ ههنا
مبتدأ وخبر اهـ لكن في نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظرفان ابن جني وهو امام مطلع نقل
ذلك في شرح الحاشية عن المبرد ولم ينسبه الى غيره وأيضاً الرضى امام مطلع لم ينسبها لسيبويه
بل قال وعن بعضهم ان اذ الزمانية تقع اسماء صريحة نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو أي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وانما اثر على شاهد على ذلك من كلام العرب اهـ نعم سيد كر
المصنف في بحث اذ في الرابع من الامور التي ترد قول الاكثرين اب العامل في اذ ما في جوابها
من فعل أو شبهه ان أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذ او وقوعها مبتدأ واذ كر ذلك

الحذف على الاول وهو جعل اذ ظرفية محذوف المبتدأ وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله
خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه واعتراض المصنف الوجه الثاني بقوله في الفتحة هذا
التوجيه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا و أقول اذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند
الاتيان بها مفعولا به أو بدلا منه صدق حينئذ انها ظرف متصرف فلا يجتمع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من
العرب ثم تنظيره بالمثال وهو قولك أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما في غير مناسب لان الكلام في اذ لا في اذا

وكان حقه بالانصب على انه خبر كان نحو ما كان جهم الا ان قالوا واسم كان هو قوله ان يقول اذ كان لانهم يقدرون في
 هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد به ولكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذواذا يستعمل اسم غير
 ظرف ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا على الصورة التي تلفظ بها وهي أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما
 والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب فانما يقال أخطب ما يكون الامير قائما ويظهر ان في كلام المخشري
 اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم فاشار الى ان هذا هو التقدير الذي ينطق به
 عند ارادة التفسير أي في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بان ثم قولاً غير
 مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا ان يكون مراده
 بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي ١٧٥ يشير به المصنفون الى وجود

قول آخر غير مشهور
 وكذلك المشهور ان
 اذ المقدرة في المثال في
 موضع نصب وليكن جواز
 عبد القاهر في الجرجاني
 كونها في موضع رفع
 غسقا بقول بعضهم
 أي بعض العرب في أخطب
 ما يكون الامير يوم الجمعة
 بالرفع فتكون اذا
 الواقعة في موضعه كذلك
 وهو ما يقوى ان المصنف
 أراد بالمشهور اولاً ما أراد
 به ثانياً من الاشارة الى
 الخلاف في حقه فيوقاس
 المخشري اذ على اذا
 والمبتدأ على الخبر
 وهذا تشنيع ولعل
 المخشري لم يستند الى
 هذا القياس وانما ينبغي
 على ما ذكرناه قبل

أبو البقاء بضاعند قوله تعالى فاذا انقر في الناقور (قوله وكان حقه ان يقول اذ كان) في الشرح
 عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذواذا كما يستعمل ظرفاً يستعمل اسم غير ظرف اه وأقول
 يفهم من قول المصنف بعد هذا يقاس المخشري اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا (قوله
 ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا) يعني ان كلام المخشري ظاهر في ان أخطب ما يكون
 الامير اذا كان قائماً يتكلم به وان كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً انه لا يتكلم به بان يكون
 مراده في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر ان في كلام
 المخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم
 وأقول انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم لم ان يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه
 وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره فليس في
 عدول المخشري عن قولهم الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا (قوله والمشهور
 ان حذف الخبر في ذلك واجب) أي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم
 هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدأ الفعل تفضيل مضاف الى مصدر وبعده حال لا تصح
 ان تكون خبراً عن ذلك المبتدأ وأنت خير بان فيما نقلناه آتفاع النقتاز في جوابا عن هذا
 الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا (قوله ولكن
 جواز عبد القاهر كونها) أي كون اذا المقدرة في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان
 مضاف الى ما يكون بخلاف نحو أكثر شربي ونحو ضرب زيد او ذلك لكثرة وقوع ما المصدرية
 زماناً وكثرة وقوع الزمان مسنداً اليه الفعل نحو وماليل المطي بنائم فيكون التقدير أخطب
 أوقات ما يكون الامير وقت كونه قائماً يجعل الوقت أخطب كما في نهارة صائم ولا يجوز على
 هذا التقدير ان تكون اذ ظرفاً لخبر محذوف لما سيأتي في فصل خروج اذ عن الظرفية
 (قوله وقد يحتاج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا اغلال في أعناقهم) في الشرح فيه

في الوجه الثاني من أوجه اد ان تكون اسماً للزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها فان تحدثتها
 بأخبارها هو عند النسخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفاً لذلك الحديث الواقع في الزمان
 المستقبل فيلزم كون الظرف مستقبلاً وقد تقدم ان الاضافة في نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى تأكيد كونه أو هي
 بيانية فلزم المطالب بالجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل
 الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع في تنزيل الحديث المستقبل منزلة الماضي فن هذه الحثية ساغ جعل اذ ظرفاً له وقد يحتاج
 لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا اغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه
 وقد عمل في اذ فيلزم ان تكون بمنزلة اذ وفيه نظر اد لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها
 فيقال هذا من باب ونفخ في الصور أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصادق
 ذلك في وجه الثالث من أوجه اد ان تكون للتعليل نحو وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتمكون

أول ما ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وانكم مشتركون في محل رفع على انه فاعل ينفع والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب أي كما كان هموم البؤس يطيب القلب في الدنيا ومنه قول الخنساء ترقى آخاها صخرًا ولولا كثرة الباقيين حولي * على اخوانهم لقتلت نفسي ولا يكون مثل أخي ولكن * اسلي القلب عنه بالناسي أما هؤلاء المشتركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروحهم لعظم ما هم فيه واليوم واذ كلاهما متعلق بالفعل وهو هل * اذ * هذه * التي للتعليل بحرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب * من جهة أن تعليق الحكم بوصف مشعر بعلمية الوصف لذلك الحكم ١٧٦ هذان الاحتمالان * قولان * ذهب الى كل منهما بعض النحاة وانظر

القول الثاني فانه يلزم عليه أن تكون اذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيدًا اذساء ولا قائل به وهو انما يرتفع السؤال في الذي سيورده قريبًا على القول الاول وهو جعل اذ حرف علة وأما على القول الثاني وهو جعلها ظرفًا للتعليل مستفاد من قوة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال في فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادًا لاختلاف زمني الفعلين * النفع المنفي والظلم فان زمن الاول زمن الآخرة وزمن الثاني زمن الدنيا وهو يبقى اشكال الآية * وهو المراد بالسؤال المذكور أولاً

نظر اذ لا مانع من ان يتناول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصادق ذلك اهـ وأقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير خرم وستنقل عن الرضى عند قوله وعمّا جاءه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا فمفك في كون التنفيس ليس بصادق عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الاصل وان الآية اذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين أحدهما اذا اغلال في أعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب العالمين وقال انه تكلف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن مستقبل ومن هنا يتبين ان المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الآية هو التكلف (قوله ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب) فان ومعهم ولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل ثقاله (قوله وانما يرتفع السؤال على القول الاول) اللام في السؤال للعهد والمعهود هو السؤال المتهوم من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى آخره وتقرر بذلك السؤال ان اذ لو كانت ظرفًا للتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفادًا اذ كذا ظرف بعناها في موضعها لكنه غير مستفاد وفي الشرح يعني بالسؤال ما أوردته في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين اهـ وأقول فيه نظر اما أولاً فلان تعبيره أولاً بالسؤال وثانياً باشكال الآية يشعر بخايرتها واما ثانياً فلانه لا معنى حينئذ لقوله فانه لو قيل لن ينفعكم الى آخره ولا لترتبه على ما قبله بالغاء واما ثالثاً فلان قوله ويبقى اشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه وان ما سبق لا يخص الآية بل يعمها وغيرها (قوله لاختلاف زمني الفعلين) يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم وعما قاله عرف الجواب عن افادة ضربته اذساء للتعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد (قوله لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة

وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين * وهما زمان الآخرة وزمان الدنيا كما عرفت ولا ابدال مع الاختلاف ولا تكون ظرفًا للنفع * لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية * لانه * أي لان الفعل لا يعمل في ظرفين * زمانين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثاني تابعاً للاول * ولا * يكون ظرفاً مشتركاً لان معمول خبر الاحرف الخمسة * وهي ان وكان ولكن وليت ولعل * لا يتقدم عليها * أي على تلك الاحرف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الاحرف الستة لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهرًا وتقريره أن يقال ثبت ان معمول كل من الاحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها لو جعلت في الآية ظرفاً مشتركاً لكان لازم تقديم معمولها هو من تلك الاحرف الستة عليه

وكان

وهو باطل وأما مع الافتصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها والكلام انما هو في المفتوحة فيقال في
 الاعتذار عن عدم عددها مع الخمسة انها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه لانها فرع عن المكسورة ولم يكن بالمصنف في هذا
 المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه **ولو** لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول **في** وبيان ذلك ان
 المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صلتها بمصدر وصالها بمولاهما الاسم والخبر وقد فرض ان اذا تقدمت على ان طرف
 خبرها الذي هو مشترك كون فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويتجه على المصنف ان يقال
 كان الصواب أحسن الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مر واما ان يسقط العلة الاولى ويثبت
 الثانية واما الجمع بينهما فما فشكل وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر والعللة
 في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لاهذه العلة فانها ١٧٧ مساوية الصدرية بدليل أعجبنى

وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم
 معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن أختها وهو ان المكسورة الهمزة والا كان
 الفرع أقوى من أصله فيما هو فرع فيه **(قوله)** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
 لان تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه
 العلة بالظن الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى انها فرع عما لا يتقدم عليه معمول ما في خبره
 وفي الشرح يتجه على المصنف أحد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة
 أو يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها
 ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لاهذه العلة فانها
 مساوية الصدرية بدليل أعجبنى انك محسن وكرهت انك مسيء فقول ان أراد خصوص
 الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها التدخل
 المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة
 الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي
 الثانية فقط انتهى وأقول فيه نظرم وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول
 خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انما من
 العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقدم معمول الخبر كتقديم الخبر الثاني ان اختياره
 أراد خصوص الخمسة قوله بالرفع لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل معنى وهو اعطاء مثل
 حكمها في فرعها كما بيناهم انما الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة
 أمرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع
 لم لا يجوز أن تكون العلة الامرين كما بينا وما المانع من أن يكون في كلمة جهنان مقتضيتان
 لاجراء حكم من الاحكام عليها **(قوله)** ومما جالوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا
 افك قديم واذا عترتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف لم يحصل الرضى هاتين

انك محسن وكرهت انك
 مسيء اذا تقرر ذلك فتقول
 ان أراد خصوص الخمسة
 فقط فلا معنى لذكرها في
 هذا المقام وان أراد الخمسة
 مع ما يتفرع عن بعضها
 لتدخل المفتوحة فلا
 معنى للجمع بين الامرين
 المذكورين اذ ليست العلة
 في الحكم المذكور بالنسبة
 الى المفتوحة أمرين كونها
 من الحروف المشبهة
 بالفعل وكونها موصولا
 حرفيا اذ العلة هي الثانية
 لا الاولى فتأمل **ولو** لان
 اشتراكهم في الآخرة
 لا في زمن ظلمهم في الواقع
 في الدنيا فلا يصح تعلق اذ
 ظلمت بمشتركون **ولو** وما
 جالوه على التعليل **في** قوله
 تعالى **ولو** اذ لم يهتدوا به
 فسيقولون هذا افك

٢٣ في ل قديم فان علقوا اذ سيقولون اشكل لا قرأناه بالفاء المانعة من عمل ما بعدهما فيما قبلها
 وقال الزمخشري العامل في اذ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره واذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم وقوله فسيقولون هذا افك
 قديم مسبب عنه وقال ابن الحاجب يجوز ان تكون اذ منضمنة معنى الشرط لدلالة الفاء بعد ما فتكون بمعنى اذا وحسن
 التعبير بالدلالة على تحقق ذلك لكونها للماضي ومما جالوه على التعليل أيضا قوله تعالى **ولو** واذا عترتموهم وما يعبدون **في**
 والمعنى واذا عترتموهم واعرلتم معبودهم **ولو** الا الله استثناء متصل لانهم كانوا يقرنون بالخالق ويشركون معه غيره كاهل
 مكة أو منقطع أي واذا عترلتم الكفار والاصنام التي تعبدونها من دون الله وهو كلام معترض اخبار من الله تعالى عن الغيبة
 انهم لم يعبدوا غير الله **ولو** فاووا الى الكهف ويرد على هذا ما مروى في ما ذكره ابن الحاجب من تضمن اذ المعنى الشرط
 على نحو ما تقدم قال الرضى ويجوز ان يكون هذا من باب الرخصة هجر أي مما أضمر فيه امارا مما جالوه على التعليل قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبم قريش واذما مثلهم بشركهم قريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك ابن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور انهم هم ابدلك لقريشهم أي لتكسبهم يقال قريش يفتح الراء يقرش بكسر الراء وكاذا أصحاب كسب وقيل قريش تصغير قريش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم لقريشهم وقيل غير ذلك والرواية في مثلهم ففتح اللام وسيأتي الكلام عليه في ما والبشر الانسان ١٧٨ ذكر أو أتى واحدا أو غيره وقد يجمع فيقال أبشار بنو وقول الاعشى

ان محلا وان مرتحلا *
وان في السفر اذ مضوا
مهلا
السفر جماعة المسافرين
وسافر وسفر كصاحب
وصحب وراكب وركب
والسافر هو الذي خرج
للسفر والمهل يفتح الهاء
التؤدة وعدم الجملة أي
ان لنا حولا في الدنيا وان
لنا ارتحالا عنها فجعل
كلاما من المحل والمرتحل
مصدرا مما يجران في
الجماعة الذين ما تواقبا
امها لانها لانهم مضوا
قبلنا وبقينا بعدهم
فتحقق الامهال اذ لم تغض
معهم بنو وانما يصح ذلك كله
على القول بان اذ التعليلية
حرف كما قدمنا والجمهور
لا يثبتون هذا القسم
وعدم الصحة في تنبيهك
الا يتبين آية الاحقاق وآية
الكهف قد يظهر للالتفاني
بين الماضي والاستقبال
واما في البيتين فيكون
التعليلية فيهما ليست بطرف
محل تطرأ وقال أبو الفتح
ابن جني في راجعت ابا علي
الفارسي في مرار في قوله

الا يتبين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذلم يهدوا به فسيقولون وقوله واذاعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأو واوقوله فاذلم تفعلوا وتاب الله عليكم فافعلوا الصلاة والاجراء الطرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانأ كرمه وهو في اذما مطرد ويجوز أن يكون من باب وال جزا فاجري أي عما أضمر فيه اما وانما جازا اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وأو واوقوله في الظروف الماضية التي هي اذلم يهدوا واذاعتزلتموهم واذلم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محال لما ذكرنا في اما زيد فمطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الزمنية الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز ان يكون موصولا اسميا في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في اذاعتزلتموهم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولا حرفيا والتقدير واذاعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله وأن تكون نافية وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن القية بتوحيدهم معترضة بين ادوجوابها لتحقيق اعتزالهم (قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم الخ) هذا البيت للفرزدق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز بن ولي المدينة ونعمتهم هي الملك وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وهو ابدلك لتقريشهم أي تكسبهم وقيل غير ذلك (قوله ان محلا الخ) السفر يسكون الفاء جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه والخلاف في كل ما يجيء من تركيب لفظ يقع على المفرد كشيء وركب في راكب وأما ما لا يجيء كالغنى والرهط فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والسافر الذي خرج للسفر والمهل يفتح الهاء والتؤدة وعدم الجملة (قوله وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف) في الشرح عدم الصحة في آية الاحقاق واذلم يهدوا به فسيقولون وآية الكهف واذاعتزلتموهم قد يظهر للالتفاني بين الماضي والاستقبال واما في البيتين فيكون التعليلية فيهما ليست بطرف محال نظر انتهى وأقول لو كانت اذ في البيت الاول ظرفا لكانت ظرفا لاعاد اذ لا معنى لظرفيتها لاصبحوا ولو كانت ظرفا لاعاد لا يقتضي ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشركهم وهو خلاف المراد من مدحهم بعد الماتلة مطلقا ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفا لمهلا اذ لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى فلو كانت ظرفا لمهلا ليلزم تقدم معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول ظرفا كما هو المشهور وفي لزوم كون اذ ظرفا لمهلا من نفي كونهما ظرفا للسفر نظر لجواز أن يكون ظرفا بدلا من الجار والمجرور أعني في السفر فليتأمل (قول وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم) يعني عندهم لا ثبوت ظلمهم عندهم في يوم

تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والآخر متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبله اهـ فاما كون اليوم المستقبل في حكم الماضي فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيهه على تحقق الوقوع واما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر فغيره نظر في وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم عندهم وثبوت ظلمهم عندهم يكون

القيامه

يوم القيامة فكانه قيل وان ينفعكم اليوم اذ صبح ظلمكم عندكم فهو بديل ولا اشكال لان اذلالا يستقبل على هذا التقدير فلم
يختلف الزمان في وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم ويح اذ انبينا عليهم ما ايضا فاذ بديل من اليوم في ما ذكرناه كان البديل متأت على
ما ذهب اليه أبو علي الفارسي وما كان هنا مظنة سؤال تقديره ان يقال قد صنف ان بعد المصافة الى اذ في نحو ربنا لا نزع
قلوبنا بعد اذ هديتنا اسم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وهنا على التقدير الماضي قد حذف وهو مناف للكلام السابق
أجاب عنه المصنف بقوله في وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هنالك انها لا يستغنى عن معناها
كما يجوز الاستغناء عن يوم في يوم مثلا انها لا تحذف لدليل في وهنالم نقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا
بانها مرادة مقصود معناها الكثرة اذ حذف لدليل في واذا لم نقدر اذ تعليل فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليل في على حذف لام
العلة في والفاعل في ضمير في مستتر راجع الى قولهم ياليت بيني وبينك بعد المشرقين في أي ولن ينفعكم اليوم هو أي هذا
القول أولون ينفعكم هذا التمني أو هذا الاعتماد لانكم في العذاب مشتركون أي لا شراكم في سببه وهو الكفر في أو في
راجع في الى القرين في المذكور في قولهم فبئس القرين في ويشهد لهما في أي لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا
راجعا الى قولهم ياليت بيني وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا راجعا الى القرين مع كون ان وصلتها

١٧٩

تعليل في فقرأه بعضهم
انكم بالكسر على
الاستئناف في فانه جواب
لسؤال عن العلة مقدر
كانه قيل لم لا ينفعنا ذلك
فقيس انكم في العذاب
مشتركون في والرابع في
من أوجه اذ في ان تكون
للفاجأة نص على ذلك
سيدي به وهي الواقعة
بعد بيننا وبينكم وقد تجيء
بعدها اذا الفجائية
في كقوله

استقدر الله خيرا وارضى به
فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحياء مغتبط

القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس
الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان (قوله وعلم ما ايضا فاذ بديل من
اليوم) يعني ان اذ على هذين القولين بديل من اليوم كما انها بديل منه على قول أبي علي (قوله
وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا) هذا الاشارة الى جواب سؤال يقع ههنا
وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنها باذ وهو مناف لما
تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي تضاف الى ادول يستغنى عنها (قوله وادا
لم نقدر اذ تعليل فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليل والفاعل مستتر) يعني واذا ظلمتم بديل من
اليوم لانها في حكم الله سواء أولان المراد بالظلم ثبوته عندهم أولان التقدير بعد اذ ظلمتم (قوله
وهي الواقعة بعد بيننا وبينكم) قال الرضي أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جاست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك
فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد بيني لما قصد اصابته
الى الجملة لان الاضافة اليها كالاضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي
تضمنته وزادوا عليه ما الكافة لانها التي تكفي المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفحمة فتولدت
الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يوثق بها
للووقف كما في انا والطنونا اه (قوله استقدر الله خيرا الخ) استقدر الخير اطال تقديره

اداهو الرمس تعفوه الا عاصير في فوقه اذ بعد بينما في البيت الاول واذا بعد هاتي البيت الثاني وقد لا يوجد في بعض
النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصددده وكان الاصمعي لا يستفصح الا ترك اذ واد في جواب بيننا وبينما
لكثرة مجيء جواب ما بدونهما قال الرضي والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر أفصح ألا ترى الى قول
أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيننا هو يستقبلها في حياته اذ عقد هالا في خبر بعد وفاته قال ولما قصد
الى اضافة بين الا لازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليه ما لكافة لانها التي تكفي المقتضى
عن الاقتضاء واشبعوا الفحمة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف
قد يوثق به للوقف كما في انا والطنونا وأصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جاست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير
فقلت بين خروجك ودخولك أي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه فيبين كاتين مستعمل
في الزمان والمكان واما اذا كف بما والالف وأضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان مضافا لا تقدر من انه لا يضاف الى
الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات
زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد اه كلامه وحكي الحريري في درة العواص ان عبيد الجرمي عاش ثلثمائة سنة وأدرك

الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له حدثني بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم يقوم بدفون ميتاتهم فلما انتهيت اليهم اغرو وقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من أسماء مغرور * فازكروهل ينفعنك اليوم تذكير قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضر فليست تدري أفى الاحوال عاجلها * أدنى لشدة أم مافيه تأخير فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسرا ذارت مياسير وبينما المرء فى الاحياء مغتبط * اذاهو الرمس تعفوه الاعاصير يبكي الغريب عليه ليس يعرفه * وذوق رابته فى الحى مسرور قال فقال لى رجل أنعرف من يقول هذه الايات قلت لا والله الا اننى أرويهام منذ زمان فقال والذي تحلف به ان قائلها لصاحبنا الذى دفناه آنفا وانت الغريب الذى تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس به رجما وهو أسرهم بموته كما وصف فتعجبت لما ذكره فى شعره والذي صار اليه من قوله كانه ينظر الى مكانه من جنازته فقلت ان البلاء موكل بالمنطق فذهبت مثلا ١٨٠ فقال له معاوية لقد رأيت عجبا اه والاطلاق جمع طلق بفتح الطاء المهملة

والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى أبو بكر محمد بن القاسم الانبارى بسنده الى هشام بن الكلابى قال عاش عبيد بن شربة الجرهمى ثلثمائة سنة وأدرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم يقوم بدفون ميتاتهم فلما انتهيت اليهم اغرو وقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فازكروهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضر
فليست تدري وما تدري اعاجلها * أدنى لشدة أم مافيه تأخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسرا ذارت مياسير
وبينما المرء فى الاحياء مغتبط * اذاهو الرمس يعفوه الاعاصير
يبكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذوق رابته فى الحى مسرور

قال فقال لى رجل أنعرف من قال هذا الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذى دفناه الساعة وانت الغريب تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس رجما وأسره بموته فقال له معاوية لقد رأيت عجبا فن الميت قال هو عنبر بن اييد العذرى اه واطلاقا جمع طلق بفتحين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أى شوطا أو شوطين والمحاضر جمع محضر بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر وهو فى الاصل مصدر رمست الميت وارمسته دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض والاعاصير جمع اعصار وهو ريح تثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود يقال هى ريح تثير سحابا ذات ريح وورد ويرق (قوله وانما عاملها محذوف) مرجع الضمير هو بينا وبيننا وكذلك الضمير فى قوله بدل منهما

واللام وهو الشوط يقال عد الفرس طلقا أو طلقين والمحاضر جمع محضر وهو الفرس الذى يرتفع فى سيره والمراد هنا الاستعارة شبه الاحوال التى تتقلب بالانسان سرعة بالخيال العادية والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر وجمع تنبيها على ارادة أنواعه والمغتبط هنا الميسور والرمس تراب القبر والمعنى اذاهو ذو الرمس وتعفوه تمحوه وتجعله داسا والاعاصير جمع اعصار وهى ريح تثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود

(قوله)

بجوهرل هى ظرف مكان أو ظرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أى يدل على

المفاجأة فى غيره أو حرف مؤكد بكسر الكاف أى زائده هذه الاحتمالات أو أقوال وى اذ بينا على القول بالطرفية المكانية أو الزمانية أو قال أى فقد قال بن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه فلا مانع حيثئذ من عمله فيها أو عامل بينا وبيننا محذوف يفسره الفعل المذكور فاذا قلت بينا انما قائم اذ جاء عمرو فالغنى جاء عمرو فى زمن جاء بين اوقات قياى أو قال الشاويين اذ مضافة للجملة الواقعة بعدها ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبيننا لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف وهو اذ ولا فيما قبله وهو بينا أو بيننا وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذا بدل منهما أى من بينا أو بيننا فالتقدير فى ذلك المثال وافقت محبى زيد بين اوقات قياى زمان مجيئه أو قيل العامل ما بلى بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه ولا يمتنع عمله فيها وهذا ظاهر فى ان العامل المذكور غير عامل فى اذ فانظر عاملها عند صاحب هذا القول ما هو كما يعمل تالى اسم الشرط فيه نحو قولك أيا ضرب اضرب أو قيل بين خبر لمحذوف وقد رفق لك بيننا انما قائم اذ جاء عمرو بين اوقات قياى محبى عمرو ثم حذف الابتداء وهو محبى عمرو والخبر عنه بين اوقات

فيه مدلول على مجيء عمره وكان اذ عنده هذا القائل اما حرف زائد والمفاجأة في قوله بين في مبتدأ واذا خبره والمعنى حين انافتم حين جاء عمره فخرج كل من بين واذا عن الظرفية وهذا ليس شيئا من تلك الاقوال الاربعة التي حكها المصنف في اذا المفاجئة في ذكر لاذ في لابقيد كون المفاجأة في معنيين آخران أحدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة بالتصغير وهما التأييد وتبعه ابن قتيبة وحمل عليه آيات منها واذا قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقوله في الظاهر انما حرف على كل من هذين القولين ووجلت عليه في أي على التحقيق في الآية في المتقدمة وهي قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على ان المراد بالآية قوله تعالى واذا قال ربك للملائكة لانه سيقول وعلى القول بالتحقيق في الآية فاجلة معترضة بين الفعل والفاعل وهذا متحقق في آية الزخرف لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جلة معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون ومثل هذا في واذا قال ربك للملائكة لا يتأتى بوجه في وليس القولان في المذكوران وهما القول بالزيادة والقول بالتحقيق في شيء في لانه اخراج للكلمة عن موضعها المعروف بغير ثبت واختار في من الاختيار ١٨١ وفي بعض النسخ وأجاز من الاجازة

في ابن السكري انها تقع زائدة بعد بيننا وبيننا خاصة قال لانك اذا قلت بيننا أنا جالس اذا جازيد وقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهو جالس في وهي مضافة الى جلة جاء زيد وهو هذا الفعل وهو جاء في هو الناصب ليسن فيعمل المضاف اليه أي جزء المضاف اليه فان المضاف اليه هو جلة جاء زيد والعامل جاء وهو جزؤها في فيما قبل المضاف وهو محذور انتهى كلام ابن

(قوله والثاني التحقيق كقوله وجلت عليه الآية) في الشرح يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ولا يريد بها قوله تعالى واذا قال ربك للملائكة لقوله بعده هذا وعلى القول بالتحقيق في الآية فاجلة معترضة بين الفعل والفاعل ولا جلة معترضة في واذا قال ربك للملائكة (قوله وليس القولان بشئ) يريد بالقولين المعنيين الآخرين اللذين ذكر الاذ وانما كانا ليسا بشئ لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قبل فيه أحدهما يمكن أن يكون من المعاني السابقة (قوله مسئلة تلزم اذا الاضافة الى جلة) في الشرح يجوز ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذا فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذا مفعول اه وأقول لقائل أن يقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لا ذوا ملزومة لها لانها كلما وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة أو ما هو عوض عنها وهذا شأن اللازم مع ملزومه انه كلما وجد الملزوم وجد اللازم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ (قوله اما اسمية نحو واذا كروا اذا أنتم قائل) أطلق المصنف الاسمية ولم يقيد بها بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قيد في حسن اضافة اذ وهو ذا كرماتضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا قال الرضي واعلم انه يصح ان يابها اسم بعده فعل ماض نحو واذا زيد قام بل الفصح اذا قام زيد لان اذ موضوع للماضى فاللازم الماضى أولى ولا يرد عليه اذ ازيد يقوم لان اذ على مذهب سيبويه داخل على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من أجاز دخولها على اسمية خبرها فاعل فهذا

الشجري في وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك بما يكون التركيب معه صحيحا جارا على القواعد بدون دعوى الزيادة فلا داعي اذا البها في اذ ابيننا على القول بالتحقيق في الآية التي هي قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون في فاجلة التي هي اذ ظلمتم معترضة بين الفعل وهو ينفع والفاعل وهو أنكم في العذاب مشتركون في مسئلة تلزم اذا الاضافة بالنصب على المفعولية فاذا فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذا مفعول أي تلزمها الاضافة الى جلة اما اسمية نحو واذا كروا اذا أنتم قليل في لكنهم نصوا على استقباح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو جئت اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم أو مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فذلك حسن اذ زيد قام واذا زيد يقوم كما حسن زيد قام واذ لم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هناك بيان مضى الفعل وهو هنا مستعادم من اذ في أو فعلية فها ماض لغطا ومعنى نحو واذا قال ربك للملائكة في ونحو واذا بتلى ابراهيم ربه بكلمات في ونحو واذا غدوت من أهلاك في فهذه ثلاثة أمثلة الفعل في كل منها ماض لغطا ومعنى في أو فعلية فها ماض معنى لا لغطا ونحو واذا رفع ابراهيم القواعد في ونحو واذا يكر بك الذين كفروا في ونحو واذا تقول للذي أنعم الله عليه في فهذه ثلاثة أمثلة في هذا القسم أيضا الفعل في كل منها ماض معنى ولكن أنى المضارع لحكاية الحال الماضية في وقد اجتمعت الثلاثة في

الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظا في قوله تعالى لا تنصروا هؤلاء فقد نصروه
الله اذا خرجهم الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا في قوله تعالى لا تنصروا هؤلاء فقد نصروه
لفظا ومعنى واذ هما في الغار مثال للاسمية وينبغي ان يتعين هنا تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لثلاث
يؤدي الى التركيب المستقيم مثل زيد قام على ما تقدم آنفا في قوله اذ في الاولى طرف انصره وفي اذ في الثانية بدل منها
وفي اذ في الثالثة مختلف فيها في قوله اذ في الثانية بدل ثان وقيل طرف لثاني اثنين وفي قوله اذ في الثالثة بدل ثان وقيل طرف لثاني اثنين
اذ الثالثة بدلا ثانيا من الاولى وكونها ظرف لثاني اثنين في قوله اذ في الثالثة بدل ثان وقيل طرف لثاني اثنين في قوله اذ في الثالثة بدل ثان وقيل طرف لثاني اثنين
ومن كونها في الغار وهو الثالث ١٨٢ وهو زمن قوله لا تحزن ان الله معنا في قوله اذ في الاولى وهو زمن

اخراج الكافرين له بحيث
لا يصدق على شيء منهما
في كيف يبدلان منه في
بدل الكل من الكل
ولا مساع لبدل البعض
ولا الاشتغال هنا بل ارباب
في لا يعرف ان البدل
يتكرر والمبدل منه
واحد في الا في بدل
الاضراب وهو ضعيف في
كافي قولك وجهه زيد قدر
شمس في لا يحمل عليه
التنزيل في لضعفه وانما
زدنا قيد وحسدة المبدل
منه لانه لو جعل الثالث
بدلا من البدل لم يمنع
وسيقع ان شاء الله تعالى في
ذلك كلام في الجهة السادسة
من الباب الخامس
في معنى ثاني اثنين في
وكان ينبغي نصبه ان
قصد حكاية ثاني اثنين
الواقع في الآية في واحد

وارد عليه ولا تلخص له الا استنباح استعمال مثل هـ اذا ايضا يعني اذ زيد يقوم فالحق انه
في قليل الاستعمال (قوله اذ هما في الغار) في الشرح ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار
تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لثلاث لا يؤدي الى التركيب المستقيم على
ما هو آنفا اه وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما استنبحوه مع التلطف بالفعل اه (قوله
وفي قوله اذ في الثانية نظر) ضمير في هـ ما عائد الى كون الثالثة بدلا ثانيا وكونها ظرف لثاني
اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة
من الاولى وقوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان آخر لوجه النظر في
ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى ثاني اثنين الى آخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة
ظرفا لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم
لا يعرف ان البدل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار
البدل في غير الاضراب معروف نحو لا تترربهم الا الفتى الا العلافان الاول مختار فيه
الاتباع على البدل والثاني بدل أيضا اه ووجه سقوطه ان الفتى الا العلافان الاول مختار فيه
الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من الضمير والعلاف بدل من الفتى كذا أعرب المصنف في
أوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز في الثانية أن تكون ظرفا لآخرجه لان المراد به اخراج
الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا أن تكون ظرفا لثاني اثنين لانه قيد
لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنع أن يكون ظرفا له فيمتنع أن يكون ظرفا لقيد
فان قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لآخرجه امتناع كونه ظرفا لقيد لو كان وقت قيده
وقته بان يكون قيده حالا مقارنة وهو ممنوع لجواز أن يكون متأخرا عنه بان يكون حالا مقدرة
نحو محققين في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين مخلفين رؤسكم اوجب
بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة الى الوقت
الاول حال مقارنة وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدرة والحال ان متقابلة فوجب المصير
فيه الى الاصل منها وهو الحال المقارنة وهذا كله اذا لم يقل بتنزل الوقتين المتقارنين منزلة

الوقت

من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب في
عن هذا النظر بان تقارب الزمن يترتب منزلة المتحدة أشار الى ذلك أبو الفتح في ابن جني في كتاب في المحاسب في
يفتح السين وكأنه اراد بذلك ما قدمه عنه من قوله راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكلا
ابدال اذن اليوم فآخر ما حصل منه ان الدنيا والاخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان
اذمستقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فان زمن كونهما في الغار وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الاخراج
فتزلا منزلة وجعل الكل في حكم المتحدة والظرف في الباب الثالث في يتعلق بهم الفعل وأيسر رواحه فيصم
تعلقه في الآية بثاني اثنين وان كان بمعنى واحد من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الفتى فكانه مشتق من قولك ثبتت
في وقت حذف أحد شطري الجملة التي تضاف اذ اليها ولا يظهر الا عراب في فظن من لا خبرة له بالحكم المقر في اذ في

أضيفت الى المفرد كقوله هل ترجع ليال قد مضين لنا * والعيش منقلب اذنا في فطن الطمان ان ذلك في محل
جر باضافة اذ اليه فيلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذلك في محل رفع على انه مبتدأ وخبره محذوف والجملة
في محل جر باضافة اذ اليه * والتقدير اذنا كذلك في الاقنان اما جمع فننفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو
الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها او عاملا اذ منقلب واسم الإشارة
الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المجرور بالكاف ١٨٣ يرجع الى حال الاقنان والجملة

المقترنة بالواو حال من
ضمير مضين والمعنى هل
ترجع ليالينا حال كونها
مثل الاغصان الملتفة
في نضارتها وحسنها أو
حالة كونها ذات فتون
من الحسن وضروب
شتى من اللذة وهذه
الليالي هي الاوقات مضين
في حالة ان عيشنا منقلب
من طور الى طور اذ حال
ذلك العيش مثل حال تلك
الاغصان في الرواق
والبهجة أو مثل حال تلك
الفنون المختلفة في الحسن
وقال الاخطل
كانت منازل آلاف

عهدتهم *

اذ نحن اذناك دون الناس
اخوانا

آلاف بضم الهمزة جمع
آلف بالمد مثل كافر وكفار
ونحن وذاك مبتدأ
حذف خبرهما والتقدير
عهدتهم اخوانا اذ نحن
متألفون اذناك * التألف
يكون ولا تكون اذنا
خبر عن نحن لانه زمان

الوقت الواحد واما اذ قيل به فيجوز أن تكون اذنا الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا
اقيمه (قوله هل ترجع ليال الخ) في الشرح الاقنان جمع فننفتح العين وهو الغصن الملتف
أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة
لتخصيصها بالجملة التي بعدها مضافة لها وعامل اذ منقلب واسم الإشارة الاول للعيش باعتبار حاله
والثاني المحذوف لحال الاقنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع
ليالينا حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات أنواع من الحسن وهذه الليالي
اللاتي مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك
الاغصان في الرواق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان
الاقنان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض
المصنف لأعراب هذا البيت مع تعرضه للآيات الاخر (قوله ولا تكون اذنا الثانية خبر عن نحن
لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا
منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتادون
وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقدير انحو اليوم جرأى شرب خمر ولو
قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء زمان هو في غيره حاصل مثله
اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في
شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤدبه مسؤولا به عن خاص نحو في أي الفصول نحن وانما
لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الطرف
وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الطرف أو مجرورا برفي لان الجمهور على
انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الطرف أو جري في وفي الشرح
لا مانع من أن تكون اذنا الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو
الخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم ثوب تابس أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذنا لانا
اذناك أي اذنا لانا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا
لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي
البيت اه وأقول فيه نظرا ما اولافلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه
المصنف لان الذي نفاه المصنف أن تكون اذنا الثانية خبرا عن نفس نحن والذي أثبتته الشارح
أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافي البيت
عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص مجرور برفي افاد الاخبار به بخلاف

ونحن اسم عين * ولا مانع من أن تكون خبرا عنه على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو الخبر عنه في المعنى كما في قولهم
أكل يوم ثوب تابس أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذنا لانا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن
يقول لا يحتاج الى الحذف أصلا فان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين
مافي البيت وانما منعوا الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة لتخصيص
حصول شيء زمان هو في غيره حاصل أيضا * بل هي ظرف للخبر المقدر * وهو متألفون * واذناك ظرف لعهدتهم

يدون اما طرف له في أي لهدتهم أيضا أو الخبر المقدر وهو متألفون في أو الحال من اخوانا محذوفة أي متصافين دون
الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال وهو اخوانا لتأخره عن الحال فهو كقوله لينة موحشاطل *
يلوح كانه خلل الطلل ما شخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقيق والمراد هنا الثاني وهو لا
كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لازمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم في فتدظهر لك ان بيت الاخلل مما قد ينطن
من لا خبرة له ان اذ فيه مضافة الى مفرد بالنسبة الى قوله اذ ذلك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهرا من كون ذلك في محل جروا ما نحن
فلا يتخيل فيه ذلك لكونه ضمير رفع الاعلى مذهب الاخفش وعلى الجملة فتخرج البيت على ما ذكرناه في الموضوعين
مضافة الى جملة في وقالت الخفاء كان لم يكونوا حتى يتقى * اذ الناس اذ ذلك من عزربا * وهذا أيضا ما ينطن فيه
غير الخبر ان اذن من قولها اذ ذلك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سيبينه والحي هو الممنوع مما يضره ويتقى يحذر
ويخاف ومن عزربا مثل مشهور ومعناه من غلب أخذ السلب في اذ الاولى طرف ليتقى أو لحي أول يكونوا ان قلنا ان كان
الناقصة مصدر في وهو الصحيح ١٨٤ الذي اختاره ابن مالك وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثالث

ان شاء الله تعالى في والثانية
طرف ابر ومن مبتدأ
موصول لا شرط لان بز
عامل في اذ الثانية ولا
يعمل ما في حيز الشرط
من جواب وغيره في فيما
قبله عند البصريين
وأما الكوفيون فيجوزون
ذلك في خبر من والجملة
خبر الناس والعائد اليهم
محذوف أي من عزربا
كقولهم السمن منوان
بدرهم أي منوان منه
في ولا تكون اذ الاولى
ظرفا ابر لانه جزء الجملة التي
أضيفت اذ الاولى اليها
ولا يعمل شيء من المضاف
اليه في المضاف ولا يكون

ما في البيت (قوله أو الخبر المقدر) يعني الذي يتعلق به اذ الثانية وهو متألفون (قوله أو الحال
من اخوانا محذوفة) يعني حذف تلك الحال وأقيم هذا الطرف مقامها يدل على ان هذا مراده
الاعتراض الثاني الذي سيشير اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعترض على ان
دون ظرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتبار ارضين أحدهما ان اخوانا نكرة وتنكير الاسم
يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذ لم تخصص النكرة وههنا تخصصت بتقديم
الحال عليها وثانيهما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيمتنع كونه ظرف زمان وصاحبها اسم
عين لا يمتنع ذلك في الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا ظرف زمان (قوله لينة موحشا
طل) هذا صدر بيت عجزه يلوح كانه خال ومية اسم امرأة والموحش الذي لا أنيس له والطلل
ما شخص من آثار الدار والخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسر ها أيضا وهي بطانة كانوا يغشون
بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا سيور تلبس ظهور سبني القوس
وفي الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقيق والمراد هنا الثاني اه وأقول
لا معنى لتشبيه آثار الدار بالحقيق بان يقال تلوح كأنها حقيق مع ان الذي يطلق على العظيم
والحقيق انما هو الجليل بالجمع المفتوحة والمعروف في البيت انما هو بالخاء المعجمة المكسورة
(قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل بمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو إشارة
الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون ظرف مكان إشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع إشارة
الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره إشارة الى جوابه (قوله وقالت الخفاء الخ) الخفاء المعجمة
المفتوحة والنون الساكنة والسبع المهملة وفي آخره همزة معدودة اسم امرأة كانه مأخوذ

في اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما أضيفت اليه وهو
مجموع قولك من عزربا وهذا المجموع لم يتم قبل المجيء باذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي في ولا يتبع اسم حتى
يكمل في ألا ترى انك لا تقول جاء الذي الفاضل قام فتبضع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل
يجري في غيره أيضا في ولا تكون في اذ الثانية في خبر عن الناس لانها زمان والناس اسم عين في وقد مر انهم جوزوا مثل
نحن في شهر كذا وهذا مثله فليجز في وذلك مبتدأ محذوف الخبر أي كأن في اما في على ذلك في الذي خرجنا عليه تلك
الآيات في فقس في ما يرد عليك من أمثاله في وقد تحذف الجملة في المضاف اليها اذ في كلها العلم بها ويعوض عنها التنوين في
وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير تو كيد في وتكسر اذ لا لتقاء الساكنين نحو ويومئذ في أي ويوم اذ يحل ما وعد
الله من غلبة الروم افارس في فيفرح المؤمنون في بنصر الله في وزعم الاخفش ان اذ في ذلك معربة في وان التنوين تنوين
التمكيد لا تنوين العوض في وال زال افتقارها الى الجملة في المضاف اليها وهو الذي كان عمله في بنائها والمعالول يزول بزوال
عاته فيثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما في في زعم في ان الكسرة اعراب في لاذ في لان اليوم مضاف اليها في فتكون

مجرورة بالاضافة وعلامه جرّها الكسرة **ورد** باننا لانسلم ان بناءها لاقتقارها الى الجملة بل لامر آخر وهو مشابهتها للحرف وضعه واليه أشار بقوله **ورد** بان بناءها الوضعها على حرفين **كول** وبل سلمنا ان بناءها لاقتقارها الى الجملة لكن لانسلم زواله واليه أشار بقوله **ورد** بان الاقتقار باق في المعنى **ورد** ان زال ذلك اللفظ نطقا **ورد** كالموصول تحذف صلته لدليل **ورد** واقتقاره اليها هو سبب بنائه وقد زالت افظاوت بقي بناؤه لبقاء الاقتقار اليها بحسب المعنى **ورد** قال الشاعر **ورد** نحن الاولى فاجمع جو * عك ثم وجههم اليها أي نحن الاولى عرفوا **ورد** بالنجدة والشجاعة ولا ينقض البيت دليلا على الاخفش الا اذا كان يقول بيناء الموصول عند حذف الصلة والا فلو قال معرب لا يمكن في البيت **ورد** **ورد** أيضا قول الاخفش **ورد** بان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور **ورد** وأنت خير بان هذا مبني على ان التنوين تنوين العوض والاخفش بمنعه كما مر **ورد** **ورد** أيضا بقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحح **ورد** وقد مر ان الطلاب هو الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حال كونك متابسا بعافية والاسمية المقترنة بالواو امانية من صاحب الحال الاولى وهي بمعناها وجه الرد بالبيت ان اذ ظرف لقوله صحح فكان القياس على تقدير كونه معربا ان ينصب فيقال اذ **ورد** فأجاب عن هذا بان الاصل حينئذ تم حذف المضاف ١٨٥ وبقى الجرح على حاله قبل

الحذف **ورد** كقراءة بعضهم **ورد** في الشواذ **ورد** والله يريد الاخر **ورد** بالكسر **ورد** أي ثواب الآخرة **ورد** ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف لانه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم اقامة المضاف اليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ **ورد** تنبيهه أضيفت اذ الى الجملة الاسمية واحتملت الطرفية والتعليلية في قول المتنبي أمن ازديارك في الدجى الرقباء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء **ورد**

من الخنس وهو انخفاض الانف والحنى الممنوع الذي لا يقرب منه وعز غلب ويزسلب وبعد هذا البيت ومن ظن عن يلاقي الحروب * بان لا يصاب فقد ظن عجزا **ورد** بان بناءها الوضعها على حرفين لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يومئذ زوال اقتقارها الى الجملة يقتضى ان العلة في بنائها هو اقتقارها الى الجملة رد ذلك باننا لانسلم ان العلة في بناءها مشابهتها للحرف في الاقتقار بل العلة في ذلك مشابهتها له في الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الاقتقار في المعنى لا في اللفظ وهو موجود في اذ عند حذف ما أضيفت اليه سلمناه لكن لانسلم زوال اقتقار اذ عند حذف الجملة الى لفظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كلا حذف **ورد** **ورد** بقوله نهيتك الخ) هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ في هذا البيت مكسورة ولم يضاف اليها شيء فلو كانت المكسورة في يومئذ لاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر الميم جملة بمعنى الطلاب وعاقبة كل شيء آخره فغنى بعافية يد كرفى عاقبة هذا الطلاب لك وما يصير اليه فيه أمر ك وهو متعلق بنهيتك وهذا على انه بالقاف وفي الشرح وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حالة كونك متابسا بعافية والاسمية حال ثانية من الكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعافية ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نهيتك أي نهيتك في حال عافية والاسمية حال من التاء اه وهو بناء على انه بالقاء **ورد** **ورد** وضياء مبتدأ خبره حيث

٢٤ في ل الدجى جمع دجية وهي الظلمة والرقباء جمع رقيب وهو الحارس واحتار د كرا الضياء على النور لقونه ويشير الى أنها شمس **ورد** وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الاخر لا مكسورة على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا وأصر على ذلك والازديار بألف من الزيادة كما ان الاكتساب أبلغ من الكسب **ورد** ومن ثم جاء في التزويل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أي للنفس ما حصل لها من الثواب باى وجه اتفق حصوله سواء كان باصابة مجردة أو بتحصيل وسعى وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار لها وسعى نية تعالى على ان الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون عليها الا بقصد ها وتحصيلها وانما كان ذلك أبلغ **ورد** لان الاعتدال للتصرف **ورد** وهو السعى والمبالغة في تحصيل ذلك المعنى **ورد** والادال **ورد** في الازديار **ورد** يبدل من التاء وفي متعلقه به لا بأمن لان المعنى أنهم آمنون دائما ان تزورى في الدجى **ورد** يعنى ولو علق بأمن لتقيد به فلا يكون الا من مطلقا كافي التقدير الاول وهذا لا يتم لان التقيد به للتنبيه على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة **ورد** واذا ما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث **ورد** وجوز ان الحاجب ان تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه ضياء أو وضياء وهو مبني على ان حيث متصرف **ورد** وابتنى بالنكرة **ورد** وهو ضياء على اعراب

المصنف في تقدم خبرها عليها ظروفا في قلت وهذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالنكرة فإنه ادعى في نحو ولدنا من يدان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النجاة ان التقديم مدخل في التخصيص قال وانما وجب التقديم في مثل رجل في الدار لدفع توهم الصفة لالكونه مسوغا في ولائها في البيت في موصوفة في المعنى لان من الظلام صفة لها في الاصل فلما قدمت عليها صارت حالا منها ومن في قوله من الظلام في البديل وهي متعلقة بمحذوف في اما كون مطلقا كغيرها من الظروف المستقرة أي كائنا بديل الظلام واما لفظ البديل كما حكاه المصنف في سابق عن بعضهم في أم حيث تكلم على قول الشاعر اني جزوا عاصرا سوأ بفعلهم * أم كيف يجزونني السوأي من الحسن أي بدلا من الظلام في وكان في من قوله حيث كنت في تامة في أي حصلت في وهي وفعالها خفض في باعتبار المحل في بإضافة حيث والمعنى اذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام في فلهذا أم من الرقباء زيارتها في الليل في (اذما) في في أداة شرط في كقوله اذ ما دخلت على النبي فقل له * حق عليك اذا طمأن المجلس وعبر بالأداة ليشمل قول من يقول هي حرف ومن يقول هي ظرف في تجزم فعلين في ومن الجزم بقول الشاعر فانك اذ ماتت ما أنت أمر * به لا تجد من أنت تأمر آتيا في وهي حرف عند سيديويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي في ومدلولها من الزمان عند هؤلاء القائلين بظرفيتها صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة لها لمسلم يكن لها من معنى وهو الاستقبال ١٨٦ وعمل وهو الجزم قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه سيديويه لانها قبل

التركيب حكم باسميتها لدلائلها على وقت ماض دون شيء آخر يدعي انها دالة عليه واساواتها الاسماء في قبول علامات الاسمية كالتنوين والاضاف اليها والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به واما بعد التركيب فدلولها المجموع عليه المجازاة وهو من معاني الحروف ومن ادعى

جوز ان الحاسب ان تكون حيث مبتدأ وضياء خبره على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه ضياء أو ذوضياء وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف

﴿ اذا ﴾

(قوله أن تكون للفاجأة) يقال فاجأه بكذا بمزة بعد الجيم غير معدودة أي هجم عليه بغتة (قوله فتختص بالجل الاسمية) وقيل تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية المقترنة بقـ (قوله ولا تقع في الابتداء) يعني في صدر الكلام لان الدلالة على ان ما بعدها يعقب ما قبلها (قوله ومعناها الحال) يعني باعتبار ما قبلها (قوله ويرجح قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان) لان اذا لو كانت فيه اسمالم كن لها بد من عامل وعاملها هو الخبر الذي بعدها هنا لا يصح ان يعمل فيها لان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها وأجاب

ان لها مدلولاً آخر زائد على ذلك فلا حجة له وهي مع ذلك غير قابلة لشي من العلامات التي كانت قابلة للشاويين لما قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها في وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم في فانه قال لا يجزم بها الا في الشعر وجعلها كذا قال ابن قاسم في الجني الداني والصحيح ان الجزم بها جائز في الاختيار وزاد المصنف ان ذلك قليل في (اذا) في وجهين أحدهما ان تكون للفاجأة في مزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم والغتة تقول فاجأني كذا اذا هجم عليك بغتة في تختص بالجل الاسمية في هذا على أحد الأقوال في ذلك وقد حكاه المصنف في آخر الكلام على قد وهي ثلاثة أقسام الاول اختصاصها بالجل الاسمية كما ذكر هنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق بين ان تقترن الفعالية بقدر فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع في ولا تحتاج لجواب في لعدم تضمنها للشرط في ولا تقع في الابتداء في أي في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها لزم ان لا تقع في الابتداء في ومعناها الحال لا الاستقبال في فهذه أربعة أوجه فارقت بها اذا الفجائية اذا الشرطية في ونحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه في قوله تعالى قال ألقها يا موسى فلقها في فاذا هي حية تسعى في وقوله تعالى واذا أذقنا الداس رجعة من بعد ضراء مستهم في واذا لهم مكر في في آياتنا والمراد بالمكر اخفاء الكيد وطيه أي اذا أذقناهم خصبا وسعة بعد قحط وجوع مكر وابتا بابتدعها وانكارها وهو لاء الناس أهل مكة على ما قيل في وهي حرف عند الاخفش ويرجح قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان في فلو كانت غير حرف لكانت ظرف مكان أو زمان ولا ثالث فقتحاح الى عامل وليس ما قبل الفاء قطع ما يليق الا ما بعد مدوه وخبر ان ولا يصح عمله

فيها لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد يجب ان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح وظرف مكان عند المبرد ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا الفجائية اذ لا معنى لقولك في المكان السبع بالباب قلت وفيه نظر لا مكان كون بالباب بدلا من المكان وظرف زمان عند الزجاج والرياشي ونسب ايضا الى المبرد وهو ظاهر كلام سيديويه واختار الاول وهو كونها حرفا بن ابن مالك والثاني وهو كونها ظرف مكان بن ابن عصفور والثالث وهو كونها ظرف زمان بن ابن خنثري وابن طاهر وابن خروف بن وزعم بن ابن خنثري وان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى في سورة الروم ثم اذا دعاكم الالة وهي ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم ١٨٧ تخرجون بن النقيب ثم اذا دعاكم فاجأتكم

الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا الغيرة وهذا لا يضرك اذا كان المعنى معه صحيحا ولم يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله ان التقدير في نحو خرجت فاذا السبع بالباب خرجت فاجأت وقت وجود السبع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلا من المفاجأة لكن ظاهره انه اخرج اذا عن الظرفية بجعله اياها مفعولا للفعل من فاجأت ويحتمل ان يكون مراده فاجأت السبع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كما يقوله ابن خنثري ثم لم أر في الكشف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئا مما ذكره المصنف والذي رأيته فيه في هذا المحل نصه فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت

الشالويين عن ذلك بانه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة في كسر ان بعد اذ الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمر منطلق فاذا انطلق عمر وانه منطلق وهذا المحذوف مبتدأ وان وما بعدها مفسرة له دالة عليه وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحه لا يكون مريحاً لظرفية اذ الان المفتوحة مع معمولها حينئذ مبتدأ وخبره المقدر عامل في اذ الان ما بعد المفتوحة اذا كان غير معمولها يعمل فيما قبلها لانها ليس لها الصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معمولها لان معمولها لا يعمل فيما قبلها لانها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول (قوله وظرف مكان عند المبرد) قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون خبرا مبتدأ الذي بعدها ولا يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك في المكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالمبتدأ بين البديل والمبديل منه ويجوز ان يكون خبرا مبتدأ محذوف اه ولا يخفى ان كلام الرضي انما هو على الظاهر وعدم الحذف (قوله وظرف زمان عند الزجاج) قال الرضي فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فاذا حصول السبع أي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدده أي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف أي فاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لا ذاعن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول فاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح اه (قوله والثالث ابن خنثري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة) في الشرح لم أقف للزنجشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا الفجائية

الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اه ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنشقرون واذا المفاجأة أي ثم فاجأتكم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض وظاهر هذا انه اخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجردا عنها مضافا للاسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاجب في ظاهر ما حكينا عنه ووقع للزنجشري في سورة يونس في قوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم اذ انهم مكروا في آياتنا ما نصه واذا الاولى للشرط والاخيرة جوابها وهي للمفاجأة ثم قال بعد كلام واذا رجسناهم من بعد ضراء فاجؤا وقوع المكرم منهم وسارعوا اليه فهذا التقدير يضاهي التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير صحته لا يقتضي اعمال فعل المفاجأة في اذا الفجائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل أو شبهه واما اذا الفجائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة

عن معنى اذا المفاجأة وهو معمول للخروج الذي قدوة حيث قال فاجأتم الخروج في ذلك الوقت وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا جبالهم وعصيم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا جبالهم وعصيم ففاجأ موسى وقت تخيلهم سعي جبالهم وعصيم اه وظاهر هذا انها ليست ظرفية وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر في نحو فاذا الاسد أي حاضر وان قدرت انها الخبر في نحو فاذا الاسد قدرت ظرف مكان بلا حذف من المبتدأ وظرف زمان مع الحذف منه أي حضور الاسد في فعلها مستقرا واستقر ولم يقع الخبر معها في التبريل الا مصرح به نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء ١٨٨ فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا

أي فبالخضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجنة بل تأويل ولا عند الانخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال في حيث تجعل المبتدأ اسم معنى لا اسم عين في حيث خبريتها عند غير الانخفش لان الظرف يقع خبر الاسم المعنى زمانيا كان أو مكانيا واما الانخفش فمتنع الخبرية عنده لما مر من انه يراه حرفا والحرف لا يخبر به ولا عنه في وتقول خرجت فاذا زيد جالس في بالرفع أو جالس في بالنصب ومنه الحديث الواقع في بدء الوحي فاذا الملك الذي جاءني بجرا جالس على كرسى

تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشف انها اسم للزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى فاذا جبالهم وعصيم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا جبالهم وعصيم ففاجأ موسى وقت تخيلهم سعي جبالهم وعصيم وقال في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشرتم تنثرون واذا المفاجأة أي ثم فاجأتم وقت كونكم بشرامتنشرين في الارض اه وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحارث حيث قال التقدير في خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجأت وجود السبع بالباب ولم أرفي الكشف في الآية التي تلاها المصنف شيئا مما ذكره وانما فيه فان قلت فالفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرطية والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط واعمل المصنف عسرا على ما حكاه عنه في كلام آخر اه مافي الشرح وأقول قول صاحب الكشف والتحقيق الخ صريح في ان اذا الفجائية هي التي بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وهذه هي الوقتية الظرفية وفي ان فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية لانه لم يغير بينهما الا يكون العامل في الفجائية فعل المفاجأة وتكون الجملة التي بعدها ابتدائية والتقدير ان اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح جعلهما على نصبهما على الظرفية فيصملا ن عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبان يكون وقت تخيلهم الذي هو موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون تخيلهم تنازعا على جبالهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثاني وأهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثاني فبان يكون وقت كونكم الذي هو في موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون مفعول فاجأ محذوف والدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود في هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتشار وقت كونكم بشر او امانسبة المصنف الى المخشري انه قال في اذا أنتم تخرجون ان التقدير

بين السماء والارض روي برفع جالس ونصبه في قال رفع على الخبرية واذا نصب في أي منصوب على فاجأتم ارادة اللفظ أو منصوبة على ارادة الكامة ولكنه لم يثبت رعاية لاصل المصدر كما في قولهم الكامة لفظ والضمير من قوله في به في عائد على الخبر والنصب على الحالية في صاحب الحال الضمير المستكن في الخبر في الخبر في كلمة في اذا ان قيل بانها مكان والا في يقل بذلك في فهو في أي فالخبر في محذوف والتقدير فاذا زيد حاضر في حالة كونه جالسا في نعم يجوز ان تقدرها في أي تقدر اذا في خبرا عن الجنة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدير في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد في والخبر عنه حينئذ في الحقيقة ليس هو الجنة وانما هو اسم المعنى الذي أضيف اليها في مسألة قالت العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد اسعة من الزنبور في بضم الزاي وهو ذباب لساع ويقال له زنبورة بهاء التأنيت وزنبار أيضا فاذا هو في أي الزنبور في أي العقرب بناء على انها موقوت وسمع فيها التذكير في وقالوا أيضا فاذا هو ايها في بضمير

النصب وهو هذا الوجه الثاني وهو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد البرمكي على الجمع بينهما أي بين سيبويه والكسائي فجعل ذلك يوماً فلما حضر سيبويه تقدم إليه القراء وخلف في الأجر في فسأله خلف عن مسألة فاجاب عنها فقال له أخطأت ثم سأله في مرة ثالثة وثالثة وهو يجيبه ويقول له أخطأت فقال في سيبويه وهذا سوء أدب في ولقد صدق سيبويه رحمه الله في أن هذا سوء أدب من الأجر في فاقبل عليه القراء وقال له أن في هذا الرجل في معنى خلفاً للأجر في وحدة في أي بأسا وشدة وهو بكسر الحاء المهملة في وعجلة في بفتحات أي سرعة في وله كن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون وحررت بايين في بضم الباء في الأول وكسر هاء في الثاني في كيف تقول على مثال ذلك من رأيت في معنى وعدت في أو أوتيت في بمعنى انضمت في فاجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلما حتى يحضر صاحبكم فحضر الكسائي فقال له في أي لسبويه في تسألني أو أسألك فقال له سيبويه سل أنت فسأله عن هذا المثال في قد كنت أظن أن العقب أشد لاسعة من الزنبور فإذا هو في في فقال سيبويه فاذا هو في ولا يجوز بالنصب وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم في بالرفع في أو القائم في بالنصب في فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه في وهذا خلاف ما حكاه الرضي من أن الكسائي ١٨٩ قال لا يجوز إلا إياها وكذلك حكاه

الاندلسي في شرح المفصل وأنا أظن أن الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن ولم ينقل ذلك فدل على أن الكسائي أجاز الرفع والنصب معا في فقال يحيى في ابن خالد البرمكي في وقد اختلفنا وأنتما رئيسا ببلديكما في فسيبويه رئيس البصرة والكسائي رئيس الكوفة في فمن يحكم بينكما فقال له

فاجأت الخروج في ذلك الوقت فصحة لانه قال مثله في تطير ذلك الموضع ولم يقل به فيه بخصوصية بل لاعطاء حكم اذا الفجائية في أي موضع كانت (قوله قدم على البرامكة) هو جمع برمكي نسبة الى برمك وهو جد يحيى بن خالد كان من جموس بلخ وكان يخدم النوبهار وهو معبد كان للمجوس مدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالد اساد وتقدم في الدولة العباسية حتى ولي الوزارة لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدي ولده هرون الرشيد وجهه في حجره فلما استخلف هرون فادى يحيى الامر ودفع له خاتمه وجعل اصدار الامور وايرادها اليه الى ان نكبهم ثم قتل ابنه جعفر وحبسوه وابنه الفضل في الرقة القديعة الى ان مات فجأة سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات (قوله فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه) قال الرضي تبعاً للاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز إلا إياها وفي الشرح وأظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من ان يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع (قوله حازم) هو بهمزة وزي مكسورة القرطاجني بقاء مفتوحة وراء ساكنة وطاء مهملة وألف وجيم مفتوحة ونون فياء نسبة الى قرطاجنة الاندلس لا قرطاجنة تونس مات سنة أربع وثمانين وستمائة (قوله اذ قال في منظومته في النحو) هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية وضمنها

لكسائي هذه العرب يبايك قد سمع منهم أهل البلد في يعني البصرة والكوفة في فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر في البرمكيان في أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه في أي خضع أو تحول من كون البسط الى كون القبض في فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس في وهي بلاد الفرس لك فيها الصرف وتركه في فاقام بها حتى مات ولم يمد الى البصرة فيقال ان العرب أرشوا على ذلك في أي دفعت لهم رشوة على اظهار موافقة الكسائي في أو في فعلاوا ذلك في انهم في أي لاجل انهم في وعلموا منزلة الكسائي عند الرشيد في فقصداوا التقرب اليه في ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان أسنتهم لا تطوع به في والله أعلم بحقيقة الحال في ذلك كله في ولقد أحسن الامام الأديب الأريب أبو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته في النحوا كيه هذه الواقعة والمسئلة في وأقول هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الانصاري القرطاجني بقاء مفتوحة فراء ساكنة فطاء مهملة وألف جيم مفتوحة فتون فياء نسبة من قرطاجنة الاندلس لا من قرطاجنة تونس كان اماما بليغا وينا من الادب نزل بتونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية بأعبد الله محمد ابن الأمير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد ابن أبي حفص ومات سنة أربع وثمانين وستمائة أخبرني بالموجود من هذه القصيدة اجازة شيخنا قاضي القضاة ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكي قال أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن محمد بن

الحضري قال أخبرني ابن رشيد قال أنشدني حازم وأخبرني بذلك أعلی من هذا شيخنا محمد الدين اسمعيل بن ابراهيم الكافي الحنفي والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمهما الله تعالى قال أخبرنا الشيخ أنير الدين أبو حيان قال أنشدنا حازم المذكور والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتا وأولها الحمد لله معلى قدوم من علما * وجاعل العقل في سبيل الهدى علما ثم الصلاة على الهادي لسنته * محمد خير مبعوث به اعتمضا ثم الدعاء لامير المؤمنين أبي * عبد الله الذي فاق الحياكرما خليفة خلفت أنوار غرته * شمس الضحى وندها بخلف الديما سالت فواصله للمقتفي نعمما * صالت فواصله بالمعنى نقما ومنها يا أيها الملك المنصور ملكك قد * شب الزمان به من بعد ما هرما فلورأى من مضى أدنى مكارمكم * لم يذكر وباللدى معنوا لاهوما ان اليا والايام من خدمت * بالبعد ملكك أضحيت أعبدوا وما بمنها * أما على أثر حمد الله ثم على * اثر الصلاة على من بلغ الحكما ومات لا ذاك من وصل الدعاء ومن * نشر الثناء على من أسبغ النعمما فاسمع لنظم يديع قد هدت فكري * له سعادة ملك اجزل القسما حقيقة تبهج الاحداق ان سطوت * من نحو هاتانم للنحو قد نسما فاسمع الى القول في طرق الكلام وما * علم اللسان به قد حشد أورسما النحو علم باحكام الكلام وما * من التغاير بعد واللفظ والكلاما ولللكلام كمال في حقيقة * فان ترد حده فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت * به الافادة لما تم والتأما ومر الناظم في الغرض الذي أراد به الى ان قال حاكية تلك الواقعة والمسئلة كما حكى المصنف * والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا * اذا عنت فجاء الامر الذي دها * ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على ألفاظ هذه الايات خارجا عما ذكر في المتن فنقول العرب بضم العين وسكون الراء كالعرب بفتحها ما خلاص الجهم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت أرادت وقصدت والفجاء على وزن الرحمة مصدر ١٩٠ فجئه الامر وفجأه اذا أتاه بغتة وكذا الفجاءة بضم الفاء وهجرة بعد الاف ودهم

بكسر الهاء جاء بغتة

وربما نصبوا بالحال بعد اذا
وبعد ما رفعوا من بعدها
ربما
يحمل أن تكون الباء من
قوله بالحال للسببية أي

مسائل من علم النحو وأعله أن فيها على جميع أبوابه ومطلعها
الحمد لله معلى قدوم من علما * وجاعل العقل في سبيل الهدى علما
ومنها في المديح ادام قول نعم حتى اذا طردت * نعماه من غير وعلم يقل نعمما
(قوله والعرب قد تحذف الى آخر الايات) العرب بضم العين وسكون الراء خلاف الجهم وهم
سكان الامصار وكذلك العرب بفتحها بضم العين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والفجاء

نصبوا الواقع بعدها بسبب ارادة الحال أو تكون بمعنى على أي نصبوا على الحال وقد تكلم المصنف على
معنى قوله وبعد ما رفعوا من بعدها وفي بعض النسخ ووربما رفعوا من بعدها وبما والمعنى انهم قد نصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه
كثيرا فتكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير * فان توالى ضمير ان اكتسى بهما * وجه الحقيقة من اشكاله غمما
يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجهة والقفا وتشبيه وجه المراد بالشئ
المخجوب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغم استعارة تخيلية واكتسى ترشح أو تشبيه المراد بالشكل
الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخيلية والغمم ترشح وكذا اكتسى * ولذلك أعيت على الافهام مسئلة *
أهدت الى سيبويه الخلف والغمما * أعيت صعبت والخلف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعار الاهداء الذي هو
الاتخاف بما يقتضى سرور المهدى اليه ما هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف
* وفي الجواب عليها هل ادا هو هي * أو هل اذاهوا ياها قد اختصما * علمها ما لغو متعلق بالجواب وعلى معنى عن فاما مستقر
في محل نصب على الحال وعلى معناها المعروف والمعنى بحسب القرينة واردا عليها وتسكين بآهى للضرورة واختصم امامبنى
للفعل فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أى الاختصام المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لامتناع
تقديم النائب على رافعه كالفاعل وامامبنى للعلوم والالف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسائي لتبادر الذهن اليهما
عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصاصهما فيها * وخطأ ابن زياد وابن جرزة في * ما قال فيها أبابشر وقد ظلمنا وعاظ عمر
على في حكومته * باليته لم يكن في أمره حكما كغبط عمرو عليا في حكومته * باليته لم يكن في أمره حكما ونجح ابن زياد
كل منتجب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما كفضة ابن زياد كل منتجب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما * المنتجب
هو الذي يبكي أشد البكاء وضمير أهله في البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر وفي البيت الأخير يعود

على المراد به أمير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه واحد قافيتي البيتين الأخيرين دما بكسر الدال المهمة جمع دم وقصره
للضرورة والاخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعا لا يطاء بوجه يدعي وهو الجناس ويقع في بعض النسخ احدى تينك
القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور الذم بالمد والمراد به بقية الروح لكن المناسب أن يكون معه يقيظ بياء
مضمومة وظاء معجمة من قولهم أقظت نفسه أي أذهبها وفي أصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف وهي
فظل بالكرب مكظوما وقد كربت * بالنفس أنفاسه ان تبلغ الكظما الكرب انغم مكظوما مأخوذا بكظمه بفتح
الكاف والظاء المعجمة وهو مفتوح الفم كربت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباء لام صاحبته والمعنى انه كادت أنفاسه حال
كونه ملتبسة بنفسه ان تبلغ مفتوح الفم أي كاد يعوت وادخل ان في حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغير الحق طائفة *
حتى قضى هدر ما بينهم هدر ما قضت حكمت وكان مراده بالطائفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائي قضى مات
هدر باطلا وهدم ما به مناه يقال دماؤهم بينهم هدم أي هدر وهدم أيضا بسكون الدال وذلك اذا قتلوا ولم يودوا وفي البيت
الجناس التام بين الغماين من قضت وقضى والجناس اللاحق بين الاسمين من هدر واهدر ما من كل أجور حكما من
سدوم قضى * عمرو بن عثمان لما قد قضى سدا من سدوم أي من قاضي سدوم وهي قرية قوم لوط عليه الصلاة
والسلام يضرب بهذا القاضي المثل في الجور وقضى الاول معناه مات والثاني معناه حكم كما مر والسدم الندم والحزب في
البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه حساده في الوري عمت فكلهم * تلفيه منقده القول منقما
فما النهى ذمما فمعارفها * ولا المعارف في أهل النهى ذمما انتقاد القول التفتيس عن معانيه والمناقشة فيه
والانتقام معروف والنهى جمع نهي بالضم وهي العقل والضم جمع ذمة وهي العقد والميثاق يعني ان العقول ليست ذمما
في هؤلاء الحساد معارفها وليست المعارف في أهل العقول منهم ذمما ورفع ١٩١ معارفها بذم التأوله بعرية

وفي البيت الاول الجناس
وفي الثاني الكس
والتبديل
فاصبحت بعده الانفاس
كامنة *

كالبعثة وزناومعنى ودهم بكسر الهاء بفت والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة وأراد
بالحقيقة الحق في كون الضميرين مرفوعين أو الاول مرفوعا والثاني منصوبا والغم بفتح
سملان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أي طريق
الحق بصورة لها غم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغم استعارة تخيلية

في كل صدر كان قد كظ أو كظما الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مخففة وكظ جهدهم من الكرب وظاؤه معجمة
وكظم أخذ الغم بكظمه وهو مفتوح فيه كما مر وبعد هذا البيت ما أنشده المصنف وهو قوله **يؤوأصبحت بعده الانفاس**
باكية في كل طرس كدمع سخ وانسجما **الانفاس بالقاف جمع نفس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنفاس أيضا تقول**
منه نفس دوانه تنقيسا والطرس الصحيفة وهو الكاغد وسخ سال وانسجم مثله **يؤوليس يخلوا صرث من حاسدا ضم ***
لولا التنافس في الدنيا لما اضمح **وبعد هذا البيت في أصل القصيدة فكم مصيب عزرا من لم يصب خطأ ***
له وكم ظالم تلقاه مظلم عزرا نسب يقول كم ينسب مخطئ الى المصيب خطأ وكم ظالم تجده يتظلم فلم ينشد المصنف هذا البيت
وبعد ما أنشده في المتن وهو قوله **يؤوالغبين في العلم أشجى محنة علمت *** وأبرح الناس شجوا عالم هضمما **أشجى افعل**
تفضيل من شجوا يشجوه اذا حزنه والشجوا الحزن وأبرح معناه أسديقولون هذا الامر ابرح من ذاك أي أشد والبرح الشدة
والاذى **يؤوقوله وربما نصبا** اذ كراواتشده **يؤالبيت أي وربما نصبا على الحال** **فجعل المصنف الباء من قول الناظم**
باء الحال بمعنى على وقد اساغنا فيه نجويز وجه آخر وهو أن تكون للسببية **يؤوبعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء** **يؤوالاحسن**
ار لو قال على الخبرية لان الذي جعل حالا هو الذي كان قبل ذلك خبرا ووجه قول المصنف ان الخبر مرفوع بالابتداء على
رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيمويه **يؤويقولون قاذرا يذالسا** **بعد ان قالوا قاذرا يذالسا** **يؤوقوله ربما في آخر**
البيت بالتخفيف توكيدل عما في أوله بالتشديد **من باب التوكيد اللفظي** **يؤوغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين** **يؤوالمعجمة**
يؤوكناية عن الاشكال والخفاء **فأريد من الغم الموضوع لسملان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفاء ما تحتها واستتاره**
يؤوغمما في آخر البيت **يؤوالرابع بضمها جمع غمة** **يؤوقد عرفت ان معناه الكربة** **يؤوابن زياد** **يؤوالمذكور في قوله وخطا ابن**
زياد **يؤوهو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة** **يؤوهو الكسائي واسمه علي** **وقيل له الكسائي لانه احرم في كساء أولانه كان في**
حدائقه يبيع الاكسية أولانه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسايا أولانه كان يتشع في مجلس حمزة بكساء وكان

واسمه عمرو وألف ظلم
للتثنية وفيه مسامحة اذ
ليست للتثنية وانما هي
ضمير الاثنين وقول بعضهم
ضمير المثني لا ينطبق على
مثل زيد وعمرو فاما ان
بنيته للفاعل واللاطلاق
وهو اشباع حركة الروي
فيتولد منها حرف مجانس
لهما وان بنيته للمفعول
وعمر ووعلى الاولان سيبويه
والكسائي رحمه الله
هو الاخران بكسر
الخاء ويجوز الفتح هـ ابن
العاصي باثبات الياء
وحذفها هـ ابن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما وحكا
الاول اسم والثاني فعل أو
ذلك بالعكس أي
متلبس به فيكون الاول
فعلا والثاني اسما هـ دفعا
للايطاء وهو تكرير
القافية بلفظها ومعناها
احترازا من نحو العين
للباصرة والعين للجمارية
هـ وزيد الاول والد انصار
والثاني زيد ابن أبيه هـ وهو
الذي استلقه معاوية بن أبي
سفيان بابيه وكان يعترف
بانه أخوه وهو من دهاة
العرب هـ وابنه المشار اليه
هو ابن مرجانه المسمى
بعبيد الله على التصغير
هـ المرسل في قتله الحسين هـ
ابن علي رضي الله تعالى
عنه هـ وعن أبيه

وذكر الوجه ايماما أي تورية لان له معنيين قريبا بعيدا وأريد البعيد منهما وأن يكون شبه
الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخيلية
وذكر الغم زجحا ولا تورية في الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيها في شرح الخطبة فان قلت
سيقول المصنف ان الغم كناية عن الاشكال والحفا وهذا التقدير يقتضي أن تكون حقيقة
مراده قلت ليس بين الكناية واردة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ في
لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحذف الموت ويقال ان هذه الواقعة
كانت سبب علة سيبويه التي مات بها والغم بضم المعجمة جمع غمة وهي الكربة وحى بضم
المهملة وتخفيف الميم جمع حة وهي سم العقرب وأصلها حوا وحى واختصما ما بضم المثناة
مبنى للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير المصنف والالف لا شباع واما بفتحها مبنى للفاعل
والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائي والمنصب بكسر الحاء المهملة الباكي أشد
البكاء وضمير أهله الاول يعود الى عمرو والاول وهو سيبويه وضمير أهله الثاني يعود الى علي
الثاني وهو ابن أبي طالب رضي الله عنه ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها قصره للضرورة
ودما الثاني بفتح المهملة مفرد والالف فيه لا شباع أو دما الاول بفتح المهملة والثاني
بكسرهما والانتقاس بالنون والقاف والسين المهملة جمع تقس بكسر النون وهو المداد
والطرس الضعيفة ومعهم مملتين سال وسجهم وانسجهم مثله والتنافس الرغبة وشجاء أخذه
والحنسة البلية وأبرح أشد حزنا والشجوا الحزن واعلم ان بين البيت الذي أوله كفجة ابن زياد
والبيت الذي أوله وأصبحت أيبانا عديدا لم يذكرها المصنف (قوله وعمر ووعلى الاولان
سيبويه والكسائي) اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر طلب الاثار والفقه ثم حجب
الخليل وبرع في النحو وهو مولد لبني الحرث بن كعب ويكنى أيضا أبا الحسن وتفسير سيبويه
بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحارثي سمي بذلك لان جنتيه كانتا كأنهما تفاحان
قال المبرد كان سيبويه وحماد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والاختش وقال ابن عائشة
كنا نجلس مع سيبويه في المسجد وكان شابا جيل لا تطيقا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة
سنه وقال أبو بكر العبدى النحوى لما نظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سأل من يرغب من الملوكة
في النحو فتبيل له طلحة بن طاهر فتخص اليه الى خراسان فبات في الطريق ذكر بعضهم انه
مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبي وقيل سنة أربع وتسعين ومائة ويقال كان
سنه اثنين وثلاثين سنة واما الكسائي فعلى بن حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم
بغداد وكان يعلمهم الرشيد ثم الامين قرأ على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم
ابن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي فقال لاني أحرمت في كساء وقيل لما قرأ على حمزة
مكان يانف في كساء فقال أصحاب حمزة له الكسائي وعن حمزة قال سمعت الشافعي
يقول من أراد أن يتجبر في النحو فهو عيال على الكسائي وقال ابن الانباري كان واحدا الناس
في القراءات يكثر عليه فيجسمهم ويجلس على كرسي ويتلو وهم يسمعون ويضبطون
عنه حتى المقاطع والمبادئ مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك (قوله المرسل في قتله
الحسين) سين المرسل هنا مكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في نحو
تسعين انسا بالكتب وردت عليه من أهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية أرسل

وضم كغضب وزناومعنى واجحام ضاد والوصف منه أضمر كفرح وضم معنى حسد وحقد أيضا والوصف منهما كالاول
 وكلاهما متأتان في البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيده الفظيا لحاسد وان جعلته من الحقد قطاها واما أضمر الواقع في
 القافية فهو فعل ويمكن جعله على كل من المعاني الثلاثة وهو ضم مبنى للفعول أى لم يوف حقه بضم بفتح الحاء على أن يكون
 النائب عن الفاعل صمير اعاد على العالم وبالربيع على انه النائب ولا ضمير في الفعل وهو أما سؤال الفراء لجوابه ان أبون جمع
 أب وأب فعل بفتحين وأصله أبو بضم الهمزة حذفته لانه حذف في جمع سلامة لانه كرجعت حركة الباء مع الواو صمير
 ومع الياء كسرة اذا لا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسبيا بضم السين فادابينا مثله على ما يقتضيه القياس من
 الاعتداد بلامه المحذوفة بضم السين أى قلما أى كهوى أو قلنا أى كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون بضم السين أو بالياء
 والنون ونفعل فيه ما نفعله اذا جمعنا المقصور هذا الجمع بضم السين أى كهوى أو قلنا أى كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون بضم السين أو بالياء
 اذا جمعناه كذلك حيث تقول مصطفىون ومصطفين بضم السين أى كهوى أو قلنا أى كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون بضم السين أو بالياء
 أو واون رفعه أو واون جر او نصب كما تقول في جمع عصا وقماح حالة كون كل ١٩٣ منهم أو اسم رجل بضم الجيم فجاءت

الحال باعتبار كل واحد
 أو جاءت من الاخبر
 وحذف من الاول أو
 بالعكس والا فقتضى
 الظاهر ان يقال اسمى
 رجل أو اسمى رجلين
 بضم السين وقفون
 وعصم بن وقف بن وليس
 هذا مما يخفى على سيبويه
 ولا على أصغر الطلبة
 وإنما كنهه أى ولكن
 الامر بضم السين كما قال أبو عثمان
 المازني دخلت بغداد بضم
 السين وحيدة مفتوحة وغين
 معجمة ساكنة ودالين
 بينهما ألف مهملة بين
 أو معجمة بين أو باهمل
 الاولى واجحام الثانية

عمر بن سعيد في جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسين بن قابطا عمر عن قتاله فارس بن
 جوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعيد وقاتل والا فقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان
 ما كان من قتل الحسين ويحوز أن تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة
 في زمن قتله الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري
 فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبائع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر
 المسلمين ابن بنت رسول الله أحب الينا من ابن بنت بجيد يعني يزيد فبلغ ذلك يزيد فارس بن
 زياد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير (قوله وأضمر كغضب وزناومعنى واجحام ضاد) في
 الشرح وأضمر أيضا بمعنى حقد او حسد والوصف منهما كالاول وكلاهما متأتان في البيت
 فان جعلته من الحسد كان تأكيده الفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما أضمر الواقع في
 القافية فهو فعل ويمكن جعله على كل من المعاني الثلاثة (قوله وأصله أبو) في الصحاح والاب
 أصله أبو بالتحريك لان جمعه آباء مثل تفاواقفاء ورحى وأرحاء فالما ذهب منه واولا نك تقول
 في التنسية أو ان وبعض العرب تقول أبان على المقص وفي الاضافة أيك فاذا جمعت بالواو
 والنون قلت أبون وكذلك أخون وحجون وهنون وعلى هذا قرأ بعضهم اله أيك ابراهيم
 واسماعيل وانه حق يريد جمع أب أي ايئك فحذف النون للاضافة اه (قوله وادابينا مثله)
 يعني باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف (قوله وهكذا اتفق سيبويه) فان أصل
 أب عند الفراء أبو بسكون الوسط وعند سيبويه أبو بفتح (قوله ان ثبت تخارج عن القياس)
 ان هذه وصاية فلا تحتاج لجواب وفائدة الا تيان في الاشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا

٢٥ في ل أو بالعكس ويقال فيهما أيضا بغداد وبغدين ومغدان وهي مدينة السلام
 بضم السين أى طرحت بضم السين على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئون على مذاهم بضم السين أى من غير ان
 ينظروا في الأدلة اه وهكذا اتفق سيبويه أى في حق سيبويه بضم السين والله تعالى وأما سؤال الكسائي في قول
 العرب قد كنت أظن ان العقب أشد لسة من الزبور فاذا هو هي هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اياها بضم السين فجوابه ما قال
 سيبويه وهو فاذا هو هي هذا وجه الكلام مثل فاذا هي بضم السين ومثل فاذا هي حية بضم السين ما بعد المبتدأ الواقع بعد اذا
 على انه خبره فتكون هي صمير رفع لانه خبر عن هو فان قلت كيف صح الجمع مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد
 زهير فالأصل فاذا لسة مثله مثله في شدة اللسع بضم السين وأما فاذا هو اياها ان ثبت تخارج عن القياس
 واستعمال الفصحاء بضم السين وهذا جواب لا مالا لان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها كالجزم بل
 والنصب بل والجزم بل وسيبويه وأحبابه بضم السين البصريون بضم السين لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في
 توجيهه أمور أحدها لا يكره الخياط

وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجازله ان ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورأيت وهو مع ذلك ظرف خبر
 به عن الاسم المذكور بعده اهـ وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين ولذلك قال الزجاج مشنعا عليهم فاذا عدهم
 كالنعامة قيل لها حلي قالت انا طائر فقبل لها طيرى فقالت انا جل كذلك اذا طالب برفع ما بعدهما فتقول انا بمعنى وجدت
 فانصب فيقال فانصب الاسم الواقع بعدك فيقول انا ظرف فان قلت ما معنى المطالبة اذا برفع ما بعدهما فان كان المراد رفع
 الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ مخبر عنه بها فقد رفعه في الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبة حينئذ بذلك ادهو
 تحصيل الحاصل وان كان المراد رفع الاسمين معا فمعنى مطالبتهما بذلك وهي لا تقتضيه قلت بحتمل أن يكون المراد مطالبتهما
 بان يكون الاسمان الواقعان بعدهما مرفوعين لانها اذا طالب برفعها هي لهما أي بعملها الرفع فيهما ووجه المطالبة حينئذ
 ان الاسم الاول مرفوع على انه مبتدأ باعترافهم فيكون الثاني مرفوعا على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذا لم يكن ثم نصب للجزء
 الثاني وهو هذا التوجيه الذي ذكره ابن الخياط خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وهي ما لم يكن ظرفا ولا
 حالا وانما تعمل في الظروف والاحوال كما سيجي ولانها تحتاج على زعمه بفتح الزاي وضمة
 ١٩٤

وكسرها أيضا كذا في
 القاموس قال الرعم مثله
 القول الحق والباطل
 والكذب وأكثر ما يقال
 فيما يشك فيه إلى فاعل
 وإلى مفعول آخر غير
 الذي نصبته في قولهم
 فاذا هو أياها في مكان
 حقها أن تنصب ما يليها
 اذا المعنى عنده فوجدته
 أياها في الثاني ان ضمير
 النصب استعير في مكان
 ضمير الرفع قاله ابن مالك
 كما استعير ضمير الرفع في
 مكان ضمير الجر في قولهم
 ما أنا كانت ولا أنت كانا
 ويؤيد ذلك أي للابتداء

التركيب (قوله وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت) لان معنى مفاجأة الشيء
 وجدانه ورؤيته فجاءه (قوله لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة) فان قلت هذا لا يطابق
 قول ابن الخياط ان الناصب اذا عاينها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني
 هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسمها (قوله ولانها تحتاج على زعمه الى
 فاعل ومفعول آخر) يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط
 وما تدعو الحاجة اليه فيقدر بقدرها على ان كلام من وجد ورأى الذي معناه في اذا يمكن ان
 يكون منه ديا لواحد تقول وجد فلان مطلوبه يجده ويجده بالضم لغة عامرية ورأى أي أبصره
 (قوله وتشهد له قراءة الحسن اياك يعبد) في اعراب السفاقي والجهور بفتح النون وقرئ
 بكسرها وهي لغة وقرئ بالياء مبنيًا للفعل واستشكلت لان اياهم ير نصب ولا ناصب له
 وخرجت على ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع أي أنت ثم التفت بالاختبار عنه اخبار
 الغائب فقيل يعبد واستغرب وقوعه في جملة واحدة ويشبه قول الشاعر
 أنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارجي الملعف
 اهـ وأقول بهذا التقدير يظهر ان يعبد في هذه القراءة بالمتنأة التختية وسقط ما في الشرح
 وهو لا يتحقق الا ان هل تعبد بالياء الفوقية وهذا ظاهر اد المعنى أنت تعبد أوبالياء التختية
 وهذا يحتاج الى حذف أي أنت اله يعبد والظاهر الاول اهـ (قوله أو زعم ان اذا تعمل عمل
 وجدت وانما رفعت عبد الله) يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وقد ذكر المصنف هذا

المثال

بضمير النصب في مكان ضمير الرفع في قراءة الحسن اياك يعبد يبناء الفعل للمفعول

ولكن لا يتحرر الا ان هل قرأت تعبد بالياء الفوقية وهذا ظاهر اد المعنى أنت تعبد أوقرأ بالياء التختية وهذا يحتاج الى
 حذف أي أنت اله يعبد والظاهر الاول في قوله كنه أي ولكن هذا التوجيه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك فاذا زيد
 القائم بالنصب ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير فيقبح ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع
 أي اذكر القائم أو طال على زيادة ال وليس ذلك أي القول بزيادة ال في الحال فيمينا ينقص حتى يجوز في أي
 مثال كان من غير سماع في ومن جوز تعريف الحال أو زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانما رفعت عبد الله في قولهم خرجت
 فاذا عبد الله القائم وهو المثال الذي أورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيرويه كما أسلفه المصنف هناك في بناء على ان
 الظرف يعمل وان لم يعمد على نفي أو استنفهام أو غير ذلك فقد أخطأ لان وجد تنصب الاسمين وهذا تعليل لخطأ
 صاحب الرأي الثاني في ولا رجى الحال باقظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل وهذا تعليل لخطأ الرأي الاول فأتى بالعلتين
 على غير الترتيب السابق فجعل الاول ههنا والثاني هناك وجعل الثاني هناك الاول ههنا والثالث انه مفعول به والاصل
 فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ولا استعارة ههنا الضمير في مكان ضمير فانه منصوب

في حالي ذكر الفعل وحذفه وانما التفاوت بالاتصال والافتصال فقط وهو هذا الوجه لابن مالك ايضا ولا كنه لا يتأني في مثل قولهم فاذا زيد القائم بالنصب فيوجهه بانه نعت مقطوع كما مر في تطهيره في حذف الخبر الفعلي بقراءة على رضى الله تعالى عنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى فوجد عصبة أو نرى عصبة وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه مختلفون في اذ قبل ان التقدير يقولون ما نعبدهم أى فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي في فاعلنا حسنه أن اضممار القول مستعمل عندهم أى عند العرب أو عند النحاة وهو كثير جدا حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج وقوله فاعلنا حسنه جواب اما والشرطية المصدرية باذام مترضة كما مر وانما قيد هذا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المسكلم فيها وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعليا والا فاذا قلنا باب الذين اتخذوا مبتدأ ويقولون المقدر ١٩٥ حال من فاعل اتخذوا والخبر

المثال فيما سبق وهو الذى أورده الكسائى حين ناظر سيبويه قال الرضى والكوفيون يجرون خرجت فاذا عمرو والقائم بنصب القائم على ان عمرو مفعول بالظرف لان اذا المفاجأة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمرو والقائم فالقائم ثانى مفعوليه قال الزججى مشنعا عليهم فاداعندهم كالنعمامة قيل لها حلى قالت أنا طائر قيل لها طيرى قالت أنا جبل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو وقائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال واما مع المعرف فلا يجوز عند البصريين الا الرفع اه (قوله وتطهيره قراءة على لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى فوجد عصبة أو نرى عصبة) يعنى ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي وابقاء معموله هذه القراءة فاعلنا حذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوب به على الحال وانما حلى الآية على المنظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوب به على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوب به على المفعولية قال أبو البقاء وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال أى ونحن نتعصب أو نتجمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبرا للمبتدأ لم يجز ان تسد مسد خبره وان حذف معها فعل وجه الجواز حتى الاخض زيدا قائما وخرجت فاذا زيد جالساً وروى عن علي رضى الله عنه ونحن عصبة أى ونحن نرى أو نكون عصبة اه (قوله واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) هذا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الآية متضمن للرد على هذا الوجه بان فيه اضممار ليس بالسمل وتقديره ان الآية ليست مما نحن فيه فان الفاعل فيها قولى و اضممار القول فيها سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قولى و اضمماره غير سهل وانما قال اذ قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترازا عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدأ المحذوف فانه

ان الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما ينسلكم فيه البتة في الرابع أنه مفعول مطلق والاصل فاداهو يلسع لسبعها ثم حذف الفاعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل أى الا يشرب شرب الابل ثم حذف يشرب وهو الخبر وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يلسع ثم حذف المضاف من استعها وأقيم المضاف اليه مقامه فأنصب لنيايته عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به في قوله الشاوبين في حواشى الفصل عن الاعلم قال وهو أشبه ماوجه به النصيب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاداهو ثابت مثلها

ثم حذف المضاف فانفصل الضمير لنعذر اتصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق في وانصب في اللفظ لا في المعنى اذ هو في التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فانتصب في الحال على سبيل النياية كما قالوا قضية ولا أباحسن لها على اضممار مثل أى ولا مثل أبى حسن لها حذف مثل وأقيم المضاف اليه وهو أباحسن مقامه فساغ دخول لا التبرئة عليه في قوله ابن الحاجب في أماليه وهو وجه غريب أعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة التحليل له صوت صوت الجار بالرفع لصوت المرفع باصافته الى الجار في صفة لصوت في الاول الذى هو نكرة في تقدير مثل أى صوت مثل صوت الجار وانما وصفت النكرة بنكرة اذ مثل لا يزول تنكيره باصافته الى المعرفة لتوغلها في الابهام غير انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه تامه فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به بطريق النياية لا بطريق الاصاله فهذا مثل ما أجاز به ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل النياية

و اما سيبويه فقال هذا **أى** له صوت صوت الحمار بالرفع **و** بفتح ضعيف **و** وقال لو جاز هذا الجاز هذا فصيّر الطويل أى مثل الطويل **و** عن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل حازان تخلفها المعرفة فى التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخضر صفة لا مكررة وهذا زهير بالنصب على الحال **و** الاصل مررت برجل مثل زهير وهذا زيد مثل زهير **و** منه **أى** من باب هذا زيد زهيراً ١٩٦ فى انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل **و** قولهم تفرقوا أبدي سباً

اذ قيل ذلك لم تكن الآية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي مفعوله ثم
 انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين أن يكون هذا القدر خبرا عن المبتدأ بل جاز
 أن يكون بدلا من اتخذوا وأن يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الأخيرين ان الله يحكم
 بينهم وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم
 بان يكون عائد الموصول محذوفا ويكون التقدير والذين اتخذوهم أولياء فيتعين الوجهان
 الأخيران فكان على المصنف أن يقول وجعل هذا المقدور خبرا وفي الشرح واعاقيد الآية
 بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين
 اتخذوا مبتدأ ويقولون المقدور حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية
 عن أن تكون من قبيل ما نتكلم فيه البتة وأقول اذا ذكر قيد في الكلام كان للاحتراز
 عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا
 فليتأمل (قوله واما سيبويه فقال هذا قبيح) الاشارة بهذا الى ما ابتنى عليه انتصاب الضمير على
 الحال (قوله ومنه قولهم تفرقوا ايدي سبأ وايدي سبأ) أي ومن انتصاب المعرفة على الحال
 بتقدير مثل وسبأ في الاصل همزة غير محدودة اسم رجل هو أبو عامرة قبائل اليمن وهو سبأ بن
 يشجب بالشين المعجمة والجيم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضي معنى ايدي
 سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان لسبأ و قوله تعالى
 وجئتكم من سبأ والايدي كناية عن الانشاء لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدي
 ويجوز أن يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز أن يكون
 على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبأ وسكن همزة سبأ ثم قلبت ألفا اه (قوله وانما
 سكنت الياء مع انهم مامنصوبان لثقاه ما بالتركيب والاعلال) أي لثقل ايدي وايدي
 بتركيبهما مع سبأ وكون آخر كل منهما حرف علة وفي الشرح فان قلت اذا كان ايدي سبأ
 وايدي سبأ مركبين فهما ممنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو في محل
 النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال ايدي سبأ وايدي سبأ
 بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولذلك فيه حيث ان البناء على انه مركب تركيب
 خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير
 منصرف ولم تظهر الفتحة على الباء استصحابا للتركيب الاصلى وعليه يتمشى ما قاله هنا
 ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافي اه ما في الشرح فان قلت ما يريد المصنف
 بالتركيب الاصلى في قوله في حواشيه استصحابا للتركيب الاصلى قلت يريد التركيب
 الذي بين ايدي أو ايدي وبين سبأ فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا
 المركب (قوله كما في معديكرب وقالى قلا) المركب الاول علم على رجل والناس في على بلد

وأبأدى سبأ بك أي مثل
أولاد سبأ بن يشجب حين
أرسل عليهم سبأ بل العرم
والأبأدى كناية عن الأبناء
لانهم في التقوى بهم
والبطش بعنزة الأبدى
ولا يتعين هذا للنصب
على الحالية بل يجوز ذلك
كما قال المصنف ويجوز أن
يكون على المصدر والمعنى
مثل تفرق أبأدى سبأ
وأبأدى سبأ واذا سكنت
الياء مع انهم منصوبان
على الحالية كما قال
المنقلبه ما بك بكسر الهمزة
المثلثة وفتح القاف أي
لثقل السكنتين وهما أبأدى
وأبأدى بالتراكيب مع
سبأ والاعلال بك من
حيث أن آخر كل منهما
حرف علة وهو الياء كما
في معديكرب وهو اسم
رجل وقال فلا بك وهو
اسم بلد فانهم لا يتأثران
لفظا بالعوامل مع جعل
الأول مضافا إلى الثاني
فتقول رأيت معديكرب
وقال فلا بأسكان الياء
في حالة النصب وظاهر
كلام صاحب التسهيل أن

ذلك متعين وفي البسيط وشرح سيديويه للصغار انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها فان قلت اذا كان
أبادى سبأ وأيدى سبأ مركبين فهما مبنيان فيست الياء عنهما محلاً للنصب بل المجموع هو في محل نصب قلت نقل المصنف في
حواشيه على التسهيل انه يقال أبادى سبأ وأيدى سبأ بالتثوين فهو مضاف ويقال بغير تثوين قال ولا فيه حينئذ وجهان البناء
على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تثوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر

الفصحى على الياء اسمها بالتركيب الأصلي وعليه يثبتي ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الإضافي وفي شرح
الحاجبة للرضى ان سبأ من قولهم أيدي سبأ لا ينون لانه اسم رجل اذ معنى أيدي سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم
قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان لسبأ وحثك من سبأ قال واما قالى فلا فعه سبيو به من أخوات أيدي سبأ وجار الله
من أخوات معد يكرب ولا دليل فيه ما على مذهب سبيو به لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب
والعلمية ولا يكون صنيها هذا كلامه وهناتنيبه وهوانه وقع في النسخ كتابة معدى كرب وقالى فلا مفصولين هكذا وهو
مبنى على ان تركيبه ما اضافى والا فالمنقول في علم الخط ان الكلمتين متى تنزلتا منزلة شئ واحد كبعليك ومعد يكرب عند
كونهم ما من كمين تركيبا من جيا فانه ما يكتبان متصلتين تنبيه على الامتراج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبه ما اضافيا
فالغالب الاتصال استصحا بالما ثبت لهما في حالة المزج ويجوز مع ذلك ان يكتبان منفصلتين لان الاعراب الاضافى فصلهما
والثاني من وجهى اذا ان تكون لغير مفاجأة والغالب ان تكون ظرفا للمستقبل لا يقال قد عاب المصنف في الباب
السابع الذى عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه
يوهم ان اذا ظرف مظروفة الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك اذ معنى كلامه انه ساطرف للزمان المستقبل لانا نقول
ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم بل هو صفة للحدث وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا
أى الشرطية والفجائية في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا أصاب به من
يشاء من عباده اذا هم يستبشرون فاذا الثانية في الآيتين للمفاجأة ١٩٧ وهى تنوب مناب الفاء في جواب الشرط

ويكون العمل بعدها
أى بعد اذا الشرطية
وما ضيا كثيرا ومضارعا
دون ذلك أى قليلا
ويحتمل ان يكون مراده
ان الاول كثير جدا وان
الناس كثيرا أيضا ولكن
دون تلك الكثرة ولذا لم
يقل قليلا وقد اجتمعا في
قول أبى ذؤيب الهذلي

(قوله فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل) في التعليق قد عاب المصنف في الباب السابع الذى
عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين العرب والصواب خلافها قولهم اذا ظرف لما يستقبل من
الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفة الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك وفي الشرح يعنى
ظرف للحدث المستقبل أى المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما عابه على العربيين من
قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفة الزمان وأقول لاحاجة
الى هذا التكاف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى فى باطراد فكانه
قال فالغالب أن يكون اسما موضوعا للزمان المستقبل وعلى هذا فاللام فى المستقبل متعلقة بما
فى ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده
خلافه فاندفع ما فى التعليق (قوله ويكون الفعل بعدها ما ضيا كثيرا) قال الرضى لان الماضى

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا تردى الى قليل تنقع * وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسما لا فائدة ان رغبتها
فى الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأتى بالماضوية فى اذا رغبتها لابرار غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتأخذة فى حصوله أو أتى بها لظهار الرغبة فى حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقليل وردّها الى ليسا به هذه المثابة أتى فيها
بالمضارع وهذا البيت من جملة قصيدة لابی ذؤيب المذكور يربى بنى خمسة ما توافى عام واحد بالطاعون ومات هو فى خلافة
عثمان رضى الله تعالى عنه وقبل هذا البيت امن المنون وربيّه تتوجع * والدهر ليس بعقب من يجزع اودى بنى
واعقبونى حسرة * تنفى الرقاد وعبرة ما تقاع فالعين بعدهم كان حداتها * سملت بشوك فهى عورتى مع سبقوا
هوى واعنقوا هواهم * فخرموا وكل جنب مصرع ولقد حرصت بان ادفع عنهم * واذا المنية أقبلت لا تدفع
واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل غيمة لا تنفع وتجلى للشامتين أريهم * انى لرب الدهر لا أنضع
حتى كفى للحوادث مروءة * اصفا المشرق كل يوم تفرع والنفس راغبة البيت وليس بعقب أى مرض يقال أعقبه
اذا أرضاه وأودى هلاك والحدائق جمع حديقة وهى سواد العين وسملت بسين مهملة فقتت وهوى أى هواى فقلب الالف ياء
وادغم على لغة هذيل واعنقوا أسرعوا فخرموا بالبناء للفعل أى أخذوا يقال نخرمته المنية أى أخذته والتميمة خرزة
وقطاء تنظم فى السير ثم يمد فى العنق ورب الدهر صرفه وحوادثه وأنضع أى أنضع وأذل والمروءة جليل بركة والصفاء
من مشاعرها ليقى بابى قيس * وانما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل مجذوف
على شريطة التفسير * والاصل اذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرفع للفاعل مدلول عليه بالمفسر الواقع بعده

بلا مبتدأ خلافا لا لا خفش في فانه يجوز كونه مبتدأ ولم يمنع الاول فالاول ان عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف
 وجواب اذا محذوف اما للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف اولتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن أو محذوف للدلالة فلاقيه
 عليه أي اذا السماء انشقت لاقى الانسان كدحه أي خراج جهده النفس في العمل ان خيرا خيرا وان شرا فشر وقيل الكدح
 كتاب سطر فيه الاعمال وهو ما قوله اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المدرع * الباهلي منسوب
 الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبيلة في تميم والمدرع الذي يكسى
 المدرع بالذال المهملة وهذا قد يشكك على بعض من حيث انه ليس بعد الاسم المذكور بعد اذا فعل يجعل مفسر الفعل
 محذوف يرفع ذلك الاسم ١٩٨ كافي الآية وليس بمشكل اذا توصل نحو فالتقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية

أقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى
 المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقاب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان (قوله خلافا
 لا لا خفش) في الشرح لا خفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف
 لا تفيد هذا وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيد لان الظاهر ان قوله خلافا راجع الى ما يليه
 وهو قوله لا مبتدأ فيكون لا خفش غير مانع من كونه فاعلا لكون خلافا ليس براجع اليه
 ويجوز كونه مبتدأ لكونه راجعا لا ابتداء (قوله اذا باهلي الخ) الباهلي منسوب الى باهلة وهي
 قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالحنظلة وأصل باهلة اسم امرأة
 من همدان كانت تحت معز بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس في عيلان غيره
 ونسب ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبيلة من تميم والمدرع بالذال
 المعجمة والعين المهملة هو الذي أمه أشرف من أبيه نقلت من خط شيخنا الشيخ كمال الدين
 الدميري الشافعي نقلت من كتاب الخالدين حدث ابن دريد عن أبي سالم قال قال الاصمعي لقيت
 صبيانا من الاعراب في بعض الغلات ما أظنه ناهزا لاحتلام فجاورته فاذا هو من أفصح الناس
 فقلت متعنتا هل تقول الشعر فقال وأبيك اني لا قوله وأنا دون الفصل اليمنى القطام فاخرجت
 درهما وقلت امدحني وخذته فقال من أي العرب أنت فقلت من باهلة فقال سواها لي امدح
 باهليا فقلت فاهجني وخذته فقال اني والله محتاج اليه ولكن كلفتني شططا فزدي معرفة فقلت
 انا الاصمعي فقال

الاقبل لباغى اللؤم حيث لقيته * عليك عليك الباهلي بن اصمعا
 متى تلق يوما اصمعا تجدله * من اللؤم سر بالاجديدا وبرقما
 اذنى الدرهم لا آخذه من يد لئيم فذقته فأخذه (قوله ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة)
 قال الرضى لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به في أصل الوضع لم يرتفع فيه معنى ان الدال
 على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط
 وكونه بمعنى متى اه (قوله استغن ما أغناك الخ) ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر
 والحاجة وتجمل اما بالجيم أي اظهر الجمال بالتعفف أو كل الجميل أي الشحم المذاب تعففا

فاعل باستقر محذوف
 والاصل اذا باهلي استقر
 تحته حنظلية وهو باهلي
 فاعل محذوف يفسره
 العامل في حنظلية
 أي اذا استقر باهلي
 استقر تحته حنظلية
 وهو يرده ان فيه حذف
 المفسر ومفسره جميعا
 وهو محذوف وهو يسره
 ان الظرف بدل على
 المفسر بكسر السين
 والظرف مذكور
 وهو كانه في أي فكان
 المفسر هو لم يحذف
 تنزيلا لذكر الدال عليه
 منزلة ذكره نفسه قلت
 وقد يشكك بان عامل
 الظرف فعل وقع في
 جملة هي صفة فكيف
 يفسر عامل الموصوف
 ولا يعمل اذا الجزم
 وان كان فيها معنى الشرط

لما تقر من ان الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع فلم يرتفع فيه
 معنى ان الدالة على الغرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم الا في الضرورة كقوله
 استغن ما أغناك ربك بالنبي * واذا نصبت لخصاصة فتحمل * ما مصدرية ظرفية أي استغن مدة اغناك ربك اياك
 وبالغنى يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحمل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم أي اظهر الجمال
 وعدم الحاجة أو كل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالجيم أي تكلف حمل هذه المشقة فيقول وقد تخرج اذا عن
 كل من الظرفية والاستقبال والشرط * الثابت لها في غالب الاحوال فيوفي كل من هذه فصل الفصل الاول في
 خروجها عن الظرفية

عم أبو الحسن في الاخفش في قوله تعالى ﴿حتى اذا جاؤوها﴾ في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين وهي قوله تعالى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤوها ففتحت أبوابها وسيأتى الكلام على هذه الآية في حرف الواو ان شاء الله تعالى وان اذ اجرحتي في أي وسيقوا الى وقت مجيئهم اياها فجعلها اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية ولم ينقل الرضى هذا القول عن أبي الحسن على امامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمه ونصه قال بعضهم يجوز ان يتجرد معنى اذا بعد حتى عن الشرطية وتجرب حتى ولعله جله عليه قوله حتى اذا سلكوهم في قتادة * نشلا كما نطرد الجمالة الشردا وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر بحافظة على أغلب أحوالها وقال الميبداني اذ فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذا حرف الجزاء لتفخيم الامر غير عزير هذا كلامه والقتادة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف فثناة تحتية فدل مهملة فهاء تأنيث تشنية أو عقبية ونشلا بالشين المجهمة من قولك نشل الشيء أسرع نزعها والجمالة بالميم أصحاب الجبال والشرد جمع شريد وهو الطريد يجوز عم أبو الفتح

ابن جني في قوله تعالى ﴿اذا وقعت الواقعة﴾ اذكر في الآية وهي اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض رجا فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها هي وهي ليس لوقعتها كاذبة في والمعنى وقت وقوع الواقعة في متعقبة بلا ريب في خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض في وهذا نظير ما حكاه شارح

واما بالحاء المهملة أي تكلف المشقة (قوله زعم أبو الحسن في حتى اذا جاؤوها ان اذ اجرحتي) وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوز الزمخشري مع الوجه الذي سبذ كره المصنف عن الجمهور وقال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسبق الذين كفروا الى جهنم الى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها فيكون قوله فتحت استثنافا وجواب سؤال كانه قيل فماذا جرى اذ ذاك فقيل فتحت أبوابها اه (قوله فيمن نصب خافضة رافعة) قيد به لان اذا فيمن رفعه ما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها ما كاذبة أي اذا وقعت لم تكذب أو ظرف لخافضة ورافعة أي اذا وقعت خففت ورفعت أو ظرف لرجت واذا الثانية تكرر الاولى أو بدل منها أو ظرف لما دل عليه فاصحاب الميمنة اذا وقعت بانث أحوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعاقبة والعاقبة أي ليس لوقعتها كذب أو صفة المحذوف أي لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفسها كما تكذب الآن فاللام بمعنى في كافي قوله تعالى باليتي قدمت لحياتي اذا كان المعنى لحياتي في الدنيا وليس لاجل وقوعها نفس كاذبة فان من أخبر عنها صدق فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة أي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدأ محذوف أي هي خافضة قوم رافعة آخري (قوله والمنصوبين حالان) وصاحب الحال اما الضمير في وقعها واما فاعل وقعت (قوله ونابت ما المصدرية عنها) أي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الطرف (قوله ثم نابت الحال عن الخبر) لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكباً

اللب عن سيبويه في قولك اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد ووقت قيام عمرو وفي ثبوته عن سيبويه نظراً بن جني امام حافظ بصرى وانما حكاه عن المبرد قال في شرح الحاشية وقد أجاز أبو العباس المبردان تقول اذا يقوم زيد اذا يقعد جعفر على ان تكون الاولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة ليكون خبرا عن الاولى حتى كانه قال وقت يقوم زيد وقت يقعد جعفر وقال الرضى وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسمها صريحاً نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وان لم أعثر له على شاهد من كلام العرب الى هذا كلامه وانما قيد تخريج أبي الفتح بقوله فيمن نصب خافضة رافعة لان مع رفعها ما كافي القراءة المشهورة لا يحتاج الى ذلك التخرج بل تبقى ادعاء على ظرفيتها وتنتصب اما بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل أو محذوف أي اذا وقعت كان كيت وكيت فيقول قوم في اخطب ما يكون الامير قائماً ان الاصل اخطب أوقات أكو ان الامير اذا كان قائماً أي وقت قيامه ثم حذف الاوقات ونابت ما المصدرية عنها كما نابت عنه في نحو اكرمك مادمت متقي الله في ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وتبعها كان التامة وفاعلا في الحذف ثم نابت الحال في وهي قولك قائماً عن الخبر وهو اذا في المضافة الى كان في ولو كانت ادعاء على هذا التقدير وهو ان الاصل اخطب أوقات أكو ان الامير اذا كان قائماً في موضع نصب لاستحالة المعنى في اذ المعنى حينئذ الوقت الذي هو اخطب أوقات أكو ان الامير كان في وقت وجوده قائماً في كما يستعمل في

المعنى **إذا قلت** أخطب أوقاتاً كوان الأمير يوم الجمعة إذا نصبت اليوم **في** لأن أفعّل التفضيل هو بحسب ما يضاف إليه وقد أضيف إلى الأوقات فيكون وقتاً وقد جعلت هذا الوقت واقعا في يوم الجمعة فيستحيل **في** لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان وقالوا في قول الجاسسي وبعد غد يالهف نفسي من غد **في** إذا راح أحماني ولست براحم **في** إذا في موضع جريد لا من غد **في** وقال ابن جني حديث إذا في هذا البيت ظرف يفوز ذلك أن هنا وقعت موقعا غير مباشر لأنهم أعني نابل من غد وفي موضع جريد كانه قال يالهف نفسي من إذا راح أحماني إلا أن هذا غير توسط البديل منه يفتح لأن إذا قلنا تابا شر الجار على أن أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى إذا كان كذا جرى كذا أن إذا جرى ضرورة الموضوع بحتي وهذا البيت يؤكّد الاعتداد بالبديل منه وإنه ليس في حكم الساقط اهـ وبعد غد ظرف لمحذوف أي ترو حون أو تاهف والأصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار وشاهدوا شهاد كذا قيل والحق أن جمع قائل على أفعال لم يثبت حتى قيل بأن أصحاب جمع محب بالكسر مخفف صاحب كثر وأغار أو محب بالسكون اسم لجمع كثر وأنهار **في** وزعم ابن مالك أنهم أوقعوا مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنهما أني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي **في** أي لأعلم وقت رضائك ووقت غضبك وفي المدارك لمولانا

حافظ الدين النسفي إذا وقعت الواقعة أن انتصاب إذا باز كروه وكقول ابن مالك في الحديث **في** والجمهور **في** من النخاعة **في** على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وإن حتى **في** وفي بعض النسخ وإنما والضمير يرجع إلى حتى **في** حتى إذا جاؤها حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها **في** فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الأعراب قال الشيخ أبو حيان وكان بعض الأذكياء يستشكل مجي هذه الجملة

جاء في زيد في وقت ركوبه (قوله لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان) بيان لزوم كون الزمان محلاً للزمان على تقدير إذا في المثال الأول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الآخر أن أفعّل التفضيل كما تقرر في باب بعض مما يضاف إليه فيكون أخطب في المثالين وقتاً لضافته إلى الوقت وقد أخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذي هو أخطب حالاً في وقت وجود الأمير قائماً في المثال الأول وفي يوم الجمعة في المثال الثاني (قوله وبعد غد الخ) بعد غد ظرف لبروحون مقدراً وبالهف كلمة يتحسر بها على ما فات وأصحاب جمع محب كافرأخ جمع فرخ (قوله وإن حتى في نحو حتى إذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل له) في التعليق قال أبو حيان كان بعض الأذكياء يستشكل مجي هذه الجملة الشرطية من إذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط قللت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الأعرابي في آية الزمر مثلاً وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمراً إلى أن يفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق اهـ وفي شرح التسهيل لأن أم قاسم ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى أدخل المدينة برفع أدخل وتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت قد دخلت قال في البسيط كأنك قلت في قولك أحلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك أجلس فإذا جاء زيد اهـ (قوله وجوابها محذوف لفهم المعنى) قال ابن أم قاسم ويجوز أن يكون الجواب فاعجاب المينة وما بعده أي فاعجاب المينة

الشرطية من إذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط قللت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الأعرابي في آية الزمر مثلاً وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمراً إلى أن يفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وعلى ذلك فقس **في** وأما إذا وقعت **في** الواقعة الآية **في** فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى طرف **في** أما الفعل الشرط أو الجواب على الخلاف الذي يجي قريباً وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه **في** أي حسن حذف الجواب **في** طول الكلام وتقديره بعد إذا الثانية **في** لثلاثي فصل بين البديل والبديل منه **في** أي انقسمت أقساماً وكنتم أزواجاً ثلاثة وأما إذا في البيت قطرف لاهف **في** من قوله يالهف نفسي لا بدل من غد المجرور **في** **في** وأما **في** إذا **في** المثال **في** وهو قولهم أخطب ما يكون الأمير قائماً حيث يكون الأصل أخطب أ كوان الأمير إذا كان قائماً **في** في موضع نصب **في** بالخبر المحذوف أي أخطب أ كوان الأمير حاصل في زمن وجوده قائماً لا لا لا تقدر زماناً مضافاً إلى ما يكون **في** كما فعله أولئك القوم **في** إذا لا موجب لهذا التقدير **في** ولاداعي إليه **في** وأما الحديث **في** وهو أني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي **في** فإذا **في** فيه **في** ظرف لمحذوف وهو مفعول أعلم وتقديره شأنك **في** بالنصب على الحكاية **في** ونحوه **في** بالرفع عطفاً على شأنك المحكي باعتبار الأعراب المتعدي فيه **في** كما تعلقنا إذا بالحديث في هل أتاك

حديث ضيف ابراهيم المكرم من اذا دخلوا عليه ويحوز ان يتعلق بالمكرم من اذا فسر باكرام ابراهيم لهم والافاضار
 اذ كراى اذ كرو وقت دخولهم عليه لان اكرام الله لهم وكونهم مكرمين في انفسهم ليس بمقيد بوقت دخولهم كما نقيد اكرام
 ابراهيم به الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجي للماضى كما جاءت ادلستقبل في قول
 بعضهم فتتعارض الحكمتان حيث استعملت كل واحدة منهما في معنى الاخرى وذلك في الذي ذكرناه من مجي اءا
 للماضى كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا ويءوا عنيهم تفيض من الدمع
 حزنا لا يجدوا ما ينفقون وهذا الخبر بقضية وقعت في الزمان الماضى فتكون اداله وتولوا جوابا وقلت اما حال من كاف
 أتوك أو استئاف كانه قيل اذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقبل ما لهم تولوا با كين ٢٠١ فقبل قلت لا أجد ما أحملكم

عليه الا انه توسط معنوصا
 بين الشرط والجزاء قال
 شارح التسهيل القاضى
 محب الدين ناظر الجيش
 ويمكن ان يقال في هذه
 الآية المراد حكاية حالهم
 حين ابتدوا في الفعل واذا
 كان كذلك كان المحل حينئذ
 موقع اذ ادون اذ قلت انما
 يكون المحل لا ذا حيث
 يكون المراد الاستقبال
 والمعنى على ما أول به على
 الحال فالموقع ليس لا ذا في
 هذا المحل لان الاستقبال
 لا للحال في ذلك كقوله
 تعالى واذا راوا تجارة أولها
 انفضوا اليها وتركوا
 قائما وهذا الخبر بقضية
 العير التي قدمت المدينة
 والنبي صلى الله عليه وسلم
 يخطب يوم الجمعة فتفرقوا
 عنه حتى لم يبق معه منهم
 الا اثني عشر رجلا وقد

ما أعظمهم وما أنجأهم وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم (قوله وذلك كقوله تعالى ولا
 على الذين اذا ما أتوك لتحملهم) في الشرح يعنى ان هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضى
 فتكون اداله قال شارح التسهيل القاضى محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه
 الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدوا في الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع
 اذ ادون اذ قلت انما يكون المحل لا ذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به
 على الحال وليست اداله اه وأقول المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو
 يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتعامه فيكون المحل لا ذا بهذا الاعتبار (قوله واذا راوا تجارة
 أولها وانفضوا اليها) في الشرح في هذا الخبر بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله
 عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثني عشر رجلا وقد مضت هذه
 الواقعة قبل نزول الآية فتكون ادافها للماضى وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية
 ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا راوا تجارة أولها كان منهم
 ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل اصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار
 بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم وكيف
 هؤلاء ان خبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق
 بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة اه ما في
 الشرح وأقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو انهم اذا راوا تجارة أى عيرا أقبلت
 أو سمعوا لها أى طبع لا ونحوه انفضوا اليه كانت شأنهم ودينتهم من قبل الاسلام الى هذه
 القضية وتزول هذه الآية وهذه الاخبار عليه وفي معالم التنزيل للبعوى قال مقاتل قدم
 دحية بن خليفة الكلابي بجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذا قدم بكل ما يحتاج
 اليه من دقيق وبر وغيره فيتزل عند أحجار الزيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل
 ليؤذن الناس بقدومه فتخرج اليه الناس ليمتاعوا منه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان
 يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فلم يبق في المسجد الا اثني عشر رجلا وامرأة

٢٦ في ل مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون ادافها للماضى وحاول ناظر الجيش أيضا الجواب عن الاستدلال
 بهذه الآية على ذلك فقال المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم فالمعنى حال هؤلاء انهم اذا راوا تجارة أولها
 كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل اصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون
 ذلك من شأنهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم فان هذا اذم بليغ وكيف وهم الصحابة الذين هم خير
 القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة ودينا من الخصال الذميمة
 القبيحة وانما المراد الاخبار عن أمر وقع منهم على سبيل الندرة لانه عادت منهم المستمرة فالمحل اذا محل الماضى لا محل الزمن
 المستمر التي تستعمل ادافه في بعض الاحيان كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
 وقوله تعالى واذا قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا وأي هذه عادتهم المستمرة وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه وقوله

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم * المراد بالندمان هنا النديم لا الندام قال الشاعر اذا كنت ندماني
فبالا كبر اسقني * ولا تسقني بالاصغر المثلث ٢٠٢ والكاس مؤنثة مهموزة الاء يشرب فيه وقبل مادام الشراب فيه

فاذا كان خاليا منه سمي قدحا
وتغورت غربت والبيت
ليس بقاطع على مجي اذا
للماضي لحوازان سقيت
بمعنى اسقى وهو دليل
جواب اداى اذا غربت
النجوم اسقنيه وهو الثاني
ان نجي الحال وذلك بعد
القسم نحو والليل ادا
يغشى ونحو والنجم اذا
هوى قبل يدل استعمال
اذا بعد القسم في نحو هاتين
الآيتين على انها الحال
ولا نهالو كانت للاستقبال
لم تكن ظرفا لفعل القسم
لانه انشاء لا اخبار عن قسم
يأتى لان قسم الله سبحانه
وتعالى قديم ولا يكون
محذوف هـ وحال من
الليل في الآية الاولى
نحو من النجوم في
الآية الثانية لان
الاستقبال والحال
متنافيان فلا يجعل أحدهما
ظرفا للآخر وهو ادا
بطل هذان الوجهان
وهما كونها ظرفا لفعل
القسم وكونها ظرفا للحال
مع جعل ادا للاستقبال
نوعين انه في أى ان لفظ ادا
نحو ظرف لا أحدهما وهو
اما فعل القسم أو الكون
المحذوف الذى هو حال من
الليل والنجم على ان المراد

فأنزل الله تعالى هذه الآية وقيل كانت العير اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطيب
والتصفيق سرور اياها وقيل ان الباقيين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واخلف في
الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا النديم
ويزيد بالزاي والكاس مهموزة مؤنثة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي
لا يسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز
أر لا يكون اداها للماضي بان تكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب ادا وأقول سبقه الى
هذا ابن الصائغ (قوله لان قسم الله قديم) هذا دليل لقوله لا اخبار واقائل أن يقول ان أراد
القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف المفروضة
المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأييدات المخلوقين
وان أراد النفسى فقد تقرر أيضا ان الكلام النفسى صفة واحدة في الازل ليست بمنقضة
فيه الى أقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها
عند حدوث المتعلقات نعم ذهب الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس
الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب البعض في كتابه المواقف
وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري
وغیره كلام الله معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في
مقابلة المعنى والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم
المرتب الاجزاء فانه بديهي الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس بمرتب كالقائم
بنفس الحافظ من غير ترتيب الاجزاء والترتيب انما يحصل في التلفظ لا احتياجه الى الالة
اما القائم بذاته تعالى فلا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء
لعدم احتياجه الى الالات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن
الحاجب للعضد وفيه نظرا لا نالا عقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير
مرتبا اه ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال في جواب التريده السابق تختار
انه أراد القسم اللفظي لكن أراد بالقديم ما ليس بآت لا مالا أول لوجوده بقرينة ما نذكره
في رد القول بان اقسام اخبار عن قسم يأتي أو تختار انه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته
ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعلق (قوله لان الحال والاستقبال
متنافيان) يعني فلا يتصف به ما ذلك الكون المحذوف وفي جعل ادا ظرفا له اتصافه بهما
اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له
وفيه نظرا لان الحال المافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المعتبر باجزاء متعاقبة
من أواخر الماضي وأوائل المستقبل لا الحال الذي أريد هنا وهي الفضيلة الميضية لهيئة ماهي
له لان هذه تتجارع كلاما من الأزمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون
عام لها وزمان وقوع ذلك المضمون قديكون ماضيا وقديكون حالا وقديكون مستقبلا ويوجب
عنه بانهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا تجريد صدر الجملة الحالية المصدرة
بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه ظرف لا أحدهما) يعني لا قسم أولكون

به في أى باذ الحال في فلا تنافي حيت لا مانع لان الانشاء على فلا ينافيه ان المراد بهما الحال ولا
الكون المحذوف حال بافرض ولا يمتنع كونه مظهرا ولاذا المراد بهما الحال اه كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله

والصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل سابق على الزمان في وهذا ليس بمخاص
بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان
هو الخبر عنه فيلزم ان لا تقع اذا ظرفا لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فما أجاب به المصنف
عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك في وانه لا يمتنع التعاقب كائنهما مع بقاء اذ على الاستقبال في ادلا مانع من وقوع الحال
الصناعية مراد بها الزمن المستقبل كما تقول سأدخل البلدا كذا فان الحال مقيمة لعاملها والعامل هما

٢٠٣

محذوف هو حال من الليل والنجم (قوله والصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي) يعني
سواء كان المراد اذا الحال أو الاستقبال وهو رد لما يكون اذا مراد به الحال ظرفا لفعل القسم
الانشائي (قوله وانه لا يمتنع التعاقب كائنا) رد لامتناع كون اذا ظرفا مستقبلا لكون محذوف
هو حال من الليل والنجم (قوله لان القديم لا زمان له) هذه المقدمة هي كبرى الدليل
وصغره محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل اقسام الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد
أسمعناك من قريب ان الحق عند أهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم ولا زلي صفة
قدسية لا تكثر فيها وانقسامها الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند
التعلق وفي الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم
لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فيلزم
اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وأقول
اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لان يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله
تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به (قوله وأوضح
منه ان يقال المعنى مراد به الصيد غدا) قال ابن الصائغ اذا قدر صائدا يريد ان كان غدا معه مولا
له وهو لا يريد مريدا غدا مع ان الكلام ينتقل الى مريدا وان أراد مريدا الآن فالارادة التي
يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها لم تظهر أو ضحية تقدير مريدا على تقدير مقدر اها
وأقول أراد مريدا الآن الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها فالتأخر الذي
لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه
الفعل بعد سلامة الاسباب والآلات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحق توجب
تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات على ان الطاهر ان مريدا ههنا بمعنى قاصدا واما
أو ضحية تقدير مريدا فقد أشار اليها المصنف بقوله كما فسرت في اذا قمتم الى الصلاة بأردتم وفي
التفسير ذكرتم وأريد به أردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها لا يجوز
والتيه على أن من أراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفلت عن الارادة (قوله مسئلة في
ناصب اذا مذهبان) قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله
الاكترون ولا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك
لا تقول أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم واما العامل في اذا فالأكثر على انه جزاؤه
وقال بعضهم هو الشرط كما في متى وأخوانه والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى
الشرط فحكمه حكم أخوانه من متى ونحوه فان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتكم بمعنى

مستقبل وقيد مقارن
له في ذلك الزمن في دليل
صحة مجيء الحال المقدر
باتفاق كمررت برجل معه
صقر صائدا به غدا أي
مقدرا الصيد به غدا في
وقد يقال هذا لا يفضي
الى مطالوبه لان الحال
على هذا التقدير في الحقيقة
انما هو قولك مقدر
وزمنه حالي لا استقبالي
وغدا ظرف للصيد لا للتقدير
في كذا بقدرتون وأوضح
منه ان يقال المعنى مريدا
الآن في صيد غدا
كما فسرت في اذا قمتم الى
الصلاة بأردتم في القيام
وانما عبروا عن ارادة
الفعل بلفظ الفعل لانه
يوجد عند قصد الارادة
بغير فاصل وعلى حسب
فكان منه بسبب قوى
وملازمة ظاهرة في مسئلة
في ناصب اذا مذهبان
أحدهما انه شرطها وهو
قول المحققين فتكون
بمترلة حتى وحيثما وان في
انهم منصوبات بشرطهن

لكن يلزم على هذا ان تكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي من الظروف المختصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب
ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زما ناطعت فيه الشمس قلت رده
الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال بعباد كره بعده لكونه صفة لا مجرد كره بعده ولو كان مجرد كره الفعل بعد كلة
كافية في تخصيصها لتخصيص متى في قولك متى قام زيد هو غير مخصص اتفاقا في وقول أبي البقاء في العكبري في وانه مردود
بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد

لان اذا عند هؤلاء القائلين بان ناصبها هو شرطها غير مضافة الى الشرط كما يقوله الجميع اذا جزمتم كقوله
استغن ما أغناك ربك بالغنى * وادانصبك خصاصة فتحمل لان الاضافة من خصائص الاسماء فتنا في الجزم
بذهب المذهب الثاني انه ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم أمور أحدها ان الشرط
والجزء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم نصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب من
حيث هو معمول لاسمها من فعل ٢٠٤ أو شبهه وهو معمول داخل في جملة عامله كما لا يكون قولك فت

حين قام زيد جملتين لا يكور
اذا قام زيد فت على ذلك
التقدير والثاني انه ممتنع
في قول زهير
بدالي اني لست مدرك
ما مضى *

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
لان الجواب محذوف
وتقديره اذا كان جائيا
فلا سبقه ولا حاجة الى
ادخال القاء لتصير الجملة
اسمية أي فاننا لأسبقه ولو
قال اذا كان جائيا لأسبقه
صح وكان الجواب فعلية
ولا يصح ان يقال لأسبق
شيئا وقت مجيئه لان
الشيء انما يسبق قبل
مجيئه وهذا لازم لهم
أيضا ان أجابوا بانها غير
شرطية وأنهم معمول لما
قبلها وهو سابق واما
على القول الاول فهي
شرطية محذوفة الجواب
وهو ما قدره أولا وهو عامله
اما خبر كان يعني جائيا
أو نفس كان ان قلنا
بدل انهاء على الحدث

أجيبك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي هو في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في
الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للطرف وتخصيصه اما لكونه صفة له أو
لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز أن يكون وصفا لادلو كان لكان الاولى
الاتيان فيه بالضمير كافي الموصولات ولم يأت في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه
كافي سائر الظروف المتخصصة بضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع
الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في
المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء
كلام يجوز ان تعمل أولاها في الثانية كما مضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد
كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة في المعنى فن ثم
لم تعمل صفة في موصول ولا تابع في متووع ولا مضاف اليه في مضاف واما كلمة الشرط
والشرط فليست ككامة واحدة ادلا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز
عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وأياما تدعو اقله الاسماء الحسنى بل
ان لم يعمل الشرط في كلمته بنحوم من قام وقت جاز وقوعه ما موقع المبتدا على ما هو مذهب
بعضهم اه (قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة) قال ابن الحاجب في شرح المفصل والحق
ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكره من كونها
لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس
اه قال الرضي وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكر الفعل بعد
كلمة يكفي لتخصيصها كتخصيص متى في متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا منهم (قوله كما
يقوله الجميع اذا جزمتم) في الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتنا في الجزم
(قوله أحدها ان الشرط والجزء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم نصير الجملتان
واحدة) قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول
سببا للثاني (قوله بدالي الخ) هذا البيت في ديوان زهير وفيه ولا سابق شي بآيات المتكلم
في سابق ورفع شي وقبله

كأنى وقد خفت تسعين حجة * خلعت بهم عن منكبي ودائيا

(قوله ولا يصح ان يقال لأسبق شيئا وقت مجيئه) قال ابن الصائغ هذا في السابق الزمانى مسلم
والسابق المكانى ممنوع ههنا وأما في السابق الذى بمعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال
لأفوت القضاء وقت مجيئه قال الرخشي في قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيئات

وهو المختار عند ابن مالك وجساءة كما ستعرفه في الباب الثالث ان
شاء الله تعالى وقد عرفت انه يرد على أصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل أن يقول السابق في البيت
بمعنى الفائت ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذ اذ المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهى
شرطية والتقدير اذا كان شيئا جائيا انى لا أفوته وانتفاء القوت حاصل في وقت الجي فاستقام وكذا يستقيم جعلها معموله
لما قبلها على انها غير شرطية فتأمل

في الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئني اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين فيهما غدا ورمن
 المجي وهو اليوم في ذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين فيقع بعضه في زمن وبعضه في زمن
 آخر في قصد المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم ولهم ان يقولوا معنى التركيب اذا جئني اليوم يكون ذلك
 سببلا كراي لك غدا فليس اكرمك في الحقيقة جوابا لافطاح الاشكال في فاذا قلت في اذا كان الامر كذلك في انما ناصب
 اليوم على القول الاول في المنقول عن المحققين في وكيف يعمل العامل الواحد في وهو الفعل من قولك جئني في ظرفي
 زمان في وهما اذا واليوم في قلت في الناصب هو الفعل المذكور وانما عمل في الطرفين المذكورين لانهما في لم يتضادا كما في
 تضادا في الوجه السابق في الا في على قول الجمهور في وعمل العامل في الواحد في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما
 أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر في وأقول ليس بين السحر واليوم عموم ٢٠٥ وخصوص وذلك ان السحر

هو الوقت الواقع قبل
 الفجر بقليل واليوم هو
 ما بين الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب
 فليس شيء منهما بصا ق
 على شيء من الآخر فهما
 متباينان اللهم الا ان
 يقال أطلق السحر على
 أول الفجر لقربه منه
 من باب اطلاق أحد
 المتجاورين على الآخر
 فيكون المراد جئتك في
 جزء من يوم الجمعة سحر
 ولا شك ان جزء يوم الجمعة
 أعم من سحره فبأنه
 في وليس في سحر في بدلا في
 من يوم الجمعة حتى يقال
 انما عمل الفعل في
 الثاني بطريق التبعية
 والكلام انما هو في عمله
 في الطرفين بطريق الاصل

ان يسبقونا أي ان يفوتونا بمعنى ان الجزاء يلحقهم لاحالة (قوله الثالث انه يلزمهم في نحو
 اذا جئني اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين) استدل ابن الحاجب
 في ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها
 أو نقول المعنى اذا جئني اليوم كان سببلا كراي لك غدا كما قيل في نحو ان جئني اليوم فقد
 جئتك أمس ان المعنى ان جئني اليوم يكن خراء المجيء اليك أمس (قوله وعمل العامل
 في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر) يريد هنا
 بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئياته ولا يريد به المفهوم
 الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك
 وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصا ق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم
 الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه اه وأقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر
 بمعنى أول الفجر ليس مبينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مبين له لان المتباينين هما
 الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم
 الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر
 غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم
 الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليستأمل (قوله
 متى تردن يوما سفارا الخ) سفار اسم بئر لبني مازن بن مالك مبنى على الكسر وهو حجة للبحار بين
 على بناء فعال اذا كان علما مؤنثا على الكسر ولا كثر التهمين على بناءه على الكسر اذا كان
 في آخره وأدبهم تصغير أدهم وهو الاسود والمستحيز بالجيم والزاى طالب الماء لارض
 أو ماشيه والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال

في لجواز سبر عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني في ولا سبيل الى البدلية في هذا فيحمل التركيب الاول
 عليه فينص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق
 متى تردن يوما سفارا تجديها * أديهم يرمي المستحيز المعور الخ
 ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك والادبهم تصغير أدهم وهو الاسود
 والمستحيز بالجيم والزاى طالب الماء لارض أو ماشية يقال استحيزت فلانا فاجازني اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك
 واما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة ويقال
 للمستحيز الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق * متى تردن يوما سفارا البيت كذا في الصحاح
 في فيوما يمنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط في والاقتران به شرط في البديل من اسم الشرط تقول متى
 جئتني ان يوم الجمعة وان يوم الخميس اكرمك كان الاقتران بحرف الاستفهام شرط في البديل من اسمه نحو من جاءك أزيد
 أم عمرو في وجه ذاك السبب في يجتمع في اليوم في المثال في المتقدم وهو اذا جئني اليوم اكرمك غدا في أن يكون بدلا من

أدوا ويمتنع في أيضا في اليوم في الواقع في بيت الفرزدق في أن يكون طرفا لتجد في وهو جواب متى في ثلاثا بفصل ترد من معموله وهو سفر بالاجتناب في وهو يوم الممول لتجد في قعين انه طرف ثان لترد والرابع في من الامور الواردة على الجمهور في ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون في وما بعد اذا لا يعمل فيما قبلها وجواب هذا وما بعده ان الجمهور وانما يقولون بان العامل فيها جوابا اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع فان منع من عمله فيها مانع كذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب في وورد مقرونا بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني أكرمك وكل منهما في أي من اذا الفجائية والحرف الناسخ في لا يعمل ما بعده فيما قبله في وقد عرفت جوابه فان قلت في قوله فاني أكرمك مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب فلم اقصر على الاول وترك الثاني قلت لعلمه اعتمد على ما صرح به أبو البقاء في اعرابه ٢٠٦ من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا تمنع من عمل ما بعده فيها قبلها

وذكر الحوفي والرخشري ان العامل في اذا جاء نصر الله سجد وهذا يدل على ان الفاء عند ما لا تمنع كما قال أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر في وورد في الجواب في أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقروا في الناقور في أي نفخ في الصور وهي النفخة الاولى وقيل الثانية في ذلك في اشارة الى وقت المقر وهو مبتدأ في يومئذ في مبنى على الفتح لا صاقته الى اذا التي هي اسم غير متمكن وهو في محل رفع على البدل من ذلك في يوم عسير في وهذا خبر ذلك المبتدأ كانه قبل في يوم النقر يوم عسير في ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف في فيمتنع

أبو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد البيت للفرزدق (قوله والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية) في الشرح وجواب هذا وما بعده ان الجمهور وانما يقولون ان العامل فيها جوابا اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب اه وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابا او ما دل عليه الجواب او ما أغنى عنه الجواب ذكر هذه الاقسام الثلاثة الامام أبو محمد بن بري في مصنفه في اذا اذا انتهى وقال الرضي وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل بمعنى الجواب بعده ان والفاء فيما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب (قوله وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقروا في الناقور) وذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف في التعليق وفي كلامه تدافع فان في أوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للرخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولاً بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولاً بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليابهم ليس معهم غيرهم مساررا اللهم بالنصيحة لانها في السر أجمع وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف اه وأقول لا تدافع في كلامه فان اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة أو تقول اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شيء مخصوص وأما تجويز الرخشري تعلق في أنفسهم بليغا فقد ضربه أبو البقاء

عمل عسير في اذا فيرد على الجماعة وقد مر الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع وذلك لانه جزم أولا بان الصالح للعمل صفة وجزم ثانيا بتقدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت يحتمل انه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشف عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولاً بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولاً بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليابهم ليس معهم غيرهم مساررا اللهم بالنصيحة لانها في السر أجمع قولاً بليغا يبلغ منهم ويؤثر فيهم اه قلت وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف فخره في وتخرج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح الا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجوز زيادة الفاء في الخبر في ولا يجوز ان تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتي في قوله درهم

فإن لان عصر اليوم ليس مسبباً عن النقر (فإن لان عصر اليوم ليس مسبباً عن النقر) فيلزم كون الفاء المحض الزيادة فإن قلت قد يكون المراد من جواب الشرط الاعلام به فيكون هو المشروط كما في قولك إن أكرمتني اليوم أكرمك أمس فهنا يستحيل أن يكون مضمون الجملة وهو الاكرام الواقع في الامس مسبباً عن الاكرام الواقع بعده وانما المشروط هو الاعلام بمضمون الجملة والاخبار به أي ان اكرامك اياي في هذا اليوم سبب لان أخبرك يا كرامى اياك أمس وهذا مأمّنات هنا بان يقال المسبب عن النقر ليس العصر وانما الاخبار به هو المسبب كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى وما يكمن من نعمه فمن الله ان هذه الآية هي التي هي الاخبار قوم استقرت بهم نعمهم فلهذا أعطوا وشكروا فاستقرت رعاها مجهولة أو مشكوكة سبب للاخبار بانهم من الله قالت الاخبار بالمسبب عن النقر وهو حصول الاهوال العظيمة لا يصلح لان يكون معللاً بالنقر ٢٠٧ والجواب ان تخرج على حذف

الجواب مدلولاً عليه بعسر أي عصر الامر كذا قدره صاحب الكشف وجعاً وأما قول أبي البقاء انه يكون مدلولاً عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك محتج به وعند التأمل لا يمتنع لان النقر سبب لوقوع الاهوال العظيمة فاذا جعل جواباً للشرط المتحد معه لفظاً جعل الجواب مسبباً وكان من حذف المسبب واقامة السبب مقامه ولا اشكال حينئذ في اتمامه وانما تخوفن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرت الى الله ورسوله فقول على اقامة السبب مقام المسبب لا شتم المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم المسبب له هاجر من ههنا

وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف (قوله لان عصر اليوم ليس مسبباً عن النقر) هذا تعليل لعدم صحة هذا التخرج الاعلى قول الاخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ وذلك انه على هذا التخرج لا تكون عاطفة وهو ظاهر اذ مع خبر المبتدأ لا يعطف عليه ولا سببية لان عصر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيدويه خلافاً للاخفش فانه أثبت لها ثالثاً وهو الزيادة (قوله وأما قول أبي البقاء انه يكون مدلولاً عليه بذلك) قال أبو البقاء اذا ظرف وفي العامل ثلاثة أوجه أحدها هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر ويؤتى بدل من اذا وذلك مبتدأ والخبر يوم عسير أي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه عسير أي يعسر ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على قول الاخفش وهو أن تكون اذا مبتدأ والخبر فذلك والفاء زائدة وأما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من ذلك أو مبتدأ ويوم عسير خبره والجملة خبر ذلك اه وأبو البقاء هو عبد الله ابن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء المكنى بالاصل البغدادي المولود والدار الفقيه الحنبلي النحوي الفرضي الضري يرأخذ النحوعن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفي سنة ست عشرة وستمائة ببغداد والعكبري بضم المهملة وفتح الواو نسبة الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة المصنف عائد الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أبي البقاء صريح في ان المدلول عليه بذلك هو العامل في اذا وانه مع ما بعده هو الجواب وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب (قوله وأما تخوفن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرت الى الله ورسوله فقول على اقامة السبب مقام المسبب لا شتم المسبب) لما حكى عن اتحاد السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعل هنا نفسه فاجاب باننا لا نسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه وتأوله ابن دقيق العيد بان التقدير فن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد فهجرت الى الله ورسوله حكماً وشرعاً وادبان المقدّر حينئذ حال مبينة وهي لا يجوز حذفها كما صرح به الرندي في شرح الجمل وأجيب بفتح ان المقدّر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل

في قول أبي البقاء الذي تقدم على ما سلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا شك ان عدم تبليغ الرسالة سبب لما لا يخفى فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه صوتاً له عليه الصلاة والسلام عن ان يواجه بما يترتب على عدم التبليغ المفروض ومعاملة له بما يليق بمنصبه الشريف من الاجلال والتعظيم يقال أبو حيان وورد مقر وتام النافية نحو واد اتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم اذ كر الآية وهي قوله تعالى ما كان يحتملهم الا ان قالوا اتوا بآياتنا ان كنتم صادقين وليس لقوله هذا الآية موقع عند المصنفين فان العادة جارية عندهم بانهم انما يفعلون ذلك اذا كان في بقيته شاهد آخر لما يتأولون بسببه فيقتصرون على بعضها لما فيه من الشاهد ويشيرون بقوله الآية الى ما في بقيته من شاهد أو أكثر لما هم بصدد وليس الامر هنا بهذه المثابة فيوماً النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبلها اه كلام

أبي حيان **يؤوليس** هذا الجواب والالاقترون بالفاء مثل وان يستعقبوا فاهم من المعتبين **يؤولقائل** ان يقول لا يلزم من اقتتران الجواب هنا بالفاء اقتترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضى ولعدم عرافة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب ان الشرطية باللام وهو ممتنع وسيأتى له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثيرا **يؤولقائل** الجواب محذوف أى عمدوا الى الحجج الباطلة **يؤولقائل** ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدم مقدم قبل اذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وان اطعموهم انكم لم تشركوا **يؤولقائل** بهضم هم انه جواب على اسماء الفاء مثل **يؤولقائل** كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت **يؤولقائل** ان ترك خبر الوصية للوالدين **يؤولقائل** أى فالوصية ٢٠٨ **يؤولقائل** ودبان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله

يؤولقائل يشكرها **يؤولقائل** والشر بالشكر عند الله مثلاً وقد تم قد اسناده في اما **يؤولقائل** والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب **يؤولقائل** وذكر فعلها بالفاصل لانها بمعنى ان يوصي ولذلك ذكر الضمير الراجع في قوله فمن يذله بعد ما سمعه **يؤولقائل** والوالدين متعلق بها لا خبر **يؤولقائل** عنها كما توهم ذلك القائل **يؤولقائل** الجواب محذوف أى **يؤولقائل** ان ترك خبر **يؤولقائل** فليوصر وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور أحدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشكر كقوله

عليه دليل نحو ان يكن منكم عشر ون صابرون أى رجلاً ولا يمكن أن يقال لم يرد بتقديمية وقصد في الاول وحكا وشرا في الثاني ان هناك لفظا محذوفاً بل أراد بيان المعنى ومغايرة الاول للثاني وتأوله بهضم هم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدأ والخبر وكذلك الشرط والجرا قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات والقرائن فن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام فن كانت هجرته الى الله ورسوله هجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر * أنا أبو الجهم وشعري شعري * ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرتة الى ما هاجر اليه وفي التعليل وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأني في الآية التي رد كلام أبي البقاء فيها يقال نقر الناقد بسبب لوقوع الالهوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقد فلا هوال شديدة واقعة لوقوع الاحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك اه وأقول لان سلم ان نقر الناقد بسبب لالهوال العظيمة ولو سلم فانما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببته عن ذلك السبب وشهرة مسببية الالهوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالاً على النقر وجعل النقر قائماً مقام مسببه فكيف يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث (قوله وليس هذا الجواب والالاقترون بالفاء مثل وان يستعقبوا فاهم من المعتبين) في الشرح لا يلزم من اقتتران الجواب هنا بالفاء اقتترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا وأقول سبب ذكر عن الرضى مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً لاقتربت بالفاء (قوله وانما الجواب محذوف أى عمدوا الى الحجج الباطلة) قال الرضى ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تنسلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحجهم مثل وان اطعموهم انكم لم تشركوا ويجوز ان تكون اذا مجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت بحزه * والشر بالشكر عند الله مثلاً * ويروى * من يفعل الخير قال الرحمن يشكره * ولا ضرورة حينئذ (قوله الا ان قرطاً الخ)

ونحن عن فضلك ما استغنيانا * فكيف يخرج القرآن عليه **يؤولقائل** الثاني القوط ان ما لا يقاس على لا فان ما لها المصدر مطلقاً بجماع البصريين واختلافوا في لا **يؤولقائل** والظاهر ان اختلافهم في غير الناصخة اما لا الناصخة فلا يختلفون في ان لها المصدر وعلى هذا لا يتأني هذا القول فخر العقل في هذه المسئلة فليست على وثوق منه الا ان **يؤولقائل** لها المصدر مطلقاً أي سواء وقعت في صدر جواب القسم أو لا **يؤولقائل** قيل ليس لها المصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول **يؤولقائل** فعلا كان المعمول أو اسم **يؤولقائل** في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطاً على آلة * الا انني كيد لا كيد **يؤولقائل** قرط بقاء مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل والالة الحالة والمراد بها هنا السبيبية والكيد المكر والخيل أي ان هذا الرجل على حالة سوء واستأ كيد كيد **يؤولقائل** ان وقعت في صدر جواب القسم فإياها

المصدر لعلها محل أدوات الصدر والافلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه * والحب يأكله في القرية السوس آليت بفتح التاء أي حلفت * على التوسع فاسقاط الخافض وهو على * أي آليت على حب العراق ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع * ولم يجعله من باب زيدا ضربته * وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير * لان التقدير لا اطعمه * وهذا جواب القسم وحذف التاء في منه كما في قوله تعالى تالله تفتؤ * ولا هذه لها الصدر * لوقوعها في جواب القسم * فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب * وهو باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتعال * عاملا * فخرج من هذا انه لا يجوز ان يكون أصل التركيب في البيت آليت لا اطعم حب العراق الدهر لا اطعمه فان ثلث ما فائدة تقييد المصنف بقوله في هذا الباب قلت الاحتراز عن مثل وان أحدهم المتكرين استجارك فان استجارك مفسر لعامل أحدهم ولا يمكن عمله في ذلك المعمول لوسط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين * الثالث ان لا في الآية حرف ناسخ مثله في لارجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن نافيا لا يجوز زيدا اني اضرب فكيف * يتقدم المعمول على الناسخ * وهو حرف نفي بل ابلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم ٢٠٩ يطاقون القول بان المصدر لا يعمل

فيما قبله * فقد اجتمع في الآية ثلاثة موانع كون العامل مصدر او كون بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافيا ولو استقل واحد منها الكفى ومن النجاة من تساهل في النظر والجار والمجرور فاجاز تقديمهما على المصدر المقدر بالوصول الحرف في وصلته ومنع تقديمهما على صريح الحرف المصدرى وصلته وحكى ابن فاسم في شرح التسهيل انه نقل عن الاخفش انه يجيز تقدم المفعول به على المصدر

القرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والآلة الحالة والكيد المكر وهذا ايضا مثال لتوسط لا بين العامل ومعموله الا أن العامل فيه مؤخر عنها والمعمول مقدم عليها عكس الذي قبله (قوله وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا) الاشارة بهذا الباب الى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيد به احتراز عن مثل وان أحدهم المتكرين استجارك فان استجارك مفسر للعامل في أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم (قوله لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما المصدر) قال ابن الصائغ جعله اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت المصدرية على المختار واعلمه يقول ذلك بعد هذا وفي كتاب غيره هذا اه وأقول ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال ايضا أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فدخلت اللام وسلبت المصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انما يتخطاها عمل ان نحو ان زيد القائم ويتخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيد اطعمك لا كل ولم تسلم باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله وقضية هذا التحقيق ان اللام مع ان في المصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المصنف ههنا (قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمس) هذا دليل على

٢٧ في ل نحو يجنبني عمر اضرب زيد وانما العامل محذوف أي اد كريوم * يرون الملائكة * أو يعذبون يوم * يرون الملائكة أو يمنعون البشري يوم يرون الملائكة فحذف العامل مدلول عليه بقوله لا بشري * ونظير ما أورده أبو حيان على الاكثر ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبشكم اذا مضى قتم كل ممزق انكم افي خلق جديد فيقول لا يصح لجديد ان يعمل في اذا لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما المصدر ايضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف * وقد فهمناك على انه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك * والجواب أيضا * عن هذه الآية كالجواب عن تلك الآية * وان الجواب محذوف مدلول عليه بجديداً أي اذا مضى قتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلا من خبر فان الله به عليم * وقد أسلفنا ان الرضى أجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لاذامع خلوها عن الفاء لعدم عراقة اذا في الشرطية وعليه تخرج هذه الآية ان صح ولا حذف * واما وان أطعموهم انكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدّر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمس الآية * فان الجواب فيها للقسم قطعاً بشهادة اللام ونون الكيد فيلزم تقدّمه قبل الشرط وبقيسة الآية ليست من الشاهد في شيء اذا الباقي منها هو معمول ليمس من مفعول وفاعل والآية هي قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمس الذين كفروا منهم عذاب آليم * ولا يسوغ ان يقال قدرها * في آية سبأ * وخالية من معنى الشرط فتعني * بفتح النون مضارع غني بكسر هاء أي

فإن استغنى عن جواب وتكون بالانصب عطف على ثغنى المنصوب باضمارة ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أي
ليكن تقديره فغناها عن جواب وكونها معمولة لما قبلها وهو قال من قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل
يؤتونكم أو يثبتكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت ولا تكون اذا نظرناها في الفصل الثالث في خروج اداء عن
الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا افهما
ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء مثل وان يسسك بخير فهو على كل شيء
قدير وقديقال اغتفر مجيئها بدون الماء لعدم عرافة اذا في الشرطية كما مر عن الرضى وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء
تقدم رده بان ذلك لا يقع الا في ضرورة الشعر وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف
وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكاف لاداعي اليه وقديقال بل الاداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب
أمرها من كونها متضمنة معنى الشرط ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى ونحو والنجم اذا هوى
فهى في ذلك ظرف لكون محذوف ٢١٠ كما مر ولا يمنع كونه حالا أي أقسم بالليل كائنا اذا يغشى وأقسم بالنجم كائنا

اذا هوى ولا يصح جعلها
للشرطية اذا لو كانت شرطية
كان ما قبلها جوابا للمعنى
كفى قولك آتيتك اذا آتيتنى
فيكون التقدير اذا يغشى
الليل واذا هوى النجم
أقسمت وهذا متع لوجهين
أحدهما ان القسم الانشائي
لا يقبل التعاقب لان الانشاء
يقع والمعلق يحتمل الوقوع
وعدمه قال نجم الدين
سعيد في شرحه للحاجبة
جزاء الشرط يجب أن
يكون قضية خبرية معلقة
بالشرط لان الانشاء ثابت
والثابت لا يقبل تعليقا
وقولنا أنت حر ان دخلت

جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المدكور لذلك القسم أو دليل على ان نحو انكم
لمشركون جواب لقسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور في قوله تعالى
وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن جواب لقسم مقدر فكذا الجواب المذكور في نحو وان
أطعموهم انكم لمشركون لان كلام من المذكورين مما يجاب له القسم لا الشرط (قوله لان
هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت) هذا دليل لقوله ولا يسوغ أن يقال الخ والمراد بذلك
الوقت وقت التمريق (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء) أجاب
الرضى عن هذا بأن قال ولعدم عرافة اذا في الشرطية جاز أن يكون جوابا لجملة اسمية بغير فاء
كفى قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون قال
ولا مانع من كونهم في الآيتين تأكيداً للواو والضمير المنصوب في أصابهم أي هم اه (قوله
وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء تقدم رده) يعنى قبل هذا بنحو ورقه وهو ان الفاء لا تحذف
الضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف)
قال ابن الصائغ أى تعسف في تأكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل
اه (قوله تكاف من غير ضرورة) هكذا رأينا في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة
الشارح بدل تكلف من غير ضرورة تكاف لاداعي اليه فقال بل الاداعي قائم وهو ابقاء
اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة معنى الشرط (قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم
نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى) قال الرضى فيسئل ليس في اذا في قوله تعالى والليل
اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعد أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

الدار انشاء التعليل لا تعليل للانشاء وانكره الرضى مستدلاً بما وقع كثيرا في القرآن من الجملة الانشائية
جزاء للشرط وهو مقتضى قول التفاتراني ان الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو انشائية
واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بان قال لاشك ان مثل أكرم زيد ايدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه
في الاستقبال فيمتنع تعليل الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا بتأويل قال أكرم اما أن يعلق على
الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكانك قلت اذا جاءك زيد فأكرامه مطلوب منك
فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في المستقبل ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطلب بالخبري وأما ان يعلق عليه من
حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال فكانه قيل اذا جاءك زيد يوجد أكرمك اياه مطلوب بامتنك في الحال فيلزم تأويل
الطلب بالخبري وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تأويل ثم قال ويتفرغ على
التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طائي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملها
وقد أمان جاني فوالله لا كرمه فالجواب في المعنى فعل الا كرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما المجرد

التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل **﴿** وهو ان سعيكم لشيء **﴾** ثابت دائما وجواب والنجم **﴿** وهو ما صل صاحبكم وما غوى **﴾** ماض مستمر لا يتفاء ولا يمكن تسبب ما **﴿** أي تسبب هذين الجوابين **﴾** عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب **﴿** المقدر في الآيتين حيث قيل ان التقدير ٢١١ **﴾** اذا يغشى الليل واذا هوى النجم افسمت

﴿ خبري **﴾** لما قدمه من ان الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء يقع بمعنى يلفظ يقارن في الوجود والمعلق يحتمل لوقوع وعدمه **﴿** فلا يدل عليه الانشاء **﴾** وهو أقسم الذي يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذ في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره ويرد عليه انه تقدر على رأيه بكون محذوف يجعل حالا من المجرور ولا شيء يقدر عاملا في هذه الحال الا فعل القسم فيلزم أن تكون الاقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدرة والله تعالى أعلم بالصواب

﴿ أي المختص بالقسم **﴾**

بحيث لا يستعمل الا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أنهم فان هذا لا يطرقه الخلاف الا في أصلا **﴿** واسم لا حرف خلاقا للزجاج والرماني مفسرد مشتق من اليمن **﴾** وهو البركة **﴿** وهزته وصل لاجع يعين وهزته قطع

للجواب لا طاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس هما ما يدل على جواب الشرط قبل اذا الا القسم ولو كانت اذ الشرط كان التقدير اذ يغشى اقسام فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت النكاح بهذا الكلام وان كان غارغا يرتوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاي شيء ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل أي والليل حاصل وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء هنا يقدر عاملا في حاصل الا معنى القسم فهو حال من مفعول أقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صار خافي حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما هو وأيضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجنة ولا يجوز كما لا يجوز أن يكون خبرا عنه وقيل اذ ابدل من المقسم به فخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اخراج اذ عن الظرفية قبل والثاني ان المعنى بحق الأمر متسا قالا بحق وقت اتساق القمر وليس بعيدا أن يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يكون يقسم بشيء لاجالة العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبنا من زيد اذ اركب أي من عظمتته والطرف ههنا لا يصلح أن يكون لانشاء التعجب كما لا يصلح ههنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني اه (قوله لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر لا يتفاء) جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم لشيء وجواب والنجم ماض مستمر لا يتفاء (قوله والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء) لتباين حقيقتيهما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حران دخالت الدار انشاءا لتعليق لا لتعليق للانشاء وقال التفقازاني في مطوله يجب ان يتبسه ان الجزاء يجوز أن يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه قبل استقبالي له لانه على الحدوث في المستقبل ويجوز ان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طاميا وقال السيد في حاشيته ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طالب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول بان يحمل اللفظ على الطالب في الاستقبال واما الاكرام فان تعاقب على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطالب في الحال تأويل الطالب بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطالب حاصلا في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوب منك في الحال فيلزم تأويل الطالب بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطالب جزاء بلا تأويل

﴿ أي المختص بالقسم **﴾**

(قوله ويرده جواز كسر هزته وفتح ميمه) في أي اثنتا عشرة لفظة أيمن بفتح الهمزة

خلاف الكوفيين **﴿** ووجههم ان هذا الورد مختص بالجمع كلفس وأكلب وقد سمع جمع يمين على أيمن كقوله **﴿** يأتى لها من أيمن وأشمل **﴾** وكقول زهير **﴿** وتجمع أيمن منا ومنكم **﴾** بتثنية تنوينها الدماء **﴿** ويرده جواز كسر هزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أليس وأكلب ويرده أيضا قول نصيب **﴿** على زنة تصغير فليس

فوقال فريق القوم لما شددتهم * نعم وفريق ليم الله ما ندري * الفريق الطائفة من الناس وثشدتهم استخلفتهم بالله
 وحذف ألفها في الدرج * وللكوفيين أن يقولوا خفت بذلك لكثرة الاستعمال * ويؤيد بوزنه الرفع بالابتداء وحذف الخبر
 وإضافته إلى اسم الله تعالى خلافا لابن درستويه * بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة * وفي إجازة جره
 بحرف القسم * وهو مقيد بالواعدة أجاز أن تقول وأمين الله فليكن المصنف هذا الاطلاق * ولابن مالك في إجازة إضافته
 إلى الكعبة * محتج بما سمع من قوله -م- ليم الكعبة * وكاف الصمير * محتج بقول عروة بن الزبير ليمك لأن ابتليت لقد
 عافيت وجوز ابن مالك أيضا إضافته إلى الذي محتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم ليم الذي نفس محمد بيده وترك المصنف
 حكاية ذلك عنه وقد أضيف إلى غير ٢١٢ ذلك في الشعر كقوله * ليم أبهم لبئس الغدرة اغتدروا * * * وجوز

ابن عصفور كونه خبرا
 والمحذوف مبتدأ أي قسمي
 آمين الله * والاول أولى
 بناء على انه اذا دار الامر
 بين كون المحذوف أولا
 أو ثانيا فكونه ثانيا أولى
 وفي هذه الكلمة لغات
 آمين بفتح الهمزة والميم
 وامين بكسر الهمزة وفتح
 الميم وامين بفتح الهمزة
 وكسر هاء مع ضم الميم وامين
 وامين بحذف النون مع فتح
 الهمزة وكسر هاء وامين بكسر
 الهمزة وضم الميم وحذف
 الياء ومن مثلت الحرفين
 مع توافق الحركتين فهذه
 عشر لغات ومثلثا فهذه
 ثلاث عشرة لغة حكاهما
 في التسهيل وحكي غيره
 لغات أخرى في هذه الكلمة
 منها ايم الله بكسر الهمزة
 والميم وحذف النون وأم
 بفتح الهمزة وكسر الميم

وضم الميم وفتحها أو بكسر الهمزة وضم الميم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وأم بكسر
 الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها أو بكسر هاء وضم الميم وفتحها والكسر (قوله فوقال القوم
 فريق القوم الخ) في الصحاح وقد تدخل على آمين اللام لتأكيد الابتداء تقول ليم الله فيذهب
 الاول في الوصل وأنشد البيت

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾

(قوله أولها الا لصاق) في شرح اللب هو تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو به داء أي التصق
 به ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع اه وقال الرضي بالاصاق نحو به داء أي التصق به داء
 ومررت به أي ألصقت المروور بكان يقرب منه ومنه أقيمت بك وبجياتك أخبرني ويكون
 مستترا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة
 وبتوفيق الله سبحانه وهذا المعنى مجاز الا لصاق قوله وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر
 عليه سيويوه قال ابن الصائغ أجود من ذلك ان سيويوه جعله أصلا فانه قال انما هي
 للاصاق والاختلاط ثم قال فانتسج من الكلام فهذا أصله وأقول أجود من هذا ان
 سيويوه قصرها على الا لصاق حيث قال انما هي للاصاق (قوله اذا قبضت على شيء من
 جسمه أو ما يجبسه من يد أو ثوب ونحوه) لا يقال عطف الاعم على الاخص بأو غير مستحسن
 لما فيه من جعل الاعم قسما للاخص لا نقول غير المستحسن هو عطف الاعم مطلقا على
 اخصه لا عطف الاعم من وجهه وما نحن فيه من الثاني دون الاول لان شيئا من الجسم اذا
 قبض عليه لا يجبس الجسم كلفخذ وشيئا ما يجبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم
 ولو ههنا للاضراب على مذهب الكوفيين وأبي علي وأبي الفتح وابن برهان القائلين بان أو تأتي
 للاضراب مطلقا وفي الشرح والطاهر ان الا لصاق في الثاني مجازي اذا قبض على ما يجبس
 زيدا كالثوب الذي هو لا بسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الا لصاق حقيقيا وانما هو
 الا لصاق بما يجاوره ويقرب منه وأقول سبقه إلى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تبين على

مثل

وأم بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الياء والنون وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾ * حرف جولا ربعة عشر معنى أولها الا لصاق فيل وهو معنى لا يفارقها في شيء من موارد
 استعمالها فظهر بذلك أنه معناه الأصل الموضوعة هي له * فلهذا اقتصر عليه سيويوه * ولم يذكر غيره قال وانما هي
 للاصاق والاختلاط ثم قال فانتسج من هذا الكلام فهذا أصله * ثم الا لصاق حقيق كما مسكت زيدا اذا قبضت على
 شيء من جسمه أو على ما يجبسه * أي على شيء يجبس زيدا أو على الذي يجبس زيدا * من ثوب ونحوه ولو دلت أمسكته
 احتمل ذلك وان يكون منته من التصرف * ولا خفاء في ان الا لصاق بزيد حيث يقبض على شيء من جسمه حقيقيا وأما في
 الثاني بحيث تمسك بما هو لا بسه من ثوب ونحوه فالظاهر ان الا لصاق فيه مجازي لا حقيق اذ القبض على ثوبه ليس قبضا
 عليه نفسه حتى يكون الا لصاق حقيقيا وانما هو الا لصاق بما يجاوره ويقرب منه فجعل الصاق الامسالك بالثوب الصاقا

زيد المجاز الما بينهما من المجاورة مجازي نحو مررت بزيد أي الصفت ضروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد قال الباء عنده في نحو هذا المثال ليست لال لاصاق وانما هي للاستعلاء كعلي في دليل وانكم لتفرون عليهم مصححين وفيه نظير مرره المصنف بقوله وهو أقول ان كلا من الال لاصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفصيا الى نفس المجرور كما مسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه ووضعته على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة وهذا مثال لال لاصاق المجازي وهو كقوله أي قول الاعشى لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في بفاع نحرق تشب المقرورين بصطليانها * وبات على النار الندي والمخلق وهذا مثال للاستعلاء المجازي فان المراد بالندي الجود والمخلق صاحب تلك النار وهو يكسر اللام واليفاع بمثابة تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتشب توقدوا المقرور الذي أصابه القرو وهو البرد والمراد بالمقرورين هنا الندي والمدوح والاصطلاء ٢١٣ الاسند فاء بالنار والمخلق المذكور

هو عبد العزيز بن حصص من ولد أبي بكر بن كلاب من بني عامر كان رجلا فقيرا وله بنات كثيرة لا يتزوجهن أحد من قومه لفقرهن فخرج المخلق من بينهم ونزل في مغارة فخرج الاعشى ليلا فرأى نار المخلق فقصدتها ونزل به ففحله ناقة ليس له غيرها فلما أصبح قال له الاعشى هل لك الى حاجة فقال نعم ان غدختي بقصيدة وتنشدها في نادي قومي فلعلمهم يتزوجون بناتي فامتدحه الاعشى بالقصيدة التي منها هذان البيتان وأنشداه في ناديهم فتنافسا في بنات المخلق وخطبوهن اليه حتى لم يبق عنده منهن واحدة وما أحسن قول

مثل هذه المضابقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لا بسه ليس بماسك لزيد (قوله وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد) في الحين الداني وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت بزيد بمعنى على بدليل وانكم لتفرون عليهم مصححين وحكاة عن الاخفش وفي شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور لانك تجاوزت كايابه كانك صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله وبات على النار الندي والمخلق) هذا مجزئيت من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجاز وصدره * تشب المقرورين بصطليانها * وتشب مبني للفعول من شبيبت النار أشبهها شبا اذا أوقدتا والمقرور الذي أصابه القرباضم القاف وهو البرد واحد المقرورين السداء وهو اسم للجود والمطر والبابل والنصم والمراد ههنا الجود والمقرور الآخر المخلق بالمهملة وكسر اللام وهو اسم المدوح (قوله فاذا استوى التقدير ان في المجازية فالأكثر استعمالا أولى بالخرج عليه) يعني ان الال لاصاق في مررت بزيد لم يكن حقيقيا وكذلك الاستعلاء فيه ووجدنا استعمال حرف الال لاصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الأولى جعل الباء في مررت بزيد لال لاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل على الأكثر عند التردد بين معنيين أولى وفي الشرح فيكون الال لاصاق أولى بالترجيح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء لال لاصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور وأقول التجوز بالباء في معنى مجازي لعل لا يؤدي الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده باستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة ليتحقق المعنى المجازي لعل فاذا استعملت الباء فيه لم يلزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم فانما يصح بيان كون الال لاصاق أولى بالترجيح بما ذكره المراد المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازي

شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني ضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدناه وأهيف فاق الورد حسنا وجنة * أنزه طرفي في رياض جناتها كان بها من حول خاليه جرة * تشب المقرورين بصطليانها * فاذا استوى التقدير ان في المجازية * فان جعل الباء لال لاصاق في المثال المذكور ليس حقيقيا ضرورة ان المرور لم يلصق بزيد وانما اللصق بلا بسه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء لال لاصاق ليس حقيقيا أيضا ضرورة ان المرور لم يكن فوق زيد فقد استوى التقدير ان المذكور ان في المجازية * فالأكثر استعمالا * وهو الاتيان بالباء في صلة هذا الفعل * أولى بالخرج عليه * لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء لال لاصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور * ومررت عليه وان كان قد جاء في الفصح * ونحو وانكم لتفرون عليهم * مصححين ونحو وكان من آية في السموات والارض * ونحو وانكم * وهم

عنهما معرضون وشعوا وكالذي مر على قرية وشعوا قول الشاعر ﴿ولقد أمر على اللثيم بسبني﴾ * قضيت ثمت قلت لا يعنيني
 ﴿ولا أن مررت به﴾ أكثر فكان أولى بتقديره أصلا * من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذلك في الكثرة وهذه يقتضي أن على
 في مررت عليه تجعل بمعنى الباء وفيه نظر إذ لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقة وجمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقيا
 له وفي شرح اللب أن مررت عليه إنما يقال إذا جاوزته في المرور ولأنك بمجاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير أو
 إذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضا فان صح هذا أشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضا
 فان قلت لا يخفى أن مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ فإن خبره وما موقع الشرط
 والاستثناء الواقعين بعده قلت الخبر محذوف وان هي الوصلية والواو الداخلة عليها والحال عند بعض والاستثناء منقطع
 والتقدير و مررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلا وان سمع مثله في الفصح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الاصاله
 ﴿ويخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدور في قوله﴾ تمررون الديار ولم تعوجوا * ﴿كلامكم﴾ على أذن حرام
 ﴿أهو الباء﴾ وهذا رأي الجماعة ﴿أم على﴾ وهذا رأي الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما
 محتمل في البيت أي تمررون بالديار ولم تقفوا عندها كراما لنا أو لم ترجعوا اليها ﴿الثاني﴾ من معاني الباء الأربعة عشر
 ﴿التعدية وتسمى باء النقل أيضا﴾ ٢١٤ وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ﴿وفسر﴾ بذلك ليعلم أن

مراده بالتعدية هنا أن
 يضمن الفعل معنى التصيير
 احترازاً من التعدية بالمعنى
 الآخر فأنهم يطلقونها على
 توصيل العامل إلى المفعول
 بواسطة الحرف وهي
 بهذا المعنى لا خصوصية
 لها بالباء بل هي متحققة
 في جميع حروف الجر غير
 الزائدة وما هو في حكم
 الزائد وقال ابن مالك في
 ضابطها هي الداخلة بعد
 الفعل اللازم فاعلم مقام

المنسوب إلى المجاز بمعنى الكامة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهره لا يريد ذلك (قوله
 ولقد أمر على اللثيم بسبني) هذا صدر بيت عجزه * فاعف ثم أقول ما يعنيني * (قوله فكان
 أولى بتقديره أصلا) في الشرح هذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل بمعنى الباء وفيه نظر
 إذ لا داعي إلى إخراج حرف إلى آخر في معنى ليس حقيقيا له وأقول أن كون الباء مع المرور
 للإصاق المجازي أصلا على كون على معه للاستعلاء المجازي بمعنى أن حرف الإصاق مع المرور
 أكثر وقوعاً من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الإصاق
 وإنما يقتضي حمل الباء مع المرور على الإصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي (قوله تمررون
 الديار ولم تعوجوا) هذا صدر بيت عجزه * كلامكم على إذا حرام * وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع
 (قوله وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما
 التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزيادة ولا في
 حكم الزائد (قوله وقول المبرد والسهيلي أن بين التعديتين فرقاً وإنك إذا قلت ذهب زيد كنت
 مصاحبه له في الذهاب مردود بالآية) يعني ذهب الله بنورهم وفي الجني الداني وأجيب بأنه

يجوز

الهمزة في إيصالها إلى المفعول واءترضه أبو حيان بأنها قد وردت

مع المتعدي في قولهم صككت الجربا لجرو ودفع بعض الناس ببعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله
 هو ليشمل اللازم والمتعدي فإن قيل هو وان شملها لا يشمل هذين المثالين وشعوا لانه الباء داخلة فيهما على ما كان مفعولا
 إذا أصل صك الجربا لجرو ودفع بعض الناس بعضا فالجواب أن لا نسلم أن هذا هو الأصل بل الأصل صك الجربا لجرو ودفع بعض
 الناس بعض بتقديم المفعول ثم دخلت باء التعدية على ما هو الفاعل في الأصل والمعنى أن المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكا أو
 دافعا للمجردة عنها ﴿وأكثر ما تعدي﴾ أي ما تعدية خذف العائد وما عبارة عن الأفعال أي وأكثر الأفعال التي تعدى بها الباء
 ﴿والفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهب زيد وأذهب زيد أذهب الله بنورهم﴾ أي أذهب نورهم وأزاله ﴿وقري﴾
 في الشواذ ﴿أذهب الله نورهم﴾ وهي بمعنى القراءة المشهورة ﴿وقول المبرد والسهيلي أن بين التعديتين فرقاً وإنك إذا
 قلت ذهب زيد كنت مصاحبه له في الذهاب﴾ بخلاف ما إذا قلت ذهب زيد فإنه لا أشعار له بهذا المعنى ﴿مردود بالآية﴾
 لاستحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب قال السهيلي لو كانت الباء كالمهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز امرضته مرضت
 به وأسقمته وسقمت به وأعميته وعميت به قياساً على أذهبته وذهبت به وبأي الله ذلك والعلماء قالوا إنما الباء تعطى معنى
 التعدية طرفاً من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بأن النور والسمع كل بيده وقد قال
 بيده الخير وهذا من الخير الذي بيده وإذا كان بيده بخائر أن يقال ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله بيده الخير كأننا

ما كان ذلك المعنى ألا ترى أنه لما ذكر الرجس قال ليس ذهب عنكم الرجس ولم يقل يذهب به وكذا قال ويذهب عنكم رجس الشيطان تعليماً لعباده حسن الأدب معه حتى لا يضاف إليه شيء من الأرجاس وإن كانت خافقاً له وملكاً فلا يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسيناً للعبارة وتنزيهاً له وفي مثل السمع البصر والنور يحسن أن يقال هي بيده فحسن أن يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك أن السمع والبصر مثلاً من الأعراض فلا يصح انتقاهما فذهبهما - ماعدهما - والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح أن يقال في الذهاب المسند إليه أن المراد به العدم مع استحالة عليه وقد درج الزمخشري في الكشف على الفرق بين التعديتين فقال في سورة البقرة والفرق بين أذهب به وذهب به أن معنى أذهب به أزاله ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى به معه وقال في سورة النساء في قوله تعالى لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إذا عدى بالبائع فاعناه الأخذ والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به وأما الذهاب فكالأزالة وقرى جدي قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره هذا الفرق وارتضاء قال ومن ثم فرق الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في النذر بين أن يقول أن فعلت كذا فإنا أجب فلاناً أو أجب به فالزمه في الثانية أن يحج بنفسه وإن يحج معه صاحبه بخلاف الأولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد به وأما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق فلا ينتهض مع هذا الاحتمال رد على السهلي ولأن الهمزة والباء متعاقبتان

٢١٥

أحدهما فقدت الأخرى

ولا يجتمعان

أفت يزيد بالجمع بين

الهمزة والباء ولما كان

هناك مظنة سؤال

تقريره أن يقال لا شك

أن ثبت لازم تقول ثبت

الزرع ويعدى بالهمزة

فيقال أنبت الله ومع

ذلك اجتمع الحرفان

المعديان في قوله تعالى

وشجرة تخرج من طور

سيناء تنبت بالدهن أذهب

في قراءة من جعله من

يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمحيى في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر البعد اه وفي الكشف والفرق بين أذهب به وذهب به أن معنى أذهب به أزاله وجعله ذاهباً ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بما له أخذه فلما ذهبوا به أذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهب به الخبلاء والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما أمسكه الله فلا مرسل له اه ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الإشارة إلى الجواب عن الآية وهو أن هذا معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى بخلاف الأول (قوله وأما ولو شاء الله لذهب بسمعهم) جواب أما محذوف تقديره فلا يرد به عليهم ما أقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال أن الفاعل ضمير البرق (قوله رأيت ذوى الحاجات الخ) القطيع بالحق المفضوح الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره (قوله والثالث الاستعانة) أدرج ابن مالك في التسهيل بقاء الاستعانة في بقاء السببية وقال في شرحه بقاء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً نحو فخرج به من الثمرات فلو قصد استناد الأخراج إلى الماء لمحسن ولا كنه مجازاً قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فإنه يقال كتبت القلم وقطعت السكين والخويون يعمرون عن هذه الباء

الرابعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة أجاب المصنف عن ذلك بقوله فقامت تنبت بالدهن فمن ضم أوله وكسر ثالثه وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الأول وضم الثالث مضارع نبت ولا سؤال عليه فخرج على زيادة الباء في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بقية كما استعرفه فلا ينبغي التخرج على ذلك أو على أنها لصاحبة فالطرف حال الناعل وهو الضمير المستتر في نبت العائد على الشجرة أي تنبت هي مصاحبة للدهن أو حال المفعول المحذوف أي تنبت الثمر مصاحبة للدهن أو على أن أنبت بمعنى نبت فليست الهمزة معدية حتى يضرب اجتماع الباء كقوله أي قول زهير رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى إذا نبت البقل أي نبت البقل قال صاحب الصحاح يقال نبت الأرض وأنبت بمعنى ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت والقطيع الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير هذا ابن عمي في دمشق خليفة * لو شئت سأفكم إلى قطينا ومن ورودها أي ورود بقاء التعدية مع الفعل المتعدي قولهم دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر فان كلاماً من دفع وصك متعدي قبل دخول الباء إلى واحد والأصل في قبل الاتيان ببقاء التعدية يدفع بعض الناس بعض وصك الحجر بالحجر بتقديم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قال إن الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر بالحجر لكان حسناً ولم يتوجه ذلك السؤال الثالث من معاني الباء الأربعة عشر بالاستعانة

وهي الدخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدم في القاموس والقدم آلة النجر مؤنثة وفي الصحاح والقدم الذي ينحت به مخففا قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد يظواهر كلامه انه مذكر وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجها في السببية قال لان مثل هذه الباء واقعة في القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد معدها الى مصحوبها مجازا كما يقال كتب القلم وأخرج الماء الثمرة وأثبت باء التعليل ومثل لها بنحو ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل والضابط السابق صادق على هذا الا ترى ان اتخاذ الجمل سبب ظلمهم أنفسهم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط هذا المعنى لاندراج أمثاله تحت السببية والظاهر ان المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى في قول ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأني على الوجه الاكمل الابهام وهذا أحد الوجهين اللذين جوزهما الزمخشري قال والثاني ان يتعلق به تعلق الدهن بالانبات في قوله تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأني ان التقدير ملتبس باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لغوا ثم قال وهذا الوجه أعرب وأحسن قال التفتازاني أعرب أي أفصح وأبين وادخل في العربية وأحسن أي أوفق لاقتضى الحال ٢١٦ لان في استعمال الباء التبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة

الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال انما كان هذا الوجه أعرب بمعنى انه أدخل في العربية لانه لا يتوقف الاعلها فيخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذ لم يبدئ باسم الله كالفعل في عدم الكمال صح جعلها للاستعانة

بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها تجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز (قوله ونجرت بالقدم) في الصحاح القدم الذي ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفي القاموس القدم آلة النجر مؤنثة (قوله قيل ومنه باء البسملة) هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكشف والوجه الآخر ان تتعلق البسملة بالقراءة تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأنا كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء في الملابس والمصاحبة أكثر من الاستعانة ودلائلها على تلبس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر ولان في التبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات (قوله الرابع السببية) قال الرضي وتكون للسببية وهي فرع الاستعانة (قوله) ومنه لقيت يزيد أسدا أي بسبب لقائي اياه) هذه هي الباء التجريدية والتجريدان ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف أي لقيت بقاء يزيد أسدا قال التفتازاني في من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قوائم فلان صديق جيم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق (قوله قدسقيت اباهم بالنار) هذا بيت من مشطور السريع وبعده * والنار قد نسقي من الاوار والاوار بضم الهمزة حرارة العطش (قوله الخامس المصاحبة) قال الرضي لا تكون بهذا المعنى المستقرا والظاهر

فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم في الرابع من المعاني الاربعة عشر في السببية نحو انكم ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل ونحوه في كمال أخذ ثابت به في اتخاذهم الجمل سبب في ظلمهم الانفس وذنبت كل سبب في أخذه ومنه في قولهم لقيت يزيد أسدا أي بسبب لقائي اياه وهذه هي الباء التجريدية ويظهر من كلامهم ان فيها قولين أحدهما ان السببية كما قال المصنف فجردت من زيد أسدا مبالغة في كمال شجاعته حيث بلغ ان ينتزع منه أسد وقد أشار في الكشف الى ان باء التجريد سببية حيث قال في قوله تعالى الرحمن فاسأل به خبير انه يجوز أن يكون المعنى فاسأل به خبيراً كقولك رأيت به أسدا أي برؤيته والمعنى ان سألته وجدته خبيراً والثاني انها لظرفية أي لقيت في زيد أسداً كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي قلت وقد عدوا مثل قوله وشوها تعدوي الى صارخ الوغاء * بمثلهم مثل العتيق المرجل من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسيأتي الكلام عليه في قوله قدسقيت اباهم بالنار * والبال جمع ابل في أي انها بكسر الهمزة لانه يفسر الجملة المذكورة يريدان معنى البيت هو معنى قولك انها بسبب ما وسعت به من أسماء اصحابها يخلى بينها وبين الماء * وهذا ليس بتعيين في البيت لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة في الخامس من المعاني الاربعة عشر في المصاحبة ولها علامتان احدهما أن يحسن في

موضعها مع نحوها هبط بسلام أي معه ونحوه وقد دخلوا بالكفر الآية بمعنى قوله وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل بهم من وجهين أي وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والعلامة الأخرى أن يغنى عنها عن مصحوب الحال فالتقدير في الآية الأولى هبط مسلماتك وفي الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك وأصلها حقيقة وقوع الحال موقعها اسمها كثير من النحويين بآء الحال فإن قلت ظاهر هذا أنها لا تكون الاظرفا مستقرات الأمر كذلك ولكن قال لرضي والظاهر أنه لا يمنع من كونها لغوا وقد اختلف في الباء من قوله نه إلى فسج بحمد ربك فقبل للمصاحبة والحمد مضاف إلى المفعول وهو الفاعل هو المخاطب ولكنه لم يذكر والتقدير بحمد ربك أي سبحة حامد له فجعل موضع الباء ومصحوب الحال وهو واحد من العلامتين المتقدمتين أي ترهه عما لا يليق به وهذا معنى التسبيح وهو أدنى له ما يليق به وهذا معنى الحمد وهو الثناء بالصفات الجميلة فإن قلت من أين يلزم الأمر بالحمد وهو انما وقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الأمر بالشئ الأمر بحاله المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة فالتأنيب يلزم ذلك إذا لم يكن الحل من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالمثال المذكور

أما إذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو ج مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرما وهي مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل وهو قيل للاستعانة والحمد مضاف إلى الفاعل أي سبحة بحمد نفسه ادليس كل تنزيه بحمود ألا ترى أن تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات فيس تسبيحهم يقتضى لذلك بحموده واختلاف في قوله صلى الله عليه

أنه لا يمنع من كونها لغوا (قوله أي ترهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به) هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحة حامد له لأن التسبيح أن ينزهه عما لا يليق به والحمد أن يثبت له ما يليق به وفي الشرح فإن قلت من أين يلزم الأمر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الأمر بشئ الأمر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة فالتأنيب لا يلزم ذلك إذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالمثال المذكور أما إذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو ج مفردا أو كانت من فعل المأمور نحو ادخل مكة محرما فهي مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل (قوله ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لا حاجة إلى لفظ كثير لأنهم ذهبوا إلى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس النزاع في إطلاق لفظ عالم مثلا إلا خلاف في إطلاقه ولا في إثبات العلم الذي هو عرض اد لا نزاع في نفيه عنه بل في هل له تعالى علم هو صفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والفلاسفة وزعموا أن صفاته عين ذاته بمعنى أن ذاته تسمى باعتبار التعاق بالعلومات عالما وباعتبار التعلق بالمقدورات قادر إلى غير ذلك وهذا الذي قلناه من أنه لا حاجة إلى لفظ كثير وإنما هو أن أراد المصنف بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة وما ان أراد ما يعمها وصفه الفعل فلا بد منه لانهم عطاوا صفات الذات وعطاوا خلقه تعالى لأفعال العباد وأثبتوا خلقه للجواهر والاجسام والأعراض (قوله واختلف في سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة

٢٨ شئ ل وسلم سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة في الأصل سبحانه بحمدك سبحانه ثم أضيف سبحانه إلى المفعول فوجب حذف فعله كما في ضرب الرقاب فإن قلت كيف عد هذا جملة واحدة مع أن فيه جملة النداء قلت هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها وقيل بجملة واحدة على أنها عاطفة ومعلق الباء محذوف أي سبحانه يا الله وبحمدك سبحانه وهو هذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضى خلافا في معنى الباء الداخلة على الجدي في هذا التركيب بل هي محمولة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو به من الكلام على الباعفامعنى ذكره هنا وقال الخطابي المعنى وبعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك بحمدك لا بحول وقوتي يريد أنه مما أقيم فيه السبب المذكور وهو الحمد في مقام السبب المحذوف وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه وقال ابن الشجري في قوله تعالى يوم يدعوك فتستحيون بحمده وتقننوا أن لبثتم الا قليلا هو كقوله أجبته بالثناء والاستجابة والاجابة بمعنى قال الشاعر وداع دعايا من يحيب إلى النداء فلم يستجبه عند ذلك محجب أي فيحيبونه بالثناء إذا الحمد هو الثناء فتكون الباء متعلقة بتسحيبون على أن الاستعانة أو الباء للمصاحبة بمعنى مع متعاقبة بحال محذوفة فيكون

الظرف مستقر والمعنى فتستحيبون ملتبس بحمده والمراد به الالئاس بحسب القرينة الاعلان (أى معلنين) أصواتكم بحمده والوجهان في فسح بحمد ربك (أى جواز كون الباء للاستعانة وكونها للمصاحبة وهذا من مقول ابن الشجرى فلا يقال انه تكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه) والسادس (من المعاني الاربعة عشر) الظرفية (وعلامتها ان يحسن وقوع كلمة في موقعها) نحو ولقد نصركم الله بيدر (وهذا مثال للظرف المكاني وبدر اسم ما بين مكة والمدينة كان لرجل اسمه بدر فسمى به ونحو) نحنناهم بسمرح (أى في سمر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر وهذا مثال للظرف الزماني ومنه وانكم لترون عليهم مصحين وبالليل وهي كثيرة في الكلام فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزيزى في قوله تعالى ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالندى أى شكوا فيها وقال المصنف في حواشيه على التسهيل لا اعرف محيى الباء للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الآية لتعين المعنى الذي ذكره فيكون مما عااد لا يقال يزيد خير ولا يعمرو أدب كما يقال ان بنى التي هي أصلية ٢١٨ في الظرفية فتقبل التجوز قلت وقد اجبر في قوله تعالى يا أيكم المفتون على رأى

الاخفش ان تكون الباء ظرفية أى في أيكم الفتنة وهي مجازية وأحبر في قولهم لا خير بخير بعده النار كونها ظرفية على جهة المجاز (ووالسابع) من المعاني الاربعة عشر (والبديل) وعلامتها ان يحسن الاتيان في موضعها بكلمة بدل (كقول الجاسي

قائمت لي بهم قوما اذا ركبوا شددوا الاغارة فرسانا وركباناً)

ويروى شنوا بالنون أى فرقوا الاغارة من كل وجه والاغارة دفع الحيل على من يراد أخذه أو قتاله وانتصاب الاغارة على المفعول من أجله كما

وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أى وبحمدك سمحتك) يعنى وعلى كل من القوانين يأتي الخلاف المتقدم في فسح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول أولاً للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل وفي الشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضى خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد على هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة أو جملة من لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فامعنى ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانه اللههم وبحمدك من قبيل فسح بحمد ربك في تعلق الباء بالتسبيح وإضافة الحمد الى ما يصلح ان يكون فاعلاً ومفعولاً ذكره عقيبها على سبيل الاستطراد فقد كرر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي قوله والوجهان في فسح بحمد ربك أى الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجرى في فتستحيبون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وبمنصوب على الحال آتيان في فسح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفي فسح بحمد ربك خبره ويحتمل وهو أوجه انه من تمة الكلام على فتستحيبون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسح بحمد ربك من كون الباء للمصاحبة أو للاستعانة آتيان في هذه الآية (قوله فليت لي بهم الخ) وهذا البيت لفريق بن أبي نيف شاعر اسلاحي وهو من قصيدة مطلعها

لو كنت من مازن لم تسبح ابلى * بنوا للقيطة من ذهل بن شيبان

يروى شدوا وهو العالب في نسخ المعنى أى جلاوا في الحرب من شد عليه في الحرب يشدا اذا جلا و يروى شنوا قال في الصحاح شن الماء الى الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة وأشـن اذا فرقهـا من كل وجه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة (قوله وهي الداخلة على الاعراض) يعنى سواء كانت ثمنا كالنمل الاول أو غير ثمن كالنمل الثاني (قوله

وكما

في قول الشاعر لا أقعد الجبن عن الهجاء * ولو توالى زهر الاعداء

وجر مثل هذا باللام أكثر من نصبه وفي التنبيه على مشكل الحاسة لابن جني مثل ما قال المصنف ان انتصاب الاغارة على المفعول لاجله قال وشده هذه غير متعدية واذا أريدته ديمها وصلت به على قال الشاعر أشده على الكتيبة لأبالي واحتفى كان فيها أم سواها قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى جلاوا فانتصب الاغارة على انهما مفعول لاجله ولان تكون بمعنى قوا من قولك شددت الشيء اذا جعلته شديداً قويا فتصـب الاغارة على انهما مفعول به (والثامن) من المعاني الاربعة عشر (والمقابلة) وقد تسمى بـاء العوض (وهي الداخلة على الاعراض) أثماناً كانت أو غير أثمان (نحو واشتريته بألف) وهذا مثل دخوله على العوض الذي هو ثمن (وكافأت احسانه بضعف) وضعف الشيء بكسر الضاد مثله وضعفه مثله وقيل الضعف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعيف ان يراد على أصل الشيء فيجعل مثلياً أو أكثر (وقولهم هذا بذالك) فوقع هنا مستقر او وقعت في المثالين المتقدمين لغوا (ومنه) أى من مجيئها للمقابلة قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما

كنتم تعملون وقوله وثلاث الجنة التي أورتوها بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها بالاسببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في قوله عليه الصلاة والسلام ان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى بفتح الطاء اسم مفعول بفتح الميم قد يعطى بالبناء للمفعول أيضا بفتح الميم وتشديد الجيم أي بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع أهل السنة والاهل أو أراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا لا شك فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث بفتح الميم فلا يوجد بدون السبب وقد تبين بما ذكرناه من جعل الباء المقابلة في الآية والسببية في الحديث بفتح الميم لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي الباءين الواقعتين فيهما جميعا بفتح الميم والادلة على ان الله لا يحب عليه شيء وأنه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفصلا منه سبحانه وتعالى ويصح ضبط المحل هنا ما بكسر الميم على انه اسم مكان اذا والآية محل لمل الباء على المقابلة والحديث ٢١٩ محل لملها على السببية واسم المكان

من الثلاث على زنة المضارع ومضارع جعل بفتح الميم يحصل بكسرها فيكون اسم المكان منه كذلك وأما بفتحها على انه مصدر ميمي أي لاختلاف الجلين فللباء محل في الآية محائف لملها في الحديث كما عرفت بفتح الميم وهو التاسع من المعاني الاربعة عشر المجاورة كمن فصيل تختص به بالسؤال نحو الرحمن فاسأل به خبير أي عنه بفتح الميم يستلون عن أبنائكم بفتح الميم كونه هداية لملها في الحديث كونه نظر بفتح الميم لا تختص به بدليل قوله تعالى يسبحون نورهم بين أيديهم

وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله في الشرح ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل السنة والاهل أو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا لا شك فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له أو الذي له ذنب ومات تائبًا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث اه وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبًا أو مات تائبًا بدخول الجنة فمن فضل الله تعالى ورحمته وأيضا هم لا ينكرون ان ثمره العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وإيجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثبات الرحمة لله تعالى قوله بدليل قوله تعالى يسبحون نورهم بين أيديهم وبأيامهم فان المعنى على ما قيل يسبحون نورهم عن أيامهم في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشريفا لها والجمهور على ان النور أصله بايامهم والذي بين أيديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من الهداية وفي الكشف انما قال بين أيديهم وبأيامهم لان السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين قوله يوم تشقق السماء بالغمام) قيل هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله أي أمره وبأسه في ظلل من الغمام وهو محاب أبيض رقيق وقيل معنى بالغمام متغمة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لئلا يربط في التيه تنزل الملائكة فيه الى الارض وفي أيديهم صحائف الاعمال للحساب قوله ونظيره السماء منفطر به أي باليوم الذي يجعل الولدان شيئا ومعنى ان السماء على عظمها واحكامها منفطر باليوم أو ذات انقطاع به على ارادة النسب كما يقال امرأة لابن أي ذات ابن قوله وتناول البصريون فاسأل به خبيراً على ان الباء السببية قال الرضى الباء فيه تجريدية تحوّل قيت بزيد اسدا والتقدير واسأل بسؤاله

وبأيامهم أي عن أيامهم وقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام أي عن الغمام والاسم ندلال بذلك على عدم الاختصاص بالسؤال ظاهر بفتح الميم وجعل الزخشي هذه الباء الواقعة في الآية الثانية بفتح الميم في شققت السنام بفتح السين المهملة على ظهر البعير بالشفرة بفتح السين المحجمة وسكون الفاء وهي السكين اعظم بفتح الميم على ان الغمام جعل كالألة التي يشق بها فتكون الباء في الآية لا سببية لانها لا تجاوزة بفتح الميم الزخشي ونظيره السماء منفطر به أي بذلك اليوم وهو المذكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيئا السماء منفطر به وهذا وصف لليوم بالشدّة أي السماء على عظمها واحكامها تنفطر به أي تنشق فضاظك بغيرها من الخلائق والتذكير على تاريل السماء بالسقف أو السماء شيء منفطر به أو هو على ارادة النسب أي ذات انقطاع به كما تقول امرأة لابن وتامر أي ذات ابن وتغر قاله الخليل وفي الكشف ويجوز ان يراد السماء متقلبة به انقالا يؤدي الى انقطاعها العظمته عليها وتناول البصريون فاسأل به خبيراً على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن أصلا

وفيه * أي في هذا التأويل الذي ادعوه * بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور بالباء هو المسؤول عنه *
بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك ان تقول سألت بزيد والمقصود من مثل فاسأل به خبيراً ان يكون
مجروراً بالباء مسؤولاً عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيداً * العاشر * من المعاني الاربعة عشر * الاستعلاء نحو * ومن
أهل الكتاب * من ان تأمنه بقطار * يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الامامت عليه قائماً فالشاهد
منها في موضع آخر غير الذي تلاه والى ذلك أشار بقوله * الآية * فالباء فيها بمعنى على أي تأمنه على قطار وتأمنه على دينار
* بدليل هل آمنكم عليه الا كما آمنكم على أخيه * من قبل فعدي الفعل المذكور به على في موضعين * ونحو واذا
مروا بهم يتغامزون * على رأى الاخفش * بدليل وانكم لتمرون عليهم * مصححين * وقد مضى البحث عن هذا * بما
يقتضي أن تكون الباء في مروا بهم للاستعلاء المجازي وعلى في لتمرون عليهم للاستعلاء المجازي ولا يقال فيه ان الباء بمعنى على
لانه أمر لا داعي اليه ولا يلزم عليه من التجوز من وجهين * ونحو قوله * أرب يبول الثعلبان برأسه * الهزرة فيه للانكار
والباء بمعنى على أي على رأسه * بدليل تمام البيت وهو قوله * لقد دل من بالت عليه الثعلاب * فعدي الفعل
بعلى وهذا البيت أنشده الكسائي ٢٢٠ وجعاً بضم الناء واللام والنون من الثعلبان وهو دكر الثعلاب قيل

وهو وهم فقد رواه أبو
حاتم الرازي الثعلبان بفتح
الطاء واللام وكسر النون
على انه تشنية ثعلب
وذكر ان بني ثعلب كان
لهم صنم بعدونه فيمنهاهم
ذات يوم اذ قبل ثعلبان
بشتم ان فرفع كل منهما
رجله وبال على الصنم
وكان للصنم سادن يقال
له غاوى بن طالم فقال البيت
ثم كسر الصنم واتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
له ما اسمك فقال غاوى بن
طالم فقال بل راشد بن

خبراً (قوله وفيه بعد) أي في تأويل البصريون لان المجرور بالباء في الآية هو المسؤول عنه
ولا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤول عنه (قوله وقد مضى البحث فيه) أي في
كون الباء مع المرو ولا استعلاء لانه الذي مضى البحث فيه في أول حرف الباء (قوله أرب يبول
الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت بحظه * لقد دل من بالت عليه الثعلاب * روى الكسائي
الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو دكر الثعلاب ورواه أبو حاتم الرازي بفتح المثلثة
واللام وكسر النون تشنية ثعلب وروى عن بني ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان أقبلاه فرفع
كل منهما رجله وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم وأتى الى
النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوى بن ظالم فسماه رسول الله صلى
الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا في الشرح في تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم
ذلك الخادم غاوى بن عبد العزيز (قوله شرب بماء البحر ثم ترفعت) هذا صدر بيت بحظه
* متى بلج خضر لهن نبيج * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الضمير في شرب لهن * متى
بمعنى من واللج جمع لجة وهي معظم الماء ويقال ماء أخضر لصفائه والنبيج بنون مفصوحة
وهزرة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويرى متى حبشيات لهن
نبيج والنبيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد (قوله شرب التريف ببرد ماء الحشرج)

عبد الله وفي نهاية الغريب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول هذا
اطعم بجاء ثعلبان وأكل الخبز والزبد ثم بال على رأس الصنم وفي كتاب الهروي فجاء ثعلبان وأكل الخبز والزبد أراد تشنية ثعلب
اه قال الحافظ بن ناصر أخطأ الهروي في تفسيره وصحفي روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذي كرم من الثعلاب اسم له
معروف لامتنى فأكل الخبز والزبد ثم عض على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فأخبره بذلك وقال فيه شعرا والحديث مذكور في معجم البغوي وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه
مشروح في كتاب دلائل النبوة لابي نعيم الاصبهاني وأهل اللغة يستشهدون به في البيت في أسماء الحيوان والفرق فيها بين
الذكر والانثى كما قالوا الافعوان ذكر الافعوى والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف في الثعلبان في البيت هل
هو مفرد أو مثنى * الحادي عشر * من المعاني الاربعة عشر * التبويض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتيبي * بقاف
مضمومة فتثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فياء نسب * وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب به عباد الله *
المقربون أي يشرب منها * وقوله * بالنصب عطف على المتقدم أي وجعلوا منه قوله * شرب بماء البحر ثم ترفعت * متى بلج
خضر لهن نبيج بصف الصحائب يقول شرب من ماء البحر ثم ترفعت من بلج خضر لهن نبيج أي مر سريع مع صوت * وقوله *
بالنصب أيضا فاثبت فاهما آخذ بقرونها * * شرب التريف ببرد ماء الحشرج * لثم الفم بكسر الناء المثلثة اذ قبله

وربما جاء بالفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد قول جيل * فأمث قاهها أخذ بقرونها * بالفتح والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر والتزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حصى يكون في حصى نقله عن ابن السكيت وأشد بيت جيل هذا وقال في باب الواو والياء والحسي بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل فادأصار إلى صلابته أمسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه ومعنى البيت أني قبلتها أمسكها خصل شعرها أشار باريقيها شربا مثل شرب السكران من الماء البارد الذي يستخرج من ذلك المكار ^{في قيل ومنه} قوله تعالى ^{في و} وامسحوا برؤوسكم أي يمسح برؤوسكم فيمتأدى الواجب بآدني ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ^{في و} والطاهر ان الباء فيهن أي في الأمثلة التي ساقها برمتها آية الوضوء وغيرها ^{في و} لا لصاق ^{في و} وهو معناها الحقيقي المشهور فلا تجعل لغيره لا يثبت لاسمها وقد أنكر ابن جني وجماعة ورود الباء للتبعض وتأولوا ما يوهه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني وقال هو شهادة على نفي وهي غير مقبولة واجب بان الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو ان العرب لم تنصب الفاعل وظنية عن استقراء صحيح نحو ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة وشائعة غير منحصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا هو المردود وكلام ابن جني من الثاني لانه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لان غيره من الآفة مثبت وهو ناف وفي الكشف ان عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الباء في الآفة المدكورة صلة أي زائدة لأنها كبد كافي قوله تنبت بالدهن وقوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة أي لا تلقوا بأيديكم ٢٢١ وإذا كانت مزيدة وجب مسح الكل

بالماء وقيل وامسحوا برؤوسكم قال وما قدمناه وان كان به عمل بالجاز الا انه أحوط لان فيه الخروج عن العهدية فيكون مكان الأخذ به أولى على ايمان علمنا بحقيقة ذلك بوجوب الاستيعاب أيضا لان الباء لا لصاق حقيقة وقد الصق المسح بالرأس وهو اسم لكاه لا لبعضه

هذا جزييت صدره * فأمث قاهها أخذ بقرونها * والقرون جمع قرن وهو الخصلة من الشعر وفي الصحاح أمث قاهها بالكسر اذا قبلتها ورربما جاء بالفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فأمث قاهها أخذ بقرونها بالفتح والتزيف السكران اذا تزيف عقله وقيل المحموم الذي منع من الماء وقيل الخمر تزيف من انائه ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة حصى في حصى والحسي بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل فادأصار إلى صلابته أمسكته فيحفر عنه فيستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعرابي الكوز الطويل العنق الذي لا اذن له الضيق الغم ^{في و} قوله فالاصل امسحوا برؤوسكم بالماء لان الماء ضرب للحدوث عن الرأس ثم حذف المزيل وهو الماء وأدخل الباء على غير ما حذفت الباء منه وهو الرأس ^{في و} قوله كنواح ريش الخ نواح أصله نواحي جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة واللام بكسر اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاعذب بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وفي

فيقتضي مسح جميع الرأس إلى هنا كلامه ^{في و} وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام خذ فاقولها فان مسح بتعدى إلى المزال عنه بنفسه ^{في و} والرؤوس من الزوال عنها الحدث المقدور قيامه بها او كان القياس ان ينسأط عليها فعل المسح بدون باء ^{في و} إلى المزيل بالباء وهو هنا الماء الذي يمسح الرؤوس به فالقياس ان يعدى الفعل المذكور إليه بالباء واذا كان كذلك ^{في و} فالاصل امسحوا برؤوسكم بالماء ^{في و} فصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلية على المزيل إلى المزال عنه وحذف المفعول الآخر ^{في و} ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجديّة * ومسحت بالثنتين عصاف الأعداء * النواحي جمع ناحية لكه حذف الياء تخفيفا للضرورة واللام مكسورة فتاء مثلثة هي ما يدخل الاسنان وأصله لثي والهاء عوض من الياء والجمع لثان وثاني والأعداء بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهم حجر الكحل ^{في و} يقول ان لثانك ^{في و} ابتها المرأة ^{في و} يضرب إلى سمرة ^{في و} وهو وصف محمود عند العرب ^{في و} فكأنك ^{في و} مسحتهم بحقوق الأعداء وقضية هذا انه فسر العصف بالمسحوق ولم أقف عليه ^{في و} ففعل معمولي مسح ^{في و} حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الأعداء وهو الممسوح به وقرر بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضي ان لا قلب ولكن يقتضي الحذف فقال مسح بتعدى إلى مفعول بنفسه وهو المزال عنه وإلى آخره يحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية وامسحوا بأيديكم برؤوسكم قلت فجعل الرأس هي الآلة لدخول الباء عليها ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضي استيعاب الرأس بالمسح لانه غير مضاف إليها بل اضيف إلى اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعض لا يكون الباء مفيدة له بالوضع

وقيل في شرب من ماء البحر انه ضمن معنى روين قال الباء فيه للاستعانة ويصح ذلك أيضا في شرب من ماء عباد الله ونحوه يريد شرب التزيف ببرد ماء الحشرج فيقدر في الآية يروي بها عباد الله في البيت روي التزيف ببرد الماء وقال الرخشي في شرب من ماء عباد الله المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل قال الباء على هذا اللالصالق أو للمصاحبة في الثاني عشر من الماء في الاربعة عشر في القسم وهي أصل حروبه ولذلك امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسام بالله لتعمل في وغيرها من أحرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لا قوم وهذا أحد تلك الأمور ودخولها على الضمير نحو بك لا فعل في وغيرها من الأحرف القسمية انما يجز الظاهر لا الضمير وهذا هو الأمر الثاني واستعمالها في القسم الاستعطائي وهو ما كان جوابه طلبيا وغيرها من أحرف القسم لا يستعمل فيه نحو بالله هل قام زيد أي أسألت بالله مستخفا وهذا هو الأمر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضمنت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها وزاد بعضهم رابعا وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف وا والقسم وتائه فانها لا يجز ان الالف القسم ونقصه ابن قاسم باللام فانها تستعمل جارة في القسم وغيره في الثالث عشر بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الاربعة عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الأعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فادونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة فلك فيه أوجه أحدها ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه ٢٢٢ مع البناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول

مضاف الى الثاني مبنيا فتقول هذا ثالث عشر يضم التاء ملا وهذا الأخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنعت الاضافة لامتناع مثل جاء الغلام رجل اذا تقرر ذلك استبان لك وجوب فتح التاء من قولك الثالث عشر في الغاية أي انتهاء

الشرح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمسحوق ولم آف عليه (قوله وقيل في شرب من ماء عباد الله) قال ابن سيده وعندى انه لما كان شرب من في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شرب بالباء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطائي) قال ابن جني القسم جملة انشائية مؤكدة بجملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطائي وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها

(قوله قالوا اجبة في نحو احسن يزيد في قول الجمهور ان الأصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن) قال الرضي وهو قول سيبويه وضعف بان الأمر بمعنى الماضي مما لم يهدبل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتق امرؤ به وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحزم يزيد واشتمل يزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرذ يادتها في المفعول انتهى (قوله واما اذا قيل بانه أمر لفظا ومعنى

الغاية فتكون بمنزلة الى نحو قوله تعالى يوقد احسن بي أي الى وقيل ضمن احسن معنى لطف وان

فان بالباء في صلته كما تقول لطف الله بك والباء على هذا اللالصالق في الاربعة عشر التوكيد وهي الزيادة فان قلت أنت الضمير مع ان مفاده وهو التوكيد مذكر قلت انته باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومما جاز اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فانه أجرى فيه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير لانه ذكر اسم الإشارة والمشار اليه مؤنث وهو السورة كما أجرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الام نص عليه في الكشف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على الباء المؤكدة فيوزيادتها في ستة مواضع أحدها الفاعل وزادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة قالوا اجبة في نحو احسن يزيد في قول الجمهور ان الأصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلا لالفظ فيوزيادتها بحيث لا يجوز حذفها الا مع ان وان كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب اليك ان تكون المقدما ومن كلام الامام علي كرم الله وجهه اعز علي أبا اليقظان ان أراك صريعا مجسدا لا ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شاعر الى حذف في مثل احسن يزيد لزمه ان يرفع على مذهب الجمهور وان ينصب على قول القراء وسيأتي تقرير قوله واعلم انه استضعف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو مما لم يهدبل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتق الله امرؤ فعل خير ايئب عليه والثاني استعمال الفعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير أي صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل فيوزيادتها في امر لفظا ومعنى

وقال ابن السراج الفاعل في نحو وكفى بالله شهيد ليس الاسم الظاهر وانما هو ضمير الا كتفاء في قولك كفى ضمير يعود الى الا كتفاء المفهوم من المقام ووجه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو كذا قال غير المصنف قلت وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أى الا كتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وهو أى تعلق الجار بضمير المصدر بقول الفارسي والرماني اجاز امروري يزيد حسن وهو بعمر وقبح واستدلا على ذلك بقول زهير وما الحرب الا ما علمت ودقم وما هو عن الحديث المرجح وأجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره نظر الى ان الضمير هو مفسر بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا لمفسر فيجوز عندهم ضربك زيد احسن وهو عمر اقبح وضربك عمر اولم أفد على شاهد ومنع جهور البصريين اعماله مطلقا أى سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضعف بالاضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبهه الفعل حينئذ و بزوال حرفه بالاضمار زال التشبيه فامتنع العمل وقالوا أى قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كفى تزايفه الباء غالبا ومن محيى فاعل كفى هذه في نحو كفى بالله شهيدا مجردا عن الباء قول سحيم بالسين والحاء المهملتين وكأنه تصغير ترخيم وهو الاسود كفى الشيب والاسلام لامر غناها وكان الجارى على الغالب ان يقال كفى بالشيب وكان المصنف لم يرتضه ولذلك عبر بقالوا ووجه ذلك أى تجريد فاعل كفى في قول سحيم من الباء على ما اخترناه من ان الباء في كفى بالله غير زائدة وانما جاءت لتكون كفى بمعنى اكتف به أى ان سحيم لم يستعمل كفى بمعنى اكتف وانما استعمالها

بمعناها الاصلية متضمنة لمعنى اكتف فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل ولا تزايد الباء في فاعل كفى الذي بمعنى أجزأ وأغنى وكان هذا هو معناها الاصلية قبل الضمير فهي في بيت سحيم مستعملة بهذا المعنى أى أجزأ الشيب ولا التى أى ولا تزايد الباء أيضا في فاعل كفى التى بمعنى وفى أى

يوجب ترك التأنيت في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل اه وأقول المعارضة مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهى متحققة على تقريرنا لا على تقرير الشارح اللهم الا ان نحمل المعارضة على معناها اللغوية دون الاصطلاح الجدى (قوله وقال ابن السراج الفاعل ضمير الا كتفاء ووجه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ الادب عن أبي العباس المبرد وغيره وأخذ عنه السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة وفي الشرح لان ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أى الا كتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لان لم توقف الصحة على ذلك لجواز ان تكون الباء للحال (قوله سحيم) هو بمهملتين تصغيرا سحيم بمعنى أسود تصغير ترخيم (قوله فهذا امالسهو عن شرط الزيادة) أى لسهو عن لم ينتقد عليه من شارح كلامه (قوله وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر) في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلة

المذكورة

منع ولاولى وهى التى بمعنى أجزأ وأغنى متعدية لواحد كقوله

قليل منك يكفينى ولكن * قليلا لا يقال له قليل أى قليل منك يجزىنى ويغنينى والثانية وهى التى بمعنى وفى متعدية لاثنتين كما ان وفى كذلك تقول وقتته الشراى منعه اياه كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقوله تعالى فوسف يكفيهم الله ووجه في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلبا فربا نك منهم * ودهر لا ان مسبت من أهله أهل أى أجزأ ثعلبا فربا كونك منهم وأغناهم ذلك ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا أى الذى فعلوه من ترك الانتقاد عليه امالسهو عن شرط الزيادة الباء في فاعل كفى وهذا يقتضى ان الزيادة فيه الا اذا كان قاصرا وفيه نظروا ظاهر كلام ابن عصفور انه متعدد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى وأولجها هم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتى أول تقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثمل رهط المدوح أى قوم وقبيلته وهم بطن من طى بيهاء مشددة مكسورة بعد الطاء المهملة المفتوحة وهزة فى الآخر وهو صرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كمرى واذا صح أن يكون متعلقا بالفعل المقيد بالعلة المذكورة ويحتمل تعلقه بمحذوف أى وهو ممنوع من الصرف وفى المحكم خلاف ما قاله المصنف قال فيه وثمل بطن وليس بعد دول اذ لو كان كذلك لم يصرف ودهر مرفوع عند ابن جنى بتقدير وليغرد دهر وأهل صفته له معنى مستحق واللام متعلقة بأهل لسانيه من معنى الوصفية وجوز ابن الشجرى في دهر ثلاثة أوجه أحدها على تقدير رفعه ان يكون مبتدأ محذوف خبره أى دهر مستحق

لكونك من أهله **في** يفخر بك وصح الابتداء بالذكر **في** لقربه من المعرفة بسبب تخصصه **في** لانه قد وصف بأهل **في** فهو
تحووا بعد مؤمن خير من مشرك **في** والثاني كونه معطوفا على فاعل كفي **في** بان الباء زائدة في الفاعل **في** أي أنهم فخرُوا
بكونه منهم وفخرُوا بزمانه انضارة أيامه **في** أي حسنوا وروثها **في** وهذا وجه لا حذف فيه والثالث ان تجره بعد ان ترفع
فخر على تقدير كونه فاعل كفي والباء متعلقة بفخر لا زائدة وجب نفي الدهر بالعطف **في** على مجرور الباء **في** ويقدرا أهل
خير هو محذوف **في** والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثاني سواء **في** وزعم **في** أبو العلاء **في** المعري **في**
بتشديد الباء نسبة إلى المعرة بفتح الميم والعين المهملة ولاء المشددة وهي بلديين جاء وحلب من أرض الشام ويقال لها
معرة النعمان **في** ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلأى وكفى دهر أهل لان أمسيت من أهله انه أهل لكونك
من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه **في** أي ان الشاعر **في** عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلأى والفاعل المتأخر
وهو انك منهم منصوب باو حر فوعاوهما دهر اوان ومعمولاها وما تعلق بخبرها ٢٢٥ ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء
بدلالة المعنى **في** وهذا

المذكورة وكونها متعلقة بمحذوف أي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة
بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم في الشرح وفي المحرم
خلاف ما قال المصنف وهو بنو ثعل بطن وليس يعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف (قوله أي
انهم فخرُوا بكونه منهم وفخرُوا بزمانه) هذا التفسير يشعر بتعلق الباء في البيت بفخر اوهو
ليس كذلك فالاولى ان يقول أي انهم اجزأهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه
(قوله وشرحه) أي شرح ما زعمه المعري وهو مبتدأ خبره انه عطف وكل من المنصوب في انه
والرفوع في عطف عائد على المعري والفاعل مجرور عطف على المفعول ومنصوب بالمفعول عطف
وان ومعمولاها عطف على دهر وكلاهما تفسير لمنصوب باو حر فوعا الاول والاول والثاني للثاني
أو ان هذه مع معموليها وما تعلق بخبرها محذوفة من البيت لانه **في** (قوله وزعم الربيعي) هو على
ابن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي المتزل الشيرازي الاصل اشتغل ببغداد على السيرافي
ثم خرج الى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع الى بغداد ولد سنة ثمان
وعشرين وثلاثمائة وتوفي سنة عشرين وأربعمائة ببغداد والربيعي بفتح الراء والموحدة نسبة
الى ربعة (قوله ولا معنى للبيت على معنى تقديره) في الشرح وقد يكون له معنى فان دهر ا
اذنا أهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لهذا الدهر ولا شك أنه من ثعل فحصل الفخر للقبيلة
من حيث ان واحدا منها يشرف الدهر بان أصبح أهلا لوجوده فيه (قوله ألم يأتك
والانباء تنمى الخ) الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبنون بفتح اللام ذات اللين من
الشاة والابل (قوله مهمالي الليلة الخ) السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على
البدن وسيد كرم المصنف هذا البيت عند الكلام على مهمالين كرتفسيره (قوله ابن
الضائع) بالضاد المعجمة والهمزة وقد تقدمت ترجمته (قوله والمسئلة من باب الاعمال)

٢٩ نى ل **في** والضرورة **في** أي وزيادة الباء التي هي الضرورة **في** كقوله ألم يأتك والانباء تنمى *
بما لاقت لبون بن زياد **في** الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبنون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل **في** وقوله
مهمالي الليلة مهماليه * أودى بنعلي وسرباليه **في** وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الاولى المطوية
المكسوفة وضربها الثاني المماثل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا * مخلوق مستبهم محول
وفي الصحاح السربال القميص وفي القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس **في** وقال ابن الضائع **في** بالضاد
المعجمة والعين المهملة **في** الاول ان الباء متعلقة بتنمى **في** وهو بفتح حرف المضارعة من تحت الحديث اذا أسندته ورفعه
في وان فاعل يأتى مضمروا والمسئلة من باب الاعمال **في** ويعرب بيباب التنازع وهذا انما يتمشى على قول البصريين
القائلين بأنك اذا عملت الثاني وكان الاول يطلب العمل على جهة الفاعلية فانك تضمم الفاعل في الاول والكوفيون يمنعون
من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضمه

مؤخرام مفصلاً كما يجب وفي محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثاني أعمل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل قال والمعنى على الاول يعني احتمال زيادة الباء أوجه اذا انباء من شأنها ان تسمى بهذا وبغيره وقال ابن الحاجب في البيت الثاني الباء معدية لا زائدة كما تقول ذهب بن علي فجعل أودى بمعنى ذهب وأما على القول بالزيادة فعناه هلك على ما صرح به اللغويون ومأقوله ابن الحاجب محتمل ولم يتعرض لشرح الفاعل ما هو وهو لا ذكر على ما يعود ذلك الفاعل إذا قدر ضمير في أودى ويصح أن يكون التقدير أودى هو وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه تأكيد له أي مودى فالضمير راجع الى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لا يرني الزاني حزين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشرب هو أي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني فيتنقيد الوعيد بجمع بين وصف الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في شرب الى الزاني بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانياً كان أو غير زان والثاني محتمل في الباء المفعول وزادتها مع غير مقبولة مع كثرتها انص عليه ابن قاسم في الجني الداني وأهل المصنف التنبيه على ذلك ونحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ونحو وهزي اليك جذع النخلة ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله أي لن ينصر الله رسوله في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب أي جبل الى السماء أي سماء بيته ثم ليقطع أي ليخترق به وسعى الاختناق قطعاً لان المختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه فليتنظر هل يذهب كيد ما يغيظ أي فليصور في نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذي يغيظه ونحو ومن يرد فيه أي في المسجد الحرام ٢٢٦ وبالحداد بظلم والاحاد العدول عن القصد والتقدير في هذه الآيات

بمعنى من باب التنازع وذلك أيضاً على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلاً والثاني مفعولاً وأعمل الثاني بضمير الفاعل في الاول وأما الكوفيون فالكسائي يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والفراي يقول باضمارة منفصلاً مؤخر أو بالاقون منهم يحيلونها (قوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج) قبله نحن بنوضبة أصحاب الفلج وضبة هو اذعم ثم بن مر والفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفي الشرح فيحتمل أن يكون الشاعر فصحها اتباعاً لفصح الفاء للضرورة (قوله سود المحاجر لا يقرأ بالسور) وهذا عجز بيت صدره * هن الحرائر لاربات أخجرة * وقد تقدم الكلام عليه

ولا تلقوا بأيديكم وهزي اليك جذع النخلة فليمدد سبباً ومن يرد فيه الحداد ونحو ففقطق مسحا بالسوق أي يمسح السوق مسحا وقد تقدم انه قيل بزيادة الباء في آية الوضوء ويحوز ان

تكون صفة للمصح أي مسحوا أفعالاً بالسوق في الباء على هذا غير زائدة في نحو قوله * نحن بنوضبة أصحاب الفلج * نضرب بالسيف ونرجو بالفرج وضبة علم على رجل وهو ابن اذعم ثم بن مر والظاهر ان المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيحتمل ان يكون الشاعر اتبعه فتحة الفاء للضرورة في الشاهد في الباء الثانية * وهي الجارة للفرج اذ المعنى ونرجو بالفرج فاما الاولى وهي الداخلة على السيف فلا استعانة في مثلها في كذب بالقلم ونحو قوله * تلك الحرائر لاربات أخجرة * سود المحاجر لا يقرأ بالسور في الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يليه وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها * لبنى وصلى على خالاتها الآخرة والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة وضد الامة والاحرة جمع خمار بكسر الخاء المعجمة وهو ما تنسبه المرأة رأسها وفي القاموس وكل ما ستر شيئاً فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به ما يبسده ومن النقب والسور جمع سورة قال صاحب الكشاف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات اه وهذا تفسير لسورة القرآن والا فالسورة أعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وما قيل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة المسماة باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحتمال من عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكروسي لانه مجرد اضافة لتسمية وتلقب وقوله التي أقلها ثلاث آيات تنبيهه على ان أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات لا قيد في التعريف اذ لا يصدق على شيء من السور انها طائفة مترجمة أقلها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا في حاشية التفقازاني وقول الشاعر لا يقرأ أن صفة ثانية لربات أخجرة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كرميات في العرب لا من نساتهن البدويات

اللائي يقرآن القرآن ويوقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا فعدى بالباء كما يقال افضى بيده الى الارض اذا مس بيطن راحته في سجوده وسكت المصنف عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخرج فليمد بسبب الى السماء فاما هذه الثانية فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم ففي الكشف والباء في بجذع النخلة صلة للتأ كيد كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهزبه كقوله يخرج في عراقها نصلي الى قمت يعني بالوجه الثاني انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم لا بالغة نحو فلان يعطى ويمنع ثم عدى كما عدى للآزم كقوله وان يعتذر بالمحل من ذى ضرورها * الى الضيف يخرج في عراقها نصلي أى يفعل الجرح في عراقها وعن المبرد ان رطباً مفعول به والعامل هزى والمعنى وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك فالباء الاستعانة لا مزيدة ولا ينحى ان اعمال تساقط أولى من اعمال هزى لما يلزم من تأخر ما في حيز الامر عن جوابه ولانه خلاف الظاهر وهو ضمن يورد في ومن يرد فيه بالحاد بمعنى يهم فعدى بباء كافي قولك هممت بالامر أهم به وهو ضمن يزوج في قوله وزجوا بالفرج بمعنى نطمع في معصية بالباء الظرفية كما تقول طمعت بكذا أى طمعت فيه وقد تقدم ان المصنف ادعى في حواشي التسهيل انه ان ثبت استعمال الباء للظرفية المجازية كان متوقفاً على السماع عليه وهو ضمن يقرأ في قوله لا يقرأ بالسور بمعنى يرقين ويتبركن فعدى بالباء الى اللاماق ويرقن بكسر القاف يقال رقاها برفقه اداعوده وهو انه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى وهو معنى التبرك أى تبركت بالسورة ولا يقال قرأت بكاتبك حيث لا يكون المخاطب ٢٢٧ من يتبرك به في لفوات معنى التبرك

فيه قاله السهيلي وقيل المراد في الآية الاولى ولا تلقوا أنفسكم الى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به والباء لا آلة كافي كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم كما يقال لا تفقد أمرك بريك فالباء على هذه الاسباب وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه مما يتعدى الى واحد كملت التي معناها

في ان المفتوحة الخفيفة (قوله وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا) في الشرح وسكت عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخرج فليمد بسبب الى السماء فاما هذه فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم ففي الكشف والباء في بجذع النخلة صلة للتأ كيد كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهزبه كقوله يخرج في عراقها نصلي * يعني انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم كقوله

وان تعتذر بالمحل من ذى ضرورها * الى الضيف يخرج في عراقها نصلي أى يفعل الجرح في عراقها (قوله تبت فتوادك الخ) يقال تبتله الحب بمثناة فوقية فوحدة وابتله أى اسقمه وأفسده والفؤاد القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه والخريد بالخاء المعجمة والدال المهملة الحسنة من النساء وقيل العذراء وتسقى بالسین المهملة والقاف وفتح أوله أوضمه والمراد بالجميع الذي يضيع جنبه على الارض مع تلك الخريدة ويروى تشقي بالشين المعجمة والقاف والمراد على هذا بالجميع المضجع من مرض الحجة وعليه فالباء غير

وسمعت تقول عرفت يزيد وعلمت به وسمعت بحال عمرو وقولت في زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثني كقوله تبت فتوادك في المنام خريدة * تسقى الجميع بيار دبسام تبت بمثناة فوقية فوحدة أى أفسدت قال الجوهري يقال تبتله الحب وأبتله أى أسقمه وأفسده والفؤاد القلب على المشهور وقيل هو باطن القلب وقيل غشاؤه والخريدة من النساء هي الحمية وقيل العذراء وخواها معجمة ودالها مهملة وتسقى بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالجميع ضميم تلك الخريدة وهو الذي يضيع جانبه على الارض الى جانبها قلت ويمكن أن تكون الباء في هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدح والمراد بالبارد البسام الثغر والمفعول الثاني محذوف أى تسقى الجميع ريقها بيار دبسام وأما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة داخلية على ثاني المفعولين أى تسقى الجميع بداربسام وفيه نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى لكن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف وعليه ففي البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف وفي شرح الحاشية للرضي ان الباء ترادفيا ساقى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسقيت واحسست فجعلها قياسا فيما ادعى المصنف فيه القلة بالنسبة الى سقيت وهو قد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثماً ان يحدث بكل ما سمع وقوله بالرفع عطفا على المبتدأ المتقدم وهو الحديث وهو كفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا أى فكفانا بمعنى أجزانا وأغنانا ومن اما موصوفة نحو مررت بمن مهج لك والمعنى في البيت على فريق غيرنا واما زائدة على رأى من جوزه وقيل انما هى أى الباء في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتغال على المحل نقل هذا القول ابن قاسم عن ابن أبي العافية وقال أبو الطيب

في المتن كفي بجسمي نحو لا اتى رجل * لولا مخاطبتي اياك لم تترني * فزاد الباء في مفعول كفي المتعدية الى واحد والنحول
بضم النون والحاء المهملة الهزال واتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى
ضمير الحاضر من قوله اتى ومثله يجوز فيه الامر ان تظر الى المخبر عنه والى الخبر تقول انارجل قت وانارجل قام * الثالث *
من محال زيادة الباء في المبتدأ وذلك في قولهم بحسبك درهم * وانما مثل بدوهم المنكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة
الباء في المبتدأ والاول مثل بالمعرف نحو بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفا فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما
يقول غيره * وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا * اذا المعنى خرجت فاذا بزيد وكيف أنت اذا كان كذا * وهو منه عند
سيبويه * قوله تعالى فستبصرون ويبصرون * بأيكم المفتون * أي بأيكم المجنون لانه فتن أي محن بالجنون * وقال ابو الحسن *
الاخفش * بأيكم متعلق باسمه تقرر محذوف مخبر به عن المفتون * فليست الباء فيه كما قال سيبويه * ثم اختلف * على قول
الاخفش * في قول المفتون مصدر بمعنى الفتنة * وحجى عصيغة مفعول المصدر لم يثبت سيبويه وأثبت غيره مع الاعتراف
بقلة كالميسور بمعنى اليسر والميسور بمعنى العسر والمجاود بمعنى الجاد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمفعول
بمعنى العقل وقيل الباء ظرفية * والمفتون اسم مفعول لا مصدر * أي في أي طائفة منكم المفتون * وقضية هذا ان الباء على
القول الاول وهو جعل المفتون ٢٢٨ مصدر بمعنى الفتنة ويحتمل أن تكون للسببية أو للاصاق على ذلك القول

فتأمله * وتنبه من الغريب
انما زيدت في أصله المبتدأ
وهو اسم ليس بشرط أن
يتأخر الى موضع الخبر *
وكان السرف في ذلك انه
حينئذ يكتسب شهابا بالخبر
من حيث الصورة بسبب
حاوله في محله فيجسر ذلك
على زيادة الباء فيه كما تراد
في الخبر * كقراءة بعضهم
ليس البر بان تولوا نصب
البر وقوله
أليس عجيبا بأن الفتى *

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظرا لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام
وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة ونقص باعتبار
الباء والمضاف اه * وأقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر
عكس ما قيل في نهر جار ان جار يار وصف النهر بصفة الحال فيه (قوله كفي بجسمي نحو لا الخ)
في الشرح أتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه منه مسندا الى ضمير
الحاضر من قوله اتى ومثله يجوز فيه الامر ان تظر الى المخبر عنه والى المخبر به نحو انارجل قت
وانارجل قام (قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقاتم) في الشرح
لومثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت
وأقول انما لم يمثل به لانه انما قيل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة لا تنكرا أي النفي ونفي
النفي اثبات (قوله ومنه كما بشئ يستطيع) هذا مجزئ بيت صدره * فلا تطمع أبيت اللعن فيها *
وقبل هذا البيت أبيت اللعن ان سكاب علق * نفيس لا يعار ولا يباع
وأبيت اللعن تحية الملوكة في الجاهلية ومعناه أبيت ان تأتي من الامر ما يلعن عليه وسكاب

يصاب ببعض الذي في يديه * الفتى بالقصر الشاب والسخى الكريم وبالماء الشباب * والرابع * من مواضع يفتح
الزيادة * والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس * دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم في شمل خبر الفعل
الناخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجابه اذ أجشع القوم أعجل قال ابن قاسم وظاهر كلام
بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه * ونحو ليس زيد بقاتم * ولومثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في
عدم العدول عن الآيات * وما الله بغافل * والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام
* ونحو * قولهم لا خير بخير بعده النار اذ لم تحمل في الباء * على الظرفية * وجعلها عليها في ذلك هو الظاهر كما قال الرضى
وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله * وكن لي شفيعا لوم لا ذو شفاعته * * بمن قتيلا عن سواد بن قارب
والقتيل ما في شق النواة وما قتله بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان
قتيلا أو ما أغنى غدا حقيرا فكيف يغني غناء منتفعابه * وموجب فيتوقف على السماع وهو * أي القول بزيادته فيه موقوفة
على السماع * قول الاخفش ومن تابعه * والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلا ولا يثبتون سماعه
* وجعلوا * أي الاخفش ومتابعوه * منه * أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
وقول الجاسي * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * * ومنه كما بشئ يستطيع * والظاهر ان الواو حالية ودو الحال اما
فجاءل تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر * وقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جعل الاعتراض بأن الظاهر ان الذين ليس مبتدا بل هو معطوف على الذين الاولى أي للذين أحسنوا وازيادة للذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وذلك من العطف على معمولي عامين عند الاخفش وعلى ضمائر الجار عند سيبويه والمحققين ووجهه بأن الظاهر ان الباء في مثلها متعلقة بالجزء ويكون جزاء عطف على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير فبين اختياريه تعارض * * * * * تعليق * * * * * بشئ يمنعها والمعنى ومنعكها بشئ ما يستطاع * * * * * وأجاز ابن جني الوحيين فقال هي زائدة والمعنى ومنعكها بشئ يستطاع أى أمر مطاق غير باهظ أى قاله عنه ولا تعلق فكر * * * * * بها ويجوز ان يريد ومنعكها بمعنى من المعاني ما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعارضة لك أو فداء فديها به منك فيكون المعنى قريبا من الاول الا أنه ألين جانب منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلتها قال ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بنفس يستطاع أى يستطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه * * * * * وقال ابن مالك في بحسبك زيدان زيد مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة * * * * * فيكون خبرا لذلك المبتدأ فقال بزيادة الباء في الخبر الموجب قلت وقد سمع زيادتم في خبرك مع انه موجب قال ولكن أجزا الوصلت بهين * * * * * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر * * * * * الخامس * * * * * من أما كن الزيادة ٢٢٩ * * * * * الحال المني فاملاها * * * * * وهذا القيد

يظهر أن في اعتباره خلافا
فقد وقع في البحر لا بي
حيان ما معناه انه لو قيل
في قوله تعالى والله يرزق
من يشاء بغير حساب انه
يجوز كون الجار والمجرور
راجعا للفعل أو الفاعل
أو المفعول والتقدير اما
رزقا غير ذي حساب أو
يرزق غير محاسب للرزق
أو يرزق من يشاء غير
محاسب ذلك المرزوق
اه وعلمين فالباء زائدة في
الحال وصاحبها مختلف اما
على الاول فهو ضمير لرزق
وأما على الاخيرين فهو ضمير

بفتح المهملة في أوله وكسر الموحدة في آخره اسم فرس والعلق بكسر العين المهملة
الشئ النفيس (قوله والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر) يعني ان هذا أول من
كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفي الشرح ان اختيار هذا يعارض اختياره في الكلام على
الجملة الاعتراضية حيث قال والظاهر ان الباء متعلقة بالجزء وان الذين الثانية معطوفة
على الذين الاولى وجزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولي عامين
عند الاخفش وعلى ضمائر الجار عند سيبويه والمحققين وأقول انما ذكره هنا هو ان تعلق باستقرار
محذوف هو الخبر أولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره في الجملة الاعتراضية
هو ان تعلق الباء بجزاء سيئة أظهر من زيادة الباء ومن تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض
بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير
جزاء سيئة مبتدأ يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا
الامر المقدر فينتهي التعارض (قوله بشئ ما) الاولى ان لا يأتي بكلمة ما لانها مترادفة مع كلمة شئ
للدلالة على التقليل أو التحقير وليس المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الاترى انه حياه بخيبة
المالوك بل المعنى على التمكنير أو التعظيم وهو يستفاد من تنكير شئ (قوله فارجعت بخائبة
ركاب الخ) في الصحاح الركاب التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها (قوله
فما نبعث بمزود ولا وكل) هذا مجزى بيت صدره * * * * * كئن دعيت الى بأساء داهية * * * * * وكأن بالف بعد

الفاعل والمفعول وذلك دليل على أن هذا القائل لا يشترط النفي واضعنه الاول لا شمله على ما شتمل عليه الاخران
من زيادة الباء على تقدير مفعول مطلق والتقدير يرزقه أى الرزق وعلى تقدير مضاف أى غير ذي حساب وقد يقال وعلى
الاخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجملة في الاول ثلاثة لا اثنان ولا واحد رجعا الى كلام المصنف قال
في حواشيه على التسهيل وانما جازر الحال بالباء الزائدة من حيث هي خبر في المعنى وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك شرط
لزيادة في الخبر وانما كان الجرح قبل الجر هنا بالباء لان المشبه بالشئ ينقص عنه * * * * * كقوله فارجعت بخائبة ركاب * * * * * حكم
ابن المسيب منتهاهما الخيبة حرمان المطلوب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا
في الصحاح واعرفهم ضبطوا والدسعيدين المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها وأما والد الحكيم هذا فلا أنحقق ضبطه ومعنى
البيت ان الركاب التي منتهاهما هذا الرجل لم ترجع خائبة بل رجعت بالظفر بالمقصود ونيل المطلوب * * * * * وقوله * * * * *
كائن دعيت الى بأساء داهية * * * * * فاما انبعث بمزود ولا وكل * * * * * كائن بمعنى كم وستأتي في حرفه والباساء الشدة قال الاخفش
مبنى على فعلا وليس له أفعل لانه اسم كايحيى أفعل في الاسماء ليس معه فعلا نحو أجدوم معنى داهية آتية على بغته وانبعثت
أسرعت والمزود المذعور والخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره الى غيره * * * * * ذكر ذلك ابن مالك وخالفه

أبو حيان وخرج البيهقي على أن التقدير في ما رجعت في حاجة خائبة في فالباء اللانصاق أو المصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل وقد يخرج على جعل رجع من اخوات كان فالباء زائدة في الخبر على حذف أكن بأجلهم وهو شخص مزود أي مذعور ويريد بالزود نفسه على حذف لهم رأيت به أسدا فيكون من التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه والباء حينئذ للابسة والمصاحبة كما في قوله وشوهاة تعدوي إلى صارخ الوغي * بمسائم مثل الفتيق المرحل أي فرس قبيح لعدة أشداه كذا في شرح التلخيص للتقنازي وقال ابن السبكي الشوهاة صفة حمودة في الفرس ويقال يراد به أسدة أشداه وتوسع وصارخ الوغي المستغيث في الحرب والفتيق الفحل الذي لا يؤذي ولا يركب لكرامته على أهله والمرحل المرسل السائر أي تعدوي هذه الفرس ومعنى من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعد لها وهذا التخريج الذي ذكره أبو حيان في ظاهر البيت الأول وقد عرفت ما عليه من حيث أن حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولا دليل عليه في البيت مع أن المصنف استظهر التخريج على ذلك فيه بدون الثاني لأن صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها وينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد أن نفيا مبالغ فيه وانما يتعلق بحذف هو حال من ضمير نفيت العائد على الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد بقيد اذا دخل عليه الثاني مثل ما جئت راكبا فيرجع النفي ٢٣٠ إلى القيد فقط ويثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت

غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يضر واعلمها صما وعميانا انه نفي للصمم والمعنى واثبات للخرور هذا هو الاكثر وقد يقصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء كل من الأمرين فيكون قولك ما جئت راكبا معني لا محي ولا ركوب وهو لهذا قيل في وما ربك بظلام للعبيد

الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والباء الساء الشدة والداهية الآتية بفتحة واينعت أسرع والمزود بزي ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والو كل بفتحة بين العاخر الذي بكل أمره إلى غيره (قوله لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها) صفات الذم هنا هي المزود والو كل المبالغة فيها هنا من جهة التجريد الذي هو حذف قولهم رأيت منه أسدا وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد أن نفيا مبالغ فيه وانما يتعلق بحذف هو حال من الضمير في نفيت العائد على الصفات (قوله وليس بذى سيف وليس بنبال) هذا مجزئ بيت صدره * وليس بذى رمح فيطعنني به وفي الصحاح طعنه بالرمح وطعن في السن يطعن بالضم (قوله اذحق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكدا ولا بالمفصل) ادلولاه لا لتبس التأ كيد بالفاعل فيما وقع تأ كيد المستكن كقولك

هند

في أن فعلا هتاليس للمبالغة في ثلاثية لفظ النفي على شدة الظلم وكثرة فقط فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما هو للنبذ كقوله في أي قول امرئ القيس * ولست بذى رمح ولست بنبال في أي بذى نبل فتخرج الآية عليه في أي وما ربك بذى ظلم فينتفي الظلم رأسا ولا يقال لقيت منه أسدا أو بجرا أو نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والشجاعة في قولك رأيت منه أسدا والكرم في قولك رأيت منه بجرا والسادس في محال زيادة الباء التأ كيد بالنفس والعين في نحو جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه ولم يحكوا خلافا في جواز زيادة الباء في ذلك لكن وقع في شرح الملحة للحريري اجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف في ذلك وجعل منه بعضهم المطلقات فيترتب بأنفسهم ثلاثة قروء وفيه تطرأ ذحق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكدا ولا بالمفصل نحو قمت أنتم أنفسكم وليس حقه ذلك على التعيين بل حقه أحد أمرين اما التأ كيد واما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح أن يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا أن يقال اكتفى بالباء زائدة في الفصل كما اكتفى بلا الزائدة في العطف نحو مائة ولا زيد ولأن التأ كيد هنا ضائع اذا المأمورات بالترتب لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة في اذقيد ذهب الوهم إلى أن لزار غلامه مثلا لا هو نفسه فاذا كد مثل هذا بالنفس كان التأ كيد فائدة وهو رفع ذلك الأمر المتوهم وأما في الآية فليس كذلك ولقائل أن يمنع عدم ذهاب الوهم إلى أن المأمور بالترتب من العدة غير المطلقات فقد قال علماء الحنفية أن الزوج اذا طلق الرابعة ثلاثا لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة هذه وكذا لو أراد نكاح أختها لم يجز له أن يتزوجها حتى تنقضي عدة الأخت المطلقة

فقد أمر الزوج المطلق ان يتربص زمن العدة فلم لا يمكن ذهاب الوهم الى ازواجهن فيرفع ذكر الانفس **﴿وإنما ذكر﴾**
 الله تعالى **﴿الانفس﴾** هنال زيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستمكن منه **﴿أي يستكبرن عنه﴾** **﴿ومن طموح﴾**
 أنفسهن الى الرجال **﴿أي تطلعهن في ارتفاع من قولك طموح صرته الى كذا أي ارتفع وهذامعنى كلام الرخصي فانه قال﴾**
 في ذكر الانفس ثم يبيح لمن على التربص وزيادة بعث لان فيه ما يستمكن منه فيحملن على ان يتربصن وذلك ان أنفس
 النساء طوامح الى الرجال فأمرن ان يقمن أنفسهن ويغلنهن على الطموح ويحبرنهن على التربص **﴿وتنبيه﴾** مذهب
 البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعدها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك **﴿أي﴾**
 وقوع نيابة حرف جر عن حرف جر آخر **﴿فهو وعندهم﴾** أماموول تأويل لا يقبل اللفظ كما قيل في **﴿قوله تعالى﴾** **﴿ولا صلبنكم﴾**
 في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على **﴿كما يقوله﴾** جماعة **﴿ولكن﴾** شبه المصوب لتمككه في الجذع بالحال في الشيء **﴿فأني بني﴾**
 على طريق الاستعارة التبعية وفي الكشف شبه تمكك المصوب في الجذع ٢٢١ **﴿تمكك الشيء الموعى في وعاية﴾**

فلذلك قيل في جذوع النخل
﴿وإنما على تضيئين الفعل معنى﴾
 فعل يتعدى بذلك الحرف كما
 ضمن بعضهم شربن في قوله
 شربن بماء البحر معني
 روين **﴿فعداه بالباء كما﴾**
 بعدى روى به **﴿وإنما حسن﴾**
 في **﴿قوله تعالى﴾** **﴿وقد﴾**
 أحسن بي معي لطف **﴿﴾**
 فجى بالباء كما نجى عن قولك
 لطف بي **﴿وإنما على شذوذ﴾**
 انابة كلمة عن أخرى **﴿﴾**
 حيث لا يكون للتأويل
 المقبول مجال وحيث
 لا يتأتى التضمين **﴿وهذا﴾**
 الأخير **﴿وهو جعل﴾**
 الكلمة نائبة عن أخرى
﴿وهو جعل الباب كله عند﴾
 الكوفيين وبعض المتأخرين

هذه ذهبت نفسها وأجرى بقية الباب عليه طرداله بخلاف ما لو كان الضمير منصوباً نحو
 وأيته نفسه أو مجروراً نحو مرت به نفسه أو منفصلاً نحو ما ضربني الالهون نفسه وبخلاف
 ما لو كان كدغير النفس والعين من ألفاظ التأكيده مرفوعاً كان المؤكد أو غيره لا تتفاء اللبس
 في أجمعين وإخوانه لعدم استعمالها لغير التأكيده والحق بها كل ما بينهما من الاشتراك
 في معنى الاشتمال وفي الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه أحد الأمرين اما التأكيده
 واما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن
 هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكفي بلا الزائدة في العطف نحو ما قدم ولا زيد
 اه وأقول ذكر أبي حيان هذا في كتاب من كنبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الى ذلك
 غيره أو سلم له دليلاً ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة
 في التأكيده لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين (قوله بما يستمكن منه من طموح
 أنفسهن) من الاولى متعلقة بما يستمكن والثانية بيان لما (قوله وهذا الاخير مجمل الباب
 كله عليه عند أكثر الكوفيين) في الشرح الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن أخرى
 لا الى شذوذ الانابة لثلاثين في آخر الكلام أوله

﴿بجمل﴾

(قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم) في الشرح على وجهين خبر عن المبتدأ الذي هو بجمل وقوله
 حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (قوله وية ل على
 الاول بجملني وهو نادر) في الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالتون

ولا يجعلون ذلك شاذاً **﴿وهذا موجب لما قبله من جعل الاشارة في قوله وهذا الاخير الى كون الكلمة نائبة عن أخرى﴾**
 ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لثاني آخر الكلام أوله **﴿ومذهبهم﴾** أقل تعسفاً **﴿وهذا جنوح من المصنف الى﴾**
 مخالفة البصريين قلت وكان حق هذا التنبيه ان يكون امامد كوراعقيب كلامه على الى في حرف الالف لان ذلك أول موضع
 وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض وامامد كوراعقب الكلام على الحرف الاخير من حروف الجر
 التي تقع فيها النيابة هذا الذي تقتضيه صناعة التصنيف والامر في ذلك قريب **﴿﴿بجمل﴾﴾** **﴿على وجهين﴾** وهذا خبر
 عن المبتدأ الذي هو بجمل وقوله **﴿حرف بمعنى نعم واسم﴾** خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على **﴿وهي﴾** أي
 وبجمل التي هي اسم **﴿على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب﴾** والكلام في اعراب هذا كالمقدم **﴿ويقال﴾**
 على الاول **﴿وهو كونها اسم فعل بمعنى يكفي﴾** **﴿بجملني﴾** بلحاق فون الوقاية **﴿وهو نادر﴾** نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامر ان
 الا أن ترك النون أعرف من اثباتها فقد ورجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن قاسم في الجني
 الداني وأما بجمل الامة فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلقها فون الوقاية مع بقاء المتكلم فيقال بجملني

والثاني أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة والموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وانها تلحقها قايلا فان قامت في التسهيل في نون الوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جازر وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت فاطلق في بجل ولعله مستند المصنف قامت لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجي بجل اسم فعل بمعنى يكفي وانما ذكرها حيث تكون باء المتكلم في محل جرهم ولا تكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر وانما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل فلا يراد هذا قلت لان سلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالمثل ندوره لم ينبغ للمصنف ان يراد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع اراده عند قوله اسم فعل بجل ويقال بجل على الثاني بجل وهو استعمالها بمعنى حسب بدون نون الوقاية بجل على ألا يجلي من ذا الشراب الا بجل بجل وقد تقدم انها تستعمل مع نون الوقاية اذا كانت بهذا المعنى الا أن ذلك قليل وفي الصحاح و بجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون بجل كما يقولون قطك الا أنهم لا يقولون بجل كما يقولون قطي ولكن يقولون بجلي ٢٣٢ أي حسبى قال ليلى فتي أهلك فلا أحفله * بجلي الا أن من العيش بجل

﴿بل﴾ حرف اضرب فان تلاها جملة كان معنى الاضرب اما الا بطل نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم أي الملائكة الذين زعم هؤلاء القائلون المفترون انهم بنات الله سبحانه وتعالى بعباد مكرمون ب مفسرون وليسوا ب اولاد اذ العبودية تنافي الولادة قيل في الآية وان لم يقع بعدها في اللفظ الامم فردلكن هذا المفرد خبر مستد محذوف قالوا وقع في التحقيق بعدها جملة اسمية بون نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق بوقع بعدها جملة فعلية ومعنى الا بطل في الآية

واجبة لا نادرة نعم اذا كان بمعنى حسب جازا الامر ان الا ان ترك النون أعرف من اثباته افند دور بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن أم قاسم في الجني الداني اما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع باء المتكلم فيقال بجلي والثاني ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وانها تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر وانما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لان سلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالمثل ندوره لم ينبغ للمصنف ان يراد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع اراده عند قوله اسم فعل بجل ما في الشرح وأقول اذ آل الاشكال الى أنه كان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل فبهي مناقشة سهلة على ان لا نسلم ان موقع اراده هذا الحكم انما هو عند قوله اسم فعل بل موضعه أيضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول من قوله ويقال على الاول والجملة في محل نصب على الحال أي يقال على الاول حال كونه نادرا بجلي فيكون بجلي بمعنى يكفي نادرا أيضا لكن لا من حيث حقوق نون الوقاية به لان حقوقها باسم الفعل واجب بل من حيث ان ما لحقته هنا نادرا اذ الجملة مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر شاهد لبجاني بمعنى يكفي كانه قال وانما اذ كر شاهد البجاني بمعنى يكفي كما ذكر شاهد البجاني بمعنى حسب لان بجل بمعنى يكفي نادر بخلاف معنى حسب ثم ليس الرد على المصنف بكلام مصرى له في بعض كتبه باولى من الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح بجل بمعنى حسب ولم يذكره بمعنى يكفي ولو لانه نادر لذكره

﴿بل﴾

(قوله ووههم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه) في الشرح

ظاهر بوجوه اما الانتقال من غرض الى آخر ب مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول المستقل عنه ب ووههم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه ب ومحمل كلامه هذا على انها لا تقع بيقين في القرآن الا لاتبينه على انتهاء امر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتينك الا بتين الشريقتين اذ ليس الاضرب على وجهه الا بطل متعينا في شيء منهما لا حتمل أن يكون الاضرب فيهما معن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدد ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الا بطل بوجه فيكون الاضرب فيها مجردا لا انتقال من امر الى استئناف أمر آخر ب ومثاله قد أفلح من تركه وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثر في الحياة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل فلو بهم في غمرة ب من هذا فالاضرب فيها مجرد الانتقال من غير ابطال ب ووهي ب أي بل ب في ذلك كله ب حيث تلاها جملة وتكون هي للابطال أو مجرد الانتقال ب حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح ب وظاهر كلام ابن مالك انها عاطفة وصرح به ولده بدر الدين في شرح الالفية وكذا صاحب رصف المباني فيما نقله ابن قاسم ب ووهي ب من دخولها على الجملة قوله

بل يلدمل الفجاج فتمه في الفجاج جمع فيج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح وأما قتمه فيصمى أن يكون بفتح القاف والهاء كما في قول الحماسي كأنها الأسد في عرينتهم • ونحن كاللبل جاش في قتمه العرين المحل الذي يأوي إليه الأسد وكذا العرينة قال الجوهري وأصل العرين جماعة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر إذا زخر وأجاشت القدر إذا غلت والقتم السواد قال ابن حني ينفى أن يكون أراد في قتمه حذف الالف تخفيفا كما روينا عن قطرب من قول الشاعر ألا لا بارك الله في سهيل • إذا ما الله دارك في الرجال وكما قال الآخر ٢٣٣ • مثل النقي لبدنه ضرب من الظال •

يريد الظلال وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلا وفعالا كزمن وزمان وقال الامام المرزوقي والقمام والقتم والقمة تجي في الظلمة والغبار والريح وجاء الفعل منه فتميل فتم يقتم فتما وقد ما وذكروا بعضهم أنه أراد القمام وحذف الالف كما قال

• ألا لا بارك الله في سهيل • ومصدرا ما كان على فعل الفعل في الاكثر فلا أدري لم أنكره حتى اعتذر بما ذكره • وإذا التقدير في الجمل لدخولها على الجملة في البيت المذكور رأى لان التقدير في بل رب لدم وصف بهذا الوصف قطعته في بلاد مجرور رب والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بعد بل وهو وهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة في عزلة رب قد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ان الجر بعد بل لا بها وقال الرضي

محل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع بين في ترتيب القـ آن الا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توهمه بتيمك الايتين الشريقتين ادليس الا ضربا على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لا احتمال أن يكون الا ضربا فيهما عن القول لاعن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الا ضربا فيهما مجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ فإنه قال وما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن أم قاسم في شرح الالفية وسبقهما لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الايتين وقع الا ضربا فيهما عن جملة القول لاعن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يطلها الا ضربا وانما أفاد الا ضربا الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم اه (قوله بل يلدمل الفجاج فتمه) هذا صدوييت لرؤبة بن الحجاج عجزه • لا يشتري كتابه وجهه • والفجاج جمع فيج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقسم بفتح القاف والمنة الفوقية الغبار وكذلك القتم بفتح القاف وسكون المثناة والقمام والقمار بضم القاف والجهرم قيل بساط من سمروا الجمع جهارم وأراد رؤبة به وبالكان هنا الشرب وفي القماموس جهرم كجعفر بلد بفسار من والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أو هي من المكان اه (قوله وهو وهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة) وجه وهمه ان الجر برب المقدرة بعد بل لا ييل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكوا الاتفاق عليه (قوله فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه) قال الرضي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا بحكمه الى التسابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمرو غلط يجوز أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت بيل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً عن عمد أو سهو ولسان (قوله وان تقدمهاتي أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على حالته) هذا ما قال ابن مالك ان بل بعد الـ في والنهي كلكن بعدها فان اطلاقه هذا يعطى ان عدم مجي زيد في قولك ما جاء في زيد بل عمرو متحقق كما كان كذلك في ما جاء في زيد لكن عمرو بالاتفاق قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال في ما جاء في زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسي وهو ان ظاهر ان الا ضربا أيضا ومعنى الا ضربا جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه في قولك ما جاء في زيد بل عمرو وأفدت بيل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاء في زيد بل عمرو واحتمل أن يكون محيوا أن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعده) قال الرضي وأما حكم

أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس به ما بل برب المقدرة بعدها • وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها أمرا وإيجاب في أي أو خبر موجب • كضرب زيد بل عمرو وقام زيد بل عمرو في طريق النشر المطابق للـ في الترتيب • فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء • فزيد في المثالين كالمسكوت عن الأمر بضربه والاخبار بقيامه • واثبات الحكم لما بعده • فعمرو في ذينك المثالين هو الأمر بضربه والخبر بقيامه • وان تقدمهاتي أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده • فعمرو ما قام زيد بل عمرو

ولا يقم زيد بل عمرو في المثال الاول فررت نفي القيام لزيد وثبتت القيام لعمرو وفي المثال الثاني فررت النفي عن ضرب زيد وثبتت الامر بضرب عمرو وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك وظاهر كلام الاندلسي ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو أفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما ان الامر كذلك مع الايجاب وهو أجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقله معنى النفي والنفي الى ما بعدها في هذا مع موافقتهما للجمهور في ما تقدم فاما امر ان جاز ان عندهما على ما صرح به ابن قاسم ٢٣٤ في الجني الداني قلت وقد صرح ابن مالك بان ما جوزه مخالف لاستعمال العرب

وهو على قولهما يتأتى التفرغ فيصيح ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب عطفا على الخبر والايجاب لانها نقلت معنى النفي الى ما بعدها وهو بل قاعد بالرفع على انه اجعلت ضد النفي لما بعده فهو مثبت لا يمكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أن ما لا تعمل عند انتقاض النفي فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث يتلوه مفرد فتكون عاطفة فتأمل ويختلف المعنى إذا القمود منفي على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني وهو منع الكوفيين أن يعطف بها بعد غير النفي نحو ما قام زيد بل عمرو وهو شبهة نحو لا يقم بكر بل خالد

ما بعد بل الا تية بعد النفي أو النفي فعند الجمهور انه مثبت فعمر و جاءك من قولك ما جاء زيد بل عمرو كأنك قلت بل جاءني عمرو وقيل أبطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت لكم أنه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد (قوله وعلى قولهما فيصيح ما زيد قائما بل قاعدا) وذلك ان ما عملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح كونه منفيًا بعد النفي فيصيح عمل ما فيه (قوله ويختلف المعنى) يعني بالنفي والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت (قوله قال هشام محال ضربت زيد بل اياك) هذا تصريح من هشام وهو كوفي يمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضي حيث قال والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقلة فانهم لم يجوزون عطف المفرد بل كن بعد الموجب جملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا (قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب) يعني ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصيرها قطعيا في النفي بعد صيرورة بحرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة تأكيد الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزداد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب نحو ما قام زيد بل عمرو واضرب زيد الابل عمر افعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نقيت بلا القيام عن زيد وثبتت لعمرو ولولم تحجب بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد الابل عمر أي لا تضرب زيد بل اضرب عمر اول الابل المذكورة لاحتمل أن يكون امر اضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست برائدة بل أتت بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للصنف في حرف اللام حدث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد بل عمرو فالعطف بل ولارد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي أن لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتأمل اه ما في الشرح وأقول بما قررناه كلامه هنا من ان المراد بزيادته انها تذكرة لا للعطف ونفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضي (قوله وجهك البدر الخ) الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيوبة

وقال هشام محال ضربت زيد بل اياك اه ومنهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته كما ان قصد بذلك بلى الرد على الجمهور فيلزم القدر في كل ما منعه فريق من أهل البلدين وأجازة الفريق الاخر فتأمل وهو تزداد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لابل الشمس لولم يقض الشمس كسفة أو أقول بطن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيوبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله عز ماته مثل النجوم ثوابا * لولم يكن للثوابات أقول وما أحسن قول بديع الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث منسكبا * لو كان طلق المحيا عطر الذهب والذهب لولم يخن والشمس لو نطقت * والليث لو لم يصبه والبحر لو عذب

ولو شكك في تقرير ما قبلها بعد النفي في مثل قولك ما قام زيد لابل عمرو وشكون لا مزيدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لابل عمرو واضرب زيد الابل عمرا فمضى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لابل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأنبه لعمرو ولو لم يتجى بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيد الابل عمرا أى لا تضرب زيد الابل اضرب عمرا ولو لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو اهـ كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل أنى به التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فادقيل جاء في زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في ان لا في ذلك نافية لازائدة فهو معارض لما هنا فتأمل به ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لابل عمرو ولا يصح ما قام زيد بل عمرو وليس بشئ لقوله بلام العلة وهو ما هجر ترك لابل زائدنى شغفا * هجر وبعده تراخي لا الى أجل * وهذا قاطع في ود ما قاله ابن درستويه والشغف بالشين والغين المعجمتين المفتوحتين مصدر شغفه الحب اذا خرف شغاف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشغاف حجاب القلب وقيل جملة رقيقة يقال لها لسان القلب والشغف بالعين المهملة أيضا

❦ (بلى) ❦

❦ حرف جواب أصلى الالف ❦ وهذا هو الظاهر ❦ وقال جماعة الأصل بل والالف زائدة ❦ قال الفراء زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو ❦ وبعض هؤلاء ❦ القائلين بزيادة الالف ❦ يقول ان التثنية ❦ أى تانيث الكلمة كالنساء في ربت وعت ❦ بدليل امالتها ❦ كامالة ألف حبل ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف فبعتى لم تزل ❦ ويختص ❦ اما بياء المضارعة التثنية على انه ❦ مسند لضمير يعود على قوله

حرف جواب والجملة
صفة له أو على بلى بناء
على تذكيره باعتبار اللفظ
والجملة خبر ثان واما بالتاء
الفوقية على انه مسند
لضمير بلى بناء التانيث

❦ (بلى) ❦

(قوله وبعض هؤلاء يقول انها التانيث) يعنى تانيث الكلمة كالنساء في ربت لانها أميلت ولولم تكن للتانيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كالف فبعتى وتلك لانعمال (قوله تختص بالنفي) في الشرح حكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا

باعتبار الكلمة والجملة على هذا خبر ثان ❦ بالنفي ❦ فلا تقع بعد الاثبات وحكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا أى ليعبدن بالنون الخفيفة وقد قال الرضى واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ ❦ وتفيد ابطاله سواء كان مجرد انخو زعم الذين كفروا وان لم يبعثوا قل بلى ❦ فيكون قوله تعالى بعد ذلك وربى لمبعثن نصريحاً بما أفادته بلى من ابطال النفي المتقدم ❦ أم ❦ كان ❦ مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان ❦ ذلك الاستفهام ❦ نحو ❦ أن يقول قائل ❦ أليس زيد بقائم فتقول ❦ أنت في جوابه ❦ بلى ❦ أى هو قائم ❦ أو توخيها نحو ❦ قوله تعالى ❦ أم يحسبون اننا لانسمع سرهم ونجواهم بلى ❦ أى بلى نسمع ذلك فابطلت النفي الذى تعلق به الحسبان الموج عليه ونحو قوله تعالى ❦ أليس الانسان ❦ أى الكافر المنكر البعث ❦ ان لم يجمع عظامه بلى ❦ أى بلى نجمعها ❦ أو تقرير بانحو ألم يأنكم نذير قالوا بلى ❦ أى بل أنا نذير ❦ أو نحو ❦ أأنت ربكم قالوا بلى ❦ أى بلى أنت ربنا ❦ أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم اكفروا ووجهه ان نعم تصديق للمعبر بنفى أو ايجاب ❦ والواقع في الآية نفي فلو اجيب بنعم لكان معناه نعم لست بربنا وهو كفر والعياذ بالله ❦ ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمته ❦ الالف لان بلى تفيد ابطال النفي فكانه قال بلى لك لي ألف فهو اقرار بالالف فلهذا ❦ ولو قال نعم لم تلمزمه ❦ اذ معناه نعم ليس لك على ألف وهذا ليس اقراراً بثبوت الالف عليه فلا تلمزمه ❦ وقال آخرون تلمزمه ❦ الالف ❦ وفيها ❦ أى في صورتين المذكورتين في احدهما بلى وفي الأخرى نعم ❦ وجروا في ذلك على مقتضى العرف ❦ الجارى عندهم في ذلك ❦ ولا اللغة ❦ والاقارب مبنية على ما هو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزمون فيها الا بما هو المتعارف بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم في الايجاب نفي معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم في جواب أليس لي عليك ألف لم ينم

بالألف تغليباً للعرف إذا المراد منه عرفاً لا على ألف والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع ومستنداً خارج العرف
نعم عن وضعه الأصلي أن النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجباً من حيث المعنى وهو نازع السهيلي وجماة
في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية هي ألسنت بربكم قالوا بلى يتمسكين بأن الاستفهام التقريرى خبر موجب
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير فأنه لا تقع بعد الإيجاب وهوذا معارض
لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من أنه يراها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد أسلفنا نص سيبويه من
أنه يراها في الكتاب في ذلك المحل وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبنى على أن
الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لأم لا بد أن يكون حقيقياً وقد أسلفنا الكلام عليه وهو أن ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب
تصديق له ولا يلزم الكفراد مضمون ألسنت بربكم أنار بكم فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفره هو كلام هؤلاء
الجماعة قال الرضى وجوز به ضمهم إيقاع نعم في موضع بلى إذا جاء بعد همزة داخلية على نفي لفائدة التقرير رأى الجمل على الإقرار
والطلب له فيجوز أن يقول في جواب ألسنت بربكم وألم نشرح لك صدرك نعم لأن الهمزة للانكار دخلت على النفي فأفادت
الإيجاب فتكون نعم في الحقيقة ٢٣٦ الخبر المثبت المأثور به الاستفهام لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام فلا تكون

قال الرضى وهو شاذ (قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا نعم كفروا (قوله)
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير في الشرح
هوذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من أنه يراها في هذه الآية متصلة
والحق ما ذكره هنا وأقول قد قررنا هناك أنه لم يحك عن سيبويه أن أم في هذه الآية
متصلة وإنما قل عنه أن أم أنا خير قائم مقام أم تبصرون فراجعوه وتأمل (قوله وبشكل
عليهم أن بلى لا إيجاب بها الإيجاب وذلك متفق عليه) يعني ولو كان الاستفهام التقريرى
خبراً موجباً لكانت بلى في الآية جواباً للإيجاب في الشرح لا إشكال في الحقيقة فان
هؤلاء أراوا صورة النفي المنطوق به فيجيب بلى حيث يراد بإبطال النفي الواقع بعد الهمزة
وجوزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو إيجاب
كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها أما أن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد
أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأما أن أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب
للنفي فالتخلاف موجود مشهور ذكره المصنف عن الشاويين وغيره في حرف النون اه
وأقول أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ولم يعمأ بالبعض الذي أجاز استعمالها بعد الإيجاب
أقلته (قوله في كتاب الإيمان) هو بفتح الهمزة جمع بين (قوله وليس هؤلاء) يعني السهيلي
والجماعة أن يجيبوا عن الآية بذلك يعني وقوع الجواب بلى للإيجاب

جواباً للاستفهام لكون
ما بعد أداته فالذى قاله ابن
عباس مبنى على كون نعم
تقريراً لما بعد الهمزة والذي
جوز به هذا القائل مبنى على
كونه تقريراً المدلول الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقضان
ويشكل عليهم أن بلى
لا إيجاب بها الإيجاب وذلك
متفق عليه ولا إشكال في
الحقيقة فان هؤلاء أراوا
صورة النفي المنطوق به
فأجيب بلى حيث يراد
إبطال النفي الواقع بعد
الهمزة وجوزوا الجواب
بنعم على أنه تصديق لمضمون

الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو إيجاب كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها أما أن أراد الإيجاب
المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأما أن أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب للنفي
فالتخلاف موجود ذكره المصنف عن الشاويين وغيره في حرف النون وقد تقدم هنا أنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد
في رده بلى ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها إيجاب بها الاستفهام المجرد عن النفي وهو في صحيح البخارى في كتاب
الإيمان والنذور يؤاؤه عليه الصلاة والسلام قال لا عهد به أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى ووجه
ذكر الحديث في كتاب الإيمان أن في بقيته قال أفلا ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا بلى قال فوالذى نفس محمد بيده
انى لا رجوان تكونوا نصف أهل الجنة يؤوفى صحيح مسلم في كتاب الهبة أسرك أن يكونوا لث في البرساء قال بلى قال فلا
أذن وفيه أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام يؤوفى أنتي وهذا على حذف همزة الاستفهام أى أنتي الذى لقينى بمكة
فقال له المجيب بلى وليس هؤلاء الجماعة يؤوفى بحسبوا بذلك في آية ألسنت بربكم قالوا بلى يؤوفى قليل فلا يخرج
عليه التبريل وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في غيبة عن هذا الاحتجاج وإن ما أورده المصنف عليهم غير وارد وهو أعلم أن
تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة ومن رادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما هو في صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من

هذا في باب النون في ياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿بيد﴾ ويؤيد يقال مبد بالميم وهي اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليها اما انه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قبل بانه حرف استثناء كالا لم يسهل هكذا كنت أقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري مانصه والمختار عندي في بيدان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها اهـ وأما استعماله صلوا مان وصلتها فهو المشهور كالحديث بيداني من قريش وكالبيت الذي أنشده المصنف * عمدا فعلت ذلك بيداني * وكقول الآخر بيدان الله قد فضلكم * فوق من أحكام صلبا بازار هكذا أنشده ابن مالك وأنشده الجوهري منسوباً إلى زيد بن زيد بصف جارية أجل ان الله وأحكاشد والازار واحد الازر قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخر السابقون بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل علمها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لان قال وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد بالقياس الى حذف ان فانهم اختاروا في المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه * ولولا بنوها حولها لخطبها * قلت في كلامه نظراماً أولاً فقوله وأضيفت بيد مخالف لما اختاره من كونها حرفاً وقد يكون اراد التخرج على قول الجماعة لا على مخاره هو وأما ثانياً فلان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس

﴿بيد﴾

(قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليها) قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي في بيدان يجعل حرف استثناء فيكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها (قوله نحن الآخر السابقون بيدانهم أو تواتر الكتاب من قبلنا) وقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل علمها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها وأقول لابن مالك ان يجيب عن هذا منع الحصر ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تصرف بحذف وهذا ليس كذلك (قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير) في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجارى على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحج وبعضهم ينكروه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والمعينان مستقيمان الا ان ثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها ولا يدل عنها اهـ ومصنفه هو اسمعيل أبو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا أقبل ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به وردبانه لم

بيد منها * وله معنيان
أحدهما غير * أى معنى
غير * الا انه لا يقع مرفوعاً
ولا مجروراً * كما تقع غير
كذلك * بـ * يقع
* منصوباً ولا يقع صفة
ولا استثناء متصلاً * أى
ولا اداة استثناء متصل
* وانما يستغنى به في
الانقطاع خاصة ومنه
الحديث نحن الآخر *
بكسر الحاء أى زماناً في
الدنيا * السابقون *
أى منزلة وكرامة يوم
القيامة في القضاء لنا

قبل الخلائق وفي دخول الجنة * بيدانهم * أى اليهود والنصارى * أو تواتر الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى يا ثناءم * بالف بعد الباء وهزة بعد الالف فان قلت لا يتأني في بانه أن يكون حرفاً لكونها على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضية للاسمية فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى كونه اسماً * وفي الصحاح * بفتح الصاد على انه اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجارى على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحج وبعضهم ينكروه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وأتيت مرة الى شخص أطلب منه اعادة كتاب الصحاح فقلت مخاطباً له مولاي ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذلك بمنكر البصر أنت وهل يلام في سعي * للبصر كي يلقى صحاح الجوهري * بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيدانه بخيل اهـ وفي المحكم * لابن سيده * ان هذا المثل حكاه ابن السكيت * بكسر السين والكاف المشددين * وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غيراً على * قلت وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب اصلاح المطلق من شعره قوله يعتاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته بالقول تذهب رأسه * وعثرته بالرجل تبرأ على مهل ومن الحكايات القريبة انه رجه الله أنشد ولدى المتوكل وهو يعلمها هذين البيتين ثم جلس بعد ذلك يبسر مع

المتوكل فاقبل ولده المعتز والمؤيد تلميذ ابن السكيت فقال له المتوكل يا يعقوب أيما أخيرا بنى هذان أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله إن قنبرا خادما علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه خير منك ومن ابنك فقال المتوكل لا تزال سلوا لسانه من قناه ففعلوا به ذلك فمات في ليلة الاثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائتين رحمة الله تعالى عليه والثاني أن تكون بمعنى من أجل **بفتح** الهزرة وكسر هاء قال الجوهري ويقال فعلت ذلك من أجلك أي من جرائك وقال في حرف الراء وفعات كذا ٢٣٨ من جرائك أي من أجلك فتأمل **بفتح** ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد **بفتح**

أي أفصح العرب لأن الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس **بفتح** بيداني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر **بفتح** وهاتان القبيلتان من الفصاحة بكان **بفتح** وقال ابن مالك وغيره انها هناية أي في قوله عليه الصلاة والسلام بيداني من قريش **بفتح** يعني غير علي حد قوله **بفتح** أي قول النابتة الذي ياني **بفتح** ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم **بفتح**

بهم فالول من قراع الكتاب **بفتح**

فالول جمع فل وهو الكسر في حد السيف والقراع المضاربة والكتاب بالتاء الفوقية الجيوش جمع كتيبة وهذه عند أهل البديع من تأكيد المدح بما يشبه الذم ووجهه في الحديث أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها هوهم إخراج شيء مما قبلها فاذا أولها

يتفرد به فإن النبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه بالقبول ولا ينبغي عليه حواشي مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قال ياقوت في معجم الأذكىاء كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من أذكىاء العالم أخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ريعة ومضرا فقام بهامدة في طلب اللغة ثم عاد إلى خراسان فأنزله أبو الحسين الكاتب عنده وأكرمه جهده فأقام بنيسابور يدرس في اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يذكرون مع ابن مقلة وانظاره قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل أنه تغير عقله وعمل له دفن وشدها كالجناسين وقال أريد أطيرة فتر من علوفها قال وقيل أنه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فيبضها تليذله يقال له ابراهيم بن صالح فغاط في أشياء **بفتح** قوله أنا أفصح من نطق بالضاد في الشرح يريد أنا أفصح العرب لأن الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس **بفتح** قوله على حد قوله ولا عيب فيهم الخ فالول السيف كسور في حده والكتاب بالمشناة الفوقية جمع كتيبة وهي الجيش وقراءها مضاربتها وأراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما شتمل عليه من تأكيد المدح بما يشبه الذم وإن كان الذي منه في الحديث من نوع وفي البيت من آخر وذلك أن البديعيين قسموه إلى ضربين الأول نحو البيت وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم فعني البيت لا عيب فيهم إلا فالول سيوفهم أن كان ذلك عيبا ولا شك أن هذا التقدير محال لأن فل السيف كناية عن كال الشجاعة فالتأكيد في هذا الضرب من وجهين الأول أنه كدعوى الشيء ببينة وإنك علمت نقيض المطالب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني أن الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يقع في وهم السامع أن غرض المتكلم إخراج شيء مما انفاه وجعله ثابتا فاذا أولى الأداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال إلى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح والضرب الثاني نحو الحديث وهو أن يثبت شيء صفة مدح وتأتي عقبها أداة استثناء يليها صفة مدح أخرى ولا يفيد هذا الضرب التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أن الأصل في الاستثناء الاتصال فتقبل ذكر ما بعدها أداته يقع في وهم السامع إخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يتأتى في هذا الضرب التأكيد من الوجه الأول أعني دعوى الشيء ببينة لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا التقدير

صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم ينبتا فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع ووجهه في البيت من جهتين أحدهما ما تقدم والآخر أنه كدعوى الشيء ببينة إذ معناه إثبات شيء من العيب للمدوحين على تقدير كون فالول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق نقيض المدعي وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث في هذه الجهة الأخيرة **بفتح** يشاركة في الأولى وباعتبارها قال علي حد قوله **بفتح** وأنشد أبو عبيدة **بفتح** بالتصغير مع هاء التانيث وقدم مرأت **بفتح** على محبتها

بمعنى من أجل قوله **يخاطب امرأه** **عندما فعلت ذلك بيداني** * أخاف ان هلكت ان ترى وفوله ترى من الرنين وهو الصوت **ي** وأنشد الجوهري هذا البيت شاهدا على انه يقول أرنت بعني صاحت فانه قال الرنة الصوت يقال رنت المرأة ترن يئنا وأرنت أيضا صاحت وفي كلام أبي زيد الطائي سمرأوه مغنه واطباره مرنه قال الشاعر عندما فعلت ذلك بيداني * أخاف ان هلكت لم ترى وأنشده يلم وكان ينبغي للمصنف ان يقول من الارنان لان الفعل همارباي كما أشار اليه الجوهري **بله** **ي** على ثلاثة أوجه اسم لدع **ي** بمعنى اترك فهي من أسماء الأفعال **ي** ومصدر بمعنى الترك **ي** وقال ابن تاسم وتكون مصدر **ي** ترك النائب عن ترك وهذا القيد أهله المصنف **ي** واسم مرادف لكيف **ي** وفات المصنف وجه رابع وهو انها حرف جر على مذهب الاخفش حكاه عنه ابن قاسم في الجني الذي قال ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب **ي** ومما بعدها منصوب **ي** لكونه مفعولا به **ي** على **ي** الوجه **ي** الاول **ي** وهو كونها اسم فعل **ي** ومخفوض على **ي** الوجه **ي** الثاني **ي** وهو كونها مصدر او الخفض حينئذ باضافة المصدر الى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو علي هو مضاف الى الفاعل فلت ولعل هذا هو الحامل للمصنف على ان قال أولا ومصدر بمعنى الترك فاطلق ولم بقيده بالامر ليشمل قول أبي علي وغيره وروى أبو زيد فيه القاب اذا كان مصدر انخوبيل زيد **ي** ومرفوع على **ي** الوجه ٢٣٩ **ي** الثالث **ي** وهو كونها اسما

مرادفا لكيف ورفعته على انه مبتدأ مخبر عنه بما قبله **ي** وفتحها **ي** أي فتح بله **ي** وبناء على الاول والثالث **ي** اما على الاول فلان اسم فعل وأسماء الأفعال من المبنيات وأما على الثالث فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف **ي** وواعراب على الثاني **ي** فانها حينئذ مصدر لا موجب لبنائه **ي** وقد روى بالوجه الثالث **ي** الرفع والنصب

في الضرب الاول دون الثاني (قوله ترى من الرنين وهو الصوت) في الشرح كان ينبغي أن يقول من الارنان لان الفعل همارباي وأقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان أصل هذا المعنى في هذه الكلمة

بله **ي**

(قوله نذر الجاجم الخ) الجاجم جمع ججمة وهي القبيصة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهي الرأس ومعنى بله الا كف على رواية النصب دع الا كف فأمرها أسهل وعلى رواية الجر ترك الا كف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الا كف التي يوصل اليها بسهولة (قوله من بله ما أطلعتم عليه) قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفي الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله في هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف وأما وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت بله معنى كيف جاز أن يدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر في بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبصار وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الاستدعاء والخبر من بله

والجر **ي** قوله **ي** أي قول كعب بن مالك **ي** يصف السيوف نذر الجاجم ضاحيا هاماتها * بله الا كف كأنهم المخلوق **ي** الجاجم جمع ججمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهري وجاجم العرب القبائل التي تجم البطون فينسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قلت الكلبي استغنيت أن تنسبه الى شيء من بطونهم والبيت محتمل لكل من المعنيين وضاحيا بارزا ظاهرا والهامات الرؤس جمع هامة فالمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك الجاجم المستورة بارزة لا لبصار كأنهم المخلوق في محالها كيف الا كف أي اذا كانت حالة الجاجم هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول اليها فكيف حال الا كف التي هي ظاهرة يوصل لها بسهولة وعلى رواية النصب انها تترك الجاجم على تلك الحالة دع الا كف فأمرها أسهل وعلى الجرائم اترك الجاجم ترك الا كف منفصلة عن محالها كأنهم المخلوق متصلة بها **ي** وانكار أبي علي ان يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له **ي** والمثبت مقدم على الثاني **ي** واذا قيل بله الزيد **ي** بكسر النون على انه مني **ي** أو المسلمين **ي** بفتحهم على انه جمع **ي** أو أجد أو الهندات احتملت المصدرية **ي** فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف اليه المصدر **ي** واسم الفعل **ي** فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل وهذا ظاهر لا اشكال فيه **ي** ومن الغرائب ان في البخاري في تفسير الملعبة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذكر من بله ما أطلعتم عليه في الاستعمالات معربة بحجج وروية بين

وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر **﴿﴾** وأقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبط بالفتح والجرو كلاهما مع وجود من فأما الجرو فقد وجهه المصنف وأما توجيهه الفتح فقد قال الرضي وإذا كان بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فن بله ان يأتي الصخرة أي كيف ومن أين هذا كلامه قلت وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بمعنى **﴿﴾** كيف التي يقصدها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلته في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير من عليه عائد على الذخر أي كيف ومن أين اطاعكم على الذخر الذي أعددت له لعباد الصالحين فانه أمر قلما تتسع العقول لأدراكه والاحاطة به والذخر بالادال المعجمة مصدر ذخرت الشيء أي أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أي ذخرت ذلك لهم ذخرا **﴿﴾** وهذا يتقوى من بعده في ألفاظ الاستثناء **﴿﴾** وهم الكوفيون والبغداديون فانها قد استعملت كثير وهي ترد للاستثناء وجهه البصريين على انها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها الا خفض كذا في الجلي الذي قال وليس يصح بل النصب مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء لاهرين أحدهما ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ألا ترى ان الكف في البيت ليست من الجاحم والثاني ان الاستثناء عبارة عن اخراج الثاني مما دخل في الاول والمعنى في بله ليس كذلك ألا ترى ان الكف مقطوعة بالسيوف كالجاحم قلت وفيه نظر اما الاول فلاناسلم لان كل استثناء يكون ما بعده الاداة فيه من جنس ما قبلها بدليل المنقطع وأما الثاني فللمحقق الاخبار باعتبار الاولوية والله تعالى أعلم **﴿﴾** (حرف التاء) **﴿﴾** التاء المفردة **﴿﴾** على أربعة أقسام **﴿﴾** محركة في أوائل الاسماء **﴿﴾** وهذا قسم **﴿﴾** ومحركة في أواخرها **﴿﴾** وهذا ٢٤٠ قسم ثان **﴿﴾** ومحركة في أواخر الافعال **﴿﴾** وهذا قسم ثالث **﴿﴾** وممكنة في أواخرها **﴿﴾** وهذا قسم رابع **﴿﴾** والمحركة في أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم **﴿﴾** وفيه نظر وانما معناه كون مجروره مقسم به **﴿﴾** وتختص **﴿﴾** هذه التاء المحركة الجارة **﴿﴾** بالتعجب **﴿﴾** وذلك ان المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع علم

والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر (قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة) افاصل أن يقول جاز أن تكون مصدر بمعنى الترك مفيد للتعليل والمعنى أعددت لعباد الصالحين من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلان تكون خارجة عن المعاني الثلاثة

﴿﴾ (حرف التاء) **﴿﴾**

(قوله وهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي) في الصحاح أبو عمرو يقال للرجل إذا شاخ هو **﴿﴾** كنتي وكأنه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا فأصبحت ككتبا وأصبحت عاجنا * وشرح خصال المرء كنت وعاجن

وذلك بالاستقراء والنادر موع للعجب **﴿﴾** واسم الله تعالى **﴿﴾** نحو تالله تفتؤند كر يوسف **﴿﴾** ويرى قالوا تربي وترب الكعبة وتالرجن **﴿﴾** وتحياتك حكاة ابن قاسم قال وذلك شاذ قليلا **﴿﴾** يقال الزمخشري في وتالله لا كيدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو غرود وفهره اه **﴿﴾** كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الالتصاق قريب من الجمع الذي هي له وأما ان التاء المتناهية بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة بدليل تراث في وراث **﴿﴾** والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو أنت **﴿﴾** بالفتح خطابا للفرد المذكر **﴿﴾** وأنت **﴿﴾** بالكسر خطابا للفرد المؤنث وهذا مبني على مذهب الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانث حكيتسه لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع هو الضمير فالتاء على هذا بهض اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلت وفعلت ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **﴿﴾** والمحركة في أواخر الافعال ضمير نحو قمت **﴿﴾** للتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المذكر **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المؤنث **﴿﴾** وهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب **﴿﴾** الى كنت **﴿﴾** كنتي **﴿﴾** كما قال فأصبحت ككتبا وأصبحت عاجنا * وشرح خصال المرء كنت وعاجن العاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يقول أصبحت منسوب الى كنت لانك تقول كنت كذا وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيئا كبيرا لا يطيق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرح خصال الانسان **﴿﴾** ان التاء هنا علامة كالواو في أكوني البراغيث **﴿﴾** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجملة على ما هي عليه

والعاجن

والمعجب **﴿﴾** واسم الله تعالى **﴿﴾**

فالشئ وذو على رأيه لازم لان المركب تركيبا غير اضافي سواء كان اسنادا بالحق أو ناطقا شرا أو من جيا كبعليك أو غيرهما نحو
حيثما انما ينسب الى صدره ويحذف ما عداه فكان القياس ان يقال في النسب الى كنت كوفي سواء جعلت التاء اسما كما يقول
الجماعة أو حرفا كما يقوله هو ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء هي المحركة في أو اخر الافعال لم تكن علامة
فلا معنى للمصير الى القول بها من غير ثبوت وهو من غريب أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب فالترمز فيها العطف التذكير
والامراة وان كان الخطاب باللفظ الذي فيه مؤنثا وغير مفرد في رأيك كما في الخطابين مذكرين أو مؤنثين
في رأيك كما في الخطابين المذكورين في رأيك في الخطابية في رأيك في الخطابيات وسياق الكلام على ذلك
مبسوطا في حرف الكاف اذ لو قالوا رأيتكما كما جمعوا بين خطابين في الخطاب واحد في كلام واحد وقد يقال أي محذور في
ذلك فقد أجاز وامثله في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتكم كما منطلقين أي علمت نفسك وعلمت أنفسكما في وإذا
امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلاما ويا غلامهم مع ان الغلام في يا غلامكم في طارئ عليه
الخطاب بسبب النداء وليس ذلك فيه بحسب الوضع الاصل في وانه خطاب لواحد وهو الغلام في لا اثنين في
كما في رأيك كما المحكوم عنه في هذا الذي قلنا بغيره في أجدر بالمنع لان الخطاب فيه وضعي لا طارئ والمخاطب به اثنان
لا واحد واقتل ان يقول انما المنع نحو يا غلامك ويا غلامكما لا استحالة خطاب المضاف والمضاف اليه في حالة
واحدة كما قال الرضي ومثل هذا مفقود في نحو رأيتكما كما وانما أجاز واغلامكم لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة
وانما هو منفع عليه في وياتي تمام القول في رأيك في حرف الكاف ٢٤١ ان شاء الله تعالى وهناك نسط

القول كما وعدنا به في التاء
السكنة في أو اخر
الافعال حرف وضع علامة
للتأنيث أي تأنيث
المسند اليه في كقامت
هند وطلعت الشمس
وزعم الجاولي في بفتح
الجيم نسبة الى جلولاء
وهي قرية بناحية فارس

والعاج الذي اذ انضض اعتمد على يديه من قولهم عجن الرجل اذ انضض معتمدا يديه على الارض
(قوله اذ لو قالوا رأيتكما كما جمعوا بين خطابين) في الشرح أي محذور في ذلك فقد أجاز وامثله
في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتكم كما أنفسكما وأقول وجه منع الجمع بين خطابين
هو ما اشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم الى آخره وأما أفعال
القلوب فقد اختصت بأحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكون
ضمير خطاب أو تكام أو غيبة فلا يقاس عليها غيرها (قوله فانه خطاب لاثنين) أحدهما
المنادى والاخر المضاف اليه (قوله وياتي تمام القول في رأيك في حرف الكاف) كلمة
في الاولى متعلقة بالقول والثانية بياتي (قوله وزعم الجاولي) بفتح الجيم وضم اللام الاولى

٣١ في ل قال الجوهري والنسبة اليها جاولي على غير قياس مثل حروري في
النسبة الى حروراء وانما اسم وهو خرق لاجتماعهم وقد اغتر الصلاح المصغى من الادباء المتأخرين بذلك فزعم
في شرحه للاسمية العجم ان التاء من قوله اصالة الرأي صانتي عن الخطل * وحلية الفضل زانتي لدى العطل
فاعل بالفعل المذكور في وعليه يكون الاعراب محتملا في أي في الظاهر في حالة كونه واقعا في وجهه اذ هان يكون
بدلا أو مبتدأ أو الجملة قبله خبر في حينئذ يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جعلت خبرا للمبتدأ
وأن تكون لا محل لها من الاعراب اذا جعل الظاهر بدلا من الضمير في ويردها البديل صالح للاستغناء به عن البديل منه في
كما في قولك قام زيد أخوك فإخوك وهو البديل صالح لان يستغنى به عن البديل منه وهو زيد فان قلت ينقض بنحو أكلت
الغيف ثلثه اذ ذكر البديل منه في مثل هذه الصورة متعين لكونه مفاد للضمير فلا يستغنى عنه بالبديل قلت عدم الاستغناء
هنا أمر عارض لا بالنظر الى البديل منه من حيث كونه مبدلا منه ولا يرد اذا كان كذلك فالبدل في قولك قامت هند
لا يصلح لان يستغنى به عن البديل منه فتقول قام هند لان هذا لا يقال كذلك في الغالب في وان عود الضمير على ما هو بديل
منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل في وهذا التركيب وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضي قلته
في وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله الى ملك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره في فقوله
أبوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهي ما أمه من محارب والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملك
ومحارب قبيلة من فهر والظاهر ان المراد بكليب رهط جبر الشاعرو وهو كليب بن ربوع بن حنظلة ووجه الرد بذلك كما
وهو أن يقال تقديم الخبر الذي هو جملة وان كان مقبلا قليل فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير فان قلت

التفريع على قول خارق للاجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف قلت لزيادة التشنيع على صاحب هذا القول يعني ان قوله ذلك مع كونه خارقا لاجماع القوم لا يتأتى تخريجه على وجه مستقيم **﴿ووربما وصلت هذه التاء﴾** الساكنة **﴿وورب﴾** فيقال ثمت وربت وفات المصنف ذكر لعل فانها تشاركهما في ذلك تقول لعلت زيدا يقوم نص عليه في التسهيل وغيره **﴿والاكثر تحريكهما معهما﴾** أي تحريك التاء مع ثم ورب **﴿وبالفتح﴾** ومن شواهد في ثم قوله ولقد أمر على اللثيم بسبني • فضيت ثمت قلت لا يعني **﴿(حرف التاء)﴾** ثم حرف عطف ويقال فيها فم **﴿بالفاء﴾** كقولهم في جدث **﴿وهو القبر﴾** جدف **﴿وقوله﴾** في التوم وهو النبات المأ كول الكريه الى رائحة قوم وفي سيرة ابن هشام تقول العرب التخت والتختف يريدون الحنيفة فيبدلون الفاء من التاء وهذا عكس مسئلتنا **﴿ويقتضى﴾** بالثناة الفوقية أو التحتية وقدم الكلام في نظيره **﴿ثلاثة أمور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة﴾** هذا هو أصل وضه **﴿ووفي كل منها خلاف﴾** فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة **﴿وحيثئذ فالخلاف في وقوعها﴾** ٢٤٢ زائدة غير عاطفة لا في اقتضاءها التشريك مع كونها عاطفة فالبارة غير

محيرة وفي ظاهره اندافع **﴿ووجعلوا على ذلك قوله﴾** وكسر اللام الثانية بعد هاء النسيبة الى جلاولا بالمقدرية بفارس وهو نسبة على غير قياس

﴿(حرف التاء)﴾

﴿قوله﴾ كقولهم في جدث جدف **﴿الجدث القبر وجمعه جدان وأجدث﴾** **﴿قوله﴾** أراني اذا أصبحت **﴿الخ﴾** الهوى بالقصر العشق واردة النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت يقول أصبح مریدا الشيء وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه وأقول هذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمجعة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية **﴿أراني اذا ما ببت على هوى﴾** • فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوز عنه معناه عفا عنه وليس بمراد ههنا **﴿قوله﴾** وتخرجت الآية على تقدير الجواب في البصر وتقديره تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة وبالثاني استدما وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **﴿قوله﴾** والبيت على زيادة الفاء قال ابن مالك في شرح عمدة وزعم

تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت **﴿أي﴾** مع سعتها **﴿وضاقت﴾** عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والغم **﴿وظنوا﴾** أن لا ملجأ من الله الا اليه **﴿أي﴾** وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره **﴿ثم تاب عليهم﴾** فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم وهو لا هم الثلاثة الذين خلفوا سرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية أول أسمائهم مكة وآخر أسماء

الاخفش

أبائهم مكة **﴿وقوله﴾** زهير **﴿بنصب﴾** قول عطف على المنصوب المتقدم أي وجعلوا على

ذلك قول زهير **﴿أراني اذا أصبحت أصبح عاديا﴾** • فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا **﴿يقول﴾** أصبح ذا هوى وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تجاوزته وتركه فثم زائدة والمعنى فاذا أمسيت **﴿وتخرجت﴾** الآية على تقدير الجواب وما بعد ثم معطوف عليه والتقدير حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه لجؤا الى الله وتابوا ثم تاب عليهم أي قبل توبتهم **﴿ووالبيت على زيادة الفاء﴾** لانها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع يمين ولم تعهد زيادة ثم يمين فاذا دار الامر في محل بين زيادة تلك الجل على ما عهد له تطير دون ما لم يعهد له تطير فان قلت لاشك ان العطف من جملة التوابع والتابع هو الثاني الذي أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ونحن نرى العطف يجري في الجمل التي لا اعراب لها أصلا كقام زيد ثم قعد عمرو فكيف هذا قلت يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ونحن نورد برمه ما فيه من الفائدة قال رحمه الله ان وقع بعد حروف العطف المفردات فلا اشكال وان وقع بعدها الجمل فان كانت من الجمل التي هي صالحة للمولية ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل واعرابه نحو أصبح زيد قائما ويكر قاعدا وان كانت غير ذلك فلا يخلو ما أن تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار

عامة له أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره أي باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول لتخالفهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالد فعطفت بكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة لا شتركة معه في عامله وهو ان ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لتعذر عطفهما عليهما اذ لم يشتركا معمولا الاول والثاني في عامل واحد بخلاف المعليين فان معنى التثنية فيهما ما حاصله من اذ قد صرح فيهما ما لا يصح في معمولهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية أو فعلية لكن لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله بناء على انه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمر ومنطلق وقام زيد وخرج عمرو والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملة في مكانه حصل قيام زيد وخرج عمر وفيد حصل في حد العطف حية ذلك لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة الحصول الى متبوعه وقائدة العطف الايدان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الغلط كافي بدل الغلط اذ قيل جاء زيد عمر وفا العطف رابط بينهما وهذا أحسن من قول امام الحرمین فائدة العطف في الجمل تحسین الكلام لا غير فانه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو وثم ونحن قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر وهو اما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصدا بالتلاوة الا الآية التي في سورة الرمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها وانزل لكم من الانعام ثمانية أزواج أي ذكر وأنثى من الابل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الانعام واما الآية التي فيها هو الذي خلقكم فهي في سورة الاعراف ٢٤٣

وليس فيها ثم وانما هي هكذا هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل من ناز وجها ليسكن اليها والحاصل انه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلمة ثم والاستشهاد

الاخفش ان ثم فيه زائدة والفاء أولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد أولى اه وقال النبلي شارح الحاجبية الذي اراه ان الفاء للترتيب المتصل في الحكم كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول (قولنا تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها) هكذا رأينا في النسخ والآية ليست الا في الرمر والاعراف وهي في الرمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو لا بنم ولفظها في الرمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل من ناز وجها (قوله ان من ساد الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

حاصل بآية الرمر فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية فثبت ان ثم استعملت بمعنى الواو مجازا للاتصال الذي بينهما في معنى العطف قالوا لطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فثبت بينهما اتصال معنوي فيجوز ان تستعمل بمعنى الواو فقال هؤلاء القوم بذلك تمسك بهذه الآية وبقوله تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وهو بدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله أي ذريته وسميت الذرية نسل لانهم اتفصل منه أي تنفصل وتخرج من صلبه ثم من سلالته أي من نطفة من ماء أي من منى وهو بدل من الاول ثم من أي ضعيف حقير ثم ثم أي قومه ونفع أي أدخل فيه من روحه وهذه الاضافة للتخصيص كله قال ونفع فيه من الشيء الذي اختص هو به وبعلمه والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية لا الاولى فان تسوية آدم لم تكن جعل نسله من ماء مهين وبقوله تعالى ثم جعلكم وصابكم به لعلمكم تتقون وهذا خطاب لهذه الامة ثم آتينا موسى الكتاب فلا استشهاد واضح لان آتاء موسى الكتاب كان سابقا على ذلك فلا تكون ثم للترتيب وهو قول الشاعر بالجر أي وتمسك بقول الشاعر وان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدهم بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا بآيات قد بعد ثم وسقطت سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه الاستشهاد به واضح لان سيادة الاب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فالشاهد فيه في موضعين والجواب عن الآية الاولى وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها ثم من خمسة أوجه أحدها ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم جعل من ناز وجها وانما حذف للدلالة المعنى عليه ووجه الدلالة ان من في قوله من نفس واحدة تدل على ان النفس مبتدأ او منشأ للخلق وعلى انم الخلوقة منشأ اذ يستحيل أن يكون غير المحلوق منشأ الخلق والثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل كما في قوله تعالى فالتقوا الله فاعلموا ان الله عليم خبير

الليل سكا على قراءة عاصم أي فلق الاصبح وجعل الليل وكافي قوله تعالى أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن أي يصفقن ويقبضن فكذلك الآية أي أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجهما وكان الأولى بالمصنف ان لو قال وحدت لوجهين أحدهما ان واحدة ليس مأخوذا من المزيد وانما هو من الثلاثي وقد سمع يقال وحد كعلم ووحيد كطرف بمعنى انفرد الثاني انه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت لان استعمال وحدهم هذا المعنى ليس في الشهرة كتوحيد الثالث ان الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم بالذال المحجمة وهي صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة ثم خلقت حواء ثم بالمد وهي زوج آدم عليه السلام من قصيراه والقصيري الضلع الاسفل وهو أقصر الضلوع الرابع ان خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله حتى يتم ايذاناً بترتبه وتراخييه في الاعجاب وظهور القدرة لالترتيب الزمان وتراخييه وهذا مأخوذ من كلام الرخشي فانه قال هما آيتان من جملة الآيات تشييب هذا الخلق الفائق للعصر من نفس آدم وخلق حواء من قصيراه الا ان احدهما جعلها الله عادة مستمرة والاخرى لم تجر بها العادة ولم يخلق غير حواء من قصيرى رجل فكانت أدخل في كونها آية وأجلب لجلب السامع فعطفها بتم على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلا ومزية فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود هـ وقال صاحب الفرائد أي مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود واهل خلق حواء من آدم بعد مدة ورد بأن المانع ظاهر وذلك لان الجعل لم يعطف على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حواء متأخرا في الوجود عن خلق الذرية ٢٤٤ هو الخامس ان ثم لترتيب الاخبار في الآية المذكورة لالترتيب الحكيم

وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي ثم أخبرك ان الذي صنعت أمس أعجب والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب في الاخير لانها تصح الترتيب والمهلة فيها توفير معنى الكرامة الذي وضعت له عليها لان ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة وهذا الجواب

الآيات قد بعد ثم الثانية وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث ان الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه) الذرية بالمحجمة ولد الرجل ذكر كما كان أو أنثى واحدا كان أو أكثر والذر جمع ذرة وهي أصغر النمل وحواء بالمد زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصيري بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع الذي في أسفل الأضلاع (قوله ولكن الجواب الاخير أعظم لانه يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت) انما لم يبين عموم هذا الجواب بصحته في الآية الثانية لان هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الاخبار ولا يعدل الى ذلك الا عند تعذر ارادة الترتيب في الحكم ونعم في الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تأويل بأن يكون سواء عطفا على الجملة الأولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا يقتضي ان الاخير يجاب به عن الآية الثانية أجيب بأنه انما يقتضي ذلك لو كان أيضا راجعا الى أجيب وهو غير راجع اليه وانما هو راجع الى عن الآية الثانية

والاخير يصح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبار في ضرورة ان ولذا أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلا مهلة ففيه تقوية بعض ما وضعت ثم له من افادة المهلة ولكن الجواب الاخير أعظم من تلك الاجوبة لانه يصح أن يجاب عن الآية الاخيرة وهو ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب والبيت المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة الى الاخبار فيها يمكن ووجهه في البيت ان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن آخرها عنها لان سيادة نفسه آخريه من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد ولا يخفى ان تلك الاجوبة الاربعة لا تجري في الآية الاخيرة ولا في البيت المذكور وقد أجيب عن الآية الثانية وهي آية الم السجدة أيضا أي بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الاخبار فانه يمكن في هذه الآية أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فالأضحية باعتبار أصل الجواب وان كان ما أجيب به عن تينك الآية يتبين مغايرتها لأجيب به عن هذه الآية بأن سواء معطوف على الجملة الأولى وهي بدأ خلق الانسان من طين لا الثانية وهي جعل نسله من سلالة من ماء مهين وحينئذ فالترتيب متحقق ولا اشكال في جواب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجسد أتاه السود من قبل الاب و ان في الاب في أتاه ذلك من قبل الابن والقيل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند تقول لي قبل فلان حق أي عنده كما قال أبو العباس في ابن الرومي

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كذا لعمري ولكن منه شيبان
 * كما علمت برسول الله عدنان * شيبان بن ثعلبة بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهم ما ان وزنه فعلا من شاب يشيب ويحتمل أن يكون في الأصل
 فيعلان من شاب يشوب فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على اذن
 وقد صرح بهما ابن جني في التنبيه على مشكل الجاسة والذري بضم الذال المجهة الاعلى الواحدة ذروة بالكسر وذروة
 بالضم والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آياته وهذا الذي قاله ابن عصفور من ان المتقدم قد يأتيه الشرف من جهة المتأخر
 ممكن لكن يرد عليه في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على
 ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الجد والسابق للسابق للشيء السابق للشيء سابق لذلك الشيء
 فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وقول الشاعر قبل ذلك
 منافي لهذا بلا شك وبعد فانا أقول لا خفاء في ان القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمال مجازي
 ولا يشترط في آحاد المجاز ان تنقل بأعيانها عن أهل اللغة بل يكفي بالعلاقة على المذهب المختار وقد بينا وجه العلاقة الصحيحة
 فيما مر واذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الامثلة بما يصح الترتيب فيها نظر في أمر جزئي لا يقتضي بطلان المدعى من
 أصله فتأمل له * وأما المهمل فزعم القراء انه قد تختلف فيكون ثم
 ٢٤٥ حينئذ مستعملة استعمال الغاء

مجازا في بدليل قولك
 أعجبنى ما صنعت اليوم
 ثم ما صنعت أمس أعجب
 لان ثم في ذلك لترتيب
 الاخبار ولا تراخي بين
 الاخبارين في كاتف دم
 ضرورة اتصال أحدهما
 بالآخر في وجعل منه
 ابن مالك ثم آتينا موسى
 الكتاب الآية وقد مر
 البحث في ذلك بما يقتضي

ولذا أخر عنه (قوله قالوا أبو الصقر الخ) الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان هي من بكر
 والذري بضم الذال المجهة والقصر الاعلى جمع ذروة بكسر المجهة وضمها والحسب ما بعده الانسان
 من مفاخر آياته وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما
 يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد
 الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشيء السابق للشيء فتكون
 سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد
 وأقول يمكن ان يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة
 الابن امتدت واستندت الى أول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار
 حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى أول وجود الجد وسيادة الجد مترتبة
 على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد

أن يكون منه حيث قال ان الجواب الأخير وهو كون ثم لترتيب الاخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة وصرح به في
 المدارك فقال ثم أخبركم ان آتينا موسى الكتاب وفي الكشف اشعار به فان فيه ما نصه فان قلت علام عطف قوله ثم آتينا
 موسى الكتاب قلت على وصاكم به فان قلت كيف صح عطفه عليه ثم والابتداء قبل التوصية قلت هذه التوصية قديمة لم تزل
 توصاهم كل أمة على لسان نبيها كما قال ابن عباس محكمات لم يفتنهن شيء من جميع الكتب فكانه قيل ذلكم وصاكم به يا بني
 آدم قد بما وحديثا ثم أعظم من ذلك انا آتينا موسى الكتاب وأنزلنا هذا الكتاب المبارك قال التفتازاني ويعني بقوله على
 وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به لظهور انه ليس عطفا على الفعلية الواقعة خبر ذلكم وقوله والابتداء قبل التوصية لانها في
 القرآن المنزل بعد التوراة بعدة وأول الجواب يشعربان ثم للتراخي الزماني لان التوصية كانت قبل التوراة وآخره يشعر
 بانه للتراخي الربوي لكون ابتداء التوراة وانزال القرآن أعظم من تلك التوصية لاستتمالها على أمثالها مع أحكام
 آخر فنقول تقدير الجواب انه يرد على السائل مقدمته القائلة بان الابتداء قبل التوصية لانها كانت قبل التوراة ومعها
 وبعدها لكونها عمالم يزل يوصي بها الامم على لسان أنبيائهم ثم يحكم بان ثم للتراخي الربوي دون الزماني لان ابتداء التوصية
 وان كان قبل الابتداء لكن تمامها سيما المتعلقة بهذه الامة الظاهرة في الخطاب ليس مقدما على الابتداء والحاصل
 انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم أجاب بما يتم على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضا ثم في تقريره اشار الى ان قوله وهذا
 كتاب أنزلناه اليك عطف على آتينا موسى الكتاب داخل في حين ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب فلم يقل
 وأنزلنا اليك هذا الكتاب المبارك اظهار الشرفه وحرية رتبته ولهذا جعل الفاصل ثم لعلمهم ببقاء ربهم يؤمنون وهما هنا

اعلم ثم جرحون هذا كلامه **في الظاهر** انما واقعة موقع الفاء في قوله **كجزال ديني تحت الحجاج** * جرى في الانبياء ثم اضطرب **في الدين** صفة للريح يقال ربح رديني وقناة ردينية قال في الصحاح زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينية وكانت تقوم القنابخط هجر والحجاج الغبار والانيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب **في** اذا لم يمتى جرى في انبياء الرمح يعقبه الاضطراب ولم يترأخ عنه **في** وهذا ظاهر كما قال وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب الى الحجاج **في** مسألة أخرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون به بعد فعل الشرط **في** بأن مضمرة وهذه المسئلة لم يذكروا في التسميل وانما ذكر ان الناصبة قد تضرع بعد الواو والفاء الواقعتين بعد جزوي أداة شرط أو بعدهما فتال القسم الاول ان تأتي وتضمن الى أ كائنك ينصب تحسن وان تأت فتحدثني أحسن اليك ينصب تحدث والتقدير فيهما ان يكن منك اتيان واحسان أو اتيان فحديث ومثال القسم الثاني بعد الواو قوله **ومن يتزل عن قومه لا يزل يرى** * مصارع مظلوم مجراومسحبا وتدف من الصالحات وان يسيئ * يكن ما أساء النار في رأس كبكا كبكب اسم جبل منع من الصرف على ارادة البقعة تقول ان الغريب لا يزال يظلم وتختفي محاسنه كخفاء الميت في القبر وتظهر مساويه كظهور النار على رأس الجبل العالي وهذا على رواية من نصب تدفن ومثال ذلك بعد الفاء وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فينقر لمن يشاء ويعذب من يشاء على قراءة من نصب يغفر والمصنف قيد نصب المضارع المقرون به بكونه بعد فعل الشرط ومسئلة الفاء والواو غير مقيدة بذلك فينبغي أن يحرم مذهب الكوفيين في المسئلة والظاهر أن لافرق بين وقوعه بعد فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزاء جميعا **في** واستدل لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يديره الموت فقد وقع أجره **في** على الله ينصب **في** الفعل من **في** يديره **في** باضمار أن والمصدر المسبوك منها

ومن صلتها معطوف على مصدر متصية من فعل الشرط والتقدير من يقع خروجه مهاجرا ثم ادراك الموت له فقد وقع أجره على الله **في** واجرهما بن مالك **في** أي أجرى ثم **في** مجراهما **في**

فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور (قوله كجزال ديني الخ) يقال ربح رديني وقناة ردينية نسبة الى ردينية وهي امرأة كانت تقوم القنابخط هجر والحجاج الغبار والانيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (قوله قال الطبري) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اماما جليلا لم يفقد احدا ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان وتوفي سنة عشر وثلاثمائة ببغداد والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف الطبراني فانه نسبة الى طبرية

أي مجرى الفاء والواو **في** بعد الطلب **في** نحو لا تأكل السمك

حرف

وتشرب اللبن ولا تدن من الاسد فبدأ كلك **في** فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلاثة أوجه الرفع **في** على الاستئناف **في** بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية **في** عند جملة الحديث وتقديره هو ليس لاجل كونه متعينا ولا بدو انما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عندهم ان الاستئناف وهذا مقتض لان تكون ثم استئنافية لا عاطفة كما ان الواو تقع كذلك والالزم عطف الخبر على الانشاء وقد صرح صاحب رصف المباني فيما حكاه ابن قاسم عنه ان ثم تقع حرف ابتداء وقد فات المصنف عد هذا القسم **في** والجزم بالعطف على موضع فعل النهي **في** لانه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس يعرب لفظا ولا تقديرا وانما هو في محل جزم فلهذا عبر المصنف بالموضع وهو مبني على المذهب المشهور وانما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتض للبناء فهو معرب تقدير او العطف حينئذ ليس على الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعرايه المقدر **في** والنصب قال **في** ابن مالك **في** باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تليذه الامام **في** محي الدين **في** أبو بكر **في** يحيى **في** النووي **في** نسبة الى نوى وهي بلدة بالشام **في** روجه الله تعالى ان المراد اعطاؤها حكمها في افادة معنى الجمع فقال **في** في شرح مسلم **في** لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهى عنه الجمع بينهما **في** أي بين البول في الماء الدائم والاعتسال منه **في** بدون افراد أحدهما وهذا لم يقله أحد بل البول **في** في ذلك الماء **في** منهي عنه سواء أراد الاعتسال فيه أو منه أم لا **في** كلام النووي **في** وانما أراد ان مالك اعطاها حكمها في النصب لافي المعية ايضا **في** وأنا أقول ليست المعية حكما من أحكام الواو التي ينتصب بعدها المضارع وانما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت هي بازائه وحكمها انتصاب المضارع بعدها باضمار ان وكلام المصنف يشعر بان المعية من أحكام الواو حيث قال اعطاها حكمها في النصب لافي المعية ايضا وانما كان ينبغي ان يقول وانما المراد

اعطاؤها حكمها في النصب ولم يرد المعية أصلا ثم ما أورده النووي من انه يلزم ان لا يكون افراد احد هما منها عنه
 وانما جاء من قبل المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لاني محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله
 لا المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته أي ارادة المفهوم الذي
 مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الاجماع القائم على النهي عن الفساد
 والنصوص الواردة فيه فاذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منها عنه قطعاً لانه مؤد الى فساد الله
 لا يجب الفساد وتطيره اجازة الزاج والزمخشري في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون
 تكتموا مجزوماً داخل تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا وهو كونه منصوباً باضمار ان يجمع ان النصب معناه
 النهي عن الجمع وقد صرح الزمخشري بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا البس الحق بالباطل وتكتموا الحق
 كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قال والمراد ببس الحق بالباطل كتبهم في التوراة ما ليس منها ويكتمهم الحق ان يقولوا
 لا نجد في التوراة صفة محمد او حكم كذا ونكتموه على خلاف ما هو عليه فهذا الذي اجازة الزاج والزمخشري
 في الآية تطير ما اجازة ابن مالك في الحديث مع انه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث وذلك بان يقال النهي
 عن الجمع بين اللبس واليكتمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون اليكتمان والعكس كافي مسألة السمك واللبن وجوابه ان
 النهي عن الجمع ان دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فانما هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم ان كل
 من هذين الامرين قبيح غير انه جع بينهما لا فائدة المبالغة في النعي عليهم واظهار قبيح أفعالهم من كونهم عامعين بين الفعلين
 اللذين اذا انفرد كل منهما كان مستقلاً بالقبح والسناعة تنبيهه قال الطبري في قوله تعالى اثم ادا ما وقع آمنتم به معناه اهناك
 وايستتم التي تأتي للعطف اه كلامه وهو صريح لا يقبل تأويل ولا شك في انه سهو وهذا هو ظاهر ما اشتبه
 عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحة والانصار محل النسيان (تم) ٢٤٧ وبالفصح اسم يشار به الى المكان

البعيد نحو وأزلفنا
 الاخرين وكثيرا ما
 يستعمله المصنفون وقد
 يترأى انهم استعمالوه

(حرف الجيم)

(قوله والاعربت ودخلت عليها) في الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على
 جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كون اسمها بمعنى

للقريب فانهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكذا اسم زلوا المتقدم منزلة البعيد لا نقضاً له والفراغ منه
 أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه وهو ظرف مكان لا يتصرف في أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجزى بغير من فذلك
 غلط في البناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة والمفعول وهي شديدة مكسورة من اعرب مفعولاً رأيت أي مفعولاً به
 وانما ترك التقييد بقوله به لانه شاع عندهم ارادة المفعول به عند عدم التقييد في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيماً
 وملكاً كبيراً وجه الغلط أو التعليل ان في جعله مفعولاً به اخراجاً له عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف
 والمعنى واذا رأيت في الجنة وليس رأيت مفعول به ظاهر ولا مقدور ليسع في كل مرتبة والتقدير واذا وقعت رؤيتك في الجنة
 رأيت نعيماً وملكاً كبيراً ولا يتقدمه حرف التنبيه فلا يقال هائم اجراءه في المنع مجرى ذلك المقرون باللام لانه جنابته في
 البعد ولا يتأخر عنه كاف الخطاب فلا يقال لك كما يقال ذلك لان ثم ندل على البعد بذاتها فلا حاجة الى داخل ما يفيد فيها
 والله تعالى أعلم (حرف الجيم) جبر بالكسر على أصل التقاء الساكنين كما سمع قالوا وانما كان الأصل
 ان يحرك بالكسر لان الجزم في الأفعال عوض الجرف في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاض وامتنع
 السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه فان جبر بغير الكسر فذلك لعارض وبالفصح التخفيف كإن
 وكيف قال ابن قاسم والكسر أشهر فيها حرف جواب بمعنى نعم فيكون تصديقاً للمخبر واعلاماً للمستخبر ووعداً
 للطالب لا اسم بمعنى حقاقتك كون مصدراً قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه نعم
 وليس كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه حقا فالحاقها بنعم أولى وايضاً فان لها شياً نعم لفظاً واستعمالاً ولذا لا بنيت
 قلت وفيه نظر فان المشابهة اللفظية بينهما وبين نعم منتفية ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما ثلاثي الحروف أمر لا يلتفت
 اليه ثم انه معترف بانها حرف فكيف يتطلب سبباً أيها ولا اسم بمعنى لا أبداً فتكون ظرفاً زمانياً واللام
 تكون حرفاً قبل كانت اسماً بمعنى حقا وأبداً ولا اعربت ودخلت عليها وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة

ادخاله اللام على جواب ان الشرطية وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسماء بمعنى حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول آل عليها ممنوع وسنده ما اتى بمعنى شئ ونحوها وسنين وجه البناء عند من جعلها كحقاوأ ما عند من جعلها كابدا فالبناء مشكل ولم تؤكده بالبناء للعلوم والفاعل ضمير يعود الى جبر والمفعول هو قوله **أجل** ويوجد في بعض النسخ بالبناء للمجهول والنائب هو **أجل** وبعد ذلك لفظ بجبر فالنسخة هكذا ولم تؤكده **أجل** بجبر في قوله **وقل** على الفردوس أول مشرب **أجل** جبر ان كانت أبيحت دعائره **الفردوس** البستان والدعائر جمع دعشور وهو الحوض المنثل كذا في الصحاح ووجه الاستدلال ان **أجل** حرف بمعنى نعم وقد أكدت بجبر فيلزم ان تكون مثل **أجل** ولمن ذهب الى ان جبر بمعنى حقان يمنع كونها مؤكدة لاجل في البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً لكن يطالب بسبب البناء وقد يجب بانها بنيت موافقة الجبر الحرفية لفظاً ٢٤٨ ومعنى ان كان هذا القائل يرى ان جبر ترد حرفاً واسماً ولا قبول بها لا في قوله

اذ اتقول لابنة الجبر *
تصدق لا اذا تقول جبر
يعني انها تصدق اذا قالت
لا ولا تصدق اذا قالت نعم
والجبر بعين مهملة وجيم
وراء اسم رجل **أجل** وأما قوله
وقائلة أسيت قتلت جبراً
أسى اتى من ذلك انه
أسيت على وزن علمت أى
خربت وأسى خبر مبتدأ
محذوف أى أنا أسى أى
خزين والاشارة بذلك
راجعة الى الحزن أى انى
مخلوق من الحزن ولا يجوز
ان يكون اسى خبر ان
ومن ذلك متعلقه لان
خبر الحرف الناسخ
لا يتقدم عليه وانه اما معنى
نعم والهاء للسكت أو ان
الناسخة والخبر محذوف
أى انه أى ان الامر كذلك
أجل يخرج على وجهين أحدهما

حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول آل عليها ممنوع وسنده ما اتى بمعنى شئ ونحوها فان قلت
ما سبب البناء حينئذ قلت موافقة الجبر الحرفية لفظاً ومعنى هذا عند من يجعلها كحقاوأ ما
عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل وأقول الدليل على الملازمة بين **كون** جبر بمعنى حقاً
أو أبداً وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف
ما بمعنى شئ فانها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقة الجبر الحرفية لفظاً
ومعنى عند من يجعلها كحقا فيه نظر فان القائل بأن جبر بمعنى حقاً أو أبداً لا يثبت جبر أخرى
حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها (قوله **أجل** جبر ان كانت راء أسافله) ويروى ان كانت
أبيحت دعائره وهو عجز بيت لطيف الغنوى وقيل اضرب من ربى صدره
* **وقل** على الفردوس أول مشرب * ويروى **وقل** على البردى ويروى أول محضر
والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون الجمامة وقال في المحكم الوادى الخصب عند
العرب وهو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكري غدير لبني
كلاب وأنشد البيت وقال غيره وادو يقال قومروا من الماء بكسر الراء والدعائر جمع دعشور
وهو الحوض المنثل وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون
على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خرب وأبيحت حيضة ولم يمنع منه أحد واما على
عمارة واستقامة أحواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولمن ذهب ان جبر بمعنى
حقاً ان يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع
ذلك حقاً اه وأقول ما ذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت أبيحت دعائره
وأما على رواية ان كانت راء أسافله فعنهم هذا يقع ان رويت أسافله من الماء (قوله وقائلة
أسيت الخ) أى أنا أسى والاشارة بذلك الى الحزن أى اتى مخلوق من الحزن

﴿ جلال ﴾

(قوله أو اسم بمعنى عظيم أو يسيراً وأجل) في الشرح ولا ينبغي للمصنف عد هذا ان الكلام

ان الاصل خبر ان بتأ كيد جبر ان التى بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت **أجل** بحذف نونها الثانية في
وهذا بعيد اذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف ان التى بمعنى نعم ولا حذف **أجل** الثاني ان يكون **أجل** الشاعر **أجل** شبه
آخر النصف **أجل** الاول **أجل** خالبيت فتونه تنوين التزم وهو غير مختص بالاسم بل يكون في الفعل والحرف أيضاً
أجل ووصل بنية الوقف **أجل** وهذا التخريج ظاهر التعسف وبقي على المصنف قول آخر في جـ. يرم يحكه وهو ان يكون
اسم فعل حكاه ابن أبي الر يسع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضى ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع
حروف التصديق ﴿ جلال ﴾ حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة **أجل** صرف المبانى
وليس لها في كلام العرب لا معنى الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جلال أى نعم **أجل** أو اسم بمعنى
عظيم أو يسيراً وأجل **أجل** وهذا لا ينبغي للمصنف عده لان الكلام في جلال المبني على السكون ولا تكون الاحرفا

لا ينبغي أيضا عدالانه انما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجلال الاسم بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا حكم له يختص به دونها ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره والافعال لم يقل في نعم انها تكون اسماء هي واحدة الانعام ولم يقل في الى انها تكون اسماء بمعنى النعمة واحدة الا لا في الاول وهو ورودها اسماء بمعنى عظيم في قوله قولي هم قتلوا أميم أخي * فاذا رميت يصيبني سهمي فان عفوت لا عفون جلال * ولئن سطوت لا وهن عظمي * أميم ترخيم أميمة ارتكبه في غير النداء للضرورة ولكنه رخيم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أي دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة نوبت المحذوف أم لم تنوّه اذ هو مفعول قتلوا قلت الدليل عليه ترك التنوين لانه اعتد بالمحذوف فنعاه الصريف فان قلت اعلمه انما منع للضرورة لا للاعتداد ببناء ٢٤٩ التائب المحذوفة قلت هذا مصير

الى القول المرجوح فان المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح وجلالا ما صفة مصدر محذوف أي عفوا عظيميا أو منصوب على اسقاط الخافض أي لا عفوا عن عظيم وانما تكتبون التوكيد بالخفيفة هنا بالالف لعدم الالباس كما في انسفا والسوط والقهر بالبطش وأوهن أضعف ومن الثاني وهو ورودها اسماء بمعنى يسير في قول امرئ القيس وقد قتل أبوه في حجر بن عمرو الكندي بقتل بني أسد ربه *

في الاكل شيء سواء جلال ومن الثالث وهو ورودها اسماء بمعنى أجل في قولهم فقلت ذلك من جلالك وقال

في جلال المبنية على السكون ولا تكون الاحرف على تقدير انه أراد ما هو أعم من المبنية على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي أيضا عدالانه انما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلال الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا حكم لها تنفر دبه عن الاسماء المعربة ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها وأقول مراد المصنف من قوله في صدره هذا التصنيف وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه (قوله قولي هم قتلوا أميم أخي الخ) أميم ترخيم أميمة على لغة من ينوي المحذوف وأخي مفعول قتلوا وجلالا ما صفة مصدر محذوف أي عفوا عظيميا أو ما منصوب على اسقاط الخافض أي عن عظيم (قوله الا كل شيء سواء جلال) هذا مجزئيت من المتقارب صدره * بقتل بني أسد ربه (قوله رسم دار وقفت في طاله الخ) يروي في مكان الغداة الحياة ورسم الدار أثرها اللاطي بالارض والطلل ما شخص من آثار الديار (قوله فقييل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني) في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظم فلو قيل أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا وأقول في الصحاح بعد انشاء البيت أي من أجله ويقال من عظمه في عيني والجليل العظم اه وهذا صريح في انه قيل ان الجليل في البيت بمعنى العظم لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظم

حرف الحاء حاشا

(قوله ومنه الحديث) في الشرح هذا الحديث مذکور في مسند أبي أمية الطرسوسي (قوله وتوهم ابن مالك انها المصدرية وحاشا الاستثنائية) الضمير في انها عائذ الى كلمة ما التي

٣٢ في ل جميل رسم دار وقفت في طاله * كدت أقضي الغداة من جلاله في رسم الدار ما كان من آثارها الا صقبا لارض والطلل ما شخص من آثارها وأقضي أي أموت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس في فقييل أراد من أجله في هذا الظاهر في وقيل أراد من عظمه في عيني في وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظم فلو قال أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا والله أعلم بالصواب في حرف الحاء في حاشا على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلا في متعديا في متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنائه في وأحاشيه حكاه ابن سيده والظاهر انه مشتق من لفظ حاشا حرفا أو اسماء في حاشيت زيد اقلت حاشي زيد كما تقول لوليت اذا قلت لولا لوليت اذا قلت لا لا في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة مانافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام

فيكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسامة أحب الناس الى الافاطمة فانه ليس أحب الى منها فيجوز أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب **ف** فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانما نحن أفضلهم فعلا **ف** الفعل بفتح الفاء المكرم وبكسر هاء جاع فعل كقده وقداح والمعنيان جائزان في البيت والظاهر ان مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش في مثل زيد فقام **ف** ويرده **ف** أي يرد الاستدلال المذكور **ف** ان في معجم الطبراني **ف** الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وهي قسبة الاردن **ف** ما حاشا فاطمة ولا غيرها **ف** فزيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي وبتين ٢٥٠ حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا

من كلام الراوي قلت وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف على فاطمة والمعنى ولا أستثنى انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **ف** وودليل تصرفه **ف** أي تصرف حاشي المحكوم بفعليته **ف** قوله **ف** أي النابغة **ف** ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا حاشي من الاقسام من أحد وتوهم المبرد ان هذه **ف**

في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدأ وخبر أو عطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذي في الحديث وأنت الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهم ما بضمير التثنية وهو ظاهر (قوله رأيت الناس الخ) الفعل بفتح الفاء المكرم وبكسر هاء جاع فعل كقده وقداح ومفعول رأيت محذوف أي انقص منسا وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش (قوله ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها) وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد والطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير تصغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة باصهان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح ووجه الرد ان لازمة بعد الواو لتأكيد النفي فتبين حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي بقوله عليه الصلاة والسلام اسامة أحب الناس الى وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا أستثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة اه واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكفي في الرد الظهور والرجحان (قوله الثاني ان تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الاخيران انه يراد بها فهمام مع التنزيه معنى آخر قال الرضي واد الاستعمال حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدون بتنزيه الله تعالى من سوء ثم يبرؤن من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه (قوله وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية) لان

الكلمة وهي أحاشي المذكورة في البيت **ف** مضارع حاشا التي يستثنى بها **ف** وليس كذلك انباتها **ف** وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف **ف** الاستثنائي **ف** الثاني **ف** من أوجه حاشا **ف** أن تكون تنزيهية **ف** أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن سوء **ف** نحو حاشا لله **ف** ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ قال تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل **ف** وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا التصرفه هم فيها بالحذف **ف** فان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاشا لله **ف** ولا دخلهم اياها على الحرف في حاشا لله **ف** وحاشا لله محذوف الالف واثنائها **ف** وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية **ف** وجرم المصنف رجحه الله بانفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو

سواء فعل وسف أفعل في سوف أفعل وأما الثاني فقد قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ تدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف وقد يقال أيضا لو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم تجامعها وقد اجتمعت في قراءة بعض السبعة حاشا لله بآببات الالف ويجب عن ذلك بان اللام عند نبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضينها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه **وقالوا والمعنى في الآية** ٢٥١ التي هي قلن حاش لله ما علمنا

عليه من سوء **جواب** عليه من سوء يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا في حاش لله ما هذا بشر **جواب** ان هذا الا ملك كرم فان هذا ليس مقام التجربة من المعصية وانما هو مقام التجنب من الحسن البارع **جواب** الصحيح ان اسم مرادف للبراءة **جواب** وفي بعض النسخ مرادف للتزبه **جواب** دليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتونين كما يقال براءة **جواب** وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التزبه تزيه الله من كذا **جواب** اذا بنينا **جواب** على هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كما عاد الله وليس حاروا مجرورا كما توهم ابن عطية لان ما انما تجر في الاستثناء **جواب** وايس هنا استثناء وقد ذكر النبلي شارح الحاجبية ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول علي زيد ان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به علي ابن مالك وأما الثاني والثالث فلا بن عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث اتقي جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجربها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويبنى عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش لله اسم بني

اثباتها لا بد فيه من نفي الاسمية وهما لا ينفيانها قال الرضى وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واد أوليته اللام تعين عنده فعلية واستدلالة على فعلية بتصرفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتملا من لفظ حاشا حرفا واسما كقولهم لو ليت أي قلت لو لا وليت أي قلت لا لا وسجات أي قلت سبحان الله وليت أي قلت ليبيك وهذا هو الظاهر واستدلالة بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوف أفعل في سوف أفعل اه وفي الشرح وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سوف أفعل وسف أفعل في سوف أفعل وأما الثاني فقد قال شارح الباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سوف وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في النصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف فوجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشر) الاشارة بهذا التأويل الى تأويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله (قوله لانها انما تجر في الاستثناء) ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح كلها منظور فيها اما الاول وهو انها انما تجر في الاستثناء فقد يمنع على ما ذكر النبلي شارح الحاجبية فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول علي زيد ان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به علي ابن مالك وأما الثاني والثالث فلا بن عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث اتقي جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجربها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويبنى عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش لله اسم بني

في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول علي زيد ان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به علي ابن مالك **جواب** ولتنوينها في القراءة الاخرى **جواب** والتنوين لا يدخل الحرف **جواب** ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار **جواب** الاشد وذا كقوله فلا والله لا يلقي لماني * ولا للبايم أبدا دواء ولا بن عطية ان يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام والكلمة تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث اتقي جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف

وإنما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشي لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان الحرفية للاستثناء فهي لاخراج مجرورها مما قبلها والتزيمية لتخية ما بعدها عن السوء وابعاده منه وهو شبهه بمعنى الاخراج ولا يريد المصنف لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط لان ذلك مجرد غير كاف في البناء الا ترى ان الى معنى النعمة مشابه في اللفظ لا الى الحرفية ومع ذلك لم تبين لانتفاء كمال المشابهة لفقد الشبه المعنوي وهو زعم بعضهم انها اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت واطنه أرادهم هذا البعض ابن الحاجب فقد وقع له في شرح المفصل عند تفسير الزمخشري لحاشا لله براءة الله ان قال والاولى أن يقال انه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في قاعله كدخول اللام في هيات هيات لما توعدون ولعله يعني الزمخشري لم يقصد الاسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسما فقصده الى تفسيره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب إلا بفعل مقدر فكان المعنى برئ الله وحاصله التفسير بالفعل وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراد ٢٥٢ فإن الحاجب لم يقل ان حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت وإنما قال بمعنى

تبرأت لانه يرى ان اسم الفعل ما كان بمعنى الامر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلا وفي المسئلة خلاف وهو حامله على ذلك الذي ادعاه من كونه اسم فعل وهو بناءؤها وفيه نظير لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونه اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل وهو برده اعراها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الأفعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

لمشابهته لفظا لحاشا الحرفية (قوله وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية) لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التزيمية الابعاد عن السوء وهما متقاربان (قوله وحامله على ذلك بناؤها) في الشرح وفيه نظر اذا لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونه اسم فعل وأقول مراده ان حامله على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبناء الا نيابته عن الفعل وإنما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم (قوله ويرده اعراها في بعض اللغات) في الشرح وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه يعرب منصوبا مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعز في أسماء الأفعال وأقول الجواب عن هذا النظر ان تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقيامي وإنما هو سماعي في ألفاظ منه كصه ومه وابه كذا ذكره المصنف في حرف النون (قوله اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبح) هذا الكلام ليس بشعر وإنما هو نثر وأصبح بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة أمر حسن لا ينزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على ان الشيطان لشدة خساسته تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنه ان تتعلق به اه ولا يدفع هذا السؤال بان حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التزيم وإنما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه آنفا عن الرضى من ان حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده (قوله حاشا أبان ثوبان الخ) الضن بكسر الميم والهمزة بفتح الميم وسكون اللام وبالضاد المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وإنما هي بيتان صورتها

حاشا أبان ثوبان ان أبا * ثوبان ليس بيكمة قدم

عمرو بن عبد الله ان به * ضنا على الملامة والشم

تطير لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعز في أسماء الأفعال في الثالث من البكمة أوجه حاشا أن تكون للاستثناء فذهب سيويوه وأكثر البصريين الى انه حرف وانما ينزله الالكهاتجبر المستثنى حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى كقوله ضربت القوم حاشا زيد وذلك لا يحسن ضل الناس حاشا زيد لفوات معنى التزيم كذا قال ابن الحاجب وبه يتقوى الشبه بين حاشا التزيمية وحاشا الحرفية وهو ذهب الجري بفتح الجيم وهو المازني والمبرد والزجاج والاحفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو والسيباني الى انها تستعمل كثيرا حرا فاجاروا قليلا فعلا متهديا جامدا التضمة معنى الاوسم في فمحاء كاه الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم وهو اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبح بفتح الهمزة وإعجام الغين وإهمال الصاد وهذا كلام نثر لا شعر كما قد توهم وقال حاشا أبان ثوبان ان به * ضنا على الملامة والشم ينصب أيا بحاشا والضم بكسر الضاد الهمزة البخل مصدر قولك ضننت بالشئ أضن به بكسر العين في الماضي وفحها في المضارع والملامة بفتح الميم وسكون اللام اللوم والشم السب قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد على

هذا الوجه وليس كذلك انما هي ايتان صورتها ما حاشي ابا ثوبان ان ابا * ثوبان ليس بيكمة قدم ثم روى عن عبد الله ان به ضنا على الملهة والشتم فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثاني والسواب ما ذكرناه روى انصواب انشده ابن عصفور الى هنا كلامه واليكمة الخرس أي ليس بذى بكمة والفهم العي وروى أيضا حاشي أبي في البيت بالياء وكذا روى وأبي في ذلك النثر مع خفض الشيطان ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان اباها وأبا اباها فاستعمل الأب مقصورا معربا بحركات مقدرة وفاعل حاشي ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليهم فيقال في ذلك النثر مثلا التقدير جانب هو أي الغفران الشيطان أو واسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فادا قيل قام القوم حاشي زيدا فالعني جانب هو أي قيامهم أو القاسم منهم أو بعضهم زيدا وفيه لف ونشر مرتب والقولان الاولان ظاهران واما القول الأخير ففيه تطرل ان المقصود من قولك قام القوم حاشي زيدا وكذا في خال زيدا وعدا زيدا ان زيد الم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاورة بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الاكثر قليل ومثل هذا الترتيب شائع كثير

اليكمة الخرس والفهم العي (قوله ان اباها وأبا اباها) هذا صدر بيت عجزه

فدبلغنا في المجد غايتها (قوله وفاعل حاشي ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو واسم فاعله) القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين ويرد عليهم ما انهم لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشي زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجرى مجراه (قوله البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشي وسائر الافعال التي مستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشي زيدا وخلازيدا وعدا زيدا ان زيد الم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاورة بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير اه وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتمام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشي ونحوه بعض منهم ومجاورة البعض المبهم لزيد مثلا وخلوا ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاورة الكل له وخلوه عنه فليتامل

❦ (حتى) ❦

(قوله أحدهما عام) يعني شاملا حتى الجارة المسبوقه بذى أجزاء وحتى غير المسبوقه به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بحيثى الجارة المسبوقه بذى أجزاء (قوله وقيل العلة خشية التباها بالعاطفة) فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلودخلت الجارة عليه لا تنبست بالعاطفة فان قيل يشترط في حتى العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميرا أجيب بانه لم

❦ (حتى) ❦

قال في التسهيل وابدال حائها عينا لغة هذيلية وفي العباب قال الفراء حتى لغة قريش وجميع العرب الا هذيلية وثقيفة فانهم يقولون حتى قال وأنشدني بعض أهل اليمامة

لا أضع الدلو ولا أصلي *

حتى أرى حلها تولي

صوادرا مثل قباب التل *

ولما قرأ ابن مسعود عني

حين أرسل اليه عمران

القرآن لم ينزل بلغة هذيل

فأقرئ الناس بلغة قريش

بحرف يأتي لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية بحولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع البنا موسى واليعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويومعني الا في الاستثناء نحو لا يكون فلان عالما حتى يحل المشكلات وهو هذا أقلها وفل من يذكره

وتستعمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا معتزلة الى في المعنى وهو دلالة على انتهاء الغاية

والسبل وهو الجار الذي لا ينفك عن المتبوع وهو أن لا ينفك عن المتبوع وهو أن لا ينفك عن المتبوع وهو أن لا ينفك عن المتبوع

لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاقوله أنت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك انما لا تخيب فضرورة في فلا يسوغ

ارتكاب مثل ذلك في السعة واختلاف في علة المنع فقل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن

عود ضمير البعض على الكل ويرده امران أحدهما أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم و

الثاني أنه قد يكون ضميرا غائبا عائد على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حياهم وأيا يصح يجوز عود ضمير

البعض على ما ينه درج تحت كل متقدم مثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات

من قوله تعالى والمطلقات يتربصن ويوقل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويردها في أي ان حتى العاطفة ولو دخلت

عليه في أي الضمير في القيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمهم حتى أياك بالفصل في المثالين في لسان الضمير لا يتصل إلا بعامله في وحتى العاطفة غير عاملة كالواو لا ترى إلى قوله تعالى يخرجون الرسول وأياكم في وفي الخافضة حثاك بالوصل كافي البيت وحينئذ في يختلف اللفظان في فلا يكون النيباس ونطيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت في بالآتيان بضمير الرفع المنفصل وكان القياس أن يؤكدا المنصوب المنفصل في وفي البديل منه رأيتك أياك في بالآتيان بضمير النصب المنفصل في فلم يحصل إيس في وهذا انما هو على مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجب أن يكون أياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي وهو ظاهر في وقيل لو دخلت في حتى في عليه في أي على الضمير في فقلت ألفها ياء كما في إلى في حيث تقول اليك والينا واليه وهو في فرع عن إلى فلا يتحمل ذلك في القلب مع كونهم أفرعاً ولم يرد المصنف هذا القول كإيراد الأولين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال غايته أن لا يرتكب التغير بالقلب لأجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المصمر مع بقاء ألفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى أنها لو دخلت عليه في قيل حثاه لا يتوابع الضمير ألفا في غير ألف أمثاله إلى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير ممتنع اتصاله ولو قلبوها لكانت القاعدة الأصلية في أن الضمير لا يغير الحكمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالي وحاصله أنه لما كان كل من قلب الألف وأقراره مملزوماً لمخالفة قاعدة طرحه فلم يدخلوها على المصمر في الشرط الثاني خاص بالمسبوق بذى أجراً وهو أن يكون المجزور في بمعنى في آخر انحاء كالتسمية حتى رأسها بالجر في فان الرأس هو ٢٥٤ جزؤها الأخير بحسب الخلقة ابتداء من ذنبها في أو ملاقيلاً آخر جزء نحو

سلام هي حتى مطامع
الفجر في فان مطامع الفجر
ليس جزأ آخر من الليلة
وانما هو ملاق لا آخر
جزء منها في ولا يجوز سرت
البارحة حتى ثلثها في
وفي بعض النسخ ثلثها
بالأفراد في أو نصهها في
فان الثلثين أو الثلث أو
النصف ليس جزأ آخر

يشترط هذا إلا ابن هشام الخضراوي وهذه العلة لغيره (قوله كافي إلى) هـ ذايان اللازمة قلب ألف حتى ياء دخولها على الضمير وقوله وهي فرع عن إلى فلا يتحمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله أن حتى فرع عن إلى فلا يتحمل ما تحتمله إلى من قلب ألفها ياء ولا كان الفرع مساوياً بالأصل والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم أن فرعية حتى عن إلى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا يتحمل ما تحتمله إلى في المعنى والعمل لا في غيرها (قوله تقتضي دخول ما بعدها) يعني في حكم ما قبلها (قوله ألقى الصحيفة الخ) هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعده حتى في حكم ما قبلها فقله كما متعلق بتقتضي والقرينة هي قول الشاعر ألقاها فانه يقتضي أن النعل ملقاة (قوله أو عدم دخوله كافي قوله سقا الحيا الخ) هذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعده حتى في

حكم

من الليلة ولا ملاقيلاً آخر جزء منها والبارحة أقرب ليلة مضت في كذا قاله المغاربة

وغيرهم في والسيرة في وجاعة أو جبوا كون مجزوراً آخر جزء مما قبلها فلم يجوز وأنت البارحة حتى الصباح كذا نقله الرضي قلت وآية الفجر مستندة في الرد عليهم في وتوهم ابن مالك أن ذلك في الذي قال به المغاربة وغيرهم من أن مجزورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقيلاً في لم يقل به إلا أن يخشى واعتراض عليه بقوله عينت ليلة فزال حتى * نصفها راجياً فعدت يؤس في فان النصف ليس آخر جزء من الليلة ولا ملاقيلاً آخر جزء في وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل فزال في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به في وهذا كما تراهم جود على الظاهر وإذا كانت الليلة مرادة قطعاً كانت في حكم المفوظ بها ولا أثر لخصوص النطق في ذلك فاذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً في الثاني في من الأمور الثلاثة التي تخالف حتى إلى فيها في أنها في أي أن حتى في إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها في في ما قبلها في كافي قوله ألقى الصحيفة كذا يخفف رجليه * والزاد حتى نعله ألقاها في فان القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النعل في الملقى فان قلت الذي أخبر أولاً أن ألقاها هو الصحيفة والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها في شيء منهم ما قامت يؤول ذلك بالثقل كما يجب في دخوله فانه قال أني ما ينقله حتى نعله في أو عدم دخوله كافي قوله سقا الحيا الأرض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجدودا في الحيا بالقصر المطر وبعده كذا في القاموس وعزيت نسبت ومجدودا بجمع ودالين مهملتين أو مهمتين أي مقطوعاً ولا أعلم الرواية في البيت هل هي بالاهمال أو بالأعجام وقرينة دعائه على أمكنهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا في جعل على الدخول في هذا

جواب اذا من قوله اذ لم تكن معها قرينة ويحكم في مثل ذلك في حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول ولا قرينة تقتضي عدمه في ما بعد الى عدم الدخول في على العكس من حتى في حلال على الغالب في البابين في باب حتى وباب الى في هذا هو الصحيح في البابين في ولم يقل فيها ما قصد الزيادة التقرير والتثبيت في النفس حتى يكون مستحضرا لايزول عن البال لاسيما وقد وقع في انكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء في وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور في ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النحاة ان ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في الى نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جني والبسه كان يعمل أبو النصر الصفار والبزدوى ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل نحو رأني أشرف البلدة حتى الامير والافلا نحو قرأت الليلة حتى الصباح في وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق بينهما ان العاطفة بمنزلة الواو في فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأتى قول بنجر وجه في والثالث في من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها في ان كلا منهما قد ينفرد بعمل لا يصلح للآخر فما انفردت به الى أنه يجوز ٢٥٥ كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أي

هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد في حتى عمرو في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو في الكوفة في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة في المثالين وهما اما الاولان في وهما امتناع كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو في فلان حتى موضوع لا فائدة تقتضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية في وليس

حكم ما قبلها فقوله كما متعلق أيضا بتقتضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه والحياء بالقصر المطر وتديم كذا في القاموس وعزيت بعين مهمل مة مة مة فزاي مكسورة فتثناة تحتية بمعنى نسيت والمجد وذبحيم وذالين مجتبهين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعتة وكسرتة والجذاد والجذاد ما كسر منه وضمة أفصح من كسره وبجيم ومهملتين المقطوع أيضا من جذذت الشيء أجده قطعتة ومنه ثوب جديد في معنى مجذود ومنه يراد به حين جده الحائك أي قطعه وبجاء مهمل وذالين مهملتين الممنوع (قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري أصلا ومولدا وسكا الامام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي بعصر القديعة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال أبو عبد الله بن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان الكاتب لما أراد ان يكتب اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكذب القرافي فجرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من البهنسا توفي رحمه الله تعالى بدير الطبر في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين ومستمائة ودفن بالقرافة (قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس) فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

ما قبل حتى في ذينك المثالين مقصودا به تقتضي شيئا فشيئا فلا وجه لدخولها ثم في والى ليست كذلك في فجاز دخولها فيها الانتفاء المانع في واما الثالث في وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة في فوضع حتى في الغاية فلا يقابلها ابتداء الغاية في وهذا معنى ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لانتفاء الابتداء فيما تدل عليه على تقيض من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فن لا ابتداء الغاية والى لانتفاء الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانها تخرج الى غيرها من المعاني في واما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى ان أدخلها وان المضمر والفعل في تأويل مصدر خفوض بمعنى ولا يجوز سرت الى أدخلها في ينصب الفعل باصهارا بعد الى ولم أتحرر لعله في ذلك في واما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمره بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تنخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس في وهذا لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جروان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في الفعل كما يرد على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه انها غير مختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل

و يرد أيضا عليه ان حذف الجار و ابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطر د بعد حتى و أيضا كيف اطر د حذف الفعل بعدهما مع
 انجرار الاسم كذا قال الرضى فان قلت هذه الكيفية التي ساقها المصنف وهو ان ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا
 العكس يشكل بمثل قولك أى رجل تضرب أضرب بالجزم فان ايا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم
 المضاف اليه على الصحيح في ان عامل المضاف اليه هو المضاف ويشكل أيضا بكى فانها جارة وناصبه قلت انما جازمت أى من
 جهة تضمنه الان الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكى الجارة للتعليل والناصبه مصدرية كان فلم يقع جرهما ونصبهما من جهة
 واحدة ومقصود الجماعة ان عامل أحد القيلين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القيل نعم تنتقض هذه
 القاعدة على الكوفيين ان قالوا بباللام الزائدة فانهم انعمل الجرف في الاسم اجماعا وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد
 ليفعل وهي لنا كيد في كل من الحالين نحو وحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى نحو حتى ان نبرح عليه
 عا كفين نحو حتى يرجع الينا موسى أى قالوا ان نزال مقيمين على العجل وعبادته الى ان يرجع الينا موسى وهو مرادفة الى التعليلية
 نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا ونحو هوهم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
 ينفضوا ونحو قولك أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملها أى المعنيين المذكورين مرادفة الى ومرادفة الى التعليلية قوله تعالى
 وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو ايتهما فان بغت احدهما على الاخرى يقاتلوا التي تبغى حتى تفي أى كى ترجع أو الى
 أن ترجع والفي الرجوع وقد يسمى ٢٥٦ به الظل وظاهر كلام المصنف ان الامثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملها

فاما قولك أسلم حتى تدخل
 الجنة فسلم ان حتى فيه
 لا تحتمل غير التعليلية
 واما الآيتان ولا يزالون
 يقاتلونكم حتى يردوكم
 وقوله هم الذين يقولون
 لا تنفقوا على من عند رسول
 الله حتى ينفضوا فكل
 منهما يحتمل الامرين
 كالأية الاخيرة وحكى
 الرضى عن الانداسي انكار

عملت أى فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على
 الصحيح أجب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل
 أى الجرف في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجرف في الاسماء من جهة
 اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط (قوله ويحتملها ما قوله تعالى
 فقاتلوا التي تبغى حتى تفي الى أمر الله) في الشرح تخصيص هذه الآية بالاحتمال ظاهر
 في ان ما تقدم علمها من أمثلة هذا القسم غير محتمل فاما أسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير
 التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالأية الاخيرة وأقول
 المثال أيضا يحتمل الوجهين ان كان المخاطب به مسلما لان المراد منه حيثئذ الدوام وقد صرح
 بالوجهين في الآية الاولى أبو البقاء فقال ويجوز ان تكون بمعنى كى وان تكون بمعنى الى
 وهي في الوجهين متعلقة بقاتلونكم وجواب ان استطاعوا وحذوف قام مقامه ولا يزالون اهـ

مجيء حتى بمعنى كى زاعما انما اذا تعيى الى وأول الامثلة كلها بذلك وهو تكلف
 ولا يمتشى له في مثل أسلمت حتى أدخل الجنة فان قلت حتى الداخلة على المضارع حرف ضرورة لان نصب المضارع بان
 مضمره وهي وصلت ما مؤوله بمصدر مجرور مجنى والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف ان حتى الجارة بمنزلة الى
 في المعنى والعمل فكيف يستقيم أن يقول هنا ان الداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة الى كى التعليلية ومرادفة
 لا لا في الاستثناء وهل هذا التناقض قلت الاول مطلق أو عام وهذا مقيد له أو مخصص فكانه قال حتى الجارة بمعنى الى ان لم
 تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى كى التعليلية وقد تكون بمعنى الاستثنائية أو كانه قال
 حتى الجارة بمعنى الى في كل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك ونفسه مل بمعنى كى أو لا
 وهو مرادفة الا في الاستثناء لافي الوصف ولا في الزيادة على رأى من يقول به او سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا ولا
 يضر كونها جارة مع انها بمعنى الاستثنائية لان عمل الجري ثبت مع افادة الاستثناء كما شاؤا خلا عند الجريهما وهو هذا
 المعنى ظاهر من قول سيويه في تفسير قوله تعالى لا أقبل الا أن تفعل وفى الاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة الى الطرف
 اذا المعنى لا أقبل وقتان الاوقات الوقت فذلك المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوى نسبة الى الجزيرة
 الخضراء ببلد من بلاد الاندلس وهو ابن مالك ونقله أبو البقاء في المعبرى عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقول
 أى الا أن يقولوا انما نحن فتنة فلا تكفروا والاستثناء مفرغ في الطرف كما سبق في الظاهر في هذه الآية خلافة وان المراد
 معنى الغاية أى عند انتفاء تعليلها الى وقت قولها ذلك وهذا يمكن الا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهرا كما قاله

المصنف فتأمل نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل * الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى اعطاؤك من زيادات مالك لا بعد سماحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يحتمل الغاية أي انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة ممتدا إلى زمن اعطائك في حال قلة مالك فثبت حينئذ أن اعطاءك من الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الاقلال يدل على أن السماحة غير زلة لك فتكون ما أعطيت مع وجود الثروة سماحة أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد أني أحكم بأن اعطاءك من الفضول ليس سماحة كي أبهشك بذلك على الجود مع الاقلال والله أعلم بالصواب وهو أي معنى الاستثناء هو ظاهر أيضا في قوله والله لا يذهب شئني باطلا * حتى أيرمالكا وكاهلا * أيرأهالك يقال بار الرجل إذا هلك وأباره الله إذا أهلكه والغاية في البيت ممكنة أي لا أترك ثاره إلى أن أقتل هذين الحيين فاترك حينئذ لحصول القصد باهلا كهما وكذا التعليل ٢٥٧ يمكن أيضا أي لا أترك الأخذ

الأخذ بالثأركي أقتل هذين الحيين والاستثناء فيه أغا يظهر مع الانقطاع كما في البيت الذي قبله ولأن ما بعدهما أي ما بعد حتى التي في البيت الأول وحتى التي في البيت الثاني وهو الجود مع القلة والابارة لذيتك الحيين وليس غاية لما قبلهما وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في الأول والانتفاء وانتفاء ذهاب شئني باطلا في الثاني ولا مسيأ عنه * وكلا هذين الأمرين في حيز المنع وقد بينا وجه ذلك في البيتين * وجعل ابن هشام من ذلك الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على

(قوله نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله * ليس العطاء من الفضول سماحة الخ) * يعني أن الراجح في حتى في هذا البيت أن تكون الاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحا بأن يكون المعنى أن انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة ممتدا إلى زمان اعطائك في حالة قلة مالك فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل احتمالا مرجوحا بأن يكون المعنى أني أحكم بأن اعطاءك من فضول المال ليس سماحة لأجل أن أبهشك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهره مع أن احتمال الغاية متأت وأقول الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع (قوله وفي قوله والله لا يذهب الخ) يعني أن كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت أيضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا ما الغاية فبأن يكون المعنى لا أترك الأخذ بثأر شئني إلى أن أقتل هذين الحيين وأما التعليل فبأن يكون المعنى لا أترك الأخذ بثأر شئني لأجل أن أقتل هذين الحيين وأير بالباء الموحدة والراء من بار فلان هلك وأباره الله أهلكه وفي بعض النسخ أريد بالموحدة والدال المهملة من باد الشئ يبيد أو يبيد أهلك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بني أسد قتلأبا امرئ القيس وبعده القاتلين الملك الحلالا * خير معد حسبنا ونائلا والحلال حصل السيد الركين والجمع الحلال حل بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلال بالضم موضع والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزين (قوله لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسيأ عنه) يعني ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما فبأنهما ليسا بمسيأين بحسب الظاهر وإن كان يحتملهما احتمالا مرجوحا وفي بعض النسخ لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما بأفراد حال الضمير أي ما بعدهما حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما (قوله ولك أن تخرجه على أن فيه حذف أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون) في الشرح يتأتى التخريج على

٣٣ نى ل الفطرة حتى يكون أبواه هم اللذان يهودانه وينصرانه أو من الميلاد لا يتناول ويمتد فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علمته * بإضافة العلة إلى ضمير العائد على السكون المدكور أي ولا علمه كونه يولد على الفطرة هي اليهودية والنصرانية فتكون * حتى * فيه للتعليل * فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى الاستثنائية والاستثناء منقطع فيما يظهر * ولك أن تخرجه على أن فيه حذف أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون * والتخريج متأت على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بأن يجعل قوله يولد صفة مولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبرا لمبتدأ أي كل مولود يولد مستقرا على الفطرة حتى يكون أبواه هم اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى أن استقراره على الفطرة ممتد إلى أن يقع التهويد والتتصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فإن قلت فافائدة هذه الصفة قلت فافئدتها توكيد العموم كما في قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما أي الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد الوصف تأكيد العموم وكذا القول في يولد سواء وقد قال المصنف في أوائل

الباب الخامس ان الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكان محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولدو يولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون لا الكون الخاص والاعم اعني مطلق الكون لا دلالة له على الاخص اعني الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير ممتد مثلاً وهذا عين ما قدره المصنف وهو ويستمر والا فلا يخلص من الاشكال سواء جعل الظرف المستقر خبراً كما ذكرته أنت أو حالاً كما جعله المصنف في الباب الخامس قلت لا امتداد للفعل ما حقيقة لانه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاستمرار الذي هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصور بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلاً لكن في تصور ذلك على تقدير الحالية التي يجوزها المصنف بحث سند ذكره في محله ارشاد الله تعالى **ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً** ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ وأجاز الا خفف الفصل بينهما بشرط غير محذور لفظاً اداته ان نحو انتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولكنه مع اجازته اعترف بقبحه لماعلم به من ان الفصل بين الجار والمجرور قبيح والوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حينئذ ابته اثبة لا جارة **ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب** نحولن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى **فان ٢٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر الى الزمن الذي تكلموا**

فيه بقولهم لن نبرح عليه عا كفين **ثم ان كان استقباله بالنسبة الى ما قبلها خاصة** قالوجه ان **يجاز ان الرفع والنصب** **نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية** **أي اذ كر الآية أي بقيتها وهي والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب والظاهر انه ليس لبقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشيرا اليها وانما أراد الإشارة الى المقول لتحقيق**

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولد وقوله على الفطرة ظرفاً مستقراً خبر المبتدأ أي كل مولود يولد مستقراً على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استمراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهود والتنصير فيزول ذلك الاستمرار حينئذ فان قلت فافادة هذه الصفة قلت فادتها وكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون وهنا دلالة على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقديره وهذا عين ما قدره المصنف قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصور بهذه الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلاً اه ما في النسخ وأقول لا يلزم من ان الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هنا ممتد بهذا الطريق لا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المصنف (قوله ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً) لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال (قوله ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب) لان الحال حينئذ

كون الفعل مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها خاصة **ثم فان قولهم أي قول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب** **انما هو مستقبل بالنظر الى الزوال بالنظر الى قص ذلك علينا** وبالنصب قرأ غير نافع قال ابن الحاجب من رفع يقول وعلى ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزوال والاخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثالث وهو تسبب القول عن الزوال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزوال وبان شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزوال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتاً في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة انتهى وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالاتين وانما قدر المقول مترقباً في قراءة النصب ليكون مستقبلاً والا فلو قدره واقعاً لكان حالاً على وجه الحكاية لا امر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أي حركوا بانواع البلايا الى الغاية التي هي قول الرسول وهو اليسع أو شعيا وأصحابه المؤمنون ويحتمل ان تكون بمعنى كي أي وزلزلوا كي يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك **ثم وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى** **وقسم من الاوقات** **الا اذا كان حالاً ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب** كما أن النصب هناك واجب لذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم **ثم كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول** وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عنده امكان

حقيقية

تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها الاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه الحال
وتقدير ان معه مناسف له واذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل اسما ليصح
دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان لكن تقدير ان يجتمع لهما كذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدر اسما الا بان
نظر فلنائل ان يقول لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية وهي ليست بمنافية للرفع ويوجب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي
الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير وان كانت حاليتها ليست حقيقية بل كانت محكية ومعنى حكاية الحال
ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع (ورفع) حتماء عند قصد الحكاية
اذ النصب بان مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب (وجاز النصب اذ لم يقدر الحكاية نحو وزل لو احتى يقول الرسول قراءة
نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أي حين اذ وقع الزلزال وان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا
وقائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة الشأن واستحضار صورتها في مشاهدة السامع للتجيب (وواعلم انه لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا القسمين معا فالحال الحقيقي كقولك في حال
دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالاتية الشريعة وزل لو احتى يقول الرسول في قراءة نافع (ووالثاني
ان يكون مسببا عما قبلها) وذلك بان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها الا ان اولم يتصل نحو رأى زيد بالامس مني شيئا حتى لا يستطيع

٢٥٩

زيد بالامس مني شيئا حتى لا يستطيع

حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف (قوله
وان كانت حاليتها ليست حقيقية بل كانت محكية رفع) معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل
الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم (قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها)
بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل بالمضمونان نحو
سرت حتى ادخلها ولم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا يستطيع ان أكله العام
بشيء وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي (قوله وأجاز الاخفش
الرفع بعد النفي) قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب
لم تتكلم به وقد غلط فيه اه وفي التمرح الذي يظهر لي اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام
أيضا بان يقدر أصل الكلام خالية عن الاستفهام ثم ادخلت ادائه على الكلام بأسره لا على

ان أكله اليوم بشيء وانما
اشترط هذا الشرط
ليحصل الربط معنى حيث
فقد لفظا وذلك لانه لما لم
يتعلق ما بعدها بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي
فشرطت السببية الموجبة
للاتصال المعنوي جبر المافات
من الاتصال اللفظي
فلا يجوز سرت حتى
تطلع الشمس ولا ما سرت

حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس (فان طالع الشمس لا يتسبب
عن السير وأما الثاني وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها (فان الدخول لا يتسبب عن عدم السير) وعلى هذا
فاذا قلت فلما سرت حتى ادخلها فان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع قال الرضي ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك
في اللفظ مجرى النفي المصريح به وان أردت به النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم امتنع الرفع (وأما الثالث وهو امتناع
هل سرت حتى تدخلها (فان السبب) وهو السير (لم يتحقق وجوده) فهو غير محكوم بثبوته جزم بل هو
مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول (ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ومتى
سرت حتى تدخلها لان السير محقق) محكوم بحصوله غير مستفهم عنه (وانما الشك في عين العاقل في السير في الصورة
الاولى وهي قولك أيهم سار حتى يدخلها (أو في عين الزمان) الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك
متى سرت حتى تدخلها (وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على
الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة) لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي فكانه
انما أجاز بالقياس لا بالسمع (ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي
مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك) ويظهر لي اجراء هذا في الاستفهام أيضا بان يقدر أصل الكلام خالية عن
الاستفهام ثم ادخلت ادائه على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا تخرس حتى تدخل البلد
وتشيك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

والثالث من شروط رفع الفعل بعد حتى أن يكون فضله فلا يصح في رفع نحو سيري حتى أدخلها التثنية
 يبقى المبتدأ بالخبر وذلك لأنك إذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعده مستأنفة فيلزم خلو المبتدأ
 عن الخبر ولقائل أن يقول ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر لفظاً وتقديرافمنوع اذ يمكن جعل الخبر مقدراً أي سيري حاصل
 وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظاً فسلم ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ولا في نحو كان سيري حتى
 أدخلها ان قدرت كان ناقصة لان الناقصة تقتضي خبراً ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة
 بغير خبر لفظاً وتقديره يفسد معناها فان قدرتها تاماً أو قلت سيري أمس حتى أدخلها جازاً لرفع لان التامة لا خبر لها
 وأمس خبر السير فارتفع المانع وهو بقاء الناقصة والمبتدأ بلا خبر الا ان علقتم أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف
 فالمانع باق ابقاء سيبه وهو بقاء المبتدأ بلا خبر وفيه ما هو الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو مقتضى
 هذا أن لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل
 منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي أرى ان حتى لا مهلة فيها بان تفيد أن
 المعطوف بها هو الجزء الفائق ٢٦٠ اما في القوة أو الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق

الفعل العامل في المعطوف
 عليه بما بعد حتى أسبق
 من تعلقه بالاجزاء الاخر
 كقولك توفي الله كل أب
 لي حتى آدم وقد يكون
 في أثناء تعلقه بتلك
 الاجزاء نحو مات الناس
 حتى الانبياء والمقصود
 أن الترتيب الخارجى
 غير معتبر فيها بل المعتبر
 فيها ترتيب اجزاء ما قبلها
 ذهاباً من الاضعف الى
 الاقوى كما في مات الناس
 حتى الانبياء ومن الاقوى
 الى الاضعف كما في قدم

ما قبل حتى خاصة كان يقول مخصص لا خرست حتى تدخل البلدة فتشك أنت في صدق الخبر
 فتقول لذلك الخبر هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح (قوله
 والثالث أن يكون فضله فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها التثنية يبقى المبتدأ بلا خبر) لان
 حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعده مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظاً وهو ظاهر
 وتقدير الآية لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو انهم ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر
 لفظاً وتقديرافمنوع اذ يمكن تقدير الخبر أي سيري حاصل وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظاً فسلم
 ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر (قوله الثاني أن يكون اما بعضاً
 من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزاً من كل نحواً كالتسمية حتى رأسها) يعني بعضاً
 من جمع في المعنى سواء كان جماعى اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد أن يكون اما جزئياً من كل
 بدليل مقابله بالجزء من الكل والافلاو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام
 المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزاً لا جزئياً
 اهـ والفرق بين الجزء والجزئى والكل والكلى ان الجزء يقابل الكل والجزئى يقابل الكل
 والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلى هو المفهوم الذى لا يمنع نفس تصويره
 من وقوع الشركة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال

أعنى

الحجاج حتى المشاة وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها

الترتيب وجعل القول بعدم افادتها هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تمثيل الرضى لما يكون تعلق العامل في المعطوف
 عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر بقوله توفي الله كل أب لي حتى آدم ففيه نظر لان التمثيل بهذا يتوقف
 على أن يكون آدم توفي قبل جميع اولاده ومن الجائر أن يكون لا آدم اولاد توفي بعضهم قبله بعد ان وجد له نسل وهذا
 القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم ومن أين يتحقق كون آدم توفي قبل جميع اولاده لا بدله من دليل الا أن بينهما
 أي بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما ان ذلك
 شرط مجرور هاد كره ابن هشام الخضر اوى ولم أقف عليه لغيره والشرط الثاني أن يكون اما بعضاً من جمع قبلها أي
 جزئياً من كل بدليل مقابله بالجزء من الكل والافلاو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة كقدم
 الحاج حتى المشاة حيث لا يراد بالحاج المجموع من حيث هو المجموع والا كان المشاة حينئذ جزاً لا جزئياً أو جزاً
 من كل نحواً كالتسمية حتى رأسها أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها فان حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء
 وهو يمنع أن تقول أعجبتني الجارية حتى ولدها لانه ليس جزاً منها ولا بمنزلة الجزء والذي يضبط لك ذلك انها تدخل
 حيث يصح دخول الاستثناء ويمنع أي ويمنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا انقطاع في جهة

فولك أعجبتني الجارية الأحديثا مع الاتصال تنزيلا لحدithها منزلة بعضها ولا في امتناع أعجبتني الجارية الأولى على إرادة
الاتصال ولها هذا الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما لأنه لا يصح
أن تقول ضربت الرجلين إلا أفضلهما لأنه لا يخرج لما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا
وعمر إلا زيدا هكذا قبل ورد عليه الاستثناء من أسماء العدد ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع
العطف في قول الشاعر ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى فعله ألقاها إذا الاستثناء المتصل فيه امتنع لعدم
شمول الصحيفة والزاد للنعل وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط أجاب المصنف عنه بقوله وهو ما جاز حتى فعله
ألقاها لأن ألقى الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله كما أسلفناه وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء فلا يخل الضابط
والشرط الثالث أن يكون معطوف حتى بزيادة ٢٦١ أو تنقص فالأول نحو مات الناس حتى

أعني به المتصل (قوله) ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما) لأنه لا يجوز إلا أفضلهما
لأن شرط الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة لما بعده هاتوا وهذا ليس كذلك (قوله)
والثالث أن يكون غاية لما قبلها ما في زيادة أو نقص) في المطول وحتى مثل ثم من
جهة أنها تدل على ملازمة الفعل للتابع بعد ملازمة للتبوع مع مهولة إلا أن فيه دلالة على
أن ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعده هو التحقيق أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء
ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون
ملازمة الفعل لما بعده ما قبل ملازمة لأجزاء الأخر نحو مات كل أبلى حتى آدم وفي
أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء وفي زمان واحد نحو ما في القوم حتى خالد إذا جازك معا
وخالد أصغرهم (قوله) قهرناكم حتى السكاة الخ) السكاة جمع كى وهو الشجاع وفي الصحاح كأنهم
جمعوا كما ميأ على كاه مثل قاض وقضاة (قوله) لأن شرط معطوفها أن يكون جزأها
قبلها أو كجزء منه كما قدمنا لم يذكر البعض من الجمع لأن قوله جزءا مما قبلها شامل له وأما ما سبق
عن الشرح فلأنه أراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزء لأن أهل اللغة لا يفرقون بينهما
كلما طقت ويجوز أنه لم يذكره لأن في قوله كما قدمنا إشارة إليه (قوله) ولا يأتى ذلك إلا في
المفردات) الإشارة بذلك إلى كون المعطوف جزءا مما قبله أو كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في
بعض الجمل أن يكون مضمون أحدها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرممت زيدا بما
أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما له ويحل على زيد بكل شيء حتى معنى دانقا فدنص علماء
المعاني على أن الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون
أمدكم بأنعام وبنين (قوله) هذا هو الصحيح) أي كون حتى لا تعطف الجمل (قوله) وزعم ابن السيد
هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر الميم وسكون المثناة التحتية من أسماء الذئب وابن
السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان حسن
التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجلدين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

الأنبياء * اذهب صلوات
الله وسلامه عليهم أرفع
الأس منزلة وأقواهم
شرفا * والثاني نحو زارك
الناس حتى الحجامون *
وكفى بنقص صناعتهم قوله
عليه الصلاة والسلام
كسب الحجام خبيث * وقد
اجتمع في قوله
قهرناكم حتى السكاة فأنتم
أخشوننا حتى بنينا
الإصغرا *
السكاة جمع كى وهو الشجاع
قال الجوهري كأنهم جمعوا
كما ميأ مثل قاض وقضاة
وهذه غاية لما قبله في القوة
والبنون الإصغرا غاية لما
قبله في الضعف * والفرق
الثاني أنه لا تعطف الجمل
وذلك لأن شرط معطوفها
أن يكون جزءا مما قبلها
أو كجزء منه كما قدمنا *
أو يكون بعضا مما قبلها كما مر ولو عبر بهذا فقال أن يكون بعضا أو كجزء من كونه جزءا فيشمل
الجزء كالتسمية حتى رأسها وغير الجزء نحو قدم الحجاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة
بعض الحجاج وهو على ذلك التقدير جزئ لا جزء وان ثبت أن أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالأقتصار على الجزء كاف
بلا شك إلا أن المصنف لم يش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما * ولا يأتى ذلك إلا في المفردات * ولقائل أن يقول لم لا يجوز في
بعض الجمل أن يكون مضمون أحدها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرممت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما
له فاقامة نفسك خادما لبعض من الأكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بكل شيء حتى معنى دانقا فدنص علماء
من الجمل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى
كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أنعام وبنين الآية * وهذا هو الصحيح وزعم ابن السيد بكسر السين البطليوسي

أو يكون بعضا مما قبلها كما مر ولو عبر بهذا فقال أن يكون بعضا أو كجزء من كونه جزءا فيشمل
الجزء كالتسمية حتى رأسها وغير الجزء نحو قدم الحجاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة
بعض الحجاج وهو على ذلك التقدير جزئ لا جزء وان ثبت أن أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالأقتصار على الجزء كاف
بلا شك إلا أن المصنف لم يش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما * ولا يأتى ذلك إلا في المفردات * ولقائل أن يقول لم لا يجوز في
بعض الجمل أن يكون مضمون أحدها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرممت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما
له فاقامة نفسك خادما لبعض من الأكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بكل شيء حتى معنى دانقا فدنص علماء
من الجمل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى
كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أنعام وبنين الآية * وهذا هو الصحيح وزعم ابن السيد بكسر السين البطليوسي

في قول امرئ القيس سريتهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريتهم والسري هو السير ليلا وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تعيا وتعب والمطي جمع المطية وهي الدابة تمطوف في سيرها أي تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتقدن تسكن بمقاودها التسير ولا تركب والارسان جمع رس وهو الحبل يقول سار بهمؤلاء القوم ليلا الى أن تعب مطاياهم وصارت الخيل لا يسلك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعب الفرق في الثالث انها اذا عطفت على مجرور أعيد الخافض في سواء كان المجرور مظهر أو مضمرا وفي هذا يحصل الفرق والافالوا اذا عطفت على مجرور مضمرا عيدا الخافض على الصحيح في فرقها بينهما أي بين حتى العاطفة وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى يزيد ذلك ابن الجبار وأطلقه فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له في وقيد ٢٦٢ ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجت من القوم حتى بنهم ونحو قوله

جوديمالك فاض في الخلق

حتى *

بأنس دان بالاساءة ديناه
البأنس الذي أصابه
بؤس أي شدة ودان
بالاساءة أي تعبه بها بمعنى
انه اتخذها طريقا وعادة
يلزمها كالدين الذي يتعبد
به الانسان والمعنى ان
جوده عم من أساء ومن لم
يسئ فحتى في المثال والبيت
متعينة للعطف ولا يصلح
أن تكون جارة لما
سبذ كره المصنف من ان
الى لا تحل محلها فيها
في وهو حسن ورده أبو
حيان وقال في المثال
وهو عجت من القوم
حتى بنهم في هي جارة
اذلا بشرط في تالي

مدينة بطليوس من جزيرة الاندلس وتوفي سنة احدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية من جزيرة الاندلس أيضا (قوله سريتهم الخ) سريتهم سرت ليلا وتكل تتعب والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطوف في سيرها أي تمتد كذا في الشرح وفي الصحاح والمطاي والمطي واحد وجمع يذكرون ويؤنث والمطي واحدة المطايا والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل (قوله جوديمالك الخ) البأنس الذي أصابه بؤس أي شدة ودان بالاساءة أي جعلها ديناه (قوله وقال في المثال هي جارة) يعني قال أبو حيان ان حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا ببعض منه والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها أو ببعض منه (قوله وهي في البيت محتملة) أي للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر وأما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض أو ببعض مما قبلها لا ينافي أن تكون كذلك (قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعبضا أو ببعض) هذان القول أبي حيان لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو ببعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها أن يكون بعضا أو ببعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرح واذا كان هذا شرطاً فلم أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة وأقول ان المصنف لم يمهله فقد قال في حتى الجارة الشرط الثاني يعني من شرط حتى الجارة خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور آخر انحاء كالتسمية حتى رأها أو ملاقيها لا آخر نحو سلا م هي حتى مطلع الفجر والمسبوق بذى أجزاء يتناول الثاني لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقى للآخر كالبعض (قوله لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) يدل على ذلك صحة

الجارة أن يكون بعضا أو ببعض حتى يمنع في المثال كونها جارة

استثناء

اذنبوا القوم ليسوا بعضهم واذالم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها في المثال جارة في بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة لان تكون جارة أو عاطفة فان البأنس بعض الخلق ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل في كلام أبي حيان فيقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعبضا أو ببعض فلا يصح اطلاق أبي حيان القول بأنه لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو ببعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهوما للجمع وأما اذا كان مفهوما فلا بد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرطاً فلم أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة وقد ذكر ابن مالك ذلك في حروف الجر وأقره أبو حيان عليه في ما ياله خالف ذلك هنا ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجت من القوم حتى بنهم لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ولا أبي حيان ان يقول انما يشمل القوم الابناء اذالم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا فاعلة وهي اضافة البنين الى ضمير القوم فعلم ان المراد من القوم غير بنهم والالم تصح الاضافة حينئذ يستوي المثالان في ان تالي حتى فيهما ليس

بعضها قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة **و**ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحمل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارية فيحتاج حينئذ **و**أي حين اذ يقع الاحتمال بسبب ذلك **و**الى اعادة الجارية عند قصد العطف **و**ليستعين المراد ويرتفع الاحتمال **و**نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره **و**فانك لو قلت حتى آخره بدون اعادة في احتمال أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارية ومع اعادتها يرتفع احتمال كونها جارية اذ لا يدخل حرف جر **و**بخلاف المثال والبيت السابقين **و**اذ لا يصح فهما حاول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنينهم وجود يملك فاض في الخلق الى بائس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بنينهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني قتلته **و**وزعم ابن عصفور ان اعادة الجارية حتى أحسن ٢٦٣ ولم يجعلها واجبة **و**وجهه ان اعادة الجارية هو رفع احتمال كونها جارية ولا يشترط في الكلام ان يكون نصافي المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال **و**يؤنبه العطف بجتي قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتم حتى أبالك ومررت بهم حتى أبيتك على ان حتى فيه ابتداءية وأن ما بعدها على ضمائر عامل **و**فالتقدير في الاول جاء القوم حتى جاء أبوك وفي الثاني رأيتم حتى رأيت أبالك وفي الثالث مررت بهم حتى مررت بأبيك وفي الاخير حذف الجار وابقاء عمله وهو شاذ **و**الثالث من أوجه حتى ان تكون حرف ابتداء أي حرفا تبتدأ بعده الجمل أي

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يبيح ان يقول انما يشمل اسم القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهناك قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لآماني الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبمولتهن أحق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص (قوله بخلاف المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح فهما حاول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنينهم وجود يملك فاض في الخلق الى بائس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنينهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني وأقول ليس المانع من حلول المحل في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بمن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا او بعضا والمجرور بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا نظري يعرف بما نقلناه قبل من المطول (قوله فما زالت القتلى الخ) المجرى الشراب ونحوه من الفهم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاءه ربه داء والاشكل الذي فيه يياض وجره مختلطان (قوله فواجب حتى كليب الخ) نهشل بنون وشين معجمة مفتوحين اسم رجل والنهشل الذئب والصقرو كان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهشل ومجاشع مجيم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

تستأنف **و**لم يرد بكونها حرف ابتداء انما حرف فيلزم وقوع المبتدأ والخبر بعده **و**قد دخل على الجمل الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل **و**تمج ترمي ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاءه ربه داء والاشكل الذي فيه يياض وجره مختلطان وقول الفرزدق **و**فواجب حتى كليب تسبني * كان أبا هانئ شل أو مجاشع **و**واجب من قبيل الندبة للتوابع كانه يقول انا أتوابع لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يتعجب منه كليب على التصغير قبيلة ونهشل بنون وشين معجمة وزن جعفر ومجاشع كجهاهده مجيم وشين معجمة وعين مهملة اسم رجلين **و**ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له أي فواجب تسبني الناس حتى كليب تسبني **و**قال الرضي ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى ان يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يقد وهذا يتأتى له في بيت الفرزدق واما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدرن بارسان ففيه نظري **و**على الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى **و**

وزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول وكقول حسان يغشون حتى مانهر كلابهم * لا يسألون عن السواد المقبل يغشون يجاء اليهم وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمعنى ان الكلاب تسأم وتذهل لكثرة الاضياف واتصال مددهم فلا تهر ويحتمل ان الكلاب انما تترك الهرير لاشتغالها بما ينجر للاضياف ومشاركتهن لهم والسواد الشخص أى يعطون من يأتى ولا يسألون من هو وهو على الفعلية التى فعلها ماض نحو ب قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أى أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة الرخاء والسعة والصحة وهو حتى عفوا أى كثروا وغفوا فى أنفسهم وأموالهم من قولهم عفا النبات اذا كثروا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأغفوا للحي وقالوا قد مس أباءنا الضراء والسراء أى قالوا هذه عادة الدهر فى تقلب أحواله واختلافها كما وقع لأبائنا وما ذلك بعقوبة ذنب وهو زعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضرة والمعنى الى ان عفوا وقالوا وهو لا أعرف له فى ذلك سلفا وقال أبو حيان وهم ابن مالك فى ذلك لان حتى ابتدائية وأن مضرة بعدها وهو فيه تكلف اضمار من غير ضرورة بمعنى ان حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعى اضمارا لم تدع اليه ضرورة وان كان اضمارا ان بعد حتى سائغا شائعا لكان حيث تدعو اليه ضرورة بان يقع المضارع بعدها منصوبا وكذا قال ابن مالك وهو فى حتى الداخلة على اذانى نحو حتى اذا فسلمت أى جبنتم وهبتم الاقدام وتنازعتم فى الامر وعصيتهم من بعد ما أراكم ماتحبون وانما الجارة وانما فى موضع جر بها فلا تكون حينئذ ظرفا بل تكون اسما للوقت مجرورا بحتى متعلقة بالفعل من قوله ادتحسونهم باذنه والحس القتل والمعنى اذ تقتلونهم باذن الله الى وقت فسلمكم وتنازعكم وهذه المقالة فى الاخيرة وهى جعل اذانى محل جر حتى ٢٦٤ يسبقه اليها الانقش وغيره والجمهور على خلافها وانها أى حتى حرف

ابتداء واذانى موضع نصب بشرطها عند المحققين وهو جوابها عند الاكثرين على ما مر محررا مقرر فى الكلام على اذانى والجواب فى الآية محذوف أى امتحنتم أى

تقيم والجشع أشد الخوص (قوله يغشون حتى مانهر كلابهم الخ) يغشون بضم المثناة التحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار لا استغرابه اياه وقبل هذا البيت
أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الجواد المفضل
بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

اختبرتم وهو انقسمت قسمين بدليل قوله تعالى منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد (قوله)
الاخرة وهذه الآية فى غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحد اخلف ظهره واستقبل المدينة وأقام الرماة عند الجبل فامرهم ان يثبتوا فى مكانهم ولا يبرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل الرماة يرشقون خيلهم والباقيون يضربونهم بالسبوف حتى انهزموا والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى اذا فشلوا وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فلما وقفنا هنا فادخاوا عسكر المسلمين ونخذوا الغنمة مع اخوانكم وقال بعضهم لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذان هما القسمان وتظيره أى وتظير حذف جواب اذانى هذه الآية وهو حذف جواب لما فى قوله تعالى واذا غشيتهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما انجاهم الى البر فنهزم مقتصد أى انقسموا قسمين فنهزم مقتصد أى باق على الايمان الذى كان منه والاخلاص لم يعد الى الكفر ومنهم غير ذلك أى غير مقتصد بل ترك الايمان الذى كان منه فى تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله على أثر الاول وما يجعدا ياتنا الا كل خيال كموور والضمير فى قوله واذا غشيتهم موج عائد الى الكفار وهو ما قول ابن مالك ان فنهزم مقتصد هو الجواب فبنى على صحة جوى جواب لما مقررنا بالفاء ولم يثبت وسيأتى الكلام فيه فى حرف اللام ان شاء الله تعالى وهو زعم بعضهم ان الجواب فى الآية الاولى وهى قوله تعالى واقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه حتى اذا فسلمت وتنازعتم فى الامر وعصيتهم من بعد ما أراكم ماتحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الاخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ثم ذكر وهو عصيتهم المقترن بالواو أو صرفكم المقترن بتم وهذا مبنى على زيادة الواو وتم ولم يثبت ذلك فلا يلتفت الى هذا القول وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية فى قوله أى قول امرئ القيس يسربت بهم حتى تسكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فمن رواه برفع تكل والمعنى **سريت بهم** **يؤخى** كلف ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية **يؤ** وليس ذلك بمتعين لاحتمال ان يكون تكل للحال حقيقة بان يكون أخبر به في حال كلال المطى كما تقول سرت الى المدينة حتى أدخلها وأنت في حالة الدخول **يؤ** كقولك رأيت زيدا أمس وهورا كب **يؤ** فان هدامن حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متحقق المضى والحال مقيم مدله فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي ولكنها حكيت ولقائل ان يقول لانسلم ان هدامن حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للزمنة الثلاثة بلفظ واحد في الجائز ان يكون هذا المضى ولا حكاية نعم لو أعمله فقال وهو راكب فرس التعيين ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاستقبال فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضي مثل وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد **يؤ** واما من نصب **يؤ** تكل **يؤ** فهي حتى الجارة كما قدمنا **يؤ** انها اذا دخلت على مضارع منصوب فنصبه بان مضمره وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلتها وعلى هذا التصريح يخرج البيت عن ان يكون شاهدا على ما أوردته من دخول حتى الابتدائية على الجملتين اذا فرضنا ان الداحلة على المضارع المنصوب جارة لا ابتداءية وليس ثم جملة واقعة بعدها وانما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثالا حينئذ الا لدخول الابتدائية على الجملة الاسمية وهو ما وقع في عجز البيت فان قلت لكن يشكل حينئذ عطف الجملة المقرونة بالواو اذا لا يصح عطفها على متعلق سريت ادهو مفرد ولا على سريت لبقاء حتى الابتدائية حينئذ بدون معنى لما قلت بقدر المعطوف محذوف وحتى غاية لذلك المحذوف أى وسريت بهم حتى الجياد ما يقدرن بارسان فهو من عطف الجمل **يؤ** ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف الى ان تكل **يؤ** مطبهم **يؤ** أى **يؤ** سريت بهم **يؤ** الى زمن كلال مطبهم وقد يكون الموضع صالحا لاقسام حتى الثلاثة **يؤ** وهي كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء **يؤ** كقولك أكلت السمكة حتى راسها ذلك ان تخفض على معنى الى **يؤ** أى أكلت السمكة الى رأسها **يؤ** وان تنصب على معنى الواو **يؤ** أى أكلت السمكة ورأسها **يؤ** وان ترفع على

الابتداء **يؤ** أى أكلت السمكة حتى رأسها ما كول فدخول الرأس في الاكل لا نزاع فيه على الثاني والثالث واما على الاول فيجوز على الخلاف السابق **يؤ** وقد

(قوله فممن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلف ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية) في الشرح ليس هذا بمتعين لاحتمال أن يكون تكل للحال حقيقة بان يكون أخبر عن هذا في وقت كلال المطى (قوله كقولك رأيت زيدا أمس وهورا كب) في الشرح ولقائل أن يقول لانسلم ان هدامن حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للزمنة الثلاثة بلفظ واحد في الجائز ان يكون هذا المضى ولا حكاية نعم لو أعمله فقال هورا كب فرس التعيين

٣٤ في ل روى بالاوجه الثلاثة قوله عمتهم بالندي حتى فواتهم * فكنت مالك ذى غنى وذى رشد وقوله **يؤ** ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * **يؤ** والراد حتى نعله ألقاها الا ان بينهما ما **يؤ** أى بين هذين البيتين **يؤ** فرفقا من وجهين أحدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه **يؤ** ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذي كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفعل من قولنا أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحا للعمل في رأسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحا لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الحرام تمنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فقبل حتى رأسها ما كول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عما كان هي له من العمل **يؤ** هذا قول البصريين **يؤ** وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضى ان هذا قول بعضهم لا كله **يؤ** وذلك لانه قال في أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع وقد أباه بعض البصريين وليس بالجداقوة لدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لثلاث تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما **يؤ** وأوجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كول **يؤ** وهذا الذي حكاه ابن الحاجب عن بعضهم **يؤ** والثاني ان النصب في البيت الثاني **يؤ** في قوله حتى نعله ألقاها **يؤ** من وجهين أحدهما العطف **يؤ** اما على الصحيفة أو على الزاد على الخلاف في تعدد المعطوف كما أسلفناه في أوائل الكتاب **يؤ** والثاني اضممار العامل على شريطة التفسير **يؤ** أى حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا ابتداءية لا عاطفة اد الواقع بعدها جملة وهي لا تعطف الجمل على الصحيح **يؤ** وفي البيت الاول من وجه واحد **يؤ** وهو العطف **يؤ** واد اقلت قام القوم حتى زيد قام جاز **يؤ** لك في زيد بالرفع **يؤ** على الاوجه التي تأتي **يؤ** والخفيض **يؤ** على ان حتى

جارة يجوز ان نصب في فلا يجوز لفقد ما يقتضيه وكان لا في الرفع أوجه أحدها الابتداء فيكون زيد مبتدأ والثاني العطف في على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم والثالث اضممار الفعل في على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره ما بعده والثالثة التي بعده أي بعد زيد في خبر على الاول في فعلها رفع وهو مؤكدة على الثاني في فلا محل لها في كما انما كذلك أي مؤكدة في جمع الخفض في فلا محل لها أيضا في وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة في ولا محل لها أيضا وقد سبق التنبيه على ان في هذا الاطلاق تجوز اذا المفسر هو فعل الجملة لا كلها فيوزع بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف في فيكون منصوبا على ذلك في بل بالرفع في على انه مبتدأ وضربته الخبر في أو بالنصب في على شريطة التفسير في اضممار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيد لضربت القوم في ولا شك ان التأكيده على هذا الوجه ممتنع ولكن لم لا يجوز ان يكون تأكيده بالضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لانه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق في قال وانما جاز الخفض في حتى نعلمه لان ضمير ألقاها للصحيفة في فيجوز ان تكون هذه الجملة ٢٦٦ تأكيده الاولى وهي ألقى الصحيفة اذ هو بمثابة قولك ضربت زيد اضربه

ولا اشكال فيه في ولا يجوز على هذا الوجه في وهو خفض النعل بحق في ان يقدر في في ضمير ألقاها المنصوب في لانه لا يعمل في لان الجملة حينئذ لا تصلح ان تكون مؤكدة لاقى الصحيفة فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما امتنع ضربت القوم حتى زيد اضربه على تقدير التأكيده واما اذا قدر ان ضمير ألقاها عائد الى الثلاثة الصحيفة والازاد والنعل جاز التأكيده بلاشك لا ارتفاع ذلك المحذور في ولا محل للجملة

أن لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاسـ متقبلا فتكون حينئذ مما جاء للحال والمراد حكاية الماضي وأقول ليس الكلام في اسم الفاعل أعني راكبا وانما الكلام في جملة هوراكب وتقرر بذلك ان جملة حاله والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فليعمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر فيم وقوع قيد الفعل أن تكون حالته وماضوية واستقبالته باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد حكى قوله في الرفع تهيمته العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعده ماض يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه (قوله ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل) التعليق في أفعال القلوب وما ألحق بها هو عدم عملها لفظا لا محالا لوقوع استفهام أولام ابتداء أو نفي بما أو ان أولاف في معموليها والتعليق في حروف الجر أن تدخل على غير مفرد أو مافى تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تتوول بالمفرد من غير حرف مصدرى ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان نحو جئت حين جاء زيد فلان زجاج وابن درستويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان تلك الجملة باقية على جليتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن أن يكون هذا ماضا ماضا الكسر وهاهنا المصنف من انهم اذا وقعوا بعدها ان كسروها

الواقعة بعد حتى الابتدائية خلا للزجاج وابن درستويه زعمانها في محل جر بحق في وهذا في الحقيقة انكار لوجود حتى الابتدائية لان ما يحكم الجماعة بان حتى فيه ابتدائية يحكم ان فيها حرف جر ويرده في كما قال ابن الخطيب في ان حروف الجر لا تعلق عن العمل في ومعنى التعليق منع العمل لفظا القيام مانع منه وهذا الغائب في بعض الافعال ولم يثبت في الحروف الجارة في وانما تدخل على المفردات في نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة في أو مافى تأويل المفردات في نحو عجبت من انك قائم وعجبت حين جاء عمرو اذ المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين يحيى عمرو فان قلت ان كانت الجملة تتوول بالمفرد من غير حرف مصدرى ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان المضافة الى الجمل فلان زجاج وابن درستويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان الجملة باقية على جليتها غير مؤولة بالمفرد وحتى عاملة في محلها فلا يرد الاعتراض بان حرف الجر لا يعلق اذ لا تعلق على هذا التقدير قلت يمكن ان يكون هذا ماضا ماضا الكسر وهاهنا المصنف بقوله في وانهم اذا وقعوا بعدها ان كسروها في أي كسروا همزتها في فقالوا امرض زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حروف الجر اذا دخلت على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق في ولا محيص لهما عن هذا الاعتراض

﴿حيث﴾ ﴿وطي تقول حوث﴾ وواو مكان الياء وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وانشد
 الفارسي في التذكرة يارب ان كنت لزيد ربا * فابعث له من حيث شئت ركباً * أكلنا تلقاماً وشرباً قأباً * التلقام مصدر
 قولك تلقمت للقمة اذا ابتلعته في مهلة والقاب يقاف مفتوحة فـهمزة ساكنة فـوحدة مصدر قأب من الشراب اذا تـلا
 أى شرباً مـثـلـثـا منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل لانها مفتقرة بحسب الاصل وغيرها كما ان الحرف
 كذلك ﴿وفي الثاء فيهما﴾ أى في حيث وحث ﴿الضم﴾ تشبيهاً بالغايات وهو ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد و سائر
 الجهات الست نحو امام وخلف ووراء وقدام وفوق وتحت وسميت غايات لانها لا تضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون
 غاية وانما تكون الغاية في المنسوب اليه فلما حذف وضعت معناه سميت باسم غريب ايذاً بانها وقعت مخالفة لوضعها
 أو سميت بذلك ليرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطاً كما قال الرضي فان قيل كيف تشبه حيث بالغايات
 وهي مقطوعات عن الاضافة وهي مضافة قلنا ﴿لان الاضافة الى الجملة كـلا اضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ لفظاً
 فساغ التشبيه من هذه الحيثية ﴿والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث﴾ وهم
 بنو قيس ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب ﴿وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحمله﴾ أى تحتمل
 لغة الاعراب ﴿وتحتمل لغة البناء على الكسر﴾ وكذا الوكيل جلست ٢٦٧ حيث جلست بفتح الثاء احتملت

﴿حيث﴾

﴿قوله وطي تقول﴾ في الصحاح الطاعة مثل الطاعة الابعاد في المرعى قالوا ومنه أخذ طي
 مثال سيد أبو قيس له من اليمن وهو طي بن زيد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جبر ﴿قوله﴾
 تشبيهاً بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك
 لان حقها في الاصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب
 اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها
 فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ﴿قوله لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ فيه نظر لاقتضائه أن
 الاضافة الى المفرد المبنى كـلا اضافة وعلى الرضي كون الاضافة الى الجملة كـلا اضافة بان الاضافة
 في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته ﴿قوله ومن العرب من يعرب حيث﴾ قال
 الرضي واعراب حيث لغة قيسية ﴿قوله لادى حيث ألقت الخ﴾ أم قسم بالقاف المفتوحة
 والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة علم جنس للحرب والمنيسة والداهية ﴿قوله﴾
 وحل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع
 الرسالة فيه لا شيئاً في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

لغة الاعراب ولغة البناء
 على الفتح وهو لا مكان
 اتفاقاً قال الاخفش وقد
 ترد للزمان ﴿واحتج له
 بقول الشاعر
 للفى عقل يعيش به *
 حيث تهدي ساقه قدمه
 أى في زمن الهداية ولا
 حجة فيه لاحتمال المكان
 ﴿والغالب كونها في محل
 نصب على الظرفية﴾
 نحو فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم ﴿أو
 خفض عن﴾ نحو ومن
 لادى حيث ألقت رحلها

حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام ﴿وقد انخفض بغيرها﴾ أى بغير من ﴿قوله﴾
 أم قسم ﴿وأم قسم الحرب والمنيسة والداهية وهو من الاعلام الجنسية كما عرط للعرب وقسم بالقاف والشين
 المعجمة والعين المهملة على وزن جعفر وهنامسة مثله وهي انه قد تقرر ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام يجري عليه
 حكم العلم لكونه لسان المراد حكم علم المذكور حتى يصرف في نحو أم كلثوم وكأ هو الجاري على السنة المحدثين لان كلثوم مالو
 كان علماً لم يذكر انصرف ويمنع في نحو أم سلمة لان سلمة لومى به منذ كرامت من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى
 مؤنثاً كان أو مذكراً فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا ينعونه هذا محل ينبغي
 ان يحبر ولم أقف فيه على شرح صريح وعلى الاحتمال الاول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون
 للضرورة ﴿وقد تقع﴾ حيث ﴿مفعولاً به﴾ وفاقاً للفارسي ﴿قال بذلك﴾ وحل عليه ﴿قوله تعالى﴾ الله أعلم حيث يجعل
 رسالته اذ المعنى انه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان ﴿ولو قيل بان المراد يعلم
 الفضل الذي هو في محل لرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رساله
 من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك ﴿وناصبها﴾ في الآية على
 تقدير جعلها مفعولاً به ﴿يعلم﴾ محذوفاً مفعولاً به عليه باعماً لا علم نفسه ﴿وهذا عطف على خبر ناصبها وهو يعلم فهو من فوع ووجوده

في بعض النسخ لا يعلم نفسه بادخال الباء على اعلم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك وتنصب يعلم لان
 افعل التفضيل لا ينصب المفعول به مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل فان وجد ما يؤهم ذلك قدر
 ناصب المفعول الواقع بعده محذوفا كما فعل المصنف كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله أي اعلم من كل أحد يعلم من يضل
 عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب منابا لسيوف القوائس أي يضرب القوائس وهي بيضات الحديد جمع قونس
 فان أولته بما لم جازان ينصبه في رأي بعضهم كما صرح به في التسهيل ووجهه انه اذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز
 ان يضاف الى ما ليس بعضه ٢٦٨ نظر الى زوال المانع وهو قصد التفضيل فكذا يجوز ان يعمل النصب

ببعده وفيه ابقاء حيث على ما علم من ظرفيتها واقول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول
 والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره
 انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشيائه وفي البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها
 على الظرفية هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان فاذا لم تكن
 ظرفا كانت مفعولا به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في
 المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال أبو البقاء التقدير يعلم موضع رسالته
 وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن
 عطية وقال التبريزي حيث هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر
 وما أجازره من انه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد الحولان
 النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع
 فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا
 على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى
 الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في الموضع
 الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية مجاز قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق
 هذه الصناعة من ان حيث لا تصرف وأما ما اختاره وفيه نظران اشكالهم لا يندفع
 ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه أنفذ في هذا المكان دون غيره وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر
 وهو قوله أي هو نافذ العلم فانه ظاهر في اراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقي
 ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من
 الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكما موضع ترك فيه المفهوم لقيام
 الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع اه (قوله وتلزم حيث الاضافة الى
 الجملة) في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة لحيث
 لا تنفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة واقول نصب
 الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما
 وجد الملزوم وجد اللازم وايس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

لمشابهته حينئذ الفاعل
 بلا ضعف ويجرى الجبر
 والنصب اذ ذلك على وتيرة
 واحدة ولم تقع حيث
 اسم لان خلافا لابن
 مالك ولا دليل له في قوله
 ان حيث استقر من أنت
 راعيه
 حتى فيه عزة وأمان
 لجواز تقدير حيث خبرا
 وحتى اسم فان قيل يؤدي
 الى جعل المكان وهو
 الحى اذ هو اسم لمكان
 حتى من دخوله والقرب
 منه لا محالة في المكان وهو
 محل الاستقرار بخلاف
 تقرير ابن مالك فانه ليس
 فيه الا الاخبار عن مكان
 استقرار من يرعاه الممدوح
 بانه مكان فيه عزة وأمان
 وهذا لا محذور فيه بل قلنا
 هو نظير قولك ان في مكة
 دار زيد وتطيره في الزمان
 ان في يوم الجمعة ساعة
 الاجابة وهذا من باب

التوسع وتلزم حيث الاضافة الى جملة ما يرفع الاضافة على انها فاعل
 تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة
 لا تنفك وانما الزمت الاضافة الى الجملة لانها المكان النسبية وهي مستدعية للجملة اسمية كانت أو فعلية وضافتها الى
 الفعلية أكثر من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازاة في المكان كذا في الزمان نحو حيث تجده فاكرمه
 فكانت موقعا للفعلية لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمالها اذا ولعدهم عراقها في المجازاة دخلت
 على الاسمية التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ومن ثم أي من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر
 وترجح النصب في نحو جلست حيث زيد أراه على الرفع لانه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب

هذا

ووندت اضافتها الى المفرد كقوله * ونطعنهم حبث الكلى بعد ضربهم * في بيض المواضي حيث في العمائم *
 بجري ونطعنهم بضم العين مضارع طعن بالرفع والكل يضم الكلى بضم الكاف جمع كنية أو كلوة ولكل كيتان وهما الجتان جراوان
 لازقتان بعظم الصلب عند الحاصرتين عليهما شحم محببهما كالغلاف لهما والبيض السيوف والمواضي القواطع ولي
 العمائم شدها على الرأس * والكسائي يقيسه * ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث أن كذا بفتح همزة إن والاولى
 عندي أن يخرج على أن حيث مضافة الى الجملة على الجادة وإن ومعمولاها ٣٦٩ بناويل مصدر هو مبتدأ تلك

الجملة والخبر محذوف
 وحذف خبر المبتدأ بعد
 حيث غير عزير * ووندت
 من ذلك اضافتها الى جملة
 محذوفة كقوله
 اذ ريدة من حيث ما نفخت
 له *

أما بريها حليل يواصله *
 اريدة براء مهملة مفتوحة
 وباء مثناة تحتية ساكنة
 ودال مهملة ريم لينة
 المبوب ونفخت قاحت
 أي اذا ريدة نفخت
 له من حيث هبت * له
 وذلك لان ريدة فاعل
 فعل محذوف يفسره
 نفخت فلو كان نفخت
 مضافا اليه حيث * مع
 جعلها مفسرا للفعل
 المحذوف لزم بطلان التفسير
 اذ المضاف اليه لا يعمل
 فيما قبل المضاف فلا يفسر
 عاملا فيه * وما استند
 اليه من أن المضاف اليه
 لا يعمل فيما قبل المضاف
 فلا يفسر عاملا منظور
 فيه لان الظاهر من

هذا عند قوله مسئلة تلزم اذا الاضافة الى الجملة (قوله ونطعنهم الخ) طعنه بالرفع وطعن في
 السن يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المفازة يطعن ويطن أي ذهب
 والحي جمع حبوة قال أبو علي ويقال حبوه بكسر الحاء جمعها حي وبقي وقوم يقولون حبوة
 بضم الحاء وجمعها حبا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بشيء والبيض هنا السيوف
 والمواضي القواطع ولي العمائم لفها على الرأس (قوله اذ ريدة الى آخره) هذا البيت
 لابي حية بالمشاة التخمية النيري واسمه الميثم بن الربيع من مخضري الدولتين اعني ادرك
 الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحاً جباناً كذاباً وكان له سيف يسمى لعاب المنية
 ليس يذنه وبين الخشب فرق توفي سنة بضع وثمانين ومائة قال ظهري ظي فرميت به فراغ
 عن سهمي فعارضه السهم فراغ فعارضه السهم فزال والله يزوغ ويعارضه حتى صرعه
 وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نباته الى هذا السهم بقوله

وبديع الجال لم ير طرفي * مثل أعطافه ولا طرف غيري
 كلما حدث عن هواه أتاني * سهم الحاظه كسهم النيري

وحدث جاره قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه لصاً فانقضى سيفه ووقف في
 وسط الدار وقال أيها المغتر بنا والمجترى علينا بشئ والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف
 صقيل اخرج بالعقوبة عليك ان ادع والله لا تيسر لك ما تقم لها وما
 فيس تلاء والله لك القضاء خيلاً ورجلاً لانخرج الكاب فقال الحمد لله الذي مسحك كلباً وكفانا
 حرباً اريدة براء مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فدال مهملة قال في الصحاح ريم ريدة ورادة
 وريدة لينة المبوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نفخ فهو بردوما كان نفخ فهو حر
 والبيت في وصف حمار والمراد بالحليل فيه الانف (قوله اذ ريدة نفخت له من حيث ما هبت
 وذلك لان ريدة فاعل محذوف يفسره نفخت) قال ابن مالك أراد اذ ريدة نفخت له من حيث
 ما هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضاً كما جعل التنوين في حينئذ وقال أبو حيان
 لا حجة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهي نفخت له وترفع ريدة
 بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذ نفخت ريدة قال وهذا أولى لانه ليس فيه
 الاحذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفي تأويله حذف هذا رافع والجملة التي أضيفت
 اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها ولم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع فتحمل
 عليه (قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه) في الشرح لا مانع

كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل بخصوص بياب الاشتغال وقد تقدم للصنف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن
 الاستقبال عند انشاده قول الشاعر * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً
 فبعد هذا الحكم بياب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحداً في مثل وان أحد
 من المشركين متجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو
 متأخر ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بياب الاشتغال لا يمكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواقعة بعدها وهي نفخت
 وريدة فاعلاً لا يعمل يفسره السياق لا نفخت بخصوصه * قال أبو الفتح في كتاب النمام ومن اضاف حيث الى المفرد

أعربها اه ورأيت بخط الضابطين قول الشاعر * أماترى حيث سهيل طالعا * نجما يضئ كالشهاب ساطعا مضبوطا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل * وأعربت اذا أضيفت الى المفرد قال شارح الباب وطالع المفعول ثان ل ترى أحوال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذئب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا ٢٧٠ سهيل حال كونه طالعا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيا على الظرف

من كون نفحت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل بخصوص بياب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الفصل الذى عقده لخرج اذ اعن الاستقبال ان قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيد الحكم بياب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا أحدا من مثل وان أحدا من المشركين سيجار كفاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المأخر مع انه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص بياب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفحت وجعل ريدة فاعلا بمحذوف يفسره السياق لان نفحت بخصوصه وفي التعليق ألا ترى ان قوله أتاه برهايدل على ان الريدة نفحت وأنت خبر بيان الكلام الآخر هو كما قلناه آتفان أبي حيان (قوله أماترى حيث سهيل طالعا) بعده * نجما يضئ كالشهاب ساطعا * وفي شرح الباب وطالع المفعول ثان ل ترى أحوال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة أى زائد فى المعنى بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذئب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا سهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كانه قيل اما نحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا اه وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى يراه طالعا وفيه أى موجود فحذف الخبر * وهذا تطير ما خرجنا عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا واجب مثلا بفتح الهمزة أى من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كافي البيت * واذا اتصل بها ما الكافة * عن الاضافة لها * ضمنف معنى الشرط وخرمت الفعلين كقوله حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الزمان وهذا البيت * المسمى مثله عند العرويين بالمدرج لكونه أدرج أول عجز فى آخر صدر وأول العزم منه الهاء من الله * دائل على حيثها الزمان عندى * يقدر

وحذف مفعولا ترى نسيا منسيا كانه قبل اما نحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا اه قلت جعل المضاف اليه مع ان العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى أن تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى يراه طالعا وفيه أى موجود فحذف الخبر * وهذا تطير ما خرجنا عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا واجب مثلا بفتح الهمزة أى من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كافي البيت * واذا اتصل بها ما الكافة * عن الاضافة لها * ضمنف معنى الشرط وخرمت الفعلين كقوله حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الزمان وهذا البيت * المسمى مثله عند العرويين بالمدرج لكونه أدرج أول عجز فى آخر صدر وأول العزم منه الهاء من الله * دائل على حيثها الزمان عندى * يقدر

وكان ذلك من جهة قوله فى غابر الزمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بقدر واما مستقر صفة نجاحا وذلك لا يوجب أن يراد بـ حيث الزمان أيضا لاحتمال أن يكون المراد أينما تستقيم يقدر لك الله النجاح فى الزمان المستقبل والظفر بالمقصود والغابر للمستقبل أو الماضى من الاضداد والمراد فى البيت الاول والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(حرف الخاء المعجمة * خلا) على وجهيهما أن تكون حرفا جاريا للمستثنى نحو قام القوم خلا زيدا ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام أي أنها لا تتعلق بشئ وموضعها أي موضع مجرورها نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى في قولك قام القوم الا زيدا وقبل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها ولقائل أن يقول لانسلم أن معنى العدية ما ذكره وانما معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل يصله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفعول لا تتفاته عنه واما الاستدلال بأنها منزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع أحكامه الا ترى أن هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف بعمله والثاني أن يكون فعلا متعديا نصبه أي للمستثنى واحترز بقوله متعديا أي بنفسه عن أن يكون فعلا قاصرا يتعدى بواسطة من قولك خلت الدار من الانيس فان هذا المعنى ليس مراد في الاستثناء وانما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدى بنفسه كقولهم اقبل هذا او خلاك ذم وقاعلها أي فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى على الحد المذكور في فاعل حاشا فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميرا عائدا إلى البعض أي قام القوم خلا بعضهم زيدا وقد تقدم البحث فيه والجملة الاستثنائية المذكورة مستأنفة أو حالية ينبي هذا الاحتمال فيها على خلاف في ذلك مذكور في الباب الثاني وتقول قاموا خلا زيدا بنصب زيدا وان شئت خفضت فقلت خلا زيدا الا في نحو قول لبيد رضي الله تعالى عنه لا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل ٢٧١ الباطل الذاهب الفاني وهو مأخوذ من قوله تعالى كل

شيء هلك الا وجهه فهنا يجب نصب المستثنى وهو ذلك لان ما هذه مصدرية فدخلها بعين الفعلية المقتضية للنصب وينفي الحرفية المقتضية للجر وموضع ما خلا نصب فقال السيراني على الحال من الفاعل مثلا في قولك قام القوم

يقدر لك الله النجاح في الرمان المستقبل اه وأقول مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك

(حرف الخاء المعجمة * خلا)

(قوله لانها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها) الجواب عن هذا ان تعدي الحرف يصل معنى الفعل المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عنده من قال به لانها أوصلت معناها إلى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله الا في نحو قول لبيد ألا كل شئ الخ) لبيد هو أبو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيدا فان قبل الحال نكرة والمصدر المسموك المحكوم له بالتعريف كما يقع المصدر الصريح المقترن باداة التعريف نحو أرسلها العراء لا يشير إلى قول لبيد يصف حمارا وأنته وأرسلها العراء ولم يذرها * ولم يشفق على نقص الدخال قال صاحب الصحاح العراء ذلك ويقال أو ردا به العراء اذا أوردتها جميعا ويزدها بأعجام الدال الأولى واهمال الثانية أي يطردها ونقص بالكسر نقصا ادا لم يتم مراده والداخل في الوردان يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ماء ساء أن يكون قد فاته ولقائل أن يقول لا يلزم من اغتفار مجيء الحال مقترنة بالاعتذار مجيئها مصدر امر فبالإضافة إلى الصير إذا ل في ذلك جنسية فدخلها نكرة في المعنى بخلاف فيه وأيضا فجيء الحال معرفة قليل قابل للتأويل فلا ينبغي ارتكاب مثله في تركيب كثير وقيل موضع ما خلا نصب على الطرف على نيابتها وصلتها بالنصب على انه مفعول معه أي نيابتها مع صلتها عن الوقت وجر الصلة بالعطف على الضمير المخموض بدون إعادة الخافض بإياه أكثر البصريين والقول بان النصب على الطرف بطريق النيابة طاهر فان الحين كثيرا ما يحذف قبل المصدر الصريح والمثول فينبو عنه نحو آتيل قدوم الحاج وأكرمك ما در شارف أي حين قدوم الحاج وحين ما در شارف ثم حذف الحين وناب القدوم وما در شارف عنه ومعنى قاموا ما خلا زيدا على القول الأول وهو قول السيراني قاموا خالين عن زيدا وهذا يترأى منه انه جعل خلا الاستثنائية قاصرة تتعدى بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول خالين زيدا أي متجاوزين زيدا كما ذكرناه قبل وعلى القول الثاني وقت خلوهم عن زيدا وهذا كالاول فالصواب وقت خلوهم زيدا أي تجاوزهم إياه وهذا الخلاف المذكور في محلها أي في محل

اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك يزيد وهو الضمير في مرز يد وكقولك زيد اضرب والضمير للنصب وذلك ممتنع قال ويقوى عند مذهب الانحش كوفيين أعني كونها اسمافرب مضافة الى النكرة فعني رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كبير من هذا الجنس واعرابه رفع أبدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك أقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهم ما يتناسبان بما في رب من معنى القلة ولم يصرح بسبب بناء رب عنده فان قال لتضمنها معنى حرف النفي من حيث ان القلة تجري مجرى النفي فيلزمه بناء أقل المراد به النفي في قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان قال لتضمنها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف كما ذكره ابن الحاجب في كم الخبرية فهو لا يرتضيه كما سيأتي ويمكن أن يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق في بعض لغاتهم وهو ما كانت الباء فيه مخففة فحملت المشددة الباء عليها طرد الباب وليس معناه التقليل دائما خلافا لآل كثيرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماة ولا للتقليل في أكثر الاوقات خلافا لقوم ولا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافا لجماة ولا الاثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع وانما ذلك ٢٧٣ مستفاد من السياق خلافا لآل آخرين

وقد فات المصنف هذه الاقوال الثلاثة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهذا اختيار ابن مالك وليس فيه افصاح بأن ذلك بحسب الوضع أولا وقال الرضى التقليل هو أصلها ثم استعملت في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفي الأول وهو ورودها للتكثير قوله تعالى يجوز بما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين أي تكثروا دأبهم الاسلام لما شاهدوه

(قوله فن الأول بما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضي ان هذه الآية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون ودادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا رآوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فامعنى التقليل قلت هو وارده على مذهب العرب في قولهم لعلمك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحذرون من التعرض للغم المظنون كما يتحذرون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الآية لو كانوا يؤدون الاسلام مرة واحدة فبالحرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم يؤدونه في كل ساعة وقيل تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مهوتين فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم غموا فذلك قليل وقولا لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جى بها على افظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لا فعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جر به رب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الاعلى النكرة (قوله فيارب يوم الخ) الآتية غير النافرة والتمثال بالتمثاة الفوقية المكسورة في أوله وبالمثلثة في ثالثه

٢٥ في ل من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب وقول أهل التقليل انما قلل لان أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمتع خلاف الظاهر وفي الحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وهو مسوق لا فادة ان ذلك كثير لا قليل وهو مع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يارب صاعه لن يصومه يارب فاعله لن يقومه وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا من صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده وكثيرا من قامه لا يقوم مثله بعد لا احترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه ان أدركتموه فغرضه تعلق بالتكثير لا بالتقليل وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ووجهه ان الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالفرض اذا اعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر فعلم ان الصائم في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجرد من ال ولا يجوز أن تكون الهاء في محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر بما أسلفناه انه بمعنى الماضي فلو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ مضافة الى غير معمول لها فتفيد التعريف فيمتنع أن يكون مدخولا لرب واللازم باطل وقال الشاعر فيارب يوم قد لهوت ولبلة * يا نسة كانها خط تمثال وهو اللعب وقد يكتفى به عن الجماع والآتية التي تأنس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثلثة الفوقية ولا

والتي بعد الميم مثلثة ولا يتعلق قوله بالنسبة بل هو المملوك بالالفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف
 أي لهوت فيها بالنسبة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابط للصفة الاولى ومتعلق اللهو أي رب يوم لهوت فيه بالنسبة وليلة
 لهوت فيها بالنسبة **وقال آخر** ربحاً أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات **أوفيت** أشرفت والعلم الجبل والشمالات
 جمع شمال وهي الريح المعروفة **وتوجيه ذلك** أي توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفي بعض
 النسخ ووجهه أي الدليل **بأن الآية والحديث والمثال** المحكي عن الاعرابي **بمسوقة للتخويف** والتحذير والاحسن
 مسوقات اذا جازع منكسرات أحسن من منكمسرة ومن ثم ورد فلا تظلموا فمن أنفسكم بعد ذكر الاربعة الحرم
بأن البيت مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما بضمير الاثنين أي من التخويف والافتخار **بالتقليل**
 وأقول الافتخار بالتقليل قديقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فالظفر به
 مع هذه الحالة يناسب الافتخار ٢٧٤ **وحينئذ فقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كلياً**

منعناه وان قصده جزئياً
 باعتبار البيتين اللذين
 أنشدهما وأمثالهما فلا
 تعقب عليه اذ ما وقع به
 الافتخار في البيت الاول
 هو لهوه بأمرأة جميلة
 وما افتخر به صاحب البيت
 الثاني هو ايقافه في جبل
 عال ورفعه ربح الشمال
 لشوبه وكل مما في الاول
 والناسي ليس أمراً عزيز
 المثال لا يحصل الا بشق
 النفس والافتخار بمثل
 ذلك لا يكون الا بالكثرة
 ولا يكون بمجرد الحصول
 في الجملة **بأن الثاني**
 وهو ورودها للتقاييل
بأن قول أبي طالب في النبي
 صلى الله عليه وسلم

الصورة (قوله ربحاً أوفيت في علم الخ) هذا البيت جذية البرش وكان به برص فكنت العرب عنه
 بالبرش اعظاماً له وكان يعرف بالوضاح يصف سريته أسرى بها الى غزاة أو انقطاعاً عرض له من
 جيشه في بعض مغازيه فكان يرثيه ولم بكل ذلك الى غيره أخذ بالحرز والثقة والعلم ههنا الجبل
 والشمالات جمع شمال وشمل بالتحريك وشمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال الريح التي تهب
 من ناحية القطب وفيها خمس اغات شمال بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال وشمال مهـ موز
 وشامل والجمع شمالات قال جذية البرش ربحاً أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
 فادخل النون الخفيفة في الواجب ضرورة وشمائل أيضاً على غير قياس كأنهم جمعوا شماله
 جمع جمالة وشمائل (قوله ولا يناسب واحد منهما ما التقليل) يعني واحد من التخويف
 والافتخار وفي الشرح ان الافتخار بالتقليل قديقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه
 عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كلياً لا يصح
 اهـ وأقول ان المصنف لم يقل القليل حتى يقال ان القليل قديناسب الافتخار من غير جهة
 قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان القليل قديناسبه
 بغير جهة قلته (قوله وايض يستسقى الغمام بوجهه * الخ) شمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم
 والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت
 وما ترك قوم لأبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل
 يحوط يحفظ والذمار بكسر الهمزة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح الهمزة وسكون الراء
 للتخفيف وأصلها **كسورة الحاد من كل شيء والموا كل المتكلم على غيره وفي التمتع لافاظ**
الجامع الصحيح وايض لا يجوز ان يكون في موضع جرب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * شمال اليتامى عصمة للارامل **وما**
 وهذا مبني على أن أبيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت
 وما ترك قوم لأبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد فلا يكون
 مما المصنف بصده ويحيط بكلاً ويرعى والذمار بكسر الهمزة ما يحق عليه حمايته والذرب بذال همزة فراء فوحدة
 على زنة كتف سكنت راءه تخفيفاً وهو الحاد والموا كل المتكلم على أصحابه ويستسقى مبنى للفعول وشمال وعصمة منصوبان
 ويجوز رفعهما على انهما خبرا محذوف والثمال بكسر المثلثة الذي يكفي الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به أي يتمسك
 ويمتنع والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن
 فيهم من نساء وقد يقال الاستسقاء ما كان بعد الهجرة فامعنى قول أبي طالب يستسقى الغمام بوجهه وجوابه ان الخطابي
 روى بسنده خبراً فيه ان قريشاً تابعت عليهم سنو جدي في حياة عبد المطلب فارتقى هو ومن حضره من قريش أباقيس
 فقام عبد المطلب واعتضده بن ابنه حمزة أصوات الله عليه وسلامه فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبيض وقد كبر ثم

دعافسقوا في الحال فقد شاهد أبو طالب مادله على ما قال ذكره السهيلي في الروض الانف وقد أوردته في تعليق على البخاري وقول
الاخر في الأرب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان وذى شامة غراء في حوجهه * مجللة لا تنقضى لاوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معاوثمان أراد به المولود الذي ٢٧٥ لأب له عيسى ويذكره بنو الولد

الذي لا أبوين له أبو آدم
عليهما الصلاة والسلام
وبنى الشامة القمر وأصل
لم يلد له لم يلد له بكسر اللام
واسكان الدال ثم سكنت
اللام تشبها لها ابتاء كنف
فالتقى ساكنان فحركت الدال
اتباعا للفتحة الياء أو بالضم
اتباعا للضممة الهاء والشامة
الحال وانظروا وصفها بالغراء
فانه غير مناسب وذلك لان
الغراء تأنيث الاغرو وهو
الابيض وشامة القمر سوداء
وهي المبرئة بالكلف وكذا
وصفها بمجللة غير مناسب
فان معناها التي عمتها
بالتغطية وليس هذا شأن
الشامة وفي شرح الشافية
للجاري بردي أنشد هذا
البيت هكذا

وذى شامة سوداء في ح

وجهه *

مخلدة لا تنجلي لزمان
وهو ظاهر روح الوجه ما بدا
من الوجنة وهي ما ارتفع
من الخد وهو في البيت
استعارة للتعبير في
أفاده التكثير في الخبرية
وفي باب كم من كتاب سيبويه
ومعناها معنى رب وفيه
أيضا واعلم ان كم في الخبر
لا تعمل الا فيما تعمل فيه

وماترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل

يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم
من جوز في ابيض الرفع والنصب اه وفي الروض الانف السهيلي فان قيل كيف قال أبو
طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استسقاؤه عليه الصلاة
والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان
أبا طالب قد شاهد من ذلك أيضا في حياة عبد المطلب مادله على ما قال روى أبو سليمان أحمد
ابن محمد بن ابراهيم السبتي النيسابوري ان رقيقة بنت أبي صيفي بن هشام قالت تتابعنت على
قريش سنوجد ب فيينا نار افاقة أو مهومة ومعنى صنوى اذا أناهم انف صبت يقول يامعشر
قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فخيلا بالحيا وانحصب الا فانظروا منكم
رجلا طولا عظاما أبيض له فخر يكظم عليه الا فليخلص هو وولده وليد لف اليه من كل بطن
رجل فليشنوا من الماء وليمشوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعاء فليستسقى الرجل ويا مؤمن
القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقصصت رؤياي فبأبى أبطحي الا قال هذا شبيهة الجدة
وتنامت عنده قريش ثم ارتقوا أبا قيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد اصاب الى الله
عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيفع أو قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف
الكربة أنت عالم غير معلم ومقول غير مجمل اللهم أمطر علينا غيثا مريعا مغدقا فغارا مورا
حتى انفجرت السماء من مائها اه ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر فهمومة اسم فاعل
من هو م بتشديد الواو اذا نعت وصنوى أخى من قولهم اذا خرج نخلة ثمان أو ثلاث من أصل
واحد لكل واحدة منهن صنوى والاثني صنوان وللجميع صنوان برفع النون وaban الشئ
بكسر الهجمة فتشديد الواو واحدة وقنه والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام
بضم الهـ ملة وتخفيف المعجمة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيظ يقال كظم فلان غيظه
اذا حبسه فعلى هذا التعليل ويدلف بالدال المهملة من دلفت الكتبية في الحرب
اذا تقدمت ويشنوا من الماء يعني يغتسلوا من ش الماء على الشراب فرقه عليه وايفع بمثناة
تحتية ففاء في الصحاح ايفع الغلام أى ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي
القاموس ايفع الغلام راهق العشرين وراموا برحوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس
يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقاء
بل وصفه بالخير والصلاح (قوله الأرب مولود الخ) يلد له بسكون اللام وفتح الدال وأصله
بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا
أو بالضم اتباعا للهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء
غير مناسب لان غراء تأنيث أغرو وهو الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناه عامة
بالتغطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد الجاري بردي هذا البيت

وذى شامة سوداء في حوجهه * مخلدة لا تنجلي لزمان

رب لان المعنى واحد الا أن كم اسم ورب غير اسم وبهذا استدل ابن مالك على ان رب للتكثير قال ولا معارض لهذا النص في كتاب
سيبويه وعورض بأن من عاداته في الكتاب اذا تكلم في الشواذ أن يقول ورب شئ هكذا يريد انه قليل نادر وفي افادته تارة
وافادة التقليل في تارة أخرى قد على ماسياتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جبر ورجل فتكون

للتقليل وقال فويق جليل شامخ لن تناله * بغتته حتى نكل ونعملا * فالتصغير في كل من فويق وجليل راجع الى
التقليل ولا يجوز أن يراد به التصغير لما فاة وصفه بما ذكره للحقارة والشامخ العالي المرتفع وقنه الجبل بضم القاف أعلاه وما
أحسن قول القائل علافا يستقر المال في يده * وكيف يملك ماء قنة الجبل والكلال الأعياء * وقال لم يدري الله
تعالى عنه وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويبة تصفر منها الانامل * والمراد بالدويبة الموت تصغير داهية
فالظاهر انه للتعظيم لا للتقليل وقول القائل الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه
تعسف * الا أن الغالب في قدو التصغير افادتهم للتقليل ورب بالعكس * اذ الغالب افادتهم للتكثير وقد عرفت ما في ذلك
وتنفرد رب * من سائر حروف الجر * بوجود تصديرها * واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر الان في قوله
اماوى انى رب واحداه * ٢٧٦ قتل فلا أثر لى ولا قتل وهذا كما تراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافي

المصدرية بدليل صحة
قولك ان زيدا ما قام وزيد
لا بوه قائم وقد تابعه بعض
شراح التسهيل على هذا
الغلط * ووجوب تنكير
مجرورها * وهذا هو
المعروف وأجاز بعض
النحويين تعريفه بال
وأنشد قول الشاعر
ربما الجامل المثل فهم *
بجر الجامل وصفته فان
صحت روايته كذلك حل
على زيادة ال فان قلت
لا نزاع في صحة مثل رب
رجل وأخيه والثاني
معرفة قطعا قلت
اغتمسوه من حيث ان
رب لم تبشره والثواني
يغتمسها لا يغتمس في
الاول فان قلت قد
حكى الاصمعي رب أخيه

وحر الوجه ما بدا من الوجه اه وأقول الاغراض ما كان من الخيل في جهته بياض ثم
استعمل للشرىف والمشتهر حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة
مجالة مغطية لجميع محالها ليست بحيث يظهر بعضها من اثنائها وقد أنشد ابن أم قاسم هذا
البيت في الجنى الداني

وذى شامة سوداء في حروجه * مجالة لا تنقضى لزمان

(قوله فويق جليل الخ) فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنه الجبل بضم القاف وتشديد
النون أعلاه والكلال الأعياء (قوله وكل أناس الخ) الدويبة تصغير داهية وهى الموت
قال الجار بردى وأجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير
لتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فنحن النفوس قد يكون
بالامر الصغير الذى لا يؤبه به اه وتمثيل المصنف بجليل ودويبة للتكثير وبمجرور جليل
للتقليل مبنى على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التصغير والتقليل والافادتهم في
جليل ودويبة للتعظيم لالة تكثير على ما قيل بحسب ارتفاع الشأن والتكثير بحسب الكم
تخفيفا أو تقديرا كافي المعدودات والموزونات والمشباه به وان التصغير بحسب الخطا
الشأن والتقليل بحسب الكم (قوله وتنفرد رب) يعنى عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب
تصديرها أو رد على هذا أبو حيان قول الشاعر

اماوى انى رب واحداه * قتل فلا أثر لى ولا قتل

والجواب ان المراد بتصديرها في كلامه هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ألا ترى
ان ما حرف نبي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار
الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر (قوله وغلبة حذف معداها) المراد بعدى رب
الفعل الذى مجرورها معنوله وفي الشرح المراد بعداها الفعل الذى تعديده كان يقال لك

ما

ورب أبيه قلت هو من الندور فكان فلا يرد * ونعته ان كان ظاهرا

وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك
الاخفش والغراء والزجاج وابن ساطاه وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح * وهو افراده
وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا * فتقول رب رجلا ورب رجلا ورب امرأة استغناء بتمييزه
وجمعته وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهم رجلا وربهم امرأة حكوا ذلك نقلا عن العرب
وقال ابن عصفور انهم أجازوا ذلك قياسا وليس كما قال كذا في الجنى الداني وهل هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة
أو هو نكرة قولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثاني قوم منهم الرنخسرى وابن عصفور * وغلبة
حذف معداها * أى الفعل الذى تعديده كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت
قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهررون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر

ووضيحه * وسيد كرم المصنف مثال وقوعه مستقبلا في اعماله المحذوفة بعد الغاء كثيرا * كما قال ابن مالك واستشكله ابن قاسم انه لم يرد الا في اثنين كما قال بعضهم واعلمه اراد بالنسبة الى بل * وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبدونهن أقل أى كقوله * أى قول امرئ القيس * فلهيها عن ذى غمام محول الطروق الاتيان ليلا والمرضع التي لها ولد رضيع واذ انبت على الفعل أنبت فتقول أرضعت فهي مرضعة والهيها شغلها والتمام جمع تيمة وهي العوزة وأحول الصبي فهو محول اذ انتم له حول أى سنة وانما خص الحبل والمرضع لانهم أزهده النساء في الرجال وأقلهن شغفاهم يقول قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بأنفسهما متخلصين منى وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع النحويين على ان الجوف في ذلك برب المحذوفة لا بالغاء وقوله * وأيض يستقي الغمام بوجهه * * شمال اليتامى عصمة للارامل وقد مر انشاده والتنبيه عليه على ان الظاهر كون أبيض منصورا لا مجرورا برب وشاهد النحاة المشهور قوله * وقاتم الاعماق حاوى المحرق * وسيأتى الكلام عليه في محله * وقوله ٢٧٧ بل بلدى صعدوا كام * * بل بلدى صعدوا كام *

ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت (قوله قتل حبل قد طرقت ومرضع) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس بحره * فالهيها عن ذى غمام محول * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت أنبت ليلا والمرضع التي لها ولد ترضعه ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو أرضعت فهي مرضعة والتمام بالمتناة الفوقية في أوله جمع تيمة وهي التي تعاق على الصبي من العين وأحول الصبي تم له حول أى سنة وانما خص المرضع والحبل لانهم أزهده النساء في الرجال (قوله بل بلدى صعدوا كام) الصعد بضم المهملة جمع صعد بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الالكمة معروفة والجمع أكم والكلمات وجمع الالكمة كام مثل جبل وجبال وجمع الالكمة كام مثل كتاب وكتب وجمع الالكمة كام مثل عنق واعناق وفي القاموس الالكمة التل من حجارة واحدة أو هي دون الجبال أو الموضع الذي يكون أشد ارتفاعا عما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا (قوله وبانها زائدة في الاعراب) أى غير متعلقة بشئ كما هو شأن الحروف الزائدة دون المعنى لا فادتم التقليل والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا فانما زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فينابى ذلك قوله أولا وغلبة حذف معداها وأقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولولا الجارة للضمير عند سيبويه لشذوذ الاول كما صرح به المصنف في أوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني وقد قدمنا ان مراده من قوله وتنفر درب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه هنا

الصعد بضم الصاد والعين المهملتين العقبات جمع صعد بفتح الصاد كحجر وعجوز وفي القاموس ان الالكمة على زنة الالكال جمع أكمة قال وهي التل من القف من حجارة واحدة أو هي دون الجبال أو الموضع يكون أشد ارتفاعا عما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا وفي الصحاح ان الالكمة كالا عناق جمع أكم كعنق جمع أكام كجبال جمع أكام كأكمة وقوله رسم دار وقت في طله * * كدت أقضى الغداة من جلله وقد تقدم الكلام عليه في جمل * * وهذا عطف على بوجوب

تصديرها من قوله فيما تقدم وتنفر درب بوجوب تصديرها أى وتنفرد أيضا بانها زائدة في الاعراب * أى بحسب الاعراب فلا تتعلق بشئ كما لا تتعلق الزائدة بشئ وقد صرح بذلك في الباب الثالث * لولا في المعنى * فانما بحسبه غير زائدة لا فادتم التقليل أو التكثير وهذا من قوله * لعل الله فضلكم علينا * حيث تكون لعل حرفا جارا فانما زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهي مرادة من جهة المعنى * وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فينابى ذلك قوله أولا وغلبة حذف معداها * فعل مجرور بها في نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية * وعندى هو الخبر * وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية * أى على انه مفعول به وناسبه الفعل من قولك لقيت * وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع على الابتدائية * ولقيته هو الخبر * أو نصب * على انه مفعول بفعل محذوف على شريطة التفسير أى لقيت لقيته * * كذا لقيته * * فانه يحتمل الوجهين * * ان هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدما على المفعول اذ لا مانع منه ورب صالح لقيته لا يجوز تقدير الناصب مقدما لاستلزامه خروج رب عن الصدارة وهو باطل فيجب تقديره مؤخرا

ووجوز مراعاة محله كثيرا لان جاره وهو رب في حكم الزائد وان لم يجز مرت بريد وعمر الا قليلا قال الشاعر
 ووسن كسنيق سناء وسنا * ذعرت بدلاح الهجير نهوض * وعن الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي
 التسهيل * فحذف سنا * وهي بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر
 من كلام المصنف * على محل سن * وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه
 والمعنى ذعرت * بالدال المعجمة أي أخفت * بهذا الفرس الذي وصفه بقوله مدلاح الهجير نهوض وكان المراد بالدلاح
 بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدلح على وزن الصرد
 الفرس الكثير العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها * ثورا وبقرة عظيمة *
 كالجبل في العظم والضخامة * وسنيق * بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فتنة تحتية ساكنة فقفاف * جبل
 بعينه * وفي القاموس والسنيق ٢٧٨ كقبيط بيت محصص جمعه سنيقات وسنايق وكوكب أبض وأكمة وموضع

وسناء * بالمد * ارتقا
 وزعم الزجاج وموافقوه
 ان مجرورها لا يكون الا
 في محل نصب * دائما
 حيث لا يكون في اللفظ
 ما يصلح لعمل النصب قدره
 وهو تكلف لا داعي اليه
 والصواب ما قدمناه *
 من انه تارة يكون في محل
 رفع قطعا وتارة في محل
 نصب قطعا وتارة يحتمل
 الامرين * واذا زيدت
 ما بعدها فالغالب ان
 تكفيها عن العمل وان
 تهتم بالدخول على الجملة
 الفعلية وان يكون
 الفعل الذي صدرت به
 تلك الجملة الفعلية ماضيا
 لفظا ومعنى كقوله

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هذا وبين قوله وغلبة حذف معداها على
 تفسير نارب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها بيان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله
 وبانها زائدة في الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرمان وابن طاهر بما سيقت قوله المصنف
 في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب في نحو رب رجل صالح لقيته
 أولقيت ليست لتعدية عامل قول الرمان وابن طاهر وان قول الجمهور هي فيهما حرف جر معد
 وناقشهم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بحال وعدا وحاشا اذا جرن فانهم
 مفيدان لمعنى الاستثناء وليس بمتعلقات بشئ * ويجب انهم حروف جر وانما هن حروف
 استثناء خفص بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالالف لا يزول الفرق بينهما أفعالا وحروفا
 كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قول دوسن كسنيق الخ) السن بكسر المهملة
 والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي آخره قاف والسنم
 بضم المهملة وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسنم
 البقرة العظيمة وأقول بل يظهر منها أن السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر
 وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم
 ولم يصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على
 هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان دلح على وزن صرد الفرس الكثير
 العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها (قوله
 قول أبي دواد * ربحا الجامل المؤبل فيهم) * هذا صدر بيت عجزه * وعنا جيج بينهن المهار *
 وأبودوا دبهمتين أولاهما مضموم وبينهما واو مخففة قالف هو أبو محمد بن سلام الأبادي

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات * فان هذا الخبر
 عن حال ماضية فأوفي ماض لفظا ومعنى * ومن اعلمها * مع زيادة ما بعدها * قوله
 بين بصرى وطعنة نجلاء * فجر ضربة برب مع وجود ما الزائدة وطعنة مجرور أيضا بالعطف على ضربة والنجلاء بالمد الواسعة
 البيئة الاتساع فان قلت بين انما اتضاف الى متعدد وبصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف
 اليه بين محذوف والتقدير بين أما كن بصرى فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه * ومن دخوله على * الجملة الاسمية
 قول أبي دواد * بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف وهو شاعر من اباد * ربحا الجامل المؤبل فيهم *
 والعنا جيج بينهن المهار الجامل القطيع من الابل مع راعيها والمؤبل المعد للقتية يقال ابل مؤبله اذا اتخذت للقتية
 والعنا جيج بعينه مهملة فنون فالف جيمين بينهما مثناة تحتية جباد الخيل واحد * غنجوج كه صفور والمهار بكسر الميم
 جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة وقد سبق ان بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجامل شاهد على ان رب قد
 يجز المعرفة وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا * وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

والجمهور وعليه يحتاج الى تأويل هذا البيت وقد خرجوه على ما ذكره المصنف بقوله **﴿وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوف والجملة صفة لما في أي رب شيء هو الجامل على ذلك خرجوه الفارسي وابن عصفور قال ابن مالك والصحيح ان ما في البيت زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأت للدخول على الفعلية **﴿ومس دخولها على الفعل المستقبل **﴿قوله تعالى **﴿وربما يود الذين كفروا **﴿لو كانوا مسلمين **﴿وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى وتفتح في الصور وفيه تكلف لا قضاة ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل **﴿وهذا ظاهر **﴿والدليل على استقبال ما بعدها قوله فان أهالك فرب فتى سيدي * على مذهب رخص البنان **﴿جاء الفعل بعدها مفتوحا بحرف التنفيس والمذهب بالذال المعجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصادة مهملة الناعم والبنان بفتح الموحدة وثوبين بينهما ألف اطراف الاصابع **﴿وقوله **﴿أي قول من يقول والا فالظاهر التأنيث لان الشعر لام معاوية **﴿يارب قاتلة عدا * بالهف أم معاوية **﴿فاعل مجرور هاء في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف المجرور ورب وقد يقال الموصوف محذوف أي يارب امرأة قاتلة **﴿وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد **﴿الباء **﴿والتحفيف **﴿لها **﴿والاوجه الاربعة **﴿وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء وفتحها مع تحفيف الباء ثابتة **﴿ومع ثاء التأنيث ساكنة ٢٧٩ أو محرركة **﴿بالفتح **﴿ومع التجرد منها **﴿أي من ثاء التأنيث الساكنة والمحرركة **﴿فهذه اثنتا عشرة **﴿لغة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة **﴿والضم **﴿للراء **﴿والفتح **﴿لها **﴿ومع اسكان الباء **﴿مخففة **﴿ومع الحرفين **﴿الراء **﴿والباء **﴿ومع التشديد **﴿الباء **﴿ومع **﴿التحفيف **﴿لها **﴿فهذه أربع لغات تضم الى الاثنى عشرة كما قال أولها وبقي عليه لغة أخرى حكاه ابن قاسم في الجني الداني ربتا وهي مما يقوى**

بكسر المهملة وتخفيف المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعائه وقيل من جل الشحم اذا ذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقتية وبكسرهما متخذ الابل وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعائه والعناجيج بالعين المهملة وجميع جمع عنجوج كعصفور جياذ الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والاثني مهرة والجمع مهر (قوله وفيه تكلف لا قضاة ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل) قال التتعا زاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حرازة اه وفي كلام المصنف نظرا فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي التحق فاستعمل مع هاء المتحصة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل

﴿حرف السين المهملة * السين المفردة﴾

القول باسمية رب فأماله ﴿حرف السين المهملة﴾ السين المهملة حرف يختص به المضارع فلا يوجد في غيره أصلا **﴿ويخلصه للاستقبال **﴿بعد أن كان قبل وجوده صالحا وللحال فان قلت يقدر في ذلك قول الشاعر فاني لست خادلكم ولكن * سأسعي الا ان ادبغت منها فان الا ن للزم الحاضر في دفع الاستقبال قلت قد اعترض عنه بان مراده بالان النقر يب قال في الجني الداني وقد لا يحتاج الى التأويل بالنقر يب بل يقال انه مقدر بمن كانه قال سأسعي من الا ن قلت فيستحيل المعنى حينئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداءه زمانا حاليا وما هو الا بمنزلة ان يقال سأسير غدا من الا ن مریدا بالان حقيقة من غير تأويل واستحالة ظاهرة **﴿ويتميز منه منزلة الجزئية **﴿فكانه بعض أجزاء المضارع **﴿ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به **﴿وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه فتختلف العمل هنا لهذا العارض **﴿وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين **﴿فانهم ادعوا ان السين في نحو سيقوم زيد مأخوذ من سوف فالتنفيس في الحقيقة انما هو بسوف واكن حذف ما عدا صدرها تخفيفا ورجح ابن مالك مذهبهم بانا قد اجتمعنا على أن سوف وسووهي فروع سوف فلتكن السين فرعها لتلايلهم التخصيص من غير تخصص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسوية بهم مساو ولا يمس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلا برأسها وزيفه ابن مالك بانهم ادعوى مردودة بالقياس والسمع أما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي اعني مقصده مطلق المضي دون****************

تعرض لقرب الزمان وبعده فينبغي ان لا يقصد بالاستقبال الامطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجزى
 المتقابلان على سبيل واحد والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل صحيح لذلك فكان المصير اليه أولى وأما السماع فتعاقب
 سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد قال الله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً وقال تعالى
 والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً وكأن المصنف ارتضى ما ذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس
 المستفاد منهما غير متفاوت فقال لا ولمدة الاستقبال معه أضيق منهما مع سوف خلافاً للبصريين وقد فوّش ابن مالك
 بان قياس أحدهما قبلين على الآخر لا يجدي شياً لجواز أن يكون كل منهما مختصاً بحكم مقابل لحكم مقابله مع كونهما
 مشتركين في حكم واحد مع انه قاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت الى ما قاسه وأيضاً قاس المضارع المقترن بالاداة الموجبة
 للتخصيص على الماضي المطلق الخالي منها وليس ذلك بصحيح فان الماضي اذا كان خالياً من الاداة كقدم مثلاً دل على الماضي
 المطلق واذا اقترن به ادل على الماضي القريب من الحال وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فانه يختلف معناه بحسب خلوه
 عن الاداة واقترانه بها أو ما دلت عليه السماعي فليس يقاطع لجواز أن يكون المقيد بسوف مترخياً للطائفة من المؤمنين
 وبالسبب غير مترخٍ كثير الطائفة أخرى اذ ليس ثم ما يدل على ان كليهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وهو معنى
 قول العربين فيها اقتداء بسببويه بحرف تنفيس أي هي حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول
 وقوله بحرف توسيع خبر المبتدأ المتقدم الذي هو المضاف من قوله معنى قول العربين على حذف مبتدأ أي هي حرف
 توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط أي قول العربين هي حرف
 تنفيس معناه هي حرف توسيع والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته وذلك انها نقلت من
 النقل وفي بعض النسخ قلب من القلب ٢٨٠ المصارع من الزمن الضيق وهو الحال أي الزمن الواسع وهو الاستقبال

وأوضح من عبارتهم قول
 الزنجشري وغيره حرف
 استقبال وقد أسلفنا ان
 أولئك العربين اقتدوا في
 ذلك بسببويه امام النحاة

(قوله ولو سلم) في الترح لا محل للواو هنا والظاهر انما زائدة فان قلت لعلها للعطف أي ثم
 لان سلم انما في الآية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعني ثم
 دون عاطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل مجرد التدرج عما قبلها
 لما بعده او فيه بحث مضي في الالف المفردة (قوله تريد ان ذلك دأبه) الدأب بفتح المهملة

وهو زعم بعضهم انها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين الآية به واسكان
 يعني قوله تعالى ستجدون آخرين يريدون ان يأمنوكم ويأمنوا قومهم كلار دوا الى الفتنة اركسوا فيها والمراد بهم هؤلاء الآخريين
 على ما في الكشف وغيره قوم من أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة اسلموا وعاهدوا اليا من المؤمنين فإذ ارجعوا الى قومهم
 كفروا ونكثوا وعاهدوهم وقضية ذلك أن يكون المراد الاخبار بالاستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخريين على تلك الحالة
 واستدل بهذا الزاعم عليه أي على محيى السين للاستمرار في بعض الاحيان بقوله تعالى سيفعلون السفهاء من
 الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها مدعيان ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال جئات السين اعلاما بالاستمرار
 لا بالاستقبال انتهى كلام هذا الزاعم وهو الذي قاله من ان السين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال لا يعرفه
 النحويون وما استدل به في اثبات زعمه بهذه الآية من انها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه قال الزنجشري فان
 قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للكره أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب
 اذا وقع لما يتقدمه من توطئ النفس وان الجواب العتيق قبل الحاجة اليه أقطع للخصم وأردل لشغبه وقبل الرمي برأى
 السهم انتهى كلام الزنجشري وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدى صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا
 أدرج النظائر في انشاء مناظراتهم العمل بالمقتضى الذي هو كذا السلام عن معارضة كذا فيسلفون رد المعارض قبل ذكر
 الخصم له وهذه الآية من أحسن ما يستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى ثم ولو سلم ولا محل للواو هنا والظاهر
 انما زائدة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لان سلم انما في الآية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع لا من
 السين قلت يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل كما تقول فلان يقرى الضيف بفتح الياء من يقرى
 مضارع قرى الضيف اذا أحسن اليه ويصنع الجليل يريد ان ذلك دأبه أي عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة واسكان
 الهمزة قال الجوهرى وقد تفتح وكلام المصنف مقتضى لفادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنياً على المبتدأ كما في هذا المثال

أولم يبن عليه كافي الآية ووجهه ان افادته للاستمرار انما هي من اقتضاء المقام حيث اقتضاه حمل عليه سواء بني على مبتدأ أولم يبن عليه ويدل عليه قولهم في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازاني على وجهين أحدهما أن يكون معناه ان امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم قال فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار وثانيهما أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره قال لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي والداخل عليه لو استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية تنيد تأكيده الثبوت ودوامه والمنفية تنفد تأكيده المنفي ودوامه لانفي التأكيده والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين رد القولهم انا آمناء على أبلغ وجهه وآ كده الى هنا كلامه **﴿والسين مفيدة للاستقبال﴾** فيكون المراد من سيقول السفهاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل **﴿وإذا الاستمرار انما يكون في المستقبل﴾** وفيه تطرلا انتقاضه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر اذا استمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كاياء وانما يريد ان الاستمرار في سيقول السفهاء أن يكون في المستقبل فلا يرد النقص **﴿ووزعم الزنجشري انها اذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه افادت انه واقع لا محالة﴾** ونقل عنه بعض الشارحين لكلامه انه قال دلالة السين على التأكيده من جهة كونها في مقابلة لن قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل قلت وفي الصحاح ان الخليل زعم ان السين جواب لن **﴿ولم أر من فهم وجهه ذلك﴾** وقد عرفت ان فيما نقل عن الزنجشري في خارج الكشف اشارة الى توجيهه ٢٨١ ماقاله فيه **﴿ووجهه انها﴾**

أي ان السين **﴿تفيد الوعد﴾** بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد **﴿نحو سأكرمك﴾** أو **﴿الوعد﴾** نحو **﴿سيعاقب الظالم﴾** **﴿ومقتض لتوكيده وتثبيته معناه﴾** لانه اخبار على اخبار والمتعلق واحد وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب فانه وعد وأما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد

واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشأن **﴿قوله اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل﴾** في الشرح قد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضي ولا انتقاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع **﴿قوله وزعم الزنجشري﴾** قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التأكيده من جهة كونها في مقابلة لن قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل **﴿قوله ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل﴾** أراد بهذا الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعد **﴿قوله وقد أوما﴾** هو بالهمزة في آخره ومعناه أشار وفي الصحاح أومات اليه أشرت ولا يقال أوميت

﴿سوف﴾

﴿قوله على الخلاف﴾ يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها خلافا للبصريين **﴿قوله وليس بطرد﴾** قال التفتازاني في حاشية الكشف ونوقض

٣٦ ن ل فكيف تفيد تأكيده وهي للوعد المبين للوعد وكانه اراد بالوعد الذي تفيد السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعد فتأمل **﴿وقد أوما﴾** أي أشار وهو مهموز الآخر قال الجوهري ولا تقل أوميت **﴿والى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكهفهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في﴾** قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرؤن بالمعروف وينهون عن المنكر ويقومون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله **﴿وأولئك سيرجهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكده البعض كأتو كد الوعد اذا قلت سأنتقم منك﴾** يوماتعني انك لا تفوتني وان تباطأ ذلك ونحوه سيجعل لهم الرحمن ودأوسوف يعطيك ربك سوف تؤتيهم أجورهم انتهى والذي رأيته الآن في نسخة معتمدة من الكشف كأتو كد الوعد في قولك سأنتقم منك اه **﴿سوف﴾** **﴿مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف﴾** المتقدم بين البصريين والكوفيين **﴿وكان القائل بذلك﴾** أي بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين **﴿تطرا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى﴾** قال الزنجشري ومما طن أذن من ملح العرب أنهم يسمون من كبا من مراكبهم الشقذف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت المحمل العراقي فقال أليس أمم ذلك الشقذف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقذف يراذ في بناء الاسم لزيادة المسمى **﴿وليس﴾** لهذا الذي نظرا اليه هذا القائل **﴿بطرد﴾** الان ترى ان حذرا يدل على المبالغة دون حاذر مع ان الثاني أكثر حروفا من الاول

وقد يقال لا يعنون اطراده الالهام اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متعدي النوع في المعنى كغرت وغرثان وصد
وصديان ورحيم ورحبان لا كحذر وحاذر للاختلاف ويوقال فيهما سلف محذوف الوسط كما قالوا في من مذم مذبحذف
وسطها حكى هذه اللغة في سوف الكوفيون ويوسو يحذف الاخير وأنشدوا شاهدا عليه قول الشاعر فان أهلاك
فسوتجدون بعدي * وان أسلم يطب لي المعاش قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة ورد بان الكسائي نقل عن
أهل الجاز سوا فعمل بحذف الفاء في غير ضرورة قد دل على انها لغة يوسى بحذفه أي حذف الاخير ويوقال الوسط
وهو الواو وياء مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفردي سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى ولا تدخل اللام في السين قيل لئلا يجمع حرفان على حرف واحد مفتوحا زائداً على الكلمة
ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع أربع متحركات نحو لست كما
فتمتلل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطرحوادخول اللام على السين لذلك قال في الجني الداني وقد سمع وقوع
السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسي في قوله عسي طي من طي بعده * ستطفئ غلات السكبي والجواخ
وسياتي هذا البيت في عسي وبانها أي وتنفردي سوف عن السين بانها قد تفصل عن مدخولها بالفعل الملقى كقوله
وما أدري وسوف أخال أدري * ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء الأصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري

بالفعل الملقى بل بالجلة
الذي ألغى عمل فعلها وهي
أخال ولا يجوز مثل ذلك
في السين وهو دليل على
أشدية اتصالها بالنسبة
الى سوف

❦ (سى) ❦

❦ (سى) ❦

(قوله والشرب بالشر عند الله مثلان) هذا مجزيت صدره * من يفعل الحسنات الله يشكرها
(قوله ولا سيما يوم بدارة جبل) هذا مجزيت لامرئ القيس صدره
* الارب يوم صالح لك منهما * ودارة جبل اسم لغدير ويوم دارة جبل
هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم
له يقال لها عنيزة فاتفق ان الخي احتملوا وتقدم الرجال وتأخر النساء فلما رأى ذلك
امرأ القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير

ومن لا سيما اسم بمنزلة
مثل وزناومعنى وعينه
في الاصل واو بدليل
أمثلة الاشتقاق نحو
استويا وتسوايا وهما
مستويان ومتساويان
وسواء الا أنه اجتمعت

الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء أو تقول
قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وتثنية أي وصاحب تثنية أي مثناة وسيان ويستغنى بالبناء للفاعل أي
يستغنى سى حينئذ أي حين اذبتني عن الاضافة كما استغنت عن مثل عند التثنية في قوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها والشرب بالشر عند الله مثلان والشر مبتدأ خبره بالشر وعند الله متعلق به ومثلان خبر مبتدأ
محذوف أي هما مثلان واستغنوا بتثنيته أي تثنية سى حيث قالوا سيان عن تثنية سواء فلم يقولوا سوا آن الاشاذا
كقوله فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سوا أن فاجعلني على حبها جلدًا الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد
الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلدًا بالفتح وجلادة أي صلب فهو جلد وتثنيته ياءه ودخول لاء عليه ودخول الواو على
لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله أي قول امرئ القيس الارب يوم منهم لك صالح *
ولا سيما يوم بدارة جبل فهو مخطئ اه كلام ثعلب ودارة جبل اسم لغدير معين يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثيرة
بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جبل كان أحسن تلك الايام ووذكر غيره انه قد يخفف بحذف ياءه الاولى فيكون
محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كي دودم فان قلت لم يجعل من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد
بعارض الحذف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لان ذلك تكاف لا موجب له وقد تحذف الواو الواقعة قبل لا كقوله

فه بالعقود والایمان لاسیما * عقد وقائه من أعظم القرب * فاجتمع فيه الامر ان تخفيف سی وحذف الواو وفه فعل أمر من وفي بنی والهاء انما ينطق بها في الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها في الوصل عند الانشاد والمسئلة مشهورة في علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعری مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال وللهاء الفضيلة كل حين * ولا سيما اذا اشتد الاوار الاوار بضم الهمزة حر العطش وهو * أي سی الواقع بعد لا في عند الفارسی نصب * أي منصوب والظرف متعلق به یعنی انه منصوب عند الفارسی * على الحال فاذا قيل قاموا لاسیما زيدا فالنصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها لا تقول قام زيد وضاحكا وقد ثبت دخول الواو حيث قالوا قام القوم ولا سيما زيدا فدل ذلك على بطلان النصب على الحال في هذا الكلام * ولو وجب تكرار لا لانها اذا دخلت مفردا خبرا أو صفة أو حالا وجب تكرارها وقد فرض كون الحال في المثال المذكور مفردة فيجب التكرار * كما تقول رأيت زيدا الامثل عمرو ولا مثل خالد * والواقع ان لا في ذلك التركيب غير متكررة فدل أيضا على بطلان النصب على الحال في ذلك قلت وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين في حرف الميم عند كلامه ٢٨٣ على ما الزائدة ويمكن ان يجاب

عنهما أما عن الاول فبان سيما عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال فلم يلزم حينئذ دخول الواو والحال على اسم مفرد وأما عن الثاني فبان لا تكرر معنى لا لفظا والتكرار اللفظي غير مشروط على ما ذهب اليه الرخشي في قوله تعالى فلا اقحم العقبة انه في معنى فلا فركبة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لاسیما زيدا في معنى

وتزلن بغتسلن فيه فجاء امرؤ القيس وهن غوافل فقعده على ثيابهن وقال والله لا أعطي واحدة منكن ثوبها حتى تخرج متجردة فناخذته فابین من ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن ثم قلن له قد حبستنا وأجمعنا ففجرهن ناقته فشوين من لجهن وأكلن ثم لما أردن الرحيل حملت كل واحدة منهن شيئا من متاع راحلته وزاده وجملة عنيزة على غارب بعيرها في ذلك يقول ويوم عقرت للعذارى مطيتي * فبا عجبنا من رحلها المنحمل قطل العذارى برعين بلحمها * ونمحم كهذاب الدمقس المقتل ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مر جلي تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيري يا امرؤ القيس فانزل والدمقس بكسر الهمزة والفتح الميم القر لابيض من الابرسم والغبيط بالغين المحبة الرحل وهو للنساء يشد عليه المودج (قوله فه بالعقود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفي بنی والهاء ينطق بها في الوقف دون الوصل فتكتب (قوله ولو كان كما ذكر لا تمتنع دخول الواو) لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سيما عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال وأقول كلام الفارسی على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سی مدخولة الواو وبينها غير مدخولة وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك (قوله ولو وجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت خبرا مفردا أو صفة أو حالا وجب تكرارها نحو زيدا لشاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع

قولا قاموا لاسیما ولا أولى بالحكم * وعند غيره هو اسم لا التبرئة * كما هو عنده كذلك اذا دخلت الواو على ما قررناه * ويجوز في الاسم الذي بعدها * وهو التالى لما في الجر والرفع مطلقا * فيهما أي سواء كان ذلك الاسم المجرورا أو المرفوع معرفة أو نكرة * والنصب أيضا لا مطلقا بل * اذا كان نكرة وقد روي بهن * يوم من قول امرئ القيس * ولا سيما * يوم في البيت الذي تقدم انشاده * فالجرار جها وهو على الاضافة * أي اضافة سيويه الى يوم كانه قال ولا مثل يوم * وما زائدة بينهما * أي بين المضاف والمضاف اليه * مثلها في ايما الاجلين * فان ايام مضاف الى الاجلين وما زائدة بينهما * والرفع على انه خبر لضمير محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة * وهذا من باب التمازع فان كلا من موصولة وموصوفة يطلب هذا المعمول وهو قوله بالجملة فاعمل الثاني على المختار وحذف من الاول أي وما موصولة بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة * والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم * وهذا مع المتقدم من قبيل ألف والنشر المرتب * ويضعف في نحو لا سيما زيدا * لاني نحو لا سيما زيدا المتقدم على غيره في الفصل * وحذف العائد المرفوع مع عدم الطول * أي مع عدم طول الصلة وهو في غير أي الموصولة شاذ اما مع الطول كالتمثال الذي ذكرناه فلا شذوذ * واطلاق ما على من يعقل * والتمزام حذف العائد والتمزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود وقد مر الكلام

على ذلك في أي **يؤ** وعلى الوجهين **يؤ** وجه الجر ووجه الرفع أي واذا بينا على هذين الوجهين **يؤ** ففتحته سي اعراب لانه مضاف **يؤ** اما الى الاسم المجرور بعدما أو الى نفس ماموصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف فمضى قولك جاءني القوم ولا سيما زيد أي ولا مثل زيد موجود أو ولا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي جاؤني أي هو كان أخص بي وأشد احلاصا بي في المجيء قال الرضي وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها قليل سيما ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد ينحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوص فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما وقع في باب الاختصاص من نقل نحو أيها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو أنا فعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت أحب زيد ولا سيما را كبا فهو بمعنى وخصوصا را كبا فرا كبا فرا كبا حال من مفعول الفعل المقدر أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا را كبا وكذا في نحو أحبه ولا سيما را كبا وكذا قولك أحبه ولا سيما را كبا أي وخصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصا ٢٨٤ أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصا

فيكون معناه واختصاصا
 را كبا أي ويختص بفضل محبتي را كبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر عن الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لا سيما ان أتيت قاعدا أي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال عوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها أكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عذفا والاول أولى وأعذب الى ههنا كلامه قلت ولا

ولا كريم وجاز لا ضاحكا ولا با كبا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظي غير مشروط على ما ذهب اليه الرنخسري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا ذلك رتبة ولا أطم مسكينا ووجه ذلك ههنا ان قولك قام القوم لا سيما لزيداني معنى قولك قاموا لا مساوين لزيداني القيام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لان المذكور بعد لا سيما أولى بالحكم اه وأقول انما اكتفى الرنخسري بتكرار لا في الآية لمعنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكانه تعددت في اللفظ وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشف فان قلت قل ما تقع لا الداخلة على الماضي الامتكررة فالحال ما تكرر في الكلام الافصح قلت هي متكررة في المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا ذلك رتبة ولا أطم مسكينا لا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك اه وستأتي هذه الآية وما فهم من الاقوال في بحث لا ان شاء الله تعالى (قوله ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء) في الشرح يقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادتها ضعيف اه وأقول لا يقدح فيه اقترانها بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزل منزلة اداة الاستثناء (قوله وعلى ههنا فيكون الاستثناء منقطعا) وذلك لان الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا وغيره أو يبدل ما دخل في حكم دلالة المفهوم

أعرف أحدا ذهب الى ما ذكره من ان لا سيما منقول من باب لا التبرئة الى باب المفعول وقال ابن قاسم سواء وما يوجد في كلام بعض المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تركيب غير عربي والرضي قد أجازهم فتأمل **يؤ** والنصب على التمييز **يؤ** لان سيما بمعنى مثل فهو مهمم يحتاج الى التمييز فيقع بعده **يؤ** كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئت بأمثله مدد او ما كافة **يؤ** لسي **يؤ** عن الاضافة والفتحة بناء **يؤ** لانه حينئذ مفعول غير مضاف ولا مشبه بالمضاف **يؤ** مثله في لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيد افنعه الجمهور **يؤ** لفقدان ما يقتضى النصب **يؤ** وقال ابن الدهان لا أعرف له وجه **يؤ** وقد يوجه بان ما تامة بمعنى شيء والنصب بمتقدير الرأي ولا مثل أرى زيدا **يؤ** ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء **يؤ** فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الاستثنائية لكن يقدح فيه اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادتها ضعيف **يؤ** ورد بان المستثنى مخرج وما بعده **يؤ** أي بعد لا سيما **يؤ** داخل من باب الاولى وأجيب بانه مخرج عما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى ههنا يكون معنى جاءني القوم ولا سيما زيد اجاؤني لكن زيدا جاءني مجيأ هو أولى به منهم باعتبار صدقه واخلاصه وايس مساويا لهم في ذلك الحكم **يؤ** فيكون الاستثناء منقطعا **يؤ** وفيه تأمل لان زيدا مخرج من المستثنى الشامل له لولا الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا يرد ان حكم المستثنى في الاستثناء المتصل يخالف حكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجيء ثابت للكل لان الحكم على رأيه هو ما أفهمه الى الكلام السابق من

المساواة أي ان القوم ساوي بعضهم بعضا في المحي ، فاخرج زيد منهم - هذا الاعتبار أي ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله أعلم (سواء) * يكون بمعنى مستوفية قصر مع الكسر نحو * قوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا تخلفه نحن ولا أنت * مكانا سوى * بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقرأه الباقر بالضم وهو كان بدل من المكان المحذوف أولا أي مكان موعد وجوز نصب مكان بالموعدا وهو مصدر ولا حذف أو يفعل يدل عليه المصدر واستشكل أبو البقاء صاحب التقریب والانتصاف النصب بالمصدر لانه وصف وغاية ما يقال فيه ان عمله في الظرف من الاتساع وسوى صفة لمكانا ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة وهو من الاستواء كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية * ويجمع الفتح نحو * قول العرب * مررت برجل سواء والعدم * فحذف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد أو غيره وهو قاييل * ويجمع الوسط بمعنى التام فيمدفهما مع الفتح نحو قوله تعالى * فاطلع فرآه * في سواء * الجحيم * أي في وسطها * وقولك هذا درهم سواء * أي تام * ويجمع المقصد فتقصر مع الكسر وهذا أغرب معانيها كقوله * فلا صرفن سوى - ذبيقة مدحتي * لفتى العشي وفارس الاحراب ذكره ابن السجري ويعني مكان أو غير على خلاف في ذلك * يحيى * قريب * فيمدف مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان * المد والقصر * يجمع الكسر ويقع هـ * الذي يعني مكان أو غير في جميع لغاته المذكورة وفي بعض النسخ وتقع هذه بالتأنيث على ارادة الحكامة * بصفة واستثناء كما تقع غير وهو عند * أبي القاسم * الزجاجة وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فيقول جاءني سوال بالرفع على الفاعلية ورأيت سوالا بالنصب ٢٨٥ على المفعولية وما جاءني أحد سوالا

بالنصب * على الاستثناء * والرفع * على البدلية * وهو الارجح * لانه في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه والبدل في مثله هو الارجح * وعند سيبويه والجمهور انهما ظرف مكان ملازم للنصب * فادا قلت جاء القوم سوى زيد

(سواء)

(قوله سواء والعدم) هو برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء (قوله وعند سيبويه والجمهور انهما ظرف مكان ملازم للنصب) قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما تضمن في من أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشواهد فاعلة على خلافه نظما ونثرا (قوله جاء الذي سوالا) هو بالقصر (قوله أوحالا ثبت) أي معمول له (قوله ما ان حرام مكانه) حارج بهل على يسار الذهاب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمد ويقصر ويؤث على ارادة البقعة فيمنع من الصرف

فكانت قلت مكان زيد لا تخرج عن ذلك * أي عن النصب على الظرفية * الا في الضرورة * كقوله ولم يبق سوى العدو * دناهم كادوا العدو ان يضم العين الظلم الصراح ودناهم أي جرباهم كادوا أي كادوا ومنه قولهم كاد دين تدان أي كاد تجازي تجازي بفعلك وبحسب ما عملت وكقول الآخر تجانب عن أهل البمامة يفتي * وما قصدت عن أهلها السوائكا وعليه قول الشاعر واد اتباع كريمة أو تشتري * فسوالا بانهما وأنت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا انها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظروف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد فاعلة على خلافه نظما ونثرا أكثر من الاثبات بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى أن لا يساط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتاني سوالا حكاة الفراء * وعند الكوفيين وجاعة انه ارد بالوجهين * فتارة ترد ظرفا كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجة وابن مالك فهي اذن ثلاثة أقوال * ويورد على من نفي ظرفيتها وقوعها صلة قالوا جاء الذي سوالا * كما تقول جاء الذي مكانك * وأجيب بتقدير سوى خبر الموحذ وفاقم والتقدير جاء الذي هو سوالا أي غيرك لكن هذا التخرج شاذ لان فيه حذف عائذ غير أي مع انتفاء طول الالة * أو حالا * معمول * وليبت مضمرا * وذوالحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أي جاءني الذي ثبت حلة كونه سوالا أي غيرك * كما قالوا لا أفعلا ما ان حرام مكانه * أي ما ثبت ان حرام مكانه فالتسوية في حذف ثبت مكانه في الال حذف هو ورفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الاول سوالا تقريره ان يقال مع في قولهم جاءني الذي سوالا المدو فتح الهمزة ولو كان سواء خبرا لكان لا متنع النصب اذ هو غير ظرف بالفرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

ولا يمنع الخبرية قولهم في المثال المذكور جاء في الذي سواك بالفتح والمذكور ان يقال انها بنيت لاضافته الى المبنى كافي غير حيث قال الشاعر لذيقيس حيث يأتي غيره * تلفه بحرام فيض اخيره بفتح غير على انه مبني لاضافته الى الضمير وهو فاعل بالفعل المذكور تنبيهه بخبر بسواء التي بمعنى مستوعب الواحد فافوقه ولو قال عن غير لو احدا كان صوابا اذا يقال زيد سواء بمعنى مستواء الاستواء كالاختصاص امر نسبي لا يتعلق الامع التعدد نحو ليسوا سواء أي ليس أهل الكتاب مستويين لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فروعها اصلها فلم تثبت ولم تجمع كالمصدر اذا اخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل وقد اجيز في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اأندرتهم أم لم تنذرهم كونهم أي كون سواء خبر اعما قبلها أي عن الذين كفروا أو خبر اعما بعدهم وهو أأندرتهم أو مبتدأ وما بعدهم وهو أأندرتهم فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون بفتح العين وثالث فيه الصرف على رأى الاكثرين ومنعه على رأى الفارسي لشبهه بالاغمى الاول وهو كون سواء خبر اعما قبلها أو أأندرتهم فاعلاهما بيان الاستفهام لا يعمل فيه ماقوله وفاعلية أأندرتهم بسواء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه وليس العامل هنا ما يتعلق عن العمل وهو بطل لثاني وهو كون سواء خبر اعما مقدمه ما وأندرتهم مبتدأ مؤخر ا بيان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ولم يقدم هنا بل هو مؤخر فيقال له وكذا الخبر يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان كون سواء مبتدأ وأندرتهم خبره وانت لم تبطل هذا بل اخترته فان أجاب بانه أي بان الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها لعدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستحقه من التصدر في جملة مثل زيد أين هو منعناه وقتلنا لا نسلم أنه مثله

وبل هو مثل كيف زيد أي عما الخبرية مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه لان أأندرتهم ان لم يقدر مفردا بل أتقى على جلته من غير تأويل ولم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء الذي هو مبتدأ والجملة اذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير أو

ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معمولها فاعل لبنت مضمرا (قوله ولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح) يعني فتح الهمزة (قوله وما بعده فاعل على الاول) هذا ابتداء كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الوجة الثلاثة التي أجيزت في كلمة سواء في الآية فاراد بالاول كونها خبر اعما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبر اعما بعدهم وهو أأندرتهم وبالثالث كونها مبتدأ (قوله ابن عمرون الاول) هو كون أأندرتهم فاعل سواء فيبطل ملزومه وهو كون سواء خبر اعما قبله (قوله فيقال له وكذا الخبر) يعني ان ما قاله ابن عمرون على الثاني يأتي نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه فلو كان أأندرتهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان أجاب بان أأندرتهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما هو المفرد ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا فان قلت وتأويل الجملة بالمفرد على الاول والثاني فيصح وقوعها فاعلا وهذا أو مبتدأ مشكل أيضا لانه لا سابق في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالمعدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الحرف السابق وهو الحرف المصدرى وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تر كيب فصيح كثير الاستعمال قلت سببك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدرى يكون آلة للسبك انما يكون شاذ اذا لم يطرد في باب اما اذا طرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبت بان مقدرة فيصير اسمها معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التأويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابق ولا يعد مثل هذا شاذ الا طراده في بابيه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد أي حين مجئ زيد فاوالت الجملة بالمفرد من غير أن يكون هناك حرف مصدرى وليس بشاذ أيضا لطراده في بابيه وهنا في باب التسوية أوالت الجملة بالمفرد تأويلها مطردا بدون اداة فلم يعد شاذ فان قيل جعلوا الجملتين الواقعتين بعد سواء في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف ولا شك ان أم لاحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتدادا فالجواب ان الدلالة على أحس الأمرين منسجمة عن أم كان معنى الاستفهام منسجمة عنها وعن الهمزة وكلاهما هنا مجرد معنى الاستواء فان قيل لو تجردت المعنى الاستواء لكان الاخبار بسواء تكرارا خاليا عن الفائدة بمنزلة قولك المستويان مستويان فالجواب ان الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لمعناه هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام أي عن الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق لذا الكلام كانه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم النقص

فأما شبهته في أي شبهة ابن عمرو القائلة لا يعمل في الاستفهام ما قبله في جوابها ان الاستفهام ليس هنا على حقيقته في
 فيعمل فيه ما قبله وذلك لان همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضاً فيجوز أن أجاب
 بأنه كذلك في علمت أزيد قائم في ضرورة ان العلم بالشيء والاستفهام عنه متنافيان في وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية قلنا بل
 الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم في وقد مر ذلك في الكلام على أم ويأتي أيضاً في الباب
 الثاني في جواب ما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره في فافتروا وذهب الرضي الى رأي آخر في المسئلة
 فقال بان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة مع ما بعدها بيان للامرين والفعالان في معنى الشرط والجملة
 الاسمية دالة على الجزاء أي ان أنذرتهم لم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان الشرطية بجامع
 اسميها الماهما فيمالم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا شتر كما في افادة أحد الامرين قال ويرشدك الى ان سواء هنا في
 موقع جزاء الشرط ان قولنا سواء على أقت أم فعدت وقولنا لا أبالي أقت أو فعدت واحد ولا أبالي ليس خبرا للبتة بل المعنى ان
 فقت أو فعدت ولا أبالي بهما واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعد سواء ولا أبالي وما يؤدي مؤداهما لان المراد
 التسوية في الشرط بين امرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة ولهذا ألزم تكرار الشرط
 ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب (حرف العين المهملة) وعدم مثل خلا فيما ذكرنا
 من القسمين في وهما كونها حرفا جارا للسنتي نحو جاء القوم عدا زيدا لخفض ٢٨٧ وكونها فعلا متعديا ناصباله

نحو جاء عدا امرأ بالنصب
 في حكمها في أي حكم
 خلا في مع ما في حيث
 يتعين النصب عند وجودها
 من حيث انها مصدرية
 فدخلها بنى الحرفية
 فتعين الفعلية فيجب
 النصب نحو جاء في ما عدا
 زيدا في في الخلاف
 في ذلك في فتكون عند
 السيراني في محل نصب
 على الحال وعند غيره
 على الظرف وكذا

وهذا الجواب يمنع ان أنذرتهم جملة وانما هو مفرد وقوله وأما شبهته أي شبهة ابن عمرو
 التي أبطلها الاعراب الاول والاعراب الثاني في جوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته
 لانه للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير

(حرف العين المهملة * عدا)

قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجبرم فوجب القول بحرفيتها معه

(على)

(قوله نحن فتبدي الى آخره) هذا البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عفرات وحسب
 بالهمزة تشناق والصبابة بفتح الهمزة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها أيضا
 وبكسر هاء جمع اسوة بكسر هاء أيضا وهما ما ياتسى به الحزين أي يتعزى والاسوة بالكسر
 والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا تصح
 ارادته هنا (قوله أي لقضى على تحذفت وجعل مجرورهما مفعولا) قال أبو حيان الذي سمع

الخلاف في انها حيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعده أحرف
 الجرو يأتي أيضا بحث المصنف هناك واختياره انها لا تتعلق بشيء كالحرف الزائد ويرد عليه هنا ما أوردناه عليه ثم
 حذوا القذوة بالقذوة ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية في ولذلك اذا نصب ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله
 تم الندامى ما عدا في فائق * بكل الذي يهوى ندعى مواع لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجبر بعد فوجب المصير
 الى القول بحرفيتها في هذه الحالة (على) * على وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها
 لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران أحدهما قوله نحن فتبدي ما بها من صبابة * واخفى الذي لولا الاسى لقضائي
 أي لقضى على أي أهلكني في حذف وجعل مجرورهما مفعولا في معنى ولو كانت اسما لم تحذف ويجعل الاسم المضافة
 هي اليه مفعولا فان قلت غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلم لا يرتكب اذا قلت لان القائل
 باسميتها يجعلها ظارفا كفوق والظرف لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فان قلت بل هو كثير مثل لا آتيك خفوق النجم
 وسأجيئك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أي وقت خفوق النجم وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج في حذف
 الوقت واقام المضاف اليه مقامه قلب كثرة ذلك انما هي في الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فأنما يفعل بها
 ذلك قليلا مثل جاست فرب زيدا أي مكان قربه فلا يخرج مثل قضائي عليه وقوله في البيت نحن بالحاء المهملة أي تشناق

والصبابة بفتح الصاد المهملة رقة الشوق وحرارته والاسى يحتمل ان يضبط هنا بضم المهملة جمع اسوة قال في الصحاح والاسوة بالكسر والضم لغتان وهو ما يأتسى به الحزين أى يتغذى به وجمعها اسى وأسى ثم سمي الصبر أسى وهو قد جعل الانخس على ذلك قوله تعالى علم الله انكم ستبدكون وانهن لشدة رغبتهن فنهن فاذكروهن ولا تكون لآتواعدوهن سراى على سراى نكاح ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة لمصدر محذوف أى وعد امر الان المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن لان مسارتهم في الغالب بما يستحيان من المجاهرة به ويظهر على هذا ان الاستثناء منقطع في قوله تعالى الا ان تقولوا اقولا معروفا فاما على الاول فهو متصل مفرغ في الظرف أى ولا تواعدوهن على نكاح وقتان الاوقات ان تقولوا أى الا وقت قولكم قولاً معروفاً وكذلك لا تعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك ويؤيد ذلك قوله لا تعدن لهم صراطك المستقيم لا تعترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن هذا كلامه قال ابنى فيه اشكال لان حكم موقف المكان حكم غير الظروف فلا تحذف في البيت شاذ قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف بين النحويين في ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون قدحا أشبه منه بان يكون عذرا فان نصر يجه بان انتصابه على الظرفية كما في البيت منادبان على ليست مقدرة فكيف يكون قول الزجاج بان على محذوفة عذرا له ٢٨٨ والثاني انهم يقولون نزلت على الذي نزلت أى عليه كما جاء ويشرب بما

تشربون أى منه ولها تسعة معان أحدها الاستعلاء ما على المجرور بنفسه وهو الغالب نحو وعلمها وعلى الفاك تحملون أو على ما يقرب منه لا على المجرور نفسه نحو اواجد على النار هدى أى اواجد على المكان الذى هو قريب من النار هاد يادانى على الطريق فالهدى مصدر وضع موضع الهادى قامان

حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختار واستغفر وأمر وكنى ودعا وسما وروح وصدق وانما جاز ذلك في هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلا فالعلى بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا أن يقال ان قضى في البيت مضمين معنى قتل أو أهلك فتعدى بنفسه لانه ليس واحدا من هذه الافعال وفي الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا اسما ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد أى مكان قربيه وأقول كونه قليلا لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الآية (قوله وكذلك لا تعدن لهم صراطك أى على صراطك) قال في الكشف لا تعترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن (قوله وبات على النار الندى والمخلق) هذا مجزيت صدره تشب لمقرورين يصطليانها وقد مر الكلام عليه في الباء

المفردة

يؤول بذى هدى أو يجعل الهادى نفس الهدى كما يقال فى عادل عدل وقوله

تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمخلق وقد تقدم انشاده في أول حرف الباء والكلام عليه وهذا الاستعلاء مجازى وهو قد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض وهو هذا الاستعلاء حقيقى أيضا اذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسيابلا وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسيا أو معنويا اذا كان بالنسبة الى مجرورها والثاني من معاني التسعة المصاحبة نحو وآتى المال على حبه ونحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أى مع حبه ومع ظلمهم الثالث من معانيها المجاوزة كمن كقوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمرك الله أعجبنى رضاها أى رضيت على * مثل رضى الله عنهم ورضوا عنه ويحتمل ان رضى ضمن معنى عطف فعدى بعلى كما يعدى به عطف نحو عطف على الفقير وقال الكسافى حمل على رضى على تقيضه وهو مخطئ وحمل النقيض على النقيض غير عزى في كلامهم كحمل النطير على النطير وقال الشاعر ما يستشهد به على استعمال على بمعنى المجاوزة في ليلة لا ترى بها أحدا * يحكى علينا الاكواكبها أى يحكى عننا كما تقول حكيت عن زيد هذا الامر وقد يقال ضمن يحكى معنى ينمى كما يعدى ينمى بها نحو فلان ينمى عليك قلت ومن ورودها المصاحبة قول أبي سفيان في حديث هرقل فوالله لولا الحياء من أن يأتروا على كذبا ليكذبت عنه فعلى فيه بمعنى عن كما ان فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

ويحتمل التضمن في الرابع من معانيها التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم أي هدايته إياكم وهو يحتمل التضمن كما صرح به الزمخشري والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فإني بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظراً لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضاً فعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الأولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل وهو قوله علام تقول الرمح بثقل عاتق * إذا نال ما أطن إذا الخيل كرت * أي لا شيء تقول والرمح يحتمل النصب بتقول على أجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فإن قلت يدفع هذا قوله عاتق إذا لو أراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو فحق علينا قول ربنا أنا لذا نقون ويطعن بضم العين هنا وأما في طعن يطعن إذا ذهب في الضم والفخ والسكر الرجوع * والخامس من معانيها الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة * من أهلها أي في حين غفلة * ونحو واتبعوا ماتوا الشياطين على ملك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا * بعض الأقاويل أي لو ادعى علينا شألم نقله في السادس من معانيها موافقة من نحو إذا اكتالوا على ٢٨٩ الناس يستوفون أي اكتالوا

منهم ويحتمل التضمن أيضاً أي إذا حكموا على الناس في الكيل أو إذا اكتالوا محتكمين على الناس * والسابع من معانيها موافقة الباء نحو تحقيق على أن لا أقول * على الله الحق أي بأن لا أقول أي أنا جدير وخائق بقول الحق * وقد قرأه أبي الباء * فكانت قراءته تفسير القراءة الجماعة وخرجت على أن المعنى أنا تحقيق على قول الحق أي واجب على قول الحق

المفردة (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هداكم) في الكشف واغنا عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وفي الشرح واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فإني بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظراً لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضاً فعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الأولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل أهـ ما في الكشف وأقول حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على في الآية لتضمن التكبير معنى الحمد لكان وقوعها في قول هذا الداعي الله أكبر كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب أن ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتخصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد المشرح بقوله قلت المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التفات زاني وفي تقرير التضمن طرق أشبهها جعل الفعل المذكور حالاً مثل لتحمدوا الله مكبرين ليكون ما يتعلق به الجار والمجرور رمزاً كوراقصه أو عكسه مثل لتكبروا الله حامدين وآثره معنى صاحب الكشف لأن التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصوداً من التعليم أنسب من العكس لأن الحمد اغنا يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

٣٧ ن ل أن أكون قائله والقائم به وهو قالوا أي العرب * أركب على اسم الله * أي بسم الله والمعنى أركب متبركا باسم الله أو مستعيناً به * الثامن أن تكون زائدة للتعويض * من كلمة على محذوفة * وأول غيره فالاول وهو كونه زائدة للتعويض * كقوله ان الكريم وأبيك * يمتل * ان لم يجد يوماً على من يتكل أي ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضاً * عن على المحذوفة * قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئاً * وتم الكلام * ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل * فعلى ليست زائدة بل هي متعلقة بمتكل المؤخر ومن استهـ هامة وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ما نصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام ألا ترى إلى قولك أعلى زيد مررت ولا تقول على زيد مررت قلت ليس معنى التضمن أن الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه أن الأصل أمن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والأصل أهل قال * أهل رأونا بسفح القاع ذي الاعم * فإذا دخل حرف الجر على من فقدت الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول أعلى من تنزل الشياطين كقولك أعلى زيد مررت إلى هنا كلامه قلت استشكله صاحب الفرائد بقوله من أين جئت ومن أين أنت وقوله تعالى من أي شيء خلقه وقوله فيم ويم وحتام ونحوها ثم قال ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقديم حرف الجر وقوله صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركناً في الكلام

كقولك أين زيد لا يجوز أن تقول زيد أين أو مفعولا من المفاعيل كقولك أين ضربت لا تقول ضربت أين أو لا ضربت منى ولا ضربت أين قال النبي ولز نخشع أن يقول إن الهمة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلام التي أوردوها والله تعالى أعلم بالصواب وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * إلا خوثة فأنظر من تنق أن الأصل فأنظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام يؤاتيك مهموز الفاء والهمزة واو أي لا يعطيك ويعاملك بما يرضيك فيما ناب أي فيما أصاب من حدث أي نازلة من نوازل الدهر * فإن جنى يقول في ذلك أيضا أي يعتقد فيه * أن الأصل فأنظر من تنق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا عن الباء المحذوفة * كما قال هناك سواء * وقيل لا حذف ولا زيادة ولا تعويض بل تم الكلام عند قوله فأنظر ثم ابتداء استفهاما فقال بن تنق * على حد القول الثاني المتقدم * والثاني وهو كونها زائدة لغير التعويض * كقول حميد * بالتصغير * بن ثور * بالبناء المثلثة * أبي الله إلا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاء تروق * السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والأفنان الغصون جمع فن كفرس والعضاء كل شجر يعظم وله شوك واحد هاء عضاءه وعضه وعضة بمحذوف الهاء الأصلية وعلى في البيت زائدة وليست عوضا عن شيء * قاله ابن مالك وفيه نظر لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له ٢٩٠ هنا * لأن على إذا كانت زائدة يكون مجرورا مفعول تروق التي بمعنى تعجب ولا

شك أن حاصل البيت على هذا أن شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجر العضاء وهذا لا معنى له * وإنما المراد * أن شجرة مالك * تعالو وترتفع * على سائر غصون العضاء فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بعلى قلت وفي الصحاح أن حميدا كنى بالسرحة في البيت عن امرأة وإذا كان كذلك أمكن أن تكون أفنان العضاء كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الإعجاب

منه قوله صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان أي بنى الإسلام من خمس وبهذا يحصل الجواب عما يقال أن هذه الخمس هي الإسلام فكيف يكون الإسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ولا حاجة إلى جواب الكرمانى بأن الإسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (قوله كقول حميد بن ثور أبي الله إلا أن سرحة مالك الخ) ثور بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والأفنان جمع فن بفحتين وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة جمع عضه أو عضه أو عضاءه وهي كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وإنما المراد تعالو وترتفع) في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعدها بعلى وفي الصحاح أن حميدا كنى بالسرحة عن امرأة وإذا كان كذلك أمكن أن يكون أفنان العضاء كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الإعجاب اليهن فبقي يروق على معناه من غير تضمين ويكون حينئذ البيت معنى صحيح اه مافي الشرح وأقول في قوله فيصح اسناد الإعجاب اليهن نظرا لأن اسناد تروق ليس إلى أفنان العضاء وإنما هو إلى ضمير السرحة ويمكن الجواب بأن مراده من اسناد الإعجاب ليس اسناد تروق بل اسناد ما يترتب على الإعجاب وهو حصول العجب (قوله فوالله لا أنسى الخ) وزنته أي أصبت به وفي القاموس وقوسى كسرى موضع

اليهن فبقي يروق على معناه من غير تضمين وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل إلى الجزم بكونه دليلا على زيادة على وفي الحديث من حلف على عمن فادعى بعضهم زيادة على فيه أي من حلف يميننا والمحققون على أنه فيه غير زائدة وإن اليهن مجاز عما يتعلق بها ويتلبس من الأمر المحالوف عليه * التاسع * من معاني على * أن تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يأس من رحمة الله تعالى وقوله * أي قول ابن خراش * فوالله لا أنسى قتيلا رزنته * بجانب قوسى ما بقيت على الأرض على أنها تعفو الكلام وإنما * يوكل بالادنى وإن جل ما عضى * وزنته بالبناء للمفعول أي أصبت به وقوسى بفتح القاف موضع يبلاذ السراة قال الإمام المروزى والباء من قوله بجانب قوسى تتعلق بقتيلا والظاهر أنه لا يعنى قتيلا الملقوظ به لأن وصفه مانع من أعماله وإنما يعنى قتيلا محذوف أي رزنته حالة كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفون تدريس ويذهب أثرها والكلام الجراح جمع كلم كفلس * أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد * وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الأدواء فقال ما يحضرك وإن برح بك ما غاب والضمير من أنه ضمير القصة وتعفو الكلام الخبر وقوله بكل تدأوين فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد * أي تدأوين ما من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا فلم يحصل الشفاء بشئ من ذلك لكن القريب خير من البعد * ثم قال على أن قرب الدار ليس بنافع * إذا كان من تهواه ليس يذود أبطل به على الأولى * من قوله * على أن قرب الدار خير من البعد *

فهم قولهم لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه في أي في قرب الدار يشفاء قائم ابطل بالثانية من قوله على ان قرب الدار ليس
بنافع الى آخره في قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه المفيدة للاستدراك والاضراب في عاقلها كتعلق
حاشا عاقلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعد ها على وجه الاضراب والاخراج في وينبغي للصنف ان يقول بان
على هذه لا تتعلق بشئ كما قال بذلك في حاشا بناء على أن لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه وهو عكس معنى
التعدي وقد أسلفنا رده في خلا وهو في مجرورها خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن
الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بما هو التحقيق فيها والثاني من وجهي على أن
تكون اسما بمعنى فوق في هذه الحال معربة أو مبنية حكى ابن قاسم فيها خلافا لوزم ابن الحاجب بيناها قال
لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم بيناها عن اذا وقعت اسما فلو
كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسما قلت للمخالف ان يفرق بان في عن مشابهة الحرف في الوضع
لكونه وضع على حرفين فثبت لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وأيضا فلو كانت ٢٩١ معربة في الاسمية لوجب ان تبقى

الفها في قولك من عليه
فتقول من علاه كما تقول
من رجاء وانما يلقبون
الالف في الاخر فيما ثبت
انه غير متمكن كقولك
لديه وعليه واليه واما
التمكن فلم يأت عنهم قلب
الفه ياء في منس قولك
من رجاء ومن عصاه
في ذلك اذا دخلت عليها
من كقوله في بصف قطاة
في غدت من عليه بعدما تم
ظموها

تصل وعن قيض بيضاء
مجهل

الظم، بكسر الظاء
المجعة وسكون الميم ما بين
الوردين يستعمل في الأبل
ولكنه استعاره للقطاة

ببلاد السراة له يوم وقوى بالضم الموضع البعيد وتعفوت ذهب الاثر والساوم بضم الكاف
جمع كلم بفتحها وهو الجرح (قوله وتعلق على هذه) أي التي للاستدراك والاضراب (قوله
والثاني من وجهي على أن تكون اسما بمعنى فوق) حكى ابن أم قاسم خلافا في كونها في هذه الحالة
معربة أو مبنية ووزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة
الحرف في لفظه وأصل معناه (قوله غدت من عليه بعدما تم ظموها) هذا صديريت لمزاحم
العقيلي شاعر اسلاي معاصر لجرير والفرزدق عجزه * تصل وعن قيض بزراء مجهل *
قال أبو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة انما ذهب الى الماء لئلا لا غدوة
وقال لم يرد الغد وانما هذا مثل للتجمل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هنالك قال
الاصمعي ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال أبو عبيدة من عنده والظم بكسر الميم
وسكون الميم بعدها همزة ما بين الوردين أعني الشربين مشتق من الظمأ يستعمل في
الأبل وقد استعمل هناء في القطاة قال أبو زيد هو أخف من العطش وتصل بكسر الصاد
المهملة وفتح أوله أي تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت في طيرانها والصليل
صوت كل شئ يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره ضاد معجمة القشر
الأعلى من البيض والزبراء بين مجتمين بينهما مثناة تحتية في آخره مدة الأرض الغليظة
ويروي بيبيد اعوه القفر الذي يبيد من يدخله أي يهلكه والمجهل بفتح الميم والهاء المفاضة
لا يهتدى فيها بلم وقوله عن قيض معطوف على المجرور وعن والتقدير غدت من عليه ومن
عن قيض (قوله في غير باب ظن وفقد وعدم) الاصل في التعدى الى ذلك هو باب ظن وحلوا

وتصل بكسر الصاد المهملة بصوت جوفها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة
القشر الأعلى من البيض والبيضاء بالمد وفتح أوله القفر الذي يبيد من دخله أي يهلكه والمجهل بفتح الميم والمفاضة لا اعلام في راي معنى
غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها بصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف على عليه
والتقدير ومن عن قيض أي من جانبه فتكون عن اسما أيضا فيوزاد الاخفش موضعا آخر في تكون على فيه اسما وهو
أن يكون مجرورها فاعل متعلقها بفتح اللام أي وفاعل الفعل الذي تتعلق هي به ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى
أمسك عليك زوجك ونحو قول الشاعر هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها أي بيد الله بمعنى
القدرة والشاعر استعمل الكف مراد به هذا المعنى ولا أعرف أنه ورد فعلى في الآية والبيت اسم لا حرف لانه لا يتعدى
فعل المضمر المتصل أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل في الى ضميره المتصل أي الى المفعول الذي هو ضمير متصل في غير
باب ظن في نحو ظننتي في وفقد وعدم في جملا على وجه لانها ما ضدان فلو جعلت على في الآية والبيت حرفا لزم تعدى فعل
الامر الذي فاعله ضمير متصل للمخاطب الى مفعوله الذي هو ضمير متصل أيضا وهو كاف المخاطب وليس الامر بهذا

من باب ظر وأخويه فبطل الحمل على الحرفية لافضاءها الى هذا المحذور وتعين الحمل على الاسمية لسلامته من ذلك واعلم أن رأى البصرية قد يجري مجرى ظن وفقد وعدم حملا على رأى القلبية وانما لم يجر ذلك في الافعال القلبية بحيث لا يقال ضربتني وفرحت بي لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول به أن يكون متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغير المتأثر فان اتحاد معنى كره اتفاقهما لفظا فلذلك لا يقال ضرب زيد أو أنت تريد ضرب زيد بنفسه فلم يقلوا ضربتني ولا ضربتك وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى ولا اتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافة الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهم ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وحل فقد وعدم على وجد لانهما ضدا كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان مني فقدتني * كما ندم المغبون حين يبيع وقال الآخر لقد كان لي عن ضربتني عدم متنى * وعمّا ألقى منها مترخ * وفيه * أي فيما قاله الاخفش لا ينظر لانها لو كانت اسماء في هذه المواضع لصح حمل فوق محلهما ولا شك أنه لا يصح أن يقال هون في فوقك وكذا الآية وهذا النظر قاله أبو حيان أيضا وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شيء ٢٩٢ يصح حمله في محل ذلك الشيء ولا لانه لو لم تسميتهما لما ذكر من أنه لا يتعدى

فقد وعدم على وجد لانهما ضدا وانما جاز في باب ظن وامتنع في غيره ووجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما ويعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتاج الى تقدير مضاف لا تتفاء ما يقتضيه (قوله وفيه نظر) في الشرح هذا النظر ذكره أبو حيان أيضا وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شيء يصح حمله في محل ذلك الشيء انتهى وأقول الدليل على انه يصح حمله محل ذلك الشيء انه بمنه ولا جبر في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله في الكلام على المترادف (قوله وهذا) كلمة الإشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد (قوله وليس كذلك) فان مراده انه ما يصاحب قوما فيد كرقومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم في الشرح قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز

فعل المضمرة المتصلة الى ضميره المتصل بالزوم الحكم باسمية الى في نحو فصرهن اليك ونحو وضمم اليك ونحو وهزي اليك وفي كلامه حذف العاطف في غير محله ان جعلت الواو من المتلو ووجه لزوم الحكم بالاسمية في ذلك وجود العلة التي بسببها حكم باسمية على في الآية والبيت المتقدمين والفرض أنه لا يقول بذلك وهو هذا كله يخرج اما

على التعليق بصيغة التفعيل بياء بعد العين وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التفعّل كالتكلم محذوف ولا يلزم ان المحذور المذكور كما قيل في اللام في سقيالك انما لا تتعلق بالمصدر بل محذوف والتقدير ارادني لك وهو اما على حذف مضاف أي هون على نفسك وأضم الى نفسك فلم يتعد فعل المضمرة المتصلة على هذا التقدير الا الى ظاهر ولا محذور فيه لكن يلزم جواز نحو ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير وهو قد خرج ابن مالك على هذا الوجه الاخير وهو حذف المضاف قوله وهو ما أصاحب من قوم فاذا كرههم * الا يزيدهم حبا اليهم فادعي ان الاصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين المنصوب والمرفوع لسمى واحد بل هما المسميين متغايرين فان مراده انه ما يصاحب قوما فيد كرقومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة في حاسة أبي تمام حبيب بن أوس الطائي وأقول قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز أن يكون المراد أنه اذا اصاحب قوما فاذا كرههم أي تذكروهم أي تذكروهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة قومه ففيه إشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفي الصحاح وذكره بلطاني وبقلي ونذكره واذا كرهه غيره وذكره يعني

ولا يحسن تخريج ذلك الذي تأولناه من الآيات الشريفة على ظاهره من غير أن يكون هناك حذف مضاف كما قيل في قوله قدبت أحسنى وحدي ويعني صوت السباع به يضمن والهام أنه عدى أحسن المسند لضمير المتكلم المتصل إلى ضميره المتصل وهو الياء مع أنه ليس من باب ظن وقد وعدهم ويضمن يصوتن والهام طير الليل والواحدة هامة ولا يابى الشعر فقط فلا يخرج النثر عليه فضلا عن التزويل ولأن هذا في الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الأتباري بنون بعد الهمزة تليها موحدة أن إلى قد ترد اسماء مثل ما ترد على ٢٩٣ اسماء فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لأنه ان كان ثابتا في غاية الشذوذ فكيف يخرج أفصح الكلام عليه ولا على قول ابن عصفور ان اليك في وضمم اليك اغراء بمعنى خذ والمعنى خذ جناحك أي عصاك لان إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين واغراء تكون بمعنى أنتهي في قولك إلى وبمعنى تخ في قولك اليك ولا جناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين والمشهور انها بمعنى اليد لان يد الانسان عبرة جناحي الطائر والمعنى هنا وضمم يدك إلى صدرك ومعنى وضمم يدك إلى جناحك في سورة طه ادخل يداك تحت يركبك

﴿عن﴾

على ثلاثة أوجه
أحدها أن تكون حرفا
جارا لجميع ما ذكر لها
تشرة معان أحدها

أن يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذ كرقومه أي تذ كرههم زادهؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذ كرت به بساني وبقلي وتذ كرت وأذ كرت غيري وذ كرت بمعنى وأقول قد ذكرا المصنف هذا الذي أجازته الشارح في شرحه لا شواهد حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذ كرقومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه أولا يسمع منهم من الثناء عليهم والذ كرت على الأول بالقلب وعلى الثاني باللسان ويشهد الأول انه يروى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ان هذا ليس بضروره يتمكن قائله من ان يقول الا يزيدونهم حبا اليهم ويكون الضمير المنفصل تو كيد الفاعل ورده الناظم يعني ابن مالك بانه يقتضي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا سهولان مسمى الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذ كرو ويكون هم المنفصل تو كيد الهم المتصل لانه يجوز أن يؤكدا بالمرفوع المنفصل كل متصل ولا يكون في البيت شاهدا ويجوز في قاذ كرههم وفاخبرهم الرفع عطف على أصحاب والنصب في جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالنسبة إلى المعمول وتطيره ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار وزعم أبو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم ولا مستند له في ذلك الا أنه وجد في جملة أبي تمام هكذا والذي أورده الناظم هو رواية لقتيبة في طبقات الشعراء ورواية المبرد أيضا الا انه أورده بالنساء وقال فاصحاب اه (قوله ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره) في بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على انه كقوله قدبت الخ وهو أنسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد (قوله قدبت أحسنى الخ) يضمن بالضاد المجهة والحاء المهملة يصوتن والهام طير الليل الواحدة هامة (قوله لان ذلك) أي قوله قدبت أحسنى البيت وانما أشار اليه بذلك مع انه ليس يبعد لانه سبق التكلم وتقتضي والمتقضى في حكم المتباعد قال صاحب الكشف وهذا في كل كلام يحدث الرجل بحديث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لان ذلك وهو ظاهر وفي بعضها لان بابه الشعر

﴿عن﴾

المجاورة بالزاي وهو أشهر معانيها والمراد بالمجاورة بعد شيء عن المجرور به بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدي به افغني سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك فقس ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورغبت عن القوس وذ كرت في هذا المثال الأخير معنى آخر وهو الاستعلاء وسيأتي قريباً الثاني البديل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي بديل نفس وفي الحديث صوي عن أمك أي بديل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صوي نائبة عن أمك وقد جعل عليه بعضهم قوله كيف تراني قال يا مجني قد قتل الله زيدا أي قتل زيدا

بدل ويحتمل التضمن أي صرفه الله عني بالقتل والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الثمن والثلث الاستعلاء نحو فاعلموا بالجل
عن نفسه أي على نفسه ويحتمل التضمن والمعنى فاعلموا بعد الخير عن نفسه بالجل أو فاعلموا بصدور الجبل عن نفسه لأنهم مكان
الجبل ومنبعه ونحو قول ذي الأصبع بصاد وعين مهملة واحد الأصابع لاه ابن عمك لأفضلتي في حسب *
عني ولا أنت ديان فتخزوني أي لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والآخرى شذوذ والدر في الأصل مصدر در اللبن
يدر در أو يسمى اللبن در أو قيل أريد بالدر في مثله الخير فاعلموا أن اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب أقواتهم
وكأنوا يسقونه الخيل ويقررون به الصيفار لا أفضلتي في حسب وهو ما يعده الانسان من مفاخر آياته وهو الدين
نحو على ولا أنت مالكي وهذا تفسير ديان فتسوسني وهذا تفسير تخزوني بالخاء المعجمة والراي وذلك الذي قلناه من أن
عن في البيت بمعنى على لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه بمعنى علوت عليه في الفضل ويحتمل التضمن بأن يكون المعنى
لا تجاوزت في الفضل عني وقيل ٢٩٤ ومنه اني أحبيت حب الخير عن ذكر ربي أي قدمته عليه وهذا فيه جمع بين

تضمن أحب معنى الايتار
والقديم وجعل عن بمعنى
على وهو بعيد وقيل
هي أي عن المذكوورة
في الآية على بابها
للمجاورة وليست للاستعلاء
وتعلقها بحال محذوفة
أي منصرفا من ذكر ربي
وحكى الرماني عن أبي
عبدة بالتصغير وهاء
التانيث أن أحبيت
من أحب البعير احبا يا
اذارك فلم يرفع من متعلقة
به باعتبار معناه التضمني
وهو التنبط وهو على
حقيقته وهو معنى
المجاورة أي اني تثبطت
عن ذكر ربي وشغلت
عنه ونحو على هذا حب
الخير مفعول لاجله

(قوله وقول ذي الأصبع لاه ابن عمك الخ) ذو الأصبع هو العدو وان أحد حكام العرب في
الجاهلية وقبل له ذو الأصبع لان حية نهشته في أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وأصل لاه
ابن عمك لله در ابن عمك فحذف اللام الجارة والتي في أول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو في
الأصل مصدر در اللبن يدر ثم اطلق على اللبن نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آياته
قال ابن سيده وأفضل عنه وعليه زاد والديان الحاكم وقال ابن السكيت السداس القيم بالامر
وتخزوني بالخاء المعجمة والراي أي تسوسني من خزي الرجل خزا ساسه وقهره وسكن واو
تخزوني لأجل القافية وقبل هذا البيت

لي ابن عم على ما كان من خلق * مخالف لي أقلية ويقليني
أزري بناسا نقاشالت نعامتنا * نخالي دونه بل خلته دوني

وفي الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ما تاتي فاحمدتنا أي ولا أنت مالكي فكيف
تسوسني أو ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ
في الشواذ الا ان يعفون أو يعفو الذي باسكان الواو من يعفو (قوله وحكى الرماني عن أبي
عبدة ان أحبيت من أحب البعير احبا با اذارك فلم يرفع) في الكشف أحبيت مضمي معني
فعل يتعدى بعن كانه قال أيبت حب الخير عن ذكر ربي أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا
عن ذكر ربي وذكر أبو الفتح الهمداني في كتاب التبيان ان أحبيت بمعنى ألزمت من قوله
مثل بعير السواد احبا وليس بذلك اه والرماني هو أبو الحسن بن علي بن عيسى النحوي
المتكلم أخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التنوخي والجوهري ولدي بغداد
سنة ست وتسعين ومائتين وتوفي سنة أربع وقيل اثنين ومائتين وثلاثمائة وهذه النسبة
يجوز أن تكون إلى الرمان وأن تكون إلى قصر الرمان وهو قصر بواسط والحمد اني باسكان الميم

وبالادال

ونقل الزنجشري هذا القول ولم يرتضه قال في الكشف

أحبيت مضمي معني فعل يتعدى بعن كانه قال أيبت حب الخير عن ذكر ربي أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر
ربي وذكر أبو الفتح الهمداني في كتاب التبيان ان أحبيت بمعنى ألزمت من قوله مثل بعير السواد احبا وليس بذلك والخير
المال كقوله تعالى ان ترك خيرا وانه حب الخير شديد والمال الخيل التي شغلته أو سمى الخيل خيرا كانه انفس الخير لتعلق
الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة وقال في زيد الخيل حين قدم عليه
وأسلم ما وصف لي رجلا فرأيتك الا كان دون ما بلغني الا زيد الخيل وسماه زيد الخير وسأل رجلا بلالارضى الله تعالى عنه
عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخيل فقال وانما أردت الخير
إلى هنا كلامه ونحو الرابع من معاني عن التعليل

نحو وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الا عن موعده **﴿﴾** أى لاجل موعده ويحتمل أن يكون المعنى الا صادر عن موعده **﴿﴾** ونحو
وما نحن بتاركى الهتاعن قد لك ويحوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى ماتر كهذا صدرين عن قولك وهو رأى الزمخشري
وقال فى فازلها الشيطان عنها **﴿﴾** فاحرهما كما نافية **﴿﴾** ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملها على الزلة بسببها وحقيقته أصدر
الزلة عنها ومثله وما فعلته عن أمرى **﴿﴾** أى وما أصدرت ما فعلته عن اجتهدى ورأى وانما فعلته بأمر الله تعالى **﴿﴾** وان كان للجنة
فالمعنى نجاهما عنها **﴿﴾** واذ بهما كما تقول زل عن مرتبته وزل عنى ذلك اذا ذهب عنك **﴿﴾** والخامس **﴿﴾** من معانيها **﴿﴾** مرادفة
بعده **﴿﴾** واطلاق القول بالمرادفة مشكل لان بعد اسم يقين فلورادفتها عن لكنت اسما اذا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو
كانت اسما لامتنع عن هذا المعنى عن الحرفية **﴿﴾** ونحو عما قليل ليصبح نادمين **﴿﴾** ٢٩٥ أى بعد قليل ونحو **﴿﴾** يحرفون

الكلم عن مواضعه بدليل
ان فى مكان آخر من
بعد مواضعه **﴿﴾** فدل على
ان عن فى الآية الاولى
بمعنى بعد الواقعة فى الثانية
وهذا لا يدل على المدعى
لثبوت الفرق بين الموضعين
فمعنى الاول مجرد الامالة
والازالة عن مواضعه
بتفسيره على غير ما تزل
وتأويله بالتأويلات
الباطلة ومعنى الثانى
امالته عن مواضعه التى
وضعه الله فيها معجوه منها
فبتركونه بغير مواضع بعد
ان كان فى مواضع **﴿﴾** ونحو
لتركبن طبقا عن طبق
أى حالة بعد حالة **﴿﴾** وهذا
أىضا قابل للتخريج على
وجه ينفى به عن على معناها
بان يكون التقدير لتركبن
طبقا متجاوزا فى الشدة
عن طبق آخر دونه فيكون

وبالدال المهملة نسبة الى همدان قبيلة من فحطان (قوله ونحو وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الا
عن موعده) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى الا صادر عن موعده (قوله والخامس مرادفة
بعد) فى الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم يقين فلورادفتها عن لكنت
اسما اذا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع عن هذا المعنى من معانى عن
الحرفية وأقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقة بل مجرد التوافق فى المعنى لانه سيقول فى
حرف الواو فى الواو والحالية ان الحرف لا يرادف الاسم (قوله يحرفون السكاهم عن مواضعه
بدليل ان فى مكان آخر من بعد مواضعه) وذلك ان الآيتين الواردتين فى أمر واحد تتبين
احدهما بالآخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل
حلاله وحرم حرامه (قوله ونحو لتركبن طبقا عن طبق) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى طبقا
متباعدة فى الشدة عن طبق آخر دونه وأقول هذا احتمال بعيد لم يعول ليه المعربون
لافضائه الى ما منعه وهو تعلق الطرف الصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكرنا
هنا ان عن يتعلق بكون مطلق صفة لطبقا أو حال من الضمير فى لتركبن وقال المفسرون
المعنى لتركبن الشدة الموت والبعث والحساب وقيل لتركبن تكون الاحوال من
المنطفئة الى البرزخ كما تقول طبقا بعد طبقا وقيل لتركبن الاخرة بعد الدنيا وقيل
لتركبن هذه الاحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الاخير أو فوق لكون عن طبق حالا والمعانى
الآخر تكون صفة واعلم ان ما فى الشرح ما أخذ من شرح الباب فان فيه والاولى أن يقول
ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه الا ان المقدر
فى الشرح متباعدة اول دليل عليه وفى شرح الباب متجاوزا عن دليل عليه فان معناها
المتجاوزة وسيمد كرم المصنف فى آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره الا
لدليل (قوله ومنهل وردنه عن منهل) فى الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى
وتسمى المنازل التى فى المفازة على طريق السفار منها هل لان فيها ماء وفى الشرح يمكن أن يكون
معنى البيت وردنه صادر عن منهل آخر (قوله وآس سرارة الحى الخ) يقال آساه بجماله مواساة

كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله **﴿﴾** وقال **﴿﴾** ومنهل وردنه عن منهل **﴿﴾** وهذا أيضا يمكن تخريجه على أن يكون المعنى
وردنه صادر عن منهل آخر وهو ظاهر **﴿﴾** والسادس **﴿﴾** من معانيها **﴿﴾** الطرفية كقوله وآس سرارة الحى حيث لقيتهم **﴿﴾**
ولا تلك عن حمل الربابة وانما **﴿﴾** آس السرارة أى انهم من مالك واجعلهم فى اسوة يقال آساه بجماله مواساة والسرارة قال
الجوهري جمع سرى وهو جمع عزيز وفى القاموس اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيبى بعضهم من بعض
﴿﴾ والرابعة **﴿﴾** بكسر الراء **﴿﴾** نجوم الجمالة **﴿﴾** بفتح الحاء المهملة وهى ما يتكفل به من دية أو غرامة **﴿﴾** وقيل **﴿﴾** وعن فى البيت
بمعنى فى أى ولا تلك وانما فى حمل الربابة **﴿﴾** بدليل **﴿﴾** قوله تعالى **﴿﴾** ولا تنيا فى ذكرى **﴿﴾** فعدى فعل الوفى بى فيحمل ما فى البيت
عليه **﴿﴾** والظاهر **﴿﴾** الفرق بين التعديتين فلا يتأتى الحمل وذلك **﴿﴾** ان معنى ونى عن كذا جاوزة ولم يدخل فيه **﴿﴾** فيكون معنى ما فى
البيت لا تلك متجاوز عن الحمل غير داخل فيه **﴿﴾** ونحو معنى **﴿﴾** ونى فيه دخل فيه وقت **﴿﴾** وليس هذا المراد من البيت بان يكون

خطابا لم تحمل وفتر في الاعطاء وانما هو لم يحمل أن يحمل فالغنيان متغايران فكيف يحمل أحدهما على الآخر
 وهو السابع من معانيها وهو مرادفة من نحو قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات الشاهد
 في عن الأول ولا شاهد فيها الجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو أولئك الذين يتقبل
 عنهم أحسن ما عملوا وهذه كالأولى أي يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر
 قال لا قتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية ليسير إلى أن في بقيتها دليل لا يمكن كان حسنا وبدليل
 ربنما يتقبل منها وهذا حذف عاطف وليس من محاله ولا يخفالك بعدما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لأن من متعلقة بفعل
 التقبل فيه وفيه ما سلف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما هو في الثامن من معانيها وهو مرادفة الباء نحو وما ينطق
 عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى والطاهر انما هو للمجاوزة على حقيقة وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى وكانه
 أشار بالتنكير إلى أن ال في الآية جنسية فدخلها في حكم النكرة واستدل بالآية من لم ير الاجتهاد لا نفي ولا اثباتا
 لأن الضمير في ان هو القرآن والتاسع من معانيها الاستعانة كالباء قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لأنهم
 يقولون أيضا رميت بالقوس حكاهما ٢٩٦ الفراء ولكن ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من

الحرفين على معناه المعروف
 له فرميت بالقوس على
 معنى ان القوس آلة للرمي
 فالباء للاستعانة ورميت
 عن القوس على معنى
 أصدرت الرماية عن القوس
 فمن للمجاوزة وفيه
 أي وفيما حكاه الفراء عن
 العرب من انه يقال رميت
 بالقوس اذا كانت آلة
 الرمي يورد على الحريري في
 انكاره في درة العواص
 أن يقال ذلك أي
 رميت بالقوس إذا اذا
 كانت القوس هي المرمية
 وحكى الفراء أيضا

أي أنه منه وفي الصحاح والسرارة جمع مرمى وهو جمع عز بزوفى القاموس انه اسم جمع والحي
 اطن من البطون يجتمعون فيه فيجى بعضهم من بعض والرباء بكسر الراء والجمالة بفتح
 المهملة هي ما تحمل من دية أو غيرها ونجوم الجمالة أقساطها الموجهة وانما سميت أقساط
 الكتابة والجمالة نجومها لأن العرب كانوا يجعلون الآجال في الديون طلوع النجم فيقولون
 أعطيك حقل اذا طلع النجم الفلاني (قوله الشاهد في الأولى) في الشرح لا شاهد فيه لجواز
 التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عبادة وأقول كلام المصنف انما هو بالنظر إلى
 الظاهر وعدم الحذف (قوله بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) في الشرح لو قال
 الآية يشير إلى باقها المناسب لغرضه وهو لا قتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا
 وأقول لا حاجة إلى ذلك لأن غرضه بيان تعدى التقبل عن وهو يتم بتقبل من أحدهما ولم يتقبل
 من الآخر (قوله التاسع الاستعانة) في شرح الباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر إلى
 ان القوس جعلت آلة للرمي ومستعانة بها فيه ورميت على القوس بالنظر إلى يد الرمي التي
 اعتمدت على القوس في الرمي ورميت عن القوس بالنظر إلى السهم (قوله أيجزع الخ) الجزع
 نقض الصبر والحام بكسر المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك (قوله أعن تو سميت الخ) في
 الصحاح الحرفاء صاحبة ذى الرمة والمراد بعباء الصباية الدمع وفي القاموس سحمت العين قطر

رميت على القوس العاشر من معانيها ان تكون زائدة للنعويض من أخرى محذوفة كقوله
 أيجزع ان نفس أناها جامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع الحام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره وقال ابن جني
 أراد فها لتدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده وظاهر كلام المصنف ان شرط زيادتها
 التعويض واللام يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير الثعلبي انهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى يسئلونك
 عن الانفال فقيس عن علمها وقيل من الانفال وقيل عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال
 سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاف فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى انها زائدة وليس هناك تعويض
 الوجه الثاني من أوجه الثلاثة أن تكون حرفا مصدريا وذلك ان بني نعيم يقولون في أعجبنى أن تفعل عن تفعل
 قال ذو الرمة أعن تو سميت من خرقاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم يقال تو سميت الدار أي تأملتها قال الجوهري
 والخرقاء صاحبة ذى الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وسجج الدمع سال وسججته العين اسأته وكذلك
 يفعلون في ان المشددة فيقولون أشهد عن محمد رسول الله وتسمى عننة تميم الثالث من أوجه عن أن تكون اسما بمعنى
 جانب وعليه سؤال معروف وهو أن الكلمة انما تعد حرفا واسما إذا اتحد أصل معنيهما والجانب ليس بمعنى المجاوزة

وجوابه ان الزخشرى ذكر في الفصل ان معنى جالس عن يميني انه جلس متراخيا بدنه عن بدني في المكان الذي يجال يمشي
فعلى هذا معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بجبال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة
التي جاوزت بدنه لا مطابق الجهة فيتحدا أصل معنى من هو ذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير
كقوله فلقد أرا في الرماح دريئة * من عن يميني تارة وأما في الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معد يكرب
ظلمات كافي الرماح دريئة * أقاتل عن ابناء خرم وفرت قال الأصمعي هي مهموزة كدافي الصحاح وهو يحتمل عندي ثم
لا تينهم من يبر أيديهم ومن خلفهم وعن أيمنهم وعن شمائلهم فتقدر عن معطوفة على مجرور من في الأول أو الثاني
على الخلاف المعروف في لا على من ومجرورها كما هو ظاهر كلام الجماعة قال الزخشرى فان قلت كيف قيل من بين أيديهم
ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن أيمنهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعديبه الى
المفعول به فكما اختلفت حروف التعدي في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغة قبوخذولا يقاس وانما يقتض عن جهة موقعها
فقط فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين
تمكن المستعمل من المستعمل عليه ومعنى عن يمينه انه جلس متجاخفا عن ٢٩٧ صاحب اليمين منخر فاعن يمينه غير ملاصق

له ثم كثر حتى استعمل في
المتجاف وغيره ونحوه من
المفعول به قولهم رميت
عن القوس وعلى القوس
ومن القوس لان السهم
يبعد عنها ويستعمل اذا وضع
على كبدها للرمي ويبتدى
الرمي منهما وكذلك قالوا
جلست بين يديه وخلفه
لانهم اظرفان للفعل ومن
بين يديه ومن خلفه لان
الفعل يقع في بعض الجهتين
كما تقول جئت من الليل تريد
بعض الليل هذا كلامه
وانظر قوله ان المفعول فيه
اختلفت فيه حروف التعدي

دمعها ووسال قليلا قليلا (قوله فلقد أرا في الخ) الدريئة بهملة على وزن صحيفة حلقة يتعلم عليها
الطعن قال الأصمعي وهي مهموزة (قوله على عن يميني مررت الطير سخا) هذا صدر بيت من بحر
الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين بطبع كذا في شرح الشواهد والسخ بضم السين المهملة
وتشديد النون جمع ساخ كرا كع وركع والساخ ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس
والعرب تتفاعل بالاول وتتشاءم بالثاني (قوله دع عنك نهنا صبح في ججراته) هذا صدر بيت عجزه
* ولكن حديث ما حديث الرواحل * وهو من بحر الطويل وفعلون الذي في أوله اثرم لانه
خزم بحذف صدره والججرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع ججرة مثل ججرة وججرات أي اترك
* نهب الاموال واشتغل بالنساء التي في الرواحل (قوله وقول أبي نواس
دع عنك لومي فان اللوم اغراء) * هذا عجز بيت صدره * وداوني بالتي كانت هي الداء *
وبعده صفراء لا تنزل الا خزان ساحتها * لومها ججرت مسته سراء
وأبو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن هانئ أبو علي الحكيم الشاعر
المعروف ولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى
القطان وقرأ على يعقوب وكتب عن أبي زيد الغريب وحفظ عن أبي عبيدة أيام الناس قال أبو
عبيدة معمر بن المثنى كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للقدميين وقال الجاحظ
ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس مات سنة ست وسبعين ومائة وقيل قبلها أو بعدها وله نحو

٣٨ ن ل
كاختلافها في المفعول به فهو محل تأمل وهو من الداخلة على عن زائدة عند ابن
مالك * ولكن يلزم زيادتها في الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش من البصريين بأبون ذلك لكن ابن مالك يقول
بذهب الاخفش والكوفي في المسئلة وهو لا ابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك
يتمثل للاصقة ولخلافها فان جئت عن نعين كون القعود ملاصقا للناحية لان ابتداء الغاية يقتضيه والثاني من
المواضع التي تتعين فيها الاسمية وهو أن تدخل عليها على فلا تكون حرفا لان حرف الجر لا يدخل على مثله الا للسا كيد في
الضرورة وليس هذا منه وهو ذلك نادر والمحموظ منه بيت واحد وهو قوله * على عن يميني مررت الطير سخا * ولم أر من
أنشده تاما والسح جمع ساخ كركع وراكع والساخ ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره والعرب تتفاعل بالاول وتتشاءم
بالثاني والثالث من محل تعين اسميتها وهو أن يكون مجرورا وفاعل متعلقا بفتح اللام بضميرين لسمى واحدا قاله
الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهنا صبح في ججراته * ولكن حديث ما حديث الرواحل الججرات
بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع ججرة مثل ججرة وججرات وهو قول أبي نواس * بوا ولا همزة * ودع عنك لومي فان اللوم
اغراء * وداوني بالتي كانت هي الداء فهي في ذلك اسم لا حرف وهو ذلك لا يؤدي الى تعدي فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل في غير باب ظن وما حمل عليه كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو متمنع وهو قد تقدم الجواب عن هذا

في على وهو اما على التعليق بمحذوف أي دغ عنك تركنا شاعناك وأما ان يخرج على تعلق الحرف بمضاف أي دغ عن نفسك فهو مما يدل على انه ليست هذه اسما انما لا يصح حاول الجانب محالها وقد مررت المازعة في مثله بان ما كان بمعنى شيء لا يلزم أن يصح حلوله محله **(عوض)** في طرف موضوع لا استغراق في الزمن المستقبل مثل أبدأ الا انه يختص بالنفي وهو هذا في غالب الامر ولا فقد يستعمله معربا في الاستقبال بل انفي يقال افعل ذلك من ذي عوض أي فيما يستقبل وقد يستعمل مبنيا في الماضي بل انفي أيضا كقوله * ولولا دفاعي عن عقاق ومشهدي هوى بعقاق عوض عنقاء مغرب في الصحاح العقاق كالقلاص الحوامل من كل حافر ولا أدري هل هذا المراد هنا أولا والعنق الداهية وهي في الاصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم وهو معرب ان أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين فان قبل سياقي ان في عوض لغة بالفتح عند عدم الاضافة فن أن لنا في هذه الفتحة الموجودة عند الاضافة انها فتحة اعراب لافحة بناء قلت أجاب المصنف عنه في حواشي التسهيل بأننا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه بدونها مبنيا ان لم يضاف لم يقطع عن الاضافة لفظا لا معنى وهو بناءه اما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأمين وسمى الزمان عوضا لانه كما مضى منه جزء عوضه جزء آخر وهكذا قال ابن جني في التتبيه ٢٩٨ على شكل الحامسة انما سمو الدهر عوضا لانه من التعويض وذلك انه كلما مضى جزء من الدهر خلفه

آخر من بعده فكان الثاني

(عوض)

(قوله كقولهم لا أفعله عوض العائضين) في الصحاح ويقال لا آتيك عوض العائضين كما يقال لا آتيك دهر الدهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لا تفاهيم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها **(قوله مبنيا ان لم يضاف)** لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف في افتقاره الى غيره **(قوله رضيي امان الخ)** رضيي امان حال من الندي والمحاق في قوله قبله

تشب لمقرورين بصطليانها * وبات على النار الندي والمحاق

وقد تقدم شرحه في الباء المفردة وندي أم على تقدير حرف الجر أي من ندي أم وهو متعلق برضيي ويجوز أن يكون بدلا من امان على الموضع والاسم بهما لتي هنا الليل وقيل الرحم والباء بمعنى في أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل رزق النحر وقيل الرماذ أي تحالفا عند ذلك وفي الشرح لا أعرف أحدا جعل الباء بمعنى عند فإدري هذه العنودية من أين جاءت وأقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهم لا يتحالفا في نفس الزق ولا في نفس الرماذ بل عنده وبقره **(قوله فقيل ظرف لتفرق)** فان قيل انما يكون ظرفا لتفرق على القول بان لا

مضى جزء من الدهر خلفه

آخر من بعده فكان الثاني

عوض من الاول وقيل

بل لان الدهر في زعمهم

بضم الراء وفتحها وكسرها

والمراد به هنا القول الباطل

ليسلب ويعوض واختلف

في قول الاعشى

امعري لقد لا حيت عيون

كثيرة *

الى ضوء نار في بقاع تحرق

تشب لمقرورين بصطليانها

وبات على النار الندي والمحاق

برضيي امان ندي أم تحالفا

باسم داج عوض لا

تتفرق

وقد مر انشاد البيهقي

ليس

الاولين في حرف الباء وان المراد بالمقرورين الندي والمحاق وما أحسن عطفه على الندي فقيه اشارة

الى أنهم امتصاحبان متشاركان في الالفه حتى كأنهما من جنس واحد ضحيعان لا يفارق أحدهما الا آخر بل قد أثبت لهما في البيت الثالث الاخوة المقضية للالتزام والتضام وحسن الالفه قال شارح اللباب ورضيي امان حال من الندي والمحاق ولا بد في قوله ندي أم من تقدير حرف جر أي من ندي أم وهو يتعلق برضيي قلت لا حاجة الى تقدير الجار فان وضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبي امه ورضع نديا فتقدر ناصبا للندي أي رضعه نديا أم ولا اشكال قال ويجوز أن يقرأ بالكسر على انه بدل من امان واللبان بكسر اللام ابن المرأة خاصة قيل وعني باسم داج الليل والباء ظرفية أي تحالفا في ليل شديد السواد وقيل هو الرحم أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الرماذ أي تحالفا عند الرماذ اه قلت وقيل ان المراد بالاسم الداجي رزق النحر والعرب عادة في التعاقد عند الشراب بذلك فيقول طرف لتتفرق وقد يقال هذا مبنيا على أن لا ليس لها المصدر وأما على القول بان لها المصدر مطلقا وإذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا يتأتى تعليق عوض بتتفرق وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضي وهو أن الجملة القسمية قد تتحدف لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا لاداءها تحولا لأفعله عوض قال وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض في القسم مع ان

معناه أيد أو البتة ففيه من التأكيدي ما يفيد فائدة القسم ولاجل فائدته قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وإن كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدم منه كقول النأ كيد وما يقال عوض لا آتينك وعوض ما آتيك لغرض سدمسده القسم هذا كلامه وعليه فيمكن أن يقال إن قوله لا تنفرك جواب لقسم محذوف سدمسده عوض فلا ضير إذن في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير أن جعل هذا الجواب كقسم مقدر مع وجود فعل قسمي موقوف به يمكن أن يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر ويؤيد قول ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان أكبر من وائل بدليل قوله حلفت بمآثرات حول عوض * وانصاب تركن لدى السعير بمآثرات صفة لمحذوف أي بدماء مآثرات أي متموجات والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهملة وهو ما نصب ليعبد من دون الله والسعير اسم لصنم كان لعنزة * بعين مهملة ونون وزاي مفتوحات وهو أبو حنيفة من ربيعة يقال له عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار * أه * كلام ابن الكلبي * ولو كان كازعم لم يتجه بناؤه في البيت ويمكن أن يصح كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله إن عوض ٢٩٩ قسم أنه سادس القسم كما تقدم فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار

و بناؤه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة وتقديعه على عامله لغرض جعله قائما مقام الجملة القسمية فان قلت قوله وهو اسم صنم بأي ذلك قلت انما ياباه ان لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سدمسده القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف في فن البديع وهو أن يراد بلفظ

ليس لها الصدر لا على القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح وهي هنا وقعت في جواب تحالفا أجيب بان عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه أيد أو البتة ففيه من التأكيدي ما يفيد فائدة القسم ولاجل فائدته فائدة القسم قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وإن كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا آتينك وعوض ما آتينك أه وعلى هذا فعوض في البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية ببيان التحالفا (قوله حلفت بمآثرات الخ) أي بدماء مآثرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله (قوله ولو كان كازعم لم يتجه بناؤه في البيت) في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله إن عوض قسم أنه سادس القسم و بناؤه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم صنم بأي ذلك قلت انما ياباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سدمسده القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المعروف في فن البديع وهو أن يراد بلفظ

﴿عسى﴾

(قوله فعل مطلقا) أي سواء اتصل بالضمير المنصوب أو لم يتصل (قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب) فانهم رأوا إلى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعن قال الرضي واتصال

المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر والاول كقوله اذا نزل السماء بارص قوم * وعيناه وان كانوا غضايا وما نحن فيه من هذا القسم كما أشرنا اليه والله أعلم ﴿عسى﴾ * فعل مطلقا ولكنه فعل غير منصرف لتضمنه معنى الحرف أي انشاء الطمع والرجاء كاعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها وأما الفعلية نحو بعث والاسمية نحو أنت حرف في الانشاء عارض فيهما وحكي ابن ظفر في شرح المقامات عسيت عسى قال الليلي وعلى هذا فيقال عاس وقال العماني في شرح الفصيح وزعم بعضهم انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون على هذا متصرفا ومما اعتقب الباء والواو على لامه وفي حلي العلى لعبه الدائم القبر واتى لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان أبا زيد حكى عس قال وقد قال المعري * فان مثلي بهجران القريض عس * قال الليلي انما عس هنا بمعنى خليف قال المصنف وقد وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك في التسهيل وذلك لانه قال في باب التعجب شذوقهم ما أعساه بكذا أو عس به بمعنى ما أحقه وأحقق به وهذا أشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وأنه عسى التي للقاربة * لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب * ويحكمه الرضي عن الزجاج قال وزعم انه حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعن قال واصل الضمير المرفوع

به يدفع ذلك إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي في ليس قالت يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد قوليه إلى أن ليس حرف محتجبانها لو كانت فعلا محققا من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت وأجيب بأن ذلك لمفارقة أخوانه في عدم التصرف قال الفارسي وأما الحاق الضمير به في لست ولستم فاشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف ومعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما ألحق الضمير جهات فقيل هاتياها تواتها في مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للفعال لفظا فينقل ذلك إلى عسى حذوا القذة بالقذة ولا حرف في حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله * يا ابتاعك أو عساكا * خلافا لسيبويه في أنه في هذه الحالة عامل عمل لعل في حكاية عنه السيراني في قال ابن قاسم وضعف بان فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد قلت وليس بذلك في ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في أي الخوف في المكره وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم فالأولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ان ما كرهتموه ٣٠٠ ينبغي ان ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر وذلك

الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك إلا أن يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل لكونه على ثلاثة أحرف كما قال أبو علي في ليس لما قال بحرفيتها (قوله ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكره) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكره اه وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان أوفى كلامه تعالى للإيهام والتشكيك لا للشك (قوله وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) عسى الأولى لاشفاق المخاطبين نظر إلى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظر إلى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الأولى في الآية للترجي والثانية للاشفاق نظر إلى ما في نفس الأمر وفي تفسير البيضاوي وعسى أن تكرهوا شيئا وهو جميع ما كفوا به في الطمع فالطمع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيئا وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها إلى الردي وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها وفي حاشية التفارزي ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب في الخدم مع كمال الرضا بالحكم والاذعان وهذا كما تقول ان الكل يقضاء الله ومشيتته مع ان البعض مكروه منك غاية الانكار كالقبايح والشرور (قوله وأجيب بأمور أحدها انه على تقدير مضاف) قال الرضي هذا تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لافي الاسم ولا في الخبر (قوله ومثله ولكن البر من آمن بالله) في الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف

انهم كرهوا الغزو وفيه احدي الحسينين اما الظفر والغنمة واما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنمة والاجر والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاء دنوا الخير فاذا قلت عسى مريض أن يشفي دل على انك ترجو قرب شفائه ونازع الرضى في ذلك قائلا ليس عسى متعينا بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي فاذا قلت عسى زيد أن يخرج

فهو يعني لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا في وجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف للقرينة في اعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم فيكون عسى فعلا ناقصا مفعلا ابتداء وزيد مرفوع بها على انه اسمها وان يقوم في محل نصب بها على انه الخبر واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر وهو حدث والخبر عنه وهو زيد ذات ولا يكون الحدث عن الذات وأجيب بأمور أحدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا اشكال في أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام فيكون من الخبر عن الذات بوصف صادق عليها كما في زيد قائم فلا اشكال أيضا ومثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني في أولكم البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر من آمن بالله فحذف المضاف من الأول في أو أولكم البر من آمن بالله فحذف المضاف من الثاني غير ان هذا الجواب فيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوما من الدهر لافي الاسم ولا في الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لانها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة والتسكلم فيه تركيب كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله فهو عسى عمرو ان يذهب

وعسى خالداً ان يحى وعسى بغير ان يتوب الى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر فاذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد **والثاني** انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى **وهذا** ان أريد انه من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخرج الآية على ذلك غير جيمه لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه **والثالث** ان ان زائدة لا مصدرية **فيرتفع** المحذور اذا الاخبار في ذلك كما في زيد يقوم **ولا** ليس بشئ لانها قد نصبت **والزائد** لا ينصب وهذا انما يتشبه على قول غير الاخفش والافهوي رها ناصبة كما تقدم **ولا** لانها لا تسقط الا قليلاً **وليس** هذا شأن الزائد وللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته **والقول الثاني** في اعراب مثل عسى زيد ان يقوم **لانها** فعل متعد بمترلة قارب معنى وعملاً **فزيد** فاعل أيضاً بعسى وان يقوم مفعول به كما في قولك قارب زيد القيام **أو** فعل **فوقاصر** بمترلة قارب من ان يفعل **فزيد** فاعل أيضاً بعسى ومن أن يفعل متعلق به **وحذف** الجار توسعاً **كفا** في قولك عجبت أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل **وهذا** مذهب

سيبويه والمبرد **قال** الرضى وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً كما مر **والقول الثالث** انها فعل قاصر بمترلة قارب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه حينئذ يكون بدلاً لازماً فتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل **ولهم** أن يقولوا أي مانع يمنع من أن البديل قد يكون لازماً مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهراً والبديل أولى بذلك لانه المقصود **قال** الرضى والذي أرى ان هدا يعني

للقريظة وما نحن فيه كلى ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفيما يشابهه وأقول مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر **(قوله والثاني انه من باب زيد عدل)** يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير زوم مضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **(قوله والثالث ان ان زائدة)** قال الرضى فيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلام ولزومه مطرد في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد **(قوله وليس بشئ لانها قد نصبت ولا نه لا تسقط الا قليلاً)** في الشرح أما الرديبالا ول قاغايمشى على قول غير الاخفش والافهوي يرى ان الزائدة ناصبة وأما الرديبالا الثاني للخصم أن يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته اه **وأقول** فيما نقلناه آفهام كلام الرضى جواب عن هذا الثاني وأما الجواب عن الاول فظاهر **(قوله والقول الثاني انها فعل متعد بمترلة قارب)** قال الرضى وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً **(قوله وهو مذهب الكوفيين)** قال الرضى قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتمال والذي أرى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضاً يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع فعنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجي قيامه **(قوله ويرده انه يكون حينئذ بدلاً لازماً فتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل)** في الشرح لهم ان يقولوا أي مانع يمنع من وقوع البديل لازماً في بعض الصور مع محي مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهراً والبديل أولى بذلك

قول الكوفيين وجه قريب فيكون في نحو يازيدون عسى أن تقوموا قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضاً يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالاً وتفصيلاً كما مر في باب البديل وفي ايهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف **والقول الرابع** انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البديل سد مسد الجزأين **والذين** يطلبون هذا الفعل الناقص **كما** سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما على لهم خيرا بالخطاب **في** تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المخففة **والا** اختار ابن مالك الاستعمال الثاني **من** الوجه التي تستعمل عليها **ان** تسند الى ان والفعل **نحو** عسى أن يقوم زيد **وقد** يكون فعلاً تاماً هذا المفهوم من كلامهم **قال** المصنف في حواشي التسهيل اعلم ان ظ لم تنحج الى المفعولين في نحو ظننت زيداً قائماً من حيث هما مفعولان بل من حيث ان وضعها للدلالة على التعاقب بالشئ على صفة وذلك لا يتأتى الا بين شيئين فتارة يكون هذان الشيئان مفعولين كالمثال وتارة يكون في ضمن مفعول واحد ونحو ظننت ان زيداً قائماً

وبهذا يعلم صحة قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في عسي فانها موضوعية لا جاء شيء على صفة فتارة لا يدخل عليها عامل سواء اقتصرت في لفظ أو لهما وحمل ثابتهما وتارة تدخل ان عليهما ما فتوثر فيهما وتكتفي عسي بهما فان قيل فاجز عسي قيام زيد وظننت قيام زيد لما ذكرت فقد يقال انه لما كان المضاف اليه غير معتمدا لذاته وانما يتوثر به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لاسمين يتعدينيهما اما أريد بهما من المعنى شرط والاستقلال كل منهما بنفسه وأن لا يكون أحدهما كالتممة للآخر فتكون كأنهما طلبت شيئا واحدا كما ان قام غلام زيد انما طلب شيئا واحدا وجاء الآخر تمة لذلك الى هنا كلامه **وقال ابن مالك** عندي انها ناقصة أبدا ولكنها سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في أحسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسي لا تخرج عن أصلها في مثل وعسي أن تتركه وابل يقال في الموضوعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمالات الباقية في الثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها الفعل **٣٠٢** المضارع المجرد **عسى** من ان جلا لها على كاد **عسى** أو المقرون بالسين **عسى** لمشاركتها لان

في الدلالة على الاستقبال **عسى** أو الاسم المفرد **عسى** لتضمن عسي معنى كان فاجريت في الاستعمال مجراه **عسى** زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما وهذه الامثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة الممثل لها **عسى** والاول قليل كقوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب **عسى** الكرب بفتح الكاف واسكان الراء المحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء كشف الغم وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ مخبرا عنه بقوله وراءه والجملة

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شأن البديل (قوله عسى الكرب الخ) هذا البيت له دبة بن الحشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو أول قتيل قتل صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما أرادوا قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط رأسه فان عقلت فاني قابض رجلي وباسطها ثلاثا ففعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان فرج مبتدأ ووراءه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراءه خبرها لثلاثا يصير الفعل من خبر عسى رافعا لا جنبي عن اسمها (قوله أكثر في العذل ملحا الخ) العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بهم لتبين الملازمة (قوله وقولهم في المثل عسى الغوير أبوسا) الغوير بجمجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء للكلب والابوس بضم الهمزة بعد الواو وحدة جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزبارة لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مخبات فيها الرجال وكان الغوير في طريقه لعل الشرياء يتبعكم من جهة الغوير (قوله والصواب انهم ما حذف فيه الخبر أي يكون أبوسا أو كون صاعما لان في ذلك ابقاء لهم على الاستعمال الاصل) لان الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضي وقال بعضهم التقدير ان أكون أبوسا وان أكون صاعما وجاهد حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدرا بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله وقيل التقدير بما س أبوسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مسحا وفي المثل على هذا التأويل مجاز

في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها لثلاثا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا لا جنبي عن الاسم وهو وهم نبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها **عسى** والثالث أقل كقوله أكثر في العذل ملحا دائما لا تكثر ان عسى صاعما العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة والالحاح الملازمة والدوام وقولهم في المثل عسى الغوير أبوسا أصله فيما قيل ان الزبارة قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء للكلب على طريقه عسى الغوير أبوسا أي لعل الشرياء يتبعكم من قبل الغوير وهو بغير منجعة وواو وراء مصغرة الابوس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب كذا قالوا والصواب انهما في أي الشعر والمثل محذوف فيه الخبر أي يكون أبوسا أو كون صاعما لان في ذلك ابقاء لهم على الاستعمال الاصل وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون وأن أكون باثبات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصل لعسى واستعمال الفعل بعدها مجردا من ان قليل فان قلت انما لم يقدرها فإرا من حذف الموصول وبقائه معمول الصلة قلت لا ضير فهو كتقدير سيبويه من لدشولا بقوله من لدان كانت شولا **عسى** والثاني نادر جدا كقوله

عسى طي من طي بعده * ستطفي غلات الكلى والجواخ * أى لعل البطن المغلوب من طي في القتال ينصر على البطن الآخر بعده الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة يضم الغين المجعة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كوة والجواخ الاضلاع وقد تقدم الكلام عليهما وعسى فيهن * أى هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس * فعل ناقص بلا اشكال * الاستعمال * السادس ان يقال عسانى وعسالك وعساه وهو قليل * ثبت في أكثر النسخ عسانى بآيات نون الوقاية وثبت في بعضها بحذفها فالاولى خبريان الاقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر وأما القولان المصرحان بفعليتها فلا استدعاء * كونها فعلا دخول نون الوقاية وأما القول بحرفيتها فهو مذموم سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث ان الحرفية لا تنافي دخول النون وقد أجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الازالة من دخول النون كالعلى وعدم دخولها كالعلى وأما نسخة عساي بدون نون خبريان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالفعلية فيأتى على ما حكاه الرضى من انه جاء عساي جملا على لعل قال والاكثر عسانى * وفيه * أى في قولهم عسانى وعسالك وعساه * ثلاثة مذاهب أحدها انها أى ان عسى أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان * نحو ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فتعارضت الكلمتان في أن أخذت كل واحدة منهما ما حكما من أحكام الأخرى * وقاله سيبويه * المذهب الثاني انه * أى ان عسى * بآية على عملها عمل ٣٠٣ كان * الناقصة في رفع الاسم

ونصب الخبر * ولو كان استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع * فغنى عساي عسيت بضم التاء ومعنى عسالك عسيت بفتحها ومعنى عساه عسى هو * وقاله الاخفش ويرده أمران أحدهما ان انا بضمير عن ضمير انا ثبت في الضمير المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا * ولم يثبت ذلك في الضمير المتصل فيكون

في الاسناد لان فاعل يباس ضمير الغوير وقال أبو على جعل عسى بمعنى كان ونزله مترادفة وقال ابن جنى في الرسائل قلت لابي على أبو سافى قوله عسى الغوير أبو سافى قال نعم كانه قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد (قوله عسى طي الخ) قال الرضى السنين في ستطفي فاعلة عند المتأخرين مقام ان تكون للاستقبال والغلات بضم المجعة جمع غلة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كوة بضم الكاف والجواخ الاضلاع (قوله وعسى فيهن فعل ناقص) ضمير فيهن عائدا على الثالث والرابع والخامس باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عسانى وعسالك وعساه وهو قليل) لان الاصل في عسى ان يتصل به الضمير المرفوع (قوله يا ابن الزبير طالماعصيك) قاله رجل من حير وبعبه

فطالماعصيتنا اليكا * لنضربن سيفنا قفيكا

(قوله فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا) اعترض عليه بان هذا البديل ليس بمذكور في التصريف والجواب ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساه انار كاس الخ) يعنى ولو كانت

في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم فلا يصار اليه * يا ابن الزبير طالماعصيك * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا * على معنى انه أى بحرف عوضا عن حرف آخر * ولا من باب انا بضمير عن ضمير كاطن ابن مالك * أى ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذى هو التاء أبدا كفا على حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحينئذ فلا دليل في البيت للاخفش * والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساه انار كاس وعلى * تشكر فأتى نحوها وأعوذها * ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعار الضمير الرفع لزم أن يكون الواقع بعده ذلك منصوبا لكونه الخبر فظهر رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساه انار كاس مثل لعلها جارية زيد قلت والبيت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون تار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة والثاني أن يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب كما سيجى قريبا وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد * المذهب الثالث انها باقية على اعمالها عمل كان * الناقصة * ولو كان قلب الكلام فجعل الخبر عنه * الذى كان حقه الرفع * فخبرنا فنصب * أى * بالعكس * فجعل الخبر الذى كان حقه النصب خبرا عنه فرفع * وقاله المبرد والفارسي ورد باستلزامه في نحو قوله يا ابتاعك أو عسا كالاقتصار على فعل ومنصوبه * وانما يقع الاقتصار على الفعل ومرفوعه * ولهما أن يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قاب والمعنى بحاله * على ان الفارسي قال في التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد

اني عسيت صاعما في ان الفاعل مضمير في الفعل والكاف هو الخبر كما ان صاعما هو الخبر وان خالفه في انه معرفة وصاعما
نكرة قال ابن قاسم وهذا تخرج غريب الاستعمال في السابغ عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويخرج هذا على انها ناقصة وان
اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر تنبيهه اذا قبل زيد عسى ان يقوم احتمل في هذا التركيب نقصان عسى على تقدير
تحملها الضمير في اذ يكون ذلك الضمير المرفوع الذي تحمله اسمها وان يقوم خبرها فتكون ناقصة في وعامها على تقدير
خلوها منه في اذ تكون حينئذ مسندة الى ان والفعل فتكون تامة ويظهر اثر الاحتمالين في التانيث والتثنية والجمع
فتقول على تقدير الاضمار همدست ان تفلح والزيدان عسيان يقلحا والزيدون عسوان يقوموا والهندات عسبن ان
يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجمع وهو الاصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا
منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن في واذ قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا في وهما نقصان عسى
وعامها في ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان قدرت يقوم محتملا لضمير لزم ان يكون زيدا اسم عسى وان يقوم
خبرها فكون ناقصة وان قدرته خاليا من ضمير لزم ان يكون رافعا ليدوان تكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون
تامة فان قلت قد حكموا في باب المبتدأ بمنع تقدم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدأ مثل
زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقدما مع ان فاعله ضمير مفرد يعود الى اسم عسى وهو المبتدأ في الاصل قلت
المسئلة مختلف في اجازته عند دخول الفعل الناسخ ففهم من منع كما منع في باب المبتدأ فلا يجيز كان يقوم زيد على ان يكون
زيد اسم كان ويقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من اجاز كان عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا
بان المانع في باب المبتدأ كون الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عاملا معنويا والعامل اللفظي أقوى

من المعنوي ولا شك ان
النواسخ عوامل لفظية
فاذا تقدم الفعل على
الاسم بعده هذه الافعال
لم يكن اعمالها فيه لازما
لان العرب اذا قدمت
عاملين لفظيين قبل
المعمول فربما تعمل

بافية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعد هاد عسى في البيت
جارية مجرى لعل والضمير اسمها وانار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح ويحمل البيت
وجهين آخرين أحدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل
اني عسيت صاعما والثاني ان يكون ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم
على ما حكاه ثعلب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة في جوابه ان كاسا
هنا علم على امرأه فاما خبرها لا معرفة عن معرفة (قوله واذ قلت عسى ان يقوم زيد احتمل
الوجهين) يعني نقصان عسى وعامها لكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان اعتبر

الاول وربما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع قلت

انما عمل بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدأ بالفاعل لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى
وانه كان يقول سفيها مبنى على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة
خلا فالقوم وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدر ان خبر كان مقدم مع كونه فعلا
على الصحيح اذ لا تنبئ الجملة الاسمية بالفعلية وسيأتي الكلام على ذلك في محله ان شاء الله تعالى في اللهم الا ان تقدر
العاملين تنازعا زيدا في الرابط حينئذ يحمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيها
في محتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني في فان قلت ما هذا الاستثناء من أي شيء هو قلت هو متصل والمستثنى منه
عام محذوف والتقدير ولو كان يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعا فهو استثناء
مفرغ في الايجاب المحضة المعنى نحو قرأت اليوم كذا ثم حذف الطرف بعد الا وانبأ المصدر عنه كافي أجيتك قدوم الحاج
واللهم معترض وانظر موقعا هنا فقد وقع في النهاية ان اللهم تستعمل على دلالة أنحاء أحدها ان يراد به النداء المحض
كقولهم اللهم ارحمنا والثاني ان يذكره المحيى تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول أنت اللهم
لا والثالث ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم اذالم تدعني ألا يرى ان وقوع
الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل اه وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا يتأتيان هنا وفي تأني الثالث في هذا المحل نظر
في واذ قلت عسى ان يضرب زيد عمر افلا يجوز كون زيدا اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان في وهي يضرب في ومعمولها
وهو عمر ابا لاجنبى وهو زيد في ضرورة انه معمول لعسى لا يضرب وأجنبيته ظاهرة في وتظهر هذا المثال قوله تعالى عسى

ان يبعث لك ربك مقاماً شجوداً فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجنبي بين
 يبعث ومعموله الذي هو مقاماً كما مر سواء **(عل)** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين
 أحدهما استعماله مجروراً بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه بضم العين
 وكسرها بضمين فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك قال في الصحاح ويقال أتيت من على الدار بكسر
 اللام أي من عال ولما كان البيت الاتي قد يستدل به لهؤلاء الجماعة من حيث انه استعمال على مضاف للضمير أجاب عنه
 المصنف بان قال بضمين واما قوله يارب يوم لا أظاله * ٣٠٥ ارمض من تحت واضحي من عل بضمين ارمض فعل مضارع

من قولهم ارمض اليوم
 يرمض بكسر العين في
 الماضي وفتحها في المضارع
 اي اشتد حره واضحي ايضا
 مضارع أي أبرز الشمس
 بفتح الحاء وماضيه ضحي
 بكسر هاء وضحي بفتحها
 بضمين فالحاء من عل
 بضمين السكت في فهي حرف
 وليست ضمير أضيف اليه
 عل بضمين ليل انه مبني
 على الضم بضمين ولا وجه لبنائه
 لو كان مضافاً وكان
 الكسر حينئذ يجب لجره
 بمن قلت ويمكن ان يكون
 لبناء وجه وهو اضافته لبني
 كما مر له في سوالك وكما سيأتي
 في غير بضمين متى أريده
 المعرفة كان مبني على الضم
 تشبيهاً بالغابات كما في هذا
 البيت اذا المراد فوقية نفسه
 لا فوقية مطلقة بضمين حتى
 يعرب بضمين والمعنى انه نصيبه
 الرضاء بضمين أي الارض التي
 اشتد حرها بضمين من نخسه

يقوم محملاً للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خالياً عن الضمير
 كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت قد حكى وافي
 باب المبتدأ منع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلاها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدأ مثل
 زيد قام فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدأ في الاصل قلت المسئلة مختلف في اجازتها عند دخول
 العمل الناسخ فتم سيو به منع كما منع في باب المبتدأ ومنهم من أجاز قال ابن عصفور وهو
 الصحيح ووجه الفرق ان الابتداء عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي أقوى
 من العامل المعنوي فاد تقدم الفعل على المبتدأ كان العمل للفعل لازماً لكونه أقوى واذا
 تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازماً وأقول لقائل ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم
 زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه لان ارمض مع صلتها مفرد (قوله
 كما يقال من علوه) هو يسكون اللام وضم المهملة أو كسرها قال في الصحاح وعلو الدار
 وعلوها نقبض سفلها وفي بعض نسخ المغني ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه
 نظر لان ذلك مصدر عل في المكان أو في الشرف أو في الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر
 بمراد هنا (قوله يارب يوم لا أظاله الخ) أصل أظاله أظال فيه فحذف الجار توسعاً وأوصل
 الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول والثالث أي اشتد حر امضارع رمرض بضمين كعلم بعلم
 واضحي بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحي بكسر هاء أي أبرز الشمس (قوله لا وجه لبنائه
 لو كان مضافاً) يعني لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه
 بالغاية وهو منتفح حاله الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته لبني كما مر في سوالك
 وسيأتي في غير وأقول الاضافة الى المبني علة لطلق البناء لا البناء على الضم والواقع في كل
 مبني لا اضافته الى مبني انما هو البناء على الفتح (قوله والمعنى انه نصيبه الرضاء من تحت
 وحر الشمس من فوقه) هدايان لحاصل المعنى فان اشتد ادا الحر من أسفل مسبب عن اصابة
 الرضاء والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه (قوله أقرب من تحت عريض من عل)
 في القاموس القريب رقة الحصر وضمور البطن (قوله بكمود صخر حطه السيل من عل)
 هذا مجزئ صدره * مكر مفر مقبل مدبر معا * والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من
 كريك والمفر بكسر الميم وفتح الميم فريفر والجلود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والخط

٣٩ في ل ويصيبه بضمين الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا أقرب من تحت عريض من عل
 الاقرب من القريب وهو دقة الحصر وضمور البطن كذا في القاموس بضمين متى أريده السكرة كان معرباً بضمين لفقد موجب
 البناء بضمين كقوله مكر مفر مقبل مدبر معا * بضمين بكمود صخر حطه السيل من عل اذا المراد تشبيه الفرس في سرعته
 بكمود انحط من مكان ماء عال لا من علونحه وصر بضمين والمكر مقبل بكسر الميم وفتح العين من كريك اذا عطف والمفر كذلك
 من الفرار والجلود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجرة واحدها صخرة والخط القاء الشيء من عل الى أسفل
 يقول هذا الفرس يكر اذا أريده منه الكرويفر اذا أريده منه الفرار ومقبل اذا أريده منه اقباله ومدبر اذا أريده منه ادباره
 هذه الصفات فيه معاً أي جميعاً يعني انها مجمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة فلا يبينها من التضاد

﴿عل﴾ بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي أي عل ﴿أصلها﴾ أي أصل لعل ﴿عند من زعم زيادة اللام﴾ في أولها ﴿قال لاتهم الفقير﴾ لك أن تركع يوما والاهرق قدر فعه ﴿وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الحرف بالراء في مستعملين بعد خبته وذلك أن هذا البيت من البحر المسمى بالمنسرح وأول أجزائه مستعملين ذات الوند المجموع وقوله لاتهم على زنة فاعلن فحذفت سينه بالخبين ثم ميمه بالخرم فصارت فاعلن على زنة فاعلن ومثله شاذ عندهم كقوله قاتلوا القوم يا خراع ولا * يأخذكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف ﴿وهي﴾ أي لعل وفرعها عل ﴿باعتزلة عسى في المعنى﴾ وهو الترجي ﴿وباعتزلة أن﴾ المكسورة المشددة في العمل ﴿نصب اللام﴾ ورفع الخبر ﴿وعقل﴾ بضم العين على التصغير وهي قبيلة من العرب ﴿تخفف﴾ بهماء الاسم فتقول لعل أبي عبد الله قائم وعمل أبي حفص ٣٠٦ ذاهب ﴿وتجيز في لامهما﴾ الفتح تخفيفا فتقول لعل بفتح الاء وكذا عل والكسر

الاقاء من علو

﴿عل﴾

﴿قوله وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام﴾ قال الرضي اللام الأولى زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لأن مبناهما على الخفة والبصرية تطرأ إلى كثرة التصرف فيها والتقلب بها وجواز زيادة التاء فيها نحو لعلت ﴿قوله لاتهم الفقير﴾ قاله الأضبط جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت

فصل جبال البعيدان وصل الحب * وأقص الغريب أن قطعه

واقنع من العيش ما أتاك به * من قرعنا بعيشه نفعه

وهذه الأبيات من بحر المنسرح دخل الأول منها الخرم بالراء بعد الخين في مستعملين الذي في أوله فصارت فاعلن وهو لا تهمي وذلك على سبيل الشذوذ ﴿قوله وهي﴾ باعتزلة عسى ﴿الضمير المثنى عائد إلى عل ولعل وكذلك الضمير في بهما ولا مهمما وجوابهما وعقل بضم العين المهملة وفتح القاف ﴿قوله والكسر على أصل التقاء الساكنين﴾ لأن اللام الأولى ساكنة وكذا الثانية في الأصل إذا صل المبنى أن يكون بناؤه على السكون ﴿قوله عل صروف الدهر﴾ الخ الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المسال بالضم وفي الحرب بالفتح واللغة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة بسكونها وهي إدخال النفس بشدة وسكنت فاعزفرات للضرورة ﴿قوله وسيأتى البحث في ذلك﴾ يعني في الباب الرابع في أقسام العطف ﴿قوله لعل التفاتنا﴾ الخ الرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى وأقرب رجما

على أصل التقاء الساكنين
﴿وهو﴾ يصح النصب في جوابهما
عند الكوفيين تمسكا
بقراءة حفص لعل
أبلغ الأسباب أسباب
السموات فاطلع بالنصب
وقراءة الجماعة الباقي
بالرفع ﴿وقوله﴾
عل صروف الدهر أو
دولاتها *
بدلنا الله من ماتها
فستريح النفس من
زفراتها صروف
الدهر حوادثه ونوائبه
واحدة صرف بفتح الصاد
والدولة بفتح الدال المهملة
وضمها بمعنى تكون في
الحرب وغيره على ما قاله
عيسى بن عمرو وبعضهم يفرق
فيقول هي بالفتح في الحرب
بمعنى غلبة إحدى الطائفتين

للأخرى وبالضم في المال يقال صار القى عيبتهم دولة يتداولونه أي يكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء أخرى واللغة الشدة عند كذا قال الفراء وأنشد هذا البيت شاهد عليه وقد عدا فيه إلى معنواين فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه فانظروا فلسنا على وثوق من صحتهم والزفرات جمع زفرة وهي اسم لإدخال النفس والزفير مصدر زفر يزفر إذا أدخل نفسه والشهيق أخرجه قال تعالى لهم فيها زفير وشهيق وسكن الشاعر الفاء وحققها الفخ كثرات جمع غرة أذهو ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضمف ولا صفة ﴿وسيأتى البحث في ذلك﴾ في الباب الرابع في أقسام العطف وقد ألم المصنف بشئ في حرف اللام عند الكلام على لعل ﴿وذكر ابن مالك في شرح العمدة﴾ والأصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى ﴿وإن الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وأنشد﴾ شاهد على ذلك قول الشاعر ﴿لعل التفاتنا منك شغوى مقدر﴾ *
عل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة والرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى فأردنا أن يبدلهم آياتهم ما خيرهم من نكاحهم وأقرب رجما

﴿عند﴾ اسم للحضور أي المكان الحضور الحسي أي المدرك بالحس ونحو قلما وآه مستقر اعنده إذا استقرار العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر ونحو الحضور المعنوي نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ﴿فحضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمر احسيا يدرك بالحاسة واعلم هو أمر معنوي يدرك بالعقل﴾ وللقراب كذلك أي ولمكان القرب مماثلا للحضور في انقسامه الى حسي ومعنوي ونحو عند سدره المنتهى عندها جنة المأوى ﴿وكلاهما مثال للقراب الحسي اذ قرب المنزلة الاخرى من سدره المنتهى وقرب الجنة من السدره كلاهما من الامور التي تدرك بالحس﴾ ونحو وانهم عندنا من المصطفين الاخيار وهذا مثال للقراب المعنوي والمراد به علو القدر لاستحالة القراب الحسي بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزله عن الكون في مكان ﴿وكسر قائمها وهي العين﴾ أكثر من ضمها وفتحها وهذا يقتضي ان كلام من الضم والفتح كثير وفي التسهيل وربما فحمت عينها أو ضمت فاشعر بالقلة وحكي يعقوب ابن السكيت في اصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الا ان هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا ﴿ولا تقع الا طرفا﴾ نحو جلست عندك أو مجرورة بمن ﴿نحو جئت من عند زيد﴾ وقول العامة ذهبت الى عنده لحن لا يستعملهم اياها مجرورة بغير من ذكر ذلك الحريري في درة الغواص وغيرها ﴿وقول بعض المولدين﴾ بفتح اللام ٣٠٧ المشددة أي الشعراء الحادتين بعد العرب ﴿كل عندك عندي﴾

لا يساوي نصف عندي قال الحريري ﴿هو﴾ لحن ﴿لجوه بغير من﴾ وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادها بالفظها سواء كانت في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا ففساغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان كان اللفظ الذي أريد بها لا يتصرف ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا الشاعر المولد كل عند حيث حرفها بغير من مع ان مسميها بغير منصرف ولا يجبر الاعمى

﴿عند﴾

(قوله قال الحريري لحن) جملة قال الحريري لحن خبر مبتدؤه قول بعض المولدين و لحن خبر مبتدأ محذوف عائد على المبتدأ المذكور والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال والحريري هو أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل إحدى عشرة وخمسمائة بالبصرة والحريري نسبة الى الحرير لعله أوليعة (قوله بل كل كلمة ذكرت مرادها بالفظها) يعني انه يسوغ في كل كلمة أريد بها ان تقع فاعلا ومبتدأ الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التي أريد بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله ﴿ليت وهمل ينفع شيأ ليت﴾ وان تحكى على أصلها وهو الاكثر وفي كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال التقطازاني ولا خفاء ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر الزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان الاعتبار في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ (قوله قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك) في الشرح غاية ما فعله ابن مالك انه

تعرب ﴿فتقول ضرب فعل ماض وليت حرف ينصب ويرفع لكن ان أوامته بالمد كرك اللفظ فهو منصرف مطلقا أي سواء كان ثلاثيا ساكن الوسط أولا وان أوامته بالكلمة فان كان ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً وعلى الجملة فيعتبر عند الاعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقد ان ما يقتضي المنع ويمنع عند وجود مقتضى له ﴿ويحكي أصلها﴾ على ما هو عليه فتقول مثلاً ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضي والاكثر الحكاية قلت يرد على المصنف الكامة الثنائية اذا جعلت علماً للفظ وقصد الاعراب وذلك انه يجب تضعيف ثانيا اذا كان حرفاً محيياً نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت علماً لغير اللفظ فان ثانيا لا يضـعف بل يقال جاءني كم ورأيت مناباً للتحفيف فيهما جملاوه من باب ما حذف لانه نسياناً وهو حرف علة كيدودم فلم تصدق حينئذ تلك الحكاية لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفتها لغيره من الاسماء في التصرف ﴿وتنبهان الاول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك﴾ في التسهيل وليس بصواب ﴿والصواب اسم لمكان الحضور قائمها طرف لا مصدر﴾ وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقرينة وهو جائز بالاجماع والكتاب والنسبة وكلام العرب مما يشهد لذلك فاي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت كونه عده هذه الكامة من الظروف المكانية وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكاناً لا مهجراً ﴿وتأتي﴾ عند ﴿أيضاً لمانه﴾ أي

لزمان الحضور ونحو قول عليه الصلاة والسلام بالصبر عند الصدمة الأولى أي عند زمان الصدمة وليس المراد مكانها ونحو قولك جئتك عند طلوع الشمس وأراد الزمان هنا أوضح من الشمس التنبيه الثاني تعاقب عند كلمتان أحدهما ولدي مطلقا أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن ونحو وأنذرهم يوم الازفة إذا القلوب ولدي الحناجر كظمين أي عسكين بمناجرهم من كظم القربة شدرأسه أو هو حال من ضمير القلوب وانما جمع الكاظم جمع سلامة لانها وصفت بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء وهو محمول على أصحابه ونحو وألفيا سيرها ولدي الباب ونحو وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون والثانية ولدن فتعاقب عند إذا كان المحل محل ابتداء غاية ونحو خرجت من عنده ومن لدن وفي لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال ولدن بفتحهما ولدن بضمهما ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فيهن مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وتثنية الدال مع حذف النون فهذه ثمان لغات قال ابن الحاجب والوجه في بناء ولدن وأخواته ان منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضي الوجه في بناء ولدن أن يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرف في عدم التصرف بكونه لازما للمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف وأما لدى ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة كعند وقد مر في حني عدا بن الحاجب لدى من الاسماء غير الممكنة فتأمله وقد اجتمعت أي كلمة عند وكلمة لدن ذات النون في قوله تعالى آتيناه رجلة من عندنا وعلماؤه من لدنا علما ولوجيء بعند فيهما أو ولدن فيهما أيضا أصح اذ هما بمعنى ولكن ترك المجيء بهما وقد فعل التكرار وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم ٣٠٨ اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون ولتباعد

ما بينهما ولا تصح لدن هنا أي في آية آل عمران وما كنت لديهم لأنه ليس محل ابتداء ولدن ذات النون لا تدخل الالف في محل ابتداء الغاية كما عرفت ويترقن أي عند ولدي ولدن

حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة قلت كونه هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها منه ثم موافقة ابن مالك في الخطا لا يكون عذرا له في ارتكابه (قوله ويفترقن من وجه ثان وهو ان لدن لا تكون الا فضلة بخلافهما) الوجه الاول هو ما أشار اليه نظامن ان عند مكان الحضور ولدي تعاقب مطلقا ولدن تعاقبا اذا كان المحل محل ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونياية الظرف عن الفاعل قلت انما يجيز نياية الظرف غير المنصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض (قوله وهي مبنية في لغة الاكثرين) فيسببه لان قياسا يعرفونها وبلغتهم جاءت قراءة من لدن بضم الدال وكسر

النون

من وجه ثان غير الاول الذي مضى وهو ان لدن ذات النون

لا تكون الا فضلة فلا تقع الالف في محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونياية الظرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجيز نياية الظرف غير المنصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض بخلافهما أي بخلاف عند ولدي فانها ما قد يقعان فضلة نحو جلست عندك ولديك وقد يقعان عمدة بدليل قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق بالحق وقوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ فالظرف وقع فيه ما خبرا للبتداء فهو عمدة فان قلت انما خبر المبتدأ في الحقيقة متعلق الظرف وهو كان أو كان وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت لما حذف الخبر وجوب اقام الظرف مقامه أعطى حكمه ويترقن أيضا من وجه ثالث وهو أن جرهما أي جر لدن ذات النون وعن أكثر من نصها وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة حتى انها المنحى في التزيل منصوبة البتة وانما جاءت فيه مجرورة بن وانظر موقع هذه الغاية هنا وجر عند كثير وجر لدى ممتنع ويترقن أيضا من وجه رابع وهو انهما أي عند ولدي ذات الالف معربان وقد نهناك على ما في كلام ابن الحاجب عما يقتضي بناء لدى حيث صرح بانها اسم غير متمكن وهي أي لدن مبنية في لغة الاكثرين واعرابها لغة قيسية وعليها جاءت قراءة من قرأ لينذر بأس أشد يد من لدن بسكون الدال وكسر النون غير انه اسم سكون الدال ضمة تنبيه على ان أصلها الضم ونقل بعضهم عن الفارسي ان الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست اعرابا بل هي لانتقاء الساكنين وذلك انه أسكن الدال تخفيفا كتسكين ضاد عضد والنون ساكنة فالتقياف كسر ويترقن أيضا من وجه خامس وهو انهما أي لدن ذات النون

وقد تضاف للجملة كقوله صريع غوان راقهن ورقنه * ولدن شب حتى شاب سود الذوائب * بخلاف عند ولدي ذات
الالف فان شيئا منها مالا يضاف الى الجملة والصريع المصروع أي المطروح على الارض غلبة وغوان جمع غانية وهي
الجارية التي غنيت بزوجه أو بحسنها أو جمالها وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته والذوائب جمع ذؤابة من الشعر مزة
بعد الدال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الفه بين هـ مزتين فابدلوا الاولى واوا
* ويؤلفون يفتقرن أيضا من وجه * سادس وهو انها أي ان لدن ذات النون * وقد لا تضاف وذلك أنهم قد حكوا في غدوة الواقعة
بعدها الجر بالاضافة * وهو ظاهر لا اشكال فيه * والنصب على التمييز * وظاهره أنه تميز عن لدن نفسها وكان وجهه
ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر ذلك المهم بغدوة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك أنه قال دال لدن قبل نون
ساكنة بفتح وبضم وبكسر كما هو معروف في لغاتهم قد تحذف نونه فتشابهت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابهت
النون التتوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتميز أو تشبيها
بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أيضا ما تشبه بالتميز فانه لا يكون الانكسار
واما لا نالو حذف التتوين لم يدروا منصوبة هي أم مجرورة * والرفع باضمار ٣٠٩ كان تامة * تقول أنابيابك

من لدن غدوة أي من لدن
كانت غدوة * ثم ان عند
أمكن من لدى أي لها
ممكنة في التصرف أكثر
من لدى فتستعمل في كل
موضع تقع فيه لدى ولا
تستعمل لدى في كل
موضع تقع فيه عند وذلك
* من وجهين أحدهما
انها تكون ظرفا لا عيانا *
نحو زيد عندي * والآخر
تقول هذا القول عندي
صواب وعند فلان علم
ويمتنع ذلك في لدى *
فلا تكون ظرفا لا عيانا
نحو زيد لدى * وذكره
ابن الشجري في أماليه

النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبنى
للتشبه الوضعي وحات لدن عليه (قوله لدن شب حتى شاب سواد الذوائب) هذا مجزى بيت صدوه
* صريع غوان راقهن ورقنه * والصريع المصروع أي المطروح على الارض والغواني جمع
غانية وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين ورائه النسي أعجبه والذوائب جمع ذؤابة
بذال معجمة وهزة قلبوها في الجمع واوا كراهة وقوع الف الجمع بين هـ زتين (قوله والنصب على
التمييز) في الشرح ظاهره انه تميز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر
ذلك الوقت المهم بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم وبكسر ثم قد
تحذف نونه فتشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التتوين
من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتميز
أو تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أما
تشبيها بالتمييز وأما لا نالو حذف التتوين لم يدروا منصوبة هي أم مجرورة (قوله ومبرمان) هو
بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

﴿ حرف الغين المعجمة * غير ﴾

(قوله ان فهم معناه) أي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناه أي معنى الاضافة (قوله
وقولهم لا غير لحن) في الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك

ومبرمان * بفتح الراء والميم واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر * في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال
وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضرا قاله الحريري * صاحب المقامات * وأوهلال العسكري * بفتح
المهملة * وابن الشجري وزعم * أبو العلاء * المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى وقد أغنانى هذا البحث *
المذكور في هذا المحل المتعلق بلدى ولدى * عن فصل آخر * اعقده * ولدن ولدى في باب اللام * والله الموفق للصواب
﴿ حرف الغين المعجمة * غير ﴾ * واسم ملازم للاضافة في المعنى * ويكون ذلك مع وجود اضافته بحسب اللفظ
نحو غير لا يجرد * ويجوز أن يقطع عنها القضا ان فهم معناه * أي معنى المضاف اليه * وتقدمت عليها أي على كلمة غير * كلمة
ليس وقولهم لا غير لحن * ونحن لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم جماعة
من المحققين كالرضي وغيره وفي المفصل أيضا حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي وأما لا غير فان أبا العباس كان يقول
انه مبني على الضم مثل قبل وبعد وأما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمّر
لا يظهر لانها هنا الاستثناء وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجوا عتد فوربنا * لعن عمل
أسلفت لا غير تامل والظاهر انه شاهد غريب وقد اشتمل على ما منه المصنف كما تراه والعجب أنه رحمه الله يوح هنيان

هذا التركيب الحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه هنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غير هامن ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اه وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف ويوقال قبضت عشرة ليس غيرها برقع غير على حذف الخبر أي مقبوضا وبنصبها على اضممار الاسم أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح أي من غير تنوين على اضممار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده وسيأتي من كلامه ان غير يجوز ان تضاف لبنى فتبنى فتح الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يتعين خبر الجواز ان يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء ولذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا وبقية فتحتها لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه وليس غير بالضم من غير تنوين وهذا قد اختلف فيه وقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء أي ان الضمة التي على راء غير ضمة بناء ولا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبول وبعده لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها اجهايات غير محصورة في فعل هذا يحتمل ان يكون غير اسما أي ليس غيرها مقبوضا وان يكون خبرا أي ليس المقبوض شيئا غيرها وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب لا بناء فانه لا موجب للبناء ولا نه ليس ٣١٠ باسم زمان كقبول وبعده ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض

فلا يبنى عند حذف المضاف اليه ويوقال اذا بنينا على هذا فهو الاسم وحذف الخبر أي ليس غيرها مقبوضا لكن حذف المضاف لفظا ونوى ثبوته فلذلك لم تنون غير وقال ابن خروف يحتمل في قولك ليس غير بالضم الوجهين البناء كما قال المبرد والمتأخرون والاعراب كما قال الاخفش فلكل من القواين وجه

شارحو كلامه ومنهم المحققون وحكي الزنجشيري في المفصل لا ير وليس غير قال الاندلسي واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعده واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمرا لا يظهر لانها هنا لا تستثناء وان شدد ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل

جوابه تنجوا عتمة فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

والعجب انه رحمه الله يوضح هنا بان هذا التركيب الحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غير هامن ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز لذلك مورد السماع اه (قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته) هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف ونية مجروران بالعطف على اضممار الاسم (قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين) يعني الاعراب والبناء وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاسيبي شرح كتاب سيبويه والجل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى

حضر موت

يمكن اعتباره وليس غير بالفتح والتنوين وليس

غير بالضم والتنوين ويادبينا عليهم ما فالحركة اعرابية ولا يجوز ان تكون بنائية لان التنوين اما للممكن فلا يلحق الا المعربات واما التعويض عن المضاف اليه المحذوف فيمكن المضاف اليه مذكور ومع ذكره يتعين الاعراب فان قلت قد مر لك الاعتراض عليه بان غير اقد تضاف لبنى فتبنى والمضاف اليه المحذوف هنا ضمير العشرة أي ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لا يوجب الاعراب فكذا يكون الامر مع حذفه والاتيان بتنوين التعويض فهو لا أجريت ذلك الاعتراض هنا فانه ممكن قلت ليس كذلك أما أولا فلا نه لا يلزم من تأثير الاضافة الى المبني المذكور للبناء تأثيرها له عند كونه محذوفا وأما ثانيا فلا نه قد علم بالاستقراء ان تنوين التعويض عن المفرد لا يكون الا في معرب ولا تعرف غير بالاضافة في المعنوية لشدة ايهامها في نحو رأيت رجلا غيرك وذلك لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاتا موصوفة بهذه الصفة وتستعمل غير المضافة بالرفع صفة لغير المرفوعة على النيابة عن الفاعل لفظا على وجهين أحدهما وهو الاصل أن تكون صفة للنكرة نحو قوله تعالى ربنا أخرجننا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أو لمعرفة قريبة منها أي من النكرة في خصوصراط الذين أنعمت عليهم الآية يريد بغيرها وهو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وانما جاز وقوع غير الذي هو نكرة صفة للموصول

الذي هو معرفة **لان** المعرفة الجنسية قريب من النكرة **لان** المعرفة باللام قد تقصده الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض فيصير في المعنى كالنكرة وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذ ان يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة **لان** غير اذ وقعت بين ضدين **لان** كافي هذه الآية اذ المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين **لان** ضعف ابهامها **لان** قربت من المعرفة فجاز ان يوصف بها ما ليس متمكنا في التعريف **لان** حتى زعم ابن السراج انها حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى **لان** نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل وانما يتم الرد عليه اذ اعترف بان غير الذي صفة لقوله صالحا والا فـ الجائز ان يقول هو بدل فلا يتم الرد والذي يظهر من كلام صاحب الكشف انه مال الى قول ابن السراج في المسئلة وذلك انه قال فان قلت كيف صح ان يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وان اضيف الى المعارف قلت الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله **لان** ولقد أمر على اللثيم يـ بنى **لان** لان المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم فليس في غير اذن الابهام الذي يأتي عليه ان تتعرف اهـ وحاصل جوابه ان لا نسلم ان غير المغضوب على تقدير الوصفية صفة للمعرفة بل هو صفة لما هو في المعنى كالنكرة لان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه ولو سلم ان الموصوف معرفة فلا نسلم ان غيراهن انكرة بناء على اشتها المنعم عليه بغيره المغضوب عليه كما في قولنا عليك بالحركة غير السكون لـ وال ما يمنع تعرفه بالاضافة وهو التوغل في الابهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمل **لان** والثاني ٣١١ ان يكون استثناء **لان** ولكن

لا بطريق الاصلة بل بطريق الحمل على الاوتقرير ذلك كما ذكره الرضى ان أصل غير الصفة المفيدة لمغايـ مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو صررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقد علم ان ما بعد الاداة الاستثنائية مغايـ لما قبلها نفيـا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى

حضر موت **لان** المعرفة الجنسية قريب من النكرة) يعني سواء كان اسم موصولا أو معرفا باللام أو بالاضافة وذلك لان المعرفة الجنسية في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقي وردبانه على خلاف أصلهم ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى **لان** لان غير اذ وقعت بين ضدين ضعف ابهامها) لان المراد بها حينئذ غير معين ولهذا قال ابن السراج ان غير اتعرف اذا كان المغايـ واحد ان نحو الحركة غير السكون **لان** ويرده الآية الاولى في الشرح انما ترده لو اعترف ان غير في الآية الاولى صفة والا فـ الجائز ان يقول انه بدل **لان** والثاني ان يكون استثناء) قد أسلفنا في حرف الا الكلام على كون غير الاستثناء فليراجع **لان** قوله فيعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام) وذلك لان الاسم الذي بعدهما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان يستحقه للاستثناء عليها **لان** قوله يقرأ برفع غير) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحجرة وعاصم **لان** قوله اما على انه صفة للقاعدون) هذا توجيه اكثر من وهو قول سيبويه كما انه عنده صفة في غير المغضوب عليهم **لان** قوله ويؤيده قراءة النصب) هي قراءة نافع وابن عامر

المغايـ لما قبلها جلت أم أدوات الاستثناء وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر في محله وحملت غير على الا في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايـ لما قبلها اذا تاأوصفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايـته له نفيـا واثباتا كما كان في أصاها وصار ما بعد غير مغايـ لما قبلها اثباتا ونفيـا كما بعد الا ولا تعتبر مغايـته له داتاأوصفة كما كانت في الاصل الا ان جعل الا على غير أكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فنقع غير في جميع مواضع الا **لان** فتعرب باعراب الاسم التالي لا في ذلك الكلام **لان** وذلك لان أصل غير من حيث كونه اسمـا جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطـل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الاصلة **لان** وقفة قول جاء في القوم غير زيد **لان** بالنصب غير كما تقول جاء في القوم الا زيد بالنصب حتمـا لانه استثناء في كلام موجب بعد نفيـا **لان** وما جاءني أحد غير زيد بالنصب **لان** على الاستثناء صـرجوا لان الكلام النام غير موجب **لان** والرفع **لان** على البدل راجح كما علم في موضعه **لان** وقد قال الله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس **لان** ولم يقصد بذلك قوم باعيانهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة **لان** وما على انه استثناء وأبدل على حـمـا فاعلوه الا قليل منهم **لان** وهذه القراءة من عدائهم وابن عامر والكسائي **لان** ويؤيده **لان** أي القول بان الرفع على البدل أمران أحدهما **لان** قراءة النصب **لان** التي قرأها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائي فان النصب فيها على الاستثناء فيوافق

في المعنى الرفع على البدل واقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيد للبدل أن لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف اذا الحال في المعنى صفة لذى الحال **﴿و﴾** الامر الثاني **﴿و﴾** ان حسن الوصف في غير المغضوب انما كان لاجتماع امرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود ههنا **﴿و﴾** والثاني صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل واحد منهما جزءا علة وما تقدم له من قوله لان المعروف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت بين ضدين وصف ابهامها ظاهر في ان كلام من الامرين علة مستقلة ففي الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره ههنا تعليل لجنسيته فالعلل متغايرة فلا تعارض **﴿و﴾** ولهذا **﴿و﴾** أي لكون الامر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفقودا ههنا **﴿و﴾** لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الا خارج **﴿و﴾** القراءات **﴿السبع﴾** وفي بعض النسخ السبعة هاء التأنيث والمعنى عليها الا خارج قراءة الآية السبعة بحذف المضاف وجعل السبعة صفة للآفة **﴿و﴾** لانه لا وجه لها الا الوصف **﴿و﴾** المحسن له مفقود كما عرفت وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسي ما نصه غير أولى الضرر بالنصب مدني وشاحي وعلى لانه استثناء من القاعدة أو حال منهم وبالجرح عن حصة صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبة الجرح الى حصة أحد السبعة اما سهوا واعتمادا على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بحصة قارئ آخر غير حصة المشهور فيه مالا في **﴿و﴾** وقرئ ما لكم من اله غير بالجر صفة على اللفظ وبالرفع **﴿و﴾** صفة **﴿و﴾** على الموضع **﴿و﴾** فان اله المجرور عن الزائدة مبتدأ فهو مرفوع ٣١٢ بحسب الموضع **﴿و﴾** بالنصب على الاستثناء **﴿و﴾** وهو من جوح لان الكلام

تام غير موجب **﴿و﴾** وهي **﴿و﴾** أي قراءة النصب **﴿و﴾** شاذة ونحوه مل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله **﴿و﴾** وهو ظاهر **﴿و﴾** وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الا عنهم واختاره ابن عصفور **﴿و﴾** منهم لكن بينهم افرق من حيث ان النصب بعد الا بطريق

والكسائي وهي على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال أبو حيان والاول أظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأيد ان نصه لا يظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رفعه على انه بدل فسقط قوله في الشرح واقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيد للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذا الحال في المعنى صفة **﴿قوله﴾** الا خارج السبع أي القراءات السبع وفي بعض النسخ السبعة أي القراء السبعة **﴿قوله﴾** لانه لا وجه لها الا الوصف يعني وعلة حسن منه مفقودة وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا أبدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما صرح به غير واحد والنكرة في الآية لم توصف فامتنع جعلها بدلا واقائل أن يمنع منه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الآية من هذا القليل **﴿قوله﴾** وعلى التشبيه بظرف المكان لا شتر اكهما في الابهام **﴿قوله﴾** ابن الباذش هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نخلة المغرب **﴿قوله﴾** لم يمنع الشرب منها الخ الضمير للناقاة المتقدمة ذكرها

والاوقال

الاصالة ونصب غير بطريق العارية لا الاصاله كما مر **﴿و﴾** على الحالية عند

الفارسي واختاره ابن مالك **﴿و﴾** فاذا قلت قام القوم غير زيد فالمعنى انهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في نبوت القيام لهم وانتقائه عنه **﴿و﴾** وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة **﴿و﴾** لما شاركته اياه في الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركه غير لما بعد هاء على الحقيقة وهي عليها عارية ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاءني غير زيد وعمر وبالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد **﴿و﴾** واختاره ابن الباذش **﴿و﴾** أبو عبد الله من نخلة المغرب بموحدة فالف ذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في القاموس **﴿و﴾** ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق **﴿و﴾** حمامة في غصون ذات أوقال **﴿و﴾** ففتح غير مع كونه فاعلا يمنع وضمير منها عائد على الناقاة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم اعراب وقطال الوقوف بنا **﴿و﴾** فيها فصرحت الى وجناء شمال والوجناء الناقاة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشمال الحفيفة السريعة والاوقال بواو وواف اما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة أو باسكانها وهو شجر المقل أو غيره فيكون المعنى على الاول في غصون ذات حجارة في أرض نبئت فيها وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبئت هي في أرض تلك الشجرة وعمل الثالث في غصون ذات ثم مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقاة من الشرب الاسماء الصوت حمامة في تلك الغصون فتفرقت يريد انما حيدة الحبس وهو محمود

أو انهم لما سمعت صوت تلك الحمامة خفت الى عطنها واشتاقت الى وطنها فلم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف يقال ان غير اضيفت في البيت لمبنى مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري وصله في ألتراهم يقولون المجموع في موضع كذا وما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل ان يكون اعرابه لفظيا أو تقدير يا وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا وقوله لذيقيس حين يأبى غيره * تلفه بحرام فيضاخيره * يأبى يمتنع وفي بعض النسخ ينأى من النأى وهو البعد وتلفه بانهاء أى تجده * وذلك * أى البناء * في البيت الاول أقوى منه في البيت الثاني * لانه انضم فيه الى الاضافة لمبنى تضمن غير معنى الاء * اذا المعنى لم يمنع الشرب منها الا أن نطقت حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفعود في البيت الثاني ولقائل أن يقول التعاميل بذلك غير صحيح لافضائه الى افساد الحكم وذلك لان تضمن الحرف موجب للبناء لا يجوز فلو اعتبر في البيت لوجب بناء غير وليس كذلك اذ بناؤهما من قبيل الجائر لا الواجب فتأمل * تنبيهان ٣١٣ الاول من مشكل لتراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول *

وقعت فيها كلمة غير قول *
أبي نواس * الحكمى * بفتح
الحاء المهملة والكاف
غير ما سوف على زمن *
ينقضى بالهم والحزن
وفيه ثلاثة أعاريب
أحدها ان غير مبتدأ
لا خبر له بل لما أضيف
اليه * وهو المبتدأ في
الحقيقة * مرفوع يعنى
عن الخبر * وهذا كقولهم
يسد مسد الخبر وفيه
نظر نقررره ان شاء الله
تعالى في محله من الباب
الرابع * وذلك لانه * أى
لان غيرا * في معنى
النفى والوصف * الواقع
بعده محفوض لفظا *

ولا وقال جمع وقل بفتحين وهى الجارة وصحت الاضافة لانها في الارض التي نبتت فيها شجرة
تلك الغصون أو بفتح الاول وسكون الثاني وهو شجر المقل أو غمره وفي شرح شواهد الكتاب
الا وقال الاعلى ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها في الماء الاصوت
حمامة ذكرتنا من نحب فختنا على المسير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت
حمامة فنفرت يريد انها حديدة النفس وذلك محمود فيها (قوله وذلك في البيت الاول أقوى
لانه انضم فيه الى الاضافة لمبنى تضمن غير معنى الاء) يعنى وتضمن الاسم معنى الحرف
مقتضى لبنائه وفي الشرح وفيه نظرا ما أولا فلانا لان سلم فقد تضمن الاء في البيت الثاني
فان التفريع فيه جائز وان كان موجبا اجراءه مجرى النفي كما في قوله تعالى ويأبى الله الا أن
يتم نوره وأما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا يجوز له والبناء في البيت من قبيل
الجائر لا الواجب بدليل انه روى بالضم وأقول التفريع في الثاني وان كان جائزا الا أنه خفي
غير ظاهر فلا يصح مقويا بخلاف التفريع في الاول ورواية الضم لا تقتضى ان البناء في
رواية النصب من قبيل الجائر دون الواجب وانما تقتضى ان النصب في البيت من قبيل
الجائر دون الواجب والكلام في الاول دون الثاني ولو سلم فانما يكون تضمن معنى الحرف
موجبا للبناء اذا لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الاضافة التي هى من خواص
الاسماء (قوله من مشكل التراكيب) اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتراكيبه
لامعناه (قوله الحكمى) بفتح المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه في عن (قوله بل لما
أضيف اليه مرفوع يعنى عن الخبر) لما بكم من اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي أضيف

٤٠ نى ل باضافة غير اليه * وهو في قوة المرفوع بالابتداء * فحركة الرفع التي
على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالاصالة لكنه لما كان مشغولا بحركة الجر لاجل الاضافة جعلت حركته التي كانت
له بطريق الاصاله من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العارية كما مر في غير الاستثنائية * وكانه قيل ما مأسوف على زمن
ينقضى مصاحبا للهم والحزن * وهما مترادفان وقدم الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح * فهو نظير
ما مضى رب الزيدان والمائب عن الفاعل الطرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك * فقال في التسهيل وأجرى في ذلك غير
قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملا وصرح بان الثاني أحسن * والثاني ان غير خبر
مقدم والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ما سوف عليه ثم قدمت غير وما بعده هائم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير
المجرور على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جنى وتبعه ابن الحاجب * فان قلت يلزم على هذا الاعراب
محذوور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك مر برجل وهو ممتنع قلت المجرور هائم قائم مقام ضمير
يعود على زمن المتقدم المحذوف أى زمن ينقضى بالهم والحزن غير ما سوف عليه ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص

بصفته المدكورة وهي قوله ينقض بالهم والحزن فكذا ما قام مقامه فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا المحل لا يمنع من ذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرورين أو في قولنا هذا الذي ذكرته من الامتناع عند فقد الشرط المذكور انما هو في النثر وهذا الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس شعر فيجوز فيه كقوله أنا ابن جلال وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني * أي أنا ابن رجل جلال الأمور أي كشفها أو وضعها فالفعل متعدد ويحتمل ان يكون المعنى جلا أمره أي اتضح فالفعل لازم والطلاع الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي العقبة أي انار رجل مقتحم الأمور العظيمة لست بمجهول ولا خامل وسيأتي كلام في هذا البيت وقوله *

مالك عندي غير سهم وحجر * ٣١٤ وغير كبداء شديدة الوتر * ترى بكفي كان من أرى البشر أي بكفي رجل كان *

والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف ويروي مكان ترى جادت أي صارت جيدة والثالث من الأعراب أنه أي ان غير خبر المحذوف وما سوف مصدر جاء على مفعول كالمسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف أي الأخذ على غير الطريق من جهة جعل ما سوف مصدرا وهو قليل وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر محجى هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله ولا نعسف حينئذ اذ ليس في ذلك الإحذف المبتدأ القرينة وهو

ضمير عائذ على غير والضمير المجرور بالي عائذ على ما هو مرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط (قوله أنا ابن جلال) هذا أول بيت وهو أنا ابن جلال وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الأمور (قوله أي أنا ابن رجل جلال الأمور) أي كشفها أو قيل أنا ابن رجل جلال أي انكشف أمره وقيل جلالا ههنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله

نبئت أخوالى بنى يزيد * ظلماء يئسنا لهم فديد

لانه غير منصرف للعلية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والافحكه حكم المفرد في الانصراف وعدمه (قوله ترى بكفي الخ) الضمير في ترى عائذ الى الكبداء في قوله

مالك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء القوس التي يملأ مقبضها الكف (قوله ابن الخشاب) هو مجتنب وموحدة في آخره من نحاة بغداد المتأخرين وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد (قوله وهو ظاهر التعسف) في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسالوك وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر محجى هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك الإحذف المبتدأ القرينة وهو كثير مقبوس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كيزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال ما سوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول اه ما في الشرح وأقول مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الطاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ما سوف مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك (قوله من أبيات المعاني) يعني من الايات التي يسأل عن معانيها (قوله والجواب ان الهاء في بغيره للسوى) في الشرح

ويظهر

كثير مقبوس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضا كيزيد عدل وعمر

صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول البتة والله أعلم بالتنبيه الثاني من أبيات المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه يحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا نأفلم نعدل سواه بغيره * نبي بدا في ظلمة الليل هاديا والمراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من أبيات المعاني أي من الايات التي يسأل عن معناها الاشكاله وغير في بيت أبي نواس الحكمي من التراكيب المشكلة بحسب الاعراب فاشكاله باعتبار أمر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى فقال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني فيقال سواه هو غيره فكأنه قال فلم نعدل غيره بغيره وهو مشكل والجواب ان الهاء في بغيره للسوى فاختلف معاد الضميرين والاشكال انما نشأ من اتحاد المعاد فكأنه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه عليه الصلاة والسلام والمعنى لم نعدل سواه به *

ويظهر لي وجهه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف
 لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى حينئذ لم يعدل عدله شئ غيره ولا غبار عليه والله الموفق
 للصواب ﴿حرف الفاء﴾ الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة ﴿حرف الفاء﴾
 بنفسها للفعل المضارع ﴿حرف الفاء﴾ في نحو ما تأتينا فتحدثنا وللبرد في قوله انها خافضة في نحو ﴿حرف الفاء﴾ قول امرئ القيس ﴿حرف الفاء﴾ فقلت حبلى قد
 طرقت ومرضع فبين جرمثلا والمعطوف ﴿حرف الفاء﴾ كما تقدم في رب ﴿حرف الفاء﴾ والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتى ﴿حرف الفاء﴾ وظاهر كلامه
 أو صريحه ان الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المسموك من ان وصلتها على مصدر متصية من الفعل المتقدم فتقدير زرني
 فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى واستشكك الرضى بان فاء العطف لا تكون للسببية اذا عطفت جملة على جملة
 واختاره وان تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال وانما صر فوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا
 التنصيص على كونها للسببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال ٣١٥ أو الاستقبال ظاهر في الحال فلا يؤايقوه

ويظهر لي وجهه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر
 ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون
 العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿حرف الفاء﴾

(قوله حرف مهمل) أى أهمل عن العمل (قوله أحدها الترتيب وهو نوعان) قال الرضى الفاء
 تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أولا فان عطفت مفردا غير صفة فقائدتها ان ملابسة
 المعطوف معنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلامهلة وان دخلت على الصفات المتتالية
 فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لدلول عاملها بل في مصادر تلك
 الصفات كقوله جاءني زيد الا كل فالناثم أى الذى بأ كل فينام وان كان الموصوف غير واحد
 فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفتها كما في الجوامد يقدم الاقرأ فالافقة فالاقدم
 هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب
 مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقع عمرو (قوله وذ كرى وهو عطف مفصل
 على مجمل) قال الرضى الترتيب الذ كرى ان يكون المذ كور بعد الفاء كلاما مرتبافى الذ كرى
 على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها أو لم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
 فبئس مثوى المتكبرين ونحو وأورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين
 فان ذم الشئ ومدحه يصح بعد جرى ذكره اه وبهذا تبين ان الترتيب الذ كرى ليس
 منحصرا فى عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله ونحو فازلها الشيطان
 عنها فاخرجهم مما كانا فيه) بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الآية على ان اخرجهمما

من فوقا سبق الى الذهن
 ان الفاء لعطف جملة حالية
 الفعل على الجملة التى قبل
 الفاء فصرفه الى النصب
 منه في الظاهر على انه
 ليس معطوفا اذا المضارع
 المنصوب بان مفرد وقيل
 ما بعد الفاء المذ كورة جملة
 فيكون ما بعد الفاء مبتدا
 محذوف الخبر وجوبا
 ﴿حرف الفاء﴾ وان الجر رب مضمرة
 كما مر ﴿حرف الفاء﴾ الكلام عليها فى
 حرف الراء ﴿حرف الفاء﴾
 ﴿حرف الفاء﴾ على ثلاثة اوجه أحدها
 ان تكون عاطفة وتفيد
 ثلاثة أمور أحدها الترتيب
 وهو نوعان معنوى كما فى
 قام زيد فقع عمرو ﴿حرف الفاء﴾
 قيام عمرو فى نفس الامر
 وقع بعد قيام زيد

﴿حرف الفاء﴾ وهو ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذ كرى لا أن المعنى يرتبافى الوقوع
 بحسب نفس الامر ﴿حرف الفاء﴾ وهو عطف مفصل على مجمل وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد
 تكون الفاء للترتيب الذ كرى فى غير ذلك فتفيد فى عطف الجمل كون المذ كور بعد ما مرتبافى ما قبلها الا ان مضمون
 ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى
 وأورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جرى ذكره ﴿حرف الفاء﴾ ونحو فازلها
 الشيطان عنها فاخرجهم مما كانا فيه وهذا انما هو على أحد القولين فى معاد ضمير عنها وهو القول بان الجنة وأما على
 القول بان الجنة فتكون الفاء من القسم الاول وهو ما يفيد الترتيب المعنوى ﴿حرف الفاء﴾ ونحو فقع سألوا موسى أكبر من ذلك
 فقالوا أرنا الله جهرة ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلى الآية ﴿حرف الفاء﴾ يعنى قوله وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين
 وكان المصنف يشربا يراده هذه الآية فى أمثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه المخشرون فى

الكشاف فانه قال أريد بالنداء ارادة النداء ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء في قوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء
فاشار المصنف الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على الجمل قال جدى
صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف الماخذ رفیق الحاشية وهو ان يكون النداء على باب له لكن المعطوف
عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران نحو ونحو
ما وقع في بعض الاحاديث يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ثم أى وغسل رجليه وقد استشك كل بعضهم هذا
بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبقيّة الفضل معطوفة بالواو وهذا منوع بل المعطوف
بالفاء هو مجموع ما وقع بعده لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ان الواو الوسطى لعطف ٣١٦ مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين وهو قال الفراء لا تفيد

الترتيب وهذا مع قوله
ان الواو تفيد الترتيب
غريب في فانه يخالف لقول
الجمهور في الموضوعين وحيث
يقوله تعالى ويوم من
قرية أهلكناهم فجاها
بأسنا يا تاء أوهم قائلون
فان مجيء الباس لا يكون
بعد الاهلاك وهو أجيب
بان المعنى أردنا اهلاكم كما
ومجىء الباس واقع بعد
الارادة فتكون للترتيب
المعنوي كما في قام زيد
فعمرو أو بانها للترتيب
الذكرى فلا يلزم كون
مضمون العطف واقع بعد
زمان مضمون المعطوف
عليه اذ المقصود الترتيب
في الذكر فقط وهو حاصل
فيكون من قبيل عطف

مما كان فيه تفصيل لازلهما عنهما لا أمر آخر مرتب عليه وفي الشرح في التمثيل بذلك نظر
فان ضمير عنهما للشجرة أو الجنة وعلى الاول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان
اخراجهم من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فان التفصيل الذي يفيد
المعطوف والذي كان فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فخرجهم انما كانا فيه من النعيم والكرامة
فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجال اه وفي الكشاف الضمير في عنهما للشجرة أى
فحملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عن هذه مثلها في قوله تعالى
وما فعلته عن أمرى وقول الشاعر * ينهون عن كل وشرب * وقيل فازلهما عن الجنة
بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبة ومما كانا فيه من النعيم والكرامة أو من الجنة
ان كان الضمير في عنهما للشجرة قال التفتازاني اذ لو كان للجنة لكان الاخراج قبل الازلال
أو معه فلا يصح العطف بالفاء الابتأويل وفي تفسير البضاوى ويعضد كون ازلهما بمعنى
اذهبهما فاقراءة حمزة فازلهما وهما متقاربان في المعنى غير ان زل يقتضى غيره مع الزوال
وازاله هو قوله هل أدلك على شجرة الخلد وما لك لا يبلى وقوله ما نها كما ربكنا عن هذه الشجرة
الا ان تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين ومما سمته اياهما بقوله انى لكما من الناهيين
واختلف في انه تمثّل لهما فقاو لهما بذلك أو القاء اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل
الى ازلهما ما بعد ما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقبل انه منع من الدخول على جهة التكرمة
كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لا دم وحواء وقيل قام عند
الباب فناداهما وقيل تمثّل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدمة وقيل دخل في فهم الحية حتى
دخلت به ونيل أرسل بعض اتباعه فازلهما والعلم عند الله (قوله ونحو توضأ فغسل وجهه
ويديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا بياض ما غسل فيكون من عطف

المفصل على الجمل لان مجيء الباس في حال البيات والقيولة تفصيل للاهلاك الجمل وجل
المنخشي الآية على الوجه الاول فقال معنى أهلكناهم أردنا اهلاكم كما كقولهم اذ قمتم الى الصلاة وقال في فجاها بأسنابها
أهلها ثم سأل هل يقدر حذف المضاف الذي هو الاهل قبل قرية أو قبل الضمير في أهلكناهم وأجاب بان المضاف انما يقدر
للحاجة ولا حاجة فان القرية تملك كما يملك أهلها وانما قدرناه قبل الضمير في جاءها لقوله أوهم قائلون هذا كلامه يريد انه
انما يقدر المضاف لضرورة طلب الرجوع ولولا هو لكنا في غيبة عن تقديره صحة اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة
كما يصح اطلاقه على الاهل كذلك وقال صاحب الفرائد ارادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الاهل هنا فان كان المراد من ذكر
القرية هنا الاهل بدليل أوهم قائلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مراد أو أجيب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم
اذا أراد بالقرية أهلها ونفسها معا وليس كذلك فانما تقدر المضاف في الثاني لاني الاول فلي هذا توجه الاهلاك الى الاهل
اصالة ليستلزم اهلاك القرية على سبيل الكناية وكأنه قيل وكما من قرية أردنا اهلاكم كما فاهلكنا أهلها فتبقى معطلة خاوية
على عروشها فتكون عبرة فالضمير في أهلكناهم وفي فجاها راجع الى أهل القرية وفي أوهم راجع الى أهل المقدر في فجاها بأسنابها

وقال الجري في بفتح الجيم لا تفيد الفاء الترتيب في البقاء ولا في الامطار بدليل قوله في ثنائيك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدف من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر فالفاء هنا بمعنى الواو أي بين الدخول وحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد في فتكون الفاء في هذا أيضا كالواو وسياتي الجواب عن ذلك في الامر الثاني ٣١٧ التعقيب في ومعناه كون

ما بعد الفاء واقعا يعقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ وهو في كل شيء بحسبه يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما بعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فيستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان امر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه عن الاول سواء استقصر في العرف أولا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعماله فيما بعد

الجل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله بين الدخول فحومل) هذا آخر بيت لامرئ القيس وهو

ثنائيك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدف من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة موضع آخر (قوله وهو في كل شيء بحسبه) ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الا مدة قال الجل) الرضى اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل في زمان بتمامه طويل اذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو وبعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة ففي الفاء ولو قيل ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظما فأكبرونا العظام لحانظر الى ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر تنظر الى تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانشائية من الاطوار المتقدمة (قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) الظاهر ان تصبح على حقيقة فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة ونهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى ونزل المطر ليلة بعد فمط فاصبحت تلك الارض الرملة التي تنسفها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اه وفي البحر واذا كان الاخضرار متأخرا عن انزال المطر فثم جعل محذوفة أي فتهتر وتربو فتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الكشف فان قلت هلا تيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت انكته فيه وهو افادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنعم على فلان عام كذا فلو روح واغدوشا كراهه ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فباله رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لا عطي كس الفرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك ألم ترى أنعمت اليك فتشكر ان نصبت فانت ناف لشكره شك انتفريطه وان رفعت فانت مثبت لشكره (قوله وفاء السبيبة لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة) في الشرح بهذا أجاب ابن

بحسب العادة تعقبا وان طال الزمن استعمال حقيق في ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما أي بين الزوج والولادة في الامدة الجل وان كانت مدة متطاولة ويقال في دخلت البصرة فبعد اذ لم يقم في البصرة ولا بين البلدين بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما بعد في العرف أجنيبا من السفر من هذه الى تلك وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ومعلوم ان اخضرار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعده مهلة وتراخ في وقيل الفاء في هذه الآية للسبيبة لا لعطف في وفاء السبيبة لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة العظيمة وهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن واستدل بالتقاراني على عدم دلالة الفاء الجزائية

فلى لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله
قال للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قالت الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لأن
السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو
نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضى وقوع المسبب لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز
ومنه أن يسلم فهو يدخل ٣١٨ الجنة إذا السلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه

الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء
ماء والحق أن الأصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لأن السبب التام يعقبه مسببه
عن غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو
نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضى وقوع المسبب لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز
إطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه يعلم أن يسلم فهو يدخل الجنة إذا السلام ليس سببا تاما
لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع وقوع السلام واستمرار حكمه هو السبب
التام لدخول الجنة اه وأقول لا يريد النفاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة
التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها أعم من ذلك سواء كان سببا
نحو أن كانت الشمس طالعة فالعالم مضى أو شرط نحو أن كان لي مال فأنأجبه أو غير ذلك نحو
أن كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضى الفاء التي لا غير العطف لا تخلو من معنى
الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجرل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة
الشرط نحو أن لقيت فأكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فأكرمه وتعريفه
بأن يصلح تقديره إذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في
مثالنا إذا كان كذا فأكرمه وفي قوله فخرج منها إذا كان عندك هذا الكبير فخرج ثم قال
وقد نجيء فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج
منها فأنك رجيم وتقول أكرم زيدا فإنه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن
الأول تدخل على ما هو الجزاء في المعنى اه وفي التلويح للتفتازاني لا يقال قوله تعالى فاعسلوا
وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لأن الفاء للوصل والتعقيب فيجب أن يكون غسل
الوجه عقيب إرادة القيام إلى الصلاة مقدما على غسل سائر الأعضاء وحينئذ يجب الترتيب
لعدم القائل بالفصل وهو أنه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور
بعد الفاء هو غسل الأعضاء فلا يقتضى إلا كونه عقيب القيام إلى الصلاة وذلك حاصل على
تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينهما ثم أورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لا يصل
السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير
تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعده على ما عطف عليه بالواو للقطع بأنه لا دلالة في قوله تعالى
إذا نودى للصلاة الآية على أنه يجب السعي عقيب النداء فلا تراخي وأنه لا يجوز تقديم ترك
البيع على السعي اه وفي الشرح واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء

فمجموع السلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متجبه لأن السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم إيقاعه على الفور كالظهر يجب في أول الوقت ولا يجب أدائه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال
وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتلوة
آنفا ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة أي ثم تصبح
وقوله تعالى ثم خلقنا النطفةعلقة أي قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاءعلقة جزاء ثم خلقنا
العلقة مضغة أي لما قدر ما مضى ثم خلقنا المضغة عظما أي فصيرناها عظما وقرأ ابن عاصم وأبو بكر عظما بالافراء
فوكسونا العظام الحما

الجزائية

أي فابتنا عليها اللهم فصار لها كاللباس ثم قال آت أي فكل واحدة من الفآت الثلاث

ثم خلقنا العلقه وفي خلقنا المضغة وفي وكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها عن المعطوف عليه وقد ورد في الحديث ما يقتضى التراخي وتارة بمعنى الواو كقوله بسقط الأولى بين لدخول حومل وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو لأنه لا يجوز زين زيد فعمرو وأجيب بأن التقديم بين مواضع الدخول فواضع حومل فالإضافة في التحقيق إنما وقعت متعددة لا ترتيب فيه بخلاف ذلك كما يجوز جلست بين العلماء قال هادي لتحقيق شرط إضافة بين وهو كون المضاف إليه دالا في التعدد بدون ترتيب وقال بعض البغداديين الأصل ما بين فخذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم **القرن** الخصلة من الشعر أي يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها **ما** أصله ما بين قرن
 فحذف بينا وأقام قرنا مقامهما **وهذه** دعوى لا دليل عليها ويجوز أن تكون ما زائدة وقرنا تمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن
 الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم **وقوله** تعالى إن الله لا يستحي أن يضرب
 مثلا ما بعوضة فما فوقها قال والفاء نائية عن إلى أي ما بين بعوضة إلى ما فوقها ٣١٩ وهذا لا يتعين فقد قال الزمخشري

وما هذه إهمامية وهي التي
 إذا اقترنت باسم نكرة
 إهمته إهماما وزادته شيوعا
 وعموما نحو اعطني كتابا
 أو صلة للتأكيده نحو فاما
 نقضهم ميثاقهم وانتصب
 بعوضة بانها عطف بيان
 لمثلا أو مفعول يضرب
 ومثلا حال عن النكرة
 مقدمة عليه أو انتصبا
 مفعولين مجرى ضرب
 مجرى جعل **ويحتاج**
 على هذا القول إلى أن
 يقال وصحة إضافة بين إلى
 الدخول لا شمله على
 مواضع أولان التقدير بين
 مواضع الدخول **ولم**
 يتعرض إلى الاعتذار
 عن إضافة بين إلى بعوضة
 وقرن على هذا القول
 فتأمل **وقوله** والفاء لا غاية
 بمنزلة إلى غريب وقد
 يستأنس له عندى بجنى
 عكسه وهو استعمال إلى
 للعطف بمنزلة الفاء في قوله
 وأنت التي حببت شغبا
 إلى

الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لأن السعي يجب عقب
 النداء وجوبا موسعا فلا يلزم إيقاعه على الفور كالطهر يجب أول الوقت ولا يجب إذاؤها فيه
 بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وأقول إن قول التفتازاني للقطع
 إلى آخره ليس استدلالا بعد المنع لأنه لا يجوز في الجدل وانما هو مسند للمنع على ما لا يخفى
 على محصله وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير مسموع في الجدل وقول
 الشارح إن السعي يجب عقب النداء وجوبا موسعا فيه نظر لأن المراد بالنداء الآية الأذان
 ولم يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر إلا الأذان الذي عند
 الجلوس على المنبر كان بين يدي الإمام على ما روى أبو داود وقيل على باب المسجد وقيل على
 الجسد أو ظاهره آن وقت وجوب السعي الذي ابتدأه عقيب هذا النداء لا يزيد على السعي
 وإن الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعا خصوصا إن كان المراد
 بالذكرة في الآية الخطبة أو الصلاة أو لوضوء من السعي إليها ولذا قال عثمان رضي الله عنه
 لما جاء إلى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال عمر لم تحبسون عن الصلاة إلى هذا الوقت
 ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت وأنت وزاد في خلافة هذه الأذان الذي بين يدي الإمام
 لما رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجتماعا سكونيا
 واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر أن الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن
 فيه من ذلك **(قوله يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم)** القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفي
 الشرح ويجوز أن تكون ما زائدة وقرنا منصوب على التمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس
 قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم **(قوله)** ومثله ما بعوضة
 فما فوقها في الكشف وما هذه إهمامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إهمته إهماما وزادته
 شيوعا وعموما نحو اعطني شيئا أو صلة للتأكيده نحو فاما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة
 لأنها عطف بيان لمثلا أو مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها أو انتصب مثلا
 وبعوضة على أنها مفعولان مجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفاء في أنه لا معنى
 لقولنا يضرب بعوضة إلا بضم مثلا إليه قسمية مثلا هذا مفعولا ومثلا حال بعيد جدا وقولهم
 هو حال موطئة غلط ظاهر فإن مثلا هو المقصود وانما يستقيم لجعل بعوضة حالا ومثلا
 صفة له مثل أنزلناه قرآنا عربيا **(قوله وأنت التي حببت الخ)** شغب بشين وغين معجنتين على زنة
 فلس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبى المحدث وبد
 بموحدة مفتوحة فهـ ملة على مثال قفا وعصا موضع بين مكة والشام قال أبو عبيدة البكري
 في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه **(قوله)** وهذا معنى غريب لا لي لم أرم ذكره في الشرح

وغين معجنتين وموحدة على زنة فاس **وبعد** بموحدة مفتوحة فدال مهملة على مثال قفا وعصا
 فنهل بين طريق مصر والشام وأما بدافوضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه
ويدل على إرادة الترتيب قوله بعد هذا حالت بهذا حلة ثم حلة * بهذا قطاب الواديان كلاهما **وفي** بعض النسخ حلة
 بعد حلة **وهذا** معنى غريب لا لي لم أرم ذكره **وحقهم** أن لا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل فأنالنا نسلم إرادة الترتيب
 في البيت الأول لاحتمال أن تكون ان فيه للعبة كما يقول الكوفيون أو متعلقة بمحذوف أن لم نقل بذلك والمعنى وأنت التي

يعنان **شغبا** ما شغب

شغبا **بشين**

بلا دسواهما

أحببت شغباً مع بدا أو
مضموماً إلى بدا البيت
الثاني لا يدل على إرادة
الترتيب في الأول إذا حلوها
بأحد المكانين بعد حلوها
بالآخر لا يقتضي أن المكان
الأول حبيب إليه أولاً بسبب
حلوها فيه وأن الثاني حبيب
إليه بعد ذلك لحلولها به إذ
من الجائز أن يكون حب
المكانين حصل في آن واحد
بعد حلوها فيهما على الترتيب
ثم لو سلم دلالة البيت الثاني
على الترتيب في الأول لم يدل
على دعواه أن فيه معنى
الفاء لأن الترتيب الواقع
في الثاني انما هو بتم لا بالفاء
والأمر الثالث السببية
وذلك غالب في العاطفة جملة
أو صفة فيكون ما قبلها
سبباً لما بعدها وقد يقع على
خلاف ذلك فندخل على
العلة وهو على خلاف
الأصل لاستعماله تأخر العلة
... الم ... به قد خولف
... ان يكون
... العلة دو ... كانت
... وهذا آخر ... إليه
... العلامة ا ... بامبني
... ولم يكمل ال ... رة
... بالوفاء إلى ر ... إلى
... رجه الله تعالى و ...
... وبركات علومه في
... والآخرة في محمد
... والحمد لله وحده

من حق النجاة أن لا يذكره مستندياً إلى هذا لدل على أن لا نسلم إرادة الترتيب في البيت
الأول لاحتمال أن تكون إلى فيه بمعنى مع أو تكون منعقة بمحذوف أي مضموماً إلى بدا
والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في البيت الأول إذ من الجائز أن يكون حب
المكانين حصل في آن واحد بعد حلوها فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت
الأول لم يدل على دعواه لأن الترتيب الواقع في الثاني انما هو بتم لا بالفاء
وأقول اسناد النجاة إلى منع إرادة الترتيب في البيت الأول
لا يقتضي أنهم لا يذكره هذا المعنى لاني لجواز
أن يذكره لثبوتها بغير هذا البيت وكلام
المصنف صريح في استدلاله بالبيت
الثاني على مجرد الترتيب
في الأول

٢

ثم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله في تمام الكلام على الفاء من محشيه
العلامة الشنقي وأول كلام الإمام ابن هشام فالأول يحذفه موسى الخ

